تاريخ العلاقات الدولية

في القرن العشرين منذ عام 1900 وحتى عام 1945

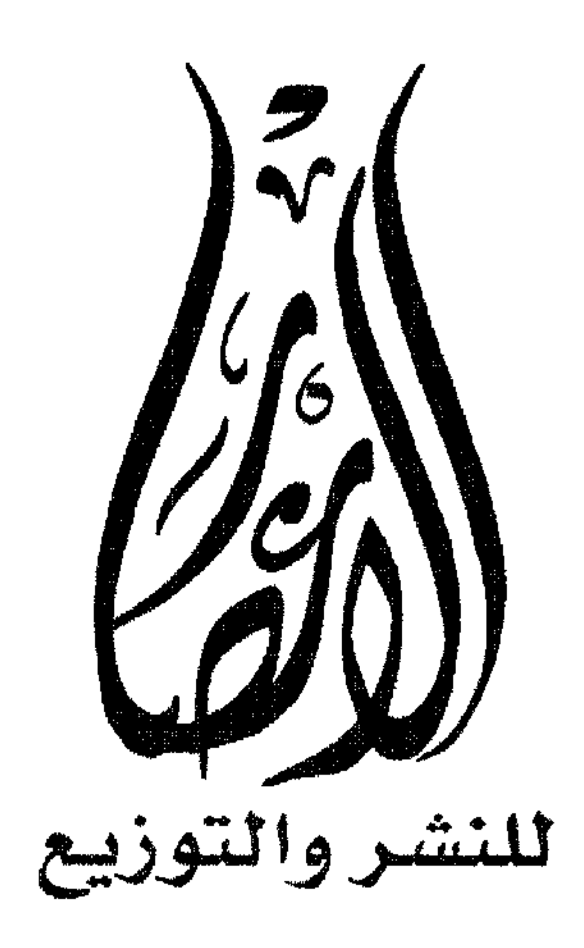
الدكتور
فادي ورّاد خليل
أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق

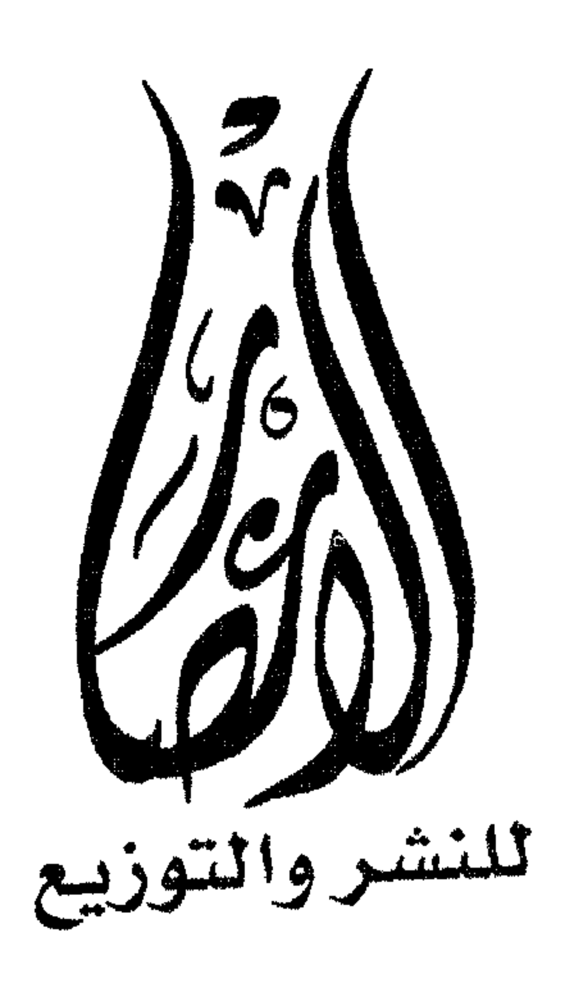
الجزء الأول

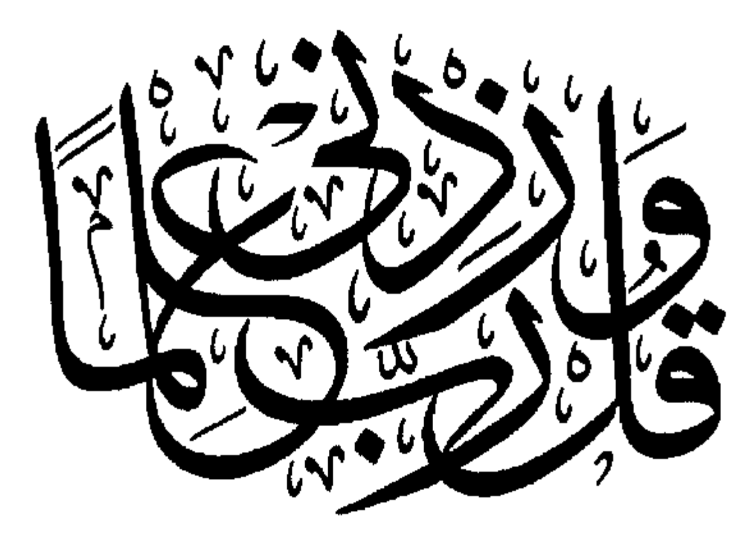


للنشر والتوزيع


mohamed khatab


للنشر والتوزيع


للنشر والتوزيع



سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

تاريخ
العلاقات الدولية

في القرن العشرين منذ عام 1900 وحتى عام 1945

(الجزء الأول)

تاريخ
العلاقات الدولية
في القرن العشرين منذ عام 1900
وحتى عام 1945
«الجزء الأول»

الدكتور
فادي ورّاد خليل
أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق

الطبعة الأولى
2015م – 1436هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/10/4782)

327

خليل، فادي وراد

تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام 1900م وحتى عام 1945م / فادي وراد خليل.- عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص

ر.إ.: 2014/10/4782

الواصفات: /العلاقات الدولية//السياسة/

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو اي جهة حكومية اخرى.

الطبعة العربية الأولى

2015م–1436هـ



الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

هاتف: 96264646208+ فاكس: 96264646470+

الأردن – عمان – مرج الحمام – شارع الكنيسة – مقابل كلية القدس

هاتف: 96265713906+ فاكس: 96265713907+

جوال: 797896091 – 00962

info@al-esar.com – www.al-esar.com



ISBN 978-9957-98-081-8 (ردمك)

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

المفاوضات والمباحثات في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، وأهم القضايا التي عالجها، وأهم نتائجه

الفصل الرابع

الوضع الدولي في القارة الأوروبية بعد مؤتمر الصلح في باريس وحتى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م

الفصل الخامس

الوضع الدولي خارج القارة الأوروبية (الشرق الأقصى، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط) بين عامي 1920– 1930 م

الفصل السادس

الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد العالمي عام 1929م)، وتأثيرها على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الكبرى

الموضوع	الصفحة

الفصل التاسع

العلاقات الدولية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1939- 1941م

الفصل العاشر

العلاقات الدولية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1941– 1945 م

الموضوع	الصفحة

المقدمة

يتناول هذا الكتاب "تاريخ العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية". وهي في الحقيقة من أهم مراحل التاريخ المعاصر؛ حيث أثرت الأحداث والعلاقات الدولية في هذه الفترة في مجمل السياسة الدولية؛ وهذا بدوره أدّى إلى ظهور النظام العالمي بصورته الحالية، مازالت هذه الحقبة تؤثر في العلاقات الدولية في وقتنا الحاضر.

يُقصد بالعلاقات الدولية مجموعة العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإيديولوجية والعسكرية وعلاقات أخرى، وهي علاقات تنشأ بين مجموعة من الدول، أو بين القوى الفاعلة على المضمار الدولي (القوى الاجتماعية والسياسية، والحركات والمنظمات السياسية والاجتماعية).

نُلاحظ أن العلاقات الدولية تتناول مجالات الحياة الاجتماعية كلها، من الاقتصاد إلى التعليم والعلوم والثقافة، ومع تعدد أشكال هذه العلاقات فهي تُترجم عبر العلاقات السياسية لتحقيق الغايات والأهداف في العلاقات الخارجية للدول. وتُعدُّ هذه العلاقات المقياس الرئيس للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وللعمليات السياسية والاجتماعية التي تجري على الساحة الدولية.

إن نظرية العلاقات الدولية تبحث في التطوّر الطبيعي للعلاقات الدولية، بينما يبحث تاريخ العلاقات الدولية في تطوّر هذه العلاقات في ديناميكيتها التاريخية. ويدرس التاريخ أيضاً بروز، وظهور هذه العلاقات في حالات تاريخية معينة. يشكل تاريخ العلاقات الدولية ونظرية العلاقات الدولية النواة الحقيقية لعلم العلاقات الدولية.

مادة البحث في تاريخ العلاقات الدولية تبحث، وتدرس بروز، وظهور، وتطوّر العلاقات السياسية والدبلوماسية، والترابط والتفاعلات العسكرية والسياسية

والاقتصادية بين الدول والطبقات الاجتماعية، والحركات والمنظمات الاجتماعية في مختلف العصور والمراحل التاريخية.

يبحث تاريخ العلاقات الدولية كعلم مستقل في ماضي الإنسانية وتاريخها، وقد ترافق ظهور هذا العلم مع تزايد دور العلاقات السياسية الخارجية بين الدول والشعوب، وكذلك بين القوى الاجتماعية والسياسية المتعددة الفاعلة في الساحة الدولية.

تهدف دراسة التاريخ إلى فهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل، من خلال دراسة ظواهر التاريخ، وأحداثه، وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها، وتحديد التغيرات التي طرأت عليها، فبدون معرفة التاريخ وفهمه في أية حقبة من الحقب لن نستطيع تحليل الأحداث الراهنة، وسيكون من الصعب علينا التنبؤ بما سيحدث في المستقبل؛ لأن كل حدث أو أزمة بالتأكيد لهما جذورهما التاريخية التي تؤثر فيهما.

إن دراسة تاريخ العلاقات الدولية الدولية تفيد صانع القرار، فهي تعطيه فكرة عن الأحداث السياسية والاستفادة منها، وللاستفادة من المناورات السياسية والدبلوماسية للدول في فترة الأزمات الدولية.

يرتبط تاريخ العلاقات الدولية في أغلب الأحيان بتاريخ السياسة الخارجية والدبلوماسية للدول؛ لأن مهمة ووظيفة السياسة الخارجية دراسة، وأيضاح، وتبيان القوى المؤثرة في الساحة الدولية، وميزان القوى فيها. فالفترة الزمنية التي تعرضنا لها في هذا الكتاب تبين دور الدبلوماسية والعلاقات الدولية في إيجاد تكتلات وتحالفات، ومراقبة الدول الأخرى كي تبقى على إطلاع على قدراتها، وإمكاناتها، وإبقاء الدول في حالة توازن قوى، ومحاولة الدول الكبرى في أوروبا جر الدول الصغيرة إلى فلكها.

ولذلك سنحاول من خلال دراستنا هذه أن نتعرض للعلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية متطرقين إلى سياسات الدول الكبرى ذات الشأن على الساحة الدولية. وسنبحث في هذه الفترة العلاقات بين هذه الدول، وفي تحالفاتها ومصالحها.

كما سنتطرق إلى الوضع الدولي قبل الحرب العالمية الأولى، والدول الفاعلة في العلاقات الدولية في تلك الفترة، و سندرس العلاقات الدولية في فترة الحرب العالمية الأولى، وانقسام العالم إلى معسكرين متناقضين والدول المنضوية تحت جناحيهما، وسنبحث في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، والمعاهدات الخمس التي نجمت عنه بين الدول المنتصرة والدول المهزومة.

كما سنبحث في العلاقات الدولية في القارة الأوروبية، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى، وفي أمريكا اللاتينية في العشرينيات من القرن العشرين، حتى بدء الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وتأثير هذه الأزمة في السياسات الخارجية للدول. وسنبحث في العلاقات الدولية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. وسنتطرق إلى الحرب العالمية الثانية؛ أسبابها البعيدة والقريبة، وانقسام العالم إلى معسكرين، وأهم أحداث هذه الحرب، وأهم المؤتمرات التي عقدت خلال فترة الحرب العالمية الثانية، ونتائجها.

حاولنا البحث، والتطرُّق إلى العلاقات الدولية من خلال المعاهدات والاتفاقات التي عقدت، والظروف التي عقدت فيها، وتحليلها، وليس مجرد عرض الأحداث تاريخياً.

هذا الكتاب مُخصَّص لدارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ ليكون لهم سنداً في دراستهم للمواد الأخرى كدراسة نظرية السياسة الخارجية، ونظرية العلاقات الدولية.

الدكتور فادي ورّاد خليل

تقديم

إذاكان علماء الفيزياء الطبيعية قد وجدوا في مختبراتهم الأدوات لاختيار فرضياتهم ونظرياتهم، فعلماء العلاقات الدولية وجدوا في التاريخ مختبرهم.

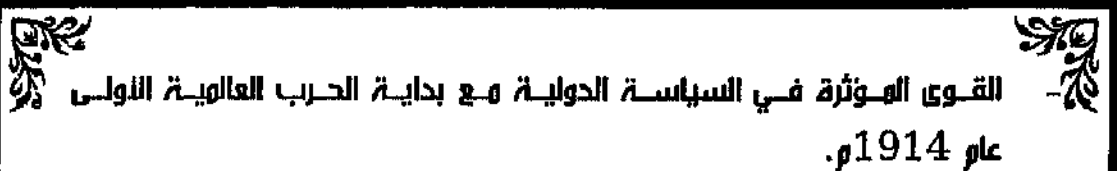
يعد فهم الأحداث التي شهدها العالم في مرحلة معينة ضرورياً لدارسي العلاقات الدولية، وعلى الرغم من الجدل الدائر بين أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والمؤرخين حول المنهجية لدراسة العلاقات بين الدول حيث يصرُّ المؤرخون على ضرورة دراسة الحالات والأحداث في مكانها وزمنها، لأن الظاهرة الاجتماعية أو السياسية فريدة، والتعميم الذي يسعى إليه أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لا يمكن أن يتم وخاصة بالطرق التي اتبعها الوضعيون من افتراضات حول النمذجة لتكرار الظاهرة في الحياة الدولية. من هذا المنطلق تأتي أهمية كتاب الدكتور فادي خليل؛ إذ استطاع المزج بين الاتجاهين، فقد قدم أحداث العالم وتاريخ العلاقات الدولية منذ عام 1900 وحتى عام 1945 مستفيداً من اختصاصه وقدرته ومعرفته بهذا المجال، بالإضافة إلى خبرته كمدرس لهذا المقرَّر لسنوات عدة. فقد تناول في الفصل الأول مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى، ودور الدول الكبرى في تلك الفترة، واستعرض ميزان القوى وآلية إدارة العلاقات الدولية من قبل هذه الدول. في حين تناول الفصل الثاني الحرب العالمية الأولى ونتائجها، وما ترتب عليها من واقع جديد، ورؤية جديدة لترتيب القارة الأوروبية والنظام العالمي على أساس الأمن الجماعي، كما تناول الكتاب في الفصول التي تلت أهمية التعاون الدولي، وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وتأثيرها على السياسات الخارجية للدول الكبرى، ووصول أدولف هتلر إلى الحكم في ألمانيا عام 1933، وما نتج عنه من تطوّرات في ألمانيا والقارة الأوروبية بشكل عام، وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية عام 1939، حيث تحدّث بإسهاب عن أهم القضايا في أوروبا التي سبقت الحرب العالمية الثانية وكان لها تأثير في قيامها. كما تناول أيضاً انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين في هذه

الحرب (الحلفاء، المحور)، وتطرّق أيضاً إلى التنسيق ما بين دول كلا المحورين من أجل الانتصار في هذه الحرب. وتطرّق بشكل مفصّل وتحليلي للمؤتمرات التي عقدتها دول الحلفاء خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى انتصار الحلفاء في هذه الحرب، كما أثرت بشكل كبير على واقع وطبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور ميزان قوى جديد، وبروز منظمة دولية جديدة.

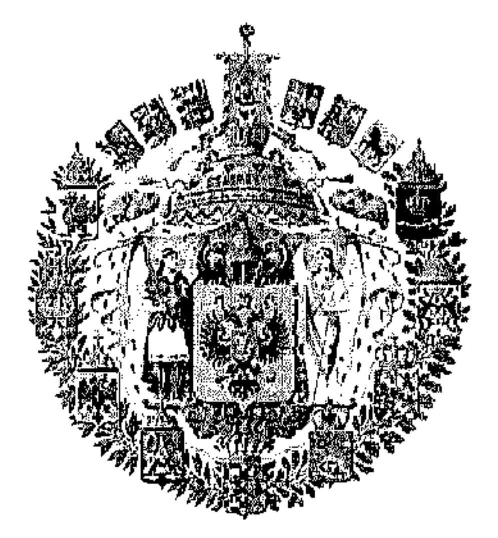
الدكتور خالد موسى المصري

الفصل الأول

الوضع الدولي قبل قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م



- القوى المؤثرة في السياسة الدولية مع بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م.
- الدول الكبرى ذات الشأن على الساحة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى:
- الإمبراطورية الألمانية.
- إيطاليا.
- الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية.
- المملكة المتحدة (بريطانيا).
- فرنسا.
- روسيا القيصرية .
- الإمبراطورية العثمانية.
- الولايات المتحدة الأمريكية.
- اليابان.





الفصل الأول

الوضع الدولي قبل قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م

القوى المؤثرة في السياسة الدولية مع بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م:

ترتبط دراسة العلاقات الدولية بتحليل العلاقات وتفسيرها بين الوحدات الدولية المختلفة (الدول)؛ سواء كانت هذه العلاقات علاقات اقتصادية سياسية او تحالفية. إن العلاقات بشتى أنواعها تؤثر بشكل او بآخر في السياسة الدولية. فالدول العظمى على وجه الخصوص لها مصالح دائمة توجه سياساتها الخارجية بغض النظرعن نوع نظام الحكم السائد فيها أو نوع الحكومات فيها. إن التناقض في مصالح الدول الكبرى له أثر كبير في توجيه العلاقات الدولية وسيرها فهذا التناقض فيما بينها يؤدي في نهاية المطاف إلى التصادم، وإلى الصراعات والحروب، والأمثلة على مر التاريخ القديم والحديث والمعاصر كثيرة، ومتعددة.

سنتناول في هذا الفصل القوى المؤثرة في الساحة الدولية في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وإظهار وبيان قوة كل من الدول الكبرى الاقتصادية والسياسية والعسكرية في هذه الفترة؛ كذلك نحاول إلقاء الضوء على أهم أسباب الضعف ومكامنه لديها.

هنا لابد من الإشارة إلى أن السياسة الدولية كانت ترسم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في أوروبا، ويعود السبب في ذلك إلى تفوق دول أوروبا في مجالات العلم والتكنولوجيا الذي ادى إلى ظهور الثورة الصناعية وما رافقها من زيادة في الإنتاج، وهذه الزيادة تتطلب الحصول على المواد الخام من خارج القارة الأوروبية. هذا ما جعل أحد الباحثين في العلاقات الدولية يؤكد ان الاستعمار هو وليد الثورة الصناعية. اي أن الدول الصناعية الكبرى في تلك الفترة بدأت التفكير باستعمار مناطق، وأراضي خارج القارة الأوروبية للحصول على المواد الخام؛ ولتصريف الفائض إليها من المنتوجات. إن امتلاك أوروبا

الرساميل الضخمة التي جمعتها من جراء الثورة الصناعية، واستعمارها واستغلالها للدول والشعوب الفقيرة على مدى قرون من الزمان؛ هذا بالإضافة لامتلاك دول أوروبا لجيوش وأساطيل كثيرة العدد شديدة التنظيم قوية الفعالية والتأثير؛ ماجعلها تسيطر وتحصل على ما تريد عن طريق الترغيب أو الترهيب؛ أي اتباع ما يُسمى بسياسة "العصا والجزرة".

مما تقدَّم باستطاعتنا القول: إن المحور الأساسي للنظام الدولي تمثَّل في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. ولذلك كانت العلاقات الدولية والسلام العالمي يقومان على مبدأ "توازن القوى" في هذه القارة. وتتمثل هذه القوى بعدة دول تأتي في مقدمتها (فرنسا، والمملكة المتحدة، وروسيا القيصرية، والإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية الهنغارية. النمساوية، وإيطاليا، والإمبراطورية العثمانية). كذلك كان هنالك دولتان صاعدتان خارج نطاق القارة الأوروبية أصبح لهما دور فاعل في العلاقات الدولية، وهما (اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية).

فكيف كانت أوضاع هذه الدول عشيَّة اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914؟ وما قوة الصمود لديها؟ ومكامن الضعف فيها؟

حسب كورللي بارنيت "إن قوة أية دولة لاتشمل قواتها المسلحة وحسب؛ بل تشمل مواردها الاقتصادية والتقنية وإدارتها للشؤون الخارجية وفاعلية نظامها الاجتماعي والسياسي، وفي الأمة ذاتها، في الشعب في مهاراته وطاقاته وطموحاته ونظامه ومعتقداته وأساطيره وأوهامه، وفي تداخل هذه العوامل كلها. كما يجب النظر إلى القوة لا في حد ذاتها وفي مداها المُطلق؛ بل بالنسبة إلى الالتزامات الدولية خارجياً واستعمارياً، وبالنسبة إلى قوة الدول الأخرى"[1].

---

(1) بول كيندي،القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصناعية الكبرى من عام 1500 حتى2000، ترجمة عبد الوهاب طوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)ص287.

إن طريقة تأثير الدول في محيطها الخارجي يتم في أغلب الأحيان عن طريق القوة، وقوة دول ما في العلاقات الدولية هي إمكانية التأثير في سلوك دولة أخرى، وفي مسرح الأحداث في الاتجاه الذي تريد.

وقد عرّف بيكلي "القوة على أنها الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص ما أو جماعة على أفعال الآخرين لتحقيق هدف معين دون موافقتهم، وقد يكون هذا الهدف ضد إرادتهم، أو دون معرفتهم، أو فهمهم، وتستخدم في ذلك آليات عديدة منها: العنف، أو إصدار الأوامر، والتعليمات..."[1].

وحسب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية؛ فإن الصراع من أجل القوة، الحفاظ عليها أو زيادتها هو الدافع لسلوكيات الدول تجاه بعضها بعضاً[2]. وإضافة إلى القوة العسكرية هناك طرق عديدة تملكها، وتستخدمها الدول للوصول إلى الأهداف المرجوّة، كالطرق السياسية والعلمية والإيديولوجية والنفسية والاجتماعية. وغيرها، أو مزيجها جميعاً. فالمنظّر الأمريكي المشهور هانز مورغنثاو رئيس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية حدّد قوة الدولة بـ"الموقع الجغرافي" والموارد الطبيعية (ولاسيّما المواد الغذائية والمعادن)، والقدرة الصناعية والقدرة العسكرية (مستوى تطوّر الآلات الحربية، القيادة العسكرية القديرة، وعدد ونوعية القوات المسلحة)، وتعداد السكان، والصفات القومية والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسيين والحكومات (أي مقدرة الحكومات للحصول على الدعم اللازم لسياساتها الخارجية من قبل الرأي العام)[3].

---

(1) عامر رشيد مبيض،موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية،مصطلحات ومفاهيم، (حمص: دار المعارف،2000)، ص1054.

(2) المرجع السابق، ص 1054.

(3) Morgenthou H .politics among Nations, N.y : Aifred A Knorf 1973,p105

ويُقدّم الباحث موير خمسة عناصر لحساب قوة الدولة، وهي : مساحة الدولة، وعدد سكانها، وحجم إنتاجها من معدن الصلب، وحجم جيشها، وقوة غواصاتها النووية[1].

وحسب رأي الباحث بيتر تيلور في كتابه الجغرافيا السياسية، فإن عناصر القوة عند موير تبدو صحيحة من الناحية الحسابية، ولكن هذه العناصر لم تثبت مصداقيتها في حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، أوحرب بريطانيا مع أيسلندا. لقد كان العالم يتوقع انتصار القوتين العظميين على القوة الأصغر حجماً (فيتنام وأيسلندا)[2].

كما تتمتع الدول بقوة فعلية؛ وهي التي تكون فيها هذه القوة واضحة، وتفصح عن العلاقات ما بين الدول وقت حصول صراع او خلاف بينها. وتكون حصيلة الصراع والخلاف حرب معلنة ينتصر فيها الطرف الأقوى. ففي الحرب العالمية الثانية التي دارت بين دول المحور المتمثلة بألمانيا وإيطاليا واليابان - ودول الحلفاء متمثلة بالمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. كان الحلفاء هم الطرف الأقوى؛ ولذلك كان لهم الغلبة والنصر في هذه الحرب.

وقد كان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يستشهد بمعادلة السير روبرت تومبسون التي تنصُّ على أن "القوة الوطنية تساوي جداء الموارد الطبيعية المستخدمة، إضافة إلى القوة البشرية مضروبتين بالإرادة. فالإرادة في استخدام القوة تزيد من فاعليتها.."[3]. كما تتمتع الدول بقوة كامنة، وهي القدرة التي تمتلكها الدول التي تستطيع من خلالها التأثير في الدولة الخصم وتهديدها؛ أي

---

(1) بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2002) ص69.

(2) المرجع السابق، ص 96.

(3) ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس ريتشارد نيكسون،(دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1983)، ص 437.

الوصول إلى الأهداف دون الحاجة لخوض حرب ما. (كما حصل في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962).

بناءً على ما تقدم سنتطرّق إلى الدول الكبرى التي كان لها وزن على الساحة الدولية عشية الحرب العالمية الأولى عام 1914.

الدول الكبرى ذات الشأن على الساحة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى عام 1914:

الإمبراطورية الألمانية:

لقد تشكلت الدولة القومية الألمانية من الأعلى "بالحديد والدم"على يد المستشار البروسي "الحديدي" فون أوتو بسمارك تحت إمرة بروسيا عام 1871 بعد الانتصار البروسي على فرنسا في حرب ما بين عامي 1870 – 1871 حيث اتحدت 22 إمارة بروسية وثلاث مدن حرة يترأسها الامبراطور الذي كان قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، و كان من صلاحياته إعلان حالة الحرب والسلم، ودعوة البرلمان للإنعقاد، وتعيين المستشار، و كان من نتائج هذا الانتصار أن انتزعت بروسيا منطقتي الألزاس واللورين الفرنسيتين.

لقد كان قيام الوحدة الألمانية 1871 ضربة قاسية للمصالح الفرنسية، والمصالح الهنغارية - النمساوية، حيث أدى ظهور الدولة الألمانية الجديدة الموحدة إلى تغيير كبير في الأوضاع القائمة في أوروبا وفي العالم، وبدأ التحضير للحرب. وظهرت للعيان أجواء عدم الثقة بين الدول الأوروبية الكبرى حيث ظهر التنافس جلياً فيما بينها، وازداد التوتر بين الدول الأوروبية في ظروف التقدم الصناعي والتقني الكبير والتنافس على المستعمرات والسيطرة على العالم. هذه الأجواء المتوترة جعلت معظم الدول الأوروبية تعمل على تطوير الأسلحة وتحديثها؛ الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى سباق كبير للتسلح في القارة الأوروبية لم تشهده من قبل. فكل خطوة من قبل دولة في هذا المجال كان يقابلها خطوات مماثلة من

الدول الأخرى تخوفاً من أن تتخلف عن مثيلاتها الأوربيات؛ بل كانت تطمح للتفوق عليها.

بعد الوحدة الألمانية عام 1871 بدأت الصناعة الألمانية تتقدم بخطوات سريعة، ومنتظمة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. فعلى سبيل المثال استطاعت المانيا عام 1900 أن تتفوق على المملكة المتحدة في صهر الفولاذ، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية في هذا المجال بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عدة سنوات استطاعت المانيا أن تتغلب على المملكة المتحدة في إنتاج الحديد، وصناعته. لقد كان التوسع الصناعي هو المجال الذي ميز المانيا عن جاراتها الأوروبيات، فقد ازداد إنتاجها من الفحم عن 89 مليون طن عام 1890 إلى 277 مليون طن عام 1914، وفي صناعة الصلب كان إنتاجها 17,6مليون طن عام 1914 وهو ما كان يفوق كلاً من إنتاج فرنسا، وروسيا القيصرية والمملكة المتحدة. كان التطوّر الألماني الكبير في الصناعات الكهربائية والبصريات والكيماويات مذهلاً. لقد كان النمو المتسارع في الاقتصاد الألماني ينعكس إيجاباً على أرقام التجارة الألمانية التي زادت صادراتها إلى ثلاثة أمثالها منذ عام 1890 حتى عام 1913، أما بنوكها فقد تضاعف رأسمالها ثلاث مرات في الفترة ما بين عامي 1902 – 1913 .

ومن وجهة نظرنا إن هذا التطوّر الكبير، والمذهل للاقتصاد الألماني يعود إلى الأسباب الآتية:

أولاً– توسع السوق الداخلية كنتيجة للوحدة الألمانية وإصدارعملة المانية موحدة، كما أوجدت الوحدة قوانين اقتصادية موحدة وسهلت حرية حركة العمال في البلد.

ثانياً– التعويضات الكبيرة التي حصلت عليها المانيا من فرنسا بعد خسارة الأخيرة في حرب عام 1871.1870؛ مما ساعد على تراكم رؤوس الأموال، وبالتالي تطوّر الإنتاج.

ثالثاً– احتلال منطقتي الألزاس واللورين الغنيتين بالفحم والحديد أعطى دعماً إضافياً للصناعة الألمانية.

رابعاً– لقد نمت الصناعة في ألمانيا دون إهمال قطاع الزراعة؛ مما شكل دعامة أساسية للاقتصاد الألماني.

خامساً– النمو الديموغرافي الكبير في ألمانيا. فقد بلغ عدد سكان ألمانيا عام 1913 حوالي 68 مليون نسمة؛ الأمر الذي ساهم بدوره في دعم الاقتصاد الألماني؛ وخصوصاً أن الشعب الألماني معروف عنه حبه للقيام بالمشاريع، وحب التنظيم في العمل.

إن هذا النمو الكبير، والسريع في المجالات الصناعية والتجارية والعسكرية جميعها جعل ألمانيا تتصدر قائمة الدول المتطوّرة عام 1914. وهذا ما جعل لورد ويلبي يقول:"إن ألمانيا التي نذكرها في الخمسينيات (من القرن التاسع عشر) لم تكن سوى حفنة من الدويلات التافهة يحكمها حفنة من الأمراء الأتفه"[1]. ولكنها أصبحت خلال فترة وجيزة اقوى دولة في أوروبا، وكان هذا كفيلاً بأن يجعل "المسألة الألمانية" محوراً لكثير من الشؤون العالمية قرابة نصف قرن بعد عام 1890.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية منذ قيام الوحدة الألمانية عام 1871، فقد سلكت حكومة الإمبراطورية الألمانية سياسة محافظة، حيث كان المستشار الألماني بسمارك يرمي إلى الحفاظ على مكاسب الانتصارات الحربية الألمانية ضد النمسا عام 1866 وضد فرنسا 1871 منطلقاً من ان ألمانيا دولة مشبعة تتوق إلى الحفاظ على الواقع الأوروبي ولا تتحمس إلى حيازة أية أراضٍ ما وراء البحار، أو حيازة أراضٍ جديدة في أوروبا. (أي أن سياسة بسمارك ليست سياسة استعمارية). لكن هذا لم يمنع المستشار بسمارك من محاولة انتهاج سياسة

(1) بول كيندي، مرجع سابق، ص 296.

توسعية ضد جيران ألمانيا، وعلى الخصوص ضد فرنسا. فقد حاول أن يقوم بحرب مرتين ضدها، لكن موقف روسيا القيصرية المعارض هو الذي منعه من ذلك. إن التناقض الألماني - الفرنسي في تلك الفترة أدى إلى توتر الأجواء على الساحة الأوروبية، والدليل على تحضير بسمارك للحرب هو قيامه بالتحالف مع دول أخرى. ففي عام 1879 عقدت ألمانيا حلفاً سرياً مع الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية، موجهاً بالدرجة الأولى ضد روسيا القيصرية، حيث نصّت المادة الأولى من معاهدة هذا الحلف على أن"يتعهد الطرفان المتعاقدان بمساعدة بعضهما البعض بكل ما لديهما من قوات وأسلحة في حالة الحرب مع روسيا القيصرية".

انضّمت إيطاليا إلى هذا الحلف عام 1882، وأصبح يعرف بالحلف الثلاثي الذي يضمُّ (ألمانيا، الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، وإيطاليا) حيث كان هذا الحلف موجهاً بالدرجة الأولى ضد كل من فرنسا وروسيا القيصرية.

في نهاية الثمانينيات من القرن التاسع عشر قامت ألمانيا باحتلال أراضٍ خارج نطاق القارة الأوروبية، فقد سيطرت على جنوب غرب أفريقيا، وحصلت في الوقت ذاته على توغو، والكاميرون، وشرق أفريقيا. كما احتلت جزر غينيا الجديدة، وجزراً أخرى في المحيط الهادي.

من الجدير ذكره أنه بعد سقوط بسمارك تأسست الجامعة الجرمانية عام 1890 التي كانت تفضل التوسع و ترغب في جعل ألمانيا دولة قوية ذات نفوذ عالمي، وعليها لتحقيق هذا الهدف أن تضم إليها ألمانيي النمسا، وألمانيي دول البلطيق، وكذلك ألمانيي الامبراطورية الهنغارية - النمساوية، كما كانت تؤكد على أن الألمان متفوقون على جميع شعوب الدول الأوروبية؛ ولذلك عليهم استعبادهم.

وفي مجال السياسة الخارجية كان الإمبراطور غليوم الثاني على خلاف مع المستشار بسمارك حول انتهاج ألمانيا سياسة عالمية، وهذا ما عبر عنه الإمبراطور بقوله:"إن الامبراطورية التي أسستها بروسيا هي إمبراطورية عالمية".

وكذلك فإن المستشار الألماني فون بيلوف في عام 1897 تحدث بلهجة قوية حول هذا الموضوع، وقال:"لقد مضت تلك الأيام والسنون، عندما كانت الشعوب الأخرى تتقاسم الأراضي والمياه، ونحن الألمان كنا نتمتع فقط بالسماء الزرقاء؛ ولذلك نطالب أن يكون لنا مكان تحت الشمس"[1]. بعد ذلك بدأت القيادة الألمانية بالتفكير جدياً باتباع سياسة توسعية لاقتسام العالم، فعمدت إلى بناء جيش بري قوي وأسطول بحري حربي قادرعلى منافسة الدول الأوروبية الكبرى؛ والوصول إلى المستعمرات والدفاع عنها، الأمر الذي أثارحفيظة المملكة المتحدة، فبناء ألمانيا لأسطول حربي قوي من شأنه أن يُهدد الأمن القومي البريطاني ومصالح بريطانيا في العالم. لقد كانت ألمانيا ترغب بالتوسع شرقاً باتجاه روسيا القيصرية والشرق الأوسط للسيطرة على المناطق الغنية بالثروات الباطنية، وغرباً باتجاه فرنسا وبريطانيا للسيطرة على المناطق الحدودية معها، وقد لاقت هذه المخططات تجاوباً كبيراً من قبل الشعب والحكومة الألمانية.

تعتمد السياسة الألمانية الاستعمارية على النظرية القائلة بأن الإمبراطورية الألمانية تملك قوة وحيوية، وقدرة اقتصادية كبيرة ونمو سكاني سريع؛ ولهذا فإن لها الحق في الحصول على حصة تتناسب مع أهميتها عند تقسيم مناطق النفوذ في العالم، وهذا ما عبر عنه مستشار ألمانيا آنذاك بولو قائلاً:"المسألة ليست أننا نريد أو لا نريد أن نمارس الاستعمار؛ بل يجب أن نستعمر، سواء أردنا ذلك أم لم نرد"، وكما صرّح الإمبراطور الألماني نفسه قائلاً: "بأن ألمانيا لديها مهام جليلة تقوم بها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة"[2]. تطبيقاً لهذه السياسة التوسعية ساهمت ألمانيا في تقسيم الصين، فاستولت على

(1) بابوفا تاتارينا، التاريخ الحديث والمعاصر 1870-1976، (موسكو، 1978)، ص35-36.

(2) بول كيندي، مرجع سابق، ص298.

تسزوجاو في شبه جزيرة شانتونغ،وفي عام 1900 شاركت بفاعلية في القضاء على ثورة الملاكمين في الصين التي كان هدفها إنهاء التدخل الأوروبي والأجنبي في الشؤون الصينية، كما سيطرت ألمانيا أيضاً على جزر ساموا، وجزر المارشال، وجزر المارينسك، وجزر الكارولين. استطاعت ألمانيا أن تضمن لنفسها نفوذاً في آسيا الصغرى بحصولها على امتياز مد خط حديد برلين بغداد عام 1903، وقد كان لها نفوذ اقتصادي كبير في منطقة شانتونغ الصينية، كما كان لها نفوذ في دول أمريكا اللاتينية، وعلى الخصوص في التشيلي.

ولتحقيق الأهداف الألمانية على الصعيد العالمي عمدت ألمانيا إلى الوسائل العسكرية التي كان لها الدور الأساسي، فقد تنامت الميزانية الحربية الألمانية لتبلغ عام 1913 نصف ميزانية الدولة حيث بنت ألمانيا جيشاً قوياً بات من أفضل الجيوش في أوروبا والعالم، من حيث التنظيم والعتاد، وكان لهذا الجيش شعبية كبيرة لدى الشعب الألماني، وقد كان لسياسة التجنيد الإجباري الأثر الكبير في دعم تعداد هذا الجيش، كما كان للمدارس وهيئة أركان الحرب الألمانية، ووجود مفكرين عسكريين من الطراز الرفيع أمثال كلاوزفيتز، وفوللر، ومولتكه وآخرين الدور الهام في بروز ألمانيا كقوة عسكرية عالمية. كما بنت ألمانيا أسطولاً حربياً ضخماً — احتل المرتبة الثانية بعد الأسطول البريطاني مع حلول عام 1914— بهدف منافسة الدول الاستعمارية الأخرى، وعلى الخصوص المملكة المتحدة في بحر الشمال، وللوصول إلى مناطق نفوذ بعيدة عن ألمانيا في الشرق الأقصى وفي دول أمريكا اللاتينية.

أما الوسائل الدبلوماسية التي اتبعتها ألمانيا، فقد كانت أقل قوة وتأثيراً، لاشك في أن الدبلوماسية الألمانية اعتمدت على الحلف الثلاثي الألماني، الهنغاري - النمساوي، والإيطالي الذي عقد عام 1882 والذي كانت ألمانيا مركزه. إلا أن الإمبراطورية الهنغارية — النمساوية وحسب تعبير الإمبراطور غليوم الثاني "لم تكن سوى مساعد ثانوي، أما إيطاليا فكانت حليفاً يشك في مصداقيته وإخلاصه"، حتى أن غليوم الثاني صرح في العام 1906"بفرض تأديب صحي على

ذلك الضعف الاقتصادي عن طريق التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الإيطالي، إلا أن هذين العنصرين كانا غائبين أيضاً، فقد كان الولاء في الكيان السياسي الايطالي عائلياً وإقليمياً ومحلياً وليس قومياً، حيث ازدادت الفجوة بين الشمال والجنوب اتساعاً بزيادة حركة التصنيع في الشمال فقط، وافتقاد أي اتصال حقيقي مع العالم خارج المجتمع الريفي في عدة أجزاء من شبه الجزيرة الإيطالية، والعداء بين الحكومة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية التي حرمت على أعضائها خدمة الدولة، ولم تتغلغل النهضة في نسيج المجتمع الإيطالي.

كان نظام التجنيد للخدمة العسكرية صعباً، فقد كان من المتعذر توزيع الوحدات العسكرية طبقاً للمبادئ الاستراتيجية بدلاً عن الحسابات السياسية الإقليمية، بالإضافة إلى أن العلاقات بين المدنيين، والعسكريين على مستوى القمة اتسمت بسوء الفهم المتبادل وانعدام الثقة.

ولذلك فقد اعتمدت السياسة الإيطالية لتعويض ذلك الضعف والعجز على سياسة عقد التحالفات مع الدول الأخرى، حيث أسست إيطاليا عام 1882 مع الإمبراطورية الألمانية، ومع الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية حلفاً دفاعياً. انشغلت السياسة الإيطالية بعدة محاور كان أولها البحر المتوسط؛ لأن هذا البحر كان منفذها الوحيد الذي عن طريقه تتلقى جميع وارداتها؛ وبالتالي كانت السياسة الخارجية الإيطالية تصبو للحصول على نقاط استناد على شواطئ المتوسط؛ وخاصة في ليبيا وشرق المتوسط حيث تُعدان النطاقين الوحيدين اللذَين بقيا لها، بعد أن استولت فرنسا على تونس. ولذلك خشيت إيطاليا من أن تسيطر دولة ما على البحر المتوسط، وكانت المملكة المتحدة تُراقب عن كثب "أبواب المتوسط"، كما كانت تسيطر على قناة السويس ومضيق جبل طارق، ولها في البحر المتوسط قوة بحرية ضخمة، ومع ذلك بقيت إيطاليا حتى عام 1914 محافظة على مبدئها في عدم إفساد العلاقات مع المملكة المتحدة.

أما الشاغل الثاني للسياسة الإيطالية، فقد كان في أوروبا الوسطى، ويعود سبب اهتمام إيطاليا بأوروبا الوسطى، ومنطقة الدانوب إلى عوامل اقتصادية- كما ذكرنا سابقاً- أي تصدير المنتوجات الزراعية الإيطالية إلى دول هذه المنطقة، ولأسباب عاطفية وقومية، تجسدت بمحاولات ضم الأقليات الإيطالية المتواجدة على أراضي الدول الأخرى، وعلى الخصوص تلك الأقليات الإيطالية المتواجدة على أراضي الإمبراطورية الهنغارية . النمساوية.

والشاغل الثالث للسياسة الإيطالية، هوالتوسع الاستعماري لتستطيع من خلاله إيطاليا الحصول على المنتجات الغذائية والمواد الأولية، ولإيجاد أراض جديدة يستطيع الإيطاليون الهجرة إليها:

والمتتبع للسياسة الإيطالية ما بين عامي 1903- 1914، يُلاحظ اتباعها لسياسة ذات وجهين، حيث حاولت الحفاظ على تحالفاتها مع ألمانيا والإمبراطورية الهنغارية - النمساوية، وفي الوقت ذاته حاولت التقارب مع فرنسا وحذرت من سياسة تتعارض مع السياسة البريطانية.

الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية:

شكلت الإمبراطورية الهنغارية . النمساوية أحد أعمدة التوازن الأوروبي، وقد بقي دورها هاماً وأساسياً في السياسة الدولية حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914. وكانت هذه الإمبراطورية دولة كبيرة بلغ عدد سكانها 51 مليوناً، ولم تقتصر أراضي هذه الدولة على أراضي هنغاريا والنمسا؛ وإنما كانت تشمل أراضي إيطالية ويوغسلافية ورومانية وتشيكوسلوفاكية، وعلى الرغم من ذلك كانت دولة دون أي تماسك قومي؛ لأن مواطنيها كانوا يشكلون مجموعات قومية وعرقية مختلفة، حتى أن البعض وصفها بقطعة فسيفساء. وكان الألمان (النمساويون) والهنغار فيها يسيطرون على المناصب العليا بموجب النظام الثنائي على الرغم من كونهم أقلية عددية بالنسبة للسكان السلاف في الإمبراطورية،

حيث كانت العناصر السلافية تعرقل سير عمل الحكومة، وكانت عبئاً ثقيلاً على السياسة الخارجية للإمبراطورية، حتى أن البعض وصف الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية بـ"الإمبراطورية الممزقة".

أما عن شواغل السياسة الخارجية لهذه الإمبراطورية، فقد كانت قبل عام 1914 الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم يكن لديها أية أطماع أواهتمامات خارج القارة الأوروبية، ولم تتبع سياسة توسع استعماري، ولم يكن لها تقاليد استعمارية.

وبالمقابل كانت سياسة الإمبراطورية نشطة في أوروبا، فبعد أن طردت عام 1866 من الأراضي البروسية والإيطالية اضطرت في عام 1867 إلى توقيع معاهدة اتحاد مع هنغاريا، وبهذا الاتحاد أصبحت الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية من بين إحدى أكبر الدول الأوروبية من حيث المساحة وعدد السكان، فقد كان عدد سكانها يفوق عدد سكان المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا. بعد هذا الاتحاد توجهت هذه الامبراطورية إلى التوسع نحو شبه جزيرة البلقان، وكانت تسمى هذه السياسة سياسة "الزحف أو الاندفاع نحو الشرق". أي الزحف نحو الجنوب، باتجاه السالونيك، بيد أن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية في اندفاعها نحو السالونيك كانت تلاقي أعداء سلافيين وخاصة في مملكة الصرب. وقد وضعت مملكة الصرب بين عامي 1880– 1903 تحت وصاية هذه الإمبراطورية، ولكن الحكومة الصربية تخلصت من هذه الوصاية عام 1903 بعد الانقلاب الذي حصل في بلغراد، والذي أدى إلى مقتل ملك صربيا، ومنذ ذلك الوقت أصبحت القضية الصربية مصدر قلق للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية؛ لأن صربيا كانت رأس الحربة في الحركة السلافية التي كانت تطمح إلى الإنفصال عن تلك الإمبراطورية؛ ولذلك حاولت الإمبراطورية جاهدة وبكل الوسائل خنق صربيا. ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟

كان أمام الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية العديد من الخيارات لبلوغ هذا الهدف إما عن طريق تطويق صربيا بسلسلة من الأحلاف؛ حلف مع رومانيا

وآخر مع بلغاريا، أو بإيجاد دولة البانية تمنع صربيا من الامتداد نحو الأدرياتيك، أوعن طريق استخدام القوة العسكرية التي من شأنها سحق صربيا عسكرياً، وضمها إلى أراضي الإمبراطورية. وهكذا يُلاحظ أن سياسة الإمبراطورية في ظاهرها دفاعية، وفي جوهرها ووسائلها هجومية .

هنا تجدر الإشارة إلى أن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية كانت تملك جيشاً كبيراً في تعداده، إلا أنه لم يكن متماسكاً من الناحية المعنوية؛ لأن معظم جنوده كانوا من العرق السلافي، وضباطه من النمساويين والهنغاريين؛ فعلى سبيل المثال عندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام 1914 صدرت أوامر التعبئة بخمس عشرة لغة، وهذا دليل على تنوع كبير للجيش الإمبراطوري مما أدى إلى ضعفه وتفككه. كما أن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية امتلكت أسطولاً حربياً في قاعدة (بولا) إلا أن هذا الأسطول لم يقم بأية عملية حربية فيما وراء الأدرياتيك. إضافة إلى ذلك هناك سبب آخر أضعف جيش الإمبراطورية الا وهو ضآلة المخصّصات الدفاعية في الإمبراطورية إذا ما قورنت بسائر الدول الأوروبية الكبرى في تلك الفترة. وكما هو معروف، فإن ضعف القدرات الاقتصادية لأية دولة يؤثر سلباً في قدراتها العسكرية.

ترجع عداوات الإمبراطورية الهنغارية . النمساوية وخصوماتها إلى وضعها الجغرافي وتعدد القوميات فيها، هذا بالإضافة إلى الخلافات الدينية بين مكوناتها (فالنمساويون والإيطاليون والبولونيون كانوا يعتنقون الكاثوليكية والأوكرانيون الأرثوذكسية، بينما اعتنق التشيك والألمان البروتستانتية)، فقد خلقت التناقضات القومية والدينية العديد من الحركات القومية المطالبة بالاستقلال، وقد حاولت السلطة المركزية في الإمبراطورية القضاء على هذه الحركات الإنفصالية التي أخذت طابعاً سرياً فيما بعد. كما كانت الإمبراطورية تحتل شريطاً واسعاً من الأراضي الإيطالية، وكانت على الدوام تعد العدة من أجل الضغط على جارتها الجنوبية إيطاليا ومحاربتها على الرغم من تحالفها الثلاثي عام 1882 مع كل من المانيا وإيطاليا. كما ساءت علاقاتها مع

رومانيا بعد حرب البلقان الثانية عام 1912 "إن لبَّ المسألة هو أن الإمبراطورية الهنغارية. النمساوية تحاول تأدية دور قوة كبرى بموارد من الدرجة الثانية"[1].

كانت قضايا السياسة الخارجية من أولويات سياسة الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية فقادة الإمبراطورية وعلى الخصوص قائد "الحزب العسكري" الشهير نائب القائد العام للإمبراطورية ولي عهدها فرانس فرديناند، جميعهم أرادوا التوسع في البلقان مما أثار حفيظة الصرب.

- **المملكة المتحدة (بريطانيا):**

لقد كانت المملكة المتحدة دولة مهيبة مع بداية القرن العشرين، فقد كانت امبراطورية مترامية الأطراف، تعرف بالإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن أراضيها، حيث فرضت سيطرتها على مساحة قدرها 12 مليون ميل مربع من الأرض، حيث كانت تتحكم بربع سكان الكرة الأرضية. اتسعت الإمبراطورية البريطانية اتساعاً هائلاً قبل حرب عام 1914، فلو كان هناك دولة سعت إلى القوة العالمية، فهي بريطانيا، في الوقت الذي كان فيه الألمان يتحدثون فقط عن إنشاء خط حديدي إلى بغداد، أما مملكة بريطانيا فكانت تملك الهند وقتها، ولو كان ثمة دولة خلخلت ميزان القوى في العالم فهي بريطانيا[2].

ومما ساعد بريطانيا على بسط نفوذها على مساحات شاسعة من العالم هو موقعها الجغرافي، هذا الموقع الذي تحيط به البحار من جميع الجهات، والذي دفع بالمسؤولين البريطانيين إلى الإهتمام بأسطولهم؛ لتكون لديه القدرة على صد أي عدوان على الجزر البريطانية من جهة، والحفاظ على المستعمرات وتامين ارتباطها بالجزر البريطانية من جهة اخرى. إذاً لم تقتصر قوة بريطانيا على قوة الجزر البريطانية فحسب، وإنما كان مصدر هذه القوة المستعمرات أيضاً.

---

(1) بول كيندي، مرجع سابق، ص 307.

(2) المرجع السابق، ص 315.

بعد أن تأكدت للبريطانيين مناعة بلادهم في وجه الأخطار الخارجية، اطمأنت نفوسهم فاتجهوا نحو البناء والتصنيع، فكانت النهضة الصناعية، حيث التفتت بريطانيا إلى مضاعفة ثروتها، وتنويع مواردها عن طريق مستعمراتها،"إن الصناعة غير المعرضة لخطر الدمار المباشر من جهة، والمؤمنة لها الموارد الأولية من جهة ثانية، فضلا عن تضامن الشعب وانضباطه وتجاوبه مع حكومته، أمن لبريطانيا الإمكانات الكافية، لأن تكون في موقع القوي بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى؛ لأن مثل هذه المقومات إذا ما توفرت لأية دولة تجعلها قادرة على مجابهة التحديات، وخوض الحروب بشكل عام.."[1]. إن شواغل السياسة البريطانية نوعان: شواغل أوربية، وشواغل دولية.

فمن جهة الشواغل الأوروبية، كانت تخشى بريطانيا هيمنة دولة من الدول الأوروبية على القارة الأوروبية؛ لأن هذه الدولة تستطيع عندئذ أن تغلق أسواق القارة في وجه التجارة البريطانية، وبصورة خاصة، إذا ما أنشأت هذه الدولة لنفسها أسطولاً حربياً وأخذت تهدد سلامة الجزر البريطانية. وهذا يوضح كيف أن بريطانيا قبلت بالانتصار البروسي على فرنسا عام 1871، وتوحدها على يد بسمارك بنوع من اللامبالاة، حيث لم تكن ألمانيا تملك آنذاك أسطولاً قوياً. إلا أن موقف بريطانيا من ألمانيا تغير عام 1897 بسبب السياسة الألمانية التي اتجهت نحو إنشاء أسطول بحري قوي.

وهكذا يُلاحظ أن بريطانيا كانت ترغب في الحفاظ على سياسة "توازن القوى" في القارة الأوروبية، وليس لديها الرغبة البتة في التوسع في القارة، كما أن بريطانيا كانت تعلق أهمية كبرى على شواطئ بحرالشمال، وترغب على الدوام في أن تبقى هذه الشواطئ في أيادي دول ضعيفة، مثل: بلجيكا، وهولندا.

(1) رياض الصمد، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول، (بيروت : 1985)ص 18.

عن الحدود الفرنسية البحرية، حلَّ في المرتبة الثانية بعد الأسطول البريطاني في العالم في تلك الفترة.

ومن الوجهة الاقتصادية، كانت فرنسا بلداً متزناً اقتصادياً، ظل النشاط الزراعي فيه هاماً إلى جانب النشاط الصناعي، وكانت الصناعة قوية بصورة جيدة وكافية، وتستطيع ان تبحث لها عن منافذ خارجية، ولقد قال جول فيري: "السياسة الاستعمارية وليدة السياسة الصناعية"[1]. وشهدت الفترة الواقعة ما بين عامي 1871ـ 1914 نمواً هائلاً في الصرافة والمؤسسات المالية المشاركة في الاستثمار الصناعي وفي الإقراض الخارجي، وتم بناء صناعة الحديد والصلب على أسس حديثة، وأقيمت مصانع جديدة ضخمة، وخاصة في منطقة اللورين، وفي مناجم الفحم في شمال فرنسا، حيث ظهرمجتمع صناعي متطوّر، وتحققت إنجازات هامة في الهندسة وفي الصناعات الحديثة، وكان لدى فرنسا مموِّلون ومبتكرون كبار حازوا مكانة بارزة في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين في الصلب، والهندسة، والسيارات والطائرات. وكانت في طليعة الشركات الفرنسية شركة شنايدر، وبيجو، وميشلان، ورينو[2]. شغلت فرنسا المرتبة الثانية في صناعة السيارات بعد الولايات المتحدة الأمريكية وحققت نجاحات كبيرة في صناعة الطائرات والكهربائيات والصناعة الكيماوية، ولكنها كانت متخلفة عن نظيراتها الأوربيات في المكننة حيث كانت تستورد 80٪ من آلات الخراطة للصناعة الفرنسية من الدول الأخرى.

وكما هو الحال في المملكة المتحدة، فقد كانت اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية أوربية وعالمية استعمارية.

في أوروبا، كانت السياسة الفرنسية قبل عام 1914 ترغب بالأمن الذي فقدته نتيجة الحروب الأليمة خلال اعوام 1814– 1815– 1871 والتخوف من

---

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) بول كيندي، مرجع سابق، ص 310.

الخطر الألماني بسبب نمو قدرات ألمانيا الاقتصادية، وقوة تنظيمها، وازدياد عدد سكانها المطرد، حيث كان للسياسة الفرنسية نوايا توسعية في أوروبا، بهدف استرجاع الألزاس واللورين اللتين فقدتهما في حربها مع بروسيا عام 1871، والتي مازالت ماثلة في أذهان معظم الفرنسيين. لقد كانت قضية الألزاس واللورين في ذاتها عظيمة الأهمية، لأنها تقف في وجه أي تقارب فرنسي - ألماني مستقبلي.

كان لفرنسا برنامج كبير للتوسع خارج أوروبا، حيث حقق التوسع الاستعماري الفرنسي عام 1880 تقدماً عظيماً جعل الجمهورية الفرنسية الثالثة إمبراطورية استعمارية جديدة.

أما من حيث الوسائل الدبلوماسية، فقد أبرمت فرنسا تحالفاً مع روسيا القيصرية ضد ألمانيا عام 1904، على أن تنضمَّ المملكة المتحدة إلى هذا التحالف الذي سُمي بـ"الوفاق الودي" والذي كان له دور كبير فيما بعد في الحرب العالمية الأولى.

إن القوة العسكرية البحرية والبرية؛ بالإضافة إلى القوة الاقتصادية، وتأمين المواد الأولية للصناعة؛ بالإضافة إلى قوة الصمود الداخلية، واختيار الحلفاء الأقوياء يزيد من قدرة فرنسا على الانتصار في أية حرب قادمة، وعلى الخصوص، ضد ألمانيا وحلفائها. إلا أن هناك فئة كبيرة من المفكرين الفرنسيين كانوا يعدون الأمة الفرنسية أمة عاجزة غير قادرة على البذل والعطاء القوميين، انطلاقاً من الظواهر الآتية[1]:

1. ضعف عدد الشباب بالنسبة لمجموع سكان العالم، حيث إن فرنسا كانت تعرف ببلد الولد الوحيد.
2. رفض فكرة تزايد الأعباء العسكرية من قبل الكتل البرلمانية.

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 20 .

3. فوز النواب الإشتراكيين في انتخابات عام 1914، وزيادة عددهم على أساس برنامجهم المتضمن الدعوة إلى السلام، وضرورة حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

إلا أن هذه الفكرة تغيرت مع بدء العمليات العسكرية في الحرب العالمية الأولى، حيث إن الفرنسيين عندما شعروا بأن كرامتهم قد تُداس للمرة الثانية في أقل من نصف قرن من الزمن على يد القوات الألمانية، وقفوا جميعاً وقفة الرجل الواحد في وجه العدو، واستطاعوا أن يحققوا النصر في نهاية الحرب.

روسيا القيصرية :

تعد روسيا القيصرية أكبر دولة من حيث المساحة والسكان، وكانت تضم العديد من القوميات والأقليات غير المتجانسة، حيث بلغ عدد سكان روسيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى حوالي 165 مليون نسمة. إن المساحة الكبيرة وعدد السكان الضخم مكنا روسيا من تأدية دور رئيس في السياسة الدولية حيث بقيت روسيا في حالة توسع مدة أربعة قرون غرباً وشرقاً وجنوباً، وبالرغم من الانتكاسات العديدة التي تعرضت لها في بعض الأحيان، إلا أنها لم تعدل عن رغبتها في التوسع، وكان جيشها أكبر جيوش أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وبقي كذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، فقد قدر تعداد الجيش الروسي بما يفوق المليون جندي على الجبهات وحوالي خمسة ملايين من الاحتياط. ولكن من الدلائل المتاحة يبدو أن روسيا كانت في العقود السابقة لعام 1914 تتسم بالقوة والضعف في آن واحد، حيث كانت أقوى مما كانت عليه أيام حرب القرم في أواسط الخمسينيات من القرن التاسع عشر(حرب روسيا القيصرية مع الإمبراطورية العثمانية).

أما بالنسبة للموقع الجغرافي، فقد كانت روسيا القيصرية محاطة بجيران اقوياء (ألمانيا، الإمبراطورية الهنغارية النمساوية، الإمبراطورية العثمانية،

واليابان) حالوا دون بلوغها المياه الدافئة التي طالما طمحت الوصول إليها، ووقفوا حائلاً دون التوسع الروسي .

أما بالنسبة للتقدم العلمي والتقني، فإن روسيا القيصرية لم تستطع في تلك الفترة مجاراة الدول الأوروبية الأخرى في هذا المضمار، فانعكس ذلك سلباً على اقتصادها الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي، وعلى تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، وهي إذ تمكنت من بناء بعض الصناعات، فإن ذلك تمّ بمساعدة دول أوروبية وبشكل خاص من قبل فرنسا الراغبة في قيام دولة قوية وصديقة لها على الحدود الشرقية مع ألمانيا العدوة التقليدية لها .

إن ضعف الصناعة والاقتصاد الروسي انعكس بدوره سلباً على الجيش الروسي. أما أسباب ضعف الجيش الروسي فترجع إلى الآتي:

1. افتقاد الجيش الروسي لضباط الاحتياط.
2. لأن الجيش الروسي لم يكن مجهزاً بصورة كافية بسبب ضعف الصناعة الروسية.
3. ضعف المجال الحيوي للأسطولين الروسيين في البحر الأسود وبحر البلطيق؛ لأنهما لايستطيعان الاتصال بعضهما ببعض كونهما بحران مغلقان.
4. ضعف الجبهة الداخلية، حيث إن الشعب الروسي لم يكن متجاوباً مع حكامه ويتحين الفرص لتغييرهم.
5. تعدد القوميات على أراضي الدولة الروسية التي كانت تطمح للاستقلال. هذا ما جعل الجيش الروسي يوجه العديد من جيوشه وقدراته لقمع الحركات الاستقلالية.
6. اتساع مساحة روسيا القيصرية، حيث إن الحدود الطويلة جداً تحتاج إلى جيوش كبيرة من أجل الدفاع عنها.

أما من حيث الوسائل الدبلوماسية، فقد كان الحلف الألماني . النمساوي عام 1879 خطراً على روسيا القيصرية نظراً لسياسته وتحركاته في البلقان. وقد لاقت السياسة الروسية صعوبات جمة مع بريطانيا في آسيا الوسطى على الحدود الأفغانية، وفي الشرق الأقصى. هذا الوضع جعل روسيا معزولة على أكثر من صعيد؛ مما حذا بها للتحالف مع فرنسا وهذا ما حصل خلال أعوام 1891 و1893 و1904و1907 غير أن هذه التحالف كان موجهاً ضد ألمانيا فقط، وليس فيه ما يشير إلى أنه موجه ضد بريطانيا، كما أنه لا يتضمن تعهداً واضحاً فيما يتعلق بالسياسة البلقانية.

وفي الحقيقة كان لروسيا القيصرية وسيلة عمل أخرى، حيث إن بعض المنظّرين الروس كانوا يوصون الحكومة باستعمالها، وهذه الوسيلة هي حركة الجامعة السلافية، ويراد بها أن تحاول روسيا بواسطة الدعاية في أوروبا خلق عاطفة تضامن بين جميع السلافيين (سلاف البلقان، وسلاف الإمبراطورية الهنغارية . النمساوية) بغية الوصول إلى اتحاد فيدرالي يضم الشعوب السلافية تحت زعامة روسيا، إلا أن الحكومات الروسية لم تأخذ بهذه الوصية.

الإمبراطورية العثمانية:

لم تكن الإمبراطورية العثمانية أحسن حالاً من الإمبراطورية الهنغارية . النمساوية ولا الإمبراطورية الروسية، وخاصة على صعيد جبهتها الداخلية، فقد كانت تضم أيضاً أقليات ومجموعات قومية في كل من آسيا وفي أوروبا: كالعرب، والأرمن، والسلاف التي كانت ترغب في الاستقلال عن الإمبراطورية مما ساهم في إضعافها؛ هذا بالإضافة إلى الفساد الاقتصادي والإداري والمالي في الإمبراطورية مما أنهكها اقتصادياً؛ الأمر الذي أثّر سلباً في قدراتها العسكرية ومركزها بين الدول القوية في العالم .

هذا بالإضافة إلى طمع الدول الأوروبية الكبرى بأراضيها وممتلكاتها وخاصة من قبل كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية ومطامع إيطاليا واليونان فيها. وهذا ماسنلحظه في تنافس هذه الدول على ممتلكات الإمبراطورية العثمانية خلال فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها.

الولايات المتحدة الأمريكية:

إن صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصاف الدول الكبرى كان من المتغيرات التي قلبت الموازين على الساحة الدولية في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب استغلال الأراضي الزراعية الخصبة والمواد الخام الهائلة، وحققت ثورة تقنية كبيرة. وقد شغلت الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المرتبة الأولى في حجم الصناعات، وصناعة الحديد والفولاذ، واستخرجت من الفحم الحجري أكثر مما استخرجت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا مجتمعة. كما كانت الزراعة الأمريكية متقدمة على مثيلاتها من الدول الأوروبية، وإن عدم وجود أعداء خارجيين أقوياء ينافسونها في القارة الأمريكية، وانتصارها في الحرب على إسبانيا عام 1898، كل هذا جعل منها دولة قوية لها وزنها على الساحة الدولية مع بداية القرن العشرين.

هذا بالإضافة إلى ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الحياد لفترة طويلة من الزمن، ففي خطبة الوداع نصح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج واشنطن مواطنيه بالابتعاد عن التحالفات الدائمة، لأن موقعها المنفصل والبعيد يدعوها ويمكنها من اتباع طريق مختلف، وسار خلفاء جورج واشنطن على نهجه واستغلوا الميزات الكامنة للأمن المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ الحياد" رسمياً بعد الرسالة المهمة عن السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس الأمريكي جيمس مونرو في 23 كانون الثاني 1823 التي أصبحت فيما بعد مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية. ويتلخص مبدأ مونرو في الأسس الآتية[1]:

1. عدم جواز أن تكون القارة الأمريكية (الأمريكيتين) مجالاً لاستعمار اوربي جديد، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل تدخلاً يأتي من الدول الأوروبية في شؤون الأمريكيتين. جاء هذا الأساس حين ادّعت روسيا لنفسها الحق في امتداد حدود ممتلكاتها جنوب الألاسكا حتى خط العرض 51، وهذا مطلب يتعارض مع مطالب الأمريكيين والبريطانيين في شمال غرب المحيط الهادي. كما جاء هذا الأساس نتيجة للتهديدات التي توعدت بها دول "الحلف المقدس" شعوب أمريكا اللاتينية التي حررها سيمون بوليفار آنذاك .
2. ليس في نية الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في شؤون أوروبا السياسية. حيث كانت ترغب في الابتعاد عن مشاكل القارة الأوروبية، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية تزعمت بقية الدول الأمريكية في الأمريكيتين بحكم إمكاناتها الاقتصادية، ونشاط سكانها الاقتصادي والعلمي، وبحكم حصولها قبل غيرها من الدول الأمريكية على الاستقلال. ومن هنا فإن عليها أن تمارس سياسة خارجية ترمي من خلالها إلى الهيمنة على الأمريكيتين في العالم الجديد، وبالتالي حرمان الدول الأوروبية من التطلع إلى الأمريكيتين لتحقيق نفوذ سياسي أو اقتصادي، طالما تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية. استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من مبدأ مونرو للحياد على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على الصعيد الداخلي، كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية طوال القرن التاسع عشر على الأقل بالشؤون الأوروبية والعالمية محدوداً، ولم يؤثر في

---

(1) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر،(القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية،2006)،ص92.

مجرى الأحداث في العالم. حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة فورة ثورة صناعية وزراعية تمثلت في زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، نجم عنه ظهور الشركات الرأسمالية الكبيرة التي أصبح لها دور فاعل في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إن كل ذلك أدى إلى تعاظم شعور الأمريكيين بقوتهم وولّد لديهم شعوراً بالعظمة، والتي سيكون لها بالغ الأثر في صنع السياسة الدولية في المستقبل، وهذا ما سنلحظه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من مبدأ مونرو على الصعيد الداخلي، وذلك في ظهور عدد من المفكرين والساسة الأمريكيين الذين يتصفون بالفكر الواقعي في السياسة، والذي يهتم أساساً بسياسة "توازن القوى" في ضوء المصالح القومية المختلفة بغض النظر عن المبادئ والقيم الأخلاقية. وأول ما ظهر تأثير هذا النهج في برنامج الحزب الجمهوري بمناسبة الانتخابات الرئاسية عام 1896 الذي جاء فيه ضرورة انتهاج الحزب لسياسة خارجية نشطة وقوية، وتقوية القدرات العسكرية الأمريكية، ولاسيّما قدرة الأسطول الحربي الأمريكي بما يتناسب ووضع الدولة ومصالحها.

أما على الصعيد الدولي، فقد كان لمبدأ مونرو تأثير كبير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الخصوص في محاولة فرض سيطرتها على دول أمريكا اللاتينية بأكملها، بعد أن تخلصت معظم هذه الدول من السيطرة البرتغالية والإسبانية. هنا لم تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على قوة أوربية تساندها لفرض هذه السيطرة كما كانت تفعل سابقاً.

على الرغم من سياسة الحياد التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها مع بداية القرن العشرين بدأت بممارسة دبلوماسية "العصا الغليظة" ودبلوماسية "الدولار". هذا إلى جانب التقدم الاقتصادي والصناعي الكبير، حيث أخذت تتبع سياسة توسعية؛ الهدف منها الحصول على مكتسبات عالمية، وقد نظّر

لهذه السياسة الأدميرال الأمريكي ألفرد ماهان الذي عدّ القوة العسكرية من أهم العوامل التي تحدد مصير الولايات المتحدة الأمريكية، وحقها في النضال من اجل البقاء. كان هدف السياسة التوسعية الأمريكية للرئيس تيودور روزفلت والأدميرال ألفرد ماهان هو السيطرة على أمريكا اللاتينية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1898 بحرب ضد إسبانيا حيث تعرضت إسبانيا لخسارة قاسية مما اضطرها لتوقيع معاهدة صلح مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1898، وبموجب هذه المعاهدة حصلت كوبا على استقلالها، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على جزر بورتوريكو على المحيط الأطلسي، وحصلت على جزر الفيليبين وجزر غوام، وبعد ذلك سيطرت على جزر ألهاواي وعلى جزء من جزر ساموا، حيث أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية فيها. وفي عام 1903 اجبرت الولايات المتحدة الأمريكية كوبا على عدم توقيع اية معاهدة مع أية دولة دون موافقتها، وأقامت قواعد عسكرية على أراضيها. وفي العام نفسه ظهر خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا، حيث أرادت الولايات المتحدة الأمريكية شق قناة عبر الأراضي الكولومبية تصل المحيط الأطلسي بالهادي. عارض البرلمان الكولومبي تنفيذ هذا المشروع، وقتها شجعت الولايات المتحدة الأمريكية الإنفصاليين اليتميين على الإنفصال عن كولومبيا، وبدعم من الأسطول الأمريكي أعلنت بنما الانفصال عن كولومبيا عام 1903 عندها سمحت بنما بشق القناة وتحت حماية القوات الأمريكية حيث انتهى العمل بشق القناة التي بلغ طولها 81 كم عام 1914 والتي سمحت للأسطول الأمريكي بنقل قواته من محيط لآخر بسرعة.

لقد لاقت هذه السياسة الأمريكية "سياسة العصا الغليظة" معارضة كبيرة من قبل دول أمريكا مما حذا بالرئيس الأمريكي وليم تافت إلى استبدالها بسياسة "الدولار" أي سياسة التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية.

اليابان :

لم تكن اليابان حتى منتصف القرن التاسع عشر ضمن القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، فقد ظلت قروناً طويلة خاضعة لحكم أقلية إقطاعية لامركزية من حكام إقليميين (داييمو)، وطبقة أرستقراطية مغلقة من المحاربين (ساموراي).

وكانت اليابان ضعيفة اقتصادياً لعدة عوامل، كافتقارها إلى الموارد الطبيعية،ووعورة أراضيها الجبلية،واقتصار الأراضي الصالحة للزراعة على نسبة 20٪ من مجمل أراضيها؛ ولذلك عانت اليابان من عوز العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ ونظراً لعزلتها عن بقية العالم بسبب لغتها المعقدة، ووعيها الشديد بتميزها الثقافي فقد بقي الشعب الياباني منغلقاً على نفسه، ويقاوم النفوذ الأجنبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي غضون جيلين فقط استطاعت اليابان أن تتحول إلى طرف دولي له وزنه في السياسة الدولية في منطقة الشرق الأقصى.

لقد كانت إصلاحات الإمبراطور ميجي عام 1868 السبب في نجاح اليابان وتطوّرها، والتي اعتمدت على الإصلاح من رأس الهرم وحتى القاعدة، وكان الهدف منها تفادي الخضوع لاستعمارية الغرب، كما حدث في أماكن عديدة في آسيا. وكان على اليابان أن تطبِّق التحديث ليس لأن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يطمحون إليه؛ بل لأن الدولة بحاجة لذلك التحديث، حيث أُقر دستور ياباني على غرار الدستور البروسي (الألماني)، وجرى إصلاح النظام القضائي، وتطوير النظام التعليمي إلى درجة حققت فيها اليابان مستوى عالياً من محو الأمية، وتم تغيير التقويم السنوي الياباني، والزي، وتطوير النظام المصرفي، ودعي خبراء من البحرية البريطانية للإشراف على نشاط الأسطول الحربي الياباني الحديث، واستقدم بعض أركان الحرب البروسيين للإسهام في تحديث الجيش الياباني، وأرسلت اليابان البعثات العسكرية إلى الأكاديميات العسكرية البحرية الغربية، وقامت اليابان بشراء الأسلحة الحديثة من الخارج

رغم قيام صناعة حربية حديثة في اليابان، كما شجعت الدولة إقامة شبكة كبيرة من الخطوط الحديدية والتلغراف وسفن الشحن، وعملت على تطوير صناعات ثقيلة من الحديد والصلب وبناء سفن وتحديث صناعة النسيج. ووراء هذا كله كان ثمة التزام سياسي تجاه الشعار القومي "دولة غنية وجيش قوي".

كما كان هناك عاملان آخران ساهما في نهضة اليابان وصعودها إلى مصاف الدول الكبرى، أولهما، عزلتها الجغرافية التي أبعدتها عن الصراعات الدولية، مما أتاح لها التوجه إلى البناء والتنمية والتحديث. أما العامل الثاني، فيتعلق بالروح المعنوية. إن الحس الياباني الشديد بالتميز الثقافي وتقليد عبادة الإمبراطور واحترام الدولة وتقدير الساموراي للشرف العسكري، والتأكيد على عنصر النظام أفرز ثقافة سياسية اتسمت بالحس الوطني، وعززت قوة الدفع اليابانية نحو التوسع في شرق آسيا لأسباب أمنية استراتيجية، وفتح أسواق لتصريف المنتوجات اليابانية وإيجاد مصادر للمواد الخام.

وكانت اليابان قد عملت في تلك الفترة بمقولة البارون الياباني"هاياشي": "على اليابان في الوقت الراهن أن تلزم الهدوء والصبر إلى أن تهدأ الشكوك نحوها، وفي هذه الأثناء يجب دعم أسس القوة القومية، وعلينا أن ننتظر الفرصة في الشرق، وهي آتية ذات يوم وحينذاك ستقرر اليابان مصيرها بنفسها.."[1].

إن الانتصار الذي حققته اليابان على روسيا القيصرية في حرب 1904 – 1905 بقيادة الأدميرال الياباني توجو الذي حطم السفن الروسية في معركة سوشيما الحاسمة، جعلها من بين الدول الاستعمارية الكبرى، كما ساعدها نصرها هذا على تقوية نفوذها في شبه الجزيرة الكورية ومنشوريا (بموجب الاتفاقية الروسية – اليابانية – بورت سموث 1905 وقد عقدت هذه الإتفاقية بوساطة من الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت). وبعد أن احتلت اليابان كوريا

(1) بول كيندي، مرجع سابق ص 295.

1910، أصبحت الدول الكبرى تأخذ بالحسبان مواقف وردود أفعال السياسة اليابانية في الشرق الأقصى. بعد ذلك عقدت بين اليابان وروسيا خلال أعوام 1907 و1911 و1912 عدة إتفاقيات لتقاسم النفوذ في الصين، وفي عام 1915 فرضت اليابان على الصين معاهدات اقتصادية غير متكافئة.

وهكذا فإن القوى المؤثرة في السياسة الدولية التي برزت مع بداية القرن العشرين من خارج القارة الأوروبية هي (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، وإن استطاعت هاتان القوتان مشاركة الدول الأوروبية في النفوذ، إلا أن ذلك ظل محدوداً وضمن مناطق محدودة مثل الشرق الأقصى، ولهذا فإن مركز الثقل في العلاقات الدولية بقي حتى الحرب العالمية الأولى متمثلا بالقوى الأوروبية التقليدية، وخاصة الدول الغربية منها، حيث كانت الدول الأوروبية القائدة والمسيطرة على الساحة الدولية سواء كان عن طريق الاستعمار المباشر، أو عن طريق النفوذ السياسي أو المالي أو الاقتصادي.

عرفت المرحلة الممتدة بين عامي 1815– 1914 بمرحلة توازن القوى نظراً لوجود مجموعة من الدول الكبرى التي شاركت في قيادة النظام الدولي آنذاك، وتحديد معالم العلاقات الدولية في تلك الفترة. والدول التي ساهمت بإدارة العلاقات الدولية آنذاك هي المملكة المتحدة، فرنسا، بروسيا، روسيا القيصرية. ومن الجدير ذكره بأن المملكة المتحدة كانت تلعب دور القائد والموازن في النظام الدولي خلال هذه المرحلة.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت ملامح هذا النظام تتبدل نتيجة تباين نسب النمو بين الدول الكبرى وزيادة قوة بعضها بشكل متسارع، بينما تراجعت قوة دول أخرى مما مهد بنظر العديد من الأكاديميين إلى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914.

﴿الفصل الثاني﴾

انقسام أوروبا إلى معسكرين واندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م



- الأسباب البعيدة والمباشرة للحرب العالمية الأولى بين عامي 1914- 1918.
- الدول الأوروبية التي انضمت إلى معسكر تكتل الوسط وسبب انضمامها إليه
- الدول الأوروبية التي دخلت الحرب إلى جانب الدول المتفاهمة.
- أهم مجريات الحرب العالمية الأولى بين عامي 1914- 1918، وتأثيرها في العلاقات الدولية.
- دخول اليابان الحرب إلى جانب دول التفاهم .
- إعلان الثورة العربية ودخول العرب الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول التفاهم عام 1916.
- دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول التفاهم في 2 نيسان عام 1917.
- الثورة الروسية والانسحاب من الحرب العالمية الأولى.
- مواقف الدول الكبرى من الثورة البرجوازية الروسية آذار عام 1917 .
- مفاوضات الصلح بين الحكومة الروسية البلشفية والحكومة الألمانية، وتوقيع معاهدة برست ليتوفسك في 3 آذار عام 1918.
- معاهدة الصلح الألمانية – الرومانية في 20 شباط عام 1918.
- نهاية الحرب العالمية الأولى 11 تشرين الثاني عام 1918.






انقسام أوروبا إلى معسكرين واندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ومع ظهور العديد من الدول الفتية على الساحة الدولية (ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) تأجج الصراع في العلاقات الدولية بين الدول الكبرى حول تقاسم مناطق النفوذ في العالم، حيث كانت تطمح هذه الدول إلى الحصول على مزيد من الثروة عن طريق تأمين الأسواق الخارجية للفائض من إنتاجها، وهذا ما دفع بكل دولة من الدول الأوروبية إلى تعزيز قدراتها العسكرية عن طريق تقوية جيوشها البرية والبحرية أو عن طريق إنشائها لشبكة من الأحلاف الدولية؛ هذا بدوره ساعد في انقسام الدول الأوروبية إلى معسكرين كبيرين متناقضين، ودفع بأوروبا والعالم إلى حرب عالمية طالت نارها معظم دول العالم. فما الأسباب البعيدة والقريبة للحرب العالمية الأولى مابين عامي 1914 – 1918؟

الأسباب البعيدة للحرب العالمية الأولى ما بين عامي 1914 – 1918:

1– اتساع نطاق التنافس الاستعماري في جميع أنحاء العالم الذي أوجد حالة من التوتر نتيجة لتضارب المصالح، والاتجاهات السياسية بين الدول الكبرى الاستعمارية التي كانت تسعى لتحقيق أطماعها بأية وسيلة كانت دون أي اعتبار للسلام العالمي[1].

إن هذا التنافس الاستعماري الذي شاركت فيه غالبية دول أوروبا بغية الحصول والسيطرة على أراض ومستعمرات جديدة، أخذ طابعاً جديداً يتلاءم والعصر الصناعي والآلي ويحقق الإثراء السريع؛ مما أوصل هذا التنافس إلى درجة الصراع والتصادم واستعمال العنف؛ ففي الثمانينيات والتسعينيات من

(1) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص61.

القرن التاسع عشر ظهر هذا التنافس جلياً بين ألمانيا والمملكة المتحدة، وكذلك التنافس الفرنسي– الإيطالي، و التنافس الروسي– الألماني، والروسي– الياباني .

إلا أن أكثر التناقضات التي أخذت طابعاً جدياً وحاداً، كان التناقض الفرنسي– الألماني، وخاصة بعد الانتصار الكبير الذي حققته ألمانيا على فرنسا 1871 ؛ هذا التناقض أدى إلى أن تقف روسيا القيصرية والمملكة المتحدة إلى جانب فرنسا لمنع ألمانيا من غزو فرنسا من جديد مما يضر بمصالح هاتين الدولتين.

إن كل ذلك أدى إلى تدهور العلاقات الألمانية الروسية والعلاقات البريطانية الألمانية بين عامي 1904– 1911، وبعد هدوء نسبي شهدته العلاقات الدولية في تلك الفترة نشبت تباعاً أزمتان خطيرتان أدتا إلى التهديد بالحرب، وقد انفجرتا بسبب تشبث دولتي الوسط (ألمانيا والإمبراطورية الهنغارية – النمساوية) بمطامعهما مستفيدتين من ضعف القيصرية الروسية بسبب خسارتها في الحرب مع اليابان 1904– 1905.

إن أولى هاتين الأزمتين هي الأزمة المراكشية بين عامي 1904– 1905، فقد أرادت ألمانيا أن تعزز من وجودها في مراكش على حساب التواجد الفرنسي، بيد أن ألمانيا لم تنل من هذه الأزمة سوى نجاحاً جزئياً، لأن مؤتمر الجزيرة الذي عقد عام 1906 أعاق عمل فرنسا في جعل المشكلة الماراكشية تحت ضمانة دولية، ولكنه في الوقت ذاته خول فرنسا، وكذلك إسبانيا بتنظيم الشرطة المراكشية.

والأزمة الثانية، هي الأزمة البلقانية بين عامي 1908– 1909، أو حرب البلقان الأولى التي أثارتها الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية حيث ضمت أراضي البوسنة والهرسك إليها، مما أيقظ التنافس القديم بين النمسا وروسيا القيصرية في منطقة البلقان. ولاشك في أن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية حققت إنجازاً دبلوماسياً كبيراً في هذا المجال، حيث اضطرت مملكة الصرب إلى الاعتراف بضم البوسنة والهرسك، كما اضطرت روسيا إلى التراجع.

هنا لابد من الإشارة إلى أن هاتين الأزمتين قد ساعدتا في تقريب وجهات النظر البريطانية والروسية وتشكيل ما يسمى "الوفاق الثلاثي "(فرنسا، بريطانيا، روسيا) عام 1907.

ثم انفجرت أزمتان جديدتان بين عامي 1911– 1914، أدتا هذه المرة إلى التهديد بالحرب أيضاً. كانت الأولى أزمة اغادير عام 1911، عندما أيقظت ألمانيا القضية الماراكشية بهدف الضغط على فرنسا للحصول على تعويضات، والنتيجة الفعلية لهذه الأزمة هي أن ألمانيا حصلت على القسم الداخلي من الكونغو الفرنسية، وكان هذا مكسباً كبيراً لألمانيا؛ لأن الأراضي الاستعمارية الألمانية أصبحت على تماس مباشر مع الكونغو البلجيكية، وهذا بدوره ساعد على التوسع الألماني في القارة الأفريقية بفضل المعاهدة الفرنسية – الألمانية التي عقدت عام 1911 لحل هذه الأزمة. وفي عام 1911– 1912 بدات الحرب الإيطالية– التركية والتي أدت إلى احتلال إيطاليا لليبيا. والأزمة الثانية هي أزمة البلقان بين عامي 1912 – 1913، حيث شجعت روسيا القيصرية الدول البلقانية ذات الأغلبية السلافية ضد الإمبراطورية العثمانية، هذا أدى إلى إيقاظ التنافس الروسي – النمساوي من جديد، وإحياء طموح جميع الدول البلقانية بالتوسع، وخاصة مملكة الصرب، وبالتالي إلى تقوية الحركة اليوغسلافية، إلا أن روسيا القيصرية لم تحقق ما كانت تصبو إليه لأن حلفها البلقاني الذي شكلته عام 1912 انحل عام 1913 عندما نشب الخلاف بين الدول البلقانية ذاتها.

في هذه الفترة ظهر في البلقان تجمع جديد للقوى بمساعدة روسية وبتشجيع بريطاني وفرنسي، وقد ضم ثلاث ممالك وهي: بلغاريا، والصرب، واليونان. كان الهدف من هذا التجمع الحصول على مقدونيا من الإمبراطورية العثمانية وتقاسمها بين تلك الدول، وقد أجّل البحث في هذا التقسيم حتى نهاية الحرب مع الإمبراطورية العثمانية التي بدات في تشرين الأول عام 1912، و قد كانت القوات البلغارية هي الدعامة الأساسية للتحالف الثلاثي ضد الإمبراطورية العثمانية فقد أجبرت تلك القوات الإمبراطورية العثمانية على

توقيع معاهدة القسطنطينية في 28 تشرين الثاني عام 1912 مع الدول الثلاث، وتم بموجبها الاعتراف باستقلال ألبانيا. وفي 21 نيسان 1913 تم توقيع معاهدة الهدنة بين الأطراف المتحاربة، وفي 30 أيار 1913 تم التوقيع على معاهدة لندن وبموجبها انتقلت كل الأراضي العثمانية في القارة الأوروبية إلى أيدي الدول المنتصرة. بينما بقي للإمبراطورية العثمانية شريط ضيق في أوروبا محاذ للقسطنطينية (استنبول حالياً).

أدت هذه الحرب إلى تغيير موازين القوى في منطقة البلقان حيث زادت قوة دولة الصرب مما أضعف من قوة الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية. عملت الدبلوماسية الألمانية والهنغارية– النمساوية على تقويض ذلك الحلف الذي تشكل من الدول السلافية واليونان للتخلص من الاحتلال العثماني، كانت هذه الدبلوماسية تهدف إلى فض الاتحاد بين بلغاريا والصرب، وقد ساعدت الدول السلافية ذاتها في فض هذا الاتحاد وذلك بسبب عجرفة وطموحات ملوك هذه الدول، فقد كان الملك البلغاري فرديناند يطمح إلى تشكيل "بلغاريا الكبرى"، ولذلك حاول الحصول على قسم كبير من مقدونيا. وكذلك أراد ملك الصرب أيضاً تشكيل "الصرب الكبرى" وكذلك فعل ملك اليونان. وبتحريض من الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية بدأت بلغاريا أعمالاً حربية في 29 حزيران عام 1913 ضد صربيا واليونان، هنا بدأت حرب البلقان الثانية، حيث هاجمت بلغاريا حليفاتها السابقات بمساعدة من الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية وألمانيا، حتى إن الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية أرادت المشاركة الفعلية في الأعمال الحربية بشرط أن تحقق القوات البلغارية النجاحات العسكرية على الجبهة، لكن سرعان ما تعرضت القوات البلغارية إلى هزيمة كبيرة. في 10 آب عام 1913 تم توقيع معاهدة سلام في بوخارست حصلت من خلالها صربيا ليس فقط على ما يخصها من مقدونيا؛ بل حصلت أيضاً على قسم من مقدونيا والذي كان مخصصاً لبلغاريا. وحصلت اليونان ليس فقط على جنوب مقدونيا مع السالونيك بل حصلت على غرب فراكيا، وأعيدت أندرويبل

إلى الإمبراطورية العثمانية، بينما حصلت رومانيا على جنوب دوبرجيا، وهكذا فقد تم إعادة رسم خريطة البلقان من جديد. إن هذا الجو المفعم بالعدائية وفقدان الأمن غذّى الدسائس في هذه المنطقة حيث تعارضت مصالح جميع الدول الكبرى في أوروبا.

2- المعاهدات والتحالفات السرية من أجل أن تؤمن كل دولة أوربية حدودها وتحافظ على أمنها القومي، مع سعيها في الوقت ذاته إلى بسط نفوذها على الدول الأخرى، أدت إلى خلق حالة من عدم الثقة بين الدول الأوروبية الكبرى.

هنا نذكر التقارب الألماني مع الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية والذي كانت تطمح من خلاله ألمانيا دعم سيطرة الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية على منطقة البلقان فهذا يصب في مصلحة ألمانيا ويضعف عدوتها التقليدية روسيا القيصرية. إن هذا التصرف الألماني أثار غضب روسيا القيصرية.

إن فشل ألمانيا في ضم روسيا القيصرية إلى معسكر معادٍ لفرنسا جعلها تقترب أكثر فأكثر من الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية وتعقد معها حلفاً عسكرياً عام 1879، لم يكن هذا الحلف موجهاً فقط ضد فرنسا بل كان موجهاً ضد روسيا القيصرية أيضاً. وفي عام 1882 انضمت إيطاليا إلى هذا الحلف وأصبح يعرف بـ "الحلف الثلاثي". كان هذا الحلف خطوة حقيقية ومهمة نحو إشعال فتيل الحرب العالمية الأولى عام 1914.

وتخوفاً من هذا الحلف سعت كل من فرنسا وروسيا القيصرية إلى التقارب الفعلي، وتشكيل حلف روسي - فرنسي عام 1893، هنا انقسمت القارة الأوروبية إلى معسكرين متناقضين يسعى كل منهما إلى إضعاف الآخر، لكن الدولة الكبرى بريطانيا في القارة كانت خارج هذين المعسكرين هنا يبرز تساؤل: ماهو موقف المملكة المتحدة من هذين المعسكرين؟

في البداية بقيت المملكة المتحدة بعيدة عن كلا المعسكرين، ولم تقترب من اي منهما، وبدأت تزن الأمور وتقارب بينهما، أي من المعسكرين هو الأخطر عليها؟ في النهاية تبين لها ان الخطر الأعظم يكمن في الحلف الألماني الهنغاري– النمساوي الذي بدأ محاولاته في التوسع خارج القارة الأوروبية، وعلى الخصوص في افريقيا، وفي جنوب شرق آسيا؛ هذا بالإضافة إلى أن ألمانيا بدأت ببناء أسطول حربي كبيرقد يهدد المصالح البريطانية في العالم. كما أن السياسة البريطانية ادركت ان اي تناقض أو صراع لها مع فرنسا سيؤدي إلى إضعاف الأخيرة، ويؤدي ذلك إلى ان تقوم ألمانيا بمهاجمة فرنسا واحتلالها؛ مما يجعلها تهيمن بقوة على القارة الأوروبية، هذا سيضعف ويهدد مصالح المملكة المتحدة. بدأت المملكة المتحدة البحث عن حلفاء للوقوف في وجه الحلف العدواني الألماني، الهنغاري – النمساوي، وللحفاظ على أمنها الوطني وعلى مستعمراتها، ولهذا الغرض عقدت معاهدة تحالف مع فرنسا عام 1904، وفي عام 1907 انضمت روسيا القيصرية إلى هذه التحالف. لقد كان ضم روسيا القيصرية إلى هذا الحلف متوافقاً مع المبدأ البريطاني (حارب دائماً بأياد غريبة).

إن عقد هاتين المعاهدتين خلال عامي 1904 و1907 بين الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وروسيا، يعني فعلياً انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين في أوروبا شمل معظم الدول الأوروبية ذات الشأن على الساحة الأوروبية.

3– قيام الدول الأوروبية الكبرى بسباق تسلح فيما بينها نتيجة لتوتر العلاقات السياسية بينها، وكوسيلة تستطيع من خلالها تلك الدول أن تحقق أطماعها ومصالحها، وتدافع عن أمنها القومي، وتتصدى لأية دولة تعتدي عليها.

إن سباق التسلح في القارة الأوروبية كان سبباً مباشراً للحرب العالمية الأولى، حيث ظهر هذا السباق قبل عام 1914 بمظهرين: التسلح البحري والتسلح البري. يراد من التسلح البحري التنافس البريطاني – الألماني. لقد

كانت غاية القرار الذي اتخذته الحكومة الألمانية بقيادة الإمبراطورغليوم الثاني عام 1897، إنشاء أسطول حربي أهل للقيام بعمليات جدية في بحر الشمال؛ وبالتالي بين شواطئ ألمانيا وشواطئ بريطانيا حيث عبر عن هذه الغاية الأدميرال الألماني تربيتز بقوله:"إذا أريد أن تحسب بريطانيا حساباً لرغبات ألمانيا، وجب أن تنشيء أسطولاً حربياً أهلاً لمجابهة الأسطول البريطاني، عندئذ يضطر البريطانيون إلى أن يتفاوضوا مع ألمانيا ويتركوا لها مكاناً تحت الشمس"، وقد تحقق برنامج تربيتز تباعاً بالقوانين الحربية الألمانية الصادرة 1900[1].

لاشك في أن بريطانيا كانت قلقة من هذا القرار، ومن تطوّر الأسطول الحربي الألماني؛ وكان بإمكان بريطانيا اتباع سياستين تجاه هذا الخطر الألماني. الأولى: إنشاء عدد من السفن الحربية الجديدة لتبقى متفوقة على الأسطول الألماني، هذا يعني سباق تسلح بين الدولتين. أما الثانية: فتتعلق بالتفاوض مع ألمانيا لتحصل من الأخيرة على تعهد يحدد برنامجها في التسلح البحري.

التسلح البري، ويراد منه خاصة التنافس الألماني– الفرنسي، وقد بلغ هذا التنافس ذروته عام 1913، ففي تموز من هذا العام صوّت على القانون العسكري الألماني الذي يزيد عدد الجنود في زمن السلم زيادة عظيمة، مما اضطر فرنسا إلى جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدلاً من سنتين. ولم يحدث شيء مماثل في الدول الأخرى.

وفي الحقيقة أن كلاً من الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية وروسيا القيصرية وضعتا برنامجاً لتقوية قدراتهما العسكرية. بيد أن القانون الهنغاري– النمساوي لم يصوت عليه في حزيران عام 1914 حين حصلت الأزمة.

---

(1) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 28 – 29 .

أما القانون العسكري الروسي، فقد كانت نتيجة التصويت عليه أن قررت روسيا القيصرية زيادة عدد الجنود الروس كزيادة وتيرة التسلح موزعة على أربع سنوات، أي أن الجيش الروسي يجب أن يبلغ كامل قوته عام 1917.

أما بريطانيا وإيطاليا، فقد بقيتا خارج سباق التسلح؛ هذا لأن إيطاليا كانت تنقصها الموارد المالية؛ ولأن بريطانيا لم تشأ قبول الخدمة العسكرية الإجبارية.

ادى سباق التسلح إلى ارتفاع حدة التوتر الدولي وتبدل الرأي العام وهيجانه، وهذا بدوره شكل خطراً على السلم الدولي. إن سباق التسلح أيضاً يتطلب أعباءً مالية ثقيلة، ولتجعل الحكومات هذه الأعباء مقبولة اضطرت إلى إقناع الرأي العام في بلادها بضرورة هذا الجهد، ولهذه الغاية قامت الحكومات بحملات نوهت فيها باحتمال وقوع حرب، وألف الرأي العام في هذه الدول هذا القول، ولاشك أن انفجارالحرب يكون سهلاً عندما يكون الراي العام قد تهيأ لهذا الأمر. وقد كان للصناعيين والشركات الصناعية الحربية الأوروبية دورٌ فاعل في تأجيج الرأي العام للحصول على طلبات كبيرة من الأسلحة، إذن؛ يوجد شيء من الحقيقة في هذه النظرية القائلة بأن سباق التسلح يؤدي إلى الحرب.

كان من الطبيعي أن يظهر التوازن على الساحة الأوروبية، حيث تواجه خمس دول الواحدة منها الأخرى على الدوام، والجميع يود صيانة سيادته القومية ويرنو إلى التوسع على حساب الآخرين[1].

كما يوجد هناك أسباب أخرى معنوية ساعدت في نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، لاشك في أن الفكر القومي نفذ إلى كل دول أوروبا تقريباً ما بين عامي 1904– 1914 وأثر بشكل كبير على سياسات الدول الأوروبية، ولكن

(1) عمر الديراوي، الحرب العالمية الأولى، (بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1961) ص 18.

هل من الممكن أن يقاس هذا التأثير المباشر لهذا التقدم بتأثيره في العلاقات الدولية، يمكن النظر إلى هذه الآثارمن وجهتي نظر[1]:

1– أهمية الدور الذي أدته القومية الألمانية في إرادة تعزيز الجاه الألماني، وعدم فسح المجال لضعف وضع ألمانيا الدولي. ففي عام 1913 شوهد في الأوساط القومية الألمانية نوع من هياج عظيم يتعلق بهذا الموضوع، غير أن هذه الأوساط القومية وإن كانت لاتمثل أكثرية الرأي العام الألماني، لم تجد مقاومة في هذا الرأي، لأن الأوساط الاشتراكية في ألمانيا، كما قال شاهد فرنسي:"كانت قوى سلبية، قوى سكوت".

وفي فرنسا على العكس، أثبتت انتخابات أيار عام 1914 حول قانون الثلاث سنوات للخدمة الإلزامية، والتي أعطت الأكثرية لخصوم هذا القانون، قبل نشوب الحرب أنه يوجد في الهيئة الانتخابية الفرنسية هيئة واضحة جداً لإنقاص مدة الخدمة العسكرية وليس في هذا ما يدل على قومية عدوانية.

وفي روسيا القيصرية نمت الأفكار القومية لدى البرجوازية المثقفة، ولكن الحكومة كانت تعي بأن الحرب قد تكون خطرة عليها؛ لأنها تتيح الفرصة لحركات ثورية ضدها.

2– أهمية قضية الأقليات القومية:

– قضية الألزاس واللورين: لم يكن آنذاك لدى معظم الرأي العام الفرنسي رغبة قوية في استرجاع الأراضي الفرنسية التي خسرتها عام 1871. لم تكن هذه القضية سبباً مباشراً للحرب، إلا أنها بقيت عقبة حقيقية في وجه كل تقارب فرنسي ألماني، ففي شباط عام 1912 دعا وسيط شبه رسمي بوانكاريه

---

(1) المرجع السابق، ص 34– 35.

رئيس وزراء فرنسا إلى تقارب مع ألمانيا، فأجاب بأن هذا التقارب غير ممكن "إلا إذا كان هناك إصلاح تام للماضي"، أي إذا تخلت ألمانيا عن الألزاس واللورين.

- القضية الصربية: كانت هذه القضية هامة بين القضايا القومية في أوروبا؛ لأن الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية كانت تشعر أنها مهددة في وجودها بيقظة القوميات فيها، حتى أن بعض الأوساط السياسية في الإمبراطورية رأت أن تحل القضية القومية بحد السلاح واللجوء إلى الحرب، ومن وجهة نظر الباحث ريتشارد نيد ليبو في كتابه "لماذا تتحارب الأمم؟، دوافع الحرب في الماضي والمستقبل" هناك ثلاثة دوافع أساسية للحرب هي "الخوف، والمنفعة، والشرف"[1].

السبب المباشر لقيام الحرب العالمية الأولى عام 1914:

بالرغم من التوتر والتناقضات ما بين الدول الأوروبية الكبرى لايمكن الجزم بأن نشوب الحرب عام 1914 كان حتمياً، وليس هناك أي دليل يثبت بأن دولة من الدول كانت مصممة مسبقاً على إشعال الحرب في تموز عام 1914، إذن: لماذا انفجرت الحرب الأوروبية في ذلك الحين ثم أصبحت حرباً عالمية؟.

في 28 حزيران عام 1914 قتل الأرشيدوق فرانس فرديناند ولي عهد الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية عندما كان في زيارة لمدينة سراييفو، وكان القتلة شباناً من البوسنة أي من رعايا الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، وصلتهم الأسلحة التي نفذوا بها الاغتيال من ترسانات صربية؛ ونتيجة لذلك انفجرت الأوضاع الدولية نحو حرب كارثية واسعة الانتشار، انتفت فيها كل العوامل الإنسانية، وكانت نوعاً من الخراب والدمار للعديد من دول العالم وشعوبها.

---

(1) ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم دوافع الحرب في الماضي والمستقبل،ترجمة د.إيهاب عبد الرحيم علي،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2013)، ص 23.

وقد بدأت أحداثها على النحو التالي: قامت النمسا بإعلان الحرب على دولة الصرب في 28 تموزعام 1914 بسبب قيامها بمشروعات توسعية في منطقة البلقان تتعارض مع مصالحها، وقد وقفت روسيا القيصرية إلى جانب الصرب ضد الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، ووقفت ألمانيا إلى جانب الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية ضد روسيا القيصرية والصرب، وبعد ذلك انضمت فرنسا إلى جانب روسيا والصرب.

قامت ألمانيا بعد إعلانها الحرب على روسيا القيصرية في 31 تموزعام 1914 بدخول بلجيكا واختراق حيادها ثم وجهت جيوشها ضربة قاضية إلى شمال فرنسا، واستمرت في الزحف نحو باريس قبل أن تتمكن روسيا القيصرية من الرد على ذلك وتوجيه ضربتها لألمانيا.

في 2 آب عام 1914 أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا بسبب وجود اتفاق مسبق مع فرنسا بحماية الشاطئ الشمالي لفرنسا، وقيام ألمانيا بانتهاك الحياد البلجيكي المعلن، كما خشيت بريطانيا من أن تقوم البحرية الألمانية التي زادت قوتها في فترة ما قبل الحرب بتدمير أسطولها البحري.

وأثناء ذلك أعلنت اليابان الحرب على ألمانيا بغية اغتنام الفرصة السانحة، والاستيلاء على جزر لها مستعمرة من قبل ألمانيا في المحيط الهادي، ثم أعلنت الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا الانضمام إلى الحلف الألماني؛ لأن الإمبراطورية العثمانية كانت عدواً عنيداً لروسيا القيصرية، كما كانت بلغاريا في خصومة مع الصرب، وتطمع ببعض أراضيها.

وفي أوائل عام 1915 انضمت إيطاليا إلى حلف بريطانيا وفرنسا وروسيا، لأنها نالت وعداً بموجب معاهدة سرية بينها وبين فرنسا وبريطانيا عقدت في لندن عام 1915 بالحصول على مغانم إقليمية على حساب الإمبراطورية العثمانية،

وعلى حساب الهنغارية – النمساوية، كما وعدت أيضاً بمكاسب استعمارية في افريقيا.

كما دخلت اليونان ورومانيا إلى جانب دول التفاهم، بينما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى متأخرة وذلك في 2 نيسان عام 1917، وبقيت كل من هولندا والنرويج والدانمارك على الحياد بينما دخل العرب هذه الحرب إلى جانب دول التفاهم بموجب اتفاق حسين – مكماهون.

وبذلك تكون الدول المتحاربة في الحرب العالمية الأولى قد انقسمت إلى معسكرين:

الأول: بزعامة المانيا، ومعها كل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الهنغارية – النمساوية وبلغاريا.

والثاني: يضم فرنسا وروسيا القيصرية والمملكة المتحدة والصرب حيث انضمت إليهما إيطاليا واليابان لاحقاً.

دخلت سبع دول أوربية وهي: ألمانيا، الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية في جبهة الدول الوسطى في الأسبوع الأول من اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، ضد فرنسا، وروسيا القيصرية، وبريطانيا، وبلجيكا، وصربيا في الجبهة التي عرفت بجبهة التفاهم. وخلال سنتين من تاريخ بدء الحرب العالمية الأولى، كانت غالبية الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم قد انخرطت في أتون هذه الحرب التي استمرت حوالي الأربع سنوات، بعضها حارب إلى جانب تكتل الوسط وبعضها الآخر إلى جانب دول التفاهم.

أما الأسباب التي أدت إلى دخول هذه الدول الحرب العالمية الأولى فيعود بعضها إلى عوامل ذاتية، حيث كانت كل دولة تطمح إلى تحقيق بعض المكاسب، وكانت ترى أن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق خوضها للحرب إلى جانب أحد

المعسكرين، وفي البعض الآخر تعود إلى عوامل تتعلق بالقدرة الدبلوماسية لدى كل من الجبهتين في جر هذه الدولة أو تلك إلى جانبها سواء عن طريق الترغيب أو الترهيب.

ما أسباب دخول الدول الأوروبية إلى كل من المعسكرين تكتل الوسط ومعسكر دول التفاهم في الحرب العالمية الأولى عام 1914؟

الدول الأوروبية التي انضمت إلى معسكر تكتل الوسط وسبب انضمامها إليه:

إن الدول التي دخلت الحرب إلى جانب جبهة الدول الوسطى هي ألمانيا، الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، الإمبراطورية العثمانية، وبلغاريا.

ولكن قبل الخوض في الأسباب التي حدت بالإمبراطورية العثمانية وبلغاريا للقتال إلى جانب تكتل الوسط، لابد من ذكر بعض الأسباب التي جعلت الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية تغامر وتدخل حرباً ضد الصرب مع علمها المسبق بأن روسيا القيصرية ستساند حليفتها مملكة الصرب.

لاشك في أن للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية عواملها الذاتية لدخولها الحرب ضد الصرب، وهي خطورة الحركة الصربية التي كانت تهدد كيان الإمبراطورية، ورغبة الإمبراطورية في القضاء على القومية الصربية، حيث رأى ساسة الإمبراطورية في هذه القضية قضية حيوية بالنسبة للإمبراطورية، وكانوا يرغبون في تقطيع أوصال مملكة الصرب وتقسيمها بين ثلاث دول، هي: البانيا، وبلغاريا، واليونان، وضم ما تبقى منها إلى الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية. لكن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية لا تستطيع أن ترمي بنفسها في هذه المغامرة الخطرة من دون الحصول على موافقة حليفتها ألمانيا؛ فالحرب ضد الصرب ستثير غضب روسيا القيصرية؛ ولذلك شجعت ألمانيا الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية على الحرب ضد الصرب ووقفت إلى جانبها.

شجعت الحكومة الألمانية الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية على هذه المغامرة؛ لأنها رأت أنه من الضروري إنقاذ الإمبراطورية المهددة بالحركات القومية فيها، وبصورة خاصة من قبل الحركة الصربية؛ مما يضمن للدولة الألمانية حليفاً قوياً في حال نشوب أية حرب مع الدول الأخرى، وكان الهدف الآخر لألمانيا من دعمها للإمبراطورية هو إضعاف روسيا القيصرية الحليف الرئيس لفرنسا. وكانت ألمانيا تأمل تنفيذ المخطط الذي وضعه الخبير العسكري شليفن عام 1905 الذي تم إقراره رسمياً من قبل القيادة الألمانية عام 1912، ويتضمن إلحاق هزيمة ساحقة بفرنسا بالتوازي مع تحقيق إنهيار مالي واقتصادي وإداري لروسيا القيصرية في حرب خاطفة تستغرق ستة أسابيع من دون أن تشارك بريطانيا في المعركة؛ وذلك لتحقيق أهدافها في السيطرة على البلقان، فتصبح الأبواب مشرعة امامها للوصول إلى الشرقين الأوسط والأقصى من أجل التوسع الاستعماري فيما وراء البحار.

رسمت ألمانيا مخططها على معارك محدودة وخاطفة حيث لم تكن راغبة بتوسيع نطاق الحرب؛ وبالتالي لو نجح هذا المخطط كما كانت تخطط لما أصبحت هذه الحرب أول حرب عالمية بل كانت ستعد رابع الحروب الألمانية التوسعية فقط بعد الحروب الثلاثة ضد الدانمارك عام 1864 وضد النمسا عام 1866 و ضد فرنسا عام 1870، لكن بمشاركة المملكة المتحدة صاحبة الكومنولث البريطاني الذي يضم عدداً كبيراً من الدول معظمها خارج القارة الأوروبية، اضحت هذه الحرب حرباً عالمية؛ لأن بريطانيا رفضت البقاء على الحياد كما كانت ألمانيا تأمل[1].

إن الدولتين اللتين دخلتا الحرب العالمية الأولى عام 1914 إلى جانب تكتل الوسط هما بلغاريا، والإمبراطورية العثمانية، فكيف تم ذلك؟

---

(1) سمير عبد المنعم أبو العينين، العلاقات الدولية في العصور الحديثة، (القاهرة: 1989)ص 139.

أسباب دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب تكتل الوسط:

نتيجة لأطماع روسيا وبريطانيا وفرنسا في أراضي الإمبراطورية العثمانية التي ظهرت بوضوح في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اتجهت السلطات العثمانية إلى التعاون مع الألمان، ظناً منها أن الأطماع الألمانية هي أقل الأطماع الاستعمارية خطراً على أمن الإمبراطورية وسلامتها، خاصة وأن ألمانيا لم تحظ بأي جزء من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، كما فعلت الدول الأخرى.

ولقد انعكست أولى نتائج هذا التعاون على الجيش العثماني، حيث أعيد تنظيمه وتدريبه على يد مجموعة من الخبراء الألمان مكونة من 42 ضابطاً برئاسة الجنرال ليمان فون ساندرز[1].

كانت ثقة القادة الأتراك بقوة الجيش الألماني وبقدرته على تحقيق النصر كبيرة؛ ولذلك لم تجد القيادة الألمانية صعوبة تذكر في جر الإمبراطورية العثمانية لتوقيع تحالف معها في 2 آب عام 1914، وكانت ألمانيا تهدف من وراء تحالفها مع الإمبراطورية العثمانية إلى تحقيق الغايات الآتية[2]:

1- إغلاق المضايق التركية، ومنع الاتصال بين روسيا، وحليفتيها فرنسا وبريطانيا؛ أي إغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور أمام كل ملاحة متجهة نحو روسيا، وإعاقة بريطانيا وفرنسا في إمدادهما لروسيا بالعتاد الحربي المتوجه إليها.

2- إغلاق قناة السويس، وقطع الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها في آسيا؛ وبالتالي إجبار بريطانيا على التخلي عن عدد كبير من الجنود في الشرق الأدنى وفي مصر.

---

(1) جورج لينشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، (بغداد،دار الكشاف، 1959)، ص 65 .

(2) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 33.

3- إعلان الجهاد المقدس وجر المسلمين في آسيا إلى إعلان الثورة على بريطانيا وفرنسا وانهاك قواتهما، كون الإمبراطورية العثمانية هي الوصية على المسلمين.

4- احتلال منطقة القوقاز التابعة لروسيا القيصرية مما يدفع الأخيرة إلى توزيع قواتها على عدة جبهات، مما يخفف الضغط على ألمانيا وحلفائها، ويسمح لها باحتلال فرنسا ثم العودة إلى سحق القوات الروسية. بالإضافة إلى البنود آنفة الذكر، كانت الحكومة الألمانية تأمل تعزيز سيطرتها على الشرق الأوسط ومنه الأقطار العربية، عن طريق تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى شبه مستعمرة ألمانية.

إذا كانت هذه هي أهداف ألمانيا من وراء جر الإمبراطورية العثمانية إلى الحرب، فما أهداف الإمبراطورية العثمانية من خوضها الحرب إلى جانب دول تكتل الوسط.

كانت الإمبراطورية العثمانية تعاني الكثير من القيود المفروضة عليها من جراء نظام الامتيازات الأجنبية والحقوق الخاصة الممنوحة للدول الأجنبية، كما أن سيادتها على المضايق كانت منقوصة بسبب الاتفاقات التي فرضت عليها في أيام ضعفها؛ وخاصة في فترة حربها مع محمد علي، واستغلال روسيا القيصرية لتلك الحرب؛ لذلك فإن ما هدفت إليه الإمبراطورية العثمانية من وراء دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا هو تحقيق الغايات الآتية[1]:

1- تحرير الإمبراطورية العثمانية من الوصاية الأجنبية.
2- استرجاع المقاطعات العثمانية التي وقعت تحت السيطرة الأجنبية، أمثال مصر وقبرص، وربما ليبيا وتونس والجزائر.

---

(1) المرجع السابق، ص 34.

3- تحرير الأراضي المأهولة بالأتراك التي احتلتها روسيا (القوقاز وتركستان).
4- تتريك الإمبراطورية العثمانية بعد أن ارتفعت بعض الأصوات القومية مطالبة بالاستقلال الذاتي أو بالاستقلال التام.
5- إعادة ترسيخ سلطة الخلافة العثمانية على جميع أنحاء العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من توقيع الإمبراطورية العثمانية لاتفاقية التحالف السرية مع الإمبراطورية الألمانية في 2 آب عام 1914، إلا أنها لم تعلن الحرب على الدول المتفاهمة مباشرة.

في 26 أيلول عام 1914 أصدرت السلطات العثمانية قراراً يقضي بإغلاق المضايق في وجه جميع الأساطيل التجارية، كما قامت بتسليم قيادة أسطولها الحربي إلى قائد البارجتين الألمانيتين المتواجدتين في المياه الإقليمية التركية، والذي شن هجوماً مفاجئاً على الأسطول الروسي في البحر الأسود بتاريخ 29 تشرين الأول عام 1914.

ويعزي المؤرخ بوانداريفسكي سبب دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب تكتل الوسط في الحرب العالمية الأولى إلى رفض بريطانيا تسليم البارجتين الحربيتين اللتين بنيتا في موانئها ودفعت الحكومة التركية ثمنها بحجة خطر الحرب مما أثار سخطاً عارماً لدى الأوساط الحاكمة والرأي العام في الإمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الخطوة البريطانية بعدم تسليم البارجتين للسلطات العثمانية مقصودة ومدروسة لدفع الإمبراطورية العثمانية لدخول الحرب إلى جانب ألمانيا مما يخلق مبرراً لبريطانيا للإستيلاء على الأراضي العربية الداخلة ضمن الإمبراطورية العثمانية ونهبها. وبهذا تكون الإمبراطورية العثمانية قد دخلت الحرب رسمياً إلى جانب ألمانيا في 1 تشرين الثاني عام 1914. فما كان من روسيا القيصرية إلا أن أعلنت الحرب عليها في 4 تشرين الثاني ثم لحقت بها بريطانيا وفرنسا في اليوم التالي، أي في 5 تشرين الثاني عام 1914.

دخول بلغاريا الحرب إلى جانب دول تكتل الوسط:

على الرغم من أن تياراً قوياً في بلغاريا كان يقول بضرورة المحافظة على العلاقات الطيبة مع روسيا القيصرية التي دعمت الكيان البلغاري عام 1878 ضد الإمبراطورية العثمانية، وعلى الرغم من الإغراءات التي عرضت على بلغاريا من قبل الدول المتفاهمة بإعطائها "أندرنوبيل" والقسم الذي خسرته من تراقيا عام 1913، فإن الدبلوماسية الألمانية نجحت في جر بلغاريا إلى جانبها، ومما ساعد الدبلوماسية الألمانية في إحراز هذا النجاح هو:

1. مطامع بلغاريا في صربيا، وكانت بلغاريا تعتقد بأن هذه المطامع لا تتحقق إلا إذا دخلت الحرب إلى جانب المعسكر المناوىء لصربيا.
2. الانتصارات العسكرية التي حققتها الجيوش الألمانية على الجيوش الروسية في نهاية صيف عام 1915، وهذا ما جعل بلغاريا تعتقد بأن المعسكر الألماني هو المنتصر؛ وبالتالي فإن عليها اتخاذ جانب المنتصر، وليس المنهزم.

فكان إعلانها للحرب على الدول المتفاهمة في 21 أيلول عام 1915.

وفي السادس من تشرين الأول بدأت بلغاريا حملتها على صربيا. وهكذا أصبح معسكر دول تكتل الوسط يضم: الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية – الهنغارية، والعثمانية، وبلغاريا.

الدول الأوروبية التي دخلت الحرب إلى جانب الدول المتفاهمة:

لقد كانت دبلوماسية دول التفاهم أكثر نجاحاً من دبلوماسية دول تكتل الوسط؛ إذ تمكنت من جر إيطاليا إلى جانبها، وذلك على الرغم من التحالف الذي كان يربط بين إيطاليا وألمانيا و الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية عام 1882 والذي تجدد عام 1892. كما تمكنت من جر اليونان إلى جانبها على الرغم من صلة القرابة التي تربط بين العرش اليوناني والعرش الألماني. وتمكنت

أيضاً من جر رومانيا إلى جانبها ومن دفع العرب إلى إعلان الثورة على الإمبراطورية العثمانية بعد أن وعدتهم بريطانيا بالاستقلال وبدعم هذا الاستقلال.

دخول إيطاليا الحرب إلى جانب دول التفاهم:

على الرغم من أن إيطاليا كانت تربطها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى معاهدة تحالف مع ألمانيا و الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، إلا ان الحكومة الإيطالية برئاسة سالاندرا اتخذت موقفاً حيادياً من الحرب، وبشكل رسمي، بتاريخ 3 آب عام 1914. والسبب في عدم إقحام إيطاليا لقواتها في الحرب فور نشوبها إلى جانب حليفتيها ألمانيا والإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، يعود لخلاف على الحدود مع هذه الأخيرة، حيث كانت الحكومة الإيطالية ترغب بضم بعض المناطق المأهولة بالإيطاليين والخاضعة للسيادة الهنغارية – النمساوية. ولذلك فضلت قبل أن تخوض الحرب إلى جانب حليفتيها التفاهم معهما بشأن حصولها على هذه المناطق. إلاان الأوساط الحاكمة في النمسا رفضت التخلي عن هذه المناطق الإيطالية متذرعة بأن تخليها عن هذه المناطق سيفتح الباب أمام مطالب أخرى من دول أخرى، وخاصة من قبل رومانيا التي كانت تطالب بمنطقة ترانسفاليا.

ومع تطوّر الحرب من جهة، ورفض الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية التخلي عن المناطق المأهولة بالإيطاليين من جهة ثانية، ورغبة الحكومة الإيطالية في استكمال وحدة أراضيها القومية من جهة ثانية كان رجحان كفة الإيطاليين القائلين بالتفاوض مع "الدول المتفاهمة" مسوغين موقفهم هذا بأنه إذا لم يكن بالإمكان تحقيق الوحدة الإيطالية بالسلم فليكن ذلك عن طريق الحرب. ولذلك ما إن تبلغت الحكومة الإيطالية رفض الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية تخليها عن المناطق الإيطالية حتى بدأت مفاوضاتها مع بريطانيا وفرنسا. ولكن عندما عرفت الحكومة النمساوية بالمفاوضات بين إيطاليا من جهة

وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية عن طريق الإيطاليين أنفسهم، سارعت إلى فتح الحوار من جديد. فاستجابت الحكومة الإيطالية إلى طلب النمسا من دون أن تقطع المفاوضات مع الدول المتفاهمة. وعندما قارنت الحكومة الإيطالية بين عروض الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية من جهة وعروض بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية وجدت أن العروض الأخيرة أكثر سخاء وإغراء[1].

من الطبيعي أن تكون عروض الدول المتفاهمة أكثر سخاء لأنها لم تكن على حساب هذه الدول الخاص؛ وإنما كانت من حساب أعدائها. فقد وعدت إيطاليا بإعطائها إلى جانب المناطق المأهولة بأكثرية إيطالية، مناطق أخرى مأهولة بالألمان والنمساويين والسلافيين، كما وعدت بإعطائها بعض الجزر الاستراتيجية في بحر الأدرياتيك، وجزءاً من أضاليا التركية، بالإضافة إلى بعض المستعمرات الألمانية في افريقيا وتصحيح الحدود الليبية – الأريتيرية، وذلك مقابل دخول إيطاليا الحرب إلى جانبها. أما العروض النمساوية، فكانت من حساب النمسا الخاص، وقد تجلت هذه العروض بتنازل النمسا لصالح إيطاليا عن منطقة ترانتان وفينيسيا الإيطالية وغوريزيا فقط، كما وعدت إيطاليا بأن تمنح منطقة تريستا نوعاً من الحكم الذاتي تحت السيادة النمساوية؛ بالإضافة إلى إطلاق يدها في ألبانيا وجزر الدوديكانيز في بحر إيجة [2].

عندما قارنت الحكومة الإيطالية بين هذين العرضين، وجدت أن العروض النمساوية لاتحقق لها أهدافها القومية في الوحدة، ولذلك أقدمت على قبول العروض التي قدمتها فرنسا وبريطانيا ووقعت اتفاقية لندن مع الدول المتفاهمة في 26 نيسان عام 1915، وقعت هذه الإتفاقية كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وتضمنت الآتي[3]:

---

(1) المرجع السابق، ص 36- 38.

(2) المرجع سابق، ص 37- 38.

(3) عمر الديراوي، مرجع سابق، ص 521- 522.

1. أعطيت إيطاليا سيادة تامة على جزر الدوديكانيز الاستراتيجية القريبة من الساحل التركي التي كانت تحتلها إيطاليا منذ عام 1912.
2. نقلت إلى إيطاليا جميع الحقوق والإمتيازات العائدة للسلطان في ليبيا بمقتضى معاهدة لوزان عام 1912.
3. اعتراف فرنسا وبريطانيا وروسيا بمصالح إيطاليا في البحر المتوسط وعلى الخصوص في منطقة أضاليا.
4. تعهدت إيطاليا باشتراكها بالحرب خلال مهلة لا تتعدى الشهر الواحد من تاريخ توقيع الاتفاقية.

هكذا وتطبيقاً للاتفاقية دخلت الحرب إلى جانبهما في 23 أيار عام 1915.

دخول رومانيا الحرب إلى جانب دول التفاهم:

إن أطماع رومانيا في الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية هي التي دفعتها إلى دخول الحرب إلى جانب دول التفاهم، حيث إن أكثر من ثلاثة ملايين روماني كانوا يقطنون في ترانسفاليا وبيكوفين والبانات، وجميع هذه المناطق كانت خاضعة للسيادة الهنغارية – النمساوية. وعلى الرغم من أن رومانيا كانت تتحين الفرص من أجل انتزاع تلك الأراضي من الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، فإن اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يدفع بها إلى دخول الحرب فور قيامها إلى جانب دول التفاهم؛ وإنما استمرت رومانيا تراقب تطوّرات الحرب خلال سنتين، حيث خيل لها في نهاية صيف عام 1916 بأن انتصار دول التفاهم بات أكيداً، عندها قررت الحكومة الرومانية دخول الحرب إلى جانب دول التفاهم في نهاية آب عام 1916، ورداً على ذلك اقدمت دول تكتل الوسط بقيادة ألمانيا على تنظيم حملة عسكرية قوية ضد رومانيا، وتمكنت من السيطرة على القسم الأكبر من اراضيها في تشرين الثاني عام 1916، وفرضت عليها معاهدة الاستسلام وأصبحت رومانيا تحت سيطرة دول تكتل الوسط.

دخول اليونان الحرب إلى جانب دول التفاهم:

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سادت اليونان وجهتا نظر حول إلى جانب أي من المعسكرين ستدخل اليونان الحرب العالمية الأولى:

وجهة النظر الأولى: تزعمها الملك قسطنطين، وتقول بضرورة الإبقاء على حياد اليونان من الحرب، أما إذا أرادت دخولها، فإنه من الأفضل لها أن تختار معسكر ألمانيا؛ لأنه كان يعتقد بأن ألمانيا هي الأقوى عسكرياً، وبأنها الأقدر على تحقيق النصر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود صلة قرابة بين البلاطين اليوناني والألماني حيث كان الملك قسطنطين متزوجاً من شقيقة الإمبراطور غليوم الثاني.

أما وجهة النظر الثانية: فتزعمها رئيس الوزراء اليوناني فنزاليوس، وتقول بضرورة دخول اليونان الحرب إلى جانب دول التفاهم لأن ذلك سيُهيئ الظروف المناسبة لتحقيق "اليونان الكبرى"، ولن يتم ذلك إلا بإعلان الحرب على الإمبراطورية العثمانية، وبالتالي على ألمانيا وحلفائها. ولذلك كانت دعوة فنزاليوس في آذار عام 1915 إلى تقديم المساعدة للجيوش البريطانية الزاحفة باتجاه المضايق التركية، فكان رد فعل الملك على هذه الدعوة بأن أجبره على الاستقالة ولكن فنزاليوس مالبث أن عاد على رأس الوزارة في أيلول من العام نفسه. فأعلن فور عودته بأنه على استعداد لمساعدة صربيا إذا ما أعلنت بلغاريا التعبئة العامة، شرط أن ترسل بريطانيا وفرنسا فرقة عسكرية إلى البلقان. وقد سمح لهذه الفرقة بالنزول سراً في سالونيك في 2 تشرين الأول عام 1915 على الرغم من حياد اليونان حتى ذلك التاريخ، وفي 5 تشرين الأول من العام نفسه استطاع فنزاليوس الحصول على موافقة البرلمان اليوناني على إعلان الحرب على بلغاريا. فما كان من الملك قسطنطين الرافض لهذه السياسة إلا أن أقاله للمرة الثانية من رئاسة الوزراء. عندها ترك فنزاليوس العاصمة وذهب إلى سالونيك، حيث

شكل هناك حكومة اليونان الحرة التي لاقت تأييداً من قبل فرنسا وبريطانيا الراغبتين في جر اليونان إلى الحرب.

ويضغط من قوات التفاهم واحتلالها لمنطقة لتساليا من جهة، وإنذارها بقصف أثينا من جهة أخرى اضطر الملك قسطنطين إلى التخلي عن العرش لولده اسكندر الذي كلف فنزاليوس تشكيل الحكومة الجديدة في حزيران عام 1917، فاقدم مباشرة على قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا والإمبراطورية الهنغارية — النمساوية. وقد نجح في جر اليونان إلى جانب بريطانيا وفرنسا.

وهكذا حتى نهاية عام 1916 وبداية عام 1917 كانت الدول الأوروبية الكبرى في غالبيتها قد شاركت في الحرب العالمية الأولى، وقد بلغ عدد الدول الأوروبية المتحاربة اثنتي عشرة دولة، اربع منها قاتلت في جبهة تكتل الوسط والثماني الأخرى قاتلت في جبهة التفاهم .

هكذا بعد أن قدمنا شرحاً عن أسباب دخول الدول الأوروبية إلى جانب كل من المعسكرين. سوف نتعرض لاحقاً إلى دخول دول غير اوربية إلى جانب دول التفاهم التي كان لها دور هام وكبير في حسم هذه الحرب لصالح دول التفاهم (وهي: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية).

أهم مجريات الحرب العالمية الأولى بين عامي 1914– 1918 وتاثيرها في العلاقات الدولية:

كان مقتل ولي عهد الإمبراطورية الهنغارية — النمساوية فرانس فرديناند في 28 حزيران عام 1914 هو الشرارة التي اشعلت فتيل الحرب العالمية الأولى 1914، والذي كان قد قتل على يد ثوري صربي يدعى برينتسيب وهو عضو في جمعية (بوسنة الفتاة) في مدينة سراييفو البوسنية. لقد شغل مقتل فرانس فرديناند الدول الأوروبية الكبرى لمدة شهر تقريباً، حيث ناقشوا الآثار التي ستنجم عن هذا الإغتيال، فقام الإمبراطورالألماني غليوم الثاني بتحريض

الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية للتخلص نهائياً من صربيا المشاكسة، حيث عدت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية أن عليها أن تقف في وجه المخططات الألمانية والإمبراطورية الهنغارية– النمساوية. بعد مقتل ولي العهد طالب رئيس الأركان في الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية كونراد فون غيتسيندروف بإعلان الحرب على صربيا. وقد دعمه في مطلبه هذا وزير خارجية الإمبراطورية بريخ أولد، ولكن في ذلك الوقت رفض رئيس وزراء الإمبراطورية فرافتيسا هذا المخطط العسكري، وكان لرئيس الوزراء هذا تأثير ونفوذ كبيران في الإمبراطورية. أما الإمبراطور فرانسوا جوزيف، فكان موقفه متأرجحاً "إن تجربة الحياة الطويلة التي عاشها الإمبراطورعلمته أمراً واحداً ومفيداً، أن قمة الحكمة السياسية تتجلى، قدر الإمكان بعدم اتخاذ أية قرارات مهمة"[1].

بالطبع تطلب اتخاذ أي قرار من قبل الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية للحرب ضد الصرب معرفة رأي وموقف الحليفة القوية ألمانيا؛ لأن القيادة في هذه الإمبراطورية تعرف حق المعرفة أنها لا تستطيع القيام بخطوة خطيرة كإعلان الحرب دون موافقة ودعم من الإمبراطورية الألمانية، ففي المرحلة الأولى من الأزمة كانت برلين صاحبة قرار الحرب والسلم. قام الإمبراطور فرانسوا جوزيف بإرسال مذكرة إلى الإمبراطورغليوم الثاني، جاء في هذه المذكرة أنه لمن الصعب إثبات تورط الحكومة الصربية في موضوع سرايفو ومقتل ولي العهد، ومع ذلك تابع الإمبراطور في المذكرة بأن المخططات الصربية الهادفة لضم المقاطعات السلافية الجنوبية ليست خافية على أحد. وهذا ما يضر بالمصالح الحيوية للإمبراطورية، وضد أسرة هابسبرغ، حيث كان الإمبراطور فرانسوا جوزيف يتمنى إزالة صربيا عن الخارطة السياسية للبلقان.

للحقيقة لم يكن الصراع بين الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية وصربيا حديث العهد، حيث كثرت الصدامات بين الطرفين في السنوات الأخيرة قبل

---

(1) خفوستوف، تاريخ الدبلوماسية، المجلد الثاني، (موسكو: الإصدارات الحكومية للأدبيات السياسية، 1963)، ص 778.

الحرب العالمية الأولى؛ مما هدد السلم العالمي مرات عديدة إلا أن هذه الأحداث لم تصل حد الصراع المسلح؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن روسيا القيصرية لم تكن جاهزة عسكرياً حينها لدعم حليفتها صربيا؛ ولذلك نصحت حليفتها القيادة الصربية بالتروي، وعدم تأجيج الأمور، وتقديم بعض التنازلات؛ أو بسبب تهدئة ألمانيا لحليفتها الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية. ولكن هذه المرة، وبعد مقتل ولي عهد الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية عام 1914، ارتأت الحكومة الألمانية أن الوقت والوضع أصبحا مناسبين للقيام بالحرب، كون روسيا القيصرية لم تكن جاهزة بعد لخوض غمار هذه الحرب، وكون هذا الأمر لن يستمر طويلاً، فلابد لها من استغلال هذه الفرصة الثمينة، ففي حال عدم تدخل روسيا القيصرية إلى جانب حليفتها صربيا في منطقة البلقان، فإن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية تستطيع الانتصار على صربيا بسرعة، وهذا يعد نصراً كبيراً للحلف الألماني – الهنغاري – النمساوي.

أكدت ألمانيا دخولها الحرب إلى جانب حليفتها الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية؛ وذلك عندما استقبل الإمبراطور الألماني غليوم الثاني سفير الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية سيرجين في برلين في 5 تموز عام 1914 في قصر بوتسدام قرب برلين حيث أكدَّ الإمبراطور للسفير النمساوي أن ألمانيا لن تتباطأ في الدخول في حرب ضد مملكة الصرب، كما أكد انه في حال نشوب الحرب بين روسيا والإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، فإن ألمانيا ستقوم بالوفاء بالتزاماتها التحالفية. هذا يعني أن ألمانيا كانت جاهزة تماماً للحرب وسوف تساند حليفتها حتى النهاية. فمنذ 28 حزيران عام 1914 تاريخ مقتل ولي العهد بدأت أزمة خطيرة امتدت على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الخلاف بين الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية ومملكة الصرب؛ فالحكومة الهنغارية – النمساوية عدت صربيا مسؤولة عن حادث اغتيال ولي عهد الامبراطورية الهنغارية – النمساوية،على الرغم من عدم امتلاكها الدليل القاطع على تورط الحكومة الصربية مباشرة بقضية الاغتيال حيث وجهت

الامبراطورية الهنغارية – النمساوية في 23 تموز عام 1914 إنذاراً شديد اللهجة لصربيا، وحسب ما جاء في مقدمة الإنذار، إن مقتل ولي العهد في سراييفو كان محضراً له في بلغراد، والأسلحة والمتفجرات التي استخدمها الإرهابيون في الاغتيال قدمت من قبل ضباط ومسؤولين صرب، وحسب اعترافات بعض المتورطين في مقتل ولي العهد إن تسهيل مرور الإرهابيين وقدومهم إلى البوسنة تمّ بمعرفة بعض حرس الحدود الصرب ومساعدتهم.

تقدمت الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية بإنذار شديد اللهجة إلى الحكومة الصربية، وكان على الحكومة الصربية الرد عليه بأقرب وقت ممكن، ومن المطالب التي تضمنها الإنذار[1]:

1. عدم السماح بالحملات الدعائية المعادية للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية في الصحف الصربية.
2. إغلاق مكاتب المنظمات المعادية للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية على أراضي صربيا .
3. حذف كل ماهو معادٍ ومضاد للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية من المناهج المدرسية الصربية.
4. تسريح الضباط والمسؤولين الصرب جميعهم الذين يقودون الحملات الدعائية المعادية للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية.
5. مشاركة السلطات الهنغارية – النمساوية في قمع الحركات المناوئة للإمبراطورية على الأراضي الصربية، وأن تقوم سلطات الحكومة الهنغارية – النمساوية بالتحري والتحقيق في مقتل ولي عهد الإمبراطورية.
6. معاقبة جميع من يثبت تورطه في اغتيال ولي عهد الإمبراطورية.

---

(1) المرجع السابق، ص 787.

7. على الحكومة الصربية تقديم تبرير للحكومة الهنغارية – النمساوية عن بعض التصريحات لقادة كبار في الحكومة الصربية المعادية للإمبراطورية بعد حادثة الاغتيال.
8. على الحكومة الصربية الرد وبالسرعة القصوى (خلال 48 ساعة)، وتنفيذ هذه المطالب، وإعلام الحكومة الهنغارية – النمساوية بذلك.

يتبين من الإنذار الهنغاري – النمساوي أنه كتب بصيغة بحيث لا تستطيع أية دولة ذات سيادة الموافقة عليه؛ هذا يعني أن هذا الإنذار كان بمثابة إعلان حرب حقيقي، وإنذار استفزازي بامتياز. صدر هذا الإنذار الهنغاري – النمساوي في 23 تموز عام 1914 بعد عودة الرئيس الفرنسي بوانكاريه من روسيا القيصرية، لأن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية تعرف حق المعرفة أن روسيا القيصرية؛ وبدون الدعم الفرنسي لا تستطيع أن تفعل شيئاً. وحسب وجهة نظر وزير خارجية بريطانيا في تلك الفترة ادوارد غري فإن هذه الوثيقة (الإنذار) مدهشة وعجيبة بالنسبة لما سبقها من الوثائق الدبلوماسية[1]. وقد قبلت الحكومة الصربية الإنذار الهنغاري – النمساوي باستثناء النقطة الخامسة منه، حيث عدت ذلك تعدياً على سيادتها الوطنية، وفي هذه الشروط قطعت الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية العلاقات الدبلوماسية مع صربيا في 25 تموز عام 1914، وفي 28 تموز من العام نفسه أعلنت الحرب على صربيا.

ما موقف روسيا القيصرية من الضغوط التي مارستها الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية؟ لقد أعلنت روسيا على لسان رئيس وزرائها (سازانوف) عند لقائه السفير الإيطالي في روسيا أن "روسيا لن تسمح ولا بشكل من الأشكال للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية أن تتحدث مع صربيا بلغة القوة والتهديد، أو أن تستخدم القوة العسكرية ضدها"[2]. كما أكدَّ سازانوف في لقائه مع السفير الألماني غرافبرتاليس في بتراغراد انه" إذا ما أرادت الإمبراطورية الهنغارية

---

(1) المرجع السابق، ص 689.

(2) المرجع السابق ص 786.

– النمساوية أن تعكر صفو السلام العالمي عليها أن تأخذ بالحسبان دول أوروبا، ولايمكن لروسيا أن تكون غير مكترثة لما تقوم به الإمبراطورية للقضاء على صربيا"[1]. من المعلوم أن روسيا قررت هذه المرة عدم التراجع عن دعمها للصرب كما فعلت مرات عدة خلال الأعوام 1909– 1912– 1913. ويعود سبب وقوف روسيا القيصرية إلى جانب صربيا إلى:

- مساندة روسيا الصرب كون أغلبية سكانها من العرق السلافي وهو العرق نفسه في روسيا.
- أغلبية سكان الصرب تدين بالدين المسيحي الأرثوذوكسي، وروسيا كما هو معروف تعد حامية الكنيسة الأرثوذوكسية في العالم.
- بهدف حماية مصالحها في البلقان والدانوب.
- بسبب معاهدة الصداقة والتحالف التي كانت تربط روسيا القيصرية وصربيا.

ما موقف الحكومة البريطانية من الخلاف الهنغاري – النمساوي – الصربي بعد مقتل ولي عهد الإمبراطورية في 28 حزيران عام 1914؟

كان موقف بريطانيا من الأزمة متزناً، فبريطانيا لم ترد أن تزجّ بنفسها في حرب على أراضي الدول الأوروبية، ولهذا فقد اتخذت موقف الحياد، وقررت أنها ستعمل ما بوسعها لمنع نشوب حرب بين الدول الكبرى، وهذا ما أكده الملك البريطانيغيورغي الخامس "نحن نفعل ما بوسعنا، وكل ما نملك من قوة كي لا نتورط في الحرب، وسنبقى محايدين إذا ما قامت الحرب؛ ولكن هل تستطيع أن تبقى كذلك لفترة طويلة؟"[2].

(1) المرجع السابق، ص 687.

(2) المرجع السابق، ص 789.

لقد حاولت بريطانيا أن تقوم بدور الوسيط لحل الأزمة، ولهذا الغرض دعت في 24 تموز عام 1914 إلى تنظيم لقاء بين الأربعة الكبار (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا) من أجل حل الأزمة. ولكن هذا اللقاء فشل بسبب التناقض في وجهات النظر بين هذه الدول. في الحقيقة كان باستطاعة الحكومة البريطانية منع نشوب الحرب، لو أنها تكلمت مع ألمانيا بنبرة قاسية وقوية وواضحة؛ مما يحد من غطرسة ألمانيا، ويمنعها من التفكير بالحرب.

المرحلة الثانية: على أثر الإنذار القوي الذي وجهته الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية لصربيا، أعلمت الحكومة الروسية في 25 تموز عام 1914 الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية أنه إذا ما أرادت سحق صربيا فإن روسيا القيصرية ستقاوم ذلك، وعندما أنذرت الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية صربيا أجابت روسيا القيصرية بالتهديد وأعلنت النفير الجزئي؛ أي تجنيد 13 فرقة عسكرية لمحاربة الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، وأعلنت روسيا القيصرية أنها على استعداد للعدول عن هذه الاستعدادات العسكرية في حال قبلت الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية تعديل بعض بنود الإنذار وبشكل تقبله الحكومة الصربية، إلا أن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية رفضت ذلك كما أنها رفضت حلاً وسطاً تقدمت به بريطانيا لحل الأزمة.

المرحلة الثالثة: بعد إعلان روسيا النفير الجزئي لقواتها العسكرية، اتسع الخلاف بين روسيا القيصرية وألمانيا، حيث أبلغت الحكومة الألمانية الحكومة الروسية بأنها لاتسمح باستمرار التدابير العسكرية الروسية التي كانت موجهة ضد الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية،غير أن القيصرية الروسية وبسبب الإنذار الألماني ردت في 30 تموز عام 1914 بمرسوم النفير العام الذي يعني باللغة الدبلوماسية والعسكرية انه موجه ضد ألمانيا. ومن الطبيعي أن هذا القرار الروسي لابد من أن يلقى جواباً قاسياً من الإمبراطورية الألمانية، حيث أعلنت ألمانيا النفير العام رداً على ذلك في 31 تموز عام 1914 .

وفي 1 آب عام 1914 قابل سازانوف السفير الألماني بورتالس في بتراغراد، حيث طلب السفير الألماني أن تقوم روسيا القيصرية بوقف النفير العسكري العام، فأجابه رئيس الوزراء الروسي بالرفض. وكرر السفير الألماني الطلب ثلاث مرات، فكان الجواب واحد بالرفض، عندها قدم السفير الألماني لرئيس الوزراء الروسي مذكرة تعلن فيها ألمانيا الحرب على روسيا موجهة من المستشار الألماني بيتمان، بعدها بدأت الحرب الروسية – الألمانية، ولكن ألمانيا لم تكتف بإعلان الحرب على روسيا القيصرية بل اتجهت نحو فرنسا وطلبت إليها بيان موقفها من الحرب الروسية – الألمانية، فأجابت فرنسا بأنها تعمل ما تمليه عليها مصالحها.

من المُلاحظ أن فرنسا في تعاملها مع هذه الأزمة كان موقفها أكثر صلابة عما اتخذته في الأزمات البلقانية السابقة من مواقف، فعلى سبيل المثال في أزمة البلقان عام 1909 ضغطت فرنسا على روسيا لتبقى هادئة، أما في أزمة عام 1914، وعدت الحكومة الفرنسية روسيا منذ 23 تموزعام 1914 بتنفيذ تعهدات الحلف معها، والتي تقضي بدعم روسيا القيصرية بالسلاح إذا ما تدخلت ألمانيا في الخلاف الهنغاري – النمساوي– الروسي. كانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى دعم حليفتها روسيا القيصرية ضد ألمانيا العدوة التقليدية لها، والتعويض عن خسارتها المذلة عام1871، واستعادة الألزاس واللورين. خشيت فرنسا في حال تقاعسها في دعم حليفتها روسيا القيصرية من أن تُسحق روسيا من قبل ألمانيا وتستسلم في آخر لحظة دون أن تقوم بالحرب. وهذا بدوره كان ليؤدي إلى فصم عرى الحلف الروسي – الفرنسي. إن سحق ألمانيا لروسيا سيؤدي إلى تقوية ألمانيا في القارة الأوروبية، وهذا بدوره سيؤدي إلى خلل في التوازن الأوروبي وهو ما لا تقبل به فرنسا؛ ولذلك ارتأت فرنسا دعم روسيا حتى النهاية والدخول في الحرب إلى جانبها، وبسبب الموقف الفرنسي المؤيد بقوة لروسيا القيصرية أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في 3 آب عام 1914.

ما موقف بريطانيا من تطوّر الأزمة إلى حرب بين ألمانيا وروسيا، وإعلان ألمانيا الحرب على فرنسا؟ كان موقف بريطانيا من أزمات البلقان العديدة شبه

محايد، أما في أزمة عام 1914، فقد أدت دوراً نشطاً، وقامت بعدة وساطات لحل هذه الأزمة الخطرة باءت جميعها بالفشل. وكما لاحظنا أن الموقف البريطاني مع بداية الأزمة ظل متردداً، وحتى آخر لحظة لم تقدم لفرنسا ولا لروسيا وعداً بدعمهما، ولو أن بريطانيا أعطت هذا الوعد فعلاً لربما استطاعت أن تثني ألمانيا عن عزمها وخططها. إن سبب تردد بريطانيا في اتخاذ موقف حازم من الأزمة، هو الانقسام بين أعضاء مجلس الوزراء البريطاني حول هذه الأزمة، إلا أنها أخيراً قررت وأعلنت الحرب على ألمانيا. والتساؤل هو: لماذا أعلنت بريطانيا الحرب؟

أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا وحلفائها لسبب رئيس وهو خرق ألمانيا للحياد البلجيكي في 4 آب عام 1914، حيث دخلت القوات الألمانية إلى بلجيكا المحايدة لتتمكن بأسرع وقت ممكن من سحق فرنسا، والسبب الآخر هو أن القادة البريطانيين كانوا يعتقدون بأن ألمانيا إذا ما انتصرت على كل من فرنسا وروسيا فهذا يعني أنها ستصبح القوة المهيمنة على القارة الأوروبية، وهذا ما يتعارض مع السياسة البريطانية المبنية على مبدأ "توازن القوى" في القارة، ويعرّض المصالح والأمن القومي البريطاني للخطر، وقد عبر الساسة البريطانيون عن سبب دخولهم الحرب بقولهم: "من حربنا هذه نسعى لإنهاء الحروب، وكي يكون العالم بسلام فتزدهر فيه الديمقراطية"[1]. ولهذه الأسباب دخلت بريطانيا الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا. إن دخول بريطانيا الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا مهم جداً لدول التفاهم؛ بسبب الدعم العسكري والمادي الذي تقدمه لهذه الدول، حيث إن الجيش البريطاني الصغير المحنك باستطاعته التأثير في التوازن العسكري ولو بشكل محدود. لقد كانت قوة بريطانيا في هذا الظرف مهمة جداً بالنسبة لدول التفاهم، فقد كان باستطاعة الأسطول البريطاني تحييد الأسطول الألماني، ومحاصرة قوى تكتل الوسط مما يحرمها من وصول الإمدادات من خارج القارة الأوروبية، كما يساعد الأسطول البريطاني ويضمن وصول قوات التفاهم إلى مصادر الإمدادات. ومما كان يساعد بريطانيا في مهمتها هذه أنها دولة غنية لها

---

(1) عمر الديراوي، مرجع سابق، ص35.

ارتباطاتها العديدة مع معظم دول العالم ولها استثمارات عديدة في العديد من مناطق العالم، فالقدرة المالية والاقتصادية الكبيرة تساعد في الاستمرار في الحرب وكسبها.

هذا يعني أن قرار دخول بريطانيا الحرب إلى جانب دول التفاهم أثر في مواقف اليابان وتصرفاتها في الشرق الأقصى، وعلى إعلان إيطاليا الحياد، ثم إقناعها بدخول الحرب إلى جانب دول التفاهم وهذا ما حصل فعلاً حين دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب دول التفاهم عام 1915، وكان لبريطانيا دور كبير في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بدخول الحرب العالمية الأولى في 2 نيسان عام 1917 إلى جانب معسكر التفاهم.

مما تقدم يُلاحظ أن الحرب العالمية الأولى انخرطت فيها معظم الدول الأوروبية الكبرى، فقد كانت المرحلة الأولى من هذه الحرب حرباً أوربية إلا أنها توسعت لتشمل دولا أخرى من خارج القارة الأوروبية، وكان لدخولها الأثر الكبير في هذه الحرب ومجرياتها مثل دخول اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دول التفاهم.

دخول اليابان الحرب إلى جانب دول التفاهم:

اليابان إحدى الدول غير الأوروبية التي شاركت في الحرب العالمية الأولى وكان لها مطامع استعمارية في منطقة الشرق الأقصى، وعلى الخصوص في الصين وشبه الجزيرة الكورية. وقد كان الهدف الياباني من دخول الحرب ليس احتلال المستعمرات الألمانية في منطقة الشرق الأقصى فقط؛ بل تعداها إلى رغبة اليابان في إضعاف النفوذ الأوربي في هذه المنطقة واحتكار أسواقها لمنتجاته، ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل والحصول على أسواق في هذه المنطقة.

استطاعت اليابان وبفضل إصلاحات الإمبراطور ميجي عام 1868، أن تحقق نهضة علمية وتكنولوجية كبيرة بفضل استيعابها لآخر ما توصل إليه

العلم والتكنولوجيا في أوروبا، وبسبب هذه النهضة حقق الاقتصاد الياباني نمواً كبيراً، وهذا أدى بدوره إلى التنافس بينها وبين الدول الأوروبية على أسواق الشرق الأقصى. وزاد في حدة هذا التنافس انتصار اليابان على روسيا في حرب 1904–1905، وكذلك سيطرة اليابان على شبه الجزيرة الكورية عام 1910. وبسبب ضعف الصين بسبب الخلافات الداخلية.

استغلت اليابان الحرب المشتعلة في أوروبا من أجل الحصول على مستعمرات لها على حساب بعض الدول الأوروبية، وبدأت أولاً بتصفية الوجود العسكري الألماني في هذه المنطقة، حيث أقدمت اليابان في 23 آب عام 1914 على احتلال المستعمرات الألمانية، وقد صرح وزير خارجية اليابان كاتو في 19 تشرين الثاني عام 1914" إذا كنا قد أجبرنا المستعمرات الألمانية، فهذا لأننا نرغب في إقامة السلام في الشرق الأقصى"[1]، ثم أقدمت اليابان على تشديد قبضتها على الصين وأجبرتها على توقيع اتفاقية اقتصادية معها في 14 أيار عام 1915، نالت اليابان بموجبها امتيازات سياسية واقتصادية كبيرة في الصين.

إعلان الثورة العربية، ودخول العرب الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول التفاهم عام 1916:

كما هو معلوم أن البلاد العربية لم تكن تشكل دولاً ذات سيادة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى؛ وإنما كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية منذ عام 1516، وبقيت كذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى. فما هو دور العرب في هذه الحرب، وإلى جانب أي من المعسكرين وقفوا، وما الأسباب التي دفعت بالعرب إلى دخول الحرب إلى جانب دول التفاهم؟

إن تأثير التيار القومي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتحت تأثير الوحدة الألمانية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وبسبب

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 42.

الاضطهاد الكبير من قبل العثمانيين للعرب، ارتفعت أصوات عديدة في المنطقة العربية، وعلى الخصوص بين المفكرين العرب، أمثال: بطرس البستاني، إبراهيم اليازجي، عبد الرحمن الكواكبي وآخرون داعيةً أبناء الأمة العربية إلى التضامن والوحدة، على اعتبار أن الوحدة العربية هي طريق الخلاص، فتداعت النخب العربية إلى تأليف الجمعيات، مثل: جمعية "العربية الفتاة"، وجمعية "العهد" التي كانت تهدف إلى الحفاظ على القومية العربية، والتراث العربي في وجه عملية التتريك، والدعوة إلى المشاركة في الحكم بشكل حقيقي وفعال، وقد طالبوا بالمشاركة في حكم الإمبراطورية العثمانية وليس الاستقلال؛ لأنهم كانوا يدركون استحالة تحقيق الاستقلال في تلك الفترة، وكانوا يتخوفون فيما لو قاموا بثورتهم ضد العثمانيين من أن يؤدي ذلك بهم إلى الانتقال من حكم العثمانيين إلى حكم أجنبي آخر. وهذا ما حصل حقيقة في العديد من الأقطار العربية والأفريقية حيث انتقلت هذه الأقطار من حكم الإمبراطورية العثمانية إلى حكم الأوربيين، مثل: الجزائر، تونس، والمغرب حيث خضعت للنفوذ الفرنسي، وليبيا إلى النفوذ الإيطالي، والريف المراكشي لإسبانيا، ومصر والسودان لبريطانيا .

ولكن بسبب الحملات الاستبدادية التي قام بها قادة الأتراك تجاه الشعوب العربية؛ وخاصة حملة التتريك وبعد أن يئس العرب من تحقيق المشاركة في الحكم أخذت مطالبهم تجنح تدريجياً نحو الاستقلال التام وبناء الدولة العربية، فأخذوا يعدون أنفسهم للثورة. وكان عليهم أن يأمنوا جانب الأوربيين قبل القيام بهذه الخطوة. فحصل أول اتصال بين قادة العرب والأوربيين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ قام أحد أبناء الشريف حسين الأمير عبدالله بزيارة لمصر في شباط عام 1914، حاول خلالها أن يعرف من المعتمد البريطاني كيتشنر موقف الحكومة البريطانية إذا ما نشب صراع بين العرب والعثمانيين. فكان جواب

كيتشنر بأنه من غير المحتمل أن تتدخل بريطانيا في نزاع كهذا طالما أن سياستها التقليدية هي الصداقة مع تركيا[1].

لقد وجد العرب في الحرب العالمية الأولى فرصتهم السانحة لإعلان ثورتهم والتخلص من الحكم العثماني، ولكن كان عليهم أن يحصلوا على موافقة الدول الأوروبية، وعلى الخصوص فرنسا وبريطانيا إذا ما أعلنوا الثورة على العثمانيين؛ ولذلك كان لقاء قادة الجمعيتين "العربية الفتاة" و"العهد" بالأمير فيصل بن الحسين، في دمشق أيار عام 1915 والذي نتج عنه تفويض الشريف حسين شريف مكة بإجراء اتصالات مع بريطانيا للحصول على تأييدها للثورة، وكان من نتائج الإتصالات بين العرب وبريطانيا التي عرفت بمراسلات "حسين – مكماهون" أن وعدت بريطانيا العرب بالاعتراف باستقلالهم مقابل إعلانهم الثورة على العثمانيين، وبعد أن حصل العرب على هذا الوعد أعلن العرب ثورتهم على العثمانيين ودخلوا الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها في 5 حزيران عام 1916.

لقد أدت قوات الثورة العربية دوراً هاماً في إضعاف الإمبراطورية العثمانية في المشرق العربي، إذ حاربت جيوشها جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية، حيث قامت جيوش الدول المتفاهمة باحتلال القدس والساحل السوري، وقامت جيوش الثورة العربية باحتلال العقبة، ومعان، وعمان. كما أن قوات الثورة العربية قامت بالتعاون مع القوات البريطانية بدخول دمشق في 1 تشرين الأول عام 1916، بعد أن قامت قوات الثورة العربية بدورها في دحر القوات العثمانية، وبعد مساهمتها الفعالة في إحراز النصر وتحرير الأراضي العربية من الحكم العثماني، شعر العرب بأنهم قاموا بكامل التزاماتهم حيال معسكر التفاهم فأخذت أنظارهم تتجه نحو بريطانيا آملين منها أن تفي بوعودها وتحقق أمانيهم القومية بالاعتراف باستقلال البلاد العربية، ولكن كيف لبريطانيا أن تنفذ هذا العهد وهي كانت قد التزمت باتفاقيات ووعود مناقضة لمضمون تعهدها للعرب مثل: اتفاقية

(1) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (بيروت: دار العلم للملايين، 1982)، ص 206.

سايكس- بيكو عام 1916، ووعد بلفورعام 1917، وهذا ماستثبته الأحداث لاحقاً.

دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول التفاهم في 2 نيسان عام 1917:

عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية على الحياد من المعسكرين المتصارعين في أوروبا، حيث امتنعت عن الدخول في المعارك الحربية تماشياً مع مبدأ الحياد الذي اتخذه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس مونرو 1823. وقد ظل الموقف الرسمي الأمريكي على هذه الحال حتى 2 نيسان عام 1917 حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل مباشرة في هذه الحرب ضد تكتل الوسط. فما أسباب الحياد الأمريكي في بداية الحرب؟ وما أسباب تغير الموقف الأمريكي من الحرب وقرارها بالتدخل مباشرة فيها؟ وما نتائج هذا التدخل؟

أسباب موقف حياد الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى:

امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن دخول الحرب العالمية الأولى تماشياً مع طبيعة التكوين النفسي للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، وهي الطبيعة الخيرة السلمية. ولذلك غداة الحرب العالمية الأولى ناشد ويلسون الشعب الأمريكي بألا يناصر فريقاً ضد آخر، معلناً أن بلاده ستبقى حيادية حيال الحرب الدائرة في أوروبا حيث عد هذه الحرب واحدة من حروب الإمبريالية الأوروبية التي لاتنتهي، وقد اعتقد ويلسون أن الحياد الإيجابي هو السياسة الأفضل. ويتمثل هذا الحياد من وجهة النظر الأمريكية في إيقاف الحرب بوساطة أمريكية دون انتصار فريق على آخر انتصاراً تاماً؛ لأن انتصار طرف على آخر انتصاراً نهائياً سيؤدي إما إلى سيطرة ألمانيا على أوروبا، أوسيطرة روسيا عليها، وبالتالي سيطرة إحداهما على العالم. كما أن هذا الحياد سيؤدي إلى رواج التجارة الأمريكية حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المصدرة للسلع إلى الدول المتحاربة؛ مما

أدى إلى ازدهار الاقتصاد الأمريكي. والعوامل التي دفعت بـ ويلسون إلى اتخاذ موقف الحياد تعود بالإضافة إلى تأثير مبدأ مونرو إلى الأسباب الآتية[1]:

أولاً- تكوين الشعب الأمريكي:

إن الشعب الأمريكي مزيج من شعوب أوروبا بشكل خاص وشعوب العالم بشكل عام، حيث يتكون من فئات منحدرة من أصول أوروبية وغير أوروبية؛ أي أنه يضم مجموعات من أصول جرمانية وإنكليزية وفرنسية وإيطالية.. وهذا ما كان يدفع بالبعض إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية مفروض عليها اتخاذ موقف الحياد من الحرب الدائرة في أوروبا، كي لا ينقسم الشعب الأمريكي على نفسه، وبالتالي نشوب حرب أهلية إذا ما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب أحد المعسكرين.

ثانياً- المصالح الاقتصادية الأمريكية:

إن اتخاذ الرئيس ويلسون لموقف الحياد من الحرب، قد أعاده البعض إلى رغبته في الحفاظ على المصالح الاقتصادية لبلاده. فهو وإن كان يرغب في إبعاد شبح الحرب عن بلاده، إلا أنه كان يرى في الحرب الدائرة في أوروبا فرصة ذهبية للنهوض باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك عن طريق الحفاظ على الصناعة الأمريكية وتطويرها أو عن طريق جعل الدول المتحاربة جميعها أسواقاً للمنتوجات الأمريكية، بعد أن تشل الحرب قدراتها الإنتاجية؛ فقد حقق الاقتصاد الأمريكي ازدهاراً كبيراً خلال السنوات الثلاث من الحرب.

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 47- 49 .

ثالثاً– رغبة الرئيس ويلسون في الإبقاء على نظام التوازن الأوربي وتأدية دور الوسيط في إنهاء الحرب:

لقد كان الرئيس الأمريكي ويلسون يرغب في الإبقاء على نظام التوازن في أوروبا، ويسعى إلى الحيلولة دون إحراز أحد المعسكرين انتصاراً حاسماً على الفريق الآخر؛ لأنه برأي ويلسون أن انتصار أحدهما على الآخر سيؤدي ليس فقط إلى السيطرة على أوروبا بل على العالم أجمع؛ ولذلك كان يرغب الرئيس ويلسون بأن تنتهي الحرب دون غالب ومغلوب. وترجمت رغبة الرئيس ويلسون في تحقيق هذه الهدف في إرساله الوفود الأمريكية إلى أوروبا من أجل التوسط بين الفرقاء المتحاربين، وإنهاء الحرب والدعوة إلى مؤتمر دولي تحضره جميع الدول المتحاربة لتحل جميع قضاياها بالطرق السلمية.

بالإضافة إلى هذه الأسباب كان ويلسون يرى أنه ليس من صالح الديمقراطية، أن تقاتل الولايات المتحدة الأمريكية دولا ديكتاتورية، إلى جانب دول ديكتاتورية أخرى.

إذاً، لقد كان لموقف الولايات المتحدة الأمريكية المحايد من الحرب أسبابه وموجباته، فما المتغيرات التي حدثت بأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير موقفها وتعلن الحرب على تكتل الوسط 2 نيسان عام 1917؟

لقد شهد العام 1917 الذي استمرت فيه العمليات الحربية بين المعسكرين الوسط والتفاهم دون نتيجة، حدثان كبيران أثرا على توازن القوى في هذه الحرب وهما تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، والثورة في روسيا القيصرية.

إن التبدل الذي طرأ على موقف الرئيس الأمريكي ويلسون من موقف محايد في بداية الحرب إلى إعلانه الحرب على ألمانيا وحلفائها بعد مضي أكثر من سنتين وثمانية أشهر على بداية الحرب، يعود إلى عوامل عدة أهمها[1]:

أولاً- العامل الاقتصادي:

إن استمرار الحرب فترة تقارب الثلاث سنوات أدى إلى ازدهار المرافق الاقتصادية الأمريكية؛ فحاجة الدول المتحاربة في كلي المعسكرين للمواد الضرورية للاستمرار في الحرب، جعلتها توجه أنظارها إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكونها الدولة الوحيدة القادرة على تأمين حاجاتها، وبناء على ذلك انهالت عليها طلبات شراء الأسلحة والذخيرة والمواد الأولية والمواد الغذائية، وكانت هذه الطلبات تتزايد مع استمرار الحرب حتى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بلغت عام 1916 حوالي الأربعة مليارات وربع المليار من الدولار في حين أنها لم تتعد عام 1914 المليارين وربع المليار دولار.

ولكن على أرض الواقع كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول التفاهم أقوى من علاقاتها الاقتصادية مع دول تكتل الوسط. والسبب في ذلك يعود إلى الحصار البحري المحكم الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على المرافئ الألمانية الذي حال بين ألمانيا وبين شرائها للمنتجات الأمريكية. وبسبب اقتصار تعامل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المتفاهمة قامت علاقات اقتصادية ومالية بينهما لدرجة أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت ترى مع مرور الزمن أن مصلحتها تقضي بأن يكون النصر حليف الدول المتفاهمة.

ولذلك فإن العامل الاقتصادي كان من أهم العوامل التي جرت الولايات المتحدة الأمريكية لدخول الحرب إلى جانب دول التفاهم؛ وخاصة بعد أن سمحت

---

(1) المرجع السابق، ص 49.

هذه الدولة للمصارف والبيوتات المالية بتقديم القروض إلى الدول المتفاهمة، وكذلك بعد أن أخذت كبريات المؤسسات الصناعية الأمريكية تصدر إنتاجها لهذه الدول على أمل تسديد ثمنها بعد انتهاء الحرب. إن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت الحرب لتحفظ ثروتها وتزيدها فيما بعد، لقد أخذت المصانع الأمريكية تعمل بأقصى ما لديها من قدرة لتوريد ما تحتاجه دول التفاهم، ومن شأن ذلك أن ينشط الاقتصاد الأمريكي، ولذلك ازدهرت الحركة التجارية والصناعية الداخلية والخارجية بتأثير ذلك، وكانت القروض تقدم بفائدة عالية على أمل استردادها بعد انتهاء الحرب. ولكن بعد حرب الغواصات الألمانية عام 1917 تقلص التدفق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول التفاهم، الأمر الذي شكل ضربة قاسية للاقتصاد الأمريكي،هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في دخول الحرب إلى جانب دول التفاهم. هكذا بالإمكان القول أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت الحرب لأن طبيعة نظامها الاقتصادي أجبرتها على ذلك.

ثانياً- حرب الغواصات الألمانية:

مع بداية الحرب العالمية الأولى، ومنذ الشهر الأول للحرب ضربت أساطيل دول التفاهم حصارها على الشواطئ الألمانية، بهدف إضعاف ألمانيا اقتصادياً عن طريق منع وصول المواد الحربية والأولية إليها، هنا وجدت ألمانيا نفسها مضطرة إلى القيام بحرب الغواصات لمنع وصول المواد الأولية والحربية إلى دول التفاهم.

استنكرت الولايات المتحدة الأمريكية تصرف الفريقين ودعتهما إلى احترام مبادئ القانون الدولي، وعدم وضع العراقيل في طريق الملاحة الدولية، إلا أن استنكارها لعمل ألمانيا كان أعنف وأشد؛ وذلك يعود إلى أن دول التفاهم لم تعمد إلى إغراق السفن التجارية المتوجهة إلى ألمانيا بمن فيها؛ بل اكتفت بتفتيشها ثم تحويلها إلى موانئها، في حين أن حرب الغواصات الألمانية كانت تقصف البواخر وتغرقها. ففي 7 أيار عام 1915 نسفت الغواصات الألمانية الباخرة البريطانية

عابرة المحيط الأطلسي"لوزيتانيا" وكان على متنها 118 راكباً أمريكياً، وفي أيار أيضاً تم إغراق الباخرة البريطانية "أرابيك"، والفرنسية "سوكس"..الخ. على إثر ذلك احتجت الولايات المتحدة الأمريكية، وصرحت بأنه إذا تجدد مثل هذا العمل فإن الحكومة الأمريكية سوف تعده عملاً عدائياً مقصوداً، وعلى أثر هذا الاحتجاج قررت الحكومة الألمانية أن تعدل عن حرب الغواصات، وأعطت الأوامر إلى قادة الغواصات بألا يقصفوا البواخر التي تنقل الركاب دون إنذارمسبق؛ ولذا انخفض مردود حرب الغواصات الألمانية (أوقفت ألمانيا حرب الغواصات عام 1916).

إلا أن إيقاف حرب الغواصات لم يستمر طويلاً؛ إذ أنه بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية في ألمانيا من جهة، وتمادي كل من فرنسا وبريطانيا في حصارهما للشواطئ الألمانية من جهة ثانية، وتغير الموقف الأمريكي الذي أضحى أقرب إلى دول التفاهم، عمدت هيئة الأركان الألمانية في كانون الثاني عام 1917 إلى العودة إلى حرب الغواصات إلى أبعد حد حيث أغرقت خلال العام 1917 حوالي 2700 سفينة تجارية، حيث كان يأمل الألمان من وراء ذلك الحصول على نتائج حاسمة. وفي الحقيقة أن الحكومة الألمانية كانت تعلم بأن عملها هذا سيؤدي إلى قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إن مستشار ألمانيا بيتمان كان مقتنعاً بذلك، أما هيئة الأركان الألمانية فقد كان لها قناعة أخرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقدم على خطوة كهذه، وأنها سوف تستسلم للأمر الواقع، وإذا لم تستسلم فليس لذلك أية أهمية لأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحتاج إلى سنة على الأقل لتهيئ نفسها للحرب، بينما تحتاج ألمانيا إلى ستة أشهر لجعل بريطانيا تخضع وتستسلم.

فماذا كان رد فعل الولايات المتحدة المريكية على القرار الألماني بمعاودة حرب الغواصات التي تخالف وتخرق الوعود التي قطعتها ألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1915 بعد حادثة لوزيتانيا؟

جاء رد الفعل الأمريكي متأخراً جداً، فقد مضى شهران بين بداية حرب الغواصات وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ألمانيا. في 3 شباط عام 1917 قرر الرئيس الأمريكي ويلسون قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. وفي 26 شباط عام 1917 اقترح ويلسون على الكونغرس تسليح البواخر التجارية الأمريكية. بيد أن هذا التدبير لاقى بعض المعارضة من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي إلى أن انتهى الأمر وأعلنه الرئيس في 12 آذار عام 1917 بسلطته الخاصة لا بقانون. ويعد هذا العمل مقدمة للتدخل لأن العمل العدائي كان من الممكن أن يحدث في كل وقت بين باخرة أمريكية وغواصة ألمانية. بعد ذلك أقدمت غواصة ألمانية على إغراق الباخرة التجارية الأمريكية "فيجيلانيتيا"، بعدها دعا الرئيس الأمريكي إلى جلسة استثنائية للكونغرس. وفي 2 نيسان عام 1917 صوت الكونغرس على دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بنسبة 373 صوتاً ضد 50 في مجلس النواب و82 صوتاً ضد 6 أصوات في مجلس الشيوخ. أقنعت حرب الغواصات الألمانية الشعب الأمريكي بأنها تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، وهذا ما جعل الرأي العام الأمريكي يتجاوب مع إعلان الحرب على ألمانيا وحلفائها.

ثالثاً- برقية زيمرمان:

عندما عاودت ألمانيا حرب الغواصات في كانون الثاني عام 1917، كانت تتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب رداً على ذلك، ولذلك عمدت ألمانيا إلى التمهيد لقيام تحالف مع المكسيك كخطوة استباقية لمواجهة خطر دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب دول التفاهم.

حيث وجه زيمرمان مساعد أمين سر الدولة الألمانية في وزارة الخارجية برقية مشفرة إلى مكسيكو يقترح فيها على المكسيك أن تكون حليفة ألمانيا إذا ما قامت الحرب بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ واعداً إياها باسترجاع الأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من المكسيك عام 1848، أي

كاليفورنيا والمكسيك الجديدة، ويضيف زيمرمان بأنه يمكن بواسطة المكسيك الدخول مع اليابان في مفاوضات للتخلي عن دول التفاهم والتحالف مع ألمانيا. غير أن المخابرات البريطانية كشفت البرقية وتوصلت لفك رموزها، وقدمتها إلى الرئيس ويلسون فكشف عنها. كان أثر هذا الحادث عظيماً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أثار موجة استياء عارمة ضد ألمانيا. لقد كشف أمر هذه البرقية تزايد الضغط على الرئيس ويلسون لإعلان الحرب. فاتخذ الرئيس خطوتين: أولهما الاستعداد لدحر المكسيك في حال انضمامها إلى الحلف مع ألمانيا ومحاولتها استرداد أراضيها، وثانيهما إعلان الحرب على ألمانيا في نيسان عام 1917.

رابعاً- الثورة الروسية والعامل الأيديولوجي:

قضت الثورة البرجوازية في روسيا التي اندلعت في آذار عام 1917 على النظام القيصري التعسفي باعتناقها الديمقراطية السياسية عند انطلاقتها. لقد كان لقيام الثورة الروسية وخلعها للقيصر أصداء طيبة لدى الدول الديمقراطية؛ وخاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا عدت الثورة الروسية كأحد العوامل الإيجابية في دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب دول التفاهم 1917، لأن إيمان ويلسون بالمبادئ الديمقراطية كان يحتم عليه نصرة الأنظمة الديمقراطية في وجه خطر الأنظمة الديكتاتورية.

ومن الجدير ذكره أن الحكومة الروسية المؤقتة تابعت حربها إلى جانب دول التفاهم، لقد أزالت الثورة الحاجز الأيديولوجي الذي حال دون دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب دول التفاهم حتى عام 1917 (الولايات المتحدة الأمريكية لايمكنها ان تقاتل دولاً ديكتاتورية ضد دول ديكتاتورية اخرى)، وقد اشار الرئيس الأمريكي ويلسون إلى هذا العامل عندما أعلن الحرب على ألمانيا 2 نيسان عام 1917، في خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس؛ حيث خصص جزءً كبيراً من خطابه للحديث عن الثورة الروسية، والإشادة بالشعب

الروسي"إن هؤلاء الذين يعرفون روسيا جيداً يعرفون مدى نزعتها إلى الديمقراطية.. وبأن روسيا تقاتل الآن بكل قواها إلى جانب القوى الديمقراطية في العالم من أجل الحرية والعدالة والسلام" [1].

وعندما اكتملت هذه العوامل جميعاً، وبلغ سخط الرأي العام الأمريكي على ألمانيا حده الأقصى وقف الرئيس الأمريكي ويلسون أمام الكونغرس في 2 نيسان عام 1917 يطلب الموافقة على إعلان الحرب، فكان له ما أراد، حيث أعلن: "لقد دخلنا الحرب بسبب انتهاكات القانون التي مستنا مساً عظيماً، وجعلت من حياة شعبنا حياة مستحيلة، فينبغي أن يتم وقفها ويطمئن العالم إلى عدم وقوعها ثانية.،ولا نطلب من هذه الحرب شيئاً لنا، ولكن جل ما نريد أن يصبح العالم مكاناً آمناً يستطيع الجميع العيش فيه.."[2].

نتائج دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب دول التفاهم، وأثره:

يختلف القرار الأمريكي بدخول الحرب إلى جانب دول التفاهم في نيسان عام 1917 عن القرار الذي اتخذته في السابق كل من إيطاليا ورومانيا واليونان؛ لأنه لم ينتج عن مفاوضات مسبقة مع دول التفاهم (أي دون شروط مسبقة). إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عام 1917 جعل بعض المحللين يقول إن روسيا في الشرق أخرجت من الحلقة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب قد دخلتها، ابتعد الشرق عن الشر، وانغمس الغرب فيه[3].

لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب دون شروط مسبقة، وصرحت بأنها تريد أن تحارب فقط إرادة الإمبراطورية الألمانية في السيطرة والنفوذ. لقد كان لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى أهمية حاسمة فقد

---

(1) المرجع السابق، ص 55.

(2) رياض الداودي،تاريخ العلاقات الدولية، مفاوضات السلام معاهدة فرساي،(دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1997)،ص 153.

(3) عمر النيراوي، مرجع سابق، ص 533.

رفدت دول التفاهم بقوة جديدة كانت بأمس الحاجة إليها، حيث رجحت الكفة لصالح دول التفاهم. ولم تكن أهمية دخولها عسكرية فقط؛ إذ كان جيشها أقل استعداداً للقتال من أية قوة أوروبية عام 1914، أما قوتها الإنتاجية التي بلغت مليارات الدولارات من صفقات الحلفاء الحربية فلم يكن لها مثيل، وكانت إمكاناتها الصناعية ونصيبها من الناتج الصناعي العالمي يبلغ 250٪ من نظيرتها ألمانيا، فكانت تستطيع إرسال السفن التجارية بالمئات في العام، وأن تبني مدمرات في زمن قياسي، وكانت الولايات المتحدة تنتج نصف صادرات الأغذية العالمية[1].

هذا يعني أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب كان له تأثيره الكبير من الناحية الاقتصادية حيث أضاف موارد اقتصادية إضافية هائلة إلى كفة دول التفاهم، في حين كانت دول تكتل الوسط تعيش أزمة اقتصادية خانقة، كونها استنفذت القسم الأكبر من مواردها الأولية والغذائية، وهذا بدوره انعكس على الوضع الاجتماعي والمعيشي في كلي المعسكرين وعلى قوة الصمود في كل منهما.

أخيراً كان للتدخل الأمريكي مكاسب مالية بالنسبة لدول التفاهم؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تُسلِّفها لتستطيع دول التفاهم دفع ثمن مشترياتها، وكان لدخولها بالغ الأثر من الناحية العسكرية، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بتطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية أن تضع في خطوط القتال ملايين الجنود، فقد كان عدد جنودها الاحتياطيين مماثلاً لعدد جنود الاحتياط في روسيا. كان أثره على الحرب عظيماً؛ لأن الصناعة الأمريكية كانت جاهزة لتقديم الأسلحة والذخائر الضرورية، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ونصف من دخولها الحرب حوالي المليون جندي بكامل أسلحتهم، وكان باستطاعتها تأمين المزيد من الجنود لو لم تنته الحرب في 11 تشرين الثاني عام 1918. كان لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عظيم الأثر أيضاً من الناحية السياسية، فقد كان لدخولها الحرب تأثيره الكبير في دول

(1) بول كيندي، مرجع سابق، ص 368.

القارة الأمريكية حيث أعلنت غالبية دول هذه القارة الحرب على ألمانيا تماشياً مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، ووضعت جُلَّ إمكاناتها الهائلة من غذائية وصناعية في خدمة دول التفاهم.

الثورة الروسية وانسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى:

إن دخول روسيا القيصرية الحرب إلى جانب فرنسا وبريطانيا ومساندة حليفتها صربيا شكل السبب المباشر والمناخ المناسب لنجاح الثورة الروسية فيما بعد، ويعود ذلك لما رافق العمليات العسكرية من خسائر عديدة تعرض لها الجيش الروسي؛ بالإضافة إلى الفساد الذي عم البلاط الإمبراطوري الروسي، وإقدام القيصر على حل مجلس الدوما، كل ذلك دفع بالبرجوازية إلى قطع علاقتها بالقيصر وحكومته منذ عام 1916.

إن الثورة الروسية كانت وليدة عهود طويلة من الظلم والاستبداد، ولقد مرت الثورة الروسية بمرحلتين أساسيتين:

1- الثورة البرجوازية وسقوط الحكومة القيصرية في آذار عام 1917.
2- الانقلاب البلشفي أو ما يسمى بثورة أكتوبر عام 1917.

ثورة آذار البرجوازية عام 1917 في روسيا:

بدأت الثورة البرجوازية في روسيا بتظاهرات شعبية، في العاصمة بتروغراد احتجاجاً على عدم كفاية التموين، فقد غادر العمال معاملهم، وتظاهروا في الشوارع احتجاجاً على فساد الإدارة، وتصادم المتظاهرون مع الشرطة وتمكنوا من الإفراج عن السجناء السياسيين المعتقلين في حصن القديس بطرس والقديس بولس. فاستدعت الحكومة الجيش لقمع المتظاهرين إلا أن هذا الأخير رفض الأوامر، وقدمت الحكومة القيصرية الروسية استقالتها وتشكلت على الفور لجنة

تنفيذية تمثل أعضاء الدوما، وتتألف من الأحرار البرجوازيين، كما تشكلت بصورة عفوية منظمة مجلس العمال والجنود عرفت باسم سوفييتيات بتروغراد.

وتقرر في 14 آذار عام 1917 تشكيل حكومة مؤقتة شارك فيها الأحرار والاشتراكيون. وقد أعطى القيصر أوامره بالزحف نحو العاصمة للقضاء على الحركات الاحتجاجية، إلا أن قادة الجيش الروسي رفضوا الأوامر القيصرية بإرسال الجنود إلى العاصمة بتروغراد، ولما رأى القيصر أن قادته تخلّوا عنه تنازل عن العرش ليلة 15 آذار عام 1917. ولقد قيل بأن القيصر تخلى عن العرش كما لو أنه تخلى لآخر عن قيادة كتيبة، وعين القيصر أخاه ميخائيل الدوق الأكبر خلفاً له، ولكن ميخائيل أيقن أن بقاء السلالة الإمبراطورية أمر مستحيل فوقع صكاً بالتخلي عن العرش في 17 أيار عام 1917، وبتنازل القيصر عن الحكم كان انتهاء أسرة رومانوف في الحياة السياسية الروسية، وهكذا أصبحت روسيا جمهورية في بضعة أيام دون سفك دماء.

أما أسباب هذا الإنهيار السريع للنظام القيصري في روسيا في آذار عام 1917 تعود إلى[1]:

السبب الأول: عدم كفاية الحكومة الروسية؛ أي أنها لم تستطع تأمين حاجات الجيش بسبب الفوضى والفساد المستحكم في الدوائر الحكومية، ولم تستطع أيضاً تأمين تموين السكان المدنيين؛ الأمر الذي استثمره مناهضو الحكومة.

السبب الثاني: نمو المعارضة الروسية، وقد ظهرت هذه المعارضة بمظهرين، معارضة البرجوازيين الأحرار ومعارضة الاشتراكيين. ظهرت معارضة البرجوازيين الأحرار في وسط البرلمان منذ عام 1915، ففي 4 أيلول تألفت كتلة تقدمية ضمت أنصار النظام البرلماني، وما فتيء التقدميون منذ ذلك الحين

(1) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 71 - 73.

يطالبون بتشكيل وزارة تنال ثقة البرلمان، إلا أن القيصر كان يرفض ذلك دوماً. اما في ما يتعلق بالمعارضة الاشتراكية، فقد كان هناك ثلاث كتل اشتراكية؛ كتلة تدعى الاشتراكية الثورية، وكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدالاً، وكتلتان ماركسيتان"المنشفيك والبلشفيك". يمثل البلشفيك العنصر المتطرف وهم انصار استلام السلطة بالقوة، ويتزعمهم لينين الذي غادر روسيا قبل عام 1914، ثم عاد إليها سراً وبمساعدة المانيا عام 1917. طبعاً كان للمبادئ الجديدة التي نادى بها البلاشفة تأثير كبير في أوساط العمال والفلاحين.

السبب الثالث: استياء الرأي العام الروسي من القيصر؛ لقد كان القيصر نيقولا الثاني شخصاً ضعيفاً يحاول أن يخبىء تردده وراء سلطة ظاهرية ورجلاً ينقصه بعد النظر، يعيش في وسط منغلق دون تماس مع شعبه ولا حتى مع الطبقات العليا في المجتمع؛ ولذا لم يفهم مدى الاستياء الذي كان ينمو في روسيا منذ بداية عام 1915. واخيراً أدت فضائح البلاط إلى نزع الثقة من القيصر نيقولا الثاني.

السبب الرابع: الإنهيار السريع للنظام القيصري، والخسارات المتتالية للجيش الروسي، وعلى الخصوص عام 1917 بسبب عدم التنظيم وسوء تسليح هذا الجيش.

إذاً تسلم السلطة في روسيا مجلس مؤلف من مفوضي الجنود والعمال تحت اسم "السوفييت"، وقد عهد ذلك المجلس إلى حكومة ليبرالية بزعامة كيرنسكي بتصريف شؤون البلاد، ولم ترغب السلطة الجديدة بالانسحاب من الحرب الأمر الذي دعا البريطانيين والفرنسيين إلى التهليل لتلك الثورة.

مواقف الدول الكبرى من الثورة البرجوازية الروسية آذار عام 1917:

كان لثورة آذار البرجوازية في روسيا الصدى الطيب لدى الدول الديمقراطية، فقد أيدت كل من فرنسا وبريطانيا الثورة البرجوازية الروسية،

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا أيدت فرنسا وبريطانيا هذه الثورة؟ ألم يكن القيصر الروسي حليفهما في الحرب ضد دول تكتل الوسط، إن موقف بريطانيا وفرنسا المؤيد للثورة البرجوازية في روسيا يعود إلى عدة أسباب، أهمها[1]:

أولاً– رغبتهما في رؤية راية الديمقراطية ترفرف فوق روسيا، وكان برأيهما أن التعاون مع نظام ديمقراطي عوضاً عن نظام القيصر الديكتاتوري المتفسخ سيزيد من قوة الجبهة الشرقية في مقاومة الدول الديكتاتورية.

ثانياً– اطلاعهما على مفاوضات جرت في صيف عام 1916 بين روسيا وألمانيا وبروز دلائل تشير إلى أن القيصر الروسي بدأ يميل نحو التفاهم مع ألمانيا وأخذت ترجح لديه فكرة عقد صلح منفرد معها.

ثالثاً – إعلان وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الروسية منذ اليوم الأول لتشكيلها، أي في 17 آذار بأن بلاده ستستمر في الحرب إلى جانب حلفائها، ووفاء منها للاتفاقيات الموقعة مع حكومة القيصر.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن تأييدها للثورة البرجوازية كان نابعاً من موقفها المعارض لكل الأنظمة الديكتاتورية، والمؤيد للأنظمة الديمقراطية. حيث وجدت في الثورة الروسية البرجوازية عاملاً إيجابياً يساعدها في دخول الحرب إلى جانب دول التفاهم، وخاصة أنها هي التي رفعت الشعار القائل بضرورة توحيد جميع القوى الديمقراطية في معسكر واحد من أجل التصدي للقوى الديكتاتورية.

أما بالنسبة للموقف الألماني من الثورة البرجوازية الروسية، فقد كان مرتبطاً بمدى تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطلب إنهاء الحرب على الجبهة الشرقية. حاولت ألمانيا أن تتفاهم مع الحكومة المؤقتة الروسية حول هذا الموضوع

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 60.

بواسطة النائب الاشتراكي السويسري غريم، ولكن بسبب عدم استجابة الحكومة المؤقتة للمبعوث الألماني وإصرارها على متابعة الحرب ضد ألمانيا دفع بهذه الأخيرة إلى اللجوء لجميع الوسائل من أجل إسقاطها.

ثورة تشرين الثاني عام 1917(الثورة الإشتراكية):

لقد تحققت هذه الثورة الروسية الثانية بانقلاب قام به الحزب البلشفي الذي يتزعمه فلاديمر إيليتش لينين الذي عاد إلى روسيا في شهر نيسان عام 1917 بعد ان سمحت له القيادة الألمانية العليا باجتياز الأراضي الألمانية، كانت القيادة الألمانية تهدف من وراء هذا التسهيل أن يقوم لينين بإشغال روسيا بأحداثها الداخلية فتضعف قوتها في الجبهة الشرقية مما يسهل على القيادة الألمانية التوصل إلى صلح مع روسيا في تلك الجبهة وبالشروط الألمانية (تبين لاحقاً نجاح المانيا في بلوغ هدفها هذا عندما أخرج لينين روسيا من الحرب بعد توقيع معاهدة صلح مع المانيا في 3 آذار عام 1918).

وفي 7 تشرين الثاني تمت الإطاحة بالحكومة المؤقتة التي كان يرأسها الاشتراكي الثوري كيرنسكي، وقد جرى هذا الانقلاب في 6 و7 تشرين الثاني عام 1917 بأمر من لينين، ونجح دون مقاومة تذكر في 7 تشرين الثاني عام 1917. واحتلت جميع المراكز الاستراتيجية في العاصمة من قبل الثوار، وحوصر قصر الشتاء مقر الحكومة المؤقتة في بتراغراد، ودعم البلشفيك معظم حامية بتراغراد، وكانت الحكومة تعتمد على القوزاق (الحرس القيصري) غير انه أعلن حياده في آخر لحظة، ولم يدعم الحكومة سوى التلاميذ الضباط وهم تلاميذ المدارس الحربية، وقد قتلوا في المعركة، في اليوم نفسه استطاع كيرنسكي أن يفر من قصر الشتاء بعد أن حاصره البلاشفة.

وفي 8 تشرين الثاني عام 1917 شكلت حكومة جديدة برئاسة لينين، وكان مفوض الشؤون الخارجية فيها تروتسكي، ومفوض القوميات يوسف ستالين. وبعد

ان فركيرنسكي من قصر الشتاء ذهب إلى غانيشينا وهي تبعد 45 كم عن بتراغراد ليحشد القوات والجنود لاستعادة العاصمة، غير أن النجدات التي اعتمد عليها لم تصله؛ لأن إضراب عمال السكك الحديدية شل حركة القطارات وهي الوسيلة الأساسية لنقل الجنود آنذاك. وفي 14 تشرين الثاني فر كرينسكي متخفياً لينجو من الاعتقال، وفي 15 تشرين الثاني عام 1917 استسلمت لجنة السلام العام التي تشكلت بأمر من البلدية، وكانت آخر العناصر المقاومة في العاصمة.

نتساءل ما أهمية الانقلاب البلشفي في التاريخ المعاصر؟

أولاً– بالنسبة إلى روسيا، أعلنت الحكومة البلشفية منذ وصولها للسلطة عن عزمها تحقيق الإصلاحات التي تغير أسس المجتمع الروسي، كما أرادت بناء دولة اشتراكية في روسيا، وقد نص قرار 9 تشرين الثاني عام 1917 على تأميم جميع الأراضي التابعة للكنيسة وأغنياء الملاكين، كما نص قرار 14 تشرين الثاني عام 1917 على إعطاء العمال رقابة المعامل. فكان ذلك مقدمة لتأميم المشاريع الكبرى، وقد جرى ذلك بموجب قرار صدر 28 حزيران عام 1918. ونص قرار 19 شباط عام 1918 على تأميم جميع الأراضي دون تمييز. لقد قامت القيادة الثورية الجديدة بإصدار مراسيم القوميات، والسلام، وأصدرت أيضاً مرسوم موجه إلى مسلمي الشرق فضح فيه الاتفاقيات السرية بين فرنسا وبريطانيا والتي كانت تهدف إلى اقتسام تركة الإمبراطورية العثمانية (اتفاقية سايكس– بيكو).

وفي الوقت نفسه وضع لينين مبادئ جديدة في مفهوم الدولة وذكر في كتابه "الثورة الكادحة" قائلاً:"إن الدولة آلة لسحق طبقة بأخرى". وقال أيضاً "في الماضي استخدمت البرجوازية الدولة"كآلة" لسحق الطبقة الكادحة". أما الآن فعلى الطبقة الكادحة أن توطد ديكتاتوريتها. وطبق هذا المبدأ بالحال. وعندما انعقدت الجمعية التأسيسية، وكانت الأكثرية فيها بجانب الاشتراكيين الثوريين أنصار كيرنسكي، قررت الحكومة حل الجمعية التأسيسية في 19 كانون

الثاني عام 1918. ثم إن دستور 10 تموز عام 1918 خول السلطات إلى مؤتمر السوفييت وحصر حق الانتخاب بالمواطنيين الذين يعملون بأنفسهم؛ وبالتالي أخرج من حق التصويت من يستثمرون عمل الآخرين أي الطبقات البرجوازية.

ثانياً – بالنسبة إلى الحرب العالمية الأولى، أعلنت الحكومة البلشفية عن نيتها الانسحاب من الحرب ضد ألمانيا، وقد أعلن لينين مرات عدة عن عزمه التفاوض مع الألمان للوصول إلى صلح مباشر معهم، إلا أن القيادة الألمانية فضلت التريث ريثما يصبح وضع الحكومة الاشتراكية أكثر وضوحاً، ولكن فترة التريث هذه لم تدم طويلاً، إذ ما لبثت المفاوضات أن بدأت بين الدولتين الروسية والألمانية 3 كانون الأول عام 1917، وانتهت 5 كانون الأول عام 1917 بالاتفاق على بنود الهدنة التي قضت بوقف إطلاق النار، واحتفاظ جيوش كل من الدولتين بمواقعهما طوال فترة الهدنة، شرط ألا تتلقى إمدادات جديدة، وإرضاء للدول المتفاهمة أصر المفاوضون الروس على إدخال بند في الهدنة يقضي بمنع القيادة الألمانية طوال فترة الهدنة نقل جيوشها من الجبهة الشرقية إلى الجبهة الغربية.

مفاوضات الصلح بين الحكومة الروسية البلشفية والحكومة الألمانية وتوقيع معاهدة برست ليتوفسك 3 آذار عام 1918:

في 8 تشرين الثاني 1917 يتلى في مجلس السوفييت مرسوم السلام والذي ينص على إيقاف إطلاق النار فوراً في جميع الجبهات، ثم يعقب ذلك مفاوضات بين ممثلي الدول المتحاربة؛ أما هدف تلك المفاوضات فينحصر في نقطتين أساسيتين هما، أولهما: عدم القيام بأي توسع إقليمي من قبل دولة على حساب دولة أخرى، وثانيهما: لا تعويضات في الحرب. أراد لينين من عبارة عدم التوسع أن تتنازل الدول الأوروبية عن مستعمراتها في العالم، الأمر الذي كان مستحيلاً بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا لأنها كانت تعتمد في اقتصادياتها على مستعمراتها في الخارج، ولذلك رفضت هذه الدول الثلاث آنفة الذكر الطلب

الروسي مما اضطر القيادة الروسية إلى المضي قدماً في التفاوض مع ألمانيا لتوقيع معاهدة صلح منفردة والانسحاب من الحرب العالمية الأولى.

كانت مفاوضات الصلح بين الحكومة الروسية البلشفية والحكومة الألمانية على عكس مباحثات الهدنة من حيث صعوبتها وتضارب وجهات النظر حول الأراضي الروسية المحتلة، أما من حيث الفترة الزمنية، فقد استمرت مفاوضات الصلح فترة تقارب الثلاثة أشهر تخللها انقطاع في المفاوضات بسبب الاختلاف الشديد في وجهات النظر.

إن الحكومة البلشفية التي حصلت على مبتغاها في اتفاقية الهدنة مع ألمانيا أصبح بمقدورها أن تسحب ما تريد من فرقها العسكرية لاستخدامها في قمع حركات العصيان الداخلية، ولكن في الوقت ذاته كانت تعي جيداً أن الحكومة الألمانية لن تسكت طويلاً عن المماطلة في المفاوضات، وأنها قد تلجأ إلى القوة لفرض شروط الصلح وانتزاع اعتراف الحكومة الثورية بشرعية ضم المناطق الروسية المحتلة إليها بأسرع ما يمكن لتتمكن مع حليفاتها من تنظيم حملة كبيرة على الجبهة الغربية وإنهاء القتال فيها قبل أن تصل الإمدادات الأمريكية إلى أوروبا، وتصبح المبادرة بيد دول التفاهم؛ ولذلك عمدت الحكومة الثورية الاشتراكية إلى مناقشة الموقف حول توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا والانسحاب من الحرب، وظهر خلال المناقشات ثلاث وجهات نظر متباينة[1]:

الأولى – مثلت وجهة نظر لينين قائد الثورة، وتقضي بضرورة قبول الشروط الألمانية، لأنه في حال الاستمرار في رفض هذه الشروط فإن الحكومة الألمانية ستلجأ إلى فرضها بالقوة، ولن يكون بإمكان روسيا منهكة القوى أن تقاوم الضغط الألماني، وقد يؤدي ذلك إلى خنق الثورة في مهدها. وبرأي لينين أن خسارة الروس لبعض المناطق ستكون أقل بكثير من خسارتهم لثورتهم، وكان يبرر رأيه بأن روسيا إذا خسرت بعض الأراضي وحافظت على ثورتها فإنها ستتمكن يوم

(1) المرجع السابق،ص 67.

يشتد عودها من استعادة جميع ماخسرته من أراض. أما إذا استمرت في مقاومة الشروط الألمانية فإنها ستخسر الثورة والأرض معاً.

الثانية – مثلت وجهة نظر العسكريين، وتقضي بضرورة الاستمرار برفض الشروط الألمانية للصلح؛ وبالتالي عدم التسليم في اقتطاع المانيا لأي جزء من الأراضي الروسية حتى لو أدى ذلك إلى معاودة الألمان القتال. كان برأيهم أن النكبة العسكرية ستكون أخف وطأة من اعتراف الحكومة الثورية بضم ألمانيا للأراضي الروسية المحتلة.

الثالثة – مثلت وجهة نظر تروتسكي، وتقضي بالجمع بين النظرتين المتعارضتين؛ أي لا سلم عن طريق رفضها للشروط الألمانية، ولا حرب عن طريق تمسكها بالهدنة وتسريحها للجيش الروسي.

إلا أن الخلاف بين الجانبين الألماني والروسي ظهر مجدداً بعد أن قامت الحكومة الألمانية بالاتفاق مع الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية لإحراج الحكومة البلشفية حيث أقدمت على توقيع صلح مع الحكومة الأوكرانية التي كانت قد تشكلت في 20 تشرين الثاني عام 1917، وكانت هذه الحكومة معادية للحكومة الروسية البلشفية، هذا ما حذا بالقوات الروسية بالزحف إلى أوكرانيا واحتلال العاصمة كييف 9 شباط عام 1918، وأعلنت روسيا انسحابها من المفاوضات مع الألمان بسبب عقد ألمانيا معاهدة صلح مع أوكرانيا.

إن الموقف الروسي هذا دفع الحكومة الألمانية إلى مناقشة الموضوع في اجتماع ضم كبار القادة العسكريين الألمان وحضور الإمبراطورغليوم الثاني حيث انقسم المجتمعون إلى فئتين، لكل منهما وجهة نظرها[1]:

---

(1) المرجع السابق، ص 69.

الأولى – تمثلت بوجهة نظر وزير الخارجية الألمانية كوهلمن، وتقضي بعدم معاودة ألمانيا قتالها لروسيا؛ لأن هذه الأخيرة أصبحت غير قادرة على خرق اتفاقية الهدنة.

الثانية – وتمثلت بوجهة نظر القيادة العسكرية الألمانية، وتقضي بمعاودة ألمانيا قتال روسيا، وحملها بالقوة على توقيع اتفاقية الصلح معها. ولقد رجحت وجهة نظر العسكريين بسبب تأييد الإمبراطور غليوم الثاني لها؛ ولذلك كان إنذار ألمانيا لروسيا بتوقيع معاهدة الصلح فوراً، فعندما لم تلق الجواب المطلوب بدأت القوات الألمانية في 18 شباط عام 1918 غزوها للأراضي الروسية دون أن تلق أية مقاومة تذكر.

إن تقدم الجيوش الألمانية نحو العاصمة الروسية كان كافياً بأن يعيد المفاوض الروسي إلى برست ليتوفسك، وكان تروتسكي نفسه الذي أعلن بأنه يعود إلى توقيع معاهدة الصلح تحت ضغط الغزو الألماني لبلاده. وقعت هذه المعاهدة في 3 آذار عام 1918، وأهم ماتضمنته المعاهدة الآتي[1]:

1- انهاء حالة الحرب بين الدولتين.
2- لم تعد الأراضي الواقعة غربي خط هوفمان أراض روسية.
3- الانسحاب الفوري للقوات الروسية ووحدات الجيش الأحمر من أجزاء لا تزال تحت سيطرتها في ليفلانديا وإستلاند، واحتلال هذه المناطق من قبل الشرطة الألمانية واستيلاء ألمانيا على منطقة البلطيق كاملة.
4- انسحاب روسيا من أوكرانيا وفنلندا، وعليها أن تعقد صلحاً مع مجلس الرادا الأوكراني (مجلس النواب).
5- انسحاب روسيا وبأسرع وقت ممكن من شرق الأناضول، وإعادة هذه الأراضي إلى الإمبراطورية العثمانية.

---

(1) بولوماريف،غروميكو، خفوستوف، تاريخ السياسه الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء الأول 1917- 1945،(موسكو: دار التقدم،1975)،ص73- 74 .

6- تسريح الجيش الروسي، وإعادة الأسطول الروسي إلى موانئه.

7- تجديد مفعول الاتفاقية التجارية التي أصبحت غير سارية المفعول، والتي وقعت بين البلدين عام 1904.

8- دفع روسيا تعويضات لألمانيا كنفقات لإعاشة أسرى الحرب.

9- تلتزم الحكومة الروسية بوقف كافة أشكال الدعاية والتحريض ضد ألمانيا وحلفائها. كما اشترط الروس على ألمانيا ألا تقوم بنقل أية معدات من الجبهة الشرقية إلى الجبهة الغربية.

وقد تم التصديق على المعاهدة بأغلبية 784 ضد 261 وامتناع 115 من الذين حضروا في 14 آذار عام 1918 من قبل مؤتمر السوفييتيات الرابع الذي حضره 1232 عضواً، وفي 17 آذار عام 1918 وافق البرلمان الألماني على المعاهدة. وبموجب هذه المعاهدة خرجت روسيا الاشتراكية من الحرب العالمية الأولى. "إن توقيع روسيا الاشتراكية على معاهدة الصلح مع ألمانيا فاقم الصراع بين إمبرياليي دول التفاهم وإمبرياليي تكتل الوسط، وخفف صراع هاتين المجموعتين الإمبرياليتين من خطرهما على البلاد السوفييتية، وقد أشار لينين قائد الثورة الشيوعية إلى ذلك في قوله:" لقد قدمنا تنازلاً هائلاً إلى الإمبريالية الألمانية، وبإقدامنا على التنازل لكتلة إمبريالية واحدة قد حمينا أنفسنا دفعة واحدة من ملاحقة الكتلتين الإمبرياليتين الاثنتين"[1]. كما أردف قائلاً "الآن انتهينا من حرب خارجية لنلتفت إلى حرب داخلية نعلنها على الحياة الطبقية، وأوضاع القرون الوسطى، الآن يبدأ التصنيع"[2]، و بذلك يكون لينين قد أنقذ بلاده من جحيم الحرب.

---

(1) لينين، المؤلفات الكاملة المجلد42ص 57.

(2) عمر الديراوي، مرجع سابق، ص 537.

مواقف الدول الأوروبية الكبرى من الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917:

كما بينا سابقاً أيدت دول التفاهم الثورة البرجوازية في روسيا؛ لضمان استمرارها في الحرب إلى جانبها، وللسبب ذاته على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بين دول التفاهم والحكومة الاشتراكية الجديدة لم تكن ترغب في مقاطعتها، ولكن عندما شعرت دول التفاهم بنية الحكومة الاشتراكية وقف الحرب وعقد صلح منفرد مع الألمان احتجت هذه الدول لدى الحكومة الروسية و عدت ذلك خروجاً عن ميثاق لندن الذي وقعته الدول المتفاهمة في 15 أيلول عام 1914 الذي ينص على التزام الدول الموقعة عليه بعدم إجراء أي صلح منفرد او إبرام هدنة مع دول تكتل الوسط. إلا أن الحكومة الروسية الاشتراكية قررت المضي قدماً في المباحثات السلمية مع ألمانيا حتى النهاية، وعدت الالتزامات التي وقعتها حكومة القيصرغير ملزمة لها.

على الرغم من ذلك فإن دول التفاهم لم تقطع الأمل في أن توقف الحكومة الاشتراكية في روسيا المفاوضات مع الحكومة الألمانية والعودة إلى مواقفها السابقة المؤيدة لدول التفاهم. وأهم ما صدر عن دول التفاهم لتشجيع الحكومة الروسية هوتصريح الرئيس ويلسن حول روسيا في 8 كانون الثاني عام 1918؛ الذي تضمن أن شرط الولايات المتحدة الأمريكية للصلح مع ألمانيا هو جلاء القوات الألمانية وحلفائها عن جميع الأراضي الروسية المحتلة، كما أكد التصريح على حق روسيا في إقامة النظام الملائم والموافق لأهدافها وأمانيها. ولكن عندما وجدت الدول المتفاهمة أن روسيا مصرة على موقفها، بدأت بالتشدد معها، وباشرت هذه الدول دعم الحركات المناوئة للحكومة الاشتراكية الروسية بالمال والسلاح بهدف القضاء عليها، كما أن حكومات الدول التفاهمة لم تعترف بالنظام الشيوعي حتى عام 1924.

إذاً إن توقيع معاهدة الصلح في 3 آذار 1918 بين ألمانيا وروسيا أدى الى وقف القتال على الجبهة الشرقية، هذا ما أجبر الحكومة الرومانية على توقيع معاهدة صلح مذلة وقاسية مع ألمانيا.

معاهدة الصلح الألمانية – الرومانية في 20 شباط عام 1918:

على أثر توقيع روسيا على معاهدة الهدنة مع ألمانيا، وجدت رومانيا نفسها غير قادرة على متابعة القتال دون حليفتها روسيا؛ ولذلك عمدت إلى توقيع معاهدة السلام مع دول تكتل الوسط في 20 شباط عام 1918، تخلت بموجبها عن استقلالها الاقتصادي لصالح ألمانيا والإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، كما أنها اضطرت إلى توقيع معاهدة بوخارست في 7 أيار عام 1918، تنازلت بموجبها عن منطقة دوبروجيا لصالح بلغاريا. وبهذا الشكل انتهت الحرب على الجبهة الشرقية لتعاود أعنف معاركها على الجبهة الغربية.

نهاية الحرب العالمية الأولى 11 تشرين الثاني عام 1918:

في خريف عام 1918 قامت قوات التفاهم بهجوم شامل وقوي ضد قوات تكتل الوسط؛ مما أدى إلى استسلام الدول الحليفة لألمانيا الواحدة تلو الأخرى. حيث استسلمت بلغاريا، ووقعت معاهدة الهدنة مع دول التفاهم في 29 أيلول عام 1918، كما وقعت تركيا اتفاقية الهدنة أيضاً في 30 تشرين الأول عام 1918، و استسلمت الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية في 3 تشرين الثاني عام 1918.

إن استسلام الدول الحليفة لألمانيا أدى إلى إضعافها؛ هذا بالإضافة إلى قيام ثورة برجوازية ديمقراطية في ألمانيا في 9 تشرين الثاني عام 1918 فر على أثرها الامبراطور غليوم الثاني خارج البلاد، وأصبح الحكم في ألمانيا بيد الحزب الاجتماعي الديمقراطي بقيادة إيبرت، هذا يعني أنه تم انهاء الحكم الإمبراطوري في ألمانيا. إن تخوف دول التفاهم من الثورة البرجوازية الديمقراطية في ألمانيا جعلهم يتوقفون عن متابعة القتال للقضاء نهائياً على الجيش الألماني، ووقف

تقدم قوات التفاهم نحو برلين، حيث تخوفت هذه الدول من أنه في حال استمرت الحرب، فإن ذلك سيؤدي إلى انتصار البلشفية في ألمانيا، وهذا ما أكد عليه رئيس هيئة أركان الحرب البريطانية ولسن عندما قال:"إن الخطر الحقيقي علينا في الوقت الحاضر ليس الألمان؛ بل البلاشفة"[1].

في 11 تشرين الثاني عام 1918 في غابة كومبن، وفي محطة روتند وفي عربة قطار المارشال فوش قائد قوات الدول المتفاهمة، وقع الوفد الألماني بقيادة السكرتير الأول أرتيس بيرغ اتفاقية الهدنة بين دول التفاهم وألمانيا، وقد علق بيرغ على شروط الهدنة قائلاً لـ فوش "إن أمة تعدادها 70 مليوناً قد تعاني الألم، ولكنها لا تموت".

نصت اتفاقية الهدنة على وقف جميع العمليات الحربية في الجو والبحر خلال ست ساعات، وقد أجبرت هذه الاتفاقية ألمانيا على الانسحاب من جميع الأراضي الفرنسية والبلجيكية خلال خمسة عشر يوماً، ومن أراضي اللكسمبورغ، ومن منطقتي الألزاس واللورين. وإخلاء منطقة الضفة اليسرى لنهر الراين، وتسليم القوات الألمانية لقوات التفاهم خمسة آلاف مدفع، و 25 ألف بندقية، و1700 طائرة حربية، و5000 قطار؛ بالإضافة إلى 150000عربة قطار، و5000 شاحنة كبيرة،100 غواصة حربية، و6 سفن كبيرة، و10 قوارب حربية.

ومن شروط اتفاقية الهدنة أيضاً، فرض على ألمانيا سحب قواتها وبالسرعة القصوى من أراضي الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، ومن أراضي الإمبراطورية العثمانية، ومن رومانيا. وعلى القوات الألمانية أن تنسحب من الأراضي الروسية ولكن في وقت تحدده دول التفاهم على أن تحل قوات التفاهم محل القوات الألمانية المنسحبة من الأراضي الروسية. وعلى الحكومة الألمانية التخلي عن معاهدة برست ليتوفسك التي أبرمتها مع الحكومة الثورية البلشفية

---

(1) مايفلوفسكي وآخرون، التاريخ المعاصر لدول أوربا وأمريكا1917– 1945 الجزء الأول،(موسكو:مطبوعات التنوير، 1967)ص 22.

في روسيا، والتخلي عن معاهدة بوخارست مع رومانيا، كما نصت اتفاقية الهدنة على الإفراج عن أسرى الحرب لدى ألمانيا، وأن تنسحب ألمانيا من مستعمراتها شرق أفريقيا. (إن مدة الهدنة التي وقعتها دول التفاهم مع ألمانيا هي 36 يوماً).

بعد توقيع معاهدة الهدنة انتهت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الحرب حرباً إمبريالية استعمارية من حيث صفاتها وأهدافها. إن هذه الحرب التي بدأت فعلياً في 1 آب عام 1914 استمرت حوالي أربع سنوات وثلاثة أشهر ونصف الشهر، وشارك في هذه الحرب ثلاث وثلاثون دولة بتعداد سكان قدره مليار وخمسون مليون نسمة، وخلال فترة الحرب تم حشد حوالي 70 مليون جندي، قتل منهم عشرة ملايين وعشرون مليون جندي أصبحوا معاقي حرب. إن الإنفاق العسكري للدول المشاركة في هذه الحرب بلغ حوالي 260- 360 مليار دولار.

نتيجة لهذه الحرب سقطت عروش عدة دول مثل روسيا، وألمانيا، والإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، و الإمبراطورية العثمانية، وظهر العديد من الدول الضعيفة نسبياً على الساحة الأوروبية: بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، ورومانيا، وبلغاريا.

بعد نهاية الحرب برزت أمام الدول المنتصرة فيها (دول التفاهم) مهمة شاقة، وهي الحفاظ على مكتسبات الحرب من خلال توقيع معاهدات صلح مع الدول المهزومة، وحل بعض المشاكل العالقة التي نجمت عن هذه الحرب، وإن تقسيم العالم بين الدول المنتصرة سيتم وفقاً لوزن هذه الدول وقوتها وقدرتها، وهذا ما سنلحظه عند الحديث عن مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 والمعاهدات التي نجمت عنه.

شكلت الحرب العالمية الأولى أول تحد دولي في بداية القرن العشرين، فقد فرضت واقعاً جديداً حاولت الدول الكبرى التعامل معه. فقد اتسمت هذه المرحلة بعدم الوضوح وشدة التنافس بين الدول الكبرى للحفاظ على مكانتها الدولية.

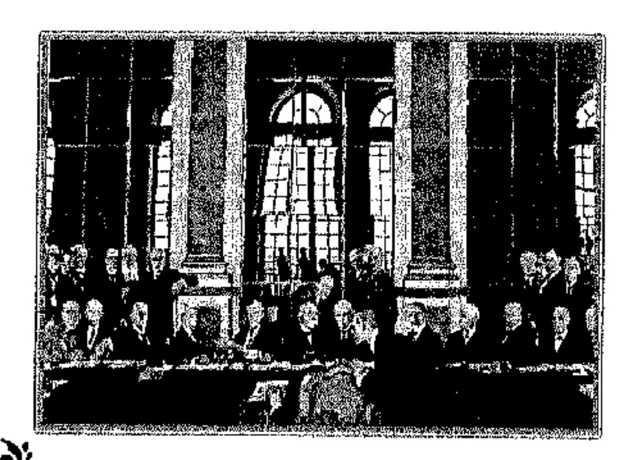
كما عكست هذه المرحلة نوعاً جديداً من الجدل على الصعيد الدولي متمثلاً ببروز تيارات ليبرالية تؤمن بضرورة تأسيس نظام دولي يقوم على الأمن الجماعي ويؤسس لقيادة جماعية. وفي المقابل التيار الواقعي الذي بقي يعتقد ان توازن القوى هو أفضل الوسائل للحفاظ على الاستقرار الدولي.

الفصل الثالث

المفاوضات والمباحثات في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م وأهم القضايا التي عالجها، وأهم نتائجه



- الأسس التي قام عليها مؤتمر الصلح في باريس: (مبادئ ويلسون الأربعة عشر، الاتفاقيات السرية والوعود التي قطعتها الدول المتفاهمة على نفسها حيال بعض القوميات، مصالح وأطماع الدول الاستعمارية، ورغبتها في البقاء مسيطرة، وقائدة للعالم).
- مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، وأهم القضايا التي ناقشها والمعاهدات التي نجمت عنه.
- المسألة الروسية في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919.
- المسألة الألمانية في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919.
- المسألة الإيطالية في مؤتمر الصلح في باريس 1919.
- معاهدة فرساي مع ألمانيا (28 حزيران عام 1919) .
- معاهدة السلام مع النمسا (سان جيرمان أن – لي، 10 أيلول عام 1919).
- معاهدة ني – سور– سين (27 تشرين الثاني 1919) مع بلغاريا.
- معاهدة تريانون مع هنغاريا (المجر) (4 حزيران عام 1920).
- مقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للإمبراطورية العثمانية (معاهدة سيفر مع تركيا 10 آب عام 1920).
- نتائج نظام فرساي.
- تشكيل عصبة الأمم عام 1919.





المفاوضات والمباحثات في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م وأهم القضايا التي عالجها، وأهم نتائجه

الأسس التي قام عليها مؤتمر الصلح في باريس:

قبل الخوض في تفاصيل مؤتمر الصلح في باريس عام 1919؛ لابد من عرض الأسس والمبادئ التي قام عليها هذا المؤتمر، والتي أثرت في مفاوضات السلام، وفي اتخاذ القرارات. وأهم هذه الأسس:

1- مبادئ ويلسون الأربعة عشرعام 1918.
2- الاتفاقيات السرية، والوعود التي قطعتها الدول المتفاهمة على نفسها حيال بعض القوميات خلال فترة الحرب.
3- مصالح الدول الاستعمارية ومطامعها، ورغبتها في الإبقاء على سيطرتها وقيادتها للعالم.

أولاً- مبادئ ويلسون الأربعة عشر عام 1918:

لقد حرص الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في رسالته الموجهة الى الكونغرس الأمريكي في 8 كانون الثاني عام 1918، أن يضمنها مبادئه الأربعة عشر مبيناً الأسس التي يجب أن يبنى عليها السلام العادل والدائم في العالم، فنالت موافقة دول التفاهم وكانت الركيزة الأساسية لاتفاقية الهدنة مع ألمانيا في 11 تشرين الثاني عام 1918، واحد الأسس الرئيسة لعقد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، والمبادئ هي[1]:

1- مواثيق سلام علنية يتم التوصل إليها علناً، والدبلوماسية الدولية ينبغي أن تستمر في العلن.

---

(1) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص110- 111.

2- حرية ملاحة مطلقة في البحار.

3- تتعهد الدول بنزع أسلحتها وضمان ذلك إلى أدنى درجة تتناسب مع تأمين السلامة الداخلية.

4- إزالة الحواجز الاقتصادية كلها بأسرع وقت ممكن.

5- تسوية حرة ومنفتحة وغير متحيزة لجميع المطالب الاستعمارية، استناداً إلى المبدأ القائل بتساوي مصالح السكان المعنيين وزناً مع المطالب العادلة للحكومة التي يتعين تحديد تسميتها.

6- إخلاء جميع المناطق الروسية من القوات الأجنبية، وتسوية المسائل التي تمس روسيا.

7- يجب الجلاء عن بلجيكا، وإعادة سيادتها .

8- يجب الجلاء عن الأراضي الفرنسية، واستعادة سيادتها، وإعادة مقاطعتي الألزاس واللورين إلى السيادة الفرنسية.

9- ينبغي تعديل الحدود الإيطالية على طول خطوط واضحة على أساس توزيع قومي واضح المعالم.

10- ينبغي منح شعوب الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية الفرصة لتطوير حكمها الذاتي.

11- يجب الجلاء عن أراضي جمهوريات رومانيا والصرب والجبل الأسود، وإعطاء جمهورية الصرب الحق في الوصول إلى البحر، وإيجاد ضمانات دولية لحماية استقلال دول البلقان ووحدة أراضيها.

12- يجب ضمانة السيادة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية، والسماح للقوميات الأخرى بتطوير حكمها الذاتي، ويجب فتح مضيق الدردنيل بشكل دائم أمام الملاحة البحرية.

13- يجب إقامة دولة بولونية مستقلة، وفتح ممرات حرة وآمنة لها على البحر.

14- يجب تشكيل رابطة عامة من الدول تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي ووحدة أراضي الدول جميعها (إنشاء منظمة دولية هدفها حفظ الأمن والسلم الدوليين).

يلاحظ مما تقدم من بنود أن الرئيس وودرو ويلسون يريد تبني نهج جديد في مجال الدبلوماسية الدولية "مواثيق علنية يتم التوصل إليها علناً" تحل محل الدبلوماسية السرية التي أدت إلى اتفاقيات خاصة بين الدول تخصص لكل منها أراضي معينة تخضع لسيطرتها بعد الحرب العالمية الأولى، وأبرز مثال على ذلك اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا. إن الاتفاقيات السرية تكون في أغلب الأحيان اتفاقيات متناقضة بعضها مع بعض، وغير معبرة عن مصالح الشعوب وأمانيها، وهذا ما يجر الدول والشعوب إلى حروب وصراعات، لا طائل منها، ولذلك جاءت دعوة الرئيس الأمريكي ويلسون إلى اعتماد الدبلوماسية العلنية لجعل أعمال الحكومات تحت رقابة الرأي العام، وتعبر عن مصالحه وتطلعاته، إن ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى التخفيف من احتمالات نشوب الصراعات والحروب. كان الرئيس الأمريكي ويلسون يعتقد أيضاً أن احتمال تجنب الحروب يزداد بإنشاء منظمة دولية تقوم على مبدأ الأمن الجماعي، وكانت خطته الرامية إلى إنشاء عصبة الأمم تستند إلى وجود دول محبة للسلام، وتعد ان اي تهديد للسلم العالمي، وأي خرق لسيادة دولة عضو من قبل دولة أخرى عملاً عدوانياً يهدد في النهاية الدول جميعها، ولهذا لابد من مواجهتها جميعاً. و يعد قيام عصبة الأمم بمثابة ضمان لمنع الدول العدوانية من القيام بأعمال توسعية، وبهذا كان تشكيل عصبة الأمم إحدى السمات المميزة في عالم ما بعد الحرب أول محاولة منهجية لإنشاء هيئة دولية تهدف إلى التوسط في المنازعات، ولها كيان دائم.

كان يعد الرئيس الأمريكي ويلسون من أعداء الفكر الإمبريالي، ومن المتحمسين لحق الجماعات القومية في حكم نفسها، إن من نتائج مبدأ حق تقرير المصير الذي ورد في مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون، أن تقوم الدول الكبرى بالاعتراف بحق الشعوب المغلوبة على أمرها في تقرير مصيرها، هذا يعني أن تقرير المصير لأي شعب كان، يجب الا يخضع لإرادة ومصالح الدول الكبرى وتحكمها في مصائر الدول الصغرى؛ وإنما من المفروض أن يكون الإختيار نتيجة استفتاء عام

ونزيه، يعبر الشعب من خلاله عن اختياره المصير الذي يريد. وكان المثل الأعلى للرئيس الأمريكي ويلسون هو:"لكل أمة دولة". وتمخض عن مثالية ويلسون قيام سلسلة من الدول الضعيفة نسبياً في جنوب أوروبا وشرقها ووسطها، مثل: هنغاريا، وصربيا، ورومانيا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولونيا، ولم تكن هذه الدول تعاني من الانقسامات العرقية فحسب؛ بل عانت من ضعف الاقتصاد، وهشاشة المؤسسات. وإن وضع هذه الدول وضعفها وخاصة في الثلاثينيات من القرن العشرين خلق صراعات عديدة أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.

"كانت مجموعة أفكار وودرو ويلسون رحبة وقوية ومتماسكة، وعلى حد تعبير كليمنصو" يعد ويلسون رسولاً موحى إليه بعمل أيديولوجي نبيل"أو وفقاً لرأي أورلاندو الإيطالي كان يملك عقلية فكر كالفاني"[1].

ثانياً – الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا والوعود التي قطعتها لبعض القوميات خلال فترة الحرب:

عمدت بريطانيا قائدة معسكرالتفاهم – بهدف تحسين وضعها القتالي وكسب الحرب في نهاية المطاف – إلى توقيع بعض الاتفاقيات وإطلاق العديد من الوعود من أجل جر العديد من الدول والحلفاء إلى صفها ضد معسكر تكتل الوسط. وأهم هذه الاتفاقيات والوعود:

1– مراسلات حسين – مكماهون:

كان وضع البلدان العربية عشية الحرب العالمية الأولى بين عامي 1914– 1918 يتناسب مع الوضع المتأزم في العالم آنذاك، ومع نظام العلاقات الدولية الذي اتصف بالامبريالية والتوسع، سعت العديد من الدول الاستعمارية إلى الاحتلال والضم والإلحاق. فقد انجرت المنطقة العربية إلى الحرب العالمية الأولى

(1) رياض الداودي، مرجع سابق، ص 67.

كون بعض أجزاء هذه المنطقة كان خاضعا للاستعمار الأوربي، الذي استغل مواردها وشعوبها لخوض غمار الحرب التي كانت تستهدف فتوحاً استعمارية جديدة، فقد أرسل الآلاف من العرب من الجزائر وتونس إلى مسرح العمليات الحربية حيث هلكوا بالآلاف. مثلاً قدمت الجزائر 196 الف جندي، وتونس 50 الف جندي، كما جند حوالي أكثر من مليون مصري بالقوة.

إن صراع الدول الاستعمارية من أجل الاستيلاء على البلدان العربية كان احد أسباب الحرب العالمية الأولى، ولم يفكر احد في تحرير هذه البلدان، وكما يقول لويد جورج في مذكراته:"لم يخطر في بال أحد تحرير الأمم المضطهدة في أوروبا والإمبراطورية العثمانية من السلاسل التي قيدها بها الحكام الأجانب"[1]. إذاً أثناء الحرب العالمية الأولى أرادت بريطانيا جر الشعوب العربية الواقعة تحت سيطرة الاحتلال العثماني إلى صفها، وذلك من خلال مفاوضات بريطانية عربية تمت خلال فترة الحرب وعرفت بمراسلات حسين – مكماهون، وهي مراسلات بين الشريف حسين شريف مكة والمندوب السامي البريطاني في مصر هنري – مكماهون، والتي انتهت بإعلان العرب الثورة على الإمبراطورية العثمانية عام 1916، وبتحالفهم مع بريطانيا في الحرب ضد تكتل الوسط، تعهد مكماهون في الرسالة التي أرسلها بتاريخ 24 تشرين الأول عام 1915 إلى الشريف حسين باستقلال العرب وبدعم هذا الاستقلال في حال دخول العرب الحرب إلى جانب بريطانيا . وبالإضافة إلى اعتراف بريطانيا بمطلب العرب القومي في الاستقلال، فقد ضمنت حماية الأماكن المقدسة ضد الاعتداءات الخارجية، وتقديم المشورة والمساعدة في تأسيس الدولة العربية الجديدة، كما حصلت بموجبه على بعض الامتيازات الإدارية في ولايتي بغداد والبصرة. وكان من نتائج المراسلات أن تعهدت بريطانيا بتقديم مساعدة مالية إلى الشريف حسين.

---

(1) فوبليكوف وآخرون،تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917– 1970 الجزء الأول،(موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 11.

2- اتفاقية القسطنطينية 18 آذار عام 1915:

وهي اتفاقية سرية وقعت بين روسيا القيصرية من جهة وبين فرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، حيث جرى الاتفاق بين هذه الدول على أن تضم روسيا القيصرية القسطنطينة إليها، وساحل البوسفور الغربي، وبحر مرمرة ومضايق الدردنيل وتراقيا الجنوبية إلى خط إينوس – ميديا، وساحل آسيا الصغرى بين البوسفور ونهر صقاريا ومنطقة تقع على خليج إزمير ثم الجزر الكائنة في بحر مرمرة وجزيرتي أومبروز وتينيدوس. وفي المقابل اعترفت روسيا بعدد من المطالب التي تقدمت بها بريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بالإمبراطورية العثمانية:

1- جعل القسطنطينية ميناء حراً لدول التفاهم وضمان حرية الملاحة التجارية في المضايق.
2- اعتراف روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في آسيا التركية بعقد اتفاقية منفصلة.
3- اقتطاع البلاد الإسلامية المقدسة من تركيا ووضعها بعد إضافة بلاد العرب إليها تحت حكم إسلامي مستقل.

وفيما يخص إيران[1]: وافقت روسيا على إدخال المنطقة المحايدة المنصوص عليها في اتفاقية 1907 البريطانية- الروسية ضمن منطقة النفوذ البريطانية.

كان هناك ثلاث تحفظات بالنسبة لهذه الإتفاقية: أولهما- أن تبقى المناطق المتاخمة لمدينتي أصفهان و يزد ضمن النفوذ الروسي، ثانيهما- أن جزءاً من الطوق الشرقي للمنطقة المحايدة والذي يجاور بلاد الأفغان يجب أن يدخل ضمن المنطقة الروسية، وثالثهما- أن تكون لروسيا الحرية التامة في العمل ضمن منطقة نفوذها.

---

(1) عمر الديراوي، مرجع سابق، ص 529.

3- اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916:

ما إن حصلت بريطانيا على وعد من الشريف حسين بدخول العرب الحرب إلى جانبها حتى بدأت مفاوضاتها السرية مع فرنسا حول تقسيم البلدان العربية المشرقية الواقعة تحت الاحتلال العثماني، حيث بدأت المفاوضات في لندن عام 1915 بين ممثل بريطانيا مارك سايكس، وممثل فرنسا جورج بيكو الذي كان يشغل عام 1913 منصب القنصل العام الفرنسي في بيروت، وبعد التفاهم ما بين الوفدين الفرنسي والبريطاني على الأراضي التي يجب أن تعطى لهما توجها إلى بتراغراد من أجل الحصول على موافقة الحكومة الروسية القيصرية، وفي 16 أيار عام 1916 عقدت اتفاقية سايكس– بيكو.

وبموجب هذه الاتفاقية كان ينبغي أن يصبح جزء من فلسطين منطقة دولية. جعلت الاتفاقية كل منطقة الساحل الشرقي من البحر المتوسط (الساحل السوري واللبناني حالياً باتجاه أضنة، ومن بعدها الأراضي التركية حتى سيواس ومالطية وديار بكر وماردين وأورفة منطقة فرنسية، وكان ينبغي أن تصبح الأراضي الشاسعة التي تشمل مناطق حلب وحماه ودمشق، وفي الشرق دير الزور وولاية الموصل منطقة نفوذ فرنسية. بينما كان ينبغي لشمال العراق المعاصر السليمانية وكركوك ومناطق شاسعة تمتد من البوكمال حتى عمان ومنها حتى بحيرة لوط (البحر الميت) أن تشكل منطقة نفوذ بريطانية، وإعلان الإسكندرونة ميناء حراً، وتحصل روسيا بموجب هذه الإتفاقية على ولايات أضروم وطرابزون ووان وأرمينيا التركية، وعلى منطقة تقع في القسم الشمالي من كردستان إلى الخط الممتد من موش وزعرت وجزيرة ابن عجر والعمادية إلى الحدود الإيرانية، وإخضاع المناطق التركية واسطنبول للنفوذ الروسي.

على الرغم من سرية هذه الاتفاقية، تمكنت إيطاليا في أوائل عام 1917 من الاطلاع على بنودها، وعمدت إلى المطالبة بحصة من أراضي الإمبراطورية العثمانية والتي أشير إليها إشارة مبهمة في اتفاقية لندن لعام 1915.

وتحت الضغط الإيطالي اجتمع رؤساء حكومات كل من بريطانيا وفرنسا في سان جان دي مورين في 17 نيسان عام 1917، ووقعوا اتفاقية تضمنت اعتراف فرنسا وبريطانيا باقتطاع إيطاليا لأجزاء كبيرة من الأراضي العثمانية الواقعة في الجنوب الغربي من الأناضول ويمد نفوذها إلى مدينة إزمير، وولايتها وسناجق منتشة وادميا ووايجتيلي والقسم الأعظم من ولاية قونيا، كما حصلت إيطاليا بموجب الإتفاقية على منطقة نفوذ في شمال إزمير. إن انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى أدى إلى عدم دعوتها إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، ولم تحصل على أية مكاسب. في حين أن الأطراف الأخرى، وخاصة فرنسا تمسكت ببنود هذه الاتفاقية، وبذلت كل ما في وسعها من أجل إدراجها على جدول أعمال ومقررات مؤتمر الصلح.

إن اتفاقية سايكس – بيكو حسب وجهة نظر الدكتورة نائلة غانم "تعد أكثر خطورة في أجلّ معانيها، وأبين مظاهرها، وأعمق دلالاتها من جميع الاتفاقيات الإمبريالية التي عقدت بين هذه الدول؛ لأنها ما فتئت تتحكم حتى يومنا هذا في مصير منطقتنا المشرقية العربية الرازحة في تعدد وتشعب حدودها وفي تطوّر دويلات مجالها المبلقن تحت أغلال بنودها وتبعاتها. فهي أصل الأزمات المزمنة في مشرقنا العربي"[1].

واستكمالاً لإتفاقية سايكس– بيكو عقدت إتفاقية كليمنصو– لويد جورج في كانون الأول عام 1918، تنازلت فيها فرنسا لبريطانيا عن منطقة الموصل في العراق التابعة لها بموجب سايكس– بيكو، مقابل حصولها على حصة من ثروات النفط الموجودة في شمال مابين النهرين.

(1) نائلة غانم، اتفاقية سايكس – بيكو ومنعكساتها، (دمشق،2007)، ص73.

4- وعد بلفور 2 تشرين الثاني عام 1917:

لم يتناقض وعد بلفور مع مراسلات حسين مكماهون وحسب، وإنما تناقض أيضاً مع اتفاقية سايكس – بيكو، وعرف باسم وعد بلفور نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا آنذاك اللورد أرثر جيمس بلفور. وأتى الوعد بشكل رسالة وجهت من قبل اللورد بلفور إلى الممول اليهودي الكبير اللورد روتشيلد يقول له فيها: "عزيزي اللورد روتشيلد، يسرني جداً أن أنقل لكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة تصريح العطف الآتي على الأماني اليهودية الصهيونية الذي عُرض على الوزارة فأقرته.

إن حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل أحسن مساعيها لبلوغ هذه الغاية، وليكن معلوماً بجلاء أنه لن يعمل شيء من شأنه أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو الحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر، والمركز السياسي الذي هم فيه. وسأكون ممتناً إذا عرضتم هذا التصريح على الاتحاد الصهيوني ليطلع عليه. المخلص: آرثر جيمس بلفور"[1].

وبصدور وعد بلفور لم تنته مساعي الصهاينة، فبذلوا جهوداً كبيرة لدى دول التفاهم من أجل الحصول على موافقتها على هذا التصريح، ونجحوا في ذلك حيث وافقت عليه الحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1918. وبعد أن حققت دول التفاهم النصر كان على الصهاينة أن يضغطوا من أجل إدراجه في صلب مقررات مؤتمر الصلح.

لم يأت الوعد على ذكر العرب الفلسطينيين ولا حقوقهم السياسية، فكان إجراءً حربياً صمم لضمان الفوائد الملموسة التي يؤمل أن يكون بمقدورها الإسهام في تحقيق النصر النهائي لدول التفاهم عن طريق استخدام الدعم اليهودي

---

(1) جورج لينشوفسكي، مرجع سابق، 123.

الدولي لصالح دول التفاهم، وتقديم موعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى[1].

صدر وعد بلفور بعد فترة تزيد على الثلاثة أعوام على بدء الحرب العالمية الأولى، فما العوامل التي حالت دون إصدار هذا الوعد حتى عام 1917؟ وماذا حصل على الساحة الدولية بعد ذلك حتى رجحت كفة العوامل الإيجابية على العوامل السلبية لإصداره. لم تقم بريطانيا بإعطاء وعد بلفور في بداية الحرب العالمية الأولى لعدة عوامل[2]:

أولاً- موقف المنظمة الصهيونية العالمية: عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، لم تكن المنظمة الصهيونية في وضع يمكنها من اتخاذ موقف واضح من المعسكرين المتقاتلين، فعمدت إلى اتخاذ موقف الحياد من الحرب ليكون لها حرية التحرك والنشاط في الدول جميعها.

ثانياً- معارضة اليهود البريطانيين المتشددين لفكرة الدولة اليهودية في فلسطين والتي بشر بها الصهاينة: فهم يعتقدون أن الدولة اليهودية لا تقوم إلا بعد عودة المسيح، وأن قيام دولة يهودية في فلسطين في هذا التوقيت مخالف للتوراة.

ثالثاً- رغبة بريطانيا في التعاون مع العرب بعد أن لمست صدق مشاعرهم في الثورة على الإمبراطورية العثمانية: تفاوضت بريطانيا مع العرب بهدف إضعاف الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم تعهدها بالإعتراف باستقلالهم؛ لذا كانت تخشى بريطانيا في تلك الفترة من إصدار أي وعد لصالح اليهود لأن ذلك سيجعل العرب يمتنعون عن دخول الحرب إلى جانبها.

---

(1) مايكل بريور، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني في أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وفلسطين، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2003)، ص 171.

(2) جورج أنطونيوس، مرجع سابق، ص 367.

رابعاً– بهدف تحقيق الأطماع البريطانية في أراضي الإمبراطورية العثمانية وعدم التصادم مع حليفتها الرئيسة فرنسا.

لهذه الأسباب آنفة الذكر رفضت الحكومة البريطانية برئاسة اسكويت المذكرة التي قدمت لها من قبل هربرت صموئيل في عام 1915، كما رفض اقتراح مماثل لاقى تأييداً من لويد جورج ورفضه اسكويت مرة أخرى.

ولكن ماذا حصل لتغير الحكومة البريطانية موقفها من مطلب الصهاينة في فلسطين وإصدارها لوعد بلفور عام 1917؟ إن تغير موقف الحكومة البريطانية عام 1917 من مطلب الصهاينة في فلسطين يعود إلى عوامل كثيرة أهمها[1]:

أولاً– موقف الصهاينة أنفسهم: إذ إنه خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى، كان قد تمكن وايزمن يؤازره اثنان من صهيونيي أوروبا البارزين سوكولوف وتشلينوف من كسب عطف عدد من الشخصيات البارزة في بريطانيا ومؤزارتها في تحقيق مطلبهم في فلسطين.

ثانياً– دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب: هنالك فئة كبيرة من المفكرين ترى بدخول الولايات المتحدة الأمريكية سبباً من أسباب إعطاء بريطانيا وعد بلفور؛ وذلك لرغبة بريطانيا مكافأة اليهود على استخدام نفوذهم المالي والسياسي في جر الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دول التفاهم، وهذا ما أكده رئيس وزراء بريطانيا الأسبق لويد جورج الذي قال خلال لقائه مع لجنة فلسطين الملكية عام 1936:"كان الزعماء الصهاينة قد وعدونا وعداً جازماً بأنهم سيبذلون قصارى جهدهم في تأليب شعور اليهود ومؤازرتهم في كافة أنحاء العالم أجمع؛ لتأييد قضية دول التفاهم فيما لو ألزمت هذه الدول أنفسها بتسهيل مهمة الوطن القومي لليهود في فلسطين، وقد بروا بوعدهم"، كما أن لويد جورج نفسه،

(1) جورج لينشوفسكي، مرجع سابق، ص 130.

أعلن أمام مجلس العموم البريطاني، بأن"الصهاينة ساعدونا في أمريكا وفي روسيا التي كانت في تلك اللحظة تهم بمغادرة الميدان وتركنا لوحدنا"[1].

ثالثاً – رغبة بريطانيا في قطع الطريق على الدول الوسطى في سعيها لاستمالة الصهاينة: هنالك فئة من المفكرين ترى في تحديد 2 تشرين الثاني 1917 كموعد لإصدار وعد بلفور الهدف منه قطع الطرق على محاولات الدول الوسطى الرامية إلى جذب الحركة الصهيونية إلى جانبها.

وقد دعت ألمانيا بالاتفاق مع الإمبراطورية العثمانية في وقت سابق لإصدار وعد بلفور الصهاينة الألمان لإنشاء شركة مؤيدة بالبراءة الرسمية تمارس عملها في فلسطين[2]، كما كانت الحكومة البريطانية ترمي من وراء الوعد دفع المنظمة الصهيونية إلى الوقوف جانبها بكل إمكاناتها ليس من أجل إضعاف المعسكر المعادي من الداخل وحسب؛ وإنما من أجل جذب المؤيدين أيضاً وتوفير الإمكانات التي تساعد دول التفاهم على الصمود وتحقيق النصر.

رابعاً – انتصار الثورة الاشتراكية الروسية: هناك من كان يعتقد بأن الثورة الروسية أدت دوراً هاماً لإعطاء وعد بلفور وذلك رغبة من دول التفاهم كي تستمر روسيا في الحرب إلى جانبهما ومنعها من توقيع هدنة منفردة مع ألمانيا. وكانت الحكومة البريطانية نظراً لدور اليهود البارز في الثورة الاشتراكية الروسية ترى أن من مصلحتها الإسراع في الاستجابة إلى آمال الصهاينة في فلسطين، وذلك بهدف دفع أولئك اليهود لاستعمال نفوذهم من أجل استمرار روسيا في الحرب.

خامساً – رغبة بريطانيا في ضم فلسطين إلى منطقة نفوذها: لقد ازدادت أهمية فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى في المخططات البريطانية؛ وعلى الخصوص

---

(1) المرجع السابق، ص 124 .

(2) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 87.

أن فلسطين تقع بالقرب من قناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا التي تريد حمايتها من كل خطر، ولذلك أخذت تفكر بإلحاق فلسطين بمنطقة نفوذها حيث وجدت في مطالب الصهاينة في فلسطين حجة مقنعة في التراجع عن قبولها تدويل فلسطين (حسب سايكس – بيكو).

سادساً – دوافع دينية وإنسانية: إن العوامل الإنسانية والدينية قد لعبت دوراً مساعداً في خلق الظروف الملائمة وتقبل الرأي العام العالمي لهذا التصريح. "فقد أضاف عطف المسيحيين على العنصر المضطهد وميراث العهد القديم الذي كانت له أهميته في تكوين الوجدان التاريخي لبعض الطوائف البروتستانتية والليبرالية الديمقراطية، لقد أضاف كل ذلك وهج الفضيلة إلى حسابات عملية بحتة، أو استهوت أولئك الذين لم تكن العوامل السياسية وحدها تعد قناعة كافية عندهم"[1]. وحسب وجهة نظر الدكتور حسن الجلبي "كان وعد بلفور يشكل تناقضاً صارخاً مع مبدأ حق تقرير المصير، فإن صدوره على شكل رسالة موجهة من الحكومة البريطانية إلى شخص "عادي" من رعاياها لاينطوي على أي إلزام قانوني، بل كان تصريح سياسي فهو لا يدخل في نطاق العلاقات التي يحكمها القانون الدولي، رغم محاولات إضفاء الصبغة القانونية على وعد بلفور"[2].

وحسب رأي الدكتور نائلة غانم فإن وعد بلفور باطل من عدة نواح[3]:

– وعد تقطعه دولة كبرى لاصلة لها بالموضوع الذي يتناوله التصريح، ولا حتى من الناحية العملية، لأن بريطانيا في ذلك الحين لم تكن قد احتلت فلسطين...

– يتناقض الوعد مع تعهدات بريطانيا للعرب بالاستقلال وحق تقرير المصير، كما تضمنتها الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين ومكماهون عام 1915.

---

(1) جورج لينشوفسكي، مرجع سابق، ص 121.

(2) عبد الحسن شعبان، الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي، (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، 1985)، ص 19.

(3) نائلة غانم، مرجع سابق، ص 138.

- احتوى نص التصريح على التناقض بين إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ومن ثم المحافظة على حقوق الطوائف غير اليهودية فيها، وقد اثبتت الأحداث كلها منذ الوعد وحتى وقتنا الحاضر أن الكيان الصهيوني قام على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الدينية والسياسية.
- لم يراع نهائياً وضع الأكثرية الساحقة من عرب فلسطينيين أو مصالحها الحيوية.

5- اتفاقية لندن عام 1915:

تعد اتفاقية لندن من الإتفاقيات السرية المعقودة خلال الحرب العالمية الأولى التي وقعتها الدول المتفاهمة مع الأطراف الأخرى بهدف الحصول على حلفاء جدد من اجل كسب الحرب. وقعت هذه الاتفاقية كل من بريطانيا وفرنسا من جهة وإيطاليا من جهة اخرى في 26 نيسان عام 1915. وتضمنت وعداً بريطانياً وفرنسياً بمساعدة إيطاليا في الحصول على مناطق كثيرة في أوروبا والمستعمرات مقابل تعهد إيطاليا بدخول الحرب خلال شهر واحد من توقيعها.

بعد أن انتهت الحرب بانتصار دول التفاهم وبعد أن وفت إيطاليا بوعودها، تطلعت نحو حليفتيها طالبة منهما تنفيذ ما تضمنته اتفاقية لندن، وإدراجه في صلب مقررات مؤتمر الصلح. (تحدثنا عن هذه الاتفاقية بإسهاب عندما تطرقنا لموضوع دخول إيطاليا إلى جانب دول التفاهم).

ثالثاً- مصالح الدول الاستعمارية وأطماعها ورغبتها في البقاء مسيطرة، وقائدة للعالم:

شكلت مصالح الدول الكبرى احد أهم الأسس التي قام عليها مؤتمر الصلح في باريس عام 1919؛ ولذلك حاولت كل من الدول الكبرى الحصول على أكبر قدر من الغنائم وتأمين مصالحها من خلال هذا المؤتمر.

والدول التي كان لمصالحها تأثير كبير وفعال على مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 هي الآتية:

بريطانيا:

إن اهتمامات السياسة البريطانية كانت تتركز بالدرجة الأولى حول استمرار سياسة "توازن القوى" في القارة الأوروبية من جهة، وتأمين سلامة مواصلات الإمبراطورية البريطانية من جهة أخرى.

أما بالنسبة إلى تأمين التوازن بين القوى الأوروبية، فقد كان هدف بريطانيا منه الحيلولة دون سيطرة دولة أو معسكر واحد على أوروبا، وينظر الساسة البريطانيين أنه في حال تمكنت إحدى الدول من فرض هيمنتها على أوروبا، فإن ذلك لا يهدد المصالح البريطانية وحسب، وإنما سيشكل خطراً مباشراً على الأمن القومي البريطاني أيضاً. من هنا فإن العلاقة وطيدة بين تأمين المواصلات البريطانية من جهة وتأمين التوازن الأوربي من جهة أخرى. ويعني هذا عملياً أن تجمع بريطانيا القوى لمجابهة ومنع أية دولة أوربية تحاول أن تكون الدولة الأولى في القارة، وتسعى للسيطرة بالقوة على الدول الأخرى، ويعني أيضاً أن تقاوم دائماً أية ديكتاتورية سياسية تحاول فرضها دولة واحدة أوعدة دول في وقت ما على الشؤون الأوروبية[1].

أما فيما يتعلق بتأمين حرية المواصلات لبريطانيا، فقد كان الهدف منه تأمين الاتصال الدائم بين الجزر البريطانية ومستعمراتها من أجل دعم تجارتها، والحصول على المواد الأولية، وفتح أسواق جديدة في العالم لتصريف منتوجاتها عن طريق تحكمها بالبحار. ولكنها اضطرت بعد الحرب إلى القبول باقتسام

---

(1) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسين صعب،(بيروت: دار الكتاب العربي 1966) ، ص 84.

السيادة على البحار مع الولايات المتحدة الأمريكية، والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا تنظر إلى القوة الأمريكية كقوة حليفة.

فرنسا:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كان هدف السياسة الفرنسية المحافظة على الإمبراطورية من جهة، وعلى تفوقها القاري من جهة ثانية. وبدون تحقيق هاتين الغايتين لايمكن لفرنسا أن تستمر بتأدية دور هام في السياسة الأوروبية والدولية على حد سواء. إن الهدف من المحافظة على الإمبراطورية وتوسيع رقعتها ما أمكن يؤمن لها إمكانات مادية وبشرية تمكنها من الاستمرار بتأدية دورها الهام على الساحة الأوروبية وبالتالي دورها في رسم السياسة العالمية.

أما بالنسبة للإبقاء على تفوق قوة فرنسا القارية، فكان الهدف منه الوقوف في وجه الخطر الألماني وتأمين سلامتها. وحسب وجهة نظر القادة الفرنسيين، إن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق زيادة القدرات الفرنسية الذاتية من جهة، أو عن طريق إضعاف قوة ألمانيا من خلال فرض تعويضات كبيرة عليها ترهق اقتصادها، أو عن طريق تقسيمها إلى عدة دول وسلخ بعض مناطقها وضمها للدول المجاورة، أو عن طريق نزع سلاح ألمانيا لفترة طويلة من جهة ثانية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في الحفاظ على مركزها الفريد في القسم الغربي من العالم. ومن أجل الاحتفاظ بهذا المركز فقد اعتمدت ولفترة طويلة على مبدأ مونرو عام 1823 الذي يحول دون حصول الدول الأوروبية على قواعد لها في القارة الأمريكية. ولقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن منع وصول الخطر الأوربي إلى القارة الأمريكية لا يتم إلا عن طريق منع أية دولة أوربية من الهيمنة على القارة الأوروبية، فأية هيمنة على تلك القارة من قبل دولة بعينها سيجعلها توجه أنظارها ومطامعها نحو القارة الأمريكية. هنا تتطابق

وجهتا النظر الأمريكية والبريطانية في هذا الخصوص. ونلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت الحربين العالميتين لمنع حدوث ذلك.

أما بالنسبة للشرق الأقصى فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصلحتها تقضي بضرورة إقامة التوازن بين الصين واليابان، وعدم السماح لليابان ببسط سيطرتها على الصين، فهي كانت ترى أن سيطرة اليابان على الصين ستوفر لليابان الإمكانات والقدرات التي تمكنها من تهديد ليس مصالح الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأقصى وحسب، وإنما سيهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها.

ولذلك دعت الولايات المتحدة الأمريكية للإبقاء على التوازن في أوروبا وآسيا على حد سواء، ونتيجة لهذه السياسة الأمريكية كانت دعوة ويلسون إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على الأمن الدولي، وتحول دون سيطرة قوة دولية على القوى الأخرى. كما انه وبسبب عدم وجود مستعمرات أمريكية كانت دعوة ويلسون إلى تصفية الاستعمار وإلى إقرار حرية الملاحة والتجارة الدوليتين.

إيطاليا:

كانت السياسة الإيطالية تطمح من خلال مؤتمر الصلح إلى تحقيق الآتي:

- تحقيق وحدتها القومية.
- الحصول على مناطق نفوذ لها في أوروبا الوسطى والدانوب.
- الحصول على بعض المستعمرات على حساب الإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية، وعلى الخصوص في القارة الأفريقية.

نرى من الأهداف آنفة الذكر أن السياسة الإيطالية تتوافق مع السياسة الفرنسية فيما يتعلق بتجزئة ألمانيا ودول تكتل الوسط؛ بهدف إيجاد دويلات ضعيفة وصغيرة على انقاض الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية. مما يزيد من

قوة وفاعلية إيطاليا وفرنسا في القارة الأوروبية. كانت إيطاليا ترغب بالحصول على ماوعدت به في اتفاقية عام 1915.

اليابان:

تعد اليابان الابنة الآسيوية لأوروبا، ليس من حيث امتلاكها لصناعة قوية وحسب؛ بل من حيث أهدافها التوسعية وامتلاكها للمستعمرات أيضاً. حيث بدأت اليابان بتوسعها على حساب الصين منذ عهد ليس بقريب؛ إذ استولت على جزر ليوشيو عام 1879، ثم على كوريا وتايوان وبسكادوريس عام 1895[1]. وفي عام 1914 اكتفت اليابان باحتلال المستعمرات الألمانية في الصين والمحيط الهادي؛ بالإضافة للحصول على بعض الامتيازات في الصين بموجب اتفاقية عام 1915، وقد أرادت اليابان من مؤتمر الصلح أن يعترف لها بشرعية احتلالها للمستعمرات الألمانية، وبالامتيازات التي انتزعتها من الصين، والحصول على شبه جزيرة شانتونغ الصينية بموجب اتفاقية عقدتها مع بريطانيا وفرنسا عام 1917.

مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، وأهم القضايا التي ناقشها والمعاهدات التي نجمت عنه:

بعد توقيع الهدنة في 11 تشرين الثاني عام 1918 بين دول التفاهم وألمانيا، طلبت الحكومة الألمانية من دول التفاهم خمس مرات توقيع معاهدة سلام، ولكن هذه الطلبات رفضت جميعاً.

بلغ عدد المشاركين في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 سبع وعشرون دولة وهي التي حاربت إلى جانب دول التفاهم؛ من بينها دول من أمريكا اللاتينية (الإكوادور، غواتيمالا، والهندوراس، ودول اخرى) هذه الدول لم تشارك فعلياً في الحرب؛ بل أعلنت الحرب على ألمانيا فقط. كما شاركت في هذا المؤتمر ثلاث دول

(1) المرجع السابق، ص 401.

جديدة ظهرت على الخارطة السياسية الأوروبية بعد خسارة المانيا وحلفائها. (بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب– الكرواتية السلافية).

لم تُدع المانيا والدول الأخرى التي خسرت الحرب إلى أعمال المؤتمر، ولكنها دعيت فقط في المراحل الأخيرة للمؤتمر للاطلاع على نصوص المعاهدات والتوقيع عليها. ولم تُدع روسيا الاشتراكية على الرغم من مشاركتها في الحرب فعلياً وتكبدها خسائر كبيرة على مدى ثلاث سنوات، والسبب في عدم دعوتها حسب وجهة نظر دول التفاهم الكبرى يعود لانسحابها المبكر من الحرب، بعد ان وقعت صلحاً منفرداً مع المانيا 3 آذار عام 1918.

هنا لابد من الإشارة إلى ان المؤتمر عقد في أوج تدخل الدول الكبرى في الشؤون الروسية، ودعمها للحركات المناوئة للحكومة الاشتراكية في محاولة منها للقضاء على النظام الاشتراكي في روسيا. كان مؤتمر الصلح في باريس مؤتمراً سيطرت عليه الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، ولم يكن فيه للدول الصغيرة أي دور يذكر.

شكل المؤتمر أجهزة خاصة من أجل التحضير لشروط السلام، مثل: "مجلس العشرة" و"مجلس الخمسة" و "مجلس الأربعة". أما "مجلس العشرة" كان يضم عضويين من كل من الدول الكبرى المشاركة في المؤتمر (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، اليابان، وإيطاليا)، حيث تمثلت عضوية هذا المجلس برئيس وزراء أو(رئيس) و وزير خارجية كل من هذه الدول. وقد مثل بريطانيا في هذا المجلس رئيس الوزراء لويد جورج، و وزير خارجيته بلفور، ومثل فرنسا كليمانصو، و وزير خارجيته بيشون، ومثل إيطاليا أورلاندو، ووزير خارجيته البارون سونينو وعن اليابان البارون ماكينو و شيندا، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد مثلها في مجلس العشرة الرئيس ودرو ويلسون، ووزير خارجيته لانسينغ. وقد حدد "مجلس العشرة" جدول أعمال المؤتمر، وأحال دراسة بعض المسائل الخاصة إلى لجان مختصة ضمت دبلوماسيين وخبراء من أساتذة

الجامعات والصحفيين، وقامت هذه اللجان التي بلغ عددها خمسون لجنة بإعداد مشروعات القرارات[1].

وتكون "مجلس الخمسة" من وزراء خارجية الدول الآنفة الذكر فقط. بينما ضم "مجلس الأربعة" رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، قام هذا المجلس بحل المسائل المختلف عليها واحدة فواحدة آخذاً بعين الإعتبار تقارير اللجان ولكنه بحث عن حلول جديدة، وبحث في المسائل الإقليمية الصعبة مثل قضية السار وريناينا وغيرها، وقد حضر مجلس الأربعة في سبع وستين جلسة نصوص المعاهدة مع ألمانيا، وأجّل دراسة المسائل مع الدول الأخرى المهزومة إلى موعد آخر. هذا و لم يسمح للإعلام بتغطية، وكتابة محاضر جلسات أعمال المجالس آنفة الذكر.

فماهي أهم المسائل التي ناقشها المؤتمرون؟ لقد عقد هذا المؤتمر في وضع متوتر وغير مريح بالنسبة للدول المنتصرة، فالحكومة السوفيتية استطاعت أن تتنصل من معاهدة برست ليتوفسك المجحفة بحقها. وفي نهاية عام 1918 وبداية عام 1919 تشكلت المجالس الاشتراكية في أوكرانيا وروسيا البيضاء، وفي بعض دول البلطيق، وازداد دور الحركات الثورية في بعض الدول الأوروبية، وأوضح مثال على ذلك انتصار سلطة السوفيتيات في هنغاريا في آذار عام 1919، وفي بافاريا الألمانية في نيسان عام 1919. كل هذا أقلق الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، و لذلك كانت المسألة الروسية إحدى أهم المسائل التي ناقشها المؤتمرون، حيث تحادثوا وتناقشوا في مسائل وطرق وأشكال النضال ضد الثورة الروسية ووقف تأثيرها على القارة الأوروبية.

---

(1) رياض الداودي، مرجع سابق، ص 63.

المسألة الروسية في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919:

دارت نقاشات حادة وجادة بين قادة دول التفاهم المشاركة في المؤتمر، حيث أبدى كل من الرئيس الأمريكي ويلسون ورئيس وزراء بريطانيا لويد جورج شكوكهما في إمكانية القضاء على الحكومة الاشتراكية الروسية عن طريق العنف والتدخل العسكري وحده، وقد ارتأيا أنه من الضروري استخدام العديد من المناورات الأخرى، كالاتصال بالحكومة السوفيتية وقادتها، أوالاتصال بقادة الثورات البيضاء المناوئة للحكومة الاشتراكية على أراضي روسيا، والهدف من ذلك محاولة تقسيم روسيا إلى العديد من الدول حسب مبادئ ويلسون (حق تقرير المصير).

اقترح رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج دعوة مندوبين عن الحكومة السوفيتية إلى المؤتمر، ولكن هذا الاقتراح رفض رفضاً قاطعاً من قبل رئيس وزراء فرنسا كليمانصو الذي كان من أكثر المتشددين حيال روسيا الاشتراكية، ورافضاً لعقد أي صلح مع البلاشفة، وقد طالب بوضع حجر صحي حول روسيا السوفييتية، وإرسال قوات عسكرية كبيرة للقضاء على الحكومة الروسية الاشتراكية، وإنشاء دولة روسية قوية على النمط القيصري، كي تستطيع الوقوف في وجه أي خطر الماني مستقبلي، وتستطيع أن تقف إلى جانب فرنسا ضد المانيا و بريطانيا في المستقبل. بينما أرادات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تقسيم روسيا إلى دويلات صغيرة وضعيفة.

استطاع كل من لويد جورج و ويلسون أن يحصلا على موافقة المجلس الأعلى لدول التفاهم على الرغم من معارضة كليمانصو، للدعوة إلى مؤتمر حول روسيا في جزر الأمراء في كانون الثاني عام 1919، حيث تمت دعوة جميع الأطراف المتنازعة في روسيا. وافقت الحكومة الروسية على المشاركة في المؤتمر، ولكن هذا المؤتمر لم يبصر النور بسبب إجهاضه من قبل كليمانصو عندما ضغط واقنع قادة المعارضة الروسية البيضاء بعدم المشاركة والجلوس على طاولة واحدة

مع البلاشفة. كما لاقت المقترحات الأمريكية البريطانية معارضة قوية من قبل الأعضاء المحافظين في مجلس الوزراء البريطاني، إن هذه المعارضة من قبل المحافظين في بريطانيا؛ بالإضافة إلى النجاحات العسكرية التي حققها القائد المعارض الروسي كولتشاك ضد الحكومة الاشتراكية جعلت لويد جورج يتخلى عن فكرة دعوة الحكومة السوفييتية.

رفض مؤتمر الصلح في باريس والمجلس الأعلى لدول التفاهم التفاوض مع الحكومة الاشتراكية الروسية رفضاً قاطعاً، واختارا طريق التدخل المباشر ضد الحكومة السوفييتية، وفي الوقت ذاته فقد رفض طلب القائد العام لقوات التفاهم فوش بإرسال مليون جندي من جيوش دول التفاهم إلى موسكو للقضاء على الحكومة السوفييتية.

إن تدخل دول التفاهم كان يستند بالدرجة الأولى في حربها ضد الحكومة السوفيتية على قوات كولتشاك و دينيكين و يودينتش، وقادة آخرين من المعارضين البيض؛ معتمدين على السلاح المقدم من قبل دول التفاهم وعلى الاستشارات الحربية التي تقدمها هذه الدول، أو عن طريق التدخل المباشر في بعض مناطق روسيا.

أما سبب إخفاق قادة دول التفاهم في مؤتمر باريس عام 1919 في تحديد سياسة موحدة تجاه روسيا يعود برأي الباحث بيير رنوفان إلى[1]:

- تباين الرأي بين قادة دول التفاهم، فـ ويلسون لا يحبذ اللجوء إلى الوسائل العسكرية إذ يقول:"إن محاولة وقف حركة ثورية عن طريق جيش نظامي هو بمثابة مكنسة لوقف مد كبير"، و لويد جورج لم يكن يعتقد بقيام عمليات عسكرية في الوقت الحالي، و كليمانصو هو الوحيد الذي كان مع فكرة التدخل العسكري.

(1) رياض الداودي، مرجع سابق، ص 147– 148.

- نقص معلومات الحلفاء حول أوروبا الشرقية.
- غياب الرأي العام، حيث لم يشعر الحلفاء بوجود رأي عام يدفعهم للقيام بتحرك ما.
- الوضع المادي والنفسي السيء لشعوب أوروبا الغربية بسبب الحرب العالمية الأولى وآثارها.

وحسب وجهة نظر القادة الروس إن مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، الذي عقد من أجل تحقيق السلام في العالم، تحول في الحقيقة إلى هيئة أركان حرب للتدخل ضد الحكومة السوفييتية، وضد الحركات الشيوعية في أوروبا.

المسألة الألمانية في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919:

حظيت المسألة الألمانية بقدر كبير من المناقشات والمفاوضات والمساومات في مؤتمر الصلح بين الدول الكبرى، فلم تكن وجهات نظر هذه الدول متطابقة في هذه المسألة؛ بل يمكن القول بأنها كانت متناقضة في كثير من الأحيان، فكل دولة سعت للحصول على أكبر قدر من المنفعة والفائدة على حساب الأخريات عند مناقشة المسألة الألمانية.

ظهرت الخلافات الحادة بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر حول مسائل عديدة في ألمانيا، وعلى الخصوص فيما يتعلق بقضية السار، وتقسيم ألمانيا، و قضية التعويضات الألمانية للدول المنتصرة، والخلاف على المستعمرات الألمانية في الشرق الأقصى. لقد حاول كليمانصو وفوش الاستفادة قدر الإمكان من خسارة ألمانيا لتصبح فرنسا الدولة المهيمنة على القارة الأوروبية، فقد اقترحا على المؤتمرين تقسيم ألمانيا بغية إضعافها اقتصادياً وعسكرياً، وحسب قول كليمانصو "كي لا تستطيع ألمانيا بعدها تعكير صفو الأمن في أوروبا". كما طالبت فرنسا بسلخ الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين، وتشكيل جمهورية الراين فيها تحت الوصاية الفرنسية، و بضم منطقة حوض السار الغنية

بالفحم الحجري، كما طالب الوفد الفرنسي بانفصال بافاريا عن ألمانيا، وأن تدفع ألمانيا تعويضات لكل الدول المتضررة من الحرب العالمية الأولى تقدر بـ 800 مليار مارك ذهبي، على أن تحصل فرنسا على 58٪ من قيمة التعويضات، كانت تريد فرنسا أيضاً من خلال فرض التعويضات على ألمانيا الحصول على مبالغ مالية طائلة ومواد أولية حيث تمكنها من إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتقوية ودعم الاقتصاد الفرنسي، وإضعاف الاقتصاد الألماني كي لا يقوم بدعم الصناعات الحربية وتقوية النزعة العسكرية.

لقد عارضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه المطالب الفرنسية؛ حيث عارضتا تقسيم ألمانيا وإضعافها اقتصادياً للمحافظة على وحدة ألمانيا كنوع من التوازن مقابل فرنسا في القارة الأوروبية، ولتكون أداة قوية في أيديهما لمحاربة النظام الشيوعي في روسيا، كما عارضتا أيضاً المخطط الفرنسي الرامي إلى إنشاء جمهورية الراين، ولم يوافقوا على ضم فرنسا لحوض السار.

كما ظهرت خلافات حادة بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع التعويضات، فقد حاول كل من لويد جورج و ويلسون أن تكون التعويضات الألمانية في حدود مبالغ معقولة، بحجة أنه كلما كانت التعويضات كبيرة جداً على عاتق ألمانيا فإن ذلك سيدفعها دفعاً إلى أحضان الشيوعية والبلشفية. وعلى حد تعبير لويد جورج إن المبلغ الذي اقترحته فرنسا مبلغ أسطوري وخيالي، و لا يمكن لأية دولة مهما كان اقتصادها قويا تحمل عبئها، وعلينا فقط عصر ليمونة ألمانيا حتى تصرخ بذورها على حد تعبير لويد جورج. حقيقة أرادت بريطانيا إضعاف ألمانيا، ولكن لدرجة لا تسمح لفرنسا بالتفوق عليها، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن في مصلحتها تقوية فرنسا اقتصادياً، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها مبرراتها الخاصة في تخفيض قيمة التعويضات، كونها لم تكن من الدول المتضررة في الحرب العالمية الأولى بشكل مباشر، ولذا لا يحق لها المطالبة بالتعويضات، كما أنها كانت ترغب في إبقاء ألمانيا مرتطبة معها اقتصادياً من خلال الاستثمارات والقروض الأمريكية

في الصناعة الألمانية، وكانت ترغب في تحقيق هدف آخر من تخفيض قيمة التعويضات الألمانية ألا وهو جعل الاقتصاد البريطاني والفرنسي أكثر ارتباطاً وتبعية للاقتصاد الأمريكي، فإذا ما حصلت هاتان الدولتان على مبالغ هائلة من التعويضات عندها تصبح هاتان الدولتان أكثر استقلالية عنها.

اتخذ مؤتمر الصلح في باريس في 25 كانون الثاني عام 1919 قراراً بتشكيل لجنة دولية للتعويضات الألمانية، وعلى هذه اللجنة تقديم تقريرها إلى المؤتمر، فيما يتعلق بحجم التعويضات للدول المتضررة، وبيان إمكانية دفع هذه التعويضات وكذلك بيان الوسائل والأشكال والفترات الزمنية لدفعها؛ ولكن بسبب الخلافات والتناقضات بين أعضاء اللجنة لم تتوصل اللجنة إلى أية نتيجة مجدية حول موضوع التعويضات، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفضاً قاطعاً تعويض الأعباء العسكرية عن طريق التعويضات المتبادلة، ولكنها وافقت فقط على أن تدفع ألمانيا تعويضات عن الأضرار المادية المتعلقة بسكان الدول المنتصرة وقت الحرب. كما وافقت فقط على التعويض الألماني العسكري لبلجيكا. وقد عارض الرئيس الأمريكي ويلسون كلاً من لويد جورج و كليمانصو صراحة أن تدفع ألمانيا تعويضات عن الأضرار العسكرية، وفي حال إصرارهما على ذلك فإنه سيقف في وجه هذا القرار بحزم. وبعد هذا الموقف الأمريكي الحازم توصلت الأطراف إلى حل وسط، حيث لم تطالب فرنسا وبريطانيا بالتعويضات عن الأضرار العسكرية، ولكنهما طالبتا ألمانيا بدفع تعويضات عسكرية تدفع فقط للجنود المتقاعدين وأسرهم.

بدأت الخلافات الحادة تظهر، وبشكل واضح بين الدول المنتصرة حول موضوع الحدود الألمانية، فرئيس وزراء فرنسا كليمانصو ورئيس الأركان فوش طالبا المؤتمر بأن تحصل فرنسا على جميع الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين، كما طالبت فرنسا المؤتمر بإقامة دولة عازلة مرتبطة معها في هذه المنطقة. حتى أن بعض القادة الفرنسيين خططوا أن يضموا إلى هذه المنطقة شريطاً حدودياً يقع في الضفة الغربية لنهر الراين، ولهذا الهدف قامت فرنسا

بدعم الانفصاليين في منطقة الراين. لاقت المطالب الفرنسية معارضة شديدة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث رفضتا ضم منطقة الراين إلى فرنسا، وطالبتا بوقف الدعم الفرنسي للانفصاليين في هذه المنطقة. كما طالبت فرنسا بأراضي منطقة السار في حدود عام 1814 وقد فسح هذا الطلب مجالاً لمناقشات حادة في أواخر آذار من عام 1919، عارضت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هذا الطلب، وقد صرح لويد جورج في هذا الخصوص قائلاً:"يجب الا نجعل من السار ألزاساً ولوريناً جديدة"، وقال الرئيس ويلسون إن"النقاط الأربع عشرة قد توخت لفرنسا إرجاع الألزاس واللورين أي حدود عام 1871 لاحدود عام 1814"[1]. حتى أن كليمانصو امتعض من الموقف الأمريكي و قال عن ويلسون بأنه نصير ألماني، فأجابه ويلسون "وهل تريد أن أعود أدراجي"[2].

كما ظهرت خلافات في المؤتمر حول سلخ العديد من الأراضي الألمانية وضمها إلى بولونيا، وعلى الخصوص في موضوع مدينة ومرفأ دانزينغ، حيث عارض لويد جورج ضم هذا المرفأ إلى بولونيا بسبب أهميته بالنسبة لبريطانيا، وطرح جعل مدينة دانزينغ مدينة حرة ذات إدارة مستقلة تحت رقابة عصبة الأمم على أن تلتزم بمنح بولونيا كافة التسهيلات لمرور البضائع وأن تدخل ضمن النظام الجمركي البولوني، كما احتج لويد جورج على ضم بولونيا أقاليم "تعد ألمانية تاريخيا وإثنيا"[3].

كل ماتقدم من مناقشات ومباحثات بين الدول الكبرى حول المسألة الألمانية كانت أساساً لعقد معاهدة فرساي مع ألمانيا عام 1919 التي سنتحدث عنها لاحقاً.

---

(1) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 102.

(2) المرجع السابق، ص 102 .

(3) رياض الداودي، مرجع سابق، ص 80.

المسألة الإيطالية في مؤتمر الصلح في باريس:

كما هو معلوم أن إيطاليا دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول التفاهم بعد توقيعها على معاهدة لندن عام 1915، حيث تعهدت فيها فرنسا وبريطانيا لإيطاليا بإعادة العديد من الأراضي في الشمال الغربي لمنطقة البلقان (أديج العليا، ايستريا، دالماسيا الشمالية)، وفي آسيا الصغرى (تركيا). إن تحقيق المطالب الإيطالية وتنفيذها يتناقض مع المصالح الأساسية لمملكة الصرب – الكرواتية السلافية، ومع مصالح اليونان. إن من مصلحة دول التفاهم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تقوية علاقاتها مع دول شبه جزيرة البلقان مستغلة ضعف إيطاليا اقتصادياً وعسكرياً، ولذلك رفضوا المطالب والوعود الإيطالية التي قطعتها دول التفاهم عام 1915 و1917 لإيطاليا؛ لأن هذه المطالب تتناقض مع مبادئ ويلسون، فقد رفضت الدول الكبرى في مؤتمر الصلح إعطاء إيطاليا شمال دالماسيا، كما رفضوا المطلب الإيطالي في منطقة فيومه. واحتجاجا على هذا الرفض غادر الوفد الإيطالي برئاسة أورلاندو مؤتمر الصلح، ولكن مغادرة الوفد أضر بمصالح إيطاليا، حيث قرر لويد جورج وكليمانصو وويلسون إعطاء منطقة إزمير(سميرن) لليونان بعد أن كان مقرراً لها أن تعطى لإيطاليا.

واضطر الوفد الإيطالي إلى العودة إلى باريس والموافقة على الشروط التي حددها الكبار الثلاثة؛ ونتيجة للمباحثات الطويلة والشاقة بين جميع الوفود في مؤتمر الصلح في باريس تم توقيع خمس معاهدات ما بين الدول المنتصرة والمهزومة (معاهدة فرساي مع المانيا 28 حزيران عام 1919، معاهدة سان جيرمان 10 ايلول عام 1919، معاهدة ني سور– سين 27 تشرين الثاني عام 1919 مع بلغاريا، ومعاهدة تريانون مع هنغاريا 4 حزيران عام 1920، ومعاهدة سيفر مع الإمبراطورية العثمانية 10 آب عام 1920).

معاهدة فرساي مع ألمانيا (28 حزيران عام 1919):

في الذكرى الخامسة لاغتيال ولي عهد الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية 28 حزيران عام 1919، وقعت الدول المنتصرة مع ألمانيا معاهدة فرساي في قاعة المرايا في القصر الفرسالي الكبير. وقعها عن الجانب الألماني هيرمان مولر. ومن الجدير ذكره أنه في عام 1871 وقعت بروسيا في القاعة ذاتها وبعد انتصارها على فرنسا بقيادة بسمارك على معاهدة الوحدة الألمانية.

تضمنت معاهدة فرساي عام 1919مع ألمانيا 440 مادة مقسمة على خمسة عشر قسماً، تعرض القسم الأول لعصبة الأمم، وتشكيلها، وأهدافها، ومبادئها التي سوف نتعرض لها بإسهاب لاحقاً. وتضمنت المعاهدة العديد من القضايا المهمة، مثل: قضايا الحدود الألمانية، و قضية التعويضات، و القضايا العسكرية مع ألمانيا، وأخيراً قضية المستعمرات الألمانية في أفريقيا، وفي الشرق الأقصى.

قضية الحدود الألمانية:

بموجب اتفاقية فرساي فإن مساحة ألمانيا تقلصت بشكل كبير مقارنة بحدودها عام 1914، حيث خسرت 88 الف كم^2 من مساحتها وزعت على الدول المجاورة لها مع ثمانية ملايين ألماني يعيشون على هذه الأراضي. إن خسارة ألمانيا لهذه المساحة الكبيرة ستؤثر على ألمانيا من عدة نواحٍ:

أولاً– إن هذه الأراضي تشكل القسم الأكثر أهمية من الأراضي الزراعية والغنية بالمواد الأولية، مثل: حوض السار، الألزاس واللورين، سيليزيا العليا، وشليفزيغ..إلخ .

ثانياً– إن ضم سكان ألمانيا إلى دول أخرى سيخلق مشكلة أقليات قومية في هذه الدول سوف تطالب في المستقبل بالعودة إلى الوطن الأم (إن هذه القضية القومية سيستغلها أدولف هتلر في الثلاثينيات كحجة للتوسع في أوروبا).

ثالثاً– إن سلخ الأراضي الألمانية سيتسبب بمشاكل حدودية مستقبلية ستؤدي إلى توتر الأجواء بين الدول الأوروبية.

فقدت ألمانيا بموجب معاهدة فرساي مساحة كبيرة من أراضيها في أوروبا، فقد أعيدت منطقتا الألزاس واللورين إلى فرنسا بعد أن سلخت منها من قبل ألمانيا عام 1871، كما حصلت فرنسا على حوض السار الغني بالفحم الحجري، وأصبحت منطقة السار تحت وصاية عصبة الأمم لمدة 15 عاماً، وبعد انتهاء هذه الفترة سيصار إلى استفتاء في منطقة السار يقرر من خلاله سكان المنطقة؛ إما البقاء تحت وصاية العصبة، أو الانضمام إلى فرنسا، أو الانضمام إلى ألمانيا.

وبموجب معاهدة فرساي تم ضم منطقتي إيبن ومالميدي ومنطقة المورتيه إلى بلجيكا، وإعادة منطقة شمال الشليفزيغ إلى الدنمارك، وأكدت المواد 42– 44 على تشكيل منطقة منزوعة السلاح على الضفة اليسرى لنهر الراين بعرض 50 كم، وعلى الضفة اليمنى منه، حيث منعت ألمانيا من إنشاء أية تحصينات أو من امتلاك قوات عسكرية فيها، أو إجراء أية مناورات عسكرية. وفي حال أي خرق ألماني عسكري لمنطقة الراين، سوف تعده دول التفاهم اعتداء عليها.

اعترفت ألمانيا بموجب معاهدة فرساي باستقلال بولونيا وإعادة قسم من أراضي بولونيا التاريخية (منطقة بوزنانس) وغرب بروسيا وجزء من سيليزيا العليا؛ بالإضافة إلى مناطق ألينشتاين وماريئنفرور يقررمصيرها من خلال استفتاء عام يجري فيما بعد إما بالإنضمام إلى ألمانيا أو إلى بولونيا، (جرى هذا الاستفتاء عام 1921، وتحت ضغط العناصر الإرهابية الألمانية فإن سكان هذه المناطق قرروا الانضمام إلى ألمانيا). وللحقيقة أن هذه الأراضي هي أراض بولونية

خسرتها على أثر التقسيمات القسرية العديدة بين عدة دول أوربية على مدى عدة قرون.

تعد مدينة دانزيغ مدينة حرة وتحت وصاية العصبة، وحماية مواطني هذه المدينة في الخارج يقع على عاتق بولونيا، وإدارة دانزيغ تقع على عاتق إدارة مشتركة بين بولونيا والعصبة.

ونتيجة لما جاء في معاهدة فرساي فقد تم إجراء استفتاء عام في منطقة شليفزيغ عام 1920 نتج عنه إلحاقها بالدنمارك، كما أن ألمانيا تخلت عن جميع الحقوق الخاصة بمنطقة ميميليا التي ضمت إلى ليتوانيا، وتوجب على ألمانيا أن تقوم بإزالة التحصينات الموجودة في جزر ديون وغيلوفولاند وعدم إقامة تحصينات مستقبلية فيها.

أكدت المادة الثمانون من معاهدة فرساي مع ألمانيا على"احترام ألمانيا لاستقلال النمسا، هذا يعني أنه لا يجوز أن تتحد النمسا مع ألمانيا في المستقبل، كما أكدت المعاهدة على اعتراف ألمانيا باستقلال تشيكوسلوفاكيا، والاعتراف لها بمنطقة غولتشين".

يُلاحظ مما تقدم أن ألمانيا خسرت مساحة كبيرة تقدر بحوالي ثمن مساحتها، وفقدت تقريباً عشر عدد سكانها، هذا ما أضعفها اقتصادياً وعسكرياً، كما أن هذا الإجحاف سيجعل ألمانيا تعمل ما بوسعها في المستقبل للتخلص من هذه المعاهدة بجميع الوسائل الدبلوماسية وحتى العسكرية وهذا ما سنلحظه عند الحديث عن الوضع الدولي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

قضية التعويضات الألمانية في معاهدة فرساي:

تم التعرض لموضوع التعويضات الألمانية للدول المتضررة في الحرب العالمية الأولى في المواد 231– 284 من معاهدة فرساي. لم يحدد المبلغ النهائي

للتعويضات، وترك الأمر للجنة الدولية للتعويضات لتقدير المبلغ النهائي. ما بين عامي 1921- 1922 نوقش موضوع التعويضات، ومبلغها النهائي، وطرق التسديد، والفترة الزمنية عدة مرات من قبل اللجنة الدولية للتعويضات، وسوف نتعرض لموضوع التعويضات بشكل مفصل لاحقاً.

القضايا العسكرية مع ألمانيا في معاهدة فرساي:

إن ما جاءت به المعاهدة حول القضايا العسكرية الألمانية هو الآتي:

- حدد الجيش الألماني بـ مئة الف جندي، على الا يتجاوز عدد الضباط فيه الأربعة آلاف ضابط.
- منع التجنيد الإجباري في ألمانيا.
- القضاء على هيئة أركان الحرب الألمانية، ومنع تأسيسها من جديد في المستقبل.
- منعت ألمانيا من امتلاك الأسلحة الثقيلة وتصنيعها (مدافع ثقيلة، دبابات، طائرات حربية، غواصات).
- منعت من إقامة التحصينات الحربية على حدودها مع الدول الأخرى.
- منعت ألمانيا من امتلاك أسطول بحري كبير، وحدد عدد جنود البحرية بـ15 ألف جندي.
- القضاء على المدارس الحربية في ألمانيا.
- احتلال الضفة اليسرى للراين لمدة خمس عشرة سنة من قبل دول التفاهم.

إن ضمان ماجاءت به المعاهدة فيما يتعلق بقدرة ألمانيا العسكرية أوكل إلى لجنة دولية خاصة، وبقيت هذه اللجنة تمارس أعمالها حتى عام 1927.

قضية المستعمرات الألمانية في افريقيا وفي الشرق الأقصى:

سلخت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من ألمانيا كل مستعمراتها وتقاسمتها فيما بينها، حيث تقاسمت كل من بريطانيا وفرنسا فيما بينها التوغو والكاميرون، ومنح الجنوب الغربي لأفريقيا الألمانية إلى اتحاد جنوب افريقيا، وشرق أفريقيا الألماني أعطي لبريطانيا، وأعطيت منطقة غينيا الجديدة الى الاتحاد الأسترالي، وأعطيت اليابان جزر شمال المحيط الهادي (جزر مارشال وكارولينا، وجزرالماريان، وأراضي كياو – تشيئو في شبه جزيرة شانتونغ). كما انتدبت بلجيكا على بعض أراضي أفريقيا الشرقية.

ولضمان تطبيق معاهدة فرساي أبقت دول التفاهم قوات عسكرية على الضفة اليسرى لنهر الراين لمدة خمسة عشر عاماً، وإقامت التحصينات الحربية على الضفة الغربية للراين، ويقع على عاتق الجانب الألماني تمويل تواجد هذه القوات في هذه المناطق.

معاهدة السلام مع النمسا (سان جيرمان ان – لي، 10 أيلول عام 1919):

وقعت معاهدة سان جيرمان بالقرب من باريس مع النمسا 10 أيلول عام 1919، تم فيها فصل النمسا عن هنغاريا والاعتراف باستقلال الشعوب السلافية التي كانت تقع تحت حكم الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، وتشكيل عدة دول جديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا. وأصبحت النمسا بموجبها دولة مستقلة، واعترفت النمسا بموجبها باستقلال الدول المجاورة لها، فقد أعطيت منطقة بوهيميا ومورافيا وسلوفاكيا إلى جمهورية تشيكوسلوفاكيا، كما وزعت الأراضي السلافية الجنوبية ما بين إيطاليا ومملكة الصرب عام 1920، وحصلت إيطاليا على منطقة التريول الجنوبي، ومنطقة يولي مع تريتسيا ومرفأ زارا الذي أصبح منطقة حرة تحت وصاية إيطاليا؛ إضافة إلى العديد من الجزر على شواطئ دالماتسيا.

حصلت رومانيا بموجب المعاهدة على منطقة بكوفين (أعطيت هذه المنطقة خلافاً لمطالب شعبها الذي قرر في عام 1918 الانضمام إلى أوكرانيا السوفييتية)، كما ضم إلى رومانيا منطقة ترانسيلافانيا والقسم الشرقي من منطقة البنات، كما خصصت المعاهدة لصربيا مناطق سلوفينيا، دالماتسيا والبوسنة والهرسك (هذه المناطق كانت تابعة للإمبراطورية الهنغارية – النمساوية)، كما تخلت النمسا عن حقوقها نهائياً في منطقة غاليتسيا. وأكدت الاتفاقية على منع النمسا من الاتحاد مع ألمانيا أو مع أية دولة أخرى في المستقبل.

أما من الناحية العسكرية، فقد منعت المعاهدة النمسا من أن يكون تعداد جيشها أكثر من ثلاثين ألف جندي، ومنع التجنيد الإجباري فيها، وفرض عليها دفع تعويضات للدول المتضررة من الحرب، ولكن لم يحدد حجم التعويضات التي يجب أن تدفعها النمسا، وفي عام 1922 تم تقسيط التعويضات على فترة زمنية قدرها عشرون عاماً. كما أن هذه الاتفاقية منعت النمسا من الاتحاد مع ألمانيا مستقبلاً.

معاهدة ني – سور– سين (27 تشرين الثاني عام 1919) مع بلغاريا:

خسرت بلغاريا من خلال هذه المعاهدة منطقة غرب فراكيا، ومنفذاً إلى بحر إيجة. ضم غرب فراكيا إلى اليونان، وأعطيت لمملكة الصرب حوالي 2,5 ألف كم² مع مدن كولا وساريبرود و بوسيليغراد ومدينة ستروميتسا، وأصبحت الحدود البلغارية الرومانية كما حددتها اتفاقية بوخارست عام 1913؛ أي أن منطقة دوبروجيا الجنوبية أعطيت لرومانيا. حدد الجيش البلغاري بموجب هذه المعاهدة بـ عشرين ألفاً، ومنع التجنيد الإجباري في بلغاريا، ومنعت المعاهدة بلغاريا من امتلاك طائرات حربية، وكذلك منعت من أن تمتلك أسطولاً حربياً، وبموجب هذه المعاهدة فرض على بلغاريا تعويضات قدرت بحوالي 2250 مليون فرنك ذهبي لمدة 37 عاماً.

مواقف دول التفاهم من القوميات في الامبراطورية الهنغارية- النمساوية أثناء الحرب العالمية الأولى:

إن توقيع معاهدة السلام مع هنغاريا قد تأخر بعض الشيء، وسبب هذا التأخير يعود إلى قيام جمهورية سوفيتية في هنغاريا في 21 آذار عام 1919، حيث ناصبتها دول التفاهم العداء مباشرة، وتخوفت منها. تمت الموافقة في مجلس الأربعة في مؤتمر الصلح على خنق الثورة السوفييتية في هنغاريا، وتم تفويض فوش القائد العام لقوات دول التفاهم بالتدخل العسكري المباشر بقوات رومانية وتشيكوسلوفاكية بقيادة الجنرال الفرنسي داسبر بدعم من جيش دول التفاهم.

مع بداية شهر نيسان عام 1919 ارسل بقرار من مجلس الأربعة إلى بودابست الجنرال سميث من اتحاد جنوب أفريقيا لتقييم الأوضاع على الأرض، وللتنسيق مع المعارضين الهنغار، وتهيئة الظروف الملائمة للتدخل، والقضاء على الحكومة السوفييتية في هنغاريا.

قامت القوات الرومانية في 16 نيسان عام 1919 بتجاوز الحدود مع هنغاريا، كما قام جيش دول التفاهم والجيش التشيكوسلوفاكي بالهجوم على الأراضي الهنغارية، وتمت محاصرة الجيش الهنغاري من الجنوب من قبل الجيش الصربي، وأصبحت هنغاريا محاصرة تماماً، وبفضل الضغط والتدخل العسكري من قبل دول التفاهم وبمساعدة أعداء الثورة من الداخل سقطت الجمهورية الهنغارية السوفييتية في الأول من آب عام 1919. هذه الدولة دامت حوالي 133 يوماً، وتم إعلان الحكم الملكي في هنغاريا، وأصبح الأدميرال خورتي وصياً على العرش فيها.

هنا لابد من الإشارة إلى أن مواقف الدول المتفاهمة بالنسبة لمسألة القوميات المتواجدة على أراضي الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية مرت بعدة مراحل [1]:

المرحلة الأولى– تمتد من بداية الحرب إلى آذار عام 1917: عرفت هذه الفترة بمرحلة التأييد الضمني من قبل فرنسا وبريطانيا لحقوق الأقليات المتواجدة على أراضي الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، والسبب في عدم المساندة العلنية لهاتين الدولتين يعود للأسباب الآتية:

1– عدم رغبة فرنسا وبريطانيا بالالتزام بمسؤوليات دولية مستقبلية تجاه هذه الأقليات.
2– موقف روسيا القيصرية حليفتهما في الحرب المناوئ للحركات القومية؛ لأنها كانت ترى أن حصول القوميات على استقلالها عن الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية سيشجع القوميات على أراضيها للمطالبة بالاستقلال أيضاً.

المرحلة الثانية– تمتد من آذار عام 1917 وحتى أيار عام 1918: حاولت الدول المتفاهمة التفاوض مع الإمبراطور شارل إمبراطور الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية عن طريق عرض قدم إليه ويتضمن تعهد بريطانيا وفرنسا بضمان وحدة أراضي إمبراطوريته مقابل انسحابه من الحرب. لكن الإمبراطور لم يقبل بهذا العرض؛ لأنه رفض فكرة الصلح المنفرد، وبسبب رد فعل إيطاليا الحليفة لفرنسا الرافض لهذا المقترح كونه يتعارض حسب وجهة النظر الإيطالية مع اتفاقية لندن عام 1915.

وقد قام الرئيس ويلسون بمحاولة أخرى معتمداً على وساطة ملك إسبانيا المحايد لإقناع الإمبراطور شارل بالانسحاب من الحرب مقابل تعهد الدول المتفاهمة له بضمان سيادة أراضيه، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل كسابقتها.

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 105– 107.

ويسبب ذلك بدأت الدول المتفاهمة تغير من سياستها حيال القوميات المتواجدة على أراضي الإمبراطورية الهنغارية– النمساوية.

المرحلة الثالثة– من أيار عام 1918 حتى نهاية الحرب 11 تشرين الثاني عام 1918: عرفت هذه المرحلة بمرحلة التأييد الصريح من قبل الدول المتفاهمة للحركات القومية داخل الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية؛ إذ أخذت هذه الدول تعمل بشتى الوسائل من أجل إضعاف الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية، ومن بين هذه الوسائل تشجيع الحركات القومية على الثورة ضد الإمبراطور.

وقد أدرج الرئيس الأمريكي في مبادئه الأربعة عشر حق تقرير المصير للأقليات. أما سبب تبدل مواقف الدول المتفاهمة من موضوع الأقليات في الإمبراطورية، فيعود للأسباب الآتية:

- تتكون الإمبراطورية الهنغارية–النمساوية من مجموعة شعوب لم يكن يجمع بينها سوى السلطة المركزية، والعديد من القوميات التي كانت تصبو للاستقلال والانفصال عن الإمبراطورية.
- انسحاب روسيا من الحرب أزال عقبة أساسية من طريق الدول المتفاهمة نحو تشجيع الأقليات القومية للمطالبة بالاستقلال.
- التزام بريطانيا وفرنسا بمساعدة الأقليات من أجل الحصول على أجزاء كبيرة من أراضي الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية.
- إصرار الإمبراطور شارل على عدم توقيع صلح منفرد مع الدول المتفاهمة.
- مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي تضمنت تأييد الدول المتفاهمة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

معاهدة الصلح مع هنغاريا في تريانون (4 حزيران عام 1920):

وهي معاهدة شبيهة بمعاهدة سان جيرمان مع النمسا. اعترفت هذه المعاهدة باستقلال هنغاريا على مساحة قدرها 92 الف كم^2 يقيم عليها حوالي 8 ملايين نسمة، واعترفت هنغاريا بموجب المعاهدة باستقلال مملكة الصرب، وتخلت لها عن كرواتيا وسلوفينيا، وبوتشي والقسم الغربي من منطقة البنات، كما اعترفت هنغاريا باستقلال تشيكوسلوفاكيا، وتخلت لها عن سلوفاكيا وعن منطقة الكريات الأوكرانية، وأعطيت لرومانيا منطقة ترانسيلافانيا، وشرق منطقة البنات، وحددت المعاهدة الجيش الهنغاري بـ35 الف جندي، ومنع التجنيد الإجباري في هنغاريا، وفرض عليها دفع تعويضات للدول المتضررة في الحرب العالمية الأولى.

ولقد وجد بعض المفكرين أن تقسيم الإمبراطورية الهنغارية – النمساوية قام على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، إلا أن هذا المبدأ لم يطبق تطبيقاً صحيحاً، والأسباب التي أدت إلى التطبيق الأعوج لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير تعود إلى العوامل الآتية[1]:

1- الأطماع الإيطالية، حيث إن إيطاليا كانت تصر على المناطق التي وعدت بها بموجب اتفاقية لندن عام 1915، ولبلوغ هذا الهدف استعملت إيطاليا جميع وسائل الضغط على حلفائها في مؤتمر الصلح في باريس من أجل الاعتراف بحقها في ضم هذه المناطق.
2- السياسة الفرنسية الرامية إلى تجزئة أوروبا الوسطى للحؤول دون انبعاث خطر جديد يهدد أمنها.
3- موقف الدول المتفاهمة كفريق منتصر في الحرب حيث إن قرارات تجزئة الإمبراطورية عكست رغبة الدول المنتصرة في الاقتصاص من الدول المهزومة.

---

(1) المرجع سابق، ص 109.

مقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للإمبراطورية العثمانية (معاهدة سيفر مع تركيا 10 آب عام 1920):

عندما دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني عام 1914 إلى جانب دول تكتل الوسط، كانت أراضيها تمتد على رقعة واسعة في أوروبا (منطقة البلقان)؛ بالإضافة إلى آسيا الصغرى والبلاد العربية والآسيوية. خرجت الإمبراطورية العثمانية من الحرب بعد توقيعها معاهدة الهدنة (مودرس) مع دول التفاهم بتاريخ 31 تشرين الأول عام 1918، و بموجبها وافقت الإمبراطورية العثمانية على تسريح الجيش والأسطول، ومنح الدول المتفاهمة الحق في مراقبة خطوطها الحديدية واحتلال باكو وباطوم والفوسفور والدردنيل. اي أن الإمبراطورية العثمانية أصبحت تحت رحمة دول التفاهم مستندين إلى عدة اتفاقيات وقعت بين دول التفاهم أثناء الحرب العالمية الأولى لتقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط مثل اتفاقية القسطنطينية[1] التي عقدت في 18 آذار عام 1915 بين روسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا(التي تطرقنا لها سابقاً).

وتم توقيع اتفاقية سايكس بيكو 16 أيار عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا، وقد تحدثنا عنها سابقاً. ومعاهدة سان جان دي مورين عام 1917 بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وقد خولت هذه الاتفاقية الحق لإيطاليا باقتطاع رقعة واسعة من الأراضي التركية الأصلية الواقعة في الجنوب الغربي من الأناضول (مدينة إزمير وولايتها، وسناجق فيتشة، وإداميا، وإيجيلي، والقسم الأعظم من ولاية قونيا)، وحصلت بالإضافة إلى ذلك على منطقة نفوذ في شمال إزمير.

كما عقدت اتفاقية كليمانصو- لويد جورج كانون الأول عام 1918 تخلت فيها فرنسا لبريطانيا عن منطقة الموصل بعد أن كانت من حصتها بموجب اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916، ووعدت فرنسا لقاء ذلك بحصة من

---

(1) عمر الديراوي، الحرب العالمية الأولى الجزء الأول، (بيروت: دار العلم للملايين ط2، 1966)، ص 519- 520.

ثروات النفط الموجودة في شمال العراق. ومعاهدة لندن عام 1915 والتي تعرضنا لها عند الحديث عن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب دول التفاهم.

وقبل أن يتخذ مؤتمر الصلح في باريس قراراته حيال الإمبراطورية العثمانية، أقدمت بعض الدول الأوروبية على تحقيق أطماعها في الأراضي التركية غير العربية، فقامت إيطاليا باحتلال أضاليا واحتلت اليونان منطقة سميرن، فأثار ذلك حفيظة كل من بريطانيا وفرنسا اللتين سارعتا إلى الدعوة إلى مؤتمر لمناقشة مصير الإمبراطورية العثمانية، وعقد المؤتمر في لندن شباط عام1920، إلا أن هذا المؤتمر لم يتمكن من إيجاد الحلول لجميع قضايا الإمبراطورية العثمانية فاقتصرت مقرراته على الاعتراف لإيطاليا بأضاليا ولليونان بسميرن ولفرنسا بكيليكية. أما بالنسبة للقضايا الأخرى فقد تأجل البحث فيها لمؤتمر آخر، أما أهمها فكانت الآتية:

- قضية التوفيق بين الأطماع الإيطالية واليونانية في آسيا الصغرى.
- قضية أرمينيا.
- قضية المضايق، (البوسفور والدردنيل).

بالنسبة للتوفيق بين الأطماع الإيطالية واليونانية في آسيا الصغرى، حصلت إيطاليا كما ذكرنا سابقاً على وعد من فرنسا وبريطانيا عام 1917 بالحصول على أضاليا وازمير، كما أن اليونان طالبت أيضاً بإزمير متذرعة بوجود أعداد كبيرة من اليونانيين يقطنون هذه المنطقة، وأن هناك روابط وصلات تاريخية بين ضفتي بحر إيجة.

وبسبب تعاطف الدول المؤتمرة مع مطالب اليونان من جهة، والمركز الذي يتمتع به فنزاليوس رئيس الوزراء اليوناني من جهة ثانية، تخلت بريطانيا وفرنسا عن تعهدهما لإيطاليا فيما يخص إزمير، وأبقتا على تعهدهما بالنسبة لأضاليا، مستغلتين تغيب أورلاندو رئيس وزراء إيطاليا عن اجتماعات المؤتمر لاتخاذ هذا

الموقف، وعندما عادت إيطاليا لتتمثل في مؤتمر الصلح بـ نيتي، وجدت إيطاليا أن الاتفاق قد حصل في غيابها على إعطاء إزمير لليونان. ويعيد المؤرخ نيكلسون حصول اليونان على منطقة إزمير إلى موقف لويد جورج المؤيد بشكل حماسي لليونان، أما أسباب حماسة الوفد البريطاني لليونان فقد أعادها بعض المفكرين إلى خليط من العواطف الميالة للمسيحية والهللينية المناوئة للأتراك، يُضاف إليها أن اليونان معقل استراتيجي في شرق البحر المتوسط [1].

أما بالنسبة للقضية الأرمنية، فقد ظهرخلاف بين وجهتي النظر للدول الحليفة من جهة، وبين وجهة النظر الأرمنية من جهة أخرى؛ إذ إن الوفد الأرمني طالب باستقلال أرمينيا التركية أي الولايات الشرقية من تركيا، ولما كانت الأكثرية التي تقطن هذه الولايات هي تركية، كان من الصعب أن توافق دول التفاهم على المطلب الأرمني. وقد اقترح لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني وضع الأراضي الأرمنية تحت الانتداب الأمريكي، والسبب في اتخاذ لويد جورج لهذا الموقف يعود لرغبته في اجتذاب الولايات المتحدة الأمريكية وحملها على الاهتمام المباشر بأمور المنطقة، لكن ويلسون لم يستطع أن يحصل على موافقة الكونغرس على هذا الانتداب؛ لأن ذلك سيكلف الولايات المتحدة الكثير، كما أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب بالخروج عن مبدأ الحياد والعزلة.

أما بالنسبة إلى قضية المضايق، فقد رغبت بريطانيا بالسيطرة عليها وبالتالي تقوية نفوذها في المنطقة، بينما عدت فرنسا أن أية تقوية للنفوذ البريطاني في تركيا سيضعف وينهي النفوذ الفرنسي فيها.

لقد عولجت القضايا آنفة الذكر في مؤتمري لندن وسان ريمو. حيث عقد مؤتمر لندن في شباط عام 1920 اعترف المؤتمر لإيطاليا بأضاليا، ولفرنسا بمنطقة كيليكيا، ولليونان بسميرن.

---

(1)Harold Niclson ,Curson ,the last phase , 1919– 1925: A study in part – war Diplomacy,London,1934,p 94.

أما مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان عام 1920 واتفقت فيه دول التفاهم على حل جميع القضايا المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية، أما مقرراته فقد تضمنتها معاهدة سيفر مع تركيا 10 آب عام 1920 التي دعي السلطان محمد السادس لتوقيعها دون أن يكون له حق الاعتراض على بنودها .

قلصت اتفاقية سيفر مساحة تركيا تقريباً إلى الربع، وبموجب هذه الاتفاقية تخلت السلطة العثمانية عن سورية ولبنان وبلاد ما بين النهرين (العراق)، والتي وضعت تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، كما اعترفت تركيا بمصالح بريطانيا في مصر وبمصالح فرنسا في تونس والمغرب وتخلت تركيا عن جميع حقوقها في السودان، كما اعترفت بضم بريطانيا لجزيرة قبرص، وفقدت تركيا سلطتها الكلية على شبه الجزيرة العربية وتعهدت بالاعتراف بمملكة الحجاز المستقلة، وبموجب سيفر أعطيت جزر الدوديكانيز لإيطاليا، وحصلت اليونان على جزء من فاراكيا مع مدينة أندريانوبل، وأعطيت اليونان أيضاً كامل التراث باستثناء إزمير التي سيقرر مصيرها المجلس الوطني بعد مضي عدة أعوام على الحكم اليوناني، وحصلت اليونان على جزيرتي أومبروز وتينيدوس ومدينة إزمير، ومنح الحكم الذاتي لكردستان، وجعل القسم الشرقي من الأناضول دولة أرمنية، وسرح الأسطول التركي وحددت القوات التركية بـ50 الف جندي.

بقي مضيقا البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة شكلياً بموجب سيفر تحت النفوذ التركي، ولكنها وضعت تحت إشراف لجنة دولية للمضايق، وجردت منطقة المضايق من السلاح، وفتحت المضايق في وجه الملاحة البحرية لجميع الدول. ولإدارة الشؤون المالية التركية تم تشكيل لجنة مالية دولية تملك صلاحيات واسعة.

من الملاحظ أن الإمبراطورية العثمانية فقدت الجزء الأكبر من مساحتها، وفقدت سيادتها الوطنية على أراضيها من خلال معاهدة سيفر؛ ولذلك واجهت معاهدة سيفر معارضة قوية من قبل الحركة الوطنية التركية

المعروفة بالحركة الكمالية نسبة إلى زعيمها مصطفى كمال أتاتورك، وتمكنت هذه المعاهدة من إبطال معاهدة سيفر، فما هي الحركة الكمالية، وكيف تمكنت هذه الحركة من إبطال وإبدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان عام 1923؟.

الحركة الكمالية:

انطلقت الحركة الكمالية من منطقة الأناضول؛ وهي المنطقة التي كانت خارج نطاق النفوذ الأجنبي، حيث شكلت في هذه المنطقة مجموعات للدفاع عن الوطن والقومية، فقد استطاع مصطفى كمال أتاتورك جمع بعض الضباط والنواب وممثلي المدن المناهضين للسلطان محمد السادس الذي كان مقره في إسطنبول وشكلوا معاً "المجلس الوطني الكبير" في أيلول عام 1919 في منطقة سيفاس، وتم انتخاب كمال أتاتورك رئيساً للمجلس، والذي أصبح الحاكم الفعلي للمناطق غير الواقعة تحت النفوذ الأجنبي. لقد دعا المجلس الوطني الكبير في سيفاس جماهير الشعب للدفاع عن وحدة الأراضي التركية واستقلال تركيا ضمن حدودها القومية (بدون الأراضي العربية، وأرمينيا، ومنطقة كيليكيا). كان هذا الحد الأدنى لبرنامج الحركة الكمالية، وعد كخطة تكتيكية مبدئية. إن مناهضة دول التفاهم للحركة الكمالية ومساندتها للسلطان محمد السادس جعل الحركة الكمالية تفكر بإنشاء جيش خاص لمحاربة الدول الطامعة بالأراضي التركية.

في نهاية عام 1919 انتقل مقر المجلس الوطني الكبير من سيفاس إلى أنقرة التي أصبحت عام 1923 عاصمة للجمهورية التركية، وبطلب من قيادة المجلس الوطني الكبير تمت الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة في البلاد حيث تمكن الكماليون من الفوز بأغلبية المقاعد. وفي كانون الثاني عام 1920 عقد المجلس اجتماعاً في إسطنبول وأعلن عن البرنامج الوطني الذي أكد على وحدة الأراضي التركية، وعلى استقلال الدولة التركية وسيادتها، وإنهاء السيطرة السياسية والمالية للدول الأخرى.

خشيت بريطانيا من اشتداد قوة الحركة الكمالية، ورات فيها تهديداً حقيقياً لمصالحها حيث كانت تريد أن تبقى مسيطرة على المضايق البحرية بمساعدة حليفتها اليونان.

في آذار عام 1920 قام السلطان محمد السادس الموالي لبريطانيا بحل المجلس الوطني الكبير، والحكم على مصطفى كمال وأعوانه بالإعدام. وفي آب عام 1920 وقع معاهدة سيفر مع الدول المنتصرة. ولكن المجلس الوطني الكبير رفض المعاهدة المجحفة بحق تركيا، وسحبت الشرعية من السلطان محمد السادس. وبتحريض من بريطانيا بدأت اليونان الحرب ضد تركيا، ولكن في بداية عام 1921 هزمت القوات اليونانية في منطقة إينون.

أدت الحرب اليونانية– التركية إلى تأجيج الخلافات ما بين فرنسا وبريطانيا؛ حيث ارتأت فرنسا أن ازدياد النفوذ البريطاني في تركيا سيؤدي إلى إضعاف دورها فيها وفي المنطقة برمتها؛ ولذلك عارضت فرنسا الخطوات السياسية والعسكرية لكل من بريطانيا واليونان على الأراضي التركية. وهنا ارادت فرنسا تطويع الحركة الكمالية لتكون سنداً لمصالحها في المنطقة؛ ولذلك حاولت فرنسا جمع الأطراف المتحاربة في مؤتمر لندن في شباط عام 1921حيث اجتمع اليونانيون مع ممثلي الحكومتين التركيتين؛ حكومة مصطفى كمال اتاتورك وحكومة السلطان محمد السادس، ولكن هذا المؤتمر فشل فشلاً ذريعاً وأدى إلى ازدياد حدة التوتر بين تركيا واليونان.

ومع اشتداد قوة الحركة الكمالية وسيطرتها على القسم الأكبر من الأراضي التركية وجهت أنظارها نحو كيليكية، وعندما وجدت الحكومة الفرنسية أن الحركة الكمالية عازمة على إجلاء القوات الأجنبية، آثرت التفاوض معها ووقعت معها صلحاً منفرداً عرف باتفاق فرانكلين – بويون في 20 تشرين الأول عام 1921، تنازلت بموجبه فرنسا عن كيليكيا واحتفظت فقط بسنجق إسكندرون الذي بقي ضمن الحدود السورية.

أما بالنسبة لإيطاليا، فقد سبقت فرنسا لتوقيع اتفاقية مع الحكومة التركية في حزيران عام 1921، تنازلت بموجبها عن أضاليا مقابل حصولها على امتياز استثمار المناجم الفحمية في هيراكلية.

وفي صيف عام 1921 وبعدما حصلت اليونان على دعم ومساعدات عسكرية كبيرة من قبل بريطانيا، قامت بهجوم ساحق ضد القوات التركية، واستطاعت خلال فترة زمنية قصيرة الوصول إلى الأناضول، وأصبحت القوات اليونانية على بعد 100 كم من انقرة عاصمة الحكومة الوطنية التركية. وفي هذه الفترة استكملت القوات التركية الوطنية استعداداتها فأخذت المبادرة بشن هجومها على القوات اليونانية التي بدأت بالتراجع نحو إزمير، واستطاعت القوات التركية الوطنية احتلال مدينة إزمير في أيلول عام 1922، وإجلاء اليونانيين من مدينة أندريانوبل ومنطقة التراث بكاملها. ويعود سبب خسارة اليونان لهذه الحرب إلى توقف وصول الإمدادات البريطانية، وعدم موافقة الحكومة البريطانية على تمويل حرب اليونان ضد الحركة الكمالية.

نتيجة النجاحات والانتصارات التي حققتها الحركة الكمالية، تم توقيع معاهدة الهدنة في 11 تشرين الأول عام 1922 على أساس إطلاق يد مصطفى كمال في الأستانة، فكان أول عمل اقدمت عليه الحكومة الكمالية هو خلع السلطان محمد السادس في 6 تشرين الثاني عام 1922، ثم قرارها بفصل الخلافة عن السلطنة، ثم جرت مبايعة الأميرعبد المجيد خليفة للمسلمين الذي اقتصرت مهامه على الشؤون الدينية من دون أن يكون له أية سلطة زمنية.

إن خسارة اليونان الكبيرة أمام الأتراك أدت إلى انقلاب ضد الملك اليوناني، ونُحيَّ عن العرش، وتم اعتقال خمسة من الوزراء اليونانيين، وقائد الجيش اليوناني، وأُعدموا فيما بعد. ووصل تأثير الخسارة اليونانية إلى بريطانيا، حيث أعلنت حكومة لويد جورج استقالتها، وأجريت انتخابات برلمانية انتصر فيها

المحافظون الذين أرادوا استقطاب الحكومة الكمالية إلى جانبهم لتكون سنداً لهم ضد الحكومة السوفييتية.

في 26 نيسان عام 1920 قام مصطفى كمال أتاتورك بتوجيه رسالة إلى قائد الثورة البلشفية لينين متمنياً إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، طالباً المساعدة من الحكومة السوفييتية في سعيه للحصول على استقلال تركيا، وقد جاء الرد مباشرة من لينين معلناً "عن رضاه عن طموح الحكومة الكمالية مع الحكومة السوفييتية في محاربة الدول الاستعمارية التي تهدد أمن الدولتين تركيا وروسيا"، وافقت الحكومة السوفييتية مباشرة على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية مع الحكومة الكمالية، وطلبت إجراء مباحثات مباشرة وسريعة حول تطوير العلاقات بين البلدين.

ونتيجة للمباحثات بين الطرفين التركي والروسي تم التوقيع على معاهدة موسكو 16 آذار عام 1921 ولفترة غير محدودة بين الحكومتين. اعترفت الحكومة السوفييتية بموجبها بالمجلس الوطني الكبير والحكومة الكمالية كممثل وحيد للشعب التركي وتنازلت الحكومة السوفييتية عن جميع التعويضات والديون المتوجب على تركيا دفعها، وتم الاتفاق على أن تقدم الحكومة السوفييتية لتركيا قرضاً قيمته 10 مليون روبل ذهبي، وتعهدت الحكومتان بألا تسمحا لأية قوات أجنبية باستخدام أراضيهما ضد إحدى الدولتين، وتضمنت المعاهدة تنازل الحكومة السوفييتية لصالح تركيا عن مناطق القرم وأردهان و قارص وأرتبويين التي حصلت عليها روسيا القيصرية بموجب معاهدة سان ستيفانو عام 1878، واعتراف روسيا الاشتراكية بالسيادة العسكرية التركية على المضايق مقابل إعلان حرية الملاحة فيها، واعتراف تركيا بالنظام الشيوعي في روسيا الاشتراكية. رسمت معاهدة موسكو الحدود بين تركيا والقوقاز، وتعهدت تركيا بسحب قواتها من باطوم والكسندروبل وما حولهما من أراض وإعادتهما إلى جورجيا وأرمينيا، وإعطاء منطقة نخاتيشان لأذربيجان. يعد توقيع معاهدة موسكو عام 1921 بين الحكومتين الروسية والتركية مهماً لكلتا

الدولتين من أجل كسر العزلة التي فرضتها الدول المتفاهمة ضدهما ولدعم اقتصادياتها. ففي 13 تشرين الأول عام 1921 وبدعم من روسيا الاشتراكية تم التوقيع في قارص على معاهدة صداقة بين تركيا وجمهوريات القوقاز السوفييتية (ارمينيا، وأذربيجان، وجورجيا)، وفي 2 كانون الثاني عام 1922 وبعد الزيارة التي قام بها قائد هيئة الأركان الأوكرانية السوفييتية فرونزه لأنقرة تم التوقيع على معاهدة صداقة وأخوة بين تركيا وأوكرانيا السوفييتية.

نتيجة الانتصارات والنجاحات التي حققتها الحركة الكمالية تم استبدال معاهدة سيفر عام 1920 المجحفة بحق تركيا بمعاهدة لوزان عام 1923.

معاهدة لوزان عام 1923:

عقد مؤتمر لوزان في سويسرا في 20 تشرين الثاني عام 1922 بهدف إيجاد معاهدة تحل محل معاهدة سيفر، شاركت فيه كل من بريطانيا، وفرنسا، و إيطاليا، واليابان، واليونان، ورومانيا، ومملكة الصرب من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وحضرت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب، وحضرت الحكومة الروسية الاشتراكية والحكومة السوفييتية الأوكرانية وجورجيا السوفييتية فقط عند البحث في قضية مضايق البحر الأسود. نتيجة للمناقشات توصل المؤتمرون إلى توقيع معاهدة لوزان في 24 تموز عام 1923. وأهم ماتضمنته هذه الاتفاقية[1]:

1- تكرار ما ورد في معاهدة سيفر فيما يتعلق بالبلاد العربية.
2- استعادة تركيا لكامل سيادتها على الآستانة.
3- الاعتراف لتركيا بسيادتها الكاملة على الأناضول وكامل التراث الشرقي.
4- استعادة تركيا لجزيرتي أومبروز وتينيدوس القريبتين من مدخل الدردنيل .

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 119 .

5- إعطاء التراث الغربي لليونان، على أن يجري التبادل بين الأتراك واليونانيين المقيمين على ضفتي التراث، والبالغ عددهم حوالي المليون وأربعمئة ألف شخص.

6- إعطاء جزر الدوديكانيز لإيطاليا، بعدما خصت معاهدة سيفر اليونان بها.

7- إعلان مبدأ حرية الملاحة في المضايق، وإلغاء الإدارة الدولية للمناطق، وحظر على تركيا إقامة الحصون والقلاع على جنبات المضايق، أو حتى إقامة حاميات عسكرية.

وبهذا الشكل استطاعت تركيا أن تلغي بنود معاهدة سيفر المجحفة بحقها وتستبدلها بمعاهدة لوزان التي أعادت لتركيا هيبتها الدولية، فكانت النهضة التركية الحديثة وبناء الدولة القومية.

نتائج نظام فرساي:

إن المعاهدات الخمس التي عقدت في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 بين الدول المنتصرة والدول المهزومة (فرساي، سان جيرمان أن - لي، لي سور- سين، ومعاهدة تريانون وسيفر) شكلت في مجموعها أساساً لبنية النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى.

سوى نظام فرساي القضايا في كل من دول الغرب الأوربي، وقضايا وسط أوروبا وشرقها، ومشاكل الشرق الأوسط، وأفريقيا، حيث أدى إلى تقوية نفوذ فرنسا في القارة الأوروبية نتيجة لضعف روسيا؛ بسبب المشاكل التي ظهرت فيها إبان الثورة الاشتراكية، وقيام الحركات المناوئة لها، وتردي الأحوال الاقتصادية، حيث كانت تعد إحدى الدول المركزية في أوروبا. كما أدى إلى القضاء على ألمانيا وقوتها على اثر خسارتها المهينة في الحرب العالمية الأولى، وقوى هذا النظام النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط وسيطرة بريطانيا على أهم الطرق المائية في العالم، وتقوية نفوذها في المستعمرات.

كان نظام فرساي موجهاً ضد روسيا الاشتراكية؛ حيث سلخ عن روسيا العديد من المناطق المهمة، مثل: دول البلطيق، غرب روسيا البيضاء، غرب أوكرانيا، ومنطقة بيسأرابيا، كما أن نظام فرساي فرض حجراً صحياً ضد الدولة السوفييتية الروسية، وأوجد العديد من الدول الأوروبية لتكون منطقة عازلة بين أوروبا الغربية وروسيا الاشتراكية. إن إضعاف روسيا سيؤثر سلباً في "توازن القوى" في القارة الأوروبية. إن تقوية دور فرنسا ومحاولتها فرض هيمنتها على القارة الأوروبية أساء إلى العلاقات الفرنسية – البريطانية، وتسبب بتراجع العلاقات الفرنسية – الإيطالية.

كانت قرارات نظام فرساي إيجابية بالنسبة لليابان حيث حصلت على العديد من المناطق المهمة في الشرق الأقصى؛ مما قوى نفوذها في هذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى عدم رضا الولايات المتحدة الأمريكية التي عدت ذلك إضراراً بمصالحها العليا في هذه المنطقة، ويتعارض مع سياسة "الباب المفتوح" المتعلقة بالشرق الأقصى.

إن الشروط القاسية التي فرضتها دول التفاهم على الدول المهزومة؛ وخاصة على ألمانيا لم تكن بالحل الجذري الذي يضع الأمور في نصابها؛ بل زادها تعقيداً وتأزماً؛ إذ أدت إلى سخط عارم على هذه المعاهدات واضطرابات نفسية واجتماعية واقتصادية عميقة لدى الشعوب الأوروبية، وعندما استمع المارشال فوش إلى نصوص اتفاقيات الصلح علّق عليها بقوله:"إنها ليست سلاماً؛ بل هدنة لمدة عشرين سنة"[1]. وبالفعل هذا ما حصل بعد عشرين عاماً حين قامت الحرب العالمية الثانية عام 1939.

إن معاهدات السلام لم تضع حداً لخلافات الحدود التي استمرت بين ألمانيا وفرنسا وبين ألمانيا وبلجيكا، وبين روسيا وبولونيا وبين مختلف الدول الأوروبية.

(1) وينستون تشرشل، مذكرات تشرشل الجزء الأول، (بغداد: منشورات مكتبة المنار، بلا تاريخ)، ص7.

هذا بالإضافة إلى التوزيعات الجديدة لشعوب هذه البلدان. فقد أوجدت معاهدات السلام هذه أقليات جديدة على أراضي الدول الأخرى، حيث نجد في منطقة السودت التشيكوسلوفاكية ثلاثة ملايين ومئتي ألف ألماني، والتي ستكون موضع الخلاف في الثلاثينيات من القرن العشرين بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا. ويوجد في بولونيا نحو المليون ألماني. إن هذا كله سيؤدي إلى تأزم العلاقات الدولية؛ لأن تواجد أقليات على أراضي الدول الأخرى، وعلى الخصوص الأقليات الألمانية سوف يشكل مشكلة قومية حيث تتوق هذه الأقليات إلى العودة إلى الوطن الأم.

إن المبالغ الباهظة التي فرضت على ألمانيا كتعويض عن الأضرار التي تسببت بها في الحرب العالمية الأولى ستزيد من أعباء ألمانيا المالية؛ مما سيؤثر سلباً في الاقتصاد الألماني، هذا بدوره سيؤدي إلى ظهور بعض التيارات السياسية المتطرفة من خلال استغلال هذا الوضع المتردي لإنشاء تكتل سياسي قومي متطرف سيجعل من أبرز أهدافه تخليص ألمانيا من قيود هذه المعاهدة المجحفة (هذا ما حصل فعلاً في ألمانيا عندما وصل الحزب النازي إلى الحكم بقيادة هتلر عام 1933).

لقد وضعت معاهدة فرساي نظام الاحتلال العسكري لجزء من ألمانيا لمدة خمسة عشر عاماً، ونظام الاحتلال هذا لم يحسن العلاقات بين الدول؛ بل على العكس من ذلك فقد ازدادت العلاقات سوءاً بسبب عدم رضا الألمان عن كل ذلك.

إن معاهدة الصلح مع ألمانيا لم تنزع منها وسائل الأخذ بالثأر، ولم تحفظ الوحدة الألمانية وحسب؛ بل إن هذه الوحدة أصبح لها أهمية كبرى في أوروبا عام 1919 أكبر مما كانت عليه عام 1914؛ لأن الدول المحيطة بألمانيا من جهة الجنوب كانت ضعيفة؛ ولذا فإن ألمانيا تستطيع متى استعادت قوتها أن تجد منطقة توسع نحو الجنوب. حتى أن معاهدة فرساي التي حددت الجيش الألماني بمئة ألف جندي لم تقض بشكل تام على النزعة العسكرية فيها حيث تركت المعاهدة لألمانيا جيشاً ممتهناً يستطيع أن يتحول بسهولة إلى جيش ضباط؛ لأن

معظم الجنود فيه يستطيعون أن يكونوا في المستقبل صف ضباط أوضباطاً في الوقت الذي تستعيد فيه ألمانيا عافيتها، وتعمد إلى تشكيل جيشها من جديد (هذا ماحصل فعلاً في فترة زمنية قصيرة عندما أعاد هتلر تسليح الجيش الألماني في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ليصبح هذا الجيش من أقوى الجيوش الأوروبية تنظيماً وتسليحاً). كما أن معاهدة فرساي لم تمس قوة ألمانيا الصناعية على الرغم من اقتطاع الكثير من الأراضي الألمانية الغنية بالثروات الباطنية، وكما هو معلوم أن القوة الصناعية لدولة من الدول ذات أهمية كبرى في قوة الدولة العسكرية.

تشكيل عصبة الأمم 1919:

إن من أهم نتائج مؤتمر الصلح في باريس تشكيل منظمة عصبة الأمم.

اولاً- نشوء ميثاق عصبة الأمم:

إن الهيئات الدولية التي شهدها القرن التاسع عشر(الاتحادات الدولية العامة، والاتحادات الدولية الخاصة) هي التي مهدت السبيل لقيام تنظيم دولي كما نعرفه في وقتنا الحاضر، وكانت ثمرتها الأولى عصبة الأمم.

ارتبط التفكير في إنشاء عصبة الأمم ارتباطاً وثيقاً بظروف الحرب العالمية الأولى، وما أثبتته واقعة قيامها من أن الوفاق الأوربي لم يعد صالحاً للقيام بدوره كنظام كفيل بحفظ التوازن الدولي؛ وبالتالي بمنع الحروب، ومن ثم اتجه التفكير إلى إيجاد نظام دولي جديد، وبدأت الدعوة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأولى للحرب إلى إنشاء جهاز دائم يتم من خلاله التعاون بين الدول من أجل الحفاظ على الأمن والسلام، فتكونت لجنة في بريطانيا نشرت عدة مقترحات حول إنشاء منظمة دولية في شباط عام 1915، وأسست في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران عام 1915 جماعة برئاسة

الرئيس السابق ويليام هوارد تافت، كما أسهمت فرنسا بلجنة حكومية يرأسها ليون بورجوا.

وقد لاقت هذه الدعوة ذات النزعة المثالية استجابة فعلية من جانب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق توماس وودرو ويلسون فتبناها كواحدة من مبادئه الأربعة عشر المشهورة التي على أساسها قبل إنهاء الحرب جاعلاً منها الدعائم الأساسية للنظام الدولي الجديد، وذلك في رسالته إلى الكونغرس في 8 كانون الثاني عام 1918، ورغم اتفاق دول التفاهم في مؤتمر الصلح في باريس على ضرورة إنشاء منظمة دولية تقوم على حفظ الأمن والسلام الدوليين، فقد تباينت وجهات النظر حول الطبيعة القانونية للهيئة المقترح إنشاؤها، والاختصاصات التي يتعين منحها لهذه الهيئة.

فبينما ذهبت النظرية الفرنسية إلى ضرورة إنشاء منظمة ناجعة ذات طابع شبيه بالتنظيم السياسي للدولة الاتحادية، تمنح اختصاصات واسعة ومحددة، وبالوسائل العملية التي تمكنها من مباشرة اختصاصاتها، وردع كل دولة تحاول المساس بالأمن، أو الإخلال بالتوازن الدولي في صورته التي تم الصلح على أساسها. ذهبت النظرية الأنكلوسكسونية إلى إنشاء منظمة ذات طابع مرن محدودة الاختصاص، تستند في أدائها لمهمتها إلى حسن نية الدول الأعضاء، وتأييد الرأي العام، أي عن طريق الرغبة لا الرهبة، وقد ظفرت بالنهاية، وأوحت إلى الرئيس ويلسون ومستشاره إدوارد هوز بنود الميثاق المقترح. وأمام سلبية رئيس الحكومة الإيطالية أورلاندو، وتأييد أغلبية الدول الصغيرة للنظرية الأنكلو– سكسونية، لم يجد ويلسون صعوبة في إقناع المؤتمر في باريس الأخذ بالمشروع الأنكلو– امريكي (هرست – ميلر) حيث تم إقراره بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه، ومنها إدماج نظام عصبة الأمم في صلب معاهدات الصلح كما أصرَّ ويلسون.

أدرج صك العصبة المؤلف من مقدمة و26 مادة في معاهدات (فرساي في 18 حزيران عام 1919 مع ألمانيا، وسان جرمان مع النمسا في 10 أيلول عام 1919، ونى سور- سين في 27 تشرين الثاني عام 1919 مع بلغاريا، وتريانون في 4 حزيران عام 1920 مع هنغاريا، ومعاهدة سيفر في 10 آب عام 1920 مع تركيا) ووضع موضع التنفيذ عام 1920.

وتجدر الإشارة إلى أن عصبة الأمم اعتمدت في تحقيق أهدافها على حسن نية أعضائها، ولم يرد في نظامها أية قيود جدية على سيادة الدول الأعضاء، ولم يكن من المتصور أن تتخذ المنظمة قراراً يتعارض ومصالح أيٍّ من أعضائها؛ الأمر الذي أدى إلى فشل العصبة في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله، وهناك عوامل أخرى ساعدت في فشل العصبة، منها: أن الأمانة العامة للعصبة التي كان يرأسها (جيمس أيريك درموند) في أول عهدها بناءً على ترشيح الرئيس ويلسون وإصراره، كانت ذات إختصاص إداري بحت، ولم يقم الأمين العام فيها بدور سياسي ظاهر؛ بل قام على تحقيق أهداف المنظمة، الجمعية والمجلس، وكان اختصاص حفظ الأمن والسلام مشاعاً بينهما، فكان نصيبها الفشل الذريع في كافة ما تعرضت له من مشاكل جدية (مثال: العدوان الياباني على منشوريا عام 1931، والعدوان الإيطالي على أثيوبيا بين عامي 1935- 1936)، وعدم استطاعتها منع ألمانيا من إعادة تسليح جيشها، أو معاقبتها لاعتدائها على تشيكوسلوفاكيا وضمها للنمسا، والموقف السلبي من الحرب الأهلية في إسبانيا.

ثانياً- أهداف عصبة الأمم، مبادئها، وطبيعتها:

ورد ذكرها في صك العصبة وهي: توثيق التعاون بين الأمم، وضمان السلم والأمن الدوليين، ثم عددت المبادئ التي يقوم عليها تحقيق هذه الأغراض، وهي:

1- قبول الدول التزامات معينة بعدم الرجوع إلى الحرب.

2- أن تقوم العلاقات بينها علانية على أساس قواعد العدالة والشرف.

3- احترام قواعد القانون الدولي العام، واتباعها لها في تصرفاتها.

4- إحقاق العدالة واحترام الإلزام الذي تقرر في المعاهدات.

أما طبيعة عصبة الأمم، فهي ليست دولة فوق الدول، وذات صفة سياسية، وذات اختصاصات متعددة، وهي لا تحرم الحروب، ولكنها تهدف إلى تجنبها بقدر المستطاع، ثم يبين صك العصبة بعد ذلك كيفية تكوينها، والمهام التي تضطلع بها، والوسائل التي تلجأ إليها لتحقيق الأغراض التي نشأت من اجلها.

ثالثاً- تأليف عصبة الأمم وهيئاتها:

تتألف العصبة من ثلاثة أجهزة رئيسة: مجلس، وجمعية عامة، وأمانة عامة، وكان مقرها في مدينة جنيف بسويسرا.

1- **المجلس:** يضم 15 عضواً، ستة أعضاء دائمون هم ممثلو الدول الكبرى (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، روسيا، اليابان، ألمانيا)، وتسعة أعضاء غير دائمين منتخبين من قبل الجمعية العامة لزمن محدد.

2- **الجمعية العامة:** وكانت تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في العصبة، وكانت تعقد دورة سنوية واحدة خلال شهر أيلول، ويبلغ عدد الأعضاء الأصليين 32 عضواً، وهم ممثلو الدول المتفاهمة التي وقعت على معاهدة فرساي، ويبلغ عدد الأعضاء المدعوين وهم: إسبانيا، وسويسرا، وبلجيكا، وهولندا، وبعض دول أمريكا الجنوبية حوالي 13 دولة، اما الأعضاء المقبولون من قبل الجمعية العامة للعصبة، فقد بلغ عددهم حوالي 20 دولة.

وكان من حق الجمعية العامة عقد دورات استثنائية عند الحاجة، وجلسات الجمعية كجلسات المجلس علنية، والتصويت فيها مبدئياً بالإجماع باستثناء صوتي الدولتين المتنازعتين.

اما قبول عضوية الدولة، فتتم بناء على طلب يقدم إلى جمعية العصبة، ويبت فيه بأكثرية الثلثين، أما الانسحاب من العضوية فكان ممكناً شريطة إعلام مجلس العصبة بهذه الرغبة قبل سنتين من تنفيذها، وبعد تنفيذ الالتزامات الدولية الملقاة على عاتقها (انسحبت بين عامي 1919– 1929 عشرون دولة انسحاباً طوعياً)، وبلغ عدد اعضاء العصبة في عام 1932 ستين دولة، وهبط إلى 44 دولة عام 1939 غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية.

3– الأمانة العامة: وكانت تتألف من الأمين العام والمساعد وثلاثة نواب، وبلغ عدد موظفي امانة السر عام 1939 حوالي 800 موظف، ينتمون إلى خمسين دولة، وبلغت موازنة العصبة عام 1938 ما يزيد على 38 مليون فرنك سويسري.

رابعاً– مهام العصبة:

وتتلخص مهام عصبة الأمم كما بينتها مقدمة عهد العصبة في أمرين:

الأول – ضمان السلم العالمي ومنع الحرب:

- عن طريق استخدام الوثائق لتخفيض التسلح (المادة 8)، ولكن تخفيض التسلح لم ينجح لعدم وجود رقابة حقيقية على تسلح الدول.
- الضمان المتبادل، (المادة 8) عن طريق احترام وضمانة سلامتها، أقاليم الدول الأعضاء واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء خارجي، ظل هذا الالتزام التزاما نظرياً عندما اعتدت إيطاليا وهي عضو في العصبة على أثيوبيا وهي عضو في العصبة أيضاً، ولم يفلح مجلس العصبة في تقرير الوسيلة لدفع هذا الاعتداء أو وقفه.
- فض المنازعات بالطرق الودية: بأن تعرض كل نزاع يقوم بينها ويمكن أن يؤدي إلى قطع العلاقات بينها على التحكيم أو مجلس العصبة أو التحكيم، وحظر

عليها الالتجاء إلى الحرب قبل استنفاد الوسائل السلمية (مواد 13-15من الميثاق).

- الجزاءات: إذا خالفت إحدى الدول أحكام عهد العصبة، ولجأت مباشرة إلى الحرب، يعد عملها عدائياً ضد أعضاء العصبة جميعاً، وجاز وفقا للمادة 16 من العهد أن تقع عليها الجزاءات الآتية أو إحداها:

1- جزاء اقتصادي: قطع العلاقات التجارية والمالية، وطبق على إيطاليا سنة 1936 عندما قامت إيطاليا باحتلال اثيوبيا.
2- جزاء عسكري: وهذا لا يوقع إلا بإذن مجلس العصبة، ولكن لم يعمد المجلس البتة إلى توقيع مثل هذا الجزاء.
3- طرد أي دولة عضو في العصبة منها إذا أخلت بالتزاماتها، ويصدر القرار بالإجماع، فيما عدا صوت الدولة المراد توقيع الجزاء عليها، وقرر المجلس فعلاً طرد الاتحاد السوفييتي سنة 1939 من العصبة إثر اعتدائه على فنلندة.

- علانية المعاهدات، وإعادة النظر فيها، نصت المادة 18 على وجوب تسجيل المعاهدات ونشرها، ورتبت على عدم التسجيل انعدام القوة الإلزامية للمعاهدة، وذلك بهدف القضاء على المعاهدات السرية التي تدبر فيها الاعتداءات وتعد العدة له.

الثاني - تنظيم التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتوثيقه:

كانت جهود العصبة مثمرة إذ اهتمت في الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية، وساهمت في إنقاذ بعض الدول مالياً، وشجعت على البحوث الاقتصادية، وسعت إلى تقريب النظم الجمركية، وتوحيد ما أمكن توحيده، واهتمت بالمسائل الصحية ومكافحة الأمراض، والأوبئة، وتحسين حالة الصحة العامة، واهتمت

بالمسائل الاجتماعية والإنسانية، فسعت إلى تحسين حال العمال وتنظيم ساعات العمل، وإلى مقاومة البؤس والفقر بين الطبقات العاملة، وبذلت جهوداً كبيرة في محاربة الإتجار بالرقيق والنساء والأطفال وفي مكافحة المخدرات والقضاء على تجارتها، وبصفة عامة تحقيق كل ما يمكن أن يعود بالنفع على الفرد وييسر له سبل الحياة.

كما نشطت العصبة في تنشيط التعاون الفكري بين الشعوب، وعقد الكثير من المؤتمرات العلمية والثقافية، واهتمت بفكرة تجميع قواعد القانون الدولي، وتدوينه واقتضى نشاط العصبة إنشاء هيئات فنية إلى جانب هيئاتها الأساسية لمعاونتها في مهمته، منها هيئة الشؤون الاقتصادية والمالية، هيئة الشؤون الصحية، هيئة شؤون المواصلات والنقل، ولجنة تجميع قانون الدول، ولجنة نزع السلاح، ولجنة التحكيم والأمن، ولجنة حماية الطفولة، ولجنة التعاون الفكري، والهيئة الدولية للعمل إلى غير ذلك من الهيئات، واللجان الفنية المتخصصة.

والاختصاصات الإدارية للعصبة، وهي:

- نظام الانتداب ومراقبة الأراضي الموضوعة تحت الانتداب.
- مراقبة حماية الأقليات.
- حوض السار: فرض على ألمانيا في معاهدة فرساي أن تسلم لفرنسا قيمة الفحم الموجود في هذا الحوض تعويضاً لهذه الدولة عن مناجمها التي أتلفها الألمان خلال الحرب، على أن تتولى العصبة إدارة إقليم السار بواسطة لجنة.
- دانزنغ: الإشراف على مدينة دانزنغ بعد أن سلخت عن ألمانيا.

خامساً – نهاية العصبة:

عقد العالم على عصبة الأمم وقت نشوئها آمالاً كبيرة، وخيل إليه أنها فاتحة عهد سلام دائم بين الشعوب، وحققت العصبة بعضاً من هذه الآمال بما أحرزته من نجاحات في ميادين التعاون الاقتصادي والاجتماعي والإنساني بين

الدول، وفي حل عدد من المشاكل الدولية الثنائية، مثل:(الخلاف بين بولونيا ولتوانيا عام1920، والخلاف على جزر الأند بين السويد وفنلندا عام1925، لكنها لم تفلح في حل الخلاف بين ألمانيا وبولونيا بشأن سيليزيا العليا عام1921، والخلاف بين بريطانيا وتركيا حول الموصل عام 1925، و كذلك بالنسبة لحل القضايا الهامة مثل: النزاع الإيطالي – اليوناني عام 1923، والنزاع الصيني الياباني عام 1931 حول منشوريا، والنزاع الإيطالي– الأثيوبي 1935– 1936).

ويمكن القول أن العصبة أخفقت في الميدان السياسي، حيث تقاذفتها الأهواء الدولية المتضاربة، فأضعفتها وأدت إلى فشلها، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانتساب إليها بعد رفض الكونغرس التصديق على معاهدات الصلح، وناصبتها الدول الديكتاتورية العداء (ألمانيا، إيطاليا، اليابان)، وكان دور بعض الدول الأخرى في العصبة ضعيفاً حيث اهتمت بمصالحها الوطنية البحتة؛ الأمر الذي منع العصبة من أن تؤدي مهامها بشكل فاعل، ولم تستطع منع قيام الحرب العالمية الثانية. وتوقفت العصبة فعلياً عن العمل، وآلت إلى الزوال قانوناً في عام 1946 حيث اجتمعت الجمعية العمومية للمرة الأخيرة في جنيف بين 8 – 18 نيسان عام 1946 لتفسح المجال أمام منظمة الأمم المتحدة، وحدد تاريخ الحل القانوني في 31 تموز 1947 حينما أغلقت نهائيا حسابات المكتب الذي عهد إليه بأعمال التصفية. يرجع معظم فقهاء القانون الدولي وبعض علماء السياسة فشل عصبة الأمم لعدة أسباب أهمها:

1– انها نشأت في جو علاقات دولية متوترة ومتناقضة:

حيث لم تغير الدول الكبرى من سياساتها عقب الحرب، حيث كان هدفها في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 الذود عن مصالحها وتحقيق توازن جديد للقوى في العالم .كما كان الاهتمام الأكبر لدول أوروبا المنتصرة منصباً على

إقتسام ممتلكات ألمانيا والإمبراطورية العثمانية[1]، وظهر ذلك جلياًعند عقد معاهدة الصلح مع ألمانيا عندما فرض عليها تعويضات باهظة وشروطا مذلة، وحرمت ألمانيا من مستعمراتها ومن معظم أسطولها الحربي والتجاري. عبرت تلك المعاهدة عن التعسف الشديد من جانب الدول الكبرى المنتصرة، وخاصة من قبل فرنسا التي كانت تريد إضعاف ألمانيا لدرجة كبيرة، وكان حرمان المفوضين الألمان الذين حضروا للتوقيع على الصلح من مناقشة نصوص المعاهدة يعد أكبر خرق للأعراف الدولية والقانون الدولي، وقد وقعوا المعاهدة مكرهين.

2- عدم انضمام الدول الكبرى إليها وسيطرة الطابع الأوربي عليها:

كان تشكيل العصبة محاولة جدية لإقامة نظام للأمن الجماعي القائم على ضمان السلم؛ بدلاً من صيانة الأمن عن طريق توازن القوى. فقد أعقب مؤتمر الصلح في باريس عقد معاهدات وتحالفات سرية متناقضة أفقدت الدول الثقة في تحقيق الأمن والسلام، وفشلت العصبة، لأن الدول الأوروبية هي التي تسيطر عليه، وعلى الخصوص عندما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إليها بسبب عدم تصديق الكونغرس الأمريكي عليها؛ لاعتقاده بأن ذلك سوف يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الأوروبية، وهذا ما يتعارض مع مبدأ مونرو عام 1823، كما لم تنضم للعصبة غالبية الدول الأسيوية والأفريقية؛ لأن غالبيتها كانت دولاً غير مستقلة ومستعمرة من قبل الدول الأوروبية[2]. بالإضافة إلى ذلك فإن أعضاءها المؤسسين هم من دول التفاهم المنتصرين، فلم تنضم ألمانيا إليها إلا في عام 1926 بعد توقيعها على معاهدات لوكارنوعام 1925 ثم انسحبت منها، وانضم الاتحاد السوفييتي إليها عام 1934 وطرد منها عام 1939 بعد هجوم الاتحاد السوفييتي على فنلندا، وانسحبت اليابان منها عام1935، وإيطاليا عام1937.

---

(1) موريس كوزيه،تاريخ الحضارات العام،العهد المعاصر،الجزء السابع،ترجمة أسعد داغر،(بيروت:منشورات عويدات، 1970)،ص44.

(2) أنيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي،ترجمة عبدالله العريان،(القاهرة:دار النهضة العربية، 1963)،ص393- 394.

3- ربط عهد عصبة الأمم باتفاقيات الصلح التي وقعت مع الدول المهزومة:

لقد ارتبطت العصبة ارتباطاً وثيقاً بالانتصار الذي حققته الدول المتفاهمة وخصوصاً الدول الأوروبية منها عام 1918. إذ كيف يمكن الربط بين عهد عصبة الأمم الذي يعد دستوراً وضع لتنظيم منظمة دولية هدفها صون السلم العالمي، وتحقيق المساواة بين الدول جميعها، وبين معاهدات الصلح التي تشكل تسوية بين غالب ومغلوب وتفرض فيها إرادة الغالب.

4- العصبة لم تحرّم الحرب:

حيث لم يعبّر بصفة مطلقة على عدم مشروعية الحرب، فقد أشارت المادة 15 من عهد العصبة بأنه في حال فشل الدول في إجراءات حل المنازعات بالطرق السلمية يجوز اللجوء إلى الحرب دون أن يكون ذلك مخالفة منها، وذلك طبقاً للإجراءات الآتية[1]:

- إذا مرت ثلاثة أشهر على صدور حكم قضائي، أو حكم صادر من محكمة تحكيم دون أن ينفذ.
- إذا مرت ثلاثة أشهر على صدور قرار جماعي من مجلس العصبة ضد عضو دون أن يمتثل له.
- إذا مرت ثلاثة أشهر على عرض النزاع أمام مجلس العصبة دون أن يحصل إجماع عليه لإصدار قرار فيه.

وبذلك لم تكن الحرب عملاً غير مشروع ؛ بل كانت إحدى الوسائل، أو المرحلة الأخيرة لحل المنازعات بعد انقضاء المهلة المحددة في العهد، التي يحاول فيها المجلس تجنب قيام الحرب؛ وبالتالي فشل نظام الأمن الجماعي للعصبة في حل بعض المنازعات الدولية، مثل النزاع الذي وقع بين إيطاليا وأثيوبيا.

(1) مفيد شهاب، المنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976)، ص 64.

عام1935– 193، وفشلت العصبة في احتوائه والوصول إلى حل نهائي له وانتهى الأمر إلى الحل، واحتلال إيطاليا لأثيوبيا عام 1936.

5– تردُّد العصبة في إتخاذ القرارات الحازمة:

ضد الدول المعتدية سواء من خلال إجراءات سياسية او اقتصادية اوعسكرية كانت غير فاعلة، وغير كافية لكي تساهم في حفظ السلام الدولي، كما ان هذه الإجراءات كانت لا تتخذ عند وجود تهديد للسلام مهما كان خطيراً، كانت الإجراءات الجماعية تأتي متأخرة دائماً، وكان تقاعس العصبة في احتواء الأزمات الخطيرة عند ظهورها من الأسباب التي أدت إلى ضعفها، وعدم قدرتها فيما بعد على إمكانية التوصل إلى حل سلمي أدى معظمها إلى حدوث صدامات عسكرية بين بعض الدول مثلما حدث عندما غزت اليابان منشوريا عام 1931، وعندما نشبت الحرب الصينية اليابانية عام 1937، وغزو إيطاليا لأثيوبيا عام 1935– 1936، وهجوم الاتحاد السوفيتي على فنلندا عام 1939.

6– اعتماد مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات:

في المسائل الهامة كثيراً ما كان يؤدي إلى استحالة صدورالعديد من القرارات الهامة المتعلقة بحفظ الأمن والسلام العالمي، إذا كان لإحدى الدول ذات النفوذ مصلحة في تعطيلها[1].

7– افتقار عصبة الأمم إلى أداة تنفيذية:

أي إلى قوة عسكرية تابعة لها يمكن أن تحركها مباشرة عندما يقتضي الأمر ردع المعتدي، وإرغامه على احترام مبادئ العصبة وأهدافها وقراراتها، كان من أحد الأسباب التي أدت إلى ضعفها في مباشرة أعمالها، كما دفع الدول الأعضاء إلى عدم تقديم أي تنازل لها عن أي جزء من سيادتها لكي تكون لها إرادة

(1) سمير عبد المنعم أبو العينين، مرجع سابق، ص 162.

مستقلة في إدارة اختصاصاتها في تحقيق الأمن والسلام في أرجاء المجتمع الدولي[1].

8- تهاون عصبة الأمم في الرقابة على التسلح:

قد أدى إلى قيام بعض الدول الأوروبية، وخاصة ألمانيا بإعادة تسليحها بصورة كبيرة عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي دفع إلى اختلال توازن القوى بين الدول نتيجة السلبية، وعدم الاكتراث بعواقب هذه الأمور. وهكذا فإن تطوّر الأحداث في أوروبا في نهاية فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وقيام الحرب العالمية الثانية هو الفشل الكبير للعصبة والذي أدى إلى زوالها على الساحة الدولية، ونشوء الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

إذا كانت أرض المعركة في الحرب العالمية الأولى قد حددت القوى المنتصرة فإن الدبلوماسية حددت طبيعة النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب، فقد تجسد ذلك في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 الذي حاولت الدول الكبرى المنتصرة من خلاله أن تحافظ على قدراتها وقوتها، والحصول على مناطق نفوذ جديدة لها في العالم . إذ حاول الرئيس الأمريكي آنذاك وودرو ويلسون العمل على تأسيس منظمة دولية تؤسس لقواعد جديدة في العلاقات الدولية تُبنى على الدبلوماسية العلنية والأمن الجماعي، وقد تجسد ذلك في ما عرف بمبادئ ويلسون الأربعة عشر وتأسيس عصبة الأمم.

---

(1)محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي، العام مرجع سابق، ص 61.

الفصل الرابع

الوضع الدولي في القارة الأوروبية بعد مؤتمر الصلح في باريس وحتى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م

- المسألة الألمانية.
- احتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرور عام 1923 .
- موقف ألمانيا من الاحتلال الفرنسي – البلجيكي لمنطقة الرور عام 1923.
- مواقف الدول الكبرى من الاحتلال الفرنسي – البلجيكي لمنطقة الرور عام 1923.
- مشروع داووز للتعويضات 1924.
- قضية الديون الأمريكية للدول الأوروبية.
- اتفاقيات لوكارنوعام 1925 وعودة ألمانيا إلى الحلبة الدولية .
- بروتوكول جنيف في 2 تشرين الأول 1924، وأهم ماتضمنه البروتوكول.
- مشروع يونغ للتعويضات شباط عام 1929 .
- نظام الأمن الجماعي للسلام العالمي: مبادرات عصبة الأمم لاعتماد الوسائل السلمية لحل المشاكل الدولية، مشروع محكمة العدل الدولية عام 1920، مشروع بريان – كيللوغ عام 1928، مشروع بريان حول الاتحاد الأوربي عام 1930، ضمان السلام العالمي عن طريق نزع السلاح، مبادرات نزع السلاح خارج نطاق عصبة الأمم.
- القضية الروسية بين عامي 1918– 1930.




الوضع الدولي في القارة الأوروبية بعد مؤتمر الصلح في باريس وحتى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار دول التفاهم على دول تكتل الوسط إلا أن القاسم المشترك الذي خرج به كلا المعسكرين هو ان الدول المتحاربة جميعها خرجت منهكة القوى، فقد خسرت الدول المشاركة في الحرب الملايين من البشر، وكانت جميع الدول مدمرة اقتصادياً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت مزدهرة اقتصادياً من جراء الحرب، فكان من الطبيعي أن تترك الحرب آثاراً سيئة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و النفسية الأوروبية في فترة ما بعد الحرب.

أفرزت الحرب العالمية الأولى من وجهة نظر الباحث د.رياض الصمد نوعين من المنتصرين، حقيقيين، ووهميين. تمثل المنتصرون الحقيقيون بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث إن الحرب لم تكن بالنسبة لهما فرصة لتطوير اقتصادياتهما وحسب، وإنما سمحت لهما أيضاً في مشاركة أوروبا بشكل فعال في رسم السياسة الدولية. أما المنتصرون الوهميون فقد تمثلوا بالدول الأوروبية المتفاهمة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وقد أرادت هذه الدول أن تعوض بعضاً من خسارتها على حساب الدول المهزومة فاستولت على مستعمرات هذه الدول، كما فرضت تعويضات باهظة عليها، وحتى لا تتكرر المأساة تجرأ بعضها وفرض شروطاً قاسية على البعض الآخر[1].

سنتعرض في هذا الفصل إلى الوضع الدولي في أوروبا بين عامي 1920 – 1929.

على الرغم من التناقضات الكبيرة في مصالح الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العاليمة الأولى، استطاعت أن تتفق على مقررات الصلح مع الدول

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 140.

المهزومة، إلا أن الخلافات بدأت تظهر بينها عند التطبيق الفعلي لهذه المقررات، وعلى الخصوص فيما يتعلق بألمانيا وروسيا الاشتراكية، ومشكلة تأمين السلم العالمي.

إن معاهدات السلام الخمس التي عقدتها الدول المنتصرة مع المهزومة أحدثت تغيراً كبيراً على الخارطة السياسية الأوروبية، حيث تشكلت عدة دول جديدة في أوروبا دون مراعاة الأقليات الموجودة فيها، حيث إن عدد الأقليات الاثنية الموجودة على أراضي دول الغير بلغ بعد الحرب العالمية الأولى حوالي 17 مليون إنسان، حتى أن رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج قال في هذا الموضوع: "خلقت الحدود الجديدة للدول الأوروبية وضعاً غير مستقر، فبدلاً من أن يكون لدينا مسألة الزاس ولورين واحدة، في أوروبا، ظهرت على السطح العشرات من القضايا المثيلة"[1]. أنهت معاهدات مؤتمر الصلح فعلياً جميع الاتفاقيات التي عقدتها دول التفاهم فيما بينها في فترة الحرب، وعلى الرغم من عقد اتفاقيات الصلح إلا أنه بقي العديد من المسائل دون حل ما بين الدول المنتصرة، فعلى سبيل المثال؛ لم تحل قضية الانتداب في العديد من المناطق، وفي المستعمرات الخاضعة للدول المنتصرة، كما بقي موضوع التعويضات دون حل أيضاً. بقيت هذه المواضيع بحاجة إلى حل بعد مؤتمر الصلح.

المسألة الألمانية:

بدت المشكلة الألمانية مسألة أوربية بحتة، حيث لم تشعرالولايات المتحدة الأمريكية واليابان بأنهما مهددتان بعد الحرب العالمية الأولى من قبل دولة كبرى (ألمانيا) لا تملك أسطولاً بحرياً، وليس لها ظاهرياً مصالح استعمارية وأصبحت دولة ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً. أدركت بريطانيا وفرنسا في الواقع أنه يجب عليهما أن تبتا في المسألة الألمانية بمفردهما.

---

(1) فيفوتسكي، تاريخ الدبلوماسية المجلد الثالث، (موسكو: الأدبيات السياسية، 1965)، ص 209.

لقد أجمعت الدول المتفاهمة على مبدأ الاقتصاص ومعاقبة ألمانيا، إلا أن نظرتها ما لبثت أن تغيرت حول تطبيق هذا المبدأ (لاحظنا الكثير من التناقضات ما بين دول التفاهم خلال عمل مؤتمر الصلح في باريس حول العديد من المواضيع المتعلقة بالمسألة الألمانية حتى أن هذه التباينات أخذت طابعاً حاداً بين فرنسا وبريطانيا. وفرنسا الدولة المجاورة لألمانيا هي الدولة التي شهدت وميض المدافع الألمانية، وسمعت ضجيجها الرهيب خلال أعوام 1814– 1815– 1870– 1914، وخلال سنوات الحرب الأربع وقعت تحت نير الاحتلال الألماني ثلاث عشرة مقاطعة فرنسية، ودمرت مساحات كبيرة من الأراضي الفرنسية. إذا كان الفرنسيون يعيشون في رهبة دائمة من الإمبراطورية الألمانية وعلى الرغم من انتصار فرنسا في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الخوف مازال مسيطراً على الشعب الفرنسي، الذي لم يبلغ تعداده ثلثي الشعب الألماني المتزايد باطراد. إن هذا كله جعل القادة الفرنسيين يتشددون في وضع شروط الصلح مع ألمانيا، ويصرون على تنفيذ هذه الشروط القاسية أيضاً. لأن إضعاف ألمانيا اقتصادياً وعسكرياً سيجعل من فرنسا الدولة المهيمنة على القارة الأوروبية.

من الجدير ذكره أن فرنسا بعد معاهدة فرساي بدأت بالتشدد في موضوع التعويضات الألمانية، وعلى الخصوص بعد أن سقطت الضمانات السياسية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية سلامتها من أي خطر ألماني جديد، بعد أن رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على معاهدات السلام، إلا أن هذا الموقف المتشدد ما لبث أن تغير مع تبدل الأوضاع الداخلية في فرنسا عام 1924 من جهة، وتبدل الظروف الدولية من جهة أخرى.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد أرادت أن تضعف ألمانيا كمنافس لها في القارة الأوروبية، ولكن في الوقت ذاته تريد عدم إضعافها نهائياً لتقف في وجه هيمنة فرنسا على القارة الأوروبية وضد الدولة السوفييتية. (استفادت ألمانيا كثيراً من هذا الوضع لاستعادة عافيتها وقوتها).

الموقف الدولي من القضية الألمانية حتى عام 1924:

كما تحدثنا سابقاً، فإن قضية التعويضات كانت من أهم القضايا التي أثارت خلافات حادة في وجهات النظر بين دول التفاهم، وعلى الخصوص بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبسبب التباين في وجهات النظر حول هذه القضية، أقر مؤتمر الصلح في باريس تشكيل لجنة عرفت باسم "اللجنة الدولية للتعويضات"، من مهامها تقدير قيمة التعويضات التي يجب على ألمانيا أن تدفعها للدول المتضررة، وقد عقد في مدينة سبا الألمانية في 5– 16 حزيران عام 1920 مؤتمر لمناقشة موضوع التعويضات الألماينة.

كانت ألمانيا تعلم بالتناقضات والخلافات ما بين فرنسا وبريطانيا حول موضوع التعويضات، وقد عبر عن ذلك وزير خارجية ألمانيا سيمونس حين قال:"علينا الأخذ بعين الاعتبار تكتيكات الأعداء في المؤتمر، فبعضهم يريد حلب البقرة الألمانية، والبعض الآخر يريد ذبحها، فعلينا أن نعقد اتفاقية مع الذين يريدون حلب البقرة"[1].

إذن، لقد ناقش المؤتمر موضوع التعويضات، حيث حاولت دول التفاهم فرض إرادتها على ألمانيا مستغلة وضعها الضعيف وأنها لم تتعاف من هزيمتها بعد.

لم يحدد مؤتمر سبا المبلغ النهائي، لكنه حدد وبشكل نهائي توزيع التعويضات على الدول المتضررة بالنسب الآتية: 52٪ إلى فرنسا، 22٪ إلى بريطانيا،10٪ إلى إيطاليا، 8 ٪ لبلجيكا على أن تعطى الأولوية لها بالحصول على حقها بالتعويضات، 6,5٪ توزع على اليونان ورومانيا ومملكة الصرب، 0,75٪ لليابان، و0,75 للبرتغال.

---

(1) المرجع السابق، ص 211.

وعقد مؤتمر في باريس لمناقشة التعويضات في كانون الثاني عام 1921، تقرر فيه المبلغ الذي يجب أن تدفعه ألمانيا، وقدر بـ226 مليار مارك ذهبي على أن تدفع لمدة أربعين عام. وبعد ذلك عقد مؤتمر في لندن في نيسان عام 1921 حدد مبلغ التعويضات النهائية بمبلغ 126,5 مليار مارك ذهبي يجب أن تدفع خلال 48 سنة. وقد أنذرت دول التفاهم ألمانيا للقبول بقرارات مؤتمر لندن لدفع التعويضات وتنفيذ جميع بنود معاهدة فرساي المتعلقة بنزع السلاح الألماني. وعندما عرضت هذه المقررات على الحكومة الألمانية حاولت التهرب منها بحجة أنها ليست الدولة المعتدية على الدول الأخرى، وبالتالي ليست هي المسؤولة وحدها عما ألحقته الحرب من أضرار وخسائر في الدول المتفاهمة، وقد حاولت التخفيف من قيمة التعوضات بحجة أن وضعها المالي والاقتصادي لا يسمح.

بعدها هددت دول التفاهم ألمانيا باحتلال منطقة الرور أغنى المناطق الألمانية بالمواد الأولية، وخاصة بالفحم الحجري، فعادت الحكومة الألمانية ورضخت لمقررات مؤتمر لندن على أن تدفع سنوياً ملياري مارك ذهبي؛ بالإضافة إلى ربع قيمة الصادرات الألمانية التي كانت تقدر آنذاك بأربع مليارات من الماركات الذهبية، وهذا يعني أن ما ستدفعه ألمانيا سنوياً للدول المتضررة حوالي ثلاثة مليارات مارك ذهبي؛ أي أن ألمانيا ستستمر في دفع التعويضات ما يقارب الأربعة والأربعون عاماً. مع أن الحكومة الألمانية وافقت على مقررات مؤتمر لندن عام 1921 حول التعويضات إلا أنها كانت تتقاعس في دفع التعويضات السنوية،(دفعت ألمانيا التعويضات السنوية حوالي مليار مارك ذهبي) إلا أنها ما لبثت أن توقفت عن الدفع بحجة أن وضعها المالي لايسمح لها بالاستمرار بذلك، وخاصة أن القسم الغني بالمواد الأولية من سيليزيا العليا قد ضم في آذار عام 1921 إلى بولونيا، ولقد وجد هذا المطلب دعماً من بريطانيا؛ وبسبب هذا الموقف الأمريكي والبريطاني المؤيد لألمانيا سارعت الحكومة الفرنسية إلى توقيع اتفاق مع الحكومة الألمانية عرف باتفاق لوشور– راتنو في تشرين الأول عام 1922، ويقضي بدفع ألمانيا لفرنسا حصتها من التعويضات أموالاً عينية، أي سلعاً ومواداً أولية

عوضاً عن الأموال. احتجت الحكومة البريطانية على هذا الاتفاق لأنها وجدت أنه يحقق المصالح الفرنسية فقط على حساب الدول الأخرى المتضررة. لقد استفادت المانيا من هذا التناقض وأعلنت توقفها عن دفع التعويضات.

إن هذا كله أدى إلى ظهور حاجة ملحة لدى الأطراف المتنازعة إلى عقد مؤتمرات دولية لبحث قضية التعويضات، وكان أهمها مؤتمر" كان" في فرنسا الذي عقد بطلب من رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج في 6 كانون الثاني عام 1922، حيث شاركت في هذا المؤتمر دول التفاهم، ودعيت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب، وحضرته المانيا أيضاً.

ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب تعارض وجهتي النظر الفرنسية والبريطانية حول التعويضات من جهة، وحول أهداف الحلف المقترح قيامه بين فرنسا وبريطانيا من جهة ثانية. ففي حين أن وجهة النظر البريطانية كانت تقول بضرورة التساهل مع المانيا حيال التعويضات لقاء حلف يقوم بين فرنسا وبريطانيا، تكون أهدافه مساعدة فرنسا وبلجيكا في حال تعرضهما لأي اعتداء الماني مفاجئ، أما وجهة النظر الفرنسية، فتقول بضرورة التشدد، وعلى المانيا دفع التعويضات كاملة وبأوقاتها المحددة، وبالإمكان التساهل بالموضوع إذا ما تعهدت بريطانيا بمساعدة فرنسا في حماية الحدود ليس فقط مع فرنسا وبلجيكا، وإنما مع دول أوروبا الوسطى والشرقية أيضاً. أما الحكومة الإيطالية فكانت ضد المباحثات البريطانية الفرنسية لإنشاء حلف دفاعي بينهما، لكن الحكومة البريطانية بقيادة لويد جورج أكدت لإيطاليا أن هذا الحلف لا يرمي إلى إبعادها عن اجتماعات ومشاورات دول التفاهم الأساسية، أو إلى إضعاف إيطاليا. إلا أن الحلف البريطاني – الفرنسي الذي أثار حفيظة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا لم يبصر النور.

وكان من نتائج مؤتمر "كان" أن قدم رئيس وزراء فرنسا بريان استقالته، وحل محله ريمون بوانكاريه الذي عُرف بتشدده حيال المانيا. اعترفت الدول

المشاركة في المؤتمر بأن تخلص دول أوروبا من الشلل، والركود الاقتصادي يتطلب توحيد قوى جميع الدول الكبرى؛ ولهذا الغرض فقد تمت الدعوى إلى عقد مؤتمر اقتصادي في جنوى في شباط أو آذار عام 1922، ودعوة جميع الدول الأوروبية بما فيها روسيا السوفييتية، ألمانيا، النمسا، هنغاريا، وبلجيكا. عقد هذا المؤتمر فعلياً في نيسان عام 1922 حيث شاركت فيه تسع وعشرون دولة. وضع المجلس الأعلى للمؤتمر عدة شروط تساعد في نجاح المؤتمر في جنوى منها:

1– لا يحق لأية دولة من الدول فرض النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أية دولة أخرى (هذا يعني أنه لا ينبغي على الدول الأوروبية فرض نظامها السياسي والاقتصادي على روسيا الاشتراكية).
2– يجب ضمان الاستثمارات الأجنبية وممتلكات الأجانب وحقوقهم وأرباحهم.
3– تنظيم التداول بالعملات الأوروبية لتنشيط التجارة.
4– القضاء على الحملات الدعائية العدائية ما بين الدول الأوروبية.
5– الاعتراف بروسيا السوفييتية من قبل الدول الأوروبية، إذا ما وافقت روسيا على البنود آنفة الذكر.

لقد بحث المؤتمر قضيتين أساسيتين، قضية التعويضات مع ألمانيا، وقضية الديون الروسية؛ ففي قضية التعويضات الألمانية تشدد رئيس الوزراء بوانكاريه في هذه القضية حيث أعلن أن بلاده لن توافق على تمديد فترة التعويضات الألمانية إلا لقاء تسليم مناجم الرور إلى دول التفاهم. أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي، فقد اقترحت وطلبت دول التفاهم من روسيا عدة أمور، منها[1]:

1– الاعتراف بجميع ديون روسيا القيصرية، والحكومة المؤقتة عام 1917، هذه الديون قدرت آنذاك بـ 24 مليون فرنك فرنسي.
2– اعتراف روسيا السوفييتية بجميع التزاماتها المالية التي أخذتها على عاتقها – حتى تاريخه– جميع الحكومات الروسية السابقة.

---

(1) المرجع السابق، ص 277.

3- الاعتراف بمسؤولية الحكومة السوفييتية، أو السلطات المحلية في روسيا عن أي تقصير مالي مع الدول الغربية.

4- إعفاء روسيا السوفييتية من جميع الديون المستحقة قبل 1 آب عام 1914.

5- تشكيل لجنة دولية متخصصة بالديون الروسية بوجود قضاة مستقلين في هذه اللجنة.

6- إعادة جميع الممتلكات والمصانع إلى أصحابها المستثمرين الأجانب، والقضاء على احتكار الحكومة السوفييتية للتجارة الخارجية.

7- منع الدعاية السوفييتية (الشيوعية) في جميع الدول الأوروبية.

لقد عدت الحكومة الروسية السوفييتية على لسان مسؤول العلاقات الخارجية تشتشيرين، أن جميع ما تم ذكره من مطالب غير واقعية وغير مقبولة من قبل الحكومة السوفييتية. إن إرسال لجنة دولية مختصة بالديون إلى روسيا مع وجود قضاة مستقلين يعد انتهاكاً للسيادة الروسية، كما أن الحكومة رفضت قيمة المبلغ الذي حددته دول التفاهم. وكان رد الحكومة السوفييتية على تسديدها الديون العامة والخاصة بأنها على استعداد لدفع هذه الديون شرط أن تعوض الدول المتفاهمة روسيا الاشتراكية خسائرها التي تكبدتها في الحرب الأهلية التي كانت الدول الليبرالية وراءها، وتقدر قيمة هذه الخسائر بحوالي 30 مليار من الفرنكات الذهبية، و شرط اعتراف الدول الغربية بالاتحاد السوفييتي، وتقديم قروض مالية له.

ولكن المؤتمر فشل في النهاية بسبب التناقضات الفرنسية البريطانية حول التعويضات من جهة، وبسبب التناقض بين فرنسا وروسيا الاشتراكية حول موضوع الديون بينهما. لقد كان مؤتمر جنوى أول خطوة رسمية من الدول الأوروبية للاعتراف بالأنظمة ذات التوجهات المختلفة سياسياً واقتصادياً، والتعايش السلمي بينها.

أدى فشل مؤتمر جنوى إلى نتائج هامة على المستوى الأوروبي، فكان من أهم نتائج هذا الفشل تقارب ألماني- روسي، وتوقيع معاهدة رابللو بينهما عام 1922، واحتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرور الألمانية عام 1923.

اتفاقية رابللو بين ألمانيا وروسيا الاشتراكية نيسان عام 1922:

كان من نتائج فشل جنوى على الصعيد الأوروبي التقارب الألماني – الروسي، حيث اتفقت الحكومتان الألمانية و السوفييتية على توقيع اتفاقية بينهما تحل محل اتفاقية برست ليتوفسك 3 آذار عام 1918، وتنهي قضية الديون والتعويضات فيما بينهما، وقعت هذه الاتفاقية في رابللو بالقرب من جنوى في 16 نيسان عام 1922. وأهم ما تضمنته اتفاقية رابللو عام 1922[1]:

1- إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الدولتين.
2- تنازل كل من روسيا السوفييتية وألمانيا عن حقوقهما في الحصول على التعويض والنفقات، والخسائر الناجمة عن الحرب وعن النفقات على إعالة أسرى الحرب.
3- تنازل ألمانيا عن حقوقها (الخاصة بالدولة والأفراد) التي أممتها الحكومة السوفييتية.
4- تخلي الدولتين عن جميع المزاعم والادعاءات ضد بعضهما البعض المرتبطة بالحرب العالمية الأولى.

كانت معاهدة رابللو هامة لكلي الطرفين الألماني والروسي؛ إذ إنها كسرت العزلة الدولية المفروضة عليهما، واسترجعت كل منهما مكانتها في السياسة الأوروبية، فكسرت روسيا الاشتراكية طوق العزلة الذي فرضته عليها الدول الغربية منذ عام 1918–1922؛ مما ساعد في تعافي الاقتصاد الروسي. استطاعت روسيا الاشتراكية من خلال هذه الاتفاقية خلق شرخ بين الدول الرأسمالية

(1) كيرلين، تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية السوفييتية،(موسكو:العلاقات الدولية،1986)، ص 50.

المعادية لروسيا، وحسب تعبير لينين "إن الدبلوماسية السوفييتية حققت نصراً كبيراً،..لابد من معرفة واستغلال التناقضات بين الدول الرأسمالية[1]". كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية تعقدها ألمانيا مع دولة كبرى بعد معاهدة فرساي، وقد تضمنت الاتفاقية مكاسب جمة لألمانيا من الناحية الاقتصادية، حيث تضاعفت الصادرات الألمانية إلى روسيا الاشتراكية مقارنة بعام 1921، كما استفادت ألمانيا منها من الناحية الفنية والتقنية إذ إن ألمانيا وجدت فرصتها السانحة في إجراء التجارب على الأسلحة الثقيلة على أراضي روسيا بعدما كان محظراً عليها إجراء مثل هذه التجارب على أراضيها بموجب معاهدة فرساي، حيث تمكنت ألمانيا من إجراء التجارب على مصانع الدبابات الثقيلة ومصانع قنابل الغاز ومصانع الطيران. وقد عبر السفير الأمريكي في إيطاليا تشايلدا عن هذه الاتفاقية قائلاً "اتفاقية رابللو هي القنبلة التي انفجرت فجأة في مؤتمر جنوى الاقتصادي، هذا سيهز العالم، وسيكون ضربة قاصمة بالمؤتمر[2]".عدت دول التفاهم أن توقيع ألمانيا لهذه الاتفاقية مع روسيا يتعارض مع العديد من بنود اتفاقية فرساي عام 1919، لكن الحكومة الألمانية ردت على ذلك بقولها إن هذه الإتفاقية لا تتعارض مع مصالح الدول الأخرى في روسيا.

احتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرور عام 1923:

بعد أن فشلت المؤتمرات في "كان"و "جنوى"، ومؤتمرات أخرى عقدت في لندن وباريس فيما يخص مسألة التعويضات الألمانية، تقاعست ألمانيا عن دفع التعويضات للدول المتضررة، وعلى الخصوص لفرنسا.

فبعد سقوط حكومة بريان، واستلام بوانكاريه رئاسة الوزراء في فرنسا والذي عرف بتشدده حيال ألمانيا، صرح بوانكاريه بأنه لايقبل إعطاء مهلة لألمانيا لدفع التعويضات، إلا إذا حصلت فرنسا على ضمانات واضحة مقابل هذه المهلة، أي

(1) فيفودسكي وآخرون، تاريخ الدبلوماسية، الجزء الثالث،(موسكو: منشورات الأدبيات السياسية،1965)ص 284.
(2) المرجع السابق، ص284.

إذا وضعت مناجم الدولة الألمانية في الرور بأيدي دول التفاهم. وقد برر بوانكاريه موقفه هذا بأن وضع يد دول التفاهم على مناجم الرور ماهي إلا وسيلة للضغط على ألمانيا لتشعر بضيق حياتها المادية والاقتصادية؛ مما يرغمها على القيام بجهود إضافية لتنفيذ معاهدة فرساي؛ أي إيجاد إرادة ألمانية لدفع التعويضات للدول المتضررة (سياسة الرهن المنتج)، وكانت حكومة بوانكاريه تهدف من وراء الضغط والتهديد باحتلال الرور تحقيق أهداف عدة منها:

- الحصول على حصتها من التعويضات من خلال الحصول على الفحم الحجري الذي يتم إنتاجه في منطقة الرور.
- الضغط على الحكومة الألمانية لتتخذ مواقف تتلاءم والسياسة الفرنسية، وعلى الخصوص بعد التقارب الذي حصل بين ألمانيا وروسيا الاشتراكية بعد توقيع معاهدة رابللو عام 1922؛ لأن أية خطوة تؤدي إلى تقوية ألمانيا ستؤدي بالضرورة إلى إضعاف دور فرنسا في أوروبا.

في 9 كانون الثاني عام 1923 أعلنت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع الحكومة البلجيكية إرسال لجنة رقابة إلى منطقة الرور بغية الحصول على التعويضات. في 11 كانون الثاني عام 1923 قامت الحكومة الفرنسية بالتعاون مع الحكومة البلجيكية بإرسال لجنة الرقابة مصحوبة بجيوش نظامية من كلا الدولتين للدفاع عنها.

ما موقف ألمانيا من الاحتلال الفرنسي – البلجيكي لمنطقة الرور عام 1923 ؟

كان موقف الحكومة الألمانية قوياً وعنيفاً من هذا الاحتلال، ولكنه لم يصل حد استخدام القوة العسكرية ضد القوات الغازية؛ لأنها لم تكن في وضع يمكّنها من اللجوء إليها، وكخطوة أولى قامت ألمانيا بسحب سفيرها من باريس، كذلك قررت الحكومة الألمانية شل الحياة الاقتصادية في منطقة حوض الرور كلها لتمنع فرنسا من استثمار المناجم والاستفادة منها، وأعطت أوامرها

وحرضت العمال والموظفين الألمان ومستخدمي السكك الحديدية على الإضراب مع تعهد الحكومة الألمانية بدفع الرواتب لهم، فكان التجاوب بين العمال الألمان وحكومتهم كبيراً. إن هذا الموقف السلبي من قبل العمال كاد أن يتحول إلى أعمال عنف وشغب، فكان الرد الفرنسي قاسياً جداً بلغ حد التصفية الجسدية، وبلغ عدد الذين طُردوا خارج منطقة الرور حوالي 145 ألفاً من العمال الألمان. أحدثت فرنسا إدارة خاصة لها في منطقة الرور لتسيير خطوطها الحديدية واستثمار مناجمها وتصدير فحمها إلى الأراضي الفرنسية، كما فرضت الحكومة الفرنسية على حدود الرور نطاقاً جمركياً لتحول – إلا بإذن خاص من السلطات الفرنسية– دون نقل البضائع والسلع نحو باقي الأراضي الألمانية، وبذلك حرمت ألمانيا من فحم الرور.

إن من نتائج الاحتلال الفرنسي البلجيكي لمنطقة الرور تكبد ألمانيا خسائر فادحة بسبب النفقات الجسيمة على تمويل المقاومة السلبية بسبب استمرارها في دفع رواتب العاملين في المناجم وعمال الخطوط الحديدية، وفي ظل هذه الظروف تدهورت العملة الألمانية، وذلك بعد أن فقد المارك الألماني قيمته أمام العملات الأوروبية الأخرى، وأمام هذا الوضع الألماني الاقتصادي المتردي قدمت حكومة غينو استقالتها، وأنهت الحكومة الألمانية المقاومة السلبية، وعاد الكثير من العمال إلى أعمالهم تخوفاً من استبدالهم بالعمالة الفرنسية والبلجيكية. وتشكلت في ألمانيا حكومة جديدية برئاسة ستراسمن.

وبالإمكان القول: إن احتلال فرنسا للرور انتهى بنصر فرنسي بعد استسلام الحكومة الألمانية والصناعيين الألمانيين. إن احتلال منطقة الرور وإن ترك آثاره السلبية بالدرجة الأولى على ألمانيا واقتصادها، فإن نتائجه لم تكن كلها إيجابية على فرنسا؛ إذ ارتأت الحكومة الفرنسية بأن هذا الاحتلال لا يمكن أن يكون حلاً دائماً، وكان من الصعب احتلال منطقة الرور لفترة طويلة من الزمن، كما أنه بدأت تظهر بعض الأصوات المعارضة في فرنسا ضد احتلال الرور، وتمثلت هذه الأصوات بالمعارضة اليسارية التي تمكنت من إحراز النجاح في انتخابات عام

1924، وأدى ذلك إلى استقالة حكومة بوانكاريه وتشكيل حكومة جديدة برئاسة إدوارد هريو التي شارك بها أرستيد بريان في وزارة الخارجية فقد أدانت الحكومة الجديدة سياسة بوانكاريه وعدت احتلال فرنسا للرور عملاً غير عادل، وارتأت بأن فرنسا في شقاقها مع حلفائها الأوربيين لاتستطيع وحدها إبقاء ألمانيا في حالة عجز؛ ولذا فكرت فرنسا بتعاون وثيق مع ألمانيا مما يجعلها تجنح نحو السلام، وإذا أرادت فرنسا تجنب خلاف جديد مع ألمانيا فعليها أن تساعد الأحزاب ذات الميول السلمية فيها التي تشجع على بقاء ألمانيا دولة معادية للحرب. ولذلك سعت الحكومة الفرنسية الجديدة للتمهيد من أجل اتخاذ قرار يقضي بإنهاء احتلالها لمنطقة الرور، عن طريق مفاوضات تجريها مع بريطانيا من أجل اعتماد سياسة موحدة تجاه ألمانيا. ومما ساعد فرنسا في هذا التوجه وصول ستراسمن المعتدل إلى الحكم في ألمانيا، وهو نصير سياسة تنفيذ المعاهدات، كما ساعدها أيضاً ذلك التحول في المواقف الدولية ليس فقط حيال المسألة الألمانية؛ وإنما حيال مجمل مقررات مؤتمر الصلح أيضاً.

مواقف الدول الكبرى من الاحتلال الفرنسي – البلجيكي لمنطقة الرور عام 1923:

تعاطفت بريطانيا مع ألمانيا، ونددت باحتلال منطقة الرور؛ معلنة أن الاحتلال لا يشكل إساءة إلى ألمانيا وحدها، وإنما يسيء إلى الحياة الاقتصادية الأوروبية. وقد أعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها كورزون أن موضوع التعويضات يجب أن يحال إلى "لجنة التعويضات الدولية"، وعلى كل من فرنسا وألمانيا أن تقدما الضمانات الكافية لبعضهما البعض. كما طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة في حل قضية التعويضات التي أخذتها فرنسا ذريعة لها لاحتلال الرور.

عارض الاتحاد السوفييتي بشدة احتلال فرنسا وبلجيكا للرور، وعدت الحكومة السوفييتية أن ذلك يعرض السلم العالمي للخطر، أما إيطاليا فوقفت

إلى جانب الاحتلال، لأنها كانت ترغب في التوسع في أوروبا الوسطى على حساب ألمانيا، وعلى الخصوص أن إيطاليا كانت غير راضية عن مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، كما أنها وقفت إلى جانب تنفيذ ألمانيا لبنود معاهدة فرساي لتبقى ضعيفة، وغير قادرة على الوقوف في وجه الأطماع الإيطالية في منطقة البلقان. كما أن إيطاليا كانت ترمي من وراء تأييد فرنسا وبلجيكا في احتلالهما لمنطقة الرور إلى ضمان سكوت فرنسا في حال إقدام إيطاليا على تنفيذ أطماعها في أوروبا (فعلاً فقد تغاضت فرنسا عندما أقدمت إيطاليا على ضم منطقة الفيوم)، ولكن عندما أرادت إيطاليا التوسع أكثر وبسط نفوذها على ألبانيا وهنغاريا تخوفت مملكة الصرب التي استنجدت بحليفتها فرنسا، فاستجابت فرنسا ودعمت مملكة الصرب ضد إيطاليا، وهذا ما أثار نقمة موسوليني حيث دفعه موقف فرنسا إلى التوجه نحو ألمانيا العدوة التقليدية لفرنسا.

إذن: يعود السبب في تحول إيطاليا عن فرنسا إلى موقف الأخيرة من الأطماع الإيطالية في منطقة البلقان، وإلى عدم تساهلها في تحقيق إيطاليا لكامل أطماعها الأوروبية. ولكن السؤال المطروح لماذا سكتت فرنسا عن ضم إيطاليا لمنطقة الفيوم حتى أنها ضغطت على صديقتها صربيا من أجل التساهل في عملية الضم، فكيف تم ذلك؟

يعد إقليم الفيوم من أهم المناطق التي رغبت إيطاليا في ضمها إليها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى التي تسببت بالكثير من المصاعب عقب مؤتمر الصلح في باريس عام 1919.

كما هو معلوم أن إيطاليا دخلت الحرب إلى جانب دول التفاهم عام 1915، ولقد تلقت وعداً بموجب معاهدة لندن السرية عام 1915 بأن تحصل على القسم الساحلي لبحر الأدرياتيك، وعند انعقاد مؤتمر الصلح في باريس طالبت إيطاليا بضم إقليم الفيوم الذي لم تذكره معاهدة لندن، إلا ان الرئيس الأمريكي عارض المطالب الإيطالية. وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية لن توافق على

إعطاء إقليم الفيوم لإيطاليا إلا إذا استطاعت أن تحصل عليه بمفاوضات مع مملكة الصرب.

جرت المفاوضات الأولى بين إيطاليا ومملكة الصرب في تشرين الأول عام 1920، وأدت إلى إتفاق رابللو؛ وبموجب هذا الاتفاق تؤلف دولة مستقلة. ثم جرى الاستفتاء بتاريخ 24 نيسان عام 1921، وكان من نتائجه إعلان الحكم الذاتي للإقليم الذي سارعت مملكة الصرب إلى تأييده.

إلا أن هذا لم يثن إيطاليا عن السعي لضمه. ولوضع حد للخلاف بين مملكة الصرب وإيطاليا حول الفيوم، اجتمع الطرفان في سانت مارغريت ثم في روما حيث وقعت اتفاقية بتاريخ 23 تشرين الأول عام 1922. لكن هذه الاتفاقية لم تضع حداً للخلافات بين الدولتين، بسبب عدم تطبيق إيطاليا للالتزامات التي وردت في اتفاقية روما آنفة الذكر، فما كان لمملكة الصرب إلا أن أعلنت الحصار على إقليم الفيوم. فاستغل موسوليني انشغال فرنسا باحتلال الرور، وأعطى أوامره إلى قادة جيشه بإحتلال إقليم الفيوم في تموز عام 1923، وبعد الاحتلال عقدت اتفاقية نيتونو 27 كانون الثاني عام 1924 التي تسمح لإيطاليا بضم الفيوم، حيث يسود العنصر الإيطالي، باستثناء ضواحيها المأهولة بالسلافيين (وافق البرلمان اليوغسلافي على الاتفاقية المذكورة فقط في عام 1929).

إن سكوت فرنسا عن ضم إيطاليا لإقليم الفيوم شجع إيطاليا على تنفيذ سياسة توسعية تجاه الدول الأوروبية (هنغاريا، ألبانيا)، تلك السياسة أثارت مخاوف مملكة الصرب، فسارعت إلى التحالف مع فرنسا.

بعد أن استلم أحمد زوكو الحكم في ألبانيا عام 1925، أيدت إيطاليا بقيادة موسوليني أحمد زوكو، وجرى لقاء بينهما في العاصمة الألبانية تيرانا،

ونـتج عـن هـذا اللقـاء توقيـع معاهـدة صـداقة وتعـاون، مـدتها خمـس سـنوات، وتقضي[1]:

1- يتعهد موسوليني بضمان سلامة البانيا.
2- حل جميع الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدولتين بالطرق السلمية، وعلى راسها التحكيم.
3- التعهد بعدم توقيع ميثاق مشابه لهذا الميثاق مع أية دولة أخرى.

كما سارعت القيادة الإيطالية بعد نجاحها الدبلوماسي مع ألبانيا إلى تعزيز علاقاتها مع هنغاريا، فوقعت الحكومة الإيطالية اتفاقاً تجارياً معها في 15 أيلول عام 1925، ثم عقدت اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين عام 1927. وتضمنت الاتفاقية تعهد الطرفين بحل جميع المشاكل العالقة بين الدولتين بالطرق السلمية (تحكيم، توفيق، وساطة).

أثارت هذه السياسة الإيطالية حفيظة مملكة الصرب، وعدت ذلك مخالفاً للاتفاقية التي وقعت بين الطرفين عام 1922، وأدى ذلك إلى سوء العلاقات الإيطالية - الصربية، حتى أن مملكة الصرب قامت عام 1927 بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، كما سارعت الحكومة الصربية إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع جارتها وحليفتها فرنسا. وأدى ذلك إلى عقد ميثاق صداقة وتعاون بين مملكة الصرب وفرنسا عام 1927 على الرغم من معارضة الحكومة الإيطالية لهذا الاتفاق (هنا لابد من التنويه إلى أن الحكومة الفرنسية قبل التوقيع على ميثاق الصداقة مع مملكة الصرب، حاولت ضم إيطاليا إليه إلا أن الحكومة الإيطالية رفضت ذلك).

لقد استغلت الحكومة الإيطالية بقيادة موسوليني الاتفاقية الفرنسية - الصربية، وعقدت اتفاقية تحالفية مع ألبانيا في 22 تشرين الثاني عام 1927،

---

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق ،154.

مدة هذا التحالف عشرون عاماً، وفي حال وقوع حرب بينهما وبين دولة ثالثة تلتزم كل منهما بعدم توقيع معاهدة صلح منفرد دون موافقة الأخرى.

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرور، فقد عارضت هذا الاحتلال ورأت أن على الأطراف حل قضية التعويضات بالطرق السلمية، وأن استمرار الاحتلال الفرنسي– البلجيكي سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الألماني، عندها لن تستطيع أية دولة الحصول على التعويضات الألمانية. ولذلك عندما لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا سيئة جداً، رأت أنه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التدهور الاقتصادي في ألمانيا، أومساعدتها اقتصادياً، وتقديم القروض اللازمة من أجل النهوض باقتصادها، وبعدها تستطيع أن تدفع ما يترتب عليها من تعويضات. ولهذا الغرض دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل لجنة من الخبراء الماليين والاقتصاديين لحل قضية التعويضات على ضوء إمكانات الاقتصاد الألماني، كل ذلك ساعد في إقرار مشروع داووز عام 1924 فما هو هذا المشروع؟

مشروع داووز للتعويضات عام 1924:

في تشرين الثاني عام 1923 اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل لجنة من الاختصاصيين والخبراء الماليين والاقتصاديين لتقديم المقترحات اللازمة من أجل حل قضية التعويضات، ومسألة الإشراف المالي والاقتصادي على الاقتصاد الألماني. ولهذا الغرض فقد شكلت "لجنة التعويضات الدولية" في تشرين الثاني عام 1923 لجنتين من الخبراء الاقتصاديين، اللجنة الأولى ترأسها الجنرال المتقاعد داووز، وهو من مجموعة بنك مورغان في تشيكاغو، أما اللجنة الأخرى فقد ترأسها المالي البريطاني ماك كين.

كانت مهمة اللجنة الأولى إيجاد الحلول الناجعة لاستقرار الوضع الاقتصادي في ألمانيا والنظام النقدي والميزانية فيها، وكذلك إيجاد جدول جديد لدفع التعويضات الألمانية. أما لجنة ماك كين فقد كانت تبحث في أهم سبل تقديم القروض الأجنبية للحكومة الألمانية، ومحاولة استعادة رأس المال الألماني من الخارج إلى ألمانيا.

ونتيجة الأعمال والنشاطات التي قامت بها اللجنتان في كانون الثاني عام 1924، وفي نيسان من العام نفسه قدمتا نتائج وتوصيات عملهما. فقد جاء في التقرير الذي قدمه داووز الذي سمي فيما بعد بمشروع داووز "إن ألمانيا بحاجة ماسة للأموال والمواد الأولية لإعادة بناء اقتصادها، وبحاجة إلى الأموال والعملة الصعبة لتحقيق توازن الميزانية الألمانية". وأكد التقرير أيضاً على الحفاظ على وحدة ألمانيا الاقتصادية، والحفاظ على الاستثمار الحر لتقوية الاقتصاد الألماني من أجل وقف التضخم واستقرار المارك الألماني، وتقديم قروض دولية لألمانيا. وأهم النقاط التي تضمنها مشروع داووز عام 1924:

1- إلزام ألمانيا بدفع مبلغ قدره 1 مليار مارك ذهبي في الأعوام الثلاثة الأولى إلى أن تصل في العامين المتبقيين إلى 1,7 مليار مارك ذهبي، وبعد عام 1928 عليها أن تدفع 2,5 مليار مارك ذهبي كل عام.
2- تأمين قروض ضخمة لألمانيا على أن تُعد السكك الحديدية وبعض الصناعات الألمانية الكبيرة كضمانة لاسترداد هذه القروض (حصلت ألمانيا في الفترة الواقعة بين عامي 1924- 1929 على قروض قدرها 30 مليار مارك ذهبي كانت غالبيتها من مصدر امريكي).
3- مدة المشروع خمس سنوات.

يُعد مشروع داووز نصراً كبيراً لألمانيا فقد خفض الأقساط السنوية التي تدفعها ألمانيا للدول المتضررة من ثلاث مليارات عام 1921 إلى المليار مارك ذهبي.

ولم يحدد المشروع قيمة التعويضات التي يجب أن تدفعها ألمانيا، كما أن المشروع لم يحدد كيفية الدفع بعد خمس سنوات.

في تموز– آب عام 1924 عقد في مؤتمر دولي في لندن تمت فيه الموافقة على مشروع داووز. وقد شاركت في المؤتمر كل من بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، اليابان، البرتغال، اليونان، رومانيا، صربيا، بينما لم تشارك الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في المؤتمر، لكنها كانت الموجهة لأعماله وقراراته.

كان الهدف من مشروع داووز إزالة التناقضات الاقتصادية والسياسية بين الدول الغربية؛ إلا أنه زاد من حدة هذه التناقضات، وعلى الخصوص أن المستفيد الأكبر منه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث حقق لهما إمكانات ضخمة للاستثمار، وفتح أسواق جديدة في ألمانيا. ولكن في النهاية كانت ألمانيا المستفيد الأكبر من هذا المشروع بسبب القروض الكبيرة والاستثمارات العديدة للدول الغربية في ألمانيا؛ مما ساعد ألمانيا على تقوية اقتصادها، وإيجاد قاعدة اقتصادية متينة ستكون أساساً للسياسة التوسعية الألمانية فيما بعد.

حصلت ألمانيا من خلال مشروع داووز الذي استمر قرابة الست سنوات على 21 مليار مارك ذهبي؛ 70 ٪ منه قروض امريكية. خلال هذه الفترة دفعت ألمانيا منها 7,5 مليار مارك ذهبي فقط.

لقد اهتز وضع فرنسا كدولة كبرى في أوروبا بعد مشروع داووز؛ مما أضعف قدرتها على الضغط على ألمانيا من خلال فرض عقوبات عليها، كما أن فرنسا وعدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن تسحب قواتها من منطقة الرور بعد سنة من التوقيع على مشروع داووز. مع ذلك فإن فرنسا بقيادة إدوارد هريو وافقت على مشروع داووز متوخية تحقيق هدفين. الأول: الحؤول دون عزلة فرنسا دولياً، والحصول على ضمانات امريكية بريطانية للوقوف ضد أي خطر ألماني مستقبلي. و الثاني: تحسين العلاقات الفرنسية– الألمانية ولاسيما بعد

وصول ستراسمن إلى الحكم في ألمانيا من أجل نزع فكرة الثأر أو التخفيف منها في أوساط الجمهور الألماني.

بعد الاتفاق على قضية التعويضات بموجب مشروع داووز، وبعد تطبيق رقابة أوربية على تسليح ألمانيا، وجدت فرنسا أنه ليس هناك ما يبرر وجود قواتها في منطقة الرور، ولذلك اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بالجلاء عن منطقة الرور، وتم الجلاء بين عامي 1925– 1926.

إن الموافقة على مشروع داووز، وجلاء القوات الفرنسية عن الرور، ووجود حكومات معتدلة في كل من فرنسا وألمانيا ؛ بالإضافة إلى رغبة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تحسين العلاقات الأوروبية . الأوروبية؛ ساعد على الاستقرار في القارة وأدى إلى عقد اتفاقيات لوكارنو عام 1925.

ولكن قبل الحديث عن هذه المعاهدات لا بد من الحديث عن قضية الديون الأمريكية لأوروبا التي أقرضتها إياها في أثناء الحرب العالمية الأولى.

قضية الديون الأمريكية للدول الأوروبية:

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قروضاً ضخمة للدول المتفاهمة خلال الحرب العالمية الأولى لتتمكن من الوقوف في وجه دول تكتل الوسط. وما إن انتهت الحرب حتى أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تطالبها بتسديد تلك القروض، فقامت بوجهها معارضة قوية؛ وعلى الخصوص من قبل فرنسا وذلك بسبب قناعة فرنسا بأن ما قدمته الولايات المتحدة أثناء فترة الحرب من قروض لايمكن عدها قروضاً على تلك الدول، بل إن ذلك يعد جزءاً من العمل المشترك من أجل تحقيق النصر، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الحجج الفرنسية، وأصرت أن تدفع فرنسا ما عليها من ديون، وبسبب الحاجة الماسة للقروض والاستثمارات الأجنبية، وعلى الخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت فرنسا إلى توقيع اتفاقية معها بخصوص الديون عام 1926، اعترفت فرنسا بموجبها

بالديون الأمريكية، ولكن في الوقت ذاته استطاعت فرنسا أن تحصل على نص صريح في الاتفاقية لصالح فرنسا، حيث قضى النص بإعادة النظر بهذه الاتفاقية في حال توقف ألمانيا عن دفع التعويضات إلى فرنسا.

بروتوكول جنيف في 2 تشرين الأول عام 1924، وأهم ماتضمنه البروتوكول:

1- لا يحق ولا بشكل من الأشكال لأية دولة اللجوء إلى الحرب، أو ضد أية دولة أخرى من الدول التي وقعت على البروتوكول.
2- تتعهد الدول الموقعة على البروتوكول بالمشاركة في مؤتمر دولي يخصص لبحث قضية نزع السلاح.
3- عندما يتخذ مجلس العصبة قراراً بفرض عقوبات بحق دولة ما، تكون دول العصبة الموقعة على البروتوكول ملزمة بالمساهمة الجدية في تطبيق هذه العقوبات.
4- وجوب عرض جميع الخلافات على محكمة العدل الدولية الدائمة.

للحقيقة أن الموافقة على بروتوكول جنيف آنف الذكر تصب في مصلحة فرنسا؛ لأنه وفرَّ لها ضمانة سيادتها وحدودها، كما نصت معاهدة فرساي عام 1919؛ وعلى الخصوص ضمانة الحدود الشرقية لألمانيا (حدود حلفاء فرنسا)، وكان ذلك تعويضاً عن موافقة فرنسا على مشروع داووز 1924.

ولقد عدت كل من فرنسا وبريطانيا هذا البروتوكول ميثاقاً كبيراً للسلم الذي يساعد على التعاون بين الدول جميعاً. إلا أن هذا البروتوكول لم يحل التناقضات والخلافات الفرنسية – البريطانية حول مشاكل السلم في أوروبا؛ ولذلك لم تصادق الحكومة البريطانية عليه. المعارضون لهذا البروتوكول داخل الحكومة البريطانية رفضوا أن تأخذ حكومتهم على عاتقها أية التزمات أوربية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تورط قواتها المسلحة؛ وعلى الخصوص أسطولها الحربي في نزاعات دولية هي بغنى عنها. ولذلك فإن بروتوكول جنيف ولد ميتاً؛

بسبب عدم مصادقة الحكومة البريطانية عليه؛ وبسبب رفض كل من إيطاليا وبلجيكا واليابان الانضمام إلى هذا البروتوكول.

اتفاقيات لوكارنو عام 1925 وعودة ألمانيا إلى الحلبة الدولية:

بعد فشل بروتوكول جنيف 1924، بدأت حكومة المحافظين البريطانية العمل إنشاء "نظام للأمن في أوروبا" بمشاركة ألمانية على قدم المساواة مع الدول الأخرى. وضع مشروع "نظام الأمن الأوربي" سراً من قبل الحكومة البريطانية تحت عنوان "السياسة البريطانية والأوضاع في أوروبا" الذي طرحه وزير خارجية بريطانيا آنذاك تشمبرلن في شباط عام 1925، وتم التطرق فيه إلى أنه في الفترة الأخيرة تشكلت ثلاث مجموعات متباينة من الدول الأوروبية (دول منتصرة، دول مهزومة، وروسيا الاشتراكية). حيث بالإمكان حل قضايا الأمن والسلم بين المجموعتين الأولى والثانية. أما مع روسيا الاشتراكية فلا توجد إمكانية؛ لذلك لأن ذلك سيشكل عاملاً لعدم الاستقرار في أوروبا؛ ولذلك لابد من توطيد الأمن والسلام بعيداً عن روسيا الاشتراكية؛ بل أكثر من ذلك لابد من إنشاء نظام أمني في أوروبا بسببها، ويجب أن يحقق هذا الأمن الأوربي عزل روسيا الاشتراكية.

إن الخطة البريطانية لبناء السلم والأمن في أوروبا تعتمد على انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم، وعقد معها ميثاق أوربي معها يضمن الوضع القانوني لمنطقة الراين، هذا يساعد على ربط ألمانيا بأوروبا الغربية، ويمنع التقارب الألماني – السوفييتي في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويطمئن فرنسا فيما يتعلق بالحدود الشرقية لألمانيا.

أعلنت الحكومة الألمانية عن نيتها الانضمام إلى عصبة الأمم؛ متمنية من بريطانيا وفرنسا، والعديد من الدول الأوروبية مساعدتها في ذلك، فبعثت بمذكرة إلى الحكومة البريطانية والفرنسية تعلن فيها استعدادها لتوقيع ميثاق مع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا؛ يقضي بتعهد الدول الموقعة عليه بعدم

اللجوء إلى القوة في حل المشاكل فيما بينها، كما تتعهد ألمانيا فيه بالإبقاء على الوضع القائم في الراين وبعدم تسليح رينانيا، وبالحفاظ على حدودها كما جاء في فرساي عام 1919 مع كل من فرنسا وبلجيكا.

وفي الوقت ذاته توجهت الحكومة الألمانية نحو الاتحاد السوفييتي مؤكدة أن انضمامها إلى عصبة الأمم لن يؤثر في العلاقات الألمانية السوفييتة. لكن الاتحاد السوفييتي عد انضمام ألمانيا إلى العصبة موجهاً ضده (رفضت ألمانيا مقترحاً سوفييتياً في كانون الثاني عام 1924 بتوقيع اتفاقية تلزم الطرفين بعدم الانضمام إلى أي حلف في أوروبا)، بعد أن لقيت المذكرة الألمانية موافقة الحكومة الفرنسية بدأ التحضير للمؤتمر الذي اتفق على مكان عقده في لوكارنو (سويسرا) والذي افتتحت جلساته في 5 تشرين الأول عام 1925.

شاركت في مؤتمر لوكارنو كل من (بريطانيا، و فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا)، حيث ظهرت خلافات حادة بين الدول المشاركة في المؤتمر حول مواضيع عدة؛ وعلى الخصوص فيما يتعلق بضمان الحدود الشرقية لألمانيا مع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، وحول انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم، ومشاركتها في العقوبات التي تفرض على الدول الأخرى.

أثناء التحضير للمؤتمر، وأثناء المؤتمر دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الخطوات البريطانية لإيجاد "نظام أمن أوربي" بمشاركة ألمانية فاعلة، لتكون ألمانيا الأساس فيه للوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي، حتى أنها هددت بوقف جميع القروض لتلك الدول التي ستحول دون إقامة النظام اللوكارني الأوربي، وعلى الرغم من وجود خلافات ألمانية- فرنسية في مؤتمر لوكارنو عام 1925 حول العديد من القضايا، إلا أنه وبسبب الضغط الأمريكي والبريطاني تم التوصل إلى حل وسط بين الدولتين (حيث إن فرنسا وحلفاءها بولونيا وتشيكوسلوفاكيا أرادت توقيع اتفاقية لضمان الحدود الألمانية الشرقية، إلا أن ألمانيا رفضت ذلك ووافقت فقط على توقيع اتفاقيات تحكيمية لضمان حدودها

الشرقية، وقد دعمتها بريطانيا في مطلبها هذا بهدف إغلاق طريق ألمانيا نحوالتقارب مع الاتحاد السوفييتي).

إن ميثاق الراين الذي وقعت عليه الدول المشاركة في مؤتمر لوكارنو عام 1925 تضمن الاتفاقيات لضمان حدود ألمانيا الغربية واتفاقيات تحكيمية، واتفاقيات خاصة لضمان حدود ألمانيا الشرقية.

أولاً – اتفاقيات تتعلق بحدود ألمانيا الغربية: وقعت عليها ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا. وأهم ماتضمنته هذه الاتفاقية:

– الضمانة المتبادلة للحدود الألمانية مع فرنسا وبلجيكا؛ وفقاً لبنود معاهدة فرساي عام 1919.
– الحفاظ على ماورد في معاهدة فرساي عام 1919.
– تعهد كل الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية باستعمال القوة ضد أية دولة تهاجم منطقة رينانيا منزوعة السلاح.
– تتعهد كل من بريطانيا وإيطاليا بضمانة الحدود الألمانية مع كل من فرنسا وبلجيكا.

ثانياً – اتفاقيات تحكيمية: إن من بين ضمانات ميثاق لوكارنو؛ الاتفاقيات التحكيمية بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبين ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، ومعاهدة بين فرنسا وبولونيا وبين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات جميعها عدم لجوء هذه الدول إلى القوة في حل الخلافات، واعتماد الوسائل السلمية؛ ومن بينها التحكيم من أجل حل المشاكل التي تنشأ فيما بينها.

ثالثاً – اتفاقيات خاصة بضمان حدود ألمانيا الشرقية: بعد فشل الدبلوماسية الفرنسية في مؤتمر لوكارنوعام 1925 في إقناع بريطانيا وإيطاليا بضمان الحدود الشرقية، اضطرت إلى توقيع اتفاقيتين ثنائيتين في الوقت نفسه الذي عقدت فيه

معاهدات لوكارنو، الأولى مع بولونيا، والثانية مع تشيكوسلوفاكيا؛ تعهدت فيهما فرنسا بتقديم المساعدة العسكرية في حال تعرضهما لعدوان ألماني.

إن من بين المواضيع التي ناقشها مؤتمر لوكارنو شروط انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم، فقد عملت كل من فرنسا وبريطانيا وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية على قبول ألمانيا في العصبة. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا وافقت فرنسا على دخول ألمانيا عصبة الأمم طالما أن اتفاقيات لوكارنو لم تضمن الحدود الألمانية الشرقية ؟ وافقت فرنسا لأنها كانت ترغب من وراء ذلك إعادة ألمانيا إلى المعسكر الليبرالي، وفصم عرى الصداقة بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي؛ ولأنها حصلت على ضمانات بريطانية إيطالية لضمان حدودها الغربية، وخشيتها من العزلة على الساحة الأوروبية إذا ما استمرت في تصلبها.

كانت اتفاقيات لوكارنو إيجابية بالنسبة الى ألمانيا، لعدة أمور، منها:

1- اصبحت ألمانيا عضواً فاعلاً في الشؤون الأوروبية من جديد.
2- إن تجميد حدودها الغربية مع فرنسا وبلجيكا، أبقى لها الباب مفتوحاً على حدودها الشرقية.
3- دخولها إلى عصبة الأمم، قد يمكنها من تعديل معاهدة فرساي عام 1919.
4- باستطاعة ألمانيا الحصول على قروض أوربية وامريكية تساعدها في بناء اقتصاد متين.

كانت معاهدات لوكارنو مهمة ومفيدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها تستطيع من خلال الأجواء الإيجابية في أوروبا استعادة ديونها المتوجبة على دول أوروبا الغربية، كما أنها كانت ترى أن تحسن العلاقات الأوروبية الغربية ضروري للوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي. هذا ما ستبين صحته الأحداث اللاحقة في أوروبا.

مشروع يونغ للتعويضات في شباط عام 1929:

استمر مشروع داووز حول التعويضات الألمانية للدول المتضررة في الحرب العالمية الأولى حوالي ست سنوات، خلال هذه الفترة من الزمن حصلت ألمانيا على قروض عديدة ومتنوعة ما يقارب 21 مليار مارك (70٪ منها من ذات مصدر أمريكي). لقد استخدمت ألمانيا هذه القروض والمساعدات المالية في إعادة بناء اقتصادها وتقويته؛ مما جعلها تؤسس لصناعة حربية قوية، كما بدأت الحكومة الألمانية بالمطالبة بإعادة النظر في مشروع داووز بحجة عدم قدرتها على تسديد التعويضات، وقد دعمتها في هذا الموضوع الولايات المتحدة الأمريكية بعد ظهور بوادرالأزمة المالية العالمية عام 1929 .

نشطت الدبلوماسية الألمانية بعد قبولها في عصبة الأمم في 8 أيلول عام 1926 باتجاه تحقيق أهدافها الرامية إلى سحب القوات الحليفة من رينانيا قبل الموعد المحدد في معاهدة فرساي وهو العام 1934، وقد جاء المطلب الألماني هذا باعتماده على اتفاقيات لوكارنو، حيث اعترفت ألمانيا بموجبها بحدودها القائمة مع فرنسا وبلجيكا، وبضمانة بريطانية إيطالية. مما يعني أنه لا يوجد مبرر لبقاء القوات الحليفة في رينانيا طالما أنها حفظت حدودها من كل تغيير باعتراف ألماني صريح وبضمانة دولية للحدود الغربية لألمانيا.

لقد عارضت فرنسا ذلك؛ لأنها كانت تعد أن سبب تواجد القوات الحليفة في رينانيا ليس هدفه منع ألمانيا من تسليح رينانيا ولا الحؤول دون مطالبتها بتعديل حدودها مع فرنسا وبلجيكا؛ وإنما كانت الغاية الأساسية من وجود تلك القوات في رينانيا تأمين استمرار ألمانيا دفعها للتعويضات للدول المتضررة؛ ولذلك كان من الصعب أن تنسحب قوات دول التفاهم من رينانيا حسب وجهة النظر الفرنسية قبل أن تنتظم العلاقات الفرنسية الألمانية على أسس واضحة؛ أي تأمين حصول فرنسا على حصتها من التعويضات.

استطاعت الحكومة الألمانية الحصول على موافقة مبدئية من الحكومة الفرنسية للجلاء عن رينانيا؛ وذلك بعد إقرار المشروع النهائي للتعويضات، وسبب هذه الموافقة الفرنسية هو الحؤول دون توتر العلاقات الفرنسية– الأمريكية التي وقعت في نيسان عام 1926 اتفاقية حول الديون، وكان البرلمان الفرنسي قد قررعدم الالتزام بدفع الديون الأمريكية قبل معرفة مصير التعويضات الألمانية، وعلى الخصوص أن الفترة الزمنية لمشروع داووزعام 1924 قاربت على الانتهاء (لأن مدة المشروع خمس سنوات).

إن انبعاث قوة ألمانيا الاقتصادية وتعافيها، بسبب ارتباطها الوثيق بالاقتصاد الأمريكي هيأ الأرضية لإعادة تسليح ألمانيا والذي كان في بداية الأمر سرياً وعلى نطاق ضيق، وبعد ذلك أصبح علنياً، حيث بدأت ألمانيا بتشكيل جيش تعداده يتجاوز ما أقرته معاهدة فرساي بعدة مرات. وقد استطاعت القيادة الألمانية بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر بمشروع "داووز للتعويضات" والذي أصبح عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الألماني.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية حل قضية التعويضات؛ لأنها المستفيدة الأكبر من حل هذه القضية، وألمانيا من أكثر الدول مديونية لها، ولها استثمارات كبيرة في ألمانيا؛ ولذلك فإن استقرار الاقتصاد الألماني يصب في مصلحتها.

في 22 كانون الأول عام 1929، قررت حكومات بريطانيا،فرنسا، اليابان، إيطاليا، وبلجيكا وألمانيا تأسيس لجنة من الخبراء مهمتها حل قضية التعويضات نهائيا، شارك بها خبراء اقتصاديون من الولايات المتحدة الأمريكية أمثال: (مورغان، لومييت، بركنيس). وقد كان للخبراء الأمريكيين الدور الرئيس في عمل اللجنة.

بدأت اللجنة آنفة الذكر عملها في 9 شباط عام 1929 في باريس، وقد تم انتخاب الخبير المالي الأمريكي أوين يونغ رئيساً لها وهو أحد مؤسسي مشروع داووز عام 1924.

في أولى جلسات عمل اللجنة، تحدث الوفد الألماني عن الوضع الاقتصادي والمالي حول تطبيق مشروع داووز، وأكد أنه ليس بمقدور ألمانيا دفع مبلغ 2,5 مليار مارك سنوياً، فقد طالب الوفد الألماني بتخفيض قيمة التعويضات وتعديل فترة دفعها، ولكن هذا الطلب لاقى معارضة من قبل الوفد البريطاني والفرنسي، بينما طالب الوفد الأمريكي بتخفيض قيمة التعويضات.

تم تعطيل عمل اللجنة لمرات عديدة بسبب التناقضات والخلافات بين المجموعات الثلاث المشاركة فيها (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية) حيث وصل إلى طريق مسدود. ولكن في النهاية وافق الوفد الألماني على المشروع المقدم من قبل أوين يونغ الذي طرح فيه تخفيض قيمة التعويضات المتوجب على ألمانيا دفعها للدول المتضررة. وخلال فترة عمل اللجنة تمت الموافقة على تشكيل بنك دولي للتمويل من أجل حل مشكلة التحويلات المالية ، ولحل هذه القضايا تمت الدعوة إلى مؤتمر لاهاي في نهاية شهر آب من عام 1929، وأدت المفاوضات في المؤتمر الى اتفاقين، الأول:عقد في 30 آب عام 1929، ويتعلق بالجلاء عن رينانيا في مهلة أقصاها عشرة أشهر من توقيع الاتفاق على أن يوضع مشروع يونغ موضع التنفيذ منذ ذلك التاريخ، وكذلك ربط عملية الجلاء النهائية عن رينانيا بتصديق المجلس النيابي الألماني على بنود مشروع يونغ (وقد تمت بالفعل الموافقة على مشروع يونغ من قبل المجلس النيابي الألماني في 17 أيار عام 1930).

الثاني: وهو اتفاق 31 آب عام 1929 ويفترض ان يوضع مشروع جديد لدفع التعويضات يستبدل مشروع داووز عام 1924، عرف بمشروع يونغ عام 1929 ويتضمن[1]:

1- قيمة التعويضات التي يجب دفعها من قبل المانيا للدول المتضررة 113,9 مليارمارك ذهبي.
2- تدفع المانيا ما قيمته 2 مليار مارك ذهبي سنوياً.
3- التزام المانيا بدفع التعويضات على اقساط سنوية تستمر لمدة 58 عاماً.
4- تنازل فرنسا عن 17٪ من حصتها في التعويضات التي تبقت لها حتى تاريخه.
5- إلغاء جميع أنواع الرقابة على الاقتصاد والمال الألماني.
6- تشكيل بنك دولي للتمويل؛ لينوب عن اللجنة الدولية للتعويضات.
7- إن التعويضات يجب أن تدفع من أرباح السكك الحديدية، ومن قسم من الميزانية.(هذا يعني أنه تم إلغاء دفع التعويضات من أرباح الصناعة الألمانية).

كان المستفيد الأول من مشروع يونغ كما هو واضح من البنود آنفة الذكر المانيا، حيث تم تخفيض المبلغ العام للتعويضات عما كان عليه في مشروع داووز عام 1924، وإلغاء الرقابة المالية والاقتصادية على المانيا.

يُلاحظ من مشروع يونغ أن فرنسا قدمت تنازلات كبيرة؛ إذ انها تخلت عن قسم كبير من التعويضات، كما تخلت عن ضمان الأمن الجماعي الذي خولها احتلال رينانيا حتى عام 1934، هذا يعني انها وافقت على انهاء الاحتلال قبل أوانه، كما أنها وافقت أيضاً على إلغاء الرقابة التي أقرتها معاهدة فرساي على نزع سلاح رينانيا، التي كان لها حق التفتيش في المانيا. كان هدف فرنسا من كل هذه التنازلات جر المانيا الى المعسكر الليبرالي، وتغيير الذهنية الألمانية الحاقدة على فرنسا.

(1) كيريلين، تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية السوفييتية، المجلد الأول، ص 123.

للواقع على الرغم من جميع التنازلات الفرنسية، فإنها لم تتمكن من إحداث أي تعديل يذكر في السياسة الألمانية تجاهها، أو أي تغيير في الرأي العام الألماني؛ بل على العكس من ذلك فمنذ الموافقة على مشروع يونغ، تقدمت ألمانيا بمطالب جديدة، حيث طالبت باستعادة منطقة السار، وحذف البنود المتعلقة بجعل منطقة رينانيا منزوعة السلاح، كما طالبت بتخفيض التسلح الفرنسي، وإن لم تستجب فرنسا فستقوم ألمانيا بزيادة قوتها العسكرية.

هذا يعني أن تطوّر الرأي العام الألماني لم يجر بالاتجاه الذي تأمله فرنسا، ففي الانتخابات العامة التي جرت في 11 أيلول عام 1930 حصل الاشتراكيون القوميون النازيون على مايزيد عن 6 ملايين صوت، و على 109 مقاعد في المجلس النيابي، بينما حصلوا في الانتخابات السابقة على أقل من مليون صوت و12 مقعداً في المجلس النيابي (الاشتراكيون القوميون النازيون هم ألد أعداء فرنسا)؛ لذا فإن سياسة الوفاق الفرنسية خاب أملها.

لقد كان هاجس السياسة الفرنسية طوال فترة ما بعد الحرب، وخاصة في فترة 1924– 1930 ، إيجاد "نظام للأمن الجماعي للسلام العالمي"، فما هو هذا النظام؟

نظام الأمن الجماعي للسلام العالمي:

كما هو معلوم أن السلم الدولي قبل الحرب العالمية الأولى كان يعتمد بالدرجة الأولى على مبدأ "توازن القوى"، ما دام التوازن قائماً بين الدول الكبرى يبقى السلام الدولي معافىً ومصوناً، وفي حال اختلال هذا التوازن يؤدي إلى الصراعات والحروب، فقد أثبتت الحرب العالمية الأولى فشل النظام الجماعي في صيانة السلام العالمي. هذا الفشل جعل الدول الكبرى تبحث عن سبل جديدة لتحقيق السلام والاستقرار الدولي، وإيجاد سلطة دولية تستطيع المحافظة عليه، وكان الرئيس ويلسون من أكثر المتحمسين لهذا الموضوع، لذلك نراه قد ضمنها

في مبادئه، وسعى بكل ما تملكه بلاده من قوة تأثيرعلى إقرارها في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، حيث تشكلت عصبة الأمم التي كان هدفها الرئيس الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

عقد العالم آمالاً كبيرة وقتها على عصبة الأمم، وخيل إليه أنها فاتحة سلام دائم بين الشعوب والدول، وحققت العصبة بعضاً من هذه الآمال بما أحرزته من نجاح في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والإنساني بين الدول، وفي حل المشاكل الدولية، مثل: حل الخلاف البولوني – اللتواني عام 1920، والخلاف على جزر الآند بين السويد وفنلندا عام 1925، ولكنها لم تفلح في حل الخلاف بين بولونيا وألمانيا بشأن سيليزيا العليا عام 1921، أو الخلاف بين تركيا وبريطانيا حول الموصل عام 1925، ولا حتى النزاع الإيطالي اليوناني عام 1923. بهدف إعادة الثقة إلى عصبة الأمم، اتجهت المساعي الدولية نحو تقوية "نظام الأمن الجماعي للسلام العالمي" بطريقتين، الأولى: التزام الدول بعدم اللجوء إلى الحرب لحل المشاكل العالقة بالطرق السلمية.الثانية: التزام الدول بتحديد قوتها العسكرية، وبالسعي إلى نزع السلاح بشكل عام.

مبادرات عصبة الأمم لاعتماد الوسائل السلمية لحل المشاكل الدولية:

إن النشاط الدولي الذي بذل ما بين عامي 1920– 1930؛ بهدف توطيد السلام الدولي عن طريق اعتماد الوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية (وساطة، تحكيم، وفاق)، وإقرار المواثيق والمعاهدات التي تعزز "نظام الأمن الجماعي" للأمن والسلم الدوليين؛ بعضها تم تحت إشراف عصبة الأمم، وبعضها تم خارجها. والمشاريع التي قدمتها الدول من خلال عصبة الأمم نفسها، كانت عديدة وكثيرة، ولكن النتيجة العملية لهذه المشاريع كانت ضعيفة، وأهم المشاريع هي الآتية:

- مشروع محكمة العدل الدولية عام 1920.
- برتوكول جنيف عام 1924 (تحدثنا عنه سابقاً).
- مشروع بريان – كيللوغ عام 1928.
- مشروع بريان حول الاتحاد الأوربي عام 1930.

مشروع محكمة العدل الدولية في عام 1920[1]:

تتكون عصبة الأمم من ثلاثة أجهزة رئيسة، وهي:الجمعية، المجلس، والأمانة العامة، وعندما بدأت العصبة حياتها الفعلية تبين للقيمين عليها أن هناك جهازاً لا بد من استحداثه؛ وهو المحكمة الدولية. لذلك سارعوا إلى تشكيل لجنة دولية لملء الفراغ في أجهزة المنظمة عام 1920، ومهمتها إعداد مشروع نظام لمحكمة دولية، تحدد فيه كيفية تكوينها، وأصول المحاكمات أمامها، ومدى صلاحيتها. وقد اعترض تشكيلها بعض المشاكل ترك البت فيها لمجلس العصبة. أما أهم القضايا التي كانت موضع خلاف حول المحكمة المزمع تشكيلها، فقد تجلت بقضية ولاية المحكمة، هل هي إلزامية أم اختيارية؟

عندما عرضت القضية على مجلس العصبة، انقسم الأعضاء فيه إلى فريقين، الأول: يرى بضرورة إقرار إلزامية ولاية المحكمة وإلزامية تنفيذ قراراتها، أما الثاني: يقر بالولاية الاختيارية وعدم الزامية التنفيذ، وكان يتزعم هذا الفريق فرنسا وبريطانيا حيث تمكنتا من تغليب وجهة نظرهما معتمدتين في ذلك على أنه في حال إقرار إلزامية ولايتها وتنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة سيشكل عقبة جديدة في طريق تصديق الكونغرس الأمريكي على معاهدات الصلح.

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 170 .

مشروع بريان – كيللوغ عام 1928:

كان مشروع بريان – كيللوغ 27 آب عام 1928 ذروة ما توصلت إليه الدبلوماسية المسالمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وجدت فرنسا فرصة سانحة عندما زار ألف متطوع أمريكي من الذين شاركوا في الجبهة الغربية إلى جانب دول التفاهم باريس في الذكرى العاشرة لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى لطرح مبادرة فرنسية حول نظام "الضمان الجماعي للسلام العالمي".

أصدر بريان وزير خارجية فرنسا في 6 نيسان عام 1927 بياناً موجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر فيه عن صداقة ومودة الشعب الفرنسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن استعداد فرنسا للتوقيع معها على أية ضمانات متبادلة كي "لا تجعل الحرب خارج القانون" حسب وجهة النظر الأمريكية .

في 20 حزيران عام 1927 بعث بريان برسالة من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الأمريكية حملها السفير الأمريكي في باريس؛ تتضمن مقترحاً لمعاهدة صداقة دائمة بين الدولتين. إن توقيع هكذا معاهدة سيعيد لفرنسا هيبتها الدولية، ويخلق الظروف الملائمة لتسوية الخلافات بين الدولتين، وعلى الخصوص فيما يتعلق بموضوع الديون الأمريكية على فرنسا، وهذا بدوره سيؤدي إلى تقوية وضع فرنسا السياسي والاقتصادي والعسكري في أوروبا.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال مقترح بريان لمصلحتها لتقوية نفوذها الاقتصادي والسياسي في أوروبا، وقد أراد كيللوغ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أن يجعل بلاده تؤدي دور الحكم في القضايا الدولية، بدلاً من دور المراقب حسب بروتوكول جنيف لعام 1924. (هنا لم تنس بعد الولايات المتحدة

الأمريكية خسارتها الدبلوماسية في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 من قبل فرنسا وبريطانيا عندما حصلتا على أكبر الغنائم من هذا المؤتمر).

في 28 كانون الأول 1927 ابلغ كيللوغ زميله بريان رضاه عن المقترح الفرنسي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تفضل انضمام جميع الدول الكبرى إلى هذا المشروع، وخاصة الدول التي تخلت عن القوة العسكرية في سياساتها الوطنية، وعدم حصره بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. إن انضمام الدول الكبرى إلى هذا المشروع يؤدي إلى إضعاف المعاهدات التي عقدتها فرنسا مع الدول الأخرى، وخاصة دول شرق أوروبا؛ مما يقلل من هيبة عصبة الأمم. وفي 13 نيسان 1928 بعث وزير الخارجية الأمريكي مسودة المشروع إلى وزراء خارجية بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان. وفي 28 أيار 1928 تلقت وزارة الخارجية الأمريكية رسائل إيجابية من هؤلاء الوزراء حول المشروع. وفي 23 حزيران 1928 وجه كيللوغ مذكرة جديدة مع ملحق عن مشروع الاتفاق للعديد من الدول منها (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، وخمس دول من الكومنولث البريطاني والهند، بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا).

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مسودة مشروع بريان، على أن ينص المشروع على الابتعاد والتخلي عن الحرب كأداة من أدوات السياسة الوطنية بين الدول المشاركة والمنضمة إلى المشروع فقط، وليس مع كل الدول. في البداية وقعت على المشروع في باريس في 27 آب عام 1928 ست دول كبرى، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، و إيطاليا، واليابان، وانضمت إليه المستعمرات البريطانية والدول الموقعة على معاهدات لوكارنو. في المادة الأولى من الاتفاقية تم التأكيد على "أن جميع المشاركين والموقعين على المشروع عليهم التخلي عن الحرب في علاقاتهم المتبادلة كوسيلة من وسائل السياسة الوطنية". وتتحدث المادة الثانية عن "ضرورة تنظيم و حل جميع الخلافات بين الدول الموقعة على الميثاق، ويجب حل جميع الخلافات بالطرق السلمية، وجاء في المادة الثالثة

منه أنه بإمكان الدول الأخرى الانضمام الى الميثاق[1]". في اليوم ذاته الذي وقع فيه ميثاق بريان –كيللوغ أرسلت مذكرات حول الميثاق إلى 48 دولة، وفي اليوم نفسه اقترحت الحكومة الفرنسية من خلال سفيرها اريت على الحكومة السوفييتية الانضمام إلى الميثاق

يصبح ميثاق بريان– كيللوغ ساري المفعول بعد التصديق عليه من قبل الدول جميعها. وافق الاتحاد السوفيتي و وقع الميثاق في 6 أيلول عام 1928، كما انضمت إليه إستونيا، وليتوانيا، وبولونيا، ورومانيا، وتركيا، ولاتفيا، وأصبح ساري المفعول في 24 تموز عام 1929 وكان عدد الدول المنضمة إليه حتى تاريخه 44 دولة.

وللحقيقة أن الميثاق لم يستطع درء واستئصال الأسباب التي تؤدي إلى توترالعلاقات الدولية، والسبب في ذلك يعود إلى التناقضات والخلافات التي بدأت تظهر بين الدول الأوروبية الغربية نفسها، ولم يكن الميثاق بمستوى الآمال التي عقد من أجلها، ولم يتعرض لقضية نزع السلاح، ولا للضمانات الدولية للحفاظ على السلم العالمي، ولذلك ترى الميثاق لا يتطابق مع محتواه الحقيقي.

مشروع بريان للاتحاد الأوربي عام 1930:

بعد قبول ألمانيا في عصبة الأمم عام 1926، بعد توقيعها على معاهدات لوكارنو عام 1925، وبعد إقرار ميثاق بريان– كيللوغ عام 1928 تحسنت العلاقات الألمانية – الأوروبية، والأوروبية – الأوروبية، ولذلك سعى بريان إلى التقدم خطوة جديدة نحو ترسيخ نظام الأمن الجماعي، فاقترح إنشاء "اتحاد أوربي فيدرالي" بين دول أوروبا الأعضاء في عصبة الأمم، وعلى الخصوص بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان هذا المقترح يهدف إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية، وهذا بدوره سيؤدي إلى توطيد العلاقات السياسية

(1) كوريلين، مرجع سابق، ص 136– 137.

بينها. حظي مقترح بريان بترحيب مبدئي من الدول الأوروبية الأعضاء في عصبة الأمم كما لقي حماساً شديداً من قبل ألمانيا .

قام بريان بإعداد تقرير مفصل لمشروع الاتحاد الأوربي المقترح ليعرض على الجمعية في عصبة الأمم في وقت لاحق وكان أهم ماتضمنه المشروع[1]:

- تكوين مؤتمرعام تشترك فيه جميع الدول الأعضاء.
- تكوين هيئة سياسية دائمة عليا تنبثق عن المؤتمر.
- تكوين أمانة عامة.

لقد كان مشرع بريان حول الاتحاد الأوربي مشابهاً لهيكلية عصبة الأمم، وأهم الملاحظات التي طرحت حول الاتحاد الأوربي دارت حول كيفية الانسجام وكيفية توافقه مع عصبة الأمم؟ وفي حال التضارب في المهام والصلاحيات بين هاتين المؤسستين وما السبل لحلها، وبسبب عدم معالجة مشروع بريان لهذه الأمور، وبسبب خلو المشروع من أية تفاصيل حول الطرق التطبيقية والمراحل التنفيذية، كان رفض المشروع من غالبية الدول مسوغاً.

رفضت ألمانيا المشروع بعد وفاة ستراسمن خشية أن يؤدي إقرار المشروع إلى تجميد حدودها الشرقية بعدما جمدت معاهدات لوكارنو حدودها الغربية. كما رفضت بريطانيا المشروع تخوفاً من إضعاف علاقاتها وارتباطاتها مع مستعمراتها، أو الإضرار بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية (لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعارض المشروع؛ لأنه يضعف علاقاتها الاقتصادية مع دول أوروبا). كما عارض الاتحاد السوفييتي هذا المشروع ظناً منه أنه يضر بمصالحه الاقتصادية.

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص173 .

ضمان السلام العالمي عن طريق نزع السلاح:

أدى سباق التسلح بين الدول الأوروبية الكبرى إلى زيادة التوتر والخلافات بين الدول الأوروبية، وعلى الخصوص تلك الدول غير الراضية عن معاهدات الصلح في باريس، مثل: ألمانيا، إيطاليا، والتي بدأت تحضر نفسها لاقتسام جديد للعالم، ولذلك نراها تحاول عمل ما بوسعها على إعادة بناء قدراتها العسكرية.

طمحت الدول المنتصرة الكبرى ليس إلى الحفاظ على تفوقها العسكري فقط ؛ بل إلى زيادة قدراتها العسكرية، فقد كانت هذه الدول تراقب بعضها بعضاً في هذا المجال، ومن الملاحظ ازدياد تعداد القوات المسلحة للدول المنتصرة والدول المحايدة مقارنة مع تعدادها أثناء الحرب العالمية الأولى، فأصبحت أكثر تدريباً وتسليحاً، وبدأت هذه الدول في إنتاج الأسلحة المتطوّرة أملاً في التفوق على الدول المنافسة وإضعافها، ومنعها من التفكير بشن حروب جديدة.

إن سباق التسلح بين الدول الأوروبية ألقى بظلاله على الرأي العام في هذه الدول، وعلى الخصوص أن الآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى لا تزال ماثلة أمام عينيه. إن ذلك دفع بعصبة الأمم إلى اعتماد الدبلوماسية السلمية، ومضاعفة نشاطها لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية ومحاولة حل المشاكل العالقة بين الدول بالطرق السلمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عمدت خلال العشر سنوات من تأسيسها إلى تشكيل العديد من اللجان، وعقد العديد من المؤتمرات الخاصة بنزع السلاح، وإصدار العديد من التصاريح الداعية إلى التخفيف من حدة التوتر في العالم من خلال نزع سلاح الدول الكبرى أو تخفيضه.

يُلاحظ أن الدول الأوروبية الكبرى أرادت من خلال مشاريع تخفيض ونزع السلاح المقترحة من قبل العصبة، المحافظة على تفوقها العسكري أمام منافسة الدول الأخرى، ففرنسا مثلاً كانت ترغب من خلال نزع السلاح في أوروبا الحفاظ على تفوق جيشها البري، وفرض هيمنتها على القارة الأوروبية. في الوقت ذاته

تريد بريطانيا الحد من القوة البرية الفرنسية، ومساعدة ألمانيا في إعادة تسليحها، لخلق توازن مع فرنسا، وهذا في نهاية المطاف يصب في مصلحتها، أما ألمانيا فكانت تسعى لإعادة تسليح جيشها، وانتاج أسلحة جديدة للتخلص من معاهدة فرساي المجحفة بحقها، وإعادة هيبتها على الساحة الدولية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب من خلال نزع السلاح في أن تتساوى الدول الأوروبية في قدراتها العسكرية، كي تبقى متفوقة في هذا المجال، ولتكون الحكَم في الشؤون الأوروبية، كما أنها كانت ترغب في إضعاف دور كل من بريطانيا وفرنسا في العصبة، وإضعاف قدرة الأسطولين البريطاني والياباني، وإضعاف قدرة الجيش الفرنسي، ولذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء الاقتصاد الألماني والقدرات العسكرية الألمانية متوخية من ذلك وقوف ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي، ومنع فرنسا من الهيمنة على القارة الأوروبية.

استغلت ألمانيا طرح قضية نزع السلاح في العصبة، وطالبت بشكل جدي بنزع السلاح من الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، وعندما أصبح لديها قناعة تامة بعدم إمكانية تحقيق ذلك انتقلت للمطالبة بإعادة بناء قدراتها العسكرية تحت ذريعة المساواة في الحقوق في هذا المجال لجميع الدول.

أما الموقف الإيطالي في هذا المجال، وعلى الخصوص بعد وصول موسوليني إلى الحكم في إيطاليا عام 1922، فقد تجلت رغبته في إضعاف دور فرنسا في القارة؛ لذا بدأت في التقرب من بريطانيا وألمانيا.

أما اليابان فقد أرادت أن تكون القوة الوحيدة المسيطرة على الوضع في الشرق الأقصى، وإقصاء كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من المنافسة في هذه المنطقة من خلال زيادة القدرات العسكرية اليابانية والتغلغل الاقتصادي فيها.

نلاحظ مما تقدم أن جميع الدول الأوروبية، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية حاولت استخدام موضوع نزع السلاح؛ ليصب في نهاية المطاف في خدمة مصالحها على حساب الدول الأخرى.

إن نزع السلاح كان من أهم المسائل التي نادت بها العصبة عملاً بما جاء في المادة الثامنة من عهد عصبة الأمم "يتطلب من الدول الأعضاء في العصبة الحفاظ على السلام عن طريق تخفيض السلاح الوطني". ولذلك مع بدايات نشاط وعمل عصبة الأمم في مجال نزع الأسلحة، قامت بمباحثات عديدة حول نزع سلاح بشكل عام، من خلال تخفيض ميزانيات الدفاع للدول الكبرى، ومحاولة نشر وتطبيق مقررات مؤتمر واشنطن حول نزع السلاح البحري عامي 1921– 1922 وسنتعرض لاحقاً لهذا المؤتمر.

لهذا الغرض قام مجلس العصبة في 9 أيار عام 1920 بتشكيل لجنة استشارية من العسكريين والخبراء، ومن ثم في 25 شباط عام 1921 تم تشكيل لجنة مشتركة مؤقتة لمعالجة قضايا نزع السلاح. إلا أن جميع المباحثات والمفاوضات حول نزع وتخفيض السلاح في أعمال اللجنتين آنفتي الذكر باءت بالفشل، بسبب التناقض والتباين في وجهات النظر بين الدول الكبرى. وللخروج من الطريق المسدود لمباحثات نزع السلاح دعت عصبة الأمم في كانون الثاني عام 1925 إلى تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر لنزع السلاح. منذ بداية عمل اللجنة ظهرت المواقف المختلفة والمتناقضة بين فرنسا وبريطانيا حول كيفية ومهام المؤتمر. كانت بريطانيا ترغب في تخفيض تعداد الأسلحة البرية والجوية لفرنسا؛ بهدف إضعاف القدرات الفرنسية ومنعها من الهيمنة على القارة الأوروبية. ومن جهتها حاولت فرنسا طرح قضية تخفيض السلاح البحري كي تضعف القدرات العسكرية المتنامية لبريطانيا. كما طالبت ألمانيا بنزع وتخفيض السلاح بشكل عام، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، فمن حقها عندئذ المطالبة بالتسلح على غرار الدول الأخرى.

لم تؤد الولايات المتحدة الأمريكية دوراً يذكر في هذه المباحثات، لكنها أظهرت رغبة في تخفيض ونزع الأسلحة في القارة الأوروبية، وحاولت عدم التطرق إلى تخفيض الأسلحة البحرية؛ مما يضر بمصالحها؛ لأن هذه الأسلحة تشكل العمود الفقري الرئيس في القوات المسلحة الأمريكية.

لم تفض ثلاث دورات عمل للجنة الاستشارية التحضيرية التابعة للعصبة عن أي مقترح جدي لنزع وتخفيض السلاح في أوروبا، ولكن في الدورة الثالثة لعمل اللجنة آنفة الذكر في ربيع عام 1927 تقدم رئيس الوفد البريطاني اللورد سيسل بمشروع اتفاقية حول نزع السلاح، قابله مشروع فرنسي قدمه المندوب الفرنسي بول بانكور حول الموضوع نفسه، إلا أن أياً من المشروعين لم يتطرق إلى مستويات تخفيض الأسلحة؛ هذا بالإضافة إلى وضعهما العديد من الشروط التي تستطيع من خلالها الإخلال بتنفيذ الالتزامات الخاصة بنزع السلاح إذا ما تم إقرارها.

واجه المشروع البريطاني معارضة شديدة من قبل العديد من الدول الأوروبية، وعلى الخصوص من قبل فرنسا؛ لأنه في الأساس تعرض لتخفيض الأسلحة البرية، مع الاحتفاظ بالقدرات العسكرية الكاملة لبريطانيا. بينما تعرض المشروع الفرنسي إلى تخفيض في الكوادر العسكرية؛ مما لاقى معارضة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين كان لديهما مخطط ومشروع لإنشاء جيش دولي، أوعلى الأقل وضع مراقبة دولية على الجيوش الوطنية للدول، كان هذا المشروع البريطاني الأمريكي موجهاً ضد ألمانيا وضد الاتحاد السوفييتي.

في نهاية آب عام 1929، وقبل انعقاد الدورة الثامنة للجمعية العامة لعصبة الأمم، قدم كل من رئيس الوفد البريطاني والفرنسي استقالتهما من اللجنة الدولية التحضيرية لنزع السلاح، وقد بعث سيسل رئيس الوفد البريطاني برسالة إلى رئيس حكومته بولدين اعترف فيها صراحة "إن سبب الاستقالة هو الإخفاقات في عمل اللجنة، بسبب مواقف الحكومة البريطانية ذاتها من موضوع نزع السلاح..سوف يكون لنا على شواطىء البحيرات في جنيف الدورة التاسعة

والعاشرة والثانية عشرة للجمعية العامة للعصبة، وسوف تجري مناقشات ومباحثات على مدى أعوام حتى تقوم الحرب للأسف بقطعها[1]".

أما موقف الاتحاد السوفييتي من نزع السلاح، فلم تكن لديه أية ثقة بنية الدول الغربية بخطوات حقيقية لنزع السلاح، كونها لم تتخل عن نظام الحرب في العلاقات الدولية، ولا حتى عن تخفيض السلاح ونزعه، ويعود ذلك حسب رأيه بسبب عقم عمل العصبة في هذا المجال. تمت دعوة الوفد السوفييتي للمشاركة في الدورة الرابعة للجنة الدولية التحضيرية في 30 تشرين الثاني 1929. قدم الوفد السوفييتي في هذه الدورة مقترحاً لتخفيض ونزع الأسلحة بشكل عام في العالم، وتضمن عدة أمور، منها[2]:

1- حل جميع التشكيلات الخاصة البرية، والبحرية، والجوية للقوات المسلحة مع منع إعادة تشكيلها تحت أي ظرف وأي شكل كان.
2- القضاء على جميع الأسلحة الموجودة لدى القوات المسلحة، وفي مخازن جميع الدول، من الأسلحة العامة، وقطع الغيار، وجميع الأسلحة الكيميائية.
3- القضاء على جميع الأسلحة البحرية والجوية.
4- منع المدارس الحربية، والتعليم العسكري سواء أكان في المؤسسات العسكرية، أم خارجها.
5- إصدار القوانين والتشريعات التي تمنع التجنيد الإجباري والتطوع الذاتي، ومنع الدعوة إلى الاحتياط.
6- إزالة جميع القلاع والمواقع البحرية والجوية.
7- إزالة المصانع الحربية، والقضاء على الصناعات الحربية.
8- تخفيض الميزانيات الحربية للدول الكبرى.

(1) فيغونسكي، مرجع سابق، ص513.
(2) المرجع السابق، ص 514.

عارضت الدول الأوروبية هذا المشروع السوفييتي؛ لأنها رأت فيه مشروعاً مثالياً يصعب تحقيقه. وقد تمت مناقشة هذا المقترح في الدورة الخامسة للجنة الدولية عام 1928، وفي الدورة السادسة عام 1929 دون الوصول لأية نتائج ملموسة على صعيد نزع السلاح.

إن عدم تمكن اللجنة الدولية هذه من إقرار خططها حول نزع السلاح يعني فشل المنظمة الدولية في هذا المجال؛ مما دفع بألمانيا إلى المطالبة بإعادة تسليحها، مبررة مطلبها هذا بأن قبولها في عصبة الأمم يقضي بمعاملتها بالمثل مع بقية الدول الأعضاء في المنظمة، هذا يعني أن إبقاءها منزوعة السلاح لوحدها يخالف مبدأ المساواة الذي يقوم عليه عهد عصبة الأمم. بعد ذلك بدأت ألمانيا تسعى إلى تحقيق بعض مطالبها في هذا المجال مستغلة الموقف الدولي المتراخي والمتردد منذ وصول الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا؛ مما حدا بكل من بريطانيا وفرنسا لتقديم تنازلات إلى جمهورية فيمر من أجل استغلالها للوقوف في وجه الحزب النازي، لكن إعادة تسليح ألمانيا لم يأخذ طابعاً جدياً وفاعلاً إلا بعد وصول هتلر إلى ألمانيا عام 1933.

مبادرات نزع السلاح خارج نطاق عصبة الأمم:

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية عضواً في عصبة الأمم بعد رفض الكونغرس الأمريكي لمعاهدات الصلح في باريس عام 1919. وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعوة إلى مؤتمر دولي في واشنطن لنزع السلاح في (12 تشرين الأول عام 1921 شباط عام 1922).

وما يهمنا هنا من مؤتمر واشنطن هو موضوع نزع السلاح (سوف نتطرق إلى القضايا العديدة التي تعرض لها مؤتمر واشنطن عام 1921 في مناقشة موضوع نزع السلاح بشكل عام البحري والبري، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية نزلت عند رغبة الحكومة الفرنسية وقبلت بمناقشة موضوع نزع السلاح البحري

فقط، لما لهذا من تأثير على التجارة العالمية وعلى طرق المواصلات البحرية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في اتصالها مع العالم الخارجي). ولتحقيق هذا الهدف، اقترح الوفد الأمريكي برئاسة وزير الخارجية الأمريكية يوز إيقاف البناء التام لجميع السفن البحرية الحديثة، مع استثناء بعض أنظمة السفن القديمة. كما اقترح الوفد الأمريكي وخلال عشر سنوات من توقيع اتفاقية تتعلق بعدم بناء سفن طويلة، وبعد مضي هذه الفترة يتم بناء سفن فقط بدلاً من السفن غير الصالحة للملاحة، وتحديد الحمولة القصوى لكل من الأسطولين البريطاني والأمريكي بـ500 الف طن، و300 الف طن لليابان. هدف الطرح الأمريكي بالدرجة الأولى إلى موازاة القوة البحرية البريطانية مع القوة البحرية الأمريكية.

وافق الوفد البريطاني برئاسة وزير الخارجية البريطاني بلفور على المقترح الأمريكي؛ لأن الحكومة البريطانية أنفقت خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى مبالغ هائلة على بناء الأسطول البريطاني؛ ولذلك وجدت الحكومة البريطانية في المقترح الأمريكي فرصة لتخفيض الإنفاق على الأسطول؛ وعلى الخصوص بسبب ديونها الكبيرة، كما كانت تريد من خلال تخفيض وتحديد الأسطول أن يكون لديها فقط أسطول حديث ومتطوّر. وافق الوفد الياباني برئاسة البارون كاتو، كما وافق الوفد الفرنسي برئاسة بريان على المقترح الأمريكي.

وبعد مناقشات طويلة في مؤتمر واشنطن حول موضوع تحديد الأسطول الحربي البحري توصلت الدول الخمس الكبرى (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان) إلى اتفاق حول قوة أسطول كل منهما بالنسبة إلى أساطيل الدول الأخرى؛ عرف هذا الاتفاق باسم "اتفاق الدول الخمس"، تم التوقيع عليه في 6 شباط عام 1922 على النحو الآتي: الأسطول الأمريكي 525 الف طن، الأسطول البريطاني 525 الف طن، الأسطول الياباني 315 الف طن، الأسطول الفرنسي 175 الف طن، الأسطول الإيطالي 175 الف

طن. لقد اقتصرت النسب على قطع الأسطول الحربي الكبيرة؛ باستثناء الغواصات والسفن الحربية الصغيرة والمتوسطة.

يمكن الاستنتاج من الاتفاق آنف الذكر أن الأسطول البحري الأمريكي بات يحتل المركز الأول إلى جانب الأسطول البريطاني في العالم، بينما احتل الأسطول الفرنسي المرتبة الرابعة بعدما كان لفترة طويلة من الزمن يحتل المرتبة الثانية بعد الأسطول البريطاني. لقد قبلت فرنسا بهذا الوضع بسبب عدم مناقشة موضوع السلاح البري في المؤتمر، وبذلك تكون فرنسا قد حافظت على تفوقها في المجال الحربي البري، وهذا أمر حيوي بالنسبة لها؛ لأنها كانت ترى أن الخطر الرئيس ينبع من ألمانيا وليس من الدول البحرية الأخرى.

إن اقتصار النسب التي حددتها الاتفاقية على السفن الكبيرة فقط لم ينه الخلاف حول قضية تحديد السلاح البحري؛ إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح قضية تحديد السلاح البحري من جديد عام 1930، مقترحة شمول النسب المتفق عليها في اتفاقية "الدول الخمس" للسفن المتوسطة والصغيرة والغواصات، والسبب في تجاوب الدول الأخرى مع الاقتراح الأمريكي يعود إلى إقرار هذه الدول بتفوق الولايات المتحدة الامريكية في الإمكانات الضخمة التي تمتلكها، وإن رفضها للاقتراح الأمريكي سيدفع بالحكومة الأمريكية إلى بناء الأسطول البحري الأمريكي على أسس حديثة ومتطوّرة.

أما بالنسبة لألمانيا فطالما أنها منزوعة السلاح (حسب اتفاقية فرساي عام 1919)، فهي ليست بحاجة إلى توقيع اتفاق من هذا النوع، إلا أنه وبعد وصول هتلر إلى الحكم في ألمانيا عام 1933 وقراره بإعادة تسليح ألمانيا، وبسبب ردود الفعل القوية من الدول الأوروبية على هذا القرار، عمد هتلر إلى التصريح بأن ألمانيا لا تهدف إلى إنشاء أسطول بحري تزيد قوته على 35٪ من قوة الأسطول البريطاني، هذا الأمر طمأن الحكومة البريطانية التي قبلت بتوقيع اتفاقية مع ألمانيا في 4 حزيران عام 1935، تضمنت تحديد قوة الأسطول الحربي الألماني بما يعادل 35 ٪

من قوة الأسطول البريطاني، أي ما يعادل قوة الأسطول الفرنسي. تسبب هذا بإعطاء دفعة وقوة جديدة لألمانيا للتوسع على حساب جيرانها في القارة الأوروبية وإلى الإقدام على بدء الحرب العالمية الثانية عام 1939. وهذا ماستثبته الأحداث اللاحقة.

القضية الروسية بين عامي 1918- 1930:

إن انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار دول التفاهم على تكتل الوسط، أي انتصار دول التفاهم على ألمانيا، أثر سلباً على روسيا الاشتراكية، وعلى الخصوص بعد قيام الثورات الديمقراطية والاشتراكية في كل من ألمانيا وهنغاريا ورومانيا. فقد تفرغت الدول المنتصرة بعد الانتهاء من ألمانيا لمحاربة الشيوعية في روسيا، وحسب تعبير قائد الثورة الشيوعية في روسيا فلاديمير إيلتش لينين "لم يكن وضعنا خطراً لهذه الدرجة كما هو الآن"، ويقصد وضع روسيا الاشتراكية بعد خسارة ألمانيا. ولذلك كان هدف دول التفاهم هو خنق البلشفية العالمية عن طريق خنق جمهورية روسيا الاشتراكية[1].

لم يقلل لينين من جدية الوضع الداخلي، وجدية التدخلات الأجنبية في الشؤون الروسية في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الروسي للسوفييت بتاريخ 6 تشرين الأول 1918 إذ قال:"إن الحكومة الروسية استطاعت البقاء سنة على قيد الحياة منذ الثورة البلشفية وكان ذلك بفضل الحرب الدائرة بين المجموعتين الإمبرياليتين، ولم يكن باستطاعة أي منهما أن يحشد قوات جدية ضدنا، أما الآن فقد انتصرت إحداهما وهذا ما غير كلياً وضعنا الذي أصبح خطراً أكثر من أي وقت مضى، إذ يستطيع الحلفاء الآن محاولة خنق السلطة السوفييتية عن طريق حائط حولها مماثل لحائط الصين "[2].

---

(1) بيريزكين، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء الأول (1917- 1945)، (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 115.

(2) رياض الداودي، مرجع سابق ، ص137- 138.

في 12 تشرين الثاني عام 1918؛ اي بعد يوم واحد من انتهاء الحرب العالمية الأولى، قامت قيادة هيئة أركان الدول المتفاهمة بإعداد مخطط "القضاء على البلشفية"، حيث طالبوا بزيادة العمليات والنشاطات العسكرية التي بدأت في شمال روسيا باتجاه بتراغراد وباتجاه العديد من المناطق الروسية الأخرى، ومحاولة التدخل في أوكرانيا عن طريق رومانيا وعن طريق البحر الأسود. وقد وضعت قيادة جيوش الدول المتفاهمة خططا الغزو المسلح ضد روسيا، وتنص إحداها وهي مؤرخة في 12 تشرين الثاني 1918 على الآتي "ينبغي سحق البلشفية. ومن المهم كذلك الحصول على ضمانات راسخة للديون المستحقة لدول التفاهم لدى روسيا."، وفي مذكرة أخرى صدرت في 18 تشرين الثاني 1918 جاء فيها "إذا كانت دول التفاهم تريد أن تحتفظ بثمار النصر الذي أحرز بهذا القدر من الصعوبة، فإن عليها أن تسعى لتحويل روسيا وذلك بإسقاط البلشفية وإقامة حاجز منيع بين هذا البلد وبين الدول الوسطى..إن هذا التدخل يهدف إلى تحقيق هذا الهدف وهو ضرورة حيوية بالنسبة لها..[1]"، ولتنفيذ خطة التدخل فقد وزعت واجباته على كل دولة من دول التفاهم الكبرى، بريطانيا: عمليات في شمال روسيا والبلطيق، والاشتراك في التدخل في بولونيا وعمليات في جنوب شرق روسيا بغية توصيل القوات المسلحة في سيبيريا بجيشي دينيكين وكراسنوف وتنظيم هذه الجيوش. الولايات المتحدة الأمريكية: أعمال في بولونيا وتنسيق عمليات الحلفاء. فرنسا: أعمال حربية في سيبيريا وأوكرانيا، والعمل على تنظيم الجيش البولوني. إيطاليا: الاشتراك في الأعمال العسكرية في أوكرانيا.

أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها بريطانيا بأنها ستستمر في التدخل في روسيا الاشتراكية حتى بعد التوقيع على معاهدة الهدنة مع ألمانيا في 11 تشرين الثاني عام 1918. أكدت فرنسا وبريطانيا على ما جاء في المعاهدة التي عقدت بينهما في 23 كانون الأول عام 1917 لاقتسام روسيا. في 14 تشرين الثاني عام 1918 قررت وزارة الخارجية البريطانية دعم الجنرال دينيكين الثائر

(1) بيريزكين وآخرون، مرجع سابق،ص 116.

ضد الحكومة الاشتراكية في روسيا، بالأسلحة والمعدات العسكرية، وكذلك إرسال العديد من الكوادر العسكرية البريطانية إلى سيبيريا، والمعدات العسكرية، والاعتراف بحكومة أومسك بقيادة كولتشاك.

في 16 تشرين الثاني عام 1918، عبرت حاملات الطائرات البريطانية والفرنسية البحر الأسود، وقامت قوات البحرية البريطانية والفرنسية باحتلال مدينتي أوديسا وسيفاستوبل على البحر الأسود، وتغلغلت القوات الفرنسية والبريطانية في الأراضي الأوكرانية. وفي نهاية شهر تشرين الثاني من العام ذاته دخلت قوات البحرية البريطانية مدينة تالين في البلطيق، وقدموا الأسلحة و قطع الغيار لقوات الثورة المضادة (البيضاء). تقدمت قوات دول التفاهم في شمال روسيا، وفي القوقاز، وفي آسيا الوسطى وفي الشرق الأقصى (كان تعداد القوات التي تدخلت في روسيا حوالي 250 الف جندي).

في 23 كانون الأول عام 1918 تقدمت الحكومة الروسية الاشتراكية إلى كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية بمقترح لبدء مباحثات سلام. ولكن لم تستجب قوات التفاهم لهذا المقترح الروسي، واستمرت بالتدخل في الشؤون الروسية. تمكن الجيش الأحمر وبدعم من الشعب الروسي، حين بادر بالهجوم مما أدى إلى وقف تقدم قوات التفاهم وقوات الثورة المضادة.

في بداية عام 1919، اصبح جزء من أوكرانيا سوفييتياً، وفي الأول من كانون الثاني أعلنت بيلاروسيا جمهورية اشتراكية. وفي أستونيا قام العمال والفلاحون بتشكيل حكومة سوفييتية فيها وذلك بمساعدة الجيش الأحمر. في كانون الأول عام 1918 تم تحرير كل من ليتونيا ولاتفيا. وفي 23 من الشهر نفسه اعترفت حكومة روسيا الاشتراكية باستقلال أستونيا، ليتوانيا، ولاتفيا.

في 4 شباط عام 1919 تقدمت الحكومة السوفييتية الروسية بمبادرة سلام إلى حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت عن رغبتها الاعتراف بالديون التي اقترضتها الحكومات الروسية السابقة، ودفع الفوائد المتوجبة على الديون، كما أعلنت عن نيتها على الرغم من النجاحات العسكرية التي حققتها على الأرض أن تقدم بعض التنازلات، وأعلنت الحكومة السوفييتية أيضاً عن البدء مباشرة في مباحثات مع المعارضة الروسية ومع دول التفاهم مجتمعة، أو كل على حدة في جزر الأمراء أو في مكان آخر.

لم تلق هذه المبادرة أي تجاوب من قبل دول التفاهم، ولا من المعارضة الروسية؛ بل إن قوات المعارضة بقيادة كولتشاك وبمساندة دول التفاهم بدأت بهجوم معاكس ضد القوات السوفييتية في شباط عام 1919. ولكن القوات السوفييتية حققت انتصارات عدة وعلى كل الجبهات؛ مما حذا بـ تشرشل وزير الحربية البريطاني دعوة الحكومة السوفييتية في 15 شباط عام 1919 ان توقف تقدم الجيش الأحمر خلال عشرة أيام على جميع الجبهات، وعليها أن تتراجع حوالي 5 أميال عن مواقعها الحالية وإلا سيعد ذلك خرقاً لموضوع دعوة روسيا الاشتراكية إلى مؤتمر جزر الأمراء. 16 شباط عام 1919، رفضت المعارضة الروسية الاجتماع بأي مندوب يمثل الحكومة الروسية السوفييتية.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعد الانتصارات التي حققتها قوات الجيش الأحمر إحياء المفاوضات مع الحكومة السوفييتية. وتقدمت بمبادرة بوليت الذي أصبح سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد السوفييتي فيما بعد. وقد تضمنت المبادرة الأمريكية البريطانية المقترحات الآتية[1]:

- وقف الأعمال الحربية على جميع الجبهات.
- الاعتراف الواقعي بجميع الحكومات الروسية على الأراضي التي تشغلها.

(1) فيفونسكي، تاريخ الدبلوماسية، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص 167.

- يجب أن تخضع جميع السكك والموانيء الضرورية لاتصال روسيا السوفييتية مع البحار للقوانين الدولية الخاصة بالسكك الحديدية والموانيء، كما هي الحال في أوروبا كلها.
- السماح للدول المتفاهمة بعبور الأراضي السوفييتية بسلام.
- العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين من كلي الطرفين، وإعطاء الحريات الكاملة لجميع الروس الذين حاربوا إلى جانب دول التفاهم.
- إن العلاقات التجارية لروسيا الاشتراكية مشروطة بالاحترام المتبادل بين الحكومة السوفييتية والدول الأخرى، وتوزيع المساعدات التي تقدمها دول التفاهم بالتساوي لجميع مكونات الشعب الروسي.
- يجب حل جميع المسائل المتعلقة بالديون الروسية بين الأطراف المعنية بعد إحلال السلام.
- على قوات التفاهم أن تنسحب من جميع الأراضي الروسية، مع تسريح الجيش الروسي بأعداد كبيرة، والقضاء على الأسلحة الروسية.

وافقت الحكومة الروسية على مبادرة بوليت مع إبداء بعض الملاحظات والمقترحات؛ إلا أن هذه المبادرة لم تلق طريقها إلى النور بسبب تخلي الرئيس ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج عنها.

كما أن دول التفاهم قررت دعم القوات المناوئة للحكومة الروسية السوفييتية، فقد مكنت المساعدات المقدمة من دول التفاهم الجنرال كولتشاك من تأسيس جيش قوامه 300 الف جندي، في آذار عام 1919 بدأت قوات كولتشاك المتواجدة في منطقة الأورال التغلغل إلى مركز الجبهة الشرقية نحو نهر الفولغا، ومع منتصف نيسان أصبحت طليعة هذه القوات على بعد 80 كم من كازان وسمارا. إن هذا الهجوم ترافق بدعم من قوات التفاهم (بريطانية، فرنسية، امريكية) من شمال وغرب روسيا، ويتقدم من قبل قوات الجنرال دينيكن من شمال القوقاز باتجاه العمق الروسي.

في نهاية آيار عام 1919 أرسلت الحكومتان البريطانية والأمريكية مذكرة إلى كولتشاك تعلنان فيها استعدادهما للاعتراف بحكومته كحكومة شرعية في روسيا، إذا ما استطاعت قواته السيطرة على موسكو، كما تطرقت المذكرة إلى الاعتراف باستقلال كل من بولونيا وفنلندة، أما فيما يتعلق بدول البلطيق والقوقاز والمناطق الواقعة حول بحر قزوين سوف يتم تقرير مصيرها من قبل عصبة الأمم.

في نهاية شهر نيسان عام 1919 بدأت قوات الجيش الأحمر بهجوم مضاد ضد قوات كولتشاك في الشرق، واستطاعت دحر قوات الجيش الأبيض وإبعادها عن الفولغا. وفي بداية حزيران من العام نفسه استطاعت قوات الجيش الأحمر تحرير الأورال، وفي آب عام 1919 تغلغلت قوات الجيش الأحمر في سهول سيبيريا.

في صيف عام 1919 بدأت قوات الجنرال دينيكن البيضاء الهجوم على الوسط الروسي باتجاه موسكو، واستطاعت هذه القوات في منتصف تشرين الأول عام 1919 السيطرة على مدينتي فارونج وآريول، واتجهت قوات يودينتش باتجاه بتراغراد، واستطاعت قواته السيطرة على غاتشينو وعلى القرية الحمراء، وفي الوقت ذاته قامت القوات البولونية بالهجوم على روسيا البيضاء، وعلى أوكرانيا.

في 14 تشرين الأول عام 1919 أعلن تشرشل وزير الحربية البريطاني أنه على الرغم من أن القوات البريطانية انسحبت من كل ميادين القتال التي تحارب فيها بجوار القوات المعادية للبلاشفة، إلا أن دعمها لتلك القوات سيستمر. وقال أيضاً "سيكون من فوائد الدعم المستمر تخفيف معاداة السامية التي أثارتها جرائم المفوضين اليهود، والتي يعمل الجنرال دينيكين بكل صدق لتحجيمها"[1].

---

(1) مارتن غلبرت ، تشرشل واليهود ، ترجمة شهاب الدين أحمد، (القاهرة: هلن للترجمة والنشر والبرمجيات، 2009)، ص 60.

ومع نهاية عام 1919 استطاعت قوات الجيش الأحمر أن تلحق هزيمة عسكرية ليس فقط بدول التفاهم؛ بل تعداها إلى هزيمة دبلوماسية. ففي نهاية شهر أيلول عام 1919 جرت مباحثات سلمية بين الحكومة الروسية الاشتراكية وأستونيا؛ هذا يعني أن الحكومة السوفييتية بدأت الخروج من العزلة التي فرضتها عليها دول التفاهم.

في 2 شباط عام 1920 تم عقد اتفاقية سلام بين أستونيا والحكومة الروسية الاشتراكية، وهي أول اتفاقية تعقدها الحكومة الاشتراكية مع إحدى الدول المتحالفة مع دول التفاهم. كذلك بدأت الحكومة الروسية بإجراء مباحثات سلام مع ليتوانيا ولاتفيا ومع فنلندا.

في ربيع عام 1920 حاولت الدول المتفاهمة القضاء على الحكومة الاشتراكية في روسيا من خلال دعم القوات البولونية التي بدأت هجوماً على أوكرانيا وروسيا البيضاء على الرغم من أن الحكومة السوفييتية حاولت إجراء مفاوضات سلمية مع بولونيا معلنة عن جاهزيتها تقديم تنازلات لبولونيا، إلا أن الحكومة البولونية رفضت هذه المقترحات، وأعلنت أنها سوف تستعيد جميع الأراضي من أوكرانيا وروسيا البيضاء التي خسرتها من خلال التوقيع على معاهدة اقتسامها الأول عام 1772 بين روسيا والنمسا وبروسيا.

من الجدير ذكره هنا أن مؤتمر الصلح في باريس أقر إعادة تكوين الدولة البولونية من خلال ترسيم حدودها مع ألمانيا، ولتوانيا، وتشيكوسلوفاكيا. أما حدودها مع روسيا فقد ترك أمر تحديدها إلى لجنة خاصة تشكلت لهذه الغاية. لقد تمكنت هذه اللجنة من أن تضع تقريرها القاضي بجعل الخط المار بـ غرودنو وبرست ليتوفسك كحد فاصل بين روسيا وبولونيا، عرف هذا الخط باسم كورزون أحد أعضاء اللجنة. اعترضت الحكومة البولونية على هذا الخط لأن اللجنة لم تأخذ بعين الاعتبار الأراضي التي انتزعتها منها روسيا في التقسيم الأول عام 1772.

أعطت الحكومة البولونية أوامرها باحتلال هذه الأراضي، واستطاعت خلال فترة وجيزة أن تحتل مدينة كييف، ولكن القوات الروسية استطاعت طرد جميع القوات البولونية من جميع الأراضي التي احتلتها، وبدأت بالتغلغل في الأراضي البولونية.

في حزيران عام 1920 استطاعت قوات الجيش الأحمر تحرير مدينة فيلنوس وإعادتها إلى ليتوانيا. في 12 تموز عام 1920 تم التوقيع على معاهدة سلام بين روسيا الاشتراكية وليتوانيا. وفي 11 آب عام 1920 معاهدة سلام روسية مع لاتفيا، وفي 14 تشرين الأول عقدت معاهدة سلام روسية فنلندية. في 12 حزيران عام 1920 تقدم وزير خارجية بريطانيا وبموافقة من دول التفاهم بمبادرة سلام إلى موسكو بهدف وقف التقدم الروسي نحو العاصمة البولونية وارسو طالباً وقف تقدم القوات الروسية على بعد 50 كم من خط الجبهة، والبدء بمباحثات سلام بين الطرفين الروسي والبولوني. إلا أن الحكومة الروسية رفضت وقف تقدم قواتها نحو وارسو، ولكنها في الوقت ذاته أبدت استعدادها لبدء مفاوضات سلام مع بولونيا، وبدون تدخل من قبل دول التفاهم.

في منتصف عام 1920 استطاعت القوات البولونية وبدعم كبير من قوات التفاهم بالعتاد والسلاح، وقيادة الجيش البولوني من قبل قوات التفاهم صد الهجوم الروسي على بعد 20 كم من العاصمة وارسو، ثم دحر الجيش الأحمر إلى ما بعد خط كورزون. هذا ما دفع بالحكومة السوفييتية إلى وقف إطلاق النار في أيلول عام 1920. وفي 12 تشرين الأول 1920 تم التوقيع في ريغا عاصمة لاتفيا على معاهدة سوفييتية – بولونية حول الهدنة وشروط الصلح بينهما، والمعاهدة النهائية بين الحكومتين وقعت 16 آذار عام 1921 في ريغا، واستطاعت بولونيا بموجبها المحافظة على الأراضي التي احتلتها من أوكرانيا وروسيا البيضاء، كما أن المعاهدة أنهت حالة الحرب بين الدولتين وأعطت الحرية لاختيار الجنسية الروسية أو البولونية للذي يرغب، والتخلي عن التعويضات بين الدولتين. في تشرين الأول عام 1921 احتلت القوات البولونية فيلنوس عاصمة لتوانيا وضمتها

إليها؛ مما حذا بليتوانيا قطع العلاقات الدبلوماسية مع بولونيا، وعرض القضية على عصبة الأمم، لكن الأخيرة لم تتخذ أي إجراء فعلي ضد المعتدي.

في نهاية المطاف استطاعت قوات الجيش الأحمر الانتصار على أعداء الثورة في الداخل وعلى قوات دول التفاهم، أما العوامل التي ساعدت الحكومة الروسية على الانتصار في الحرب الأهلية، وتدخل دول التفاهم بين عامي 1918– 1922، فهي:

1– التفوق العددي لقوات الجيش الأحمر، ومساندة أغلبية الشعب الروسي للثورة الجديدة.

2– فقدان التماسك والاتحاد والتنسيق بين جيوش الثورات المضادة، وكثرة الخلافات بين قادتها.

3– لم تتلق الثورات البيضاء المساعدات اللازمة الكفيلة للاستمرار في الحرب ضد الحكومة المركزية (انسحاب الجيوش الفرنسية من أوديسا في نيسان عام 1919، وانسحاب القوات البريطانية من شمال روسيا عام 1919).

4– لم يكن للجيوش البيضاء أي سند من قبل الفلاحين الروس الذين كانوا يخشون عودة نظام الأراضي القديم.

هكذا خرجت الحكومة السوفييتية من الصراع الداخلي والخارجي منتصرة في 30 كانون الأول عام 1922 تكتلت البلاد الروسية في اتحاد فيدرالي سمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية، أوكرانيا، وروسيا البيضاء، والجمهوريات السوفييتية لما وراء القوقاز)، بلغ عدد سكانه 133مليون نسمة، على الرغم من أن روسيا الاشتراكية خسرت بولونيا وفنلندة ودول البلطيق وبيسأرابيا.

استطاعت الحكومة السوفييتية الخروج من العزلة التي فرضت عليها من قبل دول التفاهم، ففي صيف عام 1919 تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين

روسيا الاشتراكية وافغانستان، وفي شباط عام 1921 تم التوقيع على معاهدة صداقة بين الدولتين. في 10 آيار عام 1921، تم التوقيع على اتفاقية تجارية روسية ـ المانية، ومن ثم التوقيع على معاهدة رابللو روسية ـ المانية عام 1922، وفي العام نفسه تم التوقيع على معاهدة تجارية بين روسيا وكل من النرويج والنمسا وإيطاليا ودول أخرى.

وفي 26 شباط عام 1921 تم التوقيع على معاهدة سوفييتية – إيرانية أكدت على استقلال وسيادة إيران، وتخلت بموجبها الحكومة السوفييتية عن سياستها التوسعية، وأكدت أن جميع المعاهدات التي وقعتها الحكومة القيصرية مع إيران والتي لا تخدم الشعب الإيراني ملغاة. كما أكدت على إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين والامتناع عن التدخل بالشؤون الداخلية لكل منهما. تعهدت المعاهدة بالتزام كل من إيران وروسيا الاشتراكية "بأن تمنعا بكل الوسائل المتاحة لديهما تواجد قوات عسكرية تابعة لدولة ثالثة على أراضيهما، في الحالات التي يشكل وجودها تهديدا للحدود والمصالح، أوامن كل من الطرفين المتعاقدين". وفي 16 آذار عام 1921 في موسكو تم توقيع معاهدة بين روسيا الاشتراكية وتركيا (تحدثنا عن هذه الاتفاقية سابقاً).

واجهت روسيا الاشتراكية بين عامي 1921– 1928 أزمتين: اقتصادية وسياسية.

الأزمة الاقتصادية في روسيا الاشتراكية، والسياسة الاقتصادية الجديدة (نيب):

بسبب الحرب الأهلية التي استمرت أربع سنوات، والتدخلات الأجنبية، وما نجم عنهما من دمار وخراب اقتصادي. وجدت الحكومة السوفيتية نفسها بحالة اقتصادية متردية؛ مما أدى إلى قيام انتفاضات عمالية وفلاحية في العديد من المناطق الروسية. وأدى هذا الوضع المتردي إلى مجاعة في روسيا بين عامي 1920– 1921 اودت بحياة سبعة ملايين إنسان تقريباً. وقد كانت هذه المجاعة نتيجة

الهبوط الرهيب في الإنتاج الزراعي في روسيا. وهذه المجاعة كانت واحدة من أسوأ المجاعات في التاريخ: أصابت المجاعة 24 مليون إنسان في مساحة قدرها 2مليون كم^2 تغطي منطقة الفولغا إلى حد الأورال والقوقاز وجنوب القرم، يضاف إلى هذه الأرقام أن مليوناً ونصف المليون إنسان ماتوا في الحرب العالمية الأولى وقتل مليون إنسان في الحرب الأهلية، وراح 3ملايين ضحايا الأوبئة. ونتيجة للحروب الأجنبية والأهلية وعواقبها مات ما مجموعه 13,5 مليون إنسان، وهاجر مليونا إنسان تقريباً. وكان أغلبية المهاجرين من روسيا من طبقة النبلاء، وغادرها أيضاً الصناعيون والممولون والتجار بالجملة. إن تأميم الشركات الكبيرة والصغيرة أدى إلى الاختفاء التام تقريبا للرأسماليين الروس الذين وجدوا قبل الثورة، كما كانت الخسارة في الميدان الفكري ضخمة بشكل خاص، فقد أفرغت روسيا السوفييتية من مادتها الذهنية، ولم يكد يبقى هناك أي من المهندسين أو الأطباء أو المعلمين، فقد هاجر تسعة أعشارهم. في الواقع كانت روسيا عام 1922 بلداً يسوده الفلاحون[1].

اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة "نيب" على إحلال الضريبة محل المصادرة في الريف، وتضمنت إلى حد كبير"الانتقال إلى إعادة تأسيس الرأسمالية". واستعيدت التجارة الداخلية الحرة، وولدت من جديد صناعة صغيرة، وأعيد إقرار الميراث إلى حد ما. كانت "النيب" اقتصاداً انتقالياً، ووجدت تحت رعاية الدولة الاشتراكية أنماط إنتاج مختلفة، وبخاصة رأسمالية الدولة، ومنحت "النيب" امتيازات للرأسماليين الأجانب. أعطت سياسة "النيب" فرصة لإعادة البناء الاقتصادي ثماراً، وجعلت الإنتاج الاقتصادي الضروري ممكناً جداً[2].

سببت الأزمة الاقتصادية في روسيا الاشتراكية خلافاً بين تروتسكي من جهة، وبين ستالين، وزنييف، وكامنييف من جهة أخرى. وكان الخلاف السياسي في الاتحاد السوفييتي يدورحول معرفة إن كان بالإمكان حسب ما يزعم تروتسكي

(1) جان ايلينشتاين، ظاهرة ستالين ، ترجمة د. مجيد الراضي ،(دمشق: دار المدى للثقافة والنشر ، 1996)ص 15- 19.
(2) المرجع السابق، ص 45- 46 .

إحداث ثورة عالمية، أو كما يؤكد جوزيف ستالين انه يمكن توطيد الاشتراكية في بلد واحد وهو روسيا. كما اختلف الاثنان بأمور السياسة الخارجية، حيث كان يريد تروتسكي أن تكون الثورة الشيوعية عالمية، وليس هناك من مانع لفتح العالم الرأسمالي بالثورة، وإذا حافظت بقية أوروبا على النظام الرأسمالي فإنها ستقوم بالقضاء على الاتحاد السوفييتي. أما ستالين فكان يرى أنه لابد من تقوية الاتحاد السوفييتي؛ وبالتالي هو بحاجة إلى مساعدات مالية لدعم اقتصاده ولابد من اتباع سياسة خارجية سلمية لا ثورية، فهذا لايخيف الدول الرأسمالية الغربية وعندما يقوى الاتحاد السوفييتي ويشتد ساعده يمكن الوصول عندئذ إلى ثورة، كما حصل في ثورة روسيا الاشتراكية.

في النهاية انتصرت إرادة ستالين نهائياً عام 1928، وحكم الاتحاد السوفييتي حتى مماته في آذار عام 1953. كانت هذه الفترة حرجة بالنسبة للنظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وقد أدركت الحكومة السوفييتية أنها لاتستطيع الحفاظ على التجربة الاشتراكية بكاملها، وقد عبر لينين عن هذا الوضع بقوله: "تبرهن التجربة على أن المرور المباشر إلى الاشتراكية الصرفة يتجاوز قوانا .. إن قوى إنتاجنا الأساسية في حالة عوز وخراب وخور ونفاذ؛ ولذا يجب إلحاق كل شيء مؤقتاً بهذه الضرورة الأساسية: وهي أن تزداد كمية منتجاتنا مهما كلف الأمر"(1). ولذا اعتمدت الحكومة السوفييتية في هذه الفترة سياسة اقتصادية جديدة (نيب) وهذه السياسة الاقتصادية تقبل عودة حرية المبادلات وتترك لرأسمال الفرد مكاناً في الاقتصاد القومي (هذا يعني تقبل وجود قطاع خاص وقطاع اشتراكي معاً).

وقد طبقت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة في اتجاهين زراعي وصناعي، من الوجهة الزراعية قرر المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الروسي في 17 آذار عام 1921 الكف عن مصادرة الحبوب من الفلاحين واستبدالها بضريبة تدفع عينياً

---

(1) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص176.

وتتناسب مع المحصول، وأعيدت حرية التجارة الداخلية، كما وافقت الحكومة السوفييتية على إعادة تأسيس المزارع الفردية والصغيرة مع احتفاظها بالمبدأ القائل "الأرض ملك الدولة".

من الوجهة الصناعية، سمحت الحكومة الاشتراكية بالمشاريع الصناعية الفردية، ورفعت التأميم عن المشاريع التي تشغل أقل من عشرين عاملاً، وسمحت للشركات الأجنبية بالاستثمار في روسيا. استطاعت الحكومة الاشتراكية في روسيا الحصول على نتائج مرضية من حيث تحسين الإنتاج الروسي. لقد كان الإنتاج الصناعي هاماً بالنسبة لـ لينين حين عبر عن ذلك بقوله: "الصناعة لاغنى عنها، والديمقراطية ليست كذلك"، وأوضح تماماً وجهة نظره سابقاً "إن الديمقراطية مقولة مناسبة للمجال السياسي فقط"[1].

أما الأزمة السياسية في روسيا الاشتراكية فقد ظهرت بعد وفاة لينين عام 1924، وأدت إلى أزمة سياسية استمرت حتى عام 1927 .

يُعد عام 1924 عاماً فاصلاً في تاريخ السياسة الخارجية السوفييتية، حيث تم الاعتراف بالاتحاد السوفييتي من قبل غالبية الدول الغربية الرأسمالية. ومع تشكيل الحكومة العمالية في بريطانيا برئاسة ماكدونالد في 22 كانون الثاني عام 1924، وبسقوط حكومة المحافظين، وعلى الخصوص وزير الخارجية اللورد كورزون المعادي لأي تقارب بريطاني سوفييتي، ظهرت بوادر التقارب بين البلدين وترجم هذا التقارب إلى اعتراف بريطانيا بالنظام الشيوعي في روسيا في شباط عام 1924، بعد ذلك تم توقيع معاهدة تجارية بين الطرفين في 8 آب عام 1924 حلت محل الاتفاقية التي كانت تنظم علاقات البلدين منذ عام 1911. وبموجب المعاهدة تعهدت الحكومة السوفييتية جزئياً بتحقيق ادعاءات البريطانيين من حملة سندات القروض القيصرية السابقة في فترة الحرب العالمية الأولى، وقد اعترفت المعاهدة التجارية البريطانية باحتكار الدولة السوفييتية للتجارة

(1) جان ايلينشتاين، مرجع سابق، ص 17.

الخارجية، كما تعهد كل منهما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر في الوقت الذي كانت فيه العلاقات البريطانية – السوفييتية في تطوّر، بدأت تتحسن أيضاً العلاقات السوفييتية – الإيطالية حيث بدأت المباحثات حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أيلول عام 1923. ومنذ البدء وافق الاتحاد السوفييتي على منح إيطاليا بعض المزايا الاقتصادية التي لا يمكنها الحصول عليها في حال المماطلة في إصدارقرار اعترافها القانوني بالاتحاد السوفييتي. في 7 شباط عام 1924 وقعت اتفاقية تجارية إيطالية - سوفييتية، اعترفت إيطاليا بموجبها بالنظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

أما بالنسبة لفرنسا، فقد كانت طوال الفترة بين عامي 1918– 1922 تتبع سياسة معادية للحكومة السوفييتية، ولكن مع بدايات عام 1923– 1924 اشتدت الأصوات الفرنسية المنادية بالاعتراف بالاتحاد السوفييتي. و في 22 كانون الأول عام 1923 تقدم رئيس الوزراء الفرنسي باقتراح إعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي بشرط اعتراف الحكومة السوفييتية بجميع الحقوق المستحقة على الحكومتين القيصرية والمؤقتة، وأن تدفع تعويضاً للمواطنين الفرنسيين حملة السندات الروسية وأصحاب الممتلكات المؤممة.

في كانون الثاني عام 1924 صرح شيتشيرين مفوض الشؤون الخارجية السوفييتية في لقاء مع جريدة إزفيستيا السوفييتية "إن الدبلوماسية الفرنسية تقوم بأعمال معادية للاتحاد السوفييتي في شرق أوروبا كلها.. وإن وقف نشاط الدبلوماسية الفرنسية هذا، هو من أهم المقدمات للتوصل إلى اتفاق مع فرنسا، وأن الحكومة الفرنسية تسعى لإقامة علاقات اقتصادية واسعة بين البلدين بهدف التوصل تدريجياً إلى تحقيق التقارب بين البلدين"[1]. أجابت الحكومة الفرنسية على المقترح السوفييتي بأنها مستعدة للدخول في علاقات تعاهدية مع الاتحاد

(1) بريزكن وآخرون، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء الأول 1917 – 1945، (موسكو: دارالتقدم ، 1975)، ص 242.

السوفييتي، ولكنها تقدمت بعدد من الشروط التمهيدية، وأن بوانكاريه يناشد الحكومة السوفييتية الإجابة على الأسئلة التالية: — هل هي على استعداد لاحترام المعاهدات الدولية؟ — هل توافق من حيث المبدأ على الاعتراف بالديون الروسية قبل الحرب العالمية الأولى؟ رفضت الحكومة السوفييتية هذه الشروط المسبقة، فلم يعد الاتحاد السوفييتي مستعداً لأن يشتري الاعتراف مقابل تنازلات تمهيدية حول أهم القضايا المعلقة.

لقد ساعد فوز الكتلة اليسارية في فرنسا (الحزب الراديكالي الاشتراكي، الحزب الجمهوري الاشتراكي، والحزب الاشتراكي) في انتخابات أيار عام 1924 التي كان أحد شعاراتها الانتخابية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في دفع الحكومة الجديدة التي ترأسها هريو التي كانت تنادي بقيام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي، حيث أن هريو كتب حينها: "إن عدم إقامة علاقات رسمية مع الحكومة السوفييتية التي ظلت تحكم روسيا لمدة سبع سنوات، خلّف وضعاً شاذاً أضر برعايانا "[1].

في 28 تشرين الأول عام 1924، قامت الحكومة الفرنسية بالاعتراف بالنظام الشيوعي في روسيا وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي، وخلال العام نفسه أقام الاتحاد السوفييتي علاقات دبلوماسية مع النرويج في شباط عام 1924 ومع النمسا في 25 شباط، ومع السويد في 15 آذار، ومع اليونان في 8 آذار، و مع الدانمارك في 18 حزيران من نفس العام. وفي العام نفسه تم تبادل المذكرات حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا، ولكن ذلك لم يتحقق في واقع الأمر. وفي 5 أيلول عام 1924 وقعت معاهدة لإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع هنغاريا، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على البرلمان الهنغاري لرفض التصديق على هذه المعاهدة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 245.

31 تموز عام 1924، اقيمت العلاقات الدبلوماسية السوفييتية مع المكسيك، وفي 25 حزيران من العام نفسه أقيمت علاقات دبلوماسية مع الأرجنتين. وفي 31 أيار عام 1924 قامت علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والصين. في نيسان عام 1924 اقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الحجاز التي أصبحت أول دولة عربية تدخل في علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. وقد كان عقد الاتحاد السوفييتي اتفاقية مع اليابان في 20 كانون الثاني عام 1925 حدثاً كبيراً في سلسلة الاعترافات به قانونياً، فقد اقام الاتحاد السوفييتي على أساسها علاقات دبلوماسية مع اليابان والتي نصت على عدم تدخل إحداهما بالشؤون الداخلية للأخرى واضطرت اليابان لسحب قواتها في 15 أيار عام 1925 من شمال جزيرة سخالين.

على الرغم من إقامة الدول الرأسمالية الغربية علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وتحسن العلاقات معه إلا أن مواقف هذه الدول تبدل لعدة عوامل منها[1]:

زوال خطر قيام جبهة ألمانية ـ سوفييتية في وجه الدول الرأسمالية الغربية: إن الدول الليبرالية التي تمكنت من جذب ألمانيا إليها بعد أن نظمت علاقاتها معها على أساس اتفاقيات لوكارنو عام 1925، وبعد أن أوجدت حلاً مؤقتاً لقضية التعويضات بموجب مشروع داووز عام 1924، وبعد أن انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم عام 1926 التي اغرتها بمركز دائم في مجلسها، كانت بذلك قد أضعفت احتمال قيام جبهة ألمانية ـ سوفييتية. وهذا يعني أن جذب ألمانيا إلى المعسكر الليبرالي أدى بالدول الليبرالية إلى التفكير ببعث سياسة العزل للاتحاد السوفييتي.

التبدل الذي طرأ على الحكومتين الفرنسية والبريطانية: لقد تم اعتراف بريطانيا وفرنسا بالنظام البلشفي أيام الحكومة العمالية في بريطانيا برئاسة

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق ، ص 199– 200.

مكدونالد، والحكومة اليسارية في فرنسا التي كانت برئاسة إدوارد هريو. وبعد رحيل هاتين الحكومتين المتعاطفتين مع الحكومة البلشفية كان لابد وأن يترك ذلك آثاره على علاقة هاتين الدولتين بالاتحاد السوفييتي.

ظهور الانقسامات داخل الحزب الشيوعي الروسي: وعلى الخصوص بعد وفاة لينين 1924، وانعكاس ذلك على الحكم في الاتحاد السوفييتي على شكل اضطرابات استمرت حتى عام 1927، حيث تمكن ستالين من القضاء على جميع المناوئين له، ومن إبعاد ليون تروتسكي أقوى خصومه إلى خارج البلاد.

على الرغم من العوامل آنفة الذكر، أخذت الدول الغربية الرأسمالية تفكر من جديد بعزل الاتحاد السوفييتي وإضعافه والقضاء عليه، كانت أغلبية الدول الغربية متفقة على هذه السياسة، فلكل دولة أسبابها الخاصة والموضوعية التي أدت دوراً هاماً في توترعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي.

فبالنسبة لفرنسا، أدت قضية الديون دوراً كبيراً في تردي العلاقات مع الاتحاد السوفييتي؛ لأن فرنسا اعترفت بالنظام الشيوعي ظناً منها أنه سيعترف بالديون الفرنسية المتوجبة عليه، ولكن الحكومة السوفييتية كانت متشددة في هذه القضية حيث ربطت الديون بتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة الحرب العالمية الأولى من جهة، والتدخل الأجنبي ودعم الدول الغربية للثورات المضادة للنظام الشيوعي في روسيا بين عامي 1918– 1922 من جهة أخرى. هذا ماحدا بفرنسا إلى الحذر في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي.

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد وجدت في تأييد الحكومة البلشفية لإضراب العمال الذي استمر حوالي الستة أشهر في بريطانيا، فرصة مناسبة لتوجيه الاتهام لهذه الحكومة بالتدخل في شؤونها الداخلية؛ مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الطرفين. إن هذه السياسة البريطانية أدت في نهاية المطاف إلى قطع العلاقات

الدبلوماسية بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي، وإلى إلغاء المعاهدة التجارية بينهما .

وكذلك الأمر بالنسبة لإيطاليا، فقد أخذت تتخوف من استعادة روسيا لدورها الدولي من ان يؤثر ذلك في وضعها في منطقة الدانوب، خاصة وأنها تبذل قصارى جهدها من أجل توسيع نفوذها في هذه المنطقة.

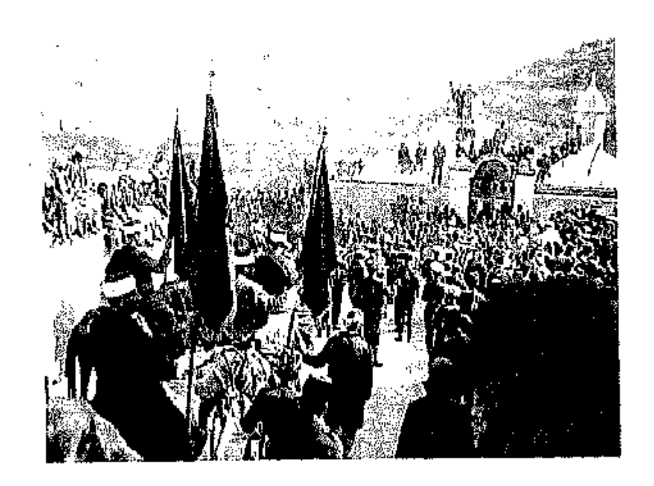
إذن: لهذه الأسباب العامة منها والخاصة تردّت العلاقات بين الدول الليبرالية وبين الاتحاد السوفييتي. ويبقى الحذر سمة من سمات العلاقات السوفييتية مع الدول الليبرالية. حيث إن تحسن علاقات ألمانيا بالدول الليبرالية لم يمنع الحكومة الألمانية من توقيع اتفاقية برلين مع الاتحاد السوفييتي عام 1926 التي نصت على تعهد الطرفين بالتزام الحياد في حال تعرض أحدهما لاعتداء من قبل دولة ثالثة، والدافع لهذه الاتفاقية يعود إلى رغبة الحكومة الألمانية في عدم التخلي عن ورقة الاتحاد السوفييتي؛ خاصة وأن دخولها العصبة كان بداية المطالب الألمانية، وليس نهايتها.

فلقد كان للحرب العالمية الأولى نتائج كبيرة على القارة الأوروبية حيث تركت هذه الحرب دولاً مدمرة، وواقعاً اقتصادياً وسياسياً متدهوراً، وعلى الخصوص فيما يخص العلاقات البينية بين الدول الأوروبية التي بدأت تعكس عدم الثقة وازدياد الشعور بعدم الوضوح والذي نجم عنه أرضية خصبة لتحالفات جديدة بين دول هذه القارة.

الفصل الخامس

الوضع الدولي خارج القارة الأوروبية (الشرق الأقصى، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط) بين عامي 1920- 1930 م

- الوضع الدولي في الشرق الأقصى.
- الوضع في الصين ومواقف الدول الكبرى منها في الفترة ما بين عامي 1920- 1928.
- العلاقات الدولية في القارة الأمريكية عام 1920 وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين.
- مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط بين عامي 1920 – 1930: (السياسة البريطانية في المنطقة العربية، السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، المصالح الإيطالية في البحر المتوسط وأفريقيا، وأهم العقبات التي اعترضتها).






الوضع الدولي خارج القارة الأوروبية
(الشرق الأقصى، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط)
بين عامي 1920– 1930 م

إن الدول الأوروبية وإن بقيت تؤدي دوراً مهماً وأساسياً في رسم السياسات الدولية مع بدايات القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الأولى، إلا أن بروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وعلى الخصوص في أثناء الحرب العالمية الأولى، لم يعد بالإمكان تجاهل دورهما في رسم السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب، وعلى الخصوص في حل قضايا الشرق الأقصى.

فقد كان رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، وما نتج عنها من التزامات حيال القضايا الأوروبية، وكذلك رفض اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ التدخل في الشؤون الأوروبية، وما رافقه من إصرار كل منهما على إيجاد دور بارز لهما في قضايا الشرق الأقصى، هذا ما جعل الصراع في الشرق الأقصى أكثر تعقيداً منه في القارة الأمريكية. فقد اتخذ الصراع في الشرق الأقصى مظاهر عدة:

1– صراع بين القوى الأوروبية نفسها على أسواق الصين وخيراتها.
2– صراع بين القوى الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، روسيا، المانيا) واليابان التي تسعى للسيطرة على الصين، ومقدراتها.
3– صراع وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان حول الصين.
4– صراع القوى التحررية الوطنية مع القوى آنفة الذكر، ورغبة الشعب الصيني في التحرر من ربقة الدول الاستعمارية الطامعة في أراضيه.

أما بالنسبة للوضع الدولي في القارة الأمريكية فقد كان أقل تعقيداً؛ لأن الصراع اقتصر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول الأوروبية

عليها في المجالات الاقتصادية؛ وبسبب قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية؛ وعلى الخصوص بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة أصبحت الغلبة لها.

أما بالنسبة للشرق الأوسط والدول العربية وأفريقيا، فإن الوضع فيها كان أقل تعقيداً؛ لأن الدول الأوروبية أخذت تحقق أطماعها فيها بعد زوال الإمبراطورية العثمانية عن المسرح الدولي.

الوضع الدولي في الشرق الأقصى:

كما تحدثنا سابقاً، فالمنافسة في الشرق الأقصى جرت بين عدة قوى إقليمية ودولية. فقد استطاعت اليابان في الحرب العالمية الأولى توطيد مكانتها في الشرق الأقصى، وعلى الخصوص في الصين على حساب الدول الأوروبية بشكل عام، وعلى حساب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، حيث اعتمدت اليابان على الدعم البريطاني في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 بشأن الإعتراف بحقوقها في شبه جزيرة شانتونغ تنفيذاً للاتفاقية التي عقدتها بريطانيا وفرنسا عام 1917 مع اليابان، والتي تعهدتا فيها بمساعدة اليابان على الحصول على شبه جزيرة شانتونغ مقابل تعهد اليابان بمدهما بوسائل النقل وتسهيل عمل قوات التفاهم. هذا الوضع لم يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أحد الأسباب التي جعلت الكونغرس الأمريكي يرفض المصادقة على مقررات مؤتمر الصلح في باريس.

من الجدير ذكره أن اليابان خلال الحرب العالمية الأولى أقدمت على انتزاع اعتراف الصين بموجب اتفاقيات عام 1915 باحتلالها لمنطقة منشوريا الجنوبية، وبحقها باستثمار مناجم الفحم والحديد في هذه المنطقة، كما استغلت اليابان الحملة التي شنتها دول التفاهم ضد روسيا وأبقت قواتها في فلاديفوستك ذات الموقع الاستراتيجي الهام.

في آذار عام 1921 وبعد تسلم إدارة الرئيس هاردينغ الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي وضع نصب عينيه إعادة النظر في مقررات مؤتمر الصلح في باريس فيما يتعلق بالشرق الأقصى؛ معتمداً على القوة الاقتصادية المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال الرؤية البريطانية الرامية إلى تقليص وتخفيض سباق التسلح البحري، ما جعل بريطانيا تفك جميع ارتباطاتها مع اليابان، وتوافق على الدعوة إلى مؤتمر دولي لنزع وتخفيض السلاح البحري، ومعالجة قضايا الشرق الأقصى، وقضايا المحيط الهادي.

إن السبب الرئيس للدعوة الأمريكية لعقد هذا المؤتمر هو التوسع الياباني في المحيط الهادي بشكل عام، وفي الصين بشكل خاص؛ ولذلك طمحت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد من النفوذ الياباني الذي يعرض مصالحها الحيوية للخطر؛ وخاصة أن الأسواق الأوروبية أوصدت أبوابها في وجه البضائع الأمريكية مع عودة الإنتاج في المصانع الأوروبية التي أصبحت توفر حاجات السوق المحلي؛ ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في البحث عن أسواق بديلة لتصريف منتوجاتها، وكان من الطبيعي أن تتجه أنظارها نحو أسواق الصين أكبر أسواق العالم.

إن التناقض والتنافس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ازداد في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد انتهائها. حيث إن اليابان قامت بتوطيد نفوذها في الشرق الأقصى والمحيط الهادي، فيكفي أن نتذكر الـ 21 مطلباً الذي تقدمت به الحكومة اليابانية إلى الحكومة الصينية، والتي كانت تهدف اليابان من خلاله إلى جعل الصين منطقة نفوذ كبرى لها (مستعمرة)، وكما ذكرنا سابقاً فإن اليابان حصلت في مؤتمر الصلح عام 1919 على ميناء تصين - داو وشبه جزيرة شانتونغ (هاتان المنطقتان كانتا مستعمرتين من قبل ألمانيا). إن اليابان لم تنافس بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الصين فقط؛ بل أخذت تنافسهما في أسواق دول أمريكا اللاتينية، فظهرت البضائع اليابانية في المكسيك المحاذية للولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن تغاضي الولايات المتحدة الأمريكية عن احتلال اليابان لبعض المناطق في شمال شرق روسيا (في سيبريا، وفي الشرق الأقصى) ساعد في تقوية نفوذ اليابان في هذه المنطقة. من الجدير ذكره أن معاهدة حلف وتعاون عام 1911 كانت تربط اليابان وبريطانيا، مدتها عشر سنوات، هذا يعني أن العمل بها انتهى عام 1921، فقد كان هدف السياسة الأمريكية حل هذا الحلف ومنع تجديده.

كما كان هناك تنافس بريطاني أمريكي على ممتلكات الإمبراطورية البريطانية (كندا، استراليا، نيوزيلاندا، جنوب أفريقيا، والهند)، فاحتكرت الشركات الأمريكية الأسواق في كندا وفي استراليا ونيوزيلاندا، وأصبح التنافس قوياً بين الدولتين على أسواق أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل،الأرغواي)، وبفضل القروض الأمريكية الكبيرة لدول أمريكا اللاتينية، ومع وجود شبكة كبيرة من البنوك الأمريكية في هذه الدول التي بدأت تنافس، وتقصي البنوك البريطانية، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع معظم دول أمريكيا اللاتينية تحت سلطتها السياسية والاقتصادية. وكان التنافس قائماً بينهما قبل بداية الحرب العالمية الأولى على الصين حيث كانت بريطانيا تملك مناطق وامتيازات عديدة فيها، وشبكات كبيرة من السكك الحديدية، والعديد من الموانئ في الصين، كما أن الجمارك الصينية كانت تحت رقابة بريطانية، وكانت تملك العديد من المصانع والبنوك الضخمة في الصين واستطاعت الحكومة البريطانية تقوية نفوذها في الصين من خلال تقسيم الصين إلى "مناطق نفوذ"، وبالمقابل نادت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة كانت تعرف بـ سياسة "الباب المفتوح" وهي سياسة متعلقة بالصين في بداية القرن العشرين، تهدف إلى العبورإلى الصين وتقسيمه إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى، منظر هذه السياسة وزير الخارجية الأمريكية هاي، ففي عام 1899 تقدم هاي إلى كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان وإيطاليا بمذكرات تطالب فيها الولايات المتحدة الأمريكية ببقاء أسواق الصين مفتوحة الأبواب لجميع الدول الكبرى بشكل متساوٍ، وتوزيع مناطق النفوذ في هذا البلد بالتساوي.

لقد دار الصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول النفط والمطاط والقطن في العديد من مناطق العالم. وظهر هذا الصراع عند محاولة كلا الدولتين تطوير وتحديث أسطولهما، ففي عام 1916 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عملية تحديث لأسطولها، وكانت تطمح لأن يشغل أسطولها الحربي المرتبة الأولى في العالم، وهذا ما بدأ يُثير مخاوف بريطانيا.

دعت الولايات المتحدة الأمريكية في 21 آب عام 1921 إلى مؤتمر في واشنطن لتخفيض الأسلحة البحرية والبرية، ومناقشة بعض القضايا التي تخص الشرق الأقصى والمحيط الهادي تشارك فيه تسع دول، هي: (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان، بلجيكا، هولندا، البرتغال، والصين).

لم تُدعَ ألمانيا إلى المؤتمر لأن معاهدة فرساي سلخت عنها جميع مستعمراتها. ولم تُدعَ روسيا الاشتراكية إليه أيضاً، وقد أعلنت الحكومة السوفييتية عن شجبها لعدم دعوتها، لأن المواضيع المطروحة على بساط البحث فيه تخصها مباشرة، وكونها دولة من دول هذه المنطقة.

في 12 تشرين الثاني عام 1921 افتتح مؤتمر واشنطن الخاص بتخفيض الأسلحة بشكل عام، وقضايا المحيط الهادي (الباسفيك)، كان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المؤتمر وزير خارجيتها يوز، وقد تم اختياره رئيساً للمؤتمر، كما مثل بلفور بريطانيا، (وقد مثل كلاً من الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية، كندا، استراليا، جنوب افريقيا، ونيوزلندا)، أما فرنسا فقد مثلها وزير خارجيتها أرستيد بريان ومثل كاتو اليابان.

أما بالنسبة للموضوع الأول، وهو موضوع نزع السلاح البحري والبري، اعلنت بريطانيا أنها ستقوم بتخفيض سلاحها البحري في حال قامت فرنسا بتخفيض تعداد جيشها البري، حيث كانت تهدف من وراء ذلك إلى منع فرنسا من الهيمنة على القارة الأوروبية. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم توافق على

المقترح البريطاني خوفاً من ازدياد النفوذ البريطاني، وكبح ألمانيا، ولكنه في الوقت ذاته كان من مصلحتها بحث قضية نزع السلاح البري؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تعداد الجيش الياباني.عارضت فرنسا البحث في موضوع السلاح البري؛ مبررة موقفها هذا بأن عليها الحفاظ على قدرات جيشها البري لتستطيع الرد على أي خطر ألماني يهدد أمنها وسلامتها، وعلى فرنسا الاعتماد على قدراتها الذاتية لأن الضمانات السياسية التي قدمها مؤتمر الصلح في باريس أصبحت بلا جدوى بسبب رفض الكونغرس الأمريكي التصديق عليها.

وبسبب المعارضة الفرنسية الشديدة للبحث في موضوع سلاحها البري، وكذلك معارضة كل من بلجيكا وإيطاليا واليابان بحث الموضوع ذاته، اقتصرت المناقشة في مؤتمر واشنطن على موضوع السلاح البحري، وتوصل المؤتمرون إلى اتفاق حول المبادئ التي على أساسها تم تحديد قوة كل من الدول البحرية الكبرى 6 شباط عام 1922، أما النسب التي اتفق عليها فكانت على الشكل الآتي: الولايات المتحدة 5، بريطانيا 5، اليابان 3، فرنسا 1,75، وإيطاليا 1,75.

أما بالنسبة للموضوع الثاني المتعلق بقضايا المحيط الهادي بشكل عام، والصين بشكل خاص، فقد نظمته اتفاقيتان:

الأولى: وقعت في 13 كانون الأول عام 1921، وكانت بمثابة اتفاق عدم اعتداء بين الدول الأربع، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان. وأهم ماتضمنته هذه الاتفاقية[1]:

1- الدفاع المشترك عن حقوق كل دولة من الدول الموقعة على امتلاك الجزر والأراضي في منطقة المحيط الهادي.
2- تعهد كل من الدول الأربع بعدم القيام بأي عمل يهدد مصالح الدول الأخرى في المحيط الهادي.

(1) رياض الصمد، مرجع السابق، ص 208.

3- تعهد الدول الأربع باللجوء إلى التفاوض عن طريق مؤتمر تحضره جميعها لمناقشة أي خلاف ينشأ بينها، وفي حال وقوع الخلاف بين إحداها، ودولة أخرى غير طرف في هذه المعاهدة، تتداعى الدول الأربع للتشاور واتخاذ الخطوات المناسبة.

4- مدة المعاهدة عشر سنوات.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق مكسب دبلوماسي من خلال إلغاء المعاهدة التحالفية بين اليابان وبريطانيا التي عقدت عام 1911. ولكن بريطانيا أعلنت أنها لم تلغ المعاهدة بل تم استبدالها بالاتفاق الرباعي 13 كانون الأول عام 1921، وقد علق رئيس الوفد الياباني على ذلك بقوله لرئيس الوفد البريطاني:"إنكم صنعتم جنازة رائعة للمعاهدة التحالفية بين بلدنيا".

الثانية: وقعت في 6 شباط عام 1922 من قبل جميع الدول المدعوة إلى المؤتمر، وأهم ماتضمنته هذه الاتفاقية[1]:

1- تعهد الدول الموقعة على الاتفاقية باحترام استقلال الصين، وسيادتها على كامل أراضيها.

2- تعهد الدول الموقعة على الاتفاقية بعدم منافسة الدول بعضها البعض، وبعدم السعي لدى الحكومة الصينية من أجل الحصول على مكاسب تضر بمصالح الدول الكبرى.

3- تعهدت الصين بالإبقاء على سياسة "الباب المفتوح" أمام منتجات جميع الدول، وذلك على مجمل الأراضي الصينية.

إن تعهد الدول الموقعة على الاتفاقية باحترام سيادة الصين على كامل أراضيها، لم يترافق بأي تعهد أو ضمانة لذلك، كما أنه لم يتعرض لأية عقوبات

---

(1) فيغوديسكي، تاريخ الدبلوماسية، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص 247.

تفرض على أية دولة تهاجم الصين، كما أن هذه الاتفاقية لم تلغ الـ 21 مطلباً يابانياً من الحكومة الصينية عام 1915. لقد قسمت الدول التسع الموقعة على الاتفاقية الصين فعلياً فيما بينها، وكانت مجحفة في بعض مضامينها بحق الصين والاتحاد السوفييتي بينما صبت في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. من الجدير ذكره أن اليابان وقعت مع الصين في 4 شباط عام 1922 اتفاقية ثنائية، أهم ماتضمنته[1]:

1- تعهد اليابان بالجلاء عن شبه جزيرة شانتونغ خلال ثلاثين يوماً من توقيع الاتفاقية.
2- تعهد اليابان بالجلاء الكامل عن إقليم كياو- تاو، وبتسليم كامل المنشآت الألمانية الموجودة في هذا الإقليم إلى الحكومة الصينية خلال 6 أشهر .
3- تعهد الحكومة الصينية برعاية المصالح اليابانية في منشوريا وفي الصين الوسطى .

وافقت الحكومة اليابانية بموجب هذه الاتفاقية على تقديم تنازلات كبيرة للحكومة الصينية؛ بسبب الضغوط الأمريكية الكبيرة التي مورست عليها؛ هذا بالإضافة إلى تخوف الحكومة اليابانية من عزلها دولياً، ولاسيما بعد التحول في السياسة البريطانية من خلال دعمها للمطالب الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى، وتخلي بريطانيا عن الحلف الموقع مع اليابان عام 1911، كما أن اليابان قررت كسب الوقت وتقوية قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وأصبحت تنتظر الفرصة المناسبة لنقض تلك الاتفاقية، واستعادة نفوذها في الصين وعلى الخصوص في منشوريا، وهذا ما سنلحظه لاحقاً عندما قامت اليابان بغزو منشوريا عام 1931، وكذلك غزوها لكامل الأراضي الصينية عام 1937.

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 209.

الوضع في الصين ومواقف الدول الكبرى منها في الفترة ما بين عامي 1920- 1928:

تؤدي منطقة الشرق الأقصى دوراً هاماً في استراتيجيات الدول الكبرى، لأهميتها الاستراتيجية، والاقتصادية بسبب تعداد سكانها الكبير، فعلى سبيل المثال كان يقدر عدد سكان الصين في تلك الفترة من الزمن بحوالي 450 مليون نسمة؛ ولذا فإن الأسواق في الشرق الأقصى على العموم وأسواق الصين بوجه الخصوص، تقدم منافذ للصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية؛ ولذلك كان التنافس شديداً بين الدول الكبرى مثل بريطانيا، وألمانيا، وروسيا القيصرية، وفرنسا بين عامي 1896- 1899، أي في تلك الفترة التي كانت فيها الصين ضعيفة وممزقة بسبب الخلافات والحروب الأهلية المستمرة؛ وبسبب تدخل الدول الكبرى في أراضيها.

مع بداية القرن العشرين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الولوج إلى هذه المنطقة الحيوية عبر إعلانها عن سياسة "الباب المفتوح"، فاصطدمت بالمصالح الأوروبية واليابانية. كما اصطدمت المصالح الأوروبية أيضاً بمنافسة يابانية قوية منذ عام 1899 الذي ظهر من خلال التوسع الياباني في هذه المنطقة الذي أدى في نهاية المطاف إلى قيام الحرب الروسية – اليابانية عام 1904- 1905 التي انتصرت فيها اليابان على روسيا القيصرية، وتوقيع معاهدة بورت سميث في 5 أيلول عام 1905 بوساطة من الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، تخلت روسيا بموجبها عن جزرها الواقعة في الشرق الأقصى لصالح اليابان.

وهكذا فقد استطاعت اليابان فرض سيطرتها وحمايتها على كوريا، وتدخلت في جنوب منشوريا، ووضعت نصب عينيها الهند الصينية والسيطرة الكاملة على المحيط الهادي.

في عام 1911 قامت ثورة كبيرة في الصين ضد الحكم الإمبراطوري، وانتخب سون – يا– تسن رئيساً لجمهورية الصين الجديدة، وأقام في منطقة نانكين، وفي عام 1914 أصبح يوان . شي – كاي رئيساً للجمهورية الصينية وقاد حزب الكيو– منتانغ، ووطد نظاماً ديكتاتورياً، وعمل على تمديد مدة رئاسته مدة عشر سنوات، وأراد أن يؤسس لإمبراطورية له في الصين لولا أن المنية وافته في حزيران عام 1916 . وبعد موته وقعت الصين في حالة من الفوضى، ونشبت حرب أهلية بين الشمال الصيني وجنوبه.

في بداية عام 1922 كان هناك حكومتان في الصين: حكومة الصين الشمالية، ومقرها بكين ولم تكن من الناحية الفعلية تشرف إلا على أربعة أقاليم من أصل ثمانية عشر إقليماً، وحكومة الصين الجنوبية، ومقرها كانتون، لم يكن لها سلطة حقيقية سوى على إقليمين، وما تبقى من الأقاليم الصينية، فلم تخضع لأي من الحكومتين.

مواقف الدول الكبرى من الصين في الفترة الواقعة بين عامي 1920– 1928:

كانت الصين في هذه الفترة تقسم إلى قسمين: الصين الشمالية تحكمها حكومة بكين، والصين الجنوبية وتحكمها حكومة كانتون. اختارت الدول الغربية حكومة بكين للتعامل معها باسم الصين فقد وجهت إليها الدعوة في أغلب الأحيان لحضور المؤتمرات الدولية.

في حين وثق الاتحاد السوفييتي علاقاته مع حكومة كانتون دون أن يسيء إلى علاقاته مع حكومة بكين، فقد علقت الحكومة السوفييتية أهمية كبيرة على إقامة علاقات طبيعية مع الصين جارتها الكبيرة في الشرق الأقصى.على الرغم من المصلحة الكبيرة المتبادلة للبلدين في إقامة علاقات طبيعية بينهما، فإن المحادثات بدأت بين روسيا السوفييتية والصين في نهاية عام 1921، لكنها لم تكلل بالنجاح نتيجة الضغط الذي مارسته الدول الغربية على الصين.

وفي آذار عام 1923 استأنفت حكومة بكين المحادثات مع الاتحاد السوفييتي، حيث وجهت الحكومة السوفييتية إلى الصين وفداً لمواصلة المحادثات وعين كارخان رئيساً لهذا الوفد كمندوب مفوض فوق العادة، قدم المندوب السوفييتي المفوض في بكين نسخة من أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية، استمرت المباحثات الصينية . السوفييتية لتحسين العلاقات ما بين البلدين قرابة العام.

ففي 14 آذار عام 1924 وقع الممثل السوفييتي كارخان ورئيس الوفد الصيني فان- تشين . تين بالأحرف الأولى على نصوص الاتفاقيات والتصريحات المشتركة حول المبادئ العامة لتسوية العلاقات السوفييتية . الصينية، حول مشكلة سكة الحديد الصينية الشرقية وبعض القضايا الأخرى، و لكن الحكومة الصينية الشمالية رفضت التوقيع على هذه الاتفاقية ومنعت مندوبها التوقيع عليها بحجة أنه غير مفوض بالتوقيع. جاءت تصرفات حكومة بكين نتيجة الضغوط الشديدة التي مارستها كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي كانت جميعها تعارض قيام علاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي.

وقد صرح سكفيرسكي الممثل غير الرسمي لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفييتي لممثل الصحافة السوفييتية: "إن الحكومة السوفييتية تملك معلومات موثقة تثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطاً معادياً لإعادة الصداقة السوفييتية . الصينية"(1). وهذا ما أكده رئيس تحرير جريدة تشاينا بريس هو أمريكي الجنسية "لقد رفضت الصين التوقيع على الإتفاقية التي وقعت بالأحرف الأولى والسبب في ذلك المخاوف التي أثارها الضغط الذي مارسه وزير الخارجية الأمريكية يوز"(2). وبسبب الضغط الشعبي الصيني على رفض التدخل الأجنبي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في شؤون الصين، وعلى انتهاك سيادتها استؤنفت المحادثات السوفييتية - الصينية، في 21- 24 آيار عام 1924 تم التوقيع على اتفاقية حول المبادئ العامة

---

(1) بيرسكين وآخرون، مرجع سابق، ص 250- 251.

(2) المرجع السابق، ص 251.

لتسوية القضايا العالقة بين الاتحاد السوفييتي والصين، وقد نصت الاتفاقية على[1]:

1- إقامة علاقات ديلوماسية وقنصلية بين الدولتين.
2- تعهد كل من الطرفين بمنع النشاطات المناوئة للطرف الآخر على أراضيه، وبعدم القيام بأية حملات إعلامية تسيء إلى الطرف الآخر.
3- عد الخطوط الحديدية الموجودة شرق الصين مؤسسة تجارية بحتة.
4- تنظيم وضع منغوليا، وكيفية مرابطة القوات السوفييتية في محطات السكك الحديدية.
5- توافق حكومتي الطرفين المتعاقدين على عقد مؤتمر بعد شهر واحد من توقيع الاتفاقية يتعين عليه أن يعقد اتفاقيات حول عدد من المشاكل المحددة.

لقد كانت الاتفاقية السوفييتية . الصينية أول اتفاقية متكافئة تعقدها الصين مع دولة أجنبية، وهذه الاتفاقية شجعت الحكومة الصينية على مطالبة الدول الغربية بالحذو حذو الاتحاد السوفييتي وبالإسراع إلى التفاوض معها من أجل التوقيع على اتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات السابقة المجحفة بحق الصين. ونتيجة للإلحاح في طلب حكومة بكين لتعديل الاتفاقيات السابقة، وما رافق ذلك من أعمال عدائية ضد الامتيازات الأجنبية في الصين، أخذت العلاقات الصينية تتدهور مع الدول الغربية، وعلى الخصوص بعد استلام تشان – كي . تشيك الحكم في الصين الجنوبية عام 1925؛ بالإضافة إلى تدهور العلاقات الصينية – السوفييتية بسبب إبعاد تشان – كي – تشيك للقادة الشيوعيين. أدى سوء العلاقات الصينية – السوفييتية إلى تقارب الصين مع الدول الغربية، وهذا ما دفع السوفييت للتقارب مع حكومة الصين الشمالية.

---

(1) المرجع السابق، ص 251– 252.

كانت الدول الغربية تخشى على مصالحها الحيوية في الصين، ففي عام 1925 أصبحت المصالح البريطانية مهددة بصورة كبيرة، فقد ظهرت حركة احتجاج كبرى ضد الامتيازات الممنوحة للأجانب بصورة خاصة للبريطانيين، وقامت مظاهرات في شنغهاي في أيار عام 1925 تنادي بالموت للأجانب ومقاطعة البضائع البريطانية في هذه المقاطعة. كما هاجم الجنود الصينيون الامتيازات البريطانية في مدينة هان. كيئو .

إن الاحتجاجات الكبرى ضد الامتيازات والمصالح الأجنبية في الصين استدعت التدخل العسكري من قبل كل من بريطانيا، وفرنسا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا. حيث توجهت قوة عسكرية من هذه الدول إلى موانئ الصين للقضاء على التحركات الشعبية المعادية للغرب. في 30 أيار عام 1925 قامت قوات بريطانية- يابانية – أمريكية في مدينة شنغهاي بإطلاق النار على المتظاهرين الصينيين، فقتلت 24 متظاهراً وجرحت أكثر من 120 آخرين. أيد وزير الخارجية الأمريكية هذا الإجراء لمنع ظهور أعمال العنف في المدن ووقفها على حد تعبيره. وفي 23 حزيران عام 1925، فتحت القوات الفرنسية والبريطانية نيرانها ضد المحتجين في كانتون، وقتلت وجرحت أكثر من مئة مدني صيني؛ مما أجج الأوضاع في الصين، وأدى إلى الإضراب العام في هونغ كونغ الذي استمر أكثر من 16 شهراً، وترك آلاف العمال في المدينة عملهم، والتحقوا بقوات الدفاع الوطني الصينية التي تشكلت في مقاطعة كانتون وهان كيئو.

وفي عام 1927 قامت في نانكين أعمال عنف جديدة ضد المصالح الأجنبية في الصين ذهب ضحيتها عدد كبير من الأجانب، وتنفيذاً لبنود معاهدة واشنطن عام 1922 اجتمعت الدول الخمس (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وإيطاليا) في 11 نيسان عام 1927، وأرسلت مذكرة جماعية إلى حكومة تشان – كي – تشيك طلبت منها التقيد بالآتي[1]:

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 213.

1- معاقبة المسؤولين عن الحوادث الدامية في نانكين .

2- التعويض الكامل عن الخسائر التي لحقت بهذه الدول ورعاياها.

3- على الحكومة الصينية تقديم اعتذار خطي عن الأحداث.

وافقت حكومة تشان - كي - تشيك بعد إعادة الوحدة السياسية والإدارية إلى الصين على بنود المذكرة الجماعية آنفة الذكر.

الموقف الدولي من الصين الموحدة بين عامي 1928- 1930:

بعد أن استطاعت حكومة تشان - كي - تشيك القضاء على خصومها، وبسط سيطرتها على كامل الأراضي الصينية، التفتت هذه الحكومة إلى تنظيم علاقاتها مع الدول الكبرى، واتبعت سياسة معادية للشيوعيين؛ ولذلك تدهورت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي. أما بالنسبة للدول الغربية، فقد ركزت الحكومة على بحث الاتفاقات المجحفة بحق الصينيين ومحاولة إعادة النظر فيها. وكما تبين لنا سابقاً أن الصين كان مسيطراً عليها فعلياً من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛ ولهذا كانت مهمة الحكومة الجديدة في الصين بقيادة تشان - كي - تشيك التصدي لجميع هذه القوى والتخلص من جميع الإتفاقيات المجحفة التي عقدتها هذه الدول مع الصين أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعدها، والتخلص من بعض القرارات الصادرة عن مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 الخاصة بالصين.

أجرت الحكومة الصينية مباحثات عدة حول إعادة النظر في اتفاقية عام 1896 وفي الاتفاقيات التي تلتها تلك التي تنظم العلاقة بين الصين واليابان، إلا أن الحكومة اليابانية رفضت المطالب الصينية؛ مما أدى إلى تدهور العلاقات اليابانية. الصينية. هذا بالإضافة إلى رفض اليابان أي تعديل للاتفاقيات، إلا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تدهور العلاقات بين الدولتين منها: قيام اليابان بإرسال قوات مسلحة إلى منطقة شانتونغ في تموز عام 1927، والسيطرة على

منطقة تصين . داو، حيث أقدمت اليابان على هذا العمل خوفاً على مصالحها وعلى مؤسساتها المتواجدة على الأراضي الصينية، وعلى الخصوص بعد تقدم قوات تشان – كي – تشيك نحو بكين. لقد عدت الحكومة الصينية هذا العمل عدواناً سافراً ضد السيادة الصينية، ومناقضاً لاتفاقيات واشنطن حول الصين.

كما أن هناك سبباً آخر لتوتر العلاقات الصينية . اليابانية وهو موضوع منشوريا التي كانت موضع طمع اليابان منذ بدايات القرن العشرين، وذلك لما فيها من ثروات باطنية كبيرة، وعلى الخصوص الفحم والحديد، ولما تنتجه من مواد زراعية. وقد استطاعت اليابان أن تحقق مطامعها في هذه المنطقة بعد الانتصار الذي حققته ضد روسيا في حربها عام 1904- 1905، حيث استطاعت اليابان أن تحصل على منطقة بورت آرثر الاستراتيجية في الصين بموجب اتفاقية عقدت بين اليابان والإمبراطورية الصينية، مدد لهذه الاتفاقية 99 عاماً آخراً عام 1915. كما أن اليابان حلت محل روسيا في حماية وإدارة الخطوط الحديدية في منشوريا، كما استطاعت اليابان بموجب الاتفاقية الحصول على حق التملك والإقامة في أقاليم منشوريا الثلاثة لرعاياها. فبعد الرفض الياباني للمطالب الصينية إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع الصين، وبعد التدخل الياباني في شانتونغ حاولت الحكومة الصينية الضغط على الحكومة اليابانية لتغيير موقفها من الصين، حيث أقدمت الحكومة الصينية على السيطرة على منشوريا، أدى هذا في نهاية المطاف إلى اجتياح اليابان لمنشوريا عام 1931، ومن ثم اجتياح القوات اليابانية لكامل الأراضي الصينية عام 1937 واحتلالها الذي استمر حتى خسارة اليابان للحرب العالمية الثانية بعد استسلامها في 2 أيلول عام 1945 (سنتحدث عن ذلك بإسهاب لاحقاً).

حققت الحكومة الصينية الجديدة بقيادة تشان – كي – تشيك نجاحاً في جر الدول الكبرى إلى توقيع اتفاقيات اعترفت فيها بحق الصين في تعديل التعرفة الجمركية على البضائع الأجنبية المصدرة إلى الصين، حيث عقد لهذا الغرض مؤتمر في تشرين الأول عام 1925 عرف بـ "مؤتمر الجمارك"، اعترف

مؤتمرعام 1929 بالحكم الجمركي الذاتي للصين. ولكن للحقيقة أن الصين لم تحصل على مبتغاها من هذا المؤتمر. هنا لابد من التنويه إلى أن ألمانيا كانت قد اعترفت للصين بتعديل التعرفة الجمركية من خلال اتفاقية وقعت معها عام 1921، كما اعترف الاتحاد السوفييتي بهذا الحق عام 1924، كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية مع الصين اعترفت لها بهذا الحق ثم توالت الاعترافات بهذا الحق من قبل بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ودول أوربية أخرى.

بعد هذا النجاح للحكومة الصينية وجدت اليابان نفسها معزولة في علاقاتها مع الصين، فعمدت اليابان مضطرة إلى إجراء مفاوضات مع الحكومة الصينية عام 1929 انتهت بالاتفاق على سحب الجيوش اليابانية نهائياً من هان كيثو وشانتونغ مقابل التعويض عن الخسائر اليابانية في شانتونغ. وقد وقع الطرفان الياباني والصيني على معاهدة عام 1930، اعترفت فيها اليابان بحق الصين في فرض التعرفة الجمركية، و لم تستطع الصين التخلص من الامتيازات ومن التدخل الأجنبي على أراضيها إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لتبدأ معها مرحلة جديدة في الصين، بدأت بحرب أهلية استمرت حوالي 4 سنوات أدت إلى انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 بقيادة ماو – تسي – تونغ.

أما بالنسبة لعلاقات الصين مع الاتحاد السوفييتي، فقد تدهورت العلاقات الصينية . السوفييتية وصلت حد الصدام العسكري، وازدادت العلاقات تدهوراً بعد خطوة شان – كي– تشيك توحيد الأراضي الصينية تحت قيادته، فبعد أن حققت قواته انتصارات كبيرة ضد قوات الشمال الصينية وبعد احتلاله ليانغ تسي، ونانكين عام 1927، وبعد قناعة السوفييت انه ليس بمقدور بكين الصمود طويلاً في وجه قوات تشان – كي – تشيك ساندوا إقامة حكومة شيوعية في مقاطعة هان – كيثو، ولكن قوات تشان – كي – تشيك تمكنت من احتلال هذه المنطقة، والقضاء على هذه الحكومة، مما أدى إلى تدهور العلاقات الصينية – السوفييتية حتى وصلت حد القطيعة الدبلوماسية بين الدولتين عام 1927، ولم

تكتف الحكومة الصينية بقطع العلاقات الدبلوماسية؛ بل فتحت عن عمد ملف الخط الحديدي المنشوري الذي كانت حكومة بكين قد اعترفت للإتحاد السوفييتي بإدارته عام 1924.

في عام 1929 أقدمت الحكومة الصينية على طرد المدير السوفييتي لشركة الخطوط الحديدية المنشورية؛ مما دفع الاتحاد السوفييتي إلى توجيه إنذار شديد اللهجة إلى الحكومة الصينية طالب فيه بإعادة المدير السوفييتي إلى منصبه في مهلة أقصاها ثلاثة أيام، وعندما رفضت الحكومة الصينية الاستجابة للطلب السوفييتي أقدمت الجيوش السوفييتية على التوغل في الأراضي الصينية عبر منشوريا، وحققت بعض الانتصارات على القوات الصينية مما حذا بالحكومة الصينية إلى طلب توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي قضت بسحب الدولتين لقواتهما من منشوريا.

إن الموقف العدائي لحكومة تشان – كي – تشيك من الاتحاد السوفييتي حذا بالأخير إلى دعمه للحزب الشيوعي الصيني ماو – تسي – تونغ لبناء قدراته العسكرية، وبقيت العلاقات الصينية – السوفييتية متوترة حتى الحرب اليابانية . الصينية عام 1937. إن هذه الحرب أدت إلى تقارب بين الوطنيين والشيوعيين في الصين لمحاربة المحتل الياباني، وبعد استسلام اليابان عام 1945 عادت الخلافات بين الطرفين تطفو على السطح، ونشبت حرب أهلية طاحنة انتهت عام 1949 بانتصار الحزب الشيوعي الصيني، وتشكيل جمهورية الصين الشعبية.

العلاقات الدولية في القارة الأمريكية عام 1920 وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين:

حصلت دول أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي في الربع الأول من القرن التاسع عشر بعد الانتفاضات والثورات التي قامت بها شعوب هذه القارة ضد المستعمر الإسباني والبرتغالي. ومع ظهور الرأسمالية وتطوّرها ظهرت بوادر

التغيير في أوضاع دول هذه القارة. إن دخول الرأسمال الأوربي والأمريكي إلى دول أمريكا اللاتينية مع بداية الحرب العالمية الأولى، حيث بلغ الاستثمار الرأسمالي في هذه الدول حوالي 10 مليار دولار كان معظمها من الولايات المتحدة وبريطانيا، أدى إلى تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في شؤون هذه الدول بشكل سافر.

كانت علاقات معظم دول أمريكا اللاتينية مع بعضها في حالة توتر، وخلاف بسبب الخلافات الحدودية التي أفرزتها الحقبة الاستعمارية السابقة؛ بالإضافة إلى الوصاية الأمريكية على العديد من دول القارة كوبا، وباناما، وهاييتي، ونيكاراغوا، والدومينيكان، حيث تواجدت قوات التدخل السريع الأمريكية فيها بموجب اتفاقيات غير متكافئة.

سيطرت بريطانيا فعلياً على الهندوراس، وجزر الباهاما، وجزر برمودا، وجزر الفوكلاند، وجامايكا، وتيريناد، وجزر التباغو. كما سيطرت فرنسا على جزء من غينيا الجديدة، وجزر المارتين، وسيطرت هولندا على جزء من غينيا الجديدة، وعلى جزيرة كيراساو، وجزيرة آروب.

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تقاسم النفوذ في أمريكا اللاتينية، فقد خسرت ألمانيا كل مناطق نفوذها فيها بعد خسارتها الحرب العالمية الأولى، وضعفت إلى حد كبير مواقع بريطانيا وفرنسا في هذه القارة مع ازدياد النفوذ القوي للولايات المتحدة الأمريكية معتمدة على مبدأ الرئيس الأمريكي مونرو عام 1823، وعلى تأسيس اتحاد دول أمريكا اللاتينية في نهاية القرن التاسع عشر(الذي تأسس عام 1889 بعد عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض دعيت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وجميع دول أمريكا اللاتينية الحاصلة على استقلالها الوطني، كان هذا الاتحاد الأساس الذي قامت عليه جميع الاتفاقيات والمعاهدات والاتحادات التي عقدت بعد هذا التاريخ في القارة الأمريكية).

لقد أصبحت اقتصاديات معظم دول أمريكا اللاتينية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الأمريكي وتابعة له، ما بين عامي 1920 - 1929 قدمت البنوك الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية حوالي 2175 مليون دولار. هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدمت على بريطانيا في هذا المجال وعلى فرنسا وإيطاليا وألمانيا مجتمعة، وأن تبادلها التجاري مع دول أمريكا اللاتينية حتى عام 1929 بلغ 34٪من الصادرات،و 39 ٪ من الاستيراد الأمريكي من هذه الدول.

من الجدير ذكره أنه كان لانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا كبير الأثرعلى العديد من الأحزاب الثورية في أمريكا اللاتينية، لكن هذه الأحزاب لم يكن لها تأثير على الساحة في هذه الدول بسبب الظروف القاسية التي نشأت فيها وبسبب معاداتها من قبل الأحزاب البرجوازية؛ وبسبب ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على حكومات هذه الدول لحظر الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فيها، وقد اعترفت العديد من دول هذه القارة بالاتحاد السوفييتي، مثل المكسيك، والأرجواي، وكولومبيا (أعوام 1924 و 1926 و 1935 على التوالي)[1].

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون الدول الأمريكية مستخدمة ما كان يعرف بـ"سياسة الدولار" لزيادة نفوذها في دول القارة، كما استخدمت قواتها العسكرية للتدخل في دول حوض الكاريبي، فعلى سبيل المثال أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري في جمهورية الدومينيكان عام 1916 ثم عادت وانسحبت منها عام 1924. منذ عام 1915 وحتى عام 1934 بقيت القوات الأمريكية في هاييتي، كما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1912 وحتى عام 1924 قواتها إلى نيكاراغوا، وخلال عام 1927 تدخلت فيها من جديد.

كذلك استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسيتها من أجل التغلغل في دول أمريكا اللاتينية، ودعت إلى مؤتمرات تحضرها دول القارة لتوطيد

(1) المرجع السابق، ص 105.

التعاون، وحل المشاكل بالطرق السلمية. ومن أهم المؤتمرات التي دعت إليها كان مؤتمر واشنطن الذي حضرته الهندوراس، ونيكاراغوا، وسان سلفادور، وكوستاريكا؛ بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والذي خصص لبحث مشاكل أمريكا الوسطى، وكان من نتائجه إقرار 13 اتفاقية تناولت كيفية حفظ السلام وتخفيض التسلح والحد منه؛ بالإضافة إلى التعاون التربوي والاجتماعي والمالي لدول أمريكا اللاتينية. أما أهمها فكانت اثنتان، الأولى: نصت على إنشاء محكمة لدول أمريكا الوسطى لحل المشاكل بين دولها بالطرق السلمية وعلى رأسها التحكيم. الثانية: هي اتفاقية سلام وصداقة بين الدول الموقعة عليها، تعهدت جميعها بحل القضايا العالقة بينها بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في حال ظهور أية اضطرابات أو حروب أهلية في أية دولة من دول أمريكا الوسطى. كما دعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر يضم دول أمريكا اللاتينية في العاصمة التشيلية سنتياغو في ايار عام 1923، كان الهدف من عقده إعادة النظر في عصبة دول أمريكا اللاتينية التي تشكلت خلال عامي 1920– 1921، هذا المؤتمر هو الخامس لهذه الدول، وكان من أهم نتائجه عقد اتفاقية ما بين دول أمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة الأمريكية لمنع نشوب الحروب بين دول هذه المنطقة (اتفاقية غندور نسبة إلى وزير خارجية البرغواي غندور)، بينت هذه الاتفاقية ظهور سياسات ووجهات نظر في دول أمريكا اللاتينية متناقضة مع السياسة الأمريكية.

وعقد المؤتمر السادس لدول أمريكا اللاتينية في العاصمة الكوبية هافانا في كانون الثاني– شباط عام 1928، في هذا المؤتمر، وعلى الرغم من وجود العديد من الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية تعرضت سياسة الأخيرة لانتقادات عديدة من قبل وفود الدول المشاركة، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في دول حوض الكاريبي، حيث طالبوا بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية نهائياً عن سياسة تيودور روزفلت؛ أي التخلي عن سياسة التدخل المباشر، قدم هذا المقترح من قبل وزير خارجية السلفادور غريرو (لا يحق

لأية دولة التدخل في شؤون دولة أخرى)، وقد لاقى تأييداً من قبل وفود المكسيك، الأرجنتين، وتشيلي، والعديد من دول أمريكا اللاتينية. وقد عارض الوفد الأمريكي برئاسة يوز هذا المقترح محاولاً تبرير التدخل الأمريكي في بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث عد أن هذا التدخل يصب في مصلحة الدول الأخرى، ويهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار فيها، وقد تم تأجيل البحث في هذا الأمر للمؤتمر القادم لدول القارة. كان من أهم نتائج هذا المؤتمر تحديد بعض قواعد القانون الدولي الخاص (وافقت عليه 15 دولة من دول أمريكا اللاتينية)، ولم توقع الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الاتفاقية.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 أثرت تأثيراً مباشراً وكبيراً على معظم دول أمريكا اللاتينية وأثرت على العلاقات الاقتصادية فيما بينها، ونتيجة سوء الأحوال الاقتصادية بسبب هذه الأزمة حصل 12 انقلاباً حكومياً في دول أمريكا اللاتينية خلال أعوام 1930– 1934، وظهرت في دول أمريكا اللاتينية العديد من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وبعض الأحزاب الفاشية في الثلاثينيات من القرن العشرين.

ازداد التنافس الاقتصادي على دول أمريكا اللاتينية في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليابان، وألمانيا، كما ظهرت العديد من الخلافات والحروب ما بين دول القارة الأمريكية، وكان سبب معظمها يعود إلى المنازعات الحدودية فيما بينها، وبعض هذه الحروب كانت تقوم بسبب محاولة بعض القوى المحلية في القارة تصدير مشاكلها الداخلية، وحلها عن طريق حروب خارجية. ففي عام 1932 نشبت حرب طويلة، ودموية بين البرغواي وبوليفيا بسبب الخلاف على منطقة تشاكو الغنية بالنفط، كانت حرباً طاحنة بين الدولتين راح ضحيتها نحو 100 الف قتيل و 150 الف جريح بينما لايتجاوز عدد سكان الدولتين المتحاربتين 4 مليون نسمة ولم تتمكن أي منهما من تحقيق الانتصارعلى الأخرى.

بعد قيام الحرب بين البرغواي وبوليفيا طلبت عصبة الأمم التي ضمت غالبية دول أمريكا اللاتينية من الطرفين المتحاربين الاحتكام إلى القضاء الدولي، وأرسلت لجنة دولية إليهما لحل الخلاف بينهما، ففي تشرين الثاني عام 1934، عقدت جلسة طارئة للجمعية في العصبة، وأصدرت قراراً يقضي بمنع تصدير الأسلحة للدول المتحاربة، إلا أن هذا القرار بقي حبراً على ورق. استمرت الدول الغربية بتقديم الأسلحة لكلي الطرفين. وفي عام 1935 وبعد ثلاث سنوات من الحرب الطاحنة، وافقت البرغواي وبوليفيا على إجراء مباحثات لحل الخلاف بينهما بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، و الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والبيرو، والأرغواي) وعلى أساسها تمت الموافقة في حزيران عام 1935 على وقف الأعمال الحربية بين الدولتين. وفي تموز عام 1938 وقعت البرغواي وبوليفيا معاهدة سلام في مدينة بيونس آيريس وتحت ضمانة دول أمريكا اللاتينية، حيث حصلت البرغواي على ثلاثة أرباع منطقة تشاكو.

في خريف عام 1932 نشبت حرب بين البيرو وكولومبيا، بعد أن قامت قوات مسلحة تابعة للبيرو باحتلال منطقة ليتسيو المرفأ الكولومبي على نهر الأمازون، فقد طالبت البيرو بمناطق عديدة في كولومبيا. استمرت الحرب بينهما حوالي التسعة اشهر، انتهت عام 1933 بتوقيع اتفاقية بين الطرفين تعهدت فيها البيرو بإعادة جميع الأراضي التي احتلتها في هذه الحرب.

على العموم، ضعفت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية؛ ولذلك حاول الرئيس فرانكلين روزفلت بعد وصوله إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، حيث اتبعت إدارته لهذا الغرض سياسة "الجار الطيب" في علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية التي تعتمد شكلياً على عدم التدخل العسكري والسياسي في شؤون دول أمريكا اللاتينية، واستخدام الأساليب المرنة في التعامل مع دول المنطقة.

في المؤتمر السابع لدول أمريكا اللاتينية الذي عقد في منتيفيديوعاصمة الأرغواي في كانون الأول عام 1933، وعند بحث المؤتمر لقضية بناء السلام في أمريكا اللاتينية، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خطر تشكيل جبهة موحدة لدول أمريكا اللاتينية ضد سياستها في هذه المنطقة. والأرجنتين هي البلد الذي قاد الحملة المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1932 قدم وزير خارجية الأرجنتين كارلوس سافيدرا لامباس مشروع اتفاقية حول التدخل عرف بـ"مشروع لامباس" أساسه "في حال نشوب أي نزاع بين دولتين من دول المنطقة، لابد لدول المنطقة من تعزيز جهودها للحفاظ على السلام، ولا يجوز لأية دولة التدخل العسكري والدبلوماسي". حصل هذا المشروع على دعم كبير من قبل دول أمريكا اللاتينية، فقد وافقت عليه (الأرجنتين، والبرازيل، و تشيلي، والبيرو، والمكسيك، والبرغواي، والأرغواي) ووقعت عليه في مدينة ريو دوجنيرو، أصبح مشروع الاتفاقية هذا بمثابة اتفاقية حقيقية، ولم يكن على الدول الأخرى إلا الانضمام إليه أو رفضه[1].

خشيت الولايات المتحدة الأمريكية في حال عدم الانضمام إلى الاتفاقية المذكورة، من أن تزيد من حدة المزاج المعادي لها في القارة الأمريكية، ولذلك حاول وزير خارجيتها هيل الذي ترأس الوفد الأمريكي في المؤتمر السابع لدول القارة من وراء الكواليس الاتفاق مع وزير خارجية الأرجنتين لامباس على انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاقية مقابل أن توقع الأرجنتين على جميع الاتفاقيات الدولية لحل المشاكل بالطرق السلمية، والتوقيع على مشروع بريان – كلليوغ عام 1928. في عام 1936 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية سافيدرا لامباس.

بعد المؤتمر السابع لدول أمريكا اللاتينية، قدمت إدارة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت العديد من الخطط من خلال سياستها "الجار الطيب"، فقد

---

(1) المرجع السابق، ص 112.

تخلت رسمياً عن سياسة التدخل العسكري في كوبا، وقد تم ذلك فعلياً من خلال اتفاقية عقدت بين الولايات المتحدة وكوبا في 29 ايار عام 1934، حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة عسكرية بحرية لها في كوبا (قاعدة غوانتانامو). كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في 2 آذار عام 1936 على اتفاقية تخلت بموجبها عن حقها في إحلال الأمن والاستقرار في جمهورية بنما، في حين اعطتها بنما حق الحصول على التعريفات الجمركية من دخول البضائع عبر قناة بنما.

في شباط عام 1934 تم تشكيل البنك الأمريكي للاستيراد والتصدير، وذلك بأمر من الرئيس فرانكلين روزفلت، والهدف منه التوسع والاحتكار الاقتصادي الأمريكي في الدول الأخرى. قدم هذا البنك منذ تأسيسه وحتى دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية في 8 كانون الأول عام 1941 قروضاً قدرت بـ 306 مليون دولار لدول أمريكا اللاتينية.

أرادت ألمانيا، واليابان، وإيطاليا التي بدأت بسياسات توسعية في أوروبا وآسيا – تقوية مواقعها في دول أمريكا اللاتينية، للحصول على الثروات الباطنية من القارة الأمريكية لتتمكن من دعم اقتصادياتها وتقوية قدراتها العسكرية الذاتية وبالتالي السيطرة على العالم، حيث حاولت هذه الدول السيطرة على قناة بنما، مضيق ماجلان، وعلى جزرحوض الكاريبي.

لقد أصبحت ألمانيا الهتلرية من أكبر المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في دول أمريكا اللاتينية، ففي 1939، احتلت ألمانيا المرتبة الأولى في تصدير المواد المصنعة إلى البرازيل، والأرغواي، والبرغواي متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في مجمل ما تصدره إلى بوليفيا، وتشيلي، كوستاريكا، والدومنيكان، والإكوادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، والبيرو، والسلفادور، وفنزويلا (هذا يعني أن ألمانيا أزاحت بريطانيا عن المرتبة الثانية في هذا المجال)،

واحتلت ألمانيا المرتبة الثالثة في تصدير منتجاتها إلى الأرجنتين وكولومبيا وهاييتي. كما كثفت كل من إيطاليا واليابان نشاطاتها في القارة الأمريكية.

لقد حاولت كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان دعم مواقفها وسياساتها من خلال ما يسمى الطابور الخامس، مستغلة وجود أعداد كبيرة من جنسيات هذه الدول في دول أمريكا اللاتينية، حيث تشكلت العديد من الأحزاب النازية. كانت هذه الأحزاب داعمة للسياسات الألمانية والإيطالية. كما أن العديد من قادة دول أمريكا اللاتينية أبدوا إعجابهم بالفاشية؛ ولذلك قاموا بتعزيز علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع دول المحور. وإن عشر دول من دول أمريكا اللاتينية اعترفت بنظام فرانكو الديكتاتوري في إسبانيا الذي انتصر عام 1939، وتشكلت في العديد من دول القارة منظمات خارجية تابعة للحزب القومي الاشتراكي الألماني "النازي" والتي قادها على الأغلب دبلوماسيون ألمان في الدول التي يعملون فيها، كما ظهرت حركات فاشية ذاتية في القارة (في البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، وبوليفيا) في المقابل، في أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من التنظيمات المناهضة للحركات الفاشية، وضد السياسة التوسعية لدول المحور، فعلى سبيل المثال في تشرين الثاني عام 1934 عقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية في الأرغواي، كان الهدف من عقده الوقوف في وجه الحركات الفاشية. لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية غض النظر عما يهدد مصالحها في القسم الغربي من العالم؛ والمتمثل في قوى الفاشية لدول المحور، ففي 30 كانون الثاني عام 1936 أرسلت إلى قادة دول أمريكا اللاتينية مقترحاً لبحث المسؤولية المشتركة للحفاظ على الأمن والسلام، وإنشاء نظام مشترك للدفاع عن القسم الغربي من العالم.

وقد تم طرح وبحث الموضوع في القمة الاستثنائية لدول أمريكا اللاتينية التي عقدت في بوينس آيريس في كانون الأول عام 1936، وفي القمة الثامنة لرؤساء دول أمريكا اللاتينية التي عقدت في ليما عاصمة البيرو في كانون الأول عام 1938، لم يتمكن وفد الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول من خلالهما إلى تضامن دول أمريكا اللاتينية، ويعود السبب في ذلك إلى تخوف العديد من دول

القارة من أن يؤدي تعاونها الوطيد مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى سيطرة الأخيرة على دول القارة، حاولت بعض الدول، مثل: البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك الاستفادة من المقترح الأمريكي للحصول على منافع اقتصادية وسياسية.

اتخذت قمة ليما قراراً يقضي في حال تعرض دول أمريكا اللاتينية لخطر يهدد أمنها بالعمل بمبدأ "التضامن المشترك"، وتنسيق نشاطها عن طريق أجهزة استشارية متبادلة بين دول القارة؛ مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية الدعوة إلى مؤتمر جديد، والطلب من دول أمريكا اللاتينية دعمها في الخطوات السياسية والعسكرية التي تقوم بها ضد العدو المشترك. تمت الموافقة على العديد من القرارات وعلى الخصوص قرار متعلق "بـ الأقليات الأجنبية" الموجودة على أراضي دول القارة، حيث طلب من دول القارة عدم السماح باستخدام المهاجرين على أراضيها في خدمة دول المحور.

مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط في الفترة بين الأعوام 1920– 1930:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق حيوية في العالم التي تتصارع وتتزاحم عليها القوى الدولية، حيث تحاول كل منها أن يكون لها نصيب في هذه المنطقة؛ وسبب هذه المنافسة يعود إلى الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة، فهي تشكل منطقة التقاء بين القارات القديمة الثلاث؛ بالإضافة لغناها بالثروات الباطنية، وقد ازدادت أهميتها بعد ظهور الثروة البترولية الكبيرة.

إن ضعف الإمبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على أجزاء واسعة من هذه المنطقة سمح للدول الأوروبية الكبرى بالتنافس على ممتلكاتها، مثل: فرنسا، وبريطانيا، وروسيا القيصرية، وإيطاليا، وإسبانيا، واليونان. انحصر التنافس بين الدول آنفة الذكر فقط كون الولايات المتحدة الأمريكية لم تعر

الاهتمام الكبير بها بسبب سياسة الحياد التي انتهجتها، أما اليابان فقد حصرت نشاطها في منطقة الشرق الأقصى.

استطاعت فرنسا وبريطانيا السيطرة على أجزاء كبيرة من هذه المنطقة، واقتسام الدول العربية فيما بينها. حقيقة أن السياسة الفرنسية والبريطانية ومطامعها في المنطقة العربية لم تكن نتيجة الحرب العالمية الأولى بل إنها قديمة (حملة نابليون بونابرت على مصر وسورية التي حاولت قطع طريق المواصلات على بريطانيا ومستعمراتها، وعلى الخصوص في الهند).

أما الأسباب التي ساعدت في تحقيق الأطماع الأوروبية في المنطقة، فهي عديدة منها: ضعف الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وضعف شعوب هذه المنطقة، وعدم قدرتها على مقاومة التدخل الأجنبي بسبب التخلف الناجم عن الاحتلال العثماني الطويل، وبسبب ضعف القدرات الاقتصادية لشعوب المنطقة وبسبب شراسة وقوة الدول الاستعمارية التي تتنافس على المنطقة.

بدأت عملية التنافس الأوربي على مقدرات المنطقة العربية في شمال أفريقيا مع بدايات القرن التاسع عشر، حيث تمكنت فرنسا من السيطرة على الجزائر عام 1830، وتمكنت بريطانيا من الاستيلاء على عدن عام 1831، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التنافس الفرنسي البريطاني للاستيلاء على ممتلكات الإمبراطورية العثمانية (ألحقت فرنسا تونس بالجزائر، وألحقت بريطانيا مصر والسودان بعدن)، وكانت بريطانيا قد عقدت اتفاقيات صداقة، وتحالف مع مشايخ الخليج العربي مكنتها من السيطرة على هذه المنطقة لحماية مصالحها الحيوية فيها.

إن عملية اقتسام ممتلكات الإمبراطورية العثمانية قاربت القرن من الزمن، وشاركت فيها معظم الدول الأوروبية ذات النفوذ في السياسة الدولية، حيث

تمكنت هذه الدول من السيطرة على المنطقة العربية، وعلى دول القارة الأفريقية، وقد ساهمت الحرب العالمية الأولى في التقسيم الفعلي للمنطقة العربية، حيث كانت تسعى هذه الدول للحصول على مكاسب لها على أرض الواقع لتقوية نفوذها ومنع الدول الأخرى من الولوج إلى هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال كانت بريطانيا تخشى من احتمال تغلغل النفوذ الروسي باتجاه المياه الدافئة؛ مما يشكل خطراً على مصالحها، وعلى طرق المواصلات التي تربط بريطانيا بمستعمراتها. ولكن الموقف البريطاني تغير تغيراً جذرياً أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وعلى الخصوص بعد دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب تكتل الوسط، وبدأت تتبع سياسة التقسيم، والتجزئة لأراضي الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها مع دول التفاهم المشاركة في الحرب العالمية الأولى. ولذلك نلاحظ أن بريطانيا ارتبطت بمعاهدات ووعود متناقضة أدت إلى وضع بالغ التعقيد في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، فقد اتخذ المؤتمر مقرراته الحاسمة بالنسبة للمنطقة العربية في مؤتمر سان ريمو في نيسان عام 1920 وتم الاعتراف لبريطانيا وفرنسا بالانتداب على بعض الدول العربية، وقد كان الانتداب شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد.

السياسة البريطانية في المنطقة العربية:

كانت المنطقة العربية عشية الحرب العالمية الأولى بين عامي(1914–1918) خاضعة للدول الأوروبية، حيث استغلت مواردها لخوض غمار الحرب إلى جانب دول التفاهم، فقد أرسلت مئات الألوف من العرب إلى مسرح العمليات في أوروبا، قتل الآلاف منهم على جبهات القتال.

إن الصراع بين الدول الاستعمارية من أجل الاستيلاء والسيطرة على المنطقة العربية كان أحد أسباب الحرب العالمية الأولى، حيث لم يفكر أي طرف من الأطراف المتحاربة بتحرير شعوب هذه المنطقة، وكما يقول لويد جورج رئيس

وزراء بريطانيا في مذكراته:"لم يخطر في بال أحد تحرير الأمم المضطهدة في أوروبا، والإمبراطورية العثمانية من السلاسل التي قيدها بها الحكام الأجانب"[1].

كانت بريطانيا تطمح لترسيخ أقدامها في مصر إبان الحرب العالمية الأولى لحماية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا، وكذلك على العراق، وفلسطين، وشرق الأردن. وفي أواخر الحرب العالمية الأولى احتلت القوات البريطانية مصر وفلسطين ولبنان وبعض أجزاء من سورية، وبلاد ما بين النهرين وإيران الجنوبية، في هذه الفترة أيضاً اندفعت القوات البريطانية إلى القوقاز وتركمانستان، وسعت للتوغل في أفغانستان، وقد أصبحت كل من مصر والسودان، وشبه الجزيرة العربية بلداناً تابعة للإمبراطورية البريطانية.

من المعلوم أن بريطانيا التي كانت تسيطر فعلياً على مصر منذ عام 1882 (نظام الرقابة أو الحماية)، لم تكن ترغب في إلغاء هذه الرقابة على مصر، وإدراج الأخيرة في قوام الإمبراطورية البريطانية. وفي هذا الصدد كتب وزير الخارجية البريطانية اللورد بلفور إلى المفوض السامي البريطاني في القاهرة وينغيت يقول:"إن حكومة صاحب الجلالة لا تنوي البتة التخلي عن مسؤوليتها عن النظام والإدارة الحسنة في مصر"[2]، ثم أكد على ذلك في 17 تشرين الأول عام 1919 في البرلمان:"اسمحوا لي بأن أقول بإيجاز أن مسألة مصر ومسألة السودان ومسألة قناة السويس تشكل كلاً لا يتجزأ، ولن تسلك بريطانيا في مصر، والسودان ولا في القناة طريق التخلي عن مسؤوليتها. إن السيادة البريطانية موجودة والسيادة البريطانية تتوطد"[3].

ولكن بسبب الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الأولى - وبسبب المقاومة الشديدة من قبل المصريين- اضطرت بريطانيا إلى الإعلان في 28 شباط عام

---

(1) فوليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر الجزء الأول، (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 11.

(2) المرجع السابق، ص 15.

(3) المرجع السابق، ص 116.

1922 إلى إنهاء نظام الحماية، وفي الوقت ذاته دعت الحكومة المصرية إلى التفاوض معها حول توقيع اتفاقية تضمن لبريطانيا الاحتفاظ بالأمور الآتية[1]:

1- الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي.
2- حماية مواصلات الإمبراطورية؛ أي حماية الملاحة في قناة السويس.
3- حماية الأقليات والمصالح الأجنبية في مصر.
4- الاهتمام بشؤون السودان.

على الرغم من حصول مصر على استقلالها الشكلي في 28 شباط عام 1922، إلا أن بريطانيا ضمنت لنفسها من خلال تلك البنود السيطرة الكاملة على قناة السويس ووادي النيل وعلى السودان، وحفظت لنفسها حق احتلال قواتها لأي موقع في البلاد، ووطدت نظام الامتيازات، وإن احتفاظها بالسودان ضمن لها الإشراف على كل مياه النيل لما لها من أهمية حيوية بالنسبة لمصر. واضطرت الحكومة البريطانية إلى الموافقة على دستور مصر الذي أقر في 18 نيسان عام 1923 الذي جعل من النظام في مصر نظاماً ملكياً برلمانياً، ثم أجريت انتخابات عامة في مصر، وقد أحرز حزب الوفد نصراً باهراً إذ حصل على 188 مقعداً من أصل 215 في مجلس النواب، وقد ساعد على ذلك رفع الوفديين لشعارات معادية للاستعمار والتدخل الأجنبي. وفي عام 1923، كلف سعد زغلول بتأليف أول حكومة وطنية في مصر. وفي منتصف عام 1924 أقرت حكومة سعد زغلول بواسطة البرلمان قانوناً جديداً للانتخابات المباشرة.

قام سعد زغلول رئيس الوزراء المصري بزيارة لبريطانيا في نيسان عام 1924 بناء على دعوة من رئيس وزراء بريطانيا ماكدونالد، وأجرى خلالهما مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول توقيع اتفاقية تنظم العلاقات بين البلدين، لكن المفاوضات بين الطرفين فشلت بسبب التضارب في وجهات النظر حول بنود اتفاق 28 شباط عام 1922. حيث أعلن زغلول رفضه للتصريح الذي لا

(1) لوتسكي وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر الجزء الثاني، (موسكو: دار التقدم،1975)، ص 10.

يتماشى مع استقلال مصر، وطالب باستقلال مصر والسودان. وقد رفضت الحكومة البريطانية مطلب زغلول في منح الاستقلال الحقيقي للسودان. وبعد فشل المباحثات بين زغلول ومكدونالد، واصلت الحكومة المصرية بقيادة حزب الوفد التمسك بالمطالب الوطنية، فقد حرصت هذه الحكومة على عدم تمكين بريطانيا من الاستيلاء النهائي على السودان، وحق جلاء قوات الاحتلال عن البلاد، كما طالبت بإقصاء المستشارين والضباط البريطانيين من الجيش المصري. وبتاريخ 24 حزيران عام 1924 قرر البرلمان المصري إلغاء النفقات السنوية على جيش الاحتلال الموجود في مصر، وفي الوقت ذاته قال زغلول: "إننا نريد أن نجعل الجيش المصري جيشاً مصرياً خالصاً". لاقت هذه الخطوات التي قامت بها الحكومة المصرية معارضة قوية من قبل الحكومة البريطانية التي بدأت العمل على إسقاط حكومة سعد زغلول، والتصدي لحركة النضال الوطني التحرري الذي أصبح يهدد المنطقة بكاملها.

في 19 تشرين الثاني عام 1924 أقدمت مجموعة من الطلبة المصريين على اغتيال الحاكم البريطاني ليستاك الذي كان في الوقت ذاته قائداً عاماً للجيش المصري، بعد الاغتيال مباشرة أمر فيلد مارشال المندوب السامي في مصر اللنبي قواته بتطويق البرلمان ومجلس الوزراء، ووجه إلى الحكومة المصرية إنذاراً مهيناً طالبها فيه بالآتي[1]:

1- تقديم الأسف الشديد.
2- إنزال عقوبة صارمة بحق الجناة.
3- حظر المظاهرات الشعبية.
4- دفع غرامة مقدارها 500 ألف جنيه استرليني.
5- ترحيل القوات المصرية عن السودان في غضون 24 ساعة.

(1) المرجع السابق، ص 15.

6- منح الاحتكارات البريطانية حق التوسع اللامحدود في المساحات المزروعة في منطقة الجزيرة في السودان.

7- الاعتراف للحكومة البريطانية بالحق المطلق في حماية مصالح الأجانب في مصر.

8- احترام وضع القسم الأوربي لوزارة الداخلية (جهاز الشرطة البريطانية في مصر).

ولذلك إن حكومة سعد زغلول قبلت في ردها في 23 تشرين الثاني عام 1924 على النقاط الأربع الأولى، ورفضت بقية البنود، وهنا انتقل المستعمرون من القول إلى الفعل، حيث نزلت القوات البريطانية إلى شوارع المدن المصرية ورست السفن الحربية البريطانية في الإسكندرية وبور سعيد واحتلت جمرك الإسكندرية.

وفي تشرين الثاني عام 1924 تسلمت الحكم في مصر وزارة تمثل كبار الإقطاعيين والرأسماليين برئاسة أحمد زيور باشا الذي رضخ لجميع المطالب البريطانية، وعلى الفور أقدمت الحكومة المصرية الجديدة على سحب القوات المصرية من السودان، وتقرر حل البرلمان وعاشت البلاد في ظل نظام إرهاب عسكري.

في بداية عام 1925 أجريت انتخابات برلمانية جديدة في مصر، حيث كانت بريطانيا تطمح في قيام برلمان مصري خاضع على شاكلة حكومة زيور. إلا أن الانتخابات جاءت مخيبة لآمال البريطانيين حيث انتصر حزب الوفد لكن انتصاره هذا لم يكن ساحقاً كما حدث في انتخابات 1924؛ فقد حصل على 125 مقعداً من أصل 210. لم يدم البرلمان سوى عشر ساعات، فقد صدر مرسوم ملكي بحله، وتأجلت الانتخابات إلى أجل غير مسمى.

وفي أيار 1926 جرت انتخابات برلمانية جديدة في مصر أحرز فيها حزب الوفد انتصاراً ساحقاً، وتشكلت حكومة ائتلافية بزعامة حزب الوفد. حيث أيد سعد زغلول التفاهم مع بريطانيا والسعي السلمي إلى الاستقلال.

في شباط عام 1928 تم التوقيع على معاهدة ثروت – تشمبرلن التي أبقت على وجود القوات البريطانية في مصر، وعلى إشراف البريطانيين على الجيش المصري، وقد أثارت هذه الاتفاقية موجة سخط شعبي كبيرة في مصر وتحت ضغط الجماهير الشعبية رفضت الأغلبية الوفدية في البرلمان التصديق على المعاهدة، وبذلك سقطت حكومة ثروت باشا، وتشكلت حكومة مصرية جديدة برئاسة مصطفى النحاس باشا الذي تزعم حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول عام 1927 . وعلى الرغم من اتجاهات النحاس نحو المساومة، إلا أنه أخفق في تجنب الوقوع في أزمة جديدة مع البريطانيين؛ الأمر الذي اضطر الحكومة إلى الاستقالة.

وقد منحت سلطات استثنائية لرئيس الوزراء الجديد محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين الموالي لبريطانيا، حيث وقع معاهدة تحالف معها عام 1929، من شأنها في واقع الأمر أن تعزز السيطرة الاستعمارية البريطانية في مصر، لكنها قوبلت برفض الشعب المصري رفضاً قاطعاً .

في شباط عام 1930 دخلت حكومة النحاس باشا في مفاوضات مع حكومة ماكدونالد العمالية الثانية، إلا أن مسألة السودان كانت حجر العثرة هذه المرة، فقد وردت في مشروع المعاهدة الذي وضعه وزير الخارجية البريطانية هندرسون بنود تنص على استمرار السيطرة البريطانية على السودان؛ مما أدى إلى رفضها مراعاة لاتجاهات الرأي العام؛ وبالتالي توقف المفاوضات في أيار عام 1930. وبسبب فشل توقيع المعاهدة مع البريطانيين أقيلت حكومة النحاس وقامت حكومة جديدة برئاسة إسماعيل صدقي باشا مؤسس حزب الشعب.

العراق في السياسة البريطانية:

احتلت القوات البريطانية جزءاً من أراضي العراق إبان الحرب العالمية الأولى، وقد طبق البريطانيون عليها نهج إخضاع البلاد للاحتلال المباشر، حيث تركزت السلطة كاملة بأيدي المستشارين والمسؤولين البريطانيين في المركز والأطراف، ومنحت الاحتكارات البريطانية حقوقاً استثنائية.

وفي مؤتمر سان ريمو 20 نيسان عام 1920 منحت بريطانيا حق الانتداب على العراق. وفي حزيران عام 1920 قامت ثورة العشرين ضد البريطانيين حيث انتفضت عشائر الفرات الأوسط في منطقة الرمثية بقيادة "جمعية حرس الاستقلال" وعلماء الدين والعديد من رؤساء العشائر، اجتاحت الثورة قسماً كبيراً من أراضي العراق، ملحقة أضراراً كبيرة بالقوات البريطانية جعلتها تستعد للجلاء عن شمال العراق، إلا أن نقاط الضعف في الانتفاضة ما لبثت أن تكشفت فقد كانت هذه الثورة معزولة عن الحركات التحررية في البلدان العربية الأخرى، فضلاً عن الخلافات القائمة بين السنة والشيعة، وبين العرب و الأكراد، والصدامات الدامية التي حدثت بين العشائر في العديد من مناطق العراق. كما أن الثورة كانت محصورة في الريف بعد أن قمعت حركات التحرر في المدن، ومما سهل إخماد ثورة العشرين قيام المندوب السامي البريطاني في العراق برمس كوكس بتشكيل حكومة مؤقتة بقيادة عبد الرحمن الكيلاني وذلك في 27 تشرين الأول عام 1920.

أرادت بريطانيا أن تمتص غضب الشارع العراقي، فعرضت منحه الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة، وتنفيذاً لوعدها هذا دعت إلى مؤتمر في القاهرة في آذار عام 1921 تقرر فيه جعل العراق مملكة وراثية بزعامة الملك فيصل المعروف بولائه لبريطانيا، وفي 23 آب عام 1921 توج فيصل الأول ملكاً على العراق.

قام المستعمرون البريطانيون المهتمون بالحفاظ على نفوذهم في هذه المنطقة الهامة من الناحية الاستراتيجية، وكذلك الاقتصادية بالمساعدة في ضم العديد من المناطق إلى العراق التي كانت تدّعي الدول المجاورة ملكيتها. وفي عام 1922 رسمت الحدود بين العراق والحجاز، ثم بين العراق وإيران. كما أن بريطانيا كانت قد وقفت إلى جانب العراق بشأن الخلاف بينه وبين تركيا حول ولاية الموصل.

في 10 تشرين الأول عام 1922 عقدت اتفاقية بريطانية . عراقية أقرت بتبعية العراق لبريطانيا قانونياً، حيث نصت على أن تسترشد الحكومة العراقية بنصائح المندوب السامي البريطاني بشأن القضايا الدولية والمالية، وعلى أن تحتفظ بريطانيا بقواتها في العراق.

أما بالنسبة لقضية الموصل والخلاف التركي العراقي حولها، فقد كسب العراق هذه المعركة في وجه تركيا بفضل المساعدة البريطانية عندما طرحت القضية على مجلس عصبة الأمم التي أرسلت بدورها لجنة استقصاء إلى الموصل تقرر من خلالها تبعية الموصل للعراق، وبذلك استطاعت بريطانيا كسب ود العراقيين وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بمنطقة الموصل وخيراتها النفطية تحت سيطرتها. كما استطاعت بريطانيا أن تجبر فرنسا على التخلي عن الموصل التي كانت واقعة تحت النفوذ الفرنسي حسب اتفاقية سايكس . بيكو عام 1916، وبذلك أصبحت الموصل تحت السيطرة البريطانية.

من الجدير ذكره أن تركيا تخلت في عام 1926 عن أطماعها في الموصل، وبذلك تكون بريطانيا باحتلالها للموصل قد سيطرت على منطقة غنية بالنفط، وشكلت جسراً شاملاً يمتد من البحر الأبيض المتوسط وحتى الخليج العربي (فقد كانت تحتل فلسطين وشرق الأردن)؛ وبالتالي كسبت رأس جسر ضد روسيا السوفييتية؛ إضافة إلى تأجيجها للخلافات بين العرب والأتراك لصالحها.

وابتداءً من العام 1926، كان الشغل الشاغل للحكومات العراقية المتعاقبة تعديل اتفاقية عام 1922 مع الحكومة البريطانية، حيث طالبت حكومة ياسين الهاشمي (حزب الشعب) بإلغاء الانتداب. وقد وافقت بريطانيا عن طريق اتفاقية عقدت في 13 كانون الثاني عام 1926 على إلغاء الانتداب البريطاني، وقد كانت هذه الاتفاقية عبارة عن تكرار لمعاهدة عام 1922. كانت اتفاقية إلغاء الانتداب مقدمة لعقد اتفاقية بريطانية – عراقية في 30 حزيران عام1930، وأهم ما تضمنته[1]:

1- تحالف الدولتين بملء إرادتهما.
2- تعهد العراق بالسماح للقوات البريطانية باستعمال أراضيها في حالة الحرب.
3- منح العراق لبريطانيا قاعدتين جويتين في الشعيبة قرب البصرة، وفي الحبانية.
4- مدة الاتفاقية 25 سنة.

وقد اشترط لتنفيذ هذه الاتفاقية انضمام العراق لعصبة الأمم، وفعلاً تم قبول العراق في العصبة عام 1932. والغي الانتداب رسمياً وحصل العراق على استقلاله، وقد اعترف بكافة المعاهدات التي عقدتها بريطانيا باسمه وبكافة الالتزامات المالية، وحقوق الشركات الأجنبية وبضمان حقوق الأقليات القومية..إلخ. وبفضل حق التنقيب عن البترول الذي حصلت عليه بريطانيا عام 1926 نتيجة الاتفاق بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية التي تعود غالبية أسهمها للشركات البريطانية، لم تخسر بريطانيا نفوذها في المنطقة.

بريطانيا وشرق الأردن:

كما هو معروف، فإن بريطانيا حصلت من خلال مؤتمر سان ريمو عام 1920 على الانتداب على العراق وفلسطين والذي صادق عليه مجلس العصبة

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 232.

عام 1924. وقد أقدم المندوب السامي البريطاني على فصل شرقي الأردن عن فلسطين ومنحه حكماً ذاتياً بقيادة عبد الله بن الحسين كما ألف البريطانيون أول حكومة مركزية برئاسة رشيد بك طليع.

من الجدير ذكره أن الأراضي التي انشئت فيها إمارة شرقي الأردن كانت جزء من ولاية دمشق الخاضعة للسلطة العثمانية، وفي عام 1918 احتلتها القوات البريطانية والقوات العربية التي قاتلت إلى جانب دول التفاهم، وقد ضمت إلى أراضي سورية تحت حكم الأمير فيصل .

تلخصت مصالح بريطانيا الاستراتيجية في إمارة شرقي الأردن في إنشاء حزام متواصل من الأراضي التابعة لبريطانيا يمتد من البحرالأبيض المتوسط وحتى الخليج العربي، وتحويل إمارة شرقي الأردن إلى قاعدة حربية ضخمة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط لأجل مراقبة الدول المجاورة، ولتكون منطقة صد تحول دون تغلغل النفوذ الفرنسي من سورية إلى شبه الجزيرة العربية والعراق.

استطاعت بريطانيا عام 1924 أن تضم منطقتي معان والعقبة إلى إمارة شرقي الأردن واللتين كانتا خاضعتين لحكم الشريف حسين ملك الحجاز (لقد تم ضم هاتين المنطقتين رسمياً بعقد اتفاقية شرقي الأردن والحجاز في مدينة جدة في 5 حزيران عام 1925). وهكذا استطاعت بريطانيا بنتيجة الحرب الحجازية – النجدية عام 1924، أن تتخلص من الطامح بالعرش العربي الشريف حسين وأن تضع حداً لاتفاقية مكماهون – حسين التي عقدت عام 1915، وأن تضم منطقتي معان و العقبة إلى شرقي الأردن.

وفي عام 1928 وبعد حصول بريطانيا على امتيازات جديدة في شرقي الأردن، عقدت اتفاقية بريطانية – أردنية اعترفت فيها بريطانيا باستقلال إمارة شرقي الأردن، مع احتفاظ بريطانيا بحق المراقبة المالية على شرقي الأردن وسياستها بشأن الامتيازات، وحقها في مراقبة سن القوانين والقوات المسلحة،

وحماية حقوق الأجانب وحقها في إعلان الأحكام العرفية، وقد نصت الاتفاقية أيضاً على أنه لا يمكن لإمارة شرقي الأردن انتهاج سياستها الخارجية إلا بواسطة المفوض السامي البريطاني في القدس، وشغلت المواد المتعلقة بالرقابة العسكرية مكانة كبيرة. وضعت بريطانيا في نيسان عام 1928 أول دستور لشرقي الأردن. وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية البريطانية – الأردنية عام 1928 التي اعترفت باستقلال إمارة شرقي الأردن، إلا أن الإمارة بقيت بعيدة عن الاستقلال؛ مما دفع بالحكومات الأردنية المتتالية إلى المطالبة بتعديل هذه الاتفاقية، فكانت اتفاقية عام 1934 التي أبقت السياسة الخارجية والمالية والاقتصادية لإمارة شرقي الأردن بيد بريطانيا.

فلسطين في السياسة البريطانية:

في 16 أيار 1916، عقدت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا معاهدة سرية (سايكس – بيكو) لتقاسم مناطق الإمبراطورية العثمانية الآسيوية، وكان ينبغي وضع فلسطين تحت نظام دولي يتم تشكيله باتفاق الدول المتفاهمة وروسيا. كان ذلك مجرد مناورة فرضتها أوضاع الحرب في ذلك الوقت، فقد كانت بريطانيا تنتظر الفرصة السانحة والذريعة المناسبة للتهرب من تنفيذ التزاماتها.

أعلنت بريطانيا في 2 تشرين الثاني عام 1917 وعد بلفور الذي يقترح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، الذي وفر لها الذريعة المناسبة للتخلص من الوفاء بوعدها لأمير مكة الشريف حسين بتأسيس دولة عربية (حسب اتفاقات حسين – مكماهون)، ومن تنفيذ المعاهدة الموقعة مع فرنسا عام 1916 حول إقامة نظام دولي في فلسطين، وفي عام 1919 دعمت فرنسا إدعاءات بريطانيا في فلسطين مقابل موافقة بريطانية على تسليمها سورية، كما وافقت فرنسا على خطة البريطانيين في بناء سكة حديد حيفا – بغداد، ومد أنابيب البترول من العراق إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية.

وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني في نيسان عام 1920 في مؤتمر سان ريمو، حيث منحت السلطة المنتدبة كامل السلطة التشريعية والتنفيذية وحق الرقابة الكاملة على السلطة القضائية في فلسطين، وعلى علاقاتها الخارجية، وحق الاشتراك باسمها في مختلف المعاهدات الدولية، وإبقاء قواتها في فلسطين، وإنشاء واستخدام القوات المسلحة المحلية حسب ما تقتضيه حاجتها، وتم إدراج وعد بلفور في صك الانتداب، وفيه تعهدت بريطانيا بأن تؤمن في فلسطين ظروفاً سياسية واقتصادية تضمن بناء وطن قومي لليهود، كذلك كلف صك الانتداب بريطانيا بتشجيع هجرة اليهود بجميع الوسائل، وتوطين اليهود في الأراضي الفلسطينية بصورة شاملة.

إن هدف بريطانيا في إخضاع فلسطين يفسره في المقام الأول موقع فلسطين الاستراتيجي، فهي تقع إلى جوار قناة السويس، وعبرها تمر الخطوط الجوية الرئيسة من أوروبا إلى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى، وكذلك الطرق البرية التي تربط ساحل المتوسط بالخليج العربي، كما كانت تهدف من وراء ذلك منع التغلغل الفرنسي إلى منطقة الخليج العربي.

ساعدت السياسة البريطانية على زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ففي الفترة الواقعة بين عامي 1919- 1932 هاجر إليها حولي 119,4 الف يهودي، وزاد الصندوق القومي اليهودي وحده من عام 1919 إلى عام 1928 ممتلكاته من الأراضي قرابة 193 ألف دونم، وبلغت ممتلكاته 214 الف دونم من الأراضي عام 1927[1].

السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط:

كانت سورية ولبنان عشية الحرب العالمية الأولى جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وقد كانت الدولتان مقسمتين إلى ثلاث ولايات دمشق وحلب، وبيروت

(1) فوليكوف، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 209- 210.

وسنجق لبنان، والقدس بإدارة الحكام الأتراك. في عام 1918 طُرد العثمانيون من سورية ولبنان، وفي عام 1920 وضعتا تحت الانتداب الفرنسي وأصبحتا بقيادة المندوب السامي الفرنسي الذي كان يعتمد على جيش الاحتلال بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو، وعلى جهاز فرنسي للاستخبارات. وأصبح لبنان دولة خاصة وسمي دولة لبنان الكبير، بعد أن تم توسيع حدوده بشكل كبير عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، وعين على رأس الدولة حاكم فرنسي. أما سورية فقد قسمت إلى دويلات صغيرة؛ دولة حلب، ودولة دمشق، ودولة جبل الدروز، ودولة اللاذقية.

سحبت بريطانيا قواتها المسلحة عام 1919 من سورية ولبنان، نظراً لذلك ازداد عدد القوات الفرنسية في سورية الغربية ولبنان، وأخذت الطغمة العسكرية الفرنسية تستعد للسيطرة، واحتلال باقي الأراضي السورية.

غدت النوادي العربية في سورية مركزاً لحركة التحرر الوطني، حيث عقد المؤتمر السوري الأول العام في دمشق في تموز عام 1919، وقد طالب مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 بالاعتراف باستقلال سورية، وفي تشرين الثاني من العام نفسه دعا المؤتمرالسوري العام الشعب إلى حماية الوطن من المحتلين الفرنسيين.

في آذار عام 1920 نصّب الأمير فيصل نفسه ملكاً على سورية ووقع اتفاقية مع رئيس وزراء فرنسا كليمنصو يعترف فيها بالحماية الفرنسية على شرق سورية، ولكنها أحبطت بسبب المقاومة الشعبية.

في تموز عام 1920 دخلت القوات المسلحة الفرنسية دمشق سعياً إلى احتلال ما تبقى من سورية، وقد استشهد المئات من السوريين دفاعاً عن وطنهم وفي مقدمتهم الشهيد وزير الحربية السورية يوسف العظمة في معركة غير متكافئة عند خان ميسلون في سعيهم إلى قطع طريق العاصمة عن الفرنسيين. في هذه الأثناء كان الملك فيصل قد استسلم أمام الفرنسيين، ونزع سلاح الجيش

السوري، وسلم دمشق بدون قتال، لكن هذه الخدمات التي قدمها الملك فيصل للفرنسيين لم تحظ بالتقدير، فبعد الاستيلاء على دمشق، نفته السلطات الفرنسية بعيداً عن البلد، خصوصاً وأنه كان على صلة وثيقة بمنافسيهم البريطانيين.

وبعد دخول الفرنسيين إلى سورية أقدم الجنرال غورو على تقسيم سورية إلى أربع دويلات؛ دولة دمشق، ودولة حلب، و دولة العلويين وعاصمتها اللاذقية، ودولة جبل الدروز وعاصمتها السويداء، كما تم منح لواء الاسكندرونة الاستقلال الذاتي. كان الهدف من هذا التقسيم إضعاف سورية الرافضة لقرارات مؤتمر سان ريمو عام 1920، أما توسيع حدود لبنان فكان بهدف تقوية لبنان مكافأة للفئة اللبنانية التي أيدت الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية.

لقد كان حكم فرنسا لكل من سورية ولبنان حكماً مطلقاً حيث كان المندوب السامي الفرنسي يجمع بيده السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولم يكن للمجالس الإدارية سواء كانت منتخبة أو معينة سوى صلاحيات استشارية بحتة.

لقد عمد اللبنانيون في أكثر الأحيان لحل مشاكلهم مع الفرنسيين بالطرق السلمية، أما السوريون فقد اعتمدوا على الثورة في حل قضاياهم؛ وذلك لأن التدابير الفرنسية ضدهم ولدت لديهم النقمة التي ترجمت إلى أعمال عنف، لم ينفع معها القرار الفرنسي بتوحيد دمشق وحلب في دولة واحدة ولا التغيير المتتالي والسريع لممثليها في سورية، حيث تبدل خمسة مفوضين سوريين في ثلاث سنوات (استبدل الجنرال غورو بالجنرال ويغال عام 1923، ثم تلاه الجنرال سراي 1924، ثم هنري جوفينيل عام 1925، ثم الجنرال بونسو عام 1926 الذي استمرحتى عام 1933).

أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي في عام 1928 على إجراء بعض الإصلاحات السياسية في سورية، بغية إيجاد مناخ مناسب للرأسمال الفرنسي على

الأرض السورية، ونهب ثروات هذا البلد بحرية أكبر ودون معوقات، حيث أقدمت سلطات الاحتلال ولبيان حسن نيتها على تشكيل "الجمعية التأسيسية" عام 1928، جرت في 24 نيسان انتخابات لاختيار أعضائها، وقد حصلت الكتلة الوطنية على أغلبية المقاعد، وبذلك تكون سلطات الاحتلال قد شكلت هيكلاً سياسياً تستطيع الاعتماد عليه.

بعد خمسين يوماً من الإضرابات العامة في سورية التي طالبت السلطات الفرنسية بإعادة العمل بالدستور، وبدء المفاوضات مع قادة الكتلة الوطنية بهدف عقد اتفاقية سورية– فرنسية تقر باستقلال سورية عن فرنسا. أقدم قادة الكتلة الوطنية في 10 كانون الثاني على إصدار الميثاق الوطني الذي تضمن المطالب الآتية[1]:

- تحرير الأراضي السورية من ربقة الاحتلال الأجنبي، والسيادة الكاملة لسورية ووحدة أراضيها.
- النضال ضد وعد بلفور والصهيونية.
- التعاون المشترك مع بقية الدول العربية، وإقامة الوحدة العربية.
- حرية ومساواة كل المواطنين السوريين، دون التمييز على أساس الدين، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل طبقات المجتمع السوري.
- توحيد نشاط جميع القوى والمنظمات الوطنية.

أصبح هذا الميثاق الوطني الأساس الذي تكاتفت حوله كل القوى التقدمية في سورية.

---

(1) يفغيني بريماكوف وآخرون، التاريخ المعاصر للدول العربية الآسيوية، (موسكو: دار العلم للنشر، 1988)، ص 33.

في 9 أيلول 1936 عقدت بين سورية وفرنسا اتفاقية صداقة ومساعدة، وقد نصت هذه المعاهدة على إعطاء سورية الاستقلال بعد ثلاث سنوات من التصديق عليها، وأن ينتهي الانتداب الفرنسي على سورية. حافظت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية على بعض المواقع والقواعد العسكرية في سورية، كما أن فرنسا حافظت على مكانتها الاقتصادية في هذا البلد. إن معاهدة عام 1936 بين سورية وفرنسا وضعت اللبنة الأولى لاستقلال سورية، ومن خلال تفسير بنودها فقط وضعت حداً للتدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية السورية حيث أبعدت المعاهدة الرأسماليين الفرنسيين من الرقابة على الاقتصاد السوري.

وبالنسبة للبنان أيضاً فقد كان لسلطات الانتداب المتمثلة بالمفوض السامي والمندوبين الفرنسيين الحكم الفعلي في لبنان، في حين أن السلطات الوطنية اللبنانية من تشريعية وتنفيذية لم يكن لها من الحكم سوى المظهر (23 أيار عام 1926 صدر الدستور اللبناني الذي جعل نظام الحكم في لبنان جمهورياً برلمانياً). حيث نص الدستورعلى أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للسلطة التنفيذية، وإذا كان قد عهد صك الانتداب إلى الدولة المنتدبة تقديم المشورة الإدارية والمساعدة للبنان إلى أن يستطيع النهوض بمفرده بمهام الاستقلال، فإن السلطات المنتدبة لم تكتف بالمشورة، وإنما حكمت البلاد بشكل فعلي.

في تشرين الثاني 1936 وقعت معاهدة بين لبنان وفرنسا، تعهدت فيها فرنسا بعد ثلاث سنوات بإنهاء انتدابها على لبنان، وتخليها عن الرقابة على النظام المالي والمصرفي والجمارك في لبنان. كان على الحكومة اللبنانية بموجب هذه المعاهدة استشارة الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، حافظت فرنسا بموجبها أيضاً على إبقاء جزء من قواتها في لبنان بحجة الدفاع عن الأقليات العرقية والدينية في لبنان. نلاحظ من خلال هذه الاتفاقية أن فرنسا حافظت على إمكانية كبيرة لتدخلها في الشؤون الداخلية اللبنانية.

نستنتج مما تقدم انه على الرغم من أن الاتفاقيتين بين سورية وفرنسا، ولبنان وفرنسا عام 1936 حققتا بعض المطالب للشعبين اللبناني والسوري، إلا انهما لم تحققا جميع مطالبهما، في حين عدتها القوى السياسية في كلي البلدين معاهدات مؤقتة.

المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا، وأهم العقبات التي اعترضتها:

المصالح الفرنسية في الجزائر:

لقد استطاعت فرنسا تثبيت أقدامها في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر وتونس. فقد كانت الجزائر أكبر المستعمرات الفرنسية وكانت تعدها جزء لا يتجزأ من فرنسا، فشجعت الهجرة الفرنسية إليها بشكل خاص والأوروبية بشكل عام. استطاعت فرنسا من خلال احتلالها للجزائر أن تهيمن عملياً على جزء كبير من أواسط البحر المتوسط، وكانت قاعدة هامة ومستوعبة للقوات الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا وكذلك مكاناً لإعداد الكوادر الإدارية الاستعمارية لكل ممتلكات الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا، كما كانت الجزائر ذات أهمية اقتصادية كبيرة لفرنسا، حيث كانت تحصل منها على المواد الخام من الحديد والفوسفور والمنتجات الزراعية (نبيذ، حمضيات، خضار، وفواكه وعلى النباتات الصناعية كقشر الفلين). وجعلت من هذا البلد سوقاً لتصريف المنتجات الفرنسية وميداناً للاستثمارات الفرنسية. لكن الأهمية الخاصة للجزائر بالنسبة لفرنسا بصورة خاصة تعود إلى كونها مستعمرة للاستيطان الفرنسي، وركيزة للانطلاق نحو استعمار دول وشعوب إفريقيا.

المصالح الفرنسية في المغرب (مراكش):

بقي المغرب مستقلاً لأمد أطول بالمقارنة مع جميع البلدان العربية في أفريقيا، ويعود السبب في ذلك إلى الموقع الاستراتيجي الهام الذي يعد من أهم

الطرق التجارية، كونه على مقربة من مضيق جبل طارق. فالتناقضات مع الدول الاستعمارية الأخرى حالت دون وقوعه لفترة طويلة تحت سلطة اي منها.

في مطلع القرن العشرين، أجرت فرنسا مفاوضات مع إيطاليا عام 1902، أفضت إلى توقيع اتفاقية فرنسية ـ إيطالية، منحت بموجبها إيطاليا حرية العمل في طرابلس الغرب، بالمقابل منحت فرنسا هذه الحرية في المغرب مراكش. في عام 1904 وقعت اتفاقية بريطانية – فرنسية تنازلت فيها بريطانيا لفرنسا عن المغرب مقابل تنازل فرنسا عن مصر لبريطانيا، كما اشترطت بريطانيا في الاتفاقية تخصيص جزء من الأراضي المغربية لتكون منطقة نفوذ لإسبانيا، وأن يصبح ميناء طنجة منطقة دولية.

في عام 1907 بدأت القوات الفرنسية الاستيلاء على الأراضي المغربية وحذا الجيش الإسباني حذوها، وفي عام 1909 وقعت اتفاقية فرنسية – ألمانية نصت على فرض السيطرة الاقتصادية الثنائية على المغرب. إلا أن احتلال القوات الفرنسية لمدينة فاس في أيار عام 1911، ولمدينة مكناس في حزيران من العام ذاته، وكذلك استيلاء القوات الفرنسية على مدينتي العرائش والقصر الكبير قد أثار استياءً شديداً لدى الحكومة الألمانية، ورداً على ذلك أرسلت السفينة الحربية الألمانية "الفهد" إلى ميناء اغادير في عام 1911، كاد وصولها ان يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية، ولم تتنازل المانيا عن مطامعها إلا بعد مساومة كبيرة حصلت من خلالها على أراضي الكونغو، وأمنت حرية النشاط الاقتصادي للاحتكارات الألمانية في إفريقيا.

في 30 آذار عام 1912 اضطر سلطان مراكش مولاي عبد الحفيظ إلى أن يوقّع في فاس على معاهدة الحماية مع فرنسا، وتنفيذاً لمعاهدة عام 1904 البريطانية الفرنسية وقعت فرنسا وإسبانيا في تشرين الثاني عام 1912 على اتفاقية الحق بموجبها جزء من الأراضي المغربية التي تقرر سابقاً إحالتها إلى إسبانيا.

حتى بداية الحرب العالمية الأولى استطاعت القوات الفرنسية والإسبانية إخضاع المناطق السهلية في المغرب، ولكن سكان المناطق الجبلية حافظوا على استقلالهم وتابعوا الدفاع عن حريتهم بقوة السلاح.

حاول الإسبان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إخضاع الريف المراكشي لسلطتهم، إلا أن سكان الريف دحروا القوات الإسبانية في معركة أنوال عام 1921، وبغية دحر العدو الإسباني اتحدت اثنتا عشرة قبيلة من قبائل منطقة الريف وشكلت جمهورية الريف المستقلة التي ترأسها عبد الكريم الخطابي، وهو زعيم قبائل بني ورياغل. كذلك ألحق جيش الريفيين هزيمة كبيرة بالإسبان، وخسر فيها الإسبان كل الأراضي التي احتلوها 1912.

من الجدير ذكره أن فرنسا كانت تدعم سراً قوات الريف المراكشي بهدف الحصول على مكتسبات على حساب إسبانيا، ولكن بعد الانتصارات المتتالية التي أحرزها جيش جمهورية الريف خشيت فرنسا على مصالحها في المغرب خاصة، وفي شمال إفريقيا عامة؛ ولذلك اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بالقضاء على حكومة الريف. في صيف عام 1924 استولت القوات الفرنسية بصورة مباغتة على نهر وادي ورغة الذي يعد مصدر الحبوب الرئيس بالنسبة لمنطقة الريف.

وفي نيسان عام 1925 قام الريفيون بهجوم مضاد نجحوا من خلاله باختراق التحصينات الفرنسية والاقتراب من مدينة تازه. دفعت الاخفاقات الفرنسية الحكومة الفرنسية إلى أن تقترح على الحكومة الإسبانية فرض حصار مشترك وإجراء عمليات مشتركة ضد جمهورية الريف. وفي حزيران عام 1925 عقد في مدريد مؤتمر فرنسي. إسباني نجم عنه اتفاقية الزمت الطرفين بإجراء عمليات منسقة وحصارمشترك ضد منطقة الريف. تدهور وضع الريف بعد هذه الاتفاقية، وعلى الخصوص بعد أن زادت القيادة الفرنسية قواتها في المغرب إلى 200 الف جندي وزادت القيادة الإسبانية تعداد قواتها إلى 100 الف جندي، ولم يستطع الريفيون مقاومة هذه القوات بأكثر من 70 الف محارب، زد على ذلك

بأن جيشي الاحتلال كانا مجهزان بأحدث أنواع الآليات والأسلحة. استطاعت القوات الفرنسية والإسبانية إلحاق الهزيمة بقوات الخطابي الذي استسلم لقوات القائد الفرنسي الجنرال بيتان، فنفاه إلى جزيزة رينيون، وبقي منفياً فيها حتى عام 1947، حيث سمحت له بعد ذلك القوات الفرنسية بالإقامة في فرنسا، لكنه استطاع الفرار من الباخرة واللجوء إلى مصر عند توقفها في ميناء بورسعيد وهي في طريقها إلى فرنسا.

تونس في السياسة الفرنسية:

استطاعت فرنسا احتلال تونس عام 1881، حيث كان لتونس أهمية كبرى بالنسبة إلى فرنسا حيث شكلت قاعدة متقدمة لها في البحر المتوسط وجسراً إلى مستعمراتها العديدة في إفريقيا. كان الوضع في تونس في فترة 1920- 1930 يختلف من الناحية الواقعية عن الوضع الفرنسي في المغرب، حيث كان وضع فرنسا في تونس أكثراستقرارا منه في المغرب.

إن نضال الشعب التونسي في هذه الفترة لم يكن الهدف منه منع النفوذ الفرنسي؛ وإنما استئصاله بعد مضي نصف قرن من الزمن حيث طالبت القوى الوطنية في تونس بوضع دستور للبلاد، وإلغاء التمييز في المعاملة بين التونسيين والأوربيين. وقد استغل حزب الدستور التونسي الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى ورفع مذكرة إلى مؤتمر الصلح في باريس يطالبه فيها بتحقيق هذه المطالب. لم تؤد هذه المذكرة إلى نتائج عملية، حيث أقدمت القوات الفرنسية على إسكات الأصوات الوطنية التونسية وأصدرت تعليمات عام 1922 منحت الأوربيين بموجبها امتيازات جديدة على حساب التونسيين، هذه التعليمات كانت بحاجة إلى تصديق الباي محمد الناصر لتصبح سارية المفعول، لكن الباي آثر الاستقالة على التصديق عليها، فحل محله الباي محمد الحبيب الموالي للفرنسيين الذي سارع إلى التصديق على هذه التعليمات، وعمد إلى تشكيل حزب الإصلاح من أجل الوقوف في وجه حزب الدستورالمعادي للفرنسيين. كذلك قام حزب الدستور

بتطوير نفسه، وغيّر اسمه إلى حزب الدستور الجديد عام 1934، الذي واصل النضال السياسي ضد المستعمر والموالين له.

أما موقف إيطاليا من السياسة الفرنسية في تونس، فقد كانت إيطاليا ترغب بمد نفوذها إلى تونس، وبقيت ترفض الاعتراف بنظام الحماية الفرنسية؛ مع العلم أن إيطاليا حصلت على امتيازات لها في تونس منذ عام 1896 مثل حق الإيطاليين في إنشاء شركات تجارية ومؤسسات تربوية واجتماعية في تونس، وحق الهجرة إلى تونس والعمل فيها دون أن يتخلوا عن الجنسية الإيطالية، ولكن عندما أقدمت فرنسا على إلغاء هذه الاتفاقية متذرعة بانتهاء مدتها وعدم الرغبة في تجديدها، علت موجة من السخط والاستياء لدى الرأي العام الإيطالي المندد بسياسة الحكومة الفرنسية، ومطالبة الحكومة الإيطالية باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية حقوق المواطنين الإيطاليين في تونس، حتى إن بعض المتطرفين الإيطاليين طالبوا بإقامة حكم ثنائي في تونس.

هذه الموجة من السخط على السياسة الفرنسية وإن لم تثن الحكومة الفرنسية عن الإجراءات التي اتخذتها في تونس في الفترة 1920– 1930، إلا أنها ستجبرها على التفاوض مع الحكومة الإيطالية بعد تسلم النازية الحكم في ألمانيا؛ بهدف الإبقاء على إيطاليا بعيدة عن ألمانيا الهتلرية.

المصالح الإيطالية في البحر المتوسط وإفريقيا، وأهم العقبات التي اعترضتها:

لم تحصل إيطاليا من خلال مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 إلا على جزء بسيط من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، ولم تحصل على أي امتياز في المستعمرات الألمانية في إفريقيا، ولم يكن لإيطاليا أي نصيب من نظام الانتداب الذي فرض على العديد من دول هذه المنطقة، إلا أن ذلك لا يعني تخلي إيطاليا عن سياستها التوسعية في البحر المتوسط وإفريقيا والشرق الأوسط .

حصلت إيطاليا على جزر الدوديكانيز، وعلى بعض الامتيازات في منطقة اضاليا، وعلى جزيرتي رودس، وكاستللو ريزو بموجب معاهدة سيفر وكان لها نفوذ في ليبيا منذ عام1911، وإن اعترضتها بعض العراقيل في ليبيا وخاصة لجهة مقاومة الحركة السنوسية لها فقد استطاعت أن توطد نفوذها في هذه المنطقة بين عامي 1920 – 1930، كما حاولت إيطاليا التوسع في البحر المتوسط والبحر الأحمر عن طريق بسط نفوذها إلى بعض أجزاء اثيوبيا، ووصل مستعمرتها أريتيريا بالصومال الإيطالي عبر الأراضي الأثيوبية كما أنها حاولت أن توجد لها موطئ قدم غربي المتوسط عن طريق مد نفوذها إلى طنجة.

سنتحدث هنا عن الأطماع الإيطالية في المتوسط والشرق الأوسط، وعن العقبات التي عرقلت تثبيت النفوذ الإيطالي في ليبيا، وعن الأطماع الإيطالية في غرب المتوسط (قضية طنجة)، وعن الأطماع الإيطالية في البحر الأحمر والعراقيل التي اعترضتها.

كانت إيطاليا تطمح لتقوية نفوذها في هذه المنطقة، ولم تخف أطماعها الاستعمارية في طرابس الغرب وبرقة كنقطة انطلاق نحو التوسع في إفريقيا، وقد وجدت الفرصة المؤاتية بعد إنشغال الدول الأوروبية في أزمة مراكش عام 1911 لتنفيذ مخططاتها في ليبيا.

في أيلول عام 1911 أعلنت إيطاليا الحرب على الإمبراطورية العثمانية، انتهت بتوقيع اتفاقية أوش- لوزان في 18 تشرين الأول عام 1912 التي تقضي بانسحاب القوات العثمانية من طرابلس وبرقة، كما تقضي بأن تسترجع الإمبراطورية العثمانية جزر الدوديكانيز من إيطاليا التي جرى احتلالها من قبل الأخيرة، وبالمقابل اعترف السلطان العثماني للسنوسيين بحكم ليبيا عن طريق انور باشا بمنح جميع السلطات في ليبيا إلى أحمد الشريف السنوسي، دفع هذا الاعتراف الشعب الليبي بقيادة السنوسيين إلى حمل لواء المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي في ليبيا "إن احتلال إيطاليا لليبيا، كان بمثابة مجزرة بشرية متحضرة،

ومذبحة للشعب العربي الليبي بواسطة الأسلحة الحديثة، وحسب ما كتبه لينين "إن القبائل العربية سوف يطول تمدينها بالحراب والرصاص وحبال المشانق والنار واغتصاب النساء"[1].

في زمن الحرب العالمية الأولى، حقق الشعب الليبي انتصارات باهرة ضد المحتل الإيطالي. فقد كان الوضع الدولي آنذاك لصالح الشعب الليبي حيث إن إيطاليا دخلت الحرب إلى جانب دول التفاهم عام 1915 على أثر معاهدة لندن، ومنيت بعدة هزائم من بينها هزيمة كابيرتو عام 1917، ولم تستطع إيطاليا بعد ذلك تعزيز جيشها في ليبيا، ولم تكن القوات الإيطالية تسيطر إلا على المدن الكبرى في ليبيا، ولذلك سعت الحكومة الإيطالية مضطرة إلى الدخول في مفاوضات مع الثوار الليبيين. وبسبب الانتصارات التي حققها معسكر التفاهم في نهاية الحرب العالمية الأولى، اضطر أحمد الشريف السنوسي إلى التنازل عن القيادة لصالح محمد إدريس السنوسي الذي وقع اتفاقية هدنة مع الإيطاليين عرفت باتفاقية عكرمة وتضمنت تكريس الحدود الفعلية لعام 1917 كحدود فاصلة بين منطقتي الفريقين. وفي عام 1920 وقعت اتفاقية الرجمة بين الفريقين تضمنت تقسيم البلاد إلى قسمين: الأول – يتضمن شمال البلاد؛ أي السواحل الليبية مع جزء من الجبل الأخضر، ويخضع للسيادة الإيطالية. والثاني – يشمل جنوبي البلاد ويؤلف الإمارة السنوسية. كما تضمنت الاتفاقية منع الأمير السنوسي التدخل في شؤون المنطقة الشمالية، وتعهد الأمير بتسريح قواته العسكرية خلال ثمانية أشهر من توقيعها، ولم تسمح له بالإبقاء سوى على ألف جندي للحفاظ على الأمن الداخلي، مقابل ذلك تعهدت الحكومة الإيطالية بمد إمارة السنوسي بمساعدات اقتصادية ومالية.

لم تعمر هذه الاتفاقية طويلاً، حيث أقدمت الحكومة الإيطالية على إلغائها عام 1925 بحجة أن محمد إدريس السنوسي لم يتقيد ببنود اتفاقية

(1) فوليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 228.

الرجمة، وفرضت سيطرتها بالقوة على المنطقة الجنوبية من ليبيا بعد فشل المفاوضات بين الطرفين. فوقعت المعارك، وكانت سجالاً بين الفريقين حتى عام 1931، حيث استطاعت إيطاليا القضاء على المقاومة الوطنية الليبية بعد أن ألقت القبض على المناضل عمر المختار، وأعدمته في 16 أيلول عام 1931.

الأطماع الإيطالية في غرب المتوسط وقضية طنجة[1]:

ركزت السياسة الإيطالية على توجيه أنظارها نحو المتوسط لإيجاد مناطق نفوذ لها في جميع أنحائه تستعملها كنقاط انطلاق نحو توسع أشمل؛ فبالإضافة إلى حصول إيطاليا على جزر الدوديكانيز الاستراتيجية وتحصينها وإنشائها القواعد العسكرية والجوية في جزيرة رودس، وفي الوقت الذي كانت توطد فيه أقدامها في ليبيا كانت تتطلع نحو غرب المتوسط، فوجدت في قضية طنجة فرصة مناسبة للحصول على موطئ قدم لها في هذا الجزء من البحر المتوسط، فما هذه القضية؟ وما المكاسب التي استطاعت إيطاليا تحقيقها من هذه القضية؟.

طنجة: مدينة مغربية تقع على مدخل البحر المتوسط لجهة الغرب، وبسبب هذا الموقع الاستراتيجي الهام طمحت الدول الكبرى جميعها إلى بسط نفوذها عليها، وقد اتفقت الدول الأوروبية الكبرى وعلى الخصوص؛ إسبانيا وفرنسا وبريطانيا في الفترة السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى على وضع نظام دولي لهذه المنطقة.

ولذلك ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى عادت هذه الدول إلى التفاوض حول النظام الدولي الخاص بهذه المدينة، و في مؤتمرلندن عام 1923 الذي حضرته بريطانيا فرنسا وإسبانيا بالإضافة إلى ممثل عن سلطان المغرب، اتفق على النظام الدولي الذي يتضمن إنشاء مجلس تشريعي دولي يضم ممثلين

(1) رياض الصمد، مرجع سابق،ص 246- 247 .

عن الأطراف الأربعة المشاركة في هذا المؤتمر، ويتولى تنفيذ المقررات حاكم فرنسي لمدة ست سنوات على الأقل. استاءت إيطاليا لاستبعادها عن المشاركة في الإدارة الدولية لطنجة، فأقدمت على تحريض إسبانيا على اتفاق لندن، وبذلت قصارى جهدها من أجل رفض إسبانيا للاتفاق بحجة أنه تغطية لهيمنة فرنسية على النظام الدولي لطنجة، وأنه من المفروض في النظام الدولي ألا يهيمن فيه احد الأطراف. ولقد وجد هذا التحريض الإيطالي آذانا صاغية لدى الحكومة الإسبانية. ونتيجة لضغط الدولتين معاً تم تعديل النظام الدولي الخاص بطنجة في 25 تموز عام 1928، حيث نالت إيطاليا بموجب هذا التعديل حصة في إدارة طنجة، وأصبح لها ثلاثة ممثلين في المجلس التشريعي الدولي، كما أنها كلفت بالمشاركة في المحافظة على الأمن وفي مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات إلى طنجة. هذا الانتصار الذي أحرزته إيطاليا في مشاركتها في الإدارة الدولية لطنجة وإن أعطاها انتصاراً معنوياً إلا أنه لم يحقق رغبتها في إيجاد موطئ قدم لها في غرب المتوسط، لذا فقد بقيت الحكومة الإيطالية تتحين الفرص لتحقيق هذه الغاية حتى تمكنت من ذلك أثناء الحرب الأهلية الإسبانية عن طريق دعمها للجنرال فرانكو الذي تنازل لها عن جزر البليار الاستراتيجية.

المطامع الإيطالية في أثيوبيا، وأهم العقبات التي حالت دون تحقيقها في الفترة بين عامي 1920- 1930[1]:

إن المحور الثالث للسياسة الإيطالية كان يتجه نحو المستعمرات، و حجة إيطاليا في ذلك كما قال موسوليني عام 1926 : "إن إيطاليا لديها شعب يتكاثر بسرعة ويحب البقاء" كانت الأنظار الإيطالية تتحول إلى أثيوبيا، مما دفعها إلى التفاوض مع بريطانيا صاحبة النفوذ الأول في منطقة البحر الأحمر. وعلى الرغم من أن إيطاليا فشلت في عملية جس النبض التي بدأتها عام 1919، إلا أنها عاودت مبادرتها في كانون الأول عام 1925، وأجرت مفاوضات مع بريطانيا حول اقتسام

(1) المرجع السابق، ص 248- 250.

أثيوبيا، وتضمنت الخطة الإيطالية موافقة بريطانيا على مطالبها التي تتجلى بالأمور الآتية:

1- الحصول على خط حديدي يربط أريتيريا بالصومال الإيطالي ماراً بالأراضي الأثيوبية.

2- إخضاع كامل المنطقة التي يمر بها الخط الحديدي مع غرب أثيوبيا للنفوذ الاقتصادي الإيطالي؛ وذلك مقابل حصول بريطانيا على الأمور الآتية:

- إخضاع ما تبقى من أثيوبيا للنفوذ البريطاني.
- بناء سد بالقرب من بحيرة تسنا المغذية للنيل الأزرق.
- الحصول على طريق يربط هذا السد بالسودان.

هذا المشروع لم يبصر النورعملياً ليس بسبب تردد الحكومة البريطانية وعدم موافقتها عليه وحسب؛ وإنما بسبب معارضة فرنسا القوية له من جهة، ورفع أثيوبيا شكواها إلى عصبة الأمم من جهة ثانية. فالحكومة الفرنسية ما إن علمت بالمشروع الإيطالي حول أثيوبيا حتى أعلنت معارضتها بسبب تناقضه ليس مع اتفاقية عام 1906 حول أثيوبيا التي تضمن للإمبراطور الأثيوبي سيادته على كامل الأراضي الأثيوبية وحسب، وإنما يتناقض أيضاً مع مبادئ عصبة الأمم. أما الحكومة الأثيوبية فقد احتجت على هذا المشروع بشدة لدى الحكومتين الإيطالية والبريطانية، وتقدمت بشكوى لدى عصبة الأمم في حزيران عام 1926 معلنة أن تنفيذ المشروع الإيطالي لا يعد تهديداً للسيادة الأثيوبية على كامل أراضيها فحسب؛ وإنما إزالة لوجودها .

بعد أن أيقنت الحكومة الإيطالية أن من الصعب تحقيق مشروعها، أجّلت البحث فيه مرحلياً إلى أن تتمكن من بناء قدراتها العسكرية التي ستساعدها في تحقيق أطماعها في أثيوبيا وفي غيرها من المناطق الراغبة في مد نفوذها إليها، وفي انتظار بناء هذه القوة من جهة وتغير الظروف الدولية من جهة ثانية أقدمت

الحكومة الإيطالية على تحسين علاقاتها مع أثيوبيا، و نجحت في توقيع اتفاقية صداقة وتعاون في آب عام 1928، مدتها عشرون عاماً وأهم ماتضمنته:

1- تعهد الدولتين باللجوء إلى الطرق السلمية من أجل حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ بينهما.
2- عدم القيام بأي عمل يضر بأمن الدولة الأخرى واستقلالها.
3- العمل على تنمية التجارة وتنميتها فيما بينهما.

مما تقدم يظهر بوضوح أن الأطماع الإيطالية في المتوسط والبحر الأحمر لم تتحقق إلا بشكل نسبي في هذه الفترة، ولكنها ستعود لتعمل بقوة لتحقيق أطماعها بعد بناء قدراتها العسكرية في هذه المنطقة، وهذا ما حدث في مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين الذي سنتحدث عنه لاحقاً عند حديثنا عن الحرب الإيطالية – الأثيوبية عامي 1935- 1936، وعن الحرب الأهلية الإسبانية بين عامي 1936- 1939.

في حين بدأت الدول الأوروبية تعيد ترتيب علاقاتها، وتعمل على تقوية نفوذها أو موقعها في النظام الإقليمي الأوربي، كانت هذه الدول تتقاسم فيما بينها مناطق أخرى في العالم خارج القارة الأوروبية. فقد سيطرت الدول الاستعمارية التقليدية فرنسا وبريطانيا على مناطق جديدة تحت مسمى "الانتداب أو الوصاية" على مناطق كانت تحت حكم الامبراطورية العثمانية أو تحت حكم دول أخرى خسرت الحرب العالمية الأولى.

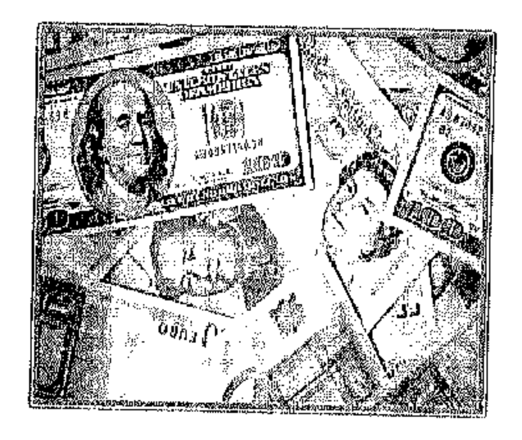
الفصل السادس

الأزمة الاقتصادية العالمية

(أزمة الكساد العالمي عام 1929م)، وتأثيرها على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الكبرى.



- الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، آثارها ونتائجها.
- مشروع الاتحاد الجمركي بين ألمانيا والنمسا عام 1931.
- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 على التعويضات والديون.
- تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية عام 1929 على السياسات الخارجية للدول الكبرى :
  - ألمانيا.
  - إيطاليا.
  - اليابان.
  - فرنسا.
  - بريطانيا.
  - الولايات المتحدة الأمريكية.
  - الاتحاد السوفييتي.







الأزمة الاقتصادية العالمية
(أزمة الكساد العالمي عام 1929م)، وتأثيرها على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الكبرى

في نهاية عام 1929 بدأت أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، أصابت جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والنشاط المالي، في جميع الدول الرأسمالية الكبرى تقريباً، وكانت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية.

تتميز دراستنا للأزمة الاقتصادية العالمية عن دراسة الاقتصاديين لها، حيث يتناولونها من زاوية اقتصادية ومالية صرفة، بينما سنركز على أسباب هذه الأزمة ونتائجها، وتأثيرها في السياسات الخارجية للدول بوجه خاص، وعلى مجمل العلاقات الدولية بشكل عام.

الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929؛ آثارها ونتائجها:

في خريف عام 1929 واجه العالم أجمع أزمة اقتصادية ومالية ونقدية، لم يسبق لها مثيل، وكان لهذه الأزمة تأثير هام جداً في السياسة الداخلية والخارجية للدول الكبرى.

في 24 تشرين الأول عام 1929، تهافت مالكو الأسهم في بورصة نيويورك في وول ستريت وعرضوا ما لا يقل عن 12 مليوناً من الأسهم في موجة من الفزع والخوف؛ وذلك بعد أن رأى هؤلاء بأن عدداً كبيراً من المصانع والشركات بدأ بتقليص نشاطه و تخفيض إنتاجه وتسريح العمال. أدى ذلك بناءً على قانون العرض والطلب إلى انخفاض كبير في قيمة هذه الأسهم، بعد ذلك أقدم أصحاب الودائع المصرفية بأعداد كبيرة طالبين سحب ودائعهم، وقد أدى ذلك كله إلى وقوع المصارف بأزمة سيولة نقدية، واضطرت العديد من البنوك إلى إقفال أبوابها،

وهكذا حلت الكارثة التي أدت في نيويورك إلى فقدان الأوراق المالية لكثير من قيمتها حيث خفضت قيمتها إلى الخمس، وأفلست المصارف، وازداد عدد العاطلين عن العمل في معظم الدول الكبرى، وأقفلت المصانع والمعامل وبيوت الأعمال أبوابها.

إن ما حصل في ول ستريت في تشرين الأول عام 1929 لم يكن سوى الشرارة التي أشعلت هذه الأزمة ولكن كان هناك أسباب أعمق بكثير، فما هذه الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة[1]:

1- بلغت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى مركزاً ممتازاً في الازدهار الاقتصادي شمل جميع الميادين. وقد قال رئيس الولايات المتحدة هوفر:"نحن في أمريكا أقرب ما نكون الآن إلى الفوز النهائي على الفقر والتغلب عليه من أي وقت آخر".

في هذا الظرف بالذات كانت الدول الأوروبية تعاني من ضائقة اقتصادية رهيبة، فقد انخفضت أسعار العملات بصورة خيالية. فاندفعت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من البحبوحة الاقتصادية التي كانت تهيمن عليها تمد ألمانيا بالقروض، وهذه بدورها كانت تسدد التعويضات إلى بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول. وعند ظهور الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على المطالبة بالقروض التي قدمتها للدول الأوروبية خلال الحرب وبعدها، كما قامت الشركات الأمريكية بسحب استثماراتها من أوروبا، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد في معظم دول أوروبا.

2- كان الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من القوة الشرائية؛ مما أدى إلى كساد في البضائع داخل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ضعف

---

(1) سمير جلول، وفيليب مالك، أحداث العالم المعاصر الجزء الثاني،(بيروت :منشورات دار مكتبة التربية،1985)، ص12- 18.

القدرة الشرائية لدى العمال والمزارعين وطبقة الموظفين الذين يعدون القوة الشرائية الأساسية في البلد.

3- أدى رفع قيمة التعرفة الجمركية على البضائع الأجنبية إلى إقفال السوق الخارجية أمام السلع الأمريكية إلى حد كبير نجم عنه أزمة تصدير أدت إلى الكساد.

4- أدت سياسة الحصول على المال بوسائل سهلة إلى توسع مفرط في التمويل، وتوسع كبير في نظام الشراء بالتقسيط، ومضاربة لا حدود لها، أدى ذلك كله إلى بلوغ ديون الدولة والديون الخاصة مبالغ هائلة؛ مما أضر بالاقتصاد الأمريكي.

5- الاختلال في المبادلات التجارية مع أوروبا بصورة خاصة، لأن الدول الأوروبية شكلت في فترة ما بعد الحرب أسواقاً استهلاكية واسعة للمنتوجات الأمريكية، وبسبب القروض والاستثمارات الأمريكية الكبيرة انتعش الاقتصاد الأوربي وبدأت المعامل والشركات بالعمل؛ أدى هذا إلى تخفيض الدول الأوروبية مستورداتها الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن هذه الدول بدأت تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها؛ مما أدى إلى الكساد في الاقتصاد الأمريكي.

6- المنافسة اليابانية للصناعة الأمريكية، وعلى الخصوص بعد تعافي الاقتصاد الياباني الذي بدأ يفتش عن أسواق لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد، فانطلقت نحو دول الشرق الأقصى وعلى الخصوص نحو الصين ونحو الولايات المتحدة الأمريكية، وباتجاه دول أمريكا اللاتينية.

7- اعتقد البعض أن السبب في هذه الأزمة هو تقدم العلم وتطبيقاته؛ مما أدى إلى تضخم هائل في الإنتاج، ومن ثم إلى تقليل في عدد العمال والبطالة.

جميع الأسباب آنفة الذكر أدت إلى أزمة اقتصادية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى جميع أنحاء العالم الرأسمالي، أثرت على جميع هذه القطاعات الاقتصادية فيها.

آثار الأزمة الاقتصادية العالمية [1]:

1- انخفاض الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ، فقد توقفت معظم المصانع عن الإنتاج.

2- لم تتأثر الأنظمة الاقتصادية المركزة بهذه الأزمة، كالاتحاد السوفييتي.

3- أصيب الإنتاج الزراعي بكارثة، حيث أتلفت كميات كبيرة من البن في البرازيل، والقمح في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- انخفاض حجم التبادل التجاري الذي أدى إلى انخفاض الدخل القومي.

5- تفشي البطالة؛ إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 40 مليوناً منهم 13 مليوناً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

6- ازمة سيولة نقدية أصابت المصارف التي أعلنت الإفلاس.

7- انتشار ظواهر الفقر ومظاهر البؤس التي شملت بشكل خاص طبقة المزارعين والعمال والصناعيين الذين كانوا ينتظرون الوجبات المجانية في صفوف طويلة.

نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية [2]:

1- الابتعاد عن سياسة الاقتصاد الحر (النظام الليبرالي)، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي اعتمدت النظام الاقتصادي الموجه سنة 1923، واعتمدت البرتغال وإيطاليا وألمانيا نظاماً اقتصادياً قائماً على أساس نقابي.

2- إقامة الحواجز والعراقيل في وجه التجارة العالمية؛ مما أدى إلى تقلصها.

3- التأثير في مجرى السياسة القومية والدولية، وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدول تقوم على أساس مصلحي قومي.

---

(1) المرجع السابق، ص 15.

(2) المرجع السابق، ص 16- 18.

4- الانتهاء من قضية التعويضات التي فرضتها دول التفاهم على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي؛ إذ إن ألمانيا توقفت عن دفع التعويضات متذرعة بالحالة الصعبة التي تمر بها بسبب الأزمة الاقتصادية، وكذلك فيما يتعلق بديون الحرب العالمية الأولى، فقد طويت صفحتها نهائياً.

5- شملت الأزمة العالم كله خاصة بعد أن توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم القروض التي كانت تمنحها للدول الأجنبية، فأثر ذلك على ألمانيا التي سارت نحو الإفلاس؛ مما دفع الحزب النازي إلى استغلال الوضع وسيطرته على الحكم. كذلك تأثرت بريطانيا وزادت صادراتها للحصول على المزيد من الذهب. أما اليابان فقد دفعها تفاقم الأزمة الاقتصادية إلى التوسع كحل، فبدأت بغزو منشوريا والأراضي الصينية منذ عام 1931.

ويهدف الحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية سارعت العديد من الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة النشاط إلى اقتصادها. وقد كان سعي هذه الدول يسير في الاتجاهين الآتيين:

1- وقف الاستيراد من الخارج أو تخفيضه إلى أقصى الحدود الممكنة؛ وذلك عن طريق التعرفة الجمركية على البضائع والسلع الأجنبية.

2- زيادة صادراتها إلى الخارج بشتى الطرق، وتخفيض قيمة عملتها لتقوية وضع بضائعها في منافسة منتوجات الدول الأخرى المماثلة في الأسواق العالمية.

إن معظم الدول اعتمدت هذين المبدأين، فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد فوز الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في الانتخابات الرئاسية عام 1933 تم وضع اسس نظام اقتصادي جديد (النيوديل) اعتمد على الأمور الآتية[1]:

1- جمع كميات الذهب والفضة في البلاد ووضعها تحت تصرف الخزنة الأمريكية، فلم يعد بالإمكان استبدال الأوراق النقدية بالذهب.

---

(1) المرجع السابق، ص 17.

2- تقديم المساعدات لكبار الصناعيين، والعمل على تقليل المنافسة بين رجال الأعمال لمنع تدهور الأسعار، وذلك بأن يفرض على كل صناعي أن يحدد سعرمنتجاته، وأن يضع أجوراً وساعات عمل ثابتة للعمال.

3- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وخلق مجالات عمل جديدة.

4- التقليل من الإنتاج الزراعي لتجنب حدوث فائض في الإنتاج، وذلك بتحديد المساحات الواجب زرعها.

5- القيام بمشاريع إنمائية ضخمة.

6- إقرار قانون الضمان الاجتماعي لحماية الناس من الضيق والحاجة في المستقبل. وهي تشمل التأمين ضد البطالة وضمان الشيخوخة والطفولة، ومساعدة المكفوفين والمرضى...

أما بالنسبة لفرنسا فقد سعت إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، ومن ثم احتكار أسواق المستعمرات، وبدأت بإنشاء المشاريع الاقتصادية المختلفة لامتصاص البطالة من صفوف العمال، كما قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها، واتخذت العديد من الإجراءات الاقتصادية الشبيهة إلى حد بعيد بسياسة النيوديل الأمريكية.

أما في بريطانيا، فقد سارعت حكومة المحافظين التي استلمت الحكم عام 1931 إلى سياسة اقتصادية عرفت بنظام برافارنس امبريال التي اعتمدت على وقف الاستيراد من الخارج، وزيادة الصادرات وتخفيض قيمة العملة، وعملت على تقوية الروابط الاقتصادية مع مستعمراتها، وتشجيع الطلب الوطني عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى البريطانيين.

أما بالنسبة لألمانيا، فقد سعى هتلر لحل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها البلاد عن طريق الامتناع عن دفع التعويضات، وإعلان التجنيد الإجباري، واعتماد سياسة التسلح، والتوسع العسكري، والبحث عن مجال حيوي لألمانيا.

وفي اليابان، سعت الحكومة اليابانية لحل الأزمة عن طريق البحث عن أسواق جديدة، وعن مصادر طبيعية لدعم الصناعة اليابانية، ولو عن طريق التوسع العسكري (غزوها لمنشوريا عام 1931، والصين عام 1937).

إن الإجراءات الفردية والحلول القومية التي اعتمدتها الدول الكبرى في العالم لم يمنعها من اللجوء إلى المبادرات الثنائية والجماعية من اجل إيجاد الحلول الناجعة للأزمة الاقتصادية العالمية، والتخفيف من آثارها، ونتائجها، ومن بين هذه المبادرات الثنائية:

مشروع الاتحاد الجمركي بين ألمانيا والنمسا عام 1931:

كانت النمسا دولة ضعيفة اقتصادياً، وفي ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية في آذار عام 1931 قبلت الحكومة النمساوية عقد اتفاق مع الحكومة الألمانية يحقق الوحدة الاقتصادية بينهما، ويدخل النمسا في النظام الجمركي الألماني، حيث تضمن هذا المشروع إلغاء الحواجز الجمركية بين الدولتين، واعتمادهما تعرفة جمركية موحدة حيال بعض الدول الأخرى، وقد أثار هذا الاتفاق احتجاج الدول الأوروبية الأخرى، فاضطرت الدولتان إلى التخلي عنه.

كان مشروع الاتحاد الجمركي – الألماني مشروعاً اقتصادياً بحتاً لم يتطرق إلى الوحدة السياسية، ومع ذلك كانت ردة فعل الدول الليبرالية قوية ضده، حيث سارعت فرنسا إلى شجبه لاعتقادها بأن أي تقارب بين النمسا وألمانيا سيهدد الأمن القومي الفرنسي.

كما عارضت كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغسلافيا هذا المشروع. إن سبب معارضة هذه الدول لمشروع الاتحاد الجمركي بين ألمانيا والنمسا يعود إلى تخوف هذه الدول من أن يشمل هذا الاتحاد دولاً أخرى، بالإضافة إلى تخوفها من أن يتحول هذا الاتحاد الاقتصادي إلى وحدة سياسية (كما حصل في القرن التاسع عشر عندما اتحدت الإمارات البروسية في اتحاد اقتصادي مشابه سمي

الزولفارين، هذا الاتحاد انتهى بوحدة سياسية فيما بعد)، وبالتالي تقوية نفوذ ألمانيا في أوروبا.

عرضت الدول المعارضة لقيام الاتحاد الجمركي القضية على مجلس عصبة الأمم في 18 أيار عام 1931، وحسماً للنزاع اقترحت بريطانيا عرض القضية على محكمة العدل الدولية الدائمة حتى تبت فيها وتعطي رأيها فيما إذا كان المشروع يتوافق مع مقررات مؤتمر الصلح في باريس (منعت اتفاقية فرساي واتفاقية سان جيرمان أي اتحاد ما بين النمسا وألمانيا)، وعما إذا كان هذا الاتفاق يتوافق مع بروتوكول جنيف تشرين الأول عام 1922 الذي وضع بإشراف عصبة الأمم وحصلت النمسا بموجبه على مساعدات مالية ضخمة مقابل تخليها عن أي اتحاد مستقبلي مع ألمانيا. في 18 أيار عام 1931 رفعت قضية الاتحاد الجمركي الألماني – النمساوي إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، ووعدت النمسا بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تنفيذية لوضع الاتحاد موضع التنفيذ قبل أن تصدر المحكمة قرارها في القضية. ولكن خلال عرض هذه القضية على المحكمة كانت قد بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في النمسا، حتى أن البنك المركزي النمساوي أعلن إفلاسه في أواخر عام 1931؛ مما دفع بالحكومة النمساوية إلى طلب مساعدة اقتصادية من عصبة الأمم. وقد عرضت فرنسا مساعدتها المالية للنمسا مقابل تخلي الأخيرة عن فكرة الاتحاد الجمركي مع ألمانيا، وبسبب حاجة النمسا الماسة للمساعدات الاقتصادية من عصبة الأمم وتأكدها من أن قرار محكمة العدل الدائمة سيكون ضد الاتحاد الجمركي النمساوي – الألماني، لذلك سارعت بالاتفاق مع الحكومة الألمانية إلى الإعلان عن نقضها للاتحاد الجمركي وذلك في 4 أيلول عام 1931، أي قبل يوم من صدور قرار المحكمة بخصوص الاتحاد. في 5 أيلول عام 1931 صدر قرار من المحكمة بأغلبية ثمانية أصوات ضد سبعة أصوات، حيث عدت المحكمة أن مشروع الاتحاد الجمركي الألماني – النمساوي مناقض للمعاهدات الدولية، وعلى الخصوص معاهدتي فرساي وسان جيرمان.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في التعويضات والديون:

إن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية أدى إلى توتر العلاقات الدولية في أوروبا وعلى الخصوص بين فرنسا وألمانيا.

إن أولى النتائج الفعلية للأزمة الاقتصادية التي تمس فرنسا مباشرة كانت توقف ألمانيا عن دفع التعويضات للدول المتضررة في الحرب العالمية الأولى. في أيار عام 1930 وضع مشروع يونغ الخاص بالتعويضات موضع التنفيذ الذي بموجبه على ألمانيا دفع التعويضات لمدة 58 عاماً، وقد صرح المستشار الألماني برونينغ في بيانه للشعب الألماني الذي ألقاه في 5 حزيران عام 1931 "بأن التنبؤات التي أفادت كأساس لوضع مشروع يونغ كانت خاطئة، وأن التطوّر الاقتصادي المتردي في البلاد هو الذي جعلها تتوقف عن دفع التعويضات، وتطالب أن ترفع عنها الدفوعات لأنها لا تستطيع احتمالها.. ولأن رفع التعويضات عن كاهل ألمانيا يساعد بقوة على توطيد الوضع الاقتصادي في العالم"(1).

أما الرئيس الأمريكي هوفر الجمهوري، فقد صرح بأنه لا يريد أن يزج بنفسه في أزمة أوروبا الاقتصادية. واقترح تأجيل دفع التعويضات لمدة عام، وتأجيل دفع الديون الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد قال الرئيس الأمريكي بأن الأزمة الاقتصادية تجعل دفع الديون الدولية أمراً مستحيلاً، وأن بلاده على استعداد للقيام بتضحية للمساهمة في رفاه العالم وخصبه(2).

أيدت ألمانيا وبريطانيا المقترح الأمريكي، وعارضته فرنسا بخجل، وجرت مفاوضات عديدة لمعرفة ما يجب فعله بعد نهاية مدة التأجيل، وحصلت عدة زيارات دولية كزيارة لافال و بريان لألمانيا في أيلول عام 1931، كما زار لافال واشنطن في تشرين الأول عام 1931. بعد هذه الزيارات قبلت الحكومة الفرنسية

---

(1) نورالدين حاطوم،مرجع سابق،262 .

(2) المرجع السابق،262 .

بضرورة التساهل مع ألمانيا خلال الأزمة الاقتصادية، ولكنها طالبت في الوقت ذاته بأن تكون هناك صلة بين التعويضات وديون الحرب، وأن تحصل على تطمينات من الولايات المتحدة الأمريكية في حال عدم تسديد ألمانيا التعويضات فإن فرنسا لن تقوم بدفع الديون المتوجبة عليها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الكونغرس الأمريكي لم يعط أية تطمينات في هذا الشأن.

في شباط عام 1932 تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للبحث عن حل في موضوع التعويضات والديون، وقد عقد هذا المؤتمر في لوزان في 16 حزيران إلى 9 تموز عام 1932 توج باتفاق قبلت فيه الدول الدائنة لألمانيا وهي فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا بإنهاء دفع التعويضات، وطلب إلى ألمانيا تسديد دفعة أخيرة قدرها ثلاثة مليارات مارك ذهبي [1]. ولكن فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وجهت تصريحاً إلى الحكومة الألمانية أثناء عقد الاتفاق، بأن هذه التسوية لن يصادق عليها إلا إذا سوت هذه الدول قضية ديون الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثارت مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بدفع الديون مصاعب جمة، حيث رفض المجلس التشريعي الفرنسي دفع المستحقات المتوجبة عليها من ديون، بحجة أنه ليس من العدل أن تدفع فرنسا مستحقاتها من الديون ما دامت ألمانيا لاتدفع التعويضات، وهذا الرفض من قبل فرنسا ترك الأمور على حالها.

تخلت الحكومة الفرنسية عن حقوقها المتضمنة في مشروع يونغ، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى ذلك؛ لأنها وجدت نفسها منعزلة. والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا تخلت فرنسا وبريطانيا عن تعويضاتها؟ يعود السبب إلى أن كلاً من بريطانيا وفرنسا أرادتا مساعدة حكومة ويمر للوقوف في وجه النفوذ المتزايد للحزب النازي في ألمانيا.

وهكذا يظهر جلياً مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على إيقاف التعويضات والديون بشكل نهائي. (إن كل ما دفعته ألمانيا من تعويضات لم

---

(1) المرجع السابق ص 264.

يتجاوز الـ 22 مليار مارك ذهبي من أصل المبلغ العام الذي فرض عليها 132 مليار مارك ذهبي).

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في السياسات الخارجية للدول الكبرى:

كان للأزمة الاقتصادية العالمية تأثير كبير في سياسات الدول الكبرى، وهذا يعود لما للعامل الاقتصادي من تأثير كبير وهام في العلاقات الدولية، ولكن هذه الأزمة لم تترك آثارها بالدرجة نفسها في السياسات الخارجية للدول؛ وذلك يعود لاختلاف تأثير الأزمة الاقتصادية من دولة لأخرى، فقد أوجدت هذه الأزمة نوعاً جديداً من الأنظمة الاقتصادية القومية.

سنحاول معرفة مدى تأثير الأزمة الاقتصادية في السياسات الخارجية للدول التي أبقت وحافظت على أنظمتها الديمقراطية الليبرالية (فرنسا، و بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وفي الدول الديكتاتورية (ألمانيا، و إيطاليا، واليابان)، وعلى السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي الذي لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية نتيجة النظام الاقتصادي الخاص الذي يختلف عن غيره من الأنظمة.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في السياسة الخارجية الألمانية:

أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في ألمانيا. ففي العام 1929– 1930 تبوأت القومية الاشتراكية مكانة هامة في الحياة السياسية الألمانية، وفي انتخابات عام 1930 نال الحزب القومي الاشتراكي 6 ملايين صوت وكان له 109 مقاعد في البرلمان الألماني؛ أي ما يعادل سدس العدد الكلي من المقاعد في البرلمان. وفي آذار عام 1930 قدمت الحكومة الألمانية بقيادة مولر استقالتها، وشكلت حكومة بزعامة برونينغ قائد الحزب الكاثوليكي (المركز) الذي كان يعتمد على تكتل اليمين، قامت على الفور بحل البرلمان، وبدأت بتسيير أمور البلاد من خلال مراسيم تصدرها، وبسبب ممارسات هذه الحكومة انخفضت الرواتب في ألمانيا حوالي 10%، وانخفضت

المعونات التي تقدمها الحكومة للعاطلين عن العمل، وزادت الحكومة من الضرائب. إن هذه السياسة أدت إلى امتعاض الشعب الألماني، وأدى في نهاية المطاف إلى ازدياد تأثير الحزب القومي الاشتراكي (النازي) في ألمانيا.

في آذار – نيسان عام 1932 جرت الانتخابات الرئاسية في ألمانيا، وفاز بها هندنبرغ لفترة رئاسية جديدة، وخسر هتلر في هذه الانتخابات. لقد كان ذلك إخفاقاً لزعيم النازيين هتلر، ولكنه كان إخفاقا نسبياً، وقد حاول المستشار برونينغ ان يستفيد من هذه الحادثة للقضاء على القومية الاشتراكية، حيث أمر المستشار بحل منظمة إس– إس النازية، ورفعت الحكومة الألمانية دعوة ضد الحزب النازي أمام المحكمة العليا الألمانية، لكن الرئيس هندنبرغ سحب ثقته من مستشاره، وطلب منه الاستقالة، وغادر السلطة دون أن يحقق مبتغاه في 30 أيار عام 1932، وأوكل الرئيس هندنبرغ إلى فون بابن تشكيل حكومة جديدة في الأول من حزيران عام 1932. كان فون بابن يمثل مصالح كبار الصناعيين المنضمين إلى حزب الوطنيين الألمان، وقد قام بحل البرلمان.

في تموز جرت انتخابات برلمانية جديدة في ألمانيا حصل فيها الحزب النازي بقيادة هتلر على 13,2 مليون صوت، وعلى 230 مقعداً في البرلمان، وحصل الشيوعيين على 5,3 مليون صوت وعلى 89 مقعداً في البرلمان، كما حصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي على 8 ملايين صوت، وعلى 133 مقعداً في البرلمان. كانت هذه الانتخابات نصراً كبيراً للحزب النازي، ولكنه لم يحصل على الأغلبية التي تمكنه من حكم ألمانيا، و كان باستطاعته أن يجعل حياة الحكومة غير ممكنة.

في أيلول عام 1932 قام فون بابن بحل البرلمان من جديد، وجرت انتخابات جديدة أسفرت عن حصول الشيوعيين على 6 ملايين صوت، و100 مقعد في البرلمان بينما حصل الحزب الإجتماعي الديمقراطي على 7,2 صوت، و121 مقعداً في البرلمان، والأصوات التي حصل عليها الحزب النازي انخفضت بنحو 2

مليون صوت مقارنة بالانتخابات السابقة. قام فون بابن بتقديم استقالته في 27 تشرين الثاني عام 1932 وتم تكليف الجنرال فون شليخر رئيس دائرة الجيش في وزارة الحرب الألمانية بتشكيل الحكومة. كان برنامج فون شليخر مليئاً بالوعود والإصلاحات الاجتماعية، وقد اعتمد هذه الخطة ليزيل نقمة العمال بسد الطريق في وجه الحزب النازي، ولكن برنامج شليخر لم يلق قبولاً من قبل حزب الوطنيين الألمان (كبار الصناعيين)،عندها بدأ فون بابن بالتقرب من الرئيس هندنبرغ والتقيا في كولونيا حيث اتفقا على توحيد جهودهما ضد شليخر. وفي 24 كانون الأول عام 1932 قام هندنبرغ بإقالة شليخر، وتكليف ادولف هتلر بتشكيل الحكومة وعين فون بابن نائباً لرئيس الحكومة [1].

بوصول هتلر إلى الحكم في ألمانيا عام 1933 قام أنصاره بحملات كبيرة من الإرهاب والعنف ضد جميع من يعارض سياستهم، وعلى الخصوص ضد الشيوعيين، وضد الطبقة العاملة، واتحاداتها. واستغل النازيون حرق البرلمان في ليل 26 شباط عام 1933، واتهموا الشيوعيين بهذا العمل وعدته الحكومة الألمانية ظاهرة من ظواهر الشيوعيين. في آذار عام 1933 تم اعتقال رئيس الحزب الشيوعي الألماني آرنست تيلمان، وتم حل الحزب الشيوعي الألماني في 14 آذار 1933.

5 آذار عام 1933 وفي ظروف الإرهاب النازي أجريت انتخابات جديدة للبرلمان في ألمانيا، حيث حصل الحزب النازي على 17,3 مليون صوت؛ أي 298 مقعداً، بينما حصل الحزب الاجتماعي على 7,2 مليون صوت، وحصل الحزب الشيوعي على 4,8 مليون صوت، إلا أن الأكثرية التي حصل عليه النازيون لم تكن مطلقة لتشكيل الحكومة، وكذلك اضطر الحزب النازي للتحالف مع الوطنيين الألمانيين، وعند انعقاد جلسة البرلمان في 23 آذار عام 1933 طلب هتلر صلاحيات واسعة ولكن الوطنيين رفضوا منح هذه الصلاحيات الواسعة. وعند

---

(1) موخيليفسكي وآخرون، التاريخ المعاصر للدول الأجنبية أوربا وأمريكا 1917– 1945،(موسكو:التنوير للنشر،1967)، ص 72.

التصويت حصل مقترح هتلر على 441 صوتاً مقابل 94 صوتاً، وبذلك حقق هتلر مراده في الحصول على صلاحيات واسعة لمدة أربع سنوات، ومنذ ذلك اليوم استطاع هتلر أن يشرع على هواه كل ما يريد، حتى أنه لم يكن بحاجة إلى عرض المراسيم التشريعية على رئيس الدولة هندنبرغ من أجل توقيعها. (حكومة هتلر يحق لها إصدارالقوانين، حل الأحزاب في ألمانيا.. إلخ). ومنذ حصول هتلرعلى الصلاحيات الواسعة، فقد البرلمان كل صلاحياته ومهامه. في 2 أيار عام 1933 تم حل جميع النقابات غير النازية، وتمت مصادرة ممتلكاتها، وجمع العمال الألمان فيما يسمى جبهة العمل الألمانية[1].

23 حزيران عام 1933 تم حل الحزب الاجتماعي - الديمقراطي، وبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف النقابات العمالية، وفي صفوف الحزب الاجتماعي - الديمقراطي وحتى إن أغلبية قادة الحزب فروا خارج البلاد.

وفي 14 تموز عام 1933 صدر قانون يقضي بحل جميع الأحزاب السياسية الألمانية باستثناء حزب القوميين - الاشتراكيين (النازي)، كما قام هتلر بحملة شديدة ضد الكنيسة الكاثوليكية، وقيد الحريات الفردية التي نص عليها قانون فيمر، ومنح الشرطة السياسية صلاحيات واسعة(الشرطة السرية الغستابو)، كما أصدر في 15 أيلول عام 1935 التشريع العرقي "قوانين نورمبوغ" الشهيرة التي تهدف إلى حذف التأثيرات المفسدة التي يمارسها اليهود في ألمانيا. وبما أن هؤلاء من وجهة نظر النازيين ليسوا من دم ألماني، لايمكن عدهم مواطنين؛ وبالتالي ليس لهم حق التصويت والوظائف العامة، كما لايمكن أن يكون هناك زواج بين اليهود والألمان.

بعد وفاة الرئيس الألماني هندنبرغ عن عمر يناهز الـ88 عام، تم إصدار مرسوم تشريعي أعلن فيه أن وظائف المستشار ووظائف رئيس الدولة ستكون بيد شخص واحد في المستقبل، وبموجب هذا المرسوم التشريعي أصبح هتلر رئيساً

---

(1) المرجع السابق، ص 73.

لألمانيا ومستشاراً لها (جرت الموافقة على تسلم هتلر الرئاسة باستفتاء شعبي تم في 19 آب عام 1934 أسفر عن موافقة 38 مليوناً، ومعارضة 4 ملايين، و2 مليون امتنعوا عن التصويت).

وقد شكل وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا بقيادة هتلر ضربة قوية للسلام العالمي، ويعود ذلك إلى برنامجه الهادف إلى استعادة قوة ألمانيا، وقلب الأوضاع القائمة على أساس مقررات مؤتمر الصلح في باريس، ولذلك كان هتلر يسعى إلى التحرر من مقررات مؤتمر الصلح، والتخلص من اتفاقية فرساي المجحفة بحق ألمانيا، وكان هتلر يسعى إلى توسيع رقعة الدولة الألمانية بالشكل الذي يضمن للعنصر الألماني وسائل الرفاه. وفكرة التوسع هذه كانت تعني لـ هتلر ضم الأقليات الألمانية المتواجدة على أراضي الدول الأخرى إلى الدولة الأم ألمانيا، وجعل أوروبا الشرقية مجالاً حيوياً لألمانيا. وكان يعلم أنه من أجل تحقيق برنامجه، لا بد وأن يصطدم مع فرنسا الرافضة لانبعاث القوة الألمانية. ولذلك كان يريد التقارب والتعاون مع بريطانيا وإيطاليا، فعد بريطانيا حليفة طبيعية لألمانيا، كما أن برنامجه لم يبين أية أطماع في إيطاليا، ولم يعلن عن رغبته بضم المناطق الإيطالية التي تسكنها أقليات ألمانية كالتيرول مثلاً.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في السياسة الخارجية الإيطالية:

عند استلام الفاشية للحكم في إيطاليا بقيادة موسوليني عام 1922، أعلن موسوليني عن رغبته في بناء الدولة الإيطالية القوية، وإعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية، من أجل أن تؤدي دوراً كبيراً ليس في رسم السياسة الأوروبية وحسب؛ وإنما في رسم السياسة العالمية أيضاً، وعلى الخصوص أن إيطاليا لم تكن راضية عن مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919. ومن أجل تحقيق قوة إيطاليا، كان لا بد من وجهة نظر موسوليني أن تمد إيطاليا نفوذها بالإتجاهات الثلاثة الآتية:

1- باتجاه الدانوب، فقد كانت إيطاليا ترفض رفضاً قاطعاً قيام أية دولة كبرى في هذه المنطقة، أوحتى قيام أي اتحاد بين دولتين (رفض قيام دولة قوية في ألمانيا، ورفض أي اتحاد مستقبلي بين ألمانيا والنمسا؛ لأن ذلك يهدد مصالح إيطاليا).

2- باتجاه المتوسط، وجعل هذا البحر إيطالياً خالصاً.

3- باتجاه المستعمرات وعلى الخصوص في القارة الأفريقية.

ولتحقيق هذه الأهداف بدأت إيطاليا، ومنذ استلام موسوليني للحكم عام 1922 التحضير للحرب، وتطوير صناعتها الحربية، وخصصت ميزانيات كبيرة لهذا الغرض؛ حصلت على الأموال عن طريق القروض، وكانت تطمح إلى تأمين المواد الأولية والغذائية لزمن الحرب. ففي عام 1934 صدر قانون عسكرة المجتمع الإيطالي، وبناء عليه فإن الشخص الإيطالي في عمر 18 وحتى 55 عليه ان يقوم بخدمة الوطن الإيطالي، وعلى الدولة أن تقوم بتحضيرهم للحرب، وقد ازدادت قوة إيطاليا سنة بعد سنة، وحتى تتمكن إيطاليا من تحقيق طموحاتها التوسعية لا بد من أن تجري تعديلات على مقررات مؤتمر الصلح في باريس، ولذلك كان الحكم الفاشي في إيطاليا ينتظر الفرصة المناسبة لذلك، ولهذا فقد وجدت الفاشية الإيطالية في النازية الألمانية الساعية إلى تعديل معاهدة فرساي حليفاً لها، فأعلنت الحكومة الإيطالية أن الفرصة أصبحت مؤاتية لجعل كل من فرنسا وبريطانيا توافقان على إعادة النظر في اتفاقيات السلام. ومنذ ذلك الوقت والحكومة الإيطالية تحاول سلمياً تعديل مقررات مؤتمر باريس للسلام. ففي اللقاء الذي عقد بين موسوليني ورمزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا في آذار عام 1933 في روما حاول موسوليني إقناع ماكدونالد بضرورة السعي لتعديل مقررات مؤتمر الصلح، واقترح أن يتم التعديل عن طريق اتفاق بين الدول الكبرى في أوروبا (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا).

في البدء رفضت فرنسا المقترح الإيطالي، ولكنها عادت وقبلت بحضور اجتماع للدول الأربع في روما في حزيران عام 1933 الذي انبثق عنه ميثاق روما

حيث تعهدت الدول الأربع آنفة الذكر فيه بتطبيق سياسة تعاون فعلي بغية الحفاظ على السلام. إلا أن ميثاق الدول الأربع لم يتسن له أن يرى النور بسبب عدم تصديق البرلمان البريطاني والفرنسي عليه، بعد ذلك بدأت إيطاليا تفكر في استخدام القوة للوصول إلى أهدافها. هذا ماعبر عنه موسوليني بقوله: "وأخيراً سيتكلم صاحب الجلالة المدفع".

رفضت فرنسا إعادة النظر في اتفاقيات السلام كي لا تسوء علاقاتها مع حليفتيها بولونيا وتشيكوسلوفاكيا؛ وبالتالي عدم الإساءة إلى سياستها التحالفية مع هذه الدول للوقوف في وجه أي خطر ألماني وحتى إيطالي.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في السياسة الخارجية اليابانية:

اتسمت السياسة اليابانية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، وحتى عام 1929 بالحكمة والتروي وبالدبلوماسية المعتدلة؛ وذلك بسبب اعتمادها على الوسائل السلمية لحل المشاكل الدولية العالقة؛ من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتأمين المواد اللازمة للصناعة والاقتصاد الياباني.

وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية و مضاعفاتها السلبية على الاقتصاد الياباني وبسبب الازدياد الكبير لعدد السكان في اليابان وقلة الموارد الذاتية سيطرت الطغمة العسكرية على الحكومات اليابانية في فترة الأزمة الاقتصادية العالمية وبدأت التفكير باتباع سياسة توسعية على حساب جيرانها وعلى الخصوص في منشوريا والصين، وهذا ماسنتحدث عنه لاحقاً.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في السياسة الخارجية الفرنسية :

بدأت الأزمة الاقتصادية في فرنسا في خريف عام 1930 أي بعد عام من بدئها في الدول الأوروبية الأخرى. وقد تأثرت فرنسا كثيراً بهذه الأزمة. ويبقى هاجس انبعاث الخطر الألماني يسيطر على السياسة الفرنسية، وقد زاد من حدة هذا الهاجس وصول هتلر إلى الحكم في ألمانيا عام 1933.

وعلى الرغم من أن هتلر حاول في بدايات حكمه أن يخفف من ردة فعل جيرانه، وعلى الخصوص ردود الفعل الفرنسية عن طريق توجيه أنظاره وخططه نحو مناطق أخرى غير الألزاس واللورين المأهولتين بالألمان.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت الحكومة الفرنسية تقوية سياستها الخارجية وتفعيلها، وتقوية وتطوير قدراتها العسكرية وإعادة تنظيم جيشها، لأن الحكومة الفرنسية في تلك الفترة لم تكن مقتنعة بأن قوتها العسكرية كافية لإحراز النصر. كما عمدت الحكومة الفرنسية إلى تنشيط جهازها الدبلوماسي بهدف إيجاد حلفاء لها على الساحة الأوروبية في وجه الخطر الألماني، وقد حققت فرنسا نجاحاً دبلوماسياً في هذا المجال. وعلى الرغم من هذا النجاح الدبلوماسي الفرنسي إلا أن فرنسا لم تستطع الوقوف في وجه المخططات التوسعية لـ هتلر، وذلك يعود لسببين[1]:

الأول – افتقار فرنسا إلى قادة أقوياء من جهة، وفقدان الانسجام داخل الرأي العام الفرنسي حيال المطالب الهتلرية من جهة أخرى. حيث كان في فرنسا تيار قوي يعمل تحت زعامة بيار لافال، وبيار إيتان، وفلاندان ويقول بالتقارب مع ألمانيا ما دامت المصالح الفرنسية لاتتعرض للخطر، والتيار الآخر وهو معارض لأي تقارب ألماني– فرنسي لأن هذا التيار كان يعتقد أن ألمانيا إذا ما حققت

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص269.

أهدافها في أوروبا الشرقية فإن هذا سيجعلها تطالب من جديد بمنطقتي الألزاس واللورين، وهذا ما سيجعل فرنسا وجهاً لوجه مع ألمانيا.

الثاني – كان يتمثل في موقف بريطانيا، حيث إن بريطانيا كانت تولي جل اهتمامها لشؤونها الداخلية، وكانت الحكومة البريطانية تتعاطف مع بعض المطالب الألمانية، وتنصح الحكومة الفرنسية بالاعتدال والتروي، وعدم استخدام القوة في وجه المطالب الهتلرية.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في السياسة الخارجية البريطانية:

من المعلوم أن السياسة البريطانية كانت ترغب في أغلب الأحيان بإيجاد نوع من التوازن بين فرنسا وألمانيا، ولهذا لم ترغب بإضعاف وتحجيم دور ألمانيا في أوروبا، حيث كانت بريطانيا تنظر بعين العطف إلى بعض المطالب الألمانية، (الموقف المعتدل لبريطانيا في قضية التعويضات الألمانية).

نتيجة الانتخابات البرلمانية البريطانية عام 1931 تم تشكيل حكومة وحدة وطنية، شارك فيها حزب المحافظين والليبراليين ولكن بسيطرة واضحة لحزب المحافظين، وقد كان في سلم أولويات الحكومة البريطانية الجديدة معالجة القضايا الداخلية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية؛ مما انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد البريطاني. في عام 1931 أصدر البرلمان البريطاني قانوناً خاصاً بدول الدومينو أو الكومنولث البريطاني الذي أعطى دول الكومنولث البريطاني حق السيادة في السياسة الداخلية والخارجية. وفي مؤتمر دول الكومنولث الذي عقد في العاصمة الكندية أتاوا عام 1931 تم عقد اتفاقيات ثنائية بين بريطانيا وهذه الدول حول التجارة وتم تخفيض التعريفات الجمركية على السلع ما بين دول الكومنولث وبريطانيا، وكانت السوق البريطانية محصنة من الدول الأجنبية .

من الجدير ذكره انه في عام 1932 تشكلت نقابات فاشية في بريطانيا كانت تهدف إلى القضاء على الديمقراطية في بريطانيا، ودعم السياسات الهتلرية التوسعية، وعلى الخصوص سياساته الطامحة لغزو الاتحاد السوفييتي. ولكن بسبب وعي الشعب البريطاني والأحزاب البريطانية تم عزل الحركات الفاشية في بريطانيا، وقد طالبت الأحزاب والنقابات البريطانية المختلفة بالوقوف في وجه الأطماع التوسعية الألمانية (قام الحزب الليبرالي بالدعوة لعقد حلف للسلام يضم الدول الديمقراطية لمنع التوسع الهتلري) من خلال تشكيل نظام للأمن الجماعي لمنع حدوث الحروب.

إن السياسة الخارجية البريطانية في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين فقدت حيويتها، حيث كان شغلها الشاغل إصلاح أوضاع بريطانيا الاقتصادية والمالية. وكان هدف السياسة البريطانية؛ وخاصة بعد وصول بلدوين إلى الحكم هو التقارب مع ألمانيا ظناً منه أن باستطاعة بريطانيا عقد سلام معها، وباستطاعتها أيضاً إقناع ألمانيا الهتلرية بالتخلي عن مآربها في أوروبا الغربية وتشجيعها وإعطائها كامل الحرية في نشاطها ضد الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت ذاته قدمت حكومة بلدوين وعداً لفرنسا وبلجيكا بمساعدتهما في حال وقوع أي اعتداء ألماني مفاجئ عليهما.

إلاأن الحكومة البريطانية بقيادة نيفيل تشمبرلن التي وصلت إلى الحكم عام 1937 عادت وانتهجت سياسة هادئة حيال ألمانيا، حيث كان لمجموعة من اعضاء الأحزاب البريطانية تأثير على السياسة الخارجية البريطانية، فقد كان لها ارتباطات مع رجال أعمال وصناعيين ألمان، حيث كانت تدعو هذه المجموعة إلى توسيع العلاقات مع ألمانيا وتوطيدها.

أعلن تشمبرلن أن حكومته تنظر بعين العطف إلى المطالب الألمانية والإيطالية بضم بعض المناطق التي سلخت عنهما بعد مؤتمر الصلح في باريس 1919 شرط أن تكون هذه المطالب معقولة، وألا تكون مصحوبة بالتهديد

باستعمال القوة (هذا يعني أن حكومة تشمبرلن وافقت ضمنياً على احتلال وضم ألمانيا للنمسا وتشيكوسلوفاكيا، وهذا ماحدث فعلاً، ففي آذار عام 1938 ضمت ألمانيا النمسا إليها، وفي مؤتمر ميونخ في أيلول عام 1938 حصلت ألمانيا على منطقة السوديت)، كانت الحكومة البريطانية تعتقد أن هذه السياسة المعتدلة تجاه ألمانيا ستدفع بالأخيرة للتفكير بالتوجه نحو الشرق، ونحو الاتحاد السوفييتي تحديداً. ولكن بعد عام 1938 بدأت الحكومة البريطانية تتراجع عن مواقفها الإيجابية تجاه ألمانيا؛ بسبب سياسات هتلر التوسعية في أوروبا مما قد يعرض مصالح الجزر البريطانية للخطر وأمنها.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية :

كانت النتيجة الأولى للأزمة الاقتصادية العالمية على مستوى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أن ساعدت على نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1932، وأوصلت الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت إلى الحكم. لقد أولت الإدارة الأمريكية الجديدة جل اهتمامها بالسياسة الداخلية على حساب السياسة الخارجية، ولذلك كان اهتمام هذه الإدارة بقضيتي وصول هتلر إلى الحكم عام 1933، وغزو اليابان لمنشوريا عام 1931، وبعض مناطق الصين دون المستوى المطلوب. اتبعت الإدارة الجديدة بقيادة روزفلت سياسة خارجية مرنة مقارنة بالإدارة الأمريكية السابقة، وقد حاولت إدارة روزفلت إعلاء سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في عيون الرأي العالمي.

عمدت إدارة روزفلت إلى التقارب مع الاتحاد السوفييتي، ففي 16 تشرين الثاني عام 1933 قامت علاقات دبلوماسية بين الدولتين، وعقدت اتفاقيات تجارية بينهما بين عامي 1935– 1937. كانت هذه خطوات إيجابية نحو تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية .

كما اعتمدت الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة "الجار الطيب" في تعاملها مع دول أمريكا اللاتينية بدلاً من سياسة "العصا الغليظة" للرئيس الأمريكي الأسبق تيودور روزفلت، كان الهدف من سياسة "الجارالطيب" خلق ثقة مع دول أمريكا اللاتينية، وللوقوف في وجه الحركات الفاشية التي تغلغلت في القارة الأمريكية، ومن أجل السيطرة الاقتصادية على دول أمريكا الجنوبية والوسطى.

من الملاحظ في حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي، ازدياد حدة التناقض بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الفاشية (ألمانيا، وإيطاليا، واليابان)؛ لأن توسع هذه الدول سيؤدي إلى تضرر المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخض صراعاً ضد الاعتداءات الفاشية والنازية؛ بل على العكس ساهمت فعلياً في توسعها.

فقد أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً حول الحياد عام 1935 المتضمن عدم إمداد وبيع الأسلحة لأي طرف من الأطراف المتحاربة في اية حرب أهلية (هذا القرار على سبيل المثال: منع تصدير الأسلحة الأمريكية للحكومة الشرعية في إسبانيا عام 1936، بينما كان باستطاعة ألمانيا وإيطاليا وهما الدولتان المعتديتان اللتان ساعدتا الجنرال فرانكو على الحصول على المواد الأولية والاستراتيجية من الولايات المتحدة الأمريكية)؛ بالطبع إن هذه السياسة ساعدت في القضاء على الحكومة الشرعية في إسبانيا عام 1939.

ظهر في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعتان: نادت المجموعة الأولى بسياسة العزلة والحياد (هوفر، تافت، فايدنبرك، و هيرست، وآخرون)، وعدم التدخل الأمريكي في شؤون أوروبا وآسيا، هذا يعني عدم الوقوف في وجه الاعتداءات الفاشية والنازية في حال لم تتعرض المصالح الأمريكية للخطر مباشرة. وكان لهؤلاء الانعزاليين ارتباطاتهم مع الرأسماليين الألمان واليابانيين، وكانوا يعدون أن بريطانيا هي المنافس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

أما المجموعة الثانية، فقد كانت تدعى بالأممية أو التدخلية (فرانكلين روزفلت، والعديد من السياسيين وأعضاء من الكونغرس الأمريكي) الذين ينادون بتوسيع نفوذ بلادهم في العالم، وكانت تنادي أيضاً بتوطيد العلاقات مع بريطانيا، وعدت هذه المجموعة أن سياسة الحياد والعزلة تضعف السياسة الأمريكية وتفقدها الحلفاء الجيدين، وتفقدها القدرة على الوقوف أمام الدول الفاشية في العالم. إلا أن المجموعتين جمعهما هدف واحد تمثل بدفع النازية الألمانية والطغمة العسكرية اليابانية للتصادم مع الاتحاد السوفييتي، وإضعافه.

إن المواقف اللامبالية من قبل السياسة الأمريكية من القضايا الدولية، وعلى الخصوص من التوسع الألماني والياباني والإيطالي أضعف مواقف الدول الأوروبية الكبرى في وجه أطماع الدول الديكتاتورية. وقد أثبتت الحرب العالمية الأولى أنه ليس باستطاعة فرنسا وبريطانيا خوض حرب طويلة الأمد دون الاعتماد على المواد الأولية والصناعية والزراعية من الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الاتحاد السوفييتي :

إن الاتحاد السوفييتي على الرغم من عدم تأثره بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية العالمية بسبب نظامه الاقتصادي الخاص، وبسبب عدم وجود ارتباطات اقتصادية وتجارية كبيرة بينه وبين الدول الغربية. بذلت الدبلوماسية السوفييتية قصارى جهدها لكسب ود وثقة الدول الليبرالية؛ للرد على الخطرين اللذين فجرتهما الأزمة الاقتصادية؛ وهما: الخطر الياباني، والخطر الألماني.

إذن؛ بسبب الخطر الياباني الذي هدد المصالح السوفييتية في منشوريا الشمالية، وكذلك في منغوليا، ومع وضوح الخطر النازي الذي حث على محاربة الشيوعية وعلى جعل روسيا مجالاً حيوياً للأمة الألمانية، سارعت الدبلوماسية السوفييتية إلى إجراء اتصالات مع جميع الدول التي بدأت تشعر بالخطر الألماني مثلها، فكان لقاؤها مع الدول الليبرالية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص. كما أن

الاتحاد السوفييتي عمد إلى بناء قوته الذاتية وعمل على المستوى الدبلوماسي إلى توقيع اتفاقيات عدم اعتداء مع إيطاليا في 2 ايلول عام 1932، ومن ثم إقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في شهر ايلول عام 1933، انضم الاتحاد السوفييتي إلى عصبة الأمم، واحتل مركزاً دائماً في المجلس، وقد توج نشاطه الدبلوماسي بتوقيع ميثاق تحالف مع فرنسا في 2 ايار عام 1935، وآخر مع تشيكوسلوفاكيا في العام نفسه[1].

أما على المستوى العسكري وبناء القوة الذاتية فقد سارعت الحكومة السوفييتية عام 1934 إلى إقرار برنامج عمل يقضي بإعادة تنظيم الجيش الروسي وفق أسس جديدة وتسليحه بأحدث الأسلحة على أن يبلغ عدده خلال ثلاث سنوات 380 الف جندي.

اما على المستوى الإيديولوجي، فقد أقرت الشيوعية العالمية الكومنترن في اجتماع لها عام 1935 بتعديل تحالفاتها الاستراتيجية، فبعد أن كانت قد عزمت في وقت سابق على بناء مراكز شيوعية يتم من خلالها محاربة الاشتراكيين حتى في المانيا، عادت وقررت في دورة آب عام 1935 ضرورة تحالف الشيوعيين مع الاشتراكيين وحتى مع البرجوازيين الديمقراطيين، وذلك للوقوف في وجه الأخطار الفاشية[2].

لقد جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 بعد عقد من انتهاء الحرب العالمية الأولى لتشكل تحد كبير ليس فقط للاقتصاد الأمريكي؛ بل للاقتصاد العالمي الذي انعكس بدوره على طبيعة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول.

---

(1) المرجع السابق، ص278.

(2) رياض الصمد، مرجع سابق، ص278.

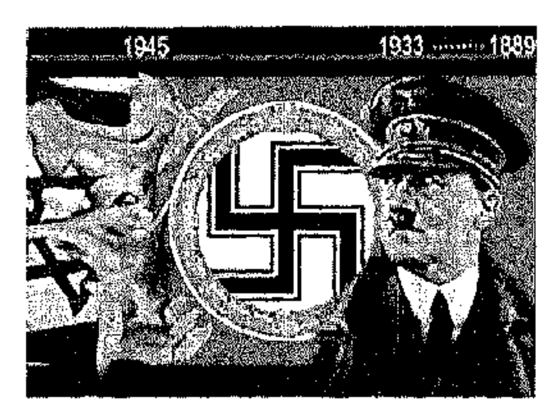
الفصل السابع

العلاقات الدولية في أوروبا
في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين

- تطوّر الأحداث في القارة الأوروبية منذ تسلم هتلر الحكم في ألمانيا عام 1933.
- قضايا الأقليات الألمانية المتواجدة على أراضي الدول الأخرى عام 1935:

قضية الألمان في بولونيا، محاولة ألمانيا الهتلرية ضم النمسا، قضية ألمان السار.

- إعادة تسليح ألمانيا ومواقف الدول الكبرى منه، قرار هتلر بإعادة تسليح رينانيا، ومواقف الدول الكبرى منه.
- نجاح الدبلوماسية الألمانية، وبداية سياسة المحاور.
- نجاح الدبلوماسية الألمانية في تحسين علاقاتها مع النمسا.
- تشكيل محور روما – برلين.



- تحييد الدبلوماسية الألمانية لبلجيكا.
- الحرب الأهلية الإسبانية بين عامي 1936– 1939، ومواقف الدول الكبرى منها.
- نجاح ألمانيا الهتلرية في ضم الأقليات الألمانية (النمسا، السوديت).




العلاقات الدولية في أوروبا في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين

تطوّر الأحداث في القارة الأوروبية منذ تسلم هتلر الحكم في ألمانيا عام 1933:

عرفت هذه الفترة من الثلاثينات من القرن العشرين العديد من الأحداث الدولية التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الثانية، حيث بدات هذه الفترة بأزمة اقتصادية عالمية (أزمة الكساد العالمي عام 1929) التي اجتاحت معظم دول العالم، والتي كان من نتائجها ظهور الأنظمة الديكتاتورية في أوروبا والعالم (هتلر، فرانكو) وتوطيد النظام الفاشي في إيطاليا بقيادة موسوليني وبروز الطغمة العسكرية اليابانية.

هذا الوضع الجديد أدى إلى تقارب وتهدئة بين الأنظمة الليبرالية في أوروبا (فرنسا، وبريطانيا) مع النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي للوقوف في وجه المخططات الهتلرية للسيطرة على العالم. وبسبب التناقضات الكبيرة ما بين الدول الأوروبية الليبرالية والدول الديكتاتورية اندلعت الحرب العالمية الثانية التي كانت من أكثر الحروب بشاعة وفتكاً بالإنسان وبالحضارة الإنسانية التي راح ضحيتها الملايين من البشر في العالم.

إذن: فإن هذه الحقبة الزمنية بدأت بأزمة اقتصادية دولية خانقة انتهت بحرب عالمية مريرة، سنتعرض هنا إلى تطوّر الأحداث في القارة الأوروبية منذ تسلم هتلر الحكم في ألمانيا وحتى بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939. تميزت حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين بنشاط نازي كبير في أوروبا، وعلى الخصوص بعد تسلم هتلر الحكم في ألمانيا عام 1933 الذي كان يطمح إلى تحقيق أهداف رئيسة هي:

1- التخلص من معاهدة فرساي عام 1919 المجحفة بحق ألمانيا من جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية والحدودية.

2- توحيد الشعب الألماني في دولة واحدة (ألمان بولونيا، السار، النمسا، و ألمان السوديت في تشيكوسلوفاكيا).

3- سيطرة ألمانيا على أوروبا الوسطى، والاتحاد السوفييتي (عرفت هذه السياسة بسياسة التوسع نحوالشرق).

4- إقامة دول عازلة في أوروبا الشرقية تحول دون تمدد الشيوعية في أوروبا.

استغل هتلر تضارب سياسات كل من بريطانيا وفرنسا لتحقيق أهدافه مستغلاً الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها كل من الدولتين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كان يرى هتلر أنه لتحقيق الأهداف آنفة الذكر، لا بد من امتلاك ألمانيا لجيش قوي يؤدي دوره إلى جانب الدبلوماسية الألمانية، ولذلك طالبت ألمانيا بعد مؤتمر جنيف لنزع السلاح أيار عام 1932 بتطبيق مقرراته التي تقضي بتعادل الدول في حقوقها بالتسلح وباتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين سلامتها. إلا أن الدول الليبرالية رفضت ذلك مما حذا ب هتلر في 14 تشرين الأول عام 1933 الانسحاب من عصبة الأمم، وقد لاقى هذا القرار تأييداً كبيراً من الشعب الألماني.

سنبحث في هذا السياق موقف هتلر من الأقليات الألمانية حتى عام 1935 ومواقف الدول الكبرى منها، وإعادة ألمانيا تسليح منطقة رينانيا، وتسليح الجيش الألماني، ومواقف الدول الكبرى منها.

قضايا الأقليات الألمانية المتواجدة على أراضي الدول الأخرى عام 1935:

لقد أثار هتلر خلال الفترة بين عامي 1933- 1935 قضايا الأقليات الألمانية في كل من بولونيا والنمسا والسار، وقد استطاع أن ينجح في ضم السار

إلى ألمانيا، لكنه أجّل البحث في قضية الأقليات الألمانية في بولونيا، بينما فشل في ضم النمسا خلال هذه الفترة. فكيف تعاملت ألمانيا مع هذه القضايا ؟

قضية الأقلية الألمانية في بولونيا:

مع استلام هتلر للحكم في ألمانيا عام 1933 كانت قضية الألمان في بولونيا تبدو وكأنها الأكثر تفجراً في أوروبا؛ خاصة وأن تطبيق النظام الدولي الخاص في مدينة دانزيغ البولونية لم يحل دون وقوع الاصطدامات بين الألمان والبولونيين؛ بالإضافة إلى عشرات الشكاوى فيما يخص هذه القضية التي نظرت فيها عصبة الأمم في العشر سنوات السابقة لتولي هتلر للحكم.

إن هذا الوضع المتدهور في مدينة دانزيغ إزداد تفجراً مع وصول هتلر إلى الحكم والساعي إلى تأييد الحقوق القومية للأقليات الألمانية المتوزعة بين دول أوروبا الوسطى والشرقية. وكان باعتقاد المراقبين أن هتلر سيعمد إلى استغلال وضع الألمان المتردي في دانزيغ من أجل المطالبة بضم هذه المنطقة إلى ألمانيا، وبتصحيح حدوده مع بولونيا. ولكن الذي حصل كان عكس ما توقعه المراقبون؛ إذ سارع هتلر إلى التفاوض مع بولونيا من أجل توقيع اتفاقية عدم اعتداء بينهما التي وقعت في 26 كانون الثاني عام 1934 وتضمنت عدة بنود من أهمها [1]:

1- تعهد الطرفين بعدم اللجوء إلى استعمال القوة في حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ بينهما.
2- تعهد كل من الطرفين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.
3- حددت مدة الاتفاقية بـ عشر سنوات.

السؤال المطروح هنا هو لماذا لجأ هتلر إلى التفاوض مع بولونيا وتحديدها فترة عشر سنوات، عوضاً عن اعتماده القوة، والعنف من أجل حل هذه القضية؟

---

(1) المرجع السابق، ص 281.

عمد هتلر إلى عقد هذه الاتفاقية مع بولونيا؛ لأن قدرات ألمانيا العسكرية لم تكن كافية للتلويح بها حتى ترضخ الأطراف الأخرى لمطالبه، وبسبب رغبة هتلر في كسر شبكة الأحلاف التي كانت فرنسا قد ضربتها حول ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إن السياسة الفرنسية نجحت في إقامة تحالفات مع بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، و رومانيا، ويوغسلافيا، وذلك بهدف الحيلولة دون انبعاث الخطر الألماني الذي يتهددها جميعاً. أضف إلى ذلك رغبة هتلر في إظهار نفسه بمظهر الحاكم المسالم الراغب في حل مشاكله مع دول الجوار بالطرق السلمية، كما أنه كان يريد التعاون مع بولونيا للوقوف في وجه الخطر السوفييتي الشيوعي.

السؤال هنا لماذا سارعت بولونيا إلى توقيع هذه الاتفاقية بالرغم من عدم اطمئنانها لجارتها ألمانيا التي لها أهداف توسعية واضحة في أراضيها؟

لاشك في أن عوامل كثيرة أدت دورها في إقناع الحكومة البولونية لتوقيع الاتفاقية، وأهم تلك العوامل: قناعة القادة البولونيين بأن ألمانيا النازية، لايمكن لها أن تتآمر مع الاتحاد السوفييتي من أجل اقتسامها، وخشية القادة البولونيين من الاتحاد السوفييتي أكثر من الألمان؛ بالإضافة إلى تزعزع الثقة بفرنسا خاصة بعد أن علت أصوات داخل فرنسا تنادي بعدم إقدام فرنسا على محاربة ألمانيا من أجل منعها من تحقيق مطالبها في أوروبا الشرقية من جهة، وإلى قبول فرنسا بتعديل مقررات مؤتمر الصلح الذي تجلى في ميثاق روما الرباعي من جهة ثانية[1]. إن الاتفاق الألماني البولوني عام 1934 لا يتعارض في أي من بنوده مع الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا وبولونيا، إلا أن هذا الاتفاق كان ضربة موجهة لفرنسا التي كانت تسعى لإقامة تحالفات من أجل الوقوف في وجه الخطر الألماني.

---

(1) المرجع السابق، 281– 282.

أما بالنسبة لقناعة الحكام البولونيين الذين أقدموا على توقيع الاتفاقية مع الألمان، بأن ألمانيا النازية لا يمكن أن تتعاون مع الاتحاد السوفييتي من أجل اقتسامها . فقد أثبتت الأحداث اللاحقة عدم صحة هذه القناعة، حيث اقدم الألمان على توقيع معاهدة عدم اعتداء مع السوفييت في 23 آب عام 1939، وبموجب بعض البنود السرية لهذه الاتفاقية فقد تقاسم الألمان مع السوفييت بولونيا .

حقيقة أن الاتفاق الألماني — البولوني يعد عملاً عظيماً لـ هتلر في الشؤون الخارجية، وقد جلب له نجاحات عديدة فيما بعد فقد عزل هذا الاتفاق بولونيا عن فرنسا .

محاولة ألمانيا الهتلرية ضم النمسا:

كان من أولويات السياسة الألمانية بعد وصول هتلر إلى الحكم ضم النمسا إلى الوطن الأم ألمانيا ؛ لأنها تعد من وجهة النظر الهتلرية جزءاً لا يتجزأ من التراب الألماني. فقد ساعد الحزب النازي الألماني الحزب النازي النمساوي ودعمه مادياً ومعنوياً من أجل الوصول إلى السلطة في النمسا ثم المطالبة بالاتحاد مع ألمانيا .

فقد دعم الألمان الانقلاب الذي قام به الحزب النازي النمساوي عام 1934، إلا أن هذا الانقلاب فشل بسبب الموقف النمساوي الداخلي الرافض لأي اتحاد بين ألمانيا والنمسا ؛ بسبب قيام هتلر بمحاربة الشيوعيين واليهود والحزب الكاثوليكي الألماني؛ مما دفع بهم جميعاً إلى استخدام نفوذهم المادي والمعنوي لمنع حصول أي تقارب ألماني — نمساوي في ظل قيادة هتلر؛ لأنهم كانوا يتخوفون من أن يحصل لهم ما حصل لإخوانهم في ألمانيا على يد هتلر، وبسبب تخوف هتلر من ردود الفعل العنيفة للدول الأوروبية وخاصة فرنسا كما كان هناك سبب آخر لفشل الانقلاب النازي في النمسا، يعود إلى الموقف الإيطالي الرافض لأي اتحاد ألماني . نمساوي؛ لأن ذلك سيضر بمصالح إيطاليا في أوروبا، وعلى الخصوص أن

موسوليني كان يرغب بالتوسع في أوروبا الوسطى والدانوب، ولذلك فقد وجد موسوليني في عداء النمساويين لفكرة الانضمام إلى ألمانيا مناسبة للتقرب من النمسا فتمكن من جر الحكومة النمساوية التي ترأسها دولفوس بتوقيع اتفاقية اقتصادية مع إيطاليا وهنغاريا قضت بتبادل الدول الثلاث بعض الامتيازات والتسهيلات الجمركية والتجارية. بعد هذه الاتفاقية حاول هتلر من خلال زيارته لإيطاليا في حزيران عام 1934 ان يبعد إيطاليا عن النمسا، ولكنه عندما لم يلق تجاوباً من موسوليني سارع إلى تحريض الحزب النازي النمساوي على القيام بانقلاب في النمسا، وعلى الرغم من أن الحزب النازي الألماني قد تمكن من اغتيال رئيس الحكومة النمساوية دولوفس، إلا أن محاولته في السيطرة على الحكم باءت بالفشل؛ وذلك يعود إلى موقف رئيس النمسا ميكلاس الذي سارع إلى تعيين أحد قادة الحزب المسيحي الاشتراكي المناوئ للنازية رئيساً للحكومة من جهة، وإلى موقف موسوليني الذي أرسل اربع فرق عسكرية إلى الحدود النمساوية مهدداً بالتدخل ضد النازيين من جهة ثانية، إضافة إلى عدم تجاوب الرأي العام النمساوي مع النازيين. كل ذلك أدى إلى فشل المخططات الألمانية النازية الرامية لضم النمسا إلى ألمانيا أوعلى الأقل أدى إلى تأجيله. والسؤال هنا، لماذا إيطاليا وحدها هي التي هددت باستعمال القوة من أجل ضم النمسا إلى ألمانيا، مع أن فرنسا كانت أكثرالدول تخوفاً من إنبعاث الخطر الألماني؟

إن عدم بلوغ الموقف الفرنسي المستوى الذي بلغه الموقف الإيطالي يعود إلى سببين: السبب الأول– تجلى في عدم ارتباط فرنسا باتفاقات تعاون وصداقة مع النمسا؛ وبالتالي في خلافهما المبدئي حول مقررات مؤتمر الصلح، حيث إن الأولى كانت تدعو إلى التمسك بتلك الاتفاقات، في حين أن النمسا كانت تعمل على تعديلها؛ ولذلك كان التقاؤها مع إيطاليا الساعية لذات الغاية. كما أن فرنسا أرادت تعميق الخلاف بين ألمانيا وإيطاليا؛ لأن ذلك يصب في مصلحتها في نهاية المطاف.

قضية ألمان السار:

من المعلوم أن منطقة السار كانت قد وضعت تحت إشراف عصبة الأمم مدة خمسة عشر عاماً، وبعدها يقرر سكان هذا الإقليم عبر استفتاء لحق الاختيار بين ثلاثة حلول بموجب اتفاقية فرساي عام 1919:

- الانضمام إلى فرنسا.
- أو الانضمام إلى ألمانيا.
- أو البقاء تحت الوصاية الدولية (تحت إشراف عصبة الأمم).

كان عدد سكان مقاطعة السار عند وصول هتلر إلى الحكم عام 1933، 850 ألف مواطن ألماني . أجري الاستفتاء حول مصير منطقة السار في 13 كانون الثاني عام 1935؛ وبسبب الحملة الدعائية الهتلرية القوية كانت نتائج الاستفتاء لصالح انضمام السار إلى ألمانيا بنسبة فاقت توقعات المراقبين، حيث وافق 90٪ من سكان الإقليم على الانضمام إلى ألمانيا مقابل 8,8٪ صوتوا لصالح النظام الدولي الخاص .

كانت هناك أسباب أخرى ساعدت في التصويت لصالح انضمام السار إلى ألمانيا، منها الموقف الفرنسي السلبي تجاه هذه القضية، وتصريح وزير خارجية فرنسا آنذاك لافال الذي قال فيه إن:"فرنسا غير معنية بنتائج هذا الاستفتاء". هذا ما أثر على أنصار الانضمام إلى فرنسا. كما أن النازيين الألمان قاموا بترهيب السكان في السار للتصويت لصالح انضمام السار إلى ألمانيا. كما أن الموقف البريطاني الرافض لاستمرار الوصاية الدولية على هذه المنطقة كان له أثره في نتائج الاستفتاء. كما أن إيطاليا اتخذت موقف المراقب من هذه القضية (فقد عدت إيطاليا أن قضية السار تعني فقط كلاً من ألمانيا وفرنسا). وافقت عصبة الأمم على نتيجة الاستفتاء بانضمام السار إلى ألمانيا في 1 آذار عام 1935.

إن حصول ألمانيا على منطقة السار جعلها تتمادى، وتتشجع وتطالب بإعادة جميع المقاطعات الألمانية التي خسرتها في الحرب العالمية الأولى، وحسب صحيفة ميونخ في تلك الفترة التي قالت "اليوم حصلنا على السار وغدا سنحصل على الألزاس واللورين، والممر البولوني وشرق السار، والتشيك الألمانية (السوديت)". ونتيجة لعودة السار إلى ألمانيا عام 1935 اجتمع مندوبون عن فرنسا وألمانيا، وناقشوا قضية المنشآت الفرنسية في السار، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية بين الطرفين تعهدت ألمانيا بموجبها بدفع 900 مليون مارك ذهبي كتعويض عن المنشآت الفرنسية التي كانت قد اقامتها الحكومة الفرنسية على أراضي السار في فترة الوصاية الدولية؛ أدى هذا إلى تحسن العلاقات الفرنسية. الألمانية .

مع ذلك بدأت الدبلوماسية الفرنسية تنشط لتحقيق ما عجزت عنه في الحقبة السابقة، وهي إكمال شبكة الأحلاف التي بدأتها حول ألمانيا، وكان المخطط لهذه السياسة الفرنسية الجديدة وزير خارجيتها لويس بارتو الذي وجد أن حدود ألمانيا مجمدة بين فرنسا وألمانيا من جهة، وبين ألمانيا وبلجيكا من جهة أخرى حسب اتفاقيات لوكارنو عام 1925. وبهدف الوقوف ضد المخططات الهتلرية قام بارتو بالدعوة إلى توقيع اتفاقيات جديدة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية على غرار اتفاقيات لوكارنو، كما دعا أن تقوم بريطانيا بتعزيز قدراتها العسكرية؛ هذا بالإضافة إلى استغلاله للخلاف الألماني . الإيطالي حول البلقان والدانوب، وكذلك للتناقض السوفييتي . الألماني حول محاولة هتلر جعل الاتحاد السوفيتي مجالاً حيوياً لألمانيا.

وعلى الرغم أن سياسة بارتو كانت موجهة ضد ألمانيا، إلا انه لم يستثن ألمانيا من الدعوة التي وجهها إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية بولونيا، و الاتحاد السوفييتي، وتشيكوسلوفاكيا، وفنلندة، ودول البلطيق) بهدف توقيع اتفاقيات فيما بينها مشابهة لاتفاقيات لوكارنو، والتعهد بعدم الاعتداء على بعضها البعض وضمان الحدود المتبادلة وتقديم المساعدات العسكرية للدول التي تتعرض لعدوان خارجي.

لم تكن أهداف السياسة الفرنسية خافية على هتلر، لذلك رفض المشروع الفرنسي؛ بسبب عدم موافقته على تجميد الحدود الشرقية لألمانيا، ورفض التعاون المقترح بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي؛ لأن ألمانيا ترى في الشيوعية خطراً عليها، وعلى العالم أجمع؛ ولذلك فإنها ترفض أي مشروع يجعلها تمد يد المساعدة له. كذلك رفضت بولونيا المشروع بحجة أن هذا المشروع يلزمها بجعل أراضيها ممراً للجيوش الألمانية أو السوفييتية في حال تعرض إحداها لعدوان خارجي؛ بالإضافة إلى توقيعها سابقاً اتفاقية المانية . بولونية عام 1934 حيث كانت تعدها كافية لتجميد حدودها مع ألمانيا لفترة عشر سنوات على الأقل[1].

اقتصرت الردود الإيجابية على مشروع بارتو على الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، كون الاتحاد السوفييتي بدأ يشعر بالخطر الألماني، أخذ يتطلع نحو علاقات وطيدة مع الدول الليبرالية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، وكان رد تشيكوسلوفاكيا الإيجابي نتيجة العلاقات الطيبة التي تربطها بفرنسا من جهة، ولتخوفها من الأطماع الألمانية في إقليم السوديت من جهة ثانية .

لم تكن الموافقة السوفييتية والتشيكوسلوفاكية كافية لإنجاح مخطط بارتو الرامي إلى إيجاد حاجز كامل في وجه الأطماع الألمانية في الشرق، إلا أنه ساعد على تحسين علاقات الاتحاد السوفييتي بالمعسكر الليبرالي. تجلت أولى ثمار هذا التقارب بقرار اتخذته جمعية عصبة الأمم في 15 أيلول عام 1934 بأغلبية 39 صوتاً بقبول الاتحاد السوفييتي عضواً في عصبة الأمم، وإعطائه مقعداً في مجلس العصبة. أما الثمرة الثانية لهذا التقارب فتجلت بإقامة حلف بين فرنسا والاتحاد السوفييتي وبين الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، وتم ذلك بعد إقدام هتلر على إعادة تسليح الجيش الألماني. حيث رفضت ألمانيا مشروع بارتو بسبب قبول الاتحاد السوفييتي في العصبة، فقد عدت أنه موجه ضد السياسة الألمانية.

---

(1) المرجع السابق، ص 288.

إعادة تسليح ألمانيا، ومواقف الدول الكبرى منه:

بدأ هتلر منذ وصوله إلى الحكم يطمح لبناء قوة عسكرية لما لهذه القوة من تأثير في تنفيذ السياسات والمخططات التوسعية لألمانيا، وعلى الخصوص بعد رفض الدول الأوروبية الليبرالية بمساواة ألمانيا بها لجهة حقها في بناء قوتها العسكرية، وبسبب هذا الرفض الأوربي انسحبت ألمانيا من العصبة عام 1933.

أصبحت سياسة التسليح الألمانية واضحة المعالم ومكشوفة للعديد من الدول، مثل: فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي حيث حصلت هذه الدول على معلومات كثيرة تفيد بإنتاج ألمانيا لمختلف أنواع الأسلحة.

ففي صيف عام 1934، انتجت ألمانيا قنابل حديثة جداً، وخصصت مبلغ 24 مليون مارك للتصنيع الحربي، كما ساعدت الشركات الاحتكارية الأمريكية والبريطانية والفرنسية ألمانيا في تطوير صناعتها الحربية وتوسيعها. لقد كان للصناعيين والرأسماليين الأمريكيين الدور الأهم في إنشاء شركات الطيران الألمانية، ومصانع أسلحة حديثة، وقدمت الشركات الأمريكية الطائرات ومحركات الطائرات لألمانيا، حيث قدمت على سبيل المثال حوامات من نوع شنايدر كريزو، كما باعت الشركات الأمريكية الدبابات والمدافع والرشاشات لألمانيا، كما قدمت الشركات البريطانية المواد الأولية والاستراتيجية للصناعة الحربية الألمانية بسخاء. كما قدمت الطائرات ومحركات الطائرات وأسلحة عديدة أخرى. كل هذا ساعد ألمانيا الهتلرية مع بداية عام 1935 في مخالفة بنود معاهدة فرساي، حيث رفعت عدد جنودها إلى حوالي 480 الف جندي بينما سمحت معاهدة فرساي فقط بـ 100 الف جندي؛ بالإضافة إلى تشكيل العديد من المنظمات نصف عسكرية، حيث قام الملايين من الشبان الألمان بتحضيرات وتدريبات عسكرية.

من الجدير ذكره أن فرنسا وبريطانيا ساعدتا فعلياً في إعادة تسليح المانيا، ففي البيان المشترك الذي صدر في 3 شباط عام 1935 عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية "أن الحكومتين تعلنان استعدادهما عن طريق الاتفاق على إلغاء المادة الخامسة" أي (المادة العسكرية من معاهدة فرساي 1919). رحبت القيادة الألمانية بهذه الخطوة فيما أعلن الاتحاد السوفييتي في 20 شباط عام 1935 رفضه لها، حيث أرسلت الحكومة السوفييتية مذكرة إلى هاتين الحكومتين معلنة فيها على أن السلام لايتجزأ، وأن أية معاهدات فردية تعقدها كل من فرنسا وبريطانيا لا تساعد في إحلال وتوطيد السلم في أوروبا. حاولت الدبلوماسية البريطانية عقد اتفاق مع المانيا، ففي 21 شباط عام 1935 أرسل جون سايمون وزير خارجية بريطانيا مذكرة إلى الحكومة الألمانية حول المفاوضات البريطانية – الألمانية، كما أعلم وزير الخارجية البريطاني البرلمان البريطاني بنية سفره إلى برلين ومقابلة هتلر، وتم تحديد موعد الزيارة في 6 أيار عام 1935، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأت الدبلوماسية البريطانية أن هذه المحادثات لن تفضي إلى نتيجة تذكر. وفي الوقت الذي كان يستعد فيه جون سايمون لزيارة برلين، أصدرت الحكومة البريطانية بقيادة رمزي ماكدونالد تصريحاً أعلنت فيه أن بريطانيا عازمة على تعزيز سلاحها الجوي، وأجهزتها الدفاعية، لأنه كان قد ثبت لها وبشكل لا يقبل الشك في أن المانيا تتسلح سراً. في 9 آذار أعلنت المانيا عن إنشاء القوات الجوية الألمانية. لم تعلن بريطانيا وفرنسا معارضتهما لهذه الخطوة الألمانية الخطيرة.

عدّ هتلر هذه المذكرة في هذا الوقت بالذات إساءة موجهة للأمة الألمانية، لذلك رفض مقابلة وزير الخارجية البريطانية بحجة المرض. قدمت وزارة الخارجية الألمانية في 16 آذار عام 1935 لسفراء كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا نص قانون إعادة تسليح القوات المسلحة الألمانية. وفي اليوم نفسه قام وزير الإعلام الألماني غوبلز بعقد مؤتمر صحفي أعلن فيه:"أن المانيا لم تعد تعترف

بقرارات معاهدة فرساي الحربية" وقد تضمن قانون إعادة تسليح ألمانيا ثلاث فقرات، هي[1]:

- الخدمة العسكرية في ألمانيا إلزامية .
- تتكون القوات الألمانية وقت السلم من 12 فيلقاً، و36 فرقة عسكرية (من ضمنها الشرطة العسكرية)، ويكون تعداد القوات المسلحة الألمانية بين 550- 600 الف جندي.
- على وزير الحربية الألمانية تقديم مشروعات قوانين لتنظيم الخدمة العسكرية في ألمانيا.

يُلاحظ مما تقدم أن ألمانيا الهتلرية بدأت علناً بالتنصل من معاهدة فرساي، وأن هذه الخطوة الألمانية لإعادة التسليح استقبلها الرأي العام الفرنسي والبريطاني بالخوف والجزع. وبالطبع فقد كانت هذه الخطوة موجهة بالدرجة الأولى ليس فقط ضد الاتحاد السوفييتي بل كانت موجهة ضد فرنسا أيضاً؛ ولذلك قام وزير خارجية فرنسا لافال برفع القضية إلى مجلس عصبة الأمم بسبب خرق ألمانيا لبنود معاهدة فرساي، ولكن هذه المبادرة الفرنسية لم تلق أي دعم، وعلى الخصوص من قبل بريطانيا التي أعلنت بخجل ان الخطوات التي قامت بها ألمانيا تقلق أوروبا، وقد صرح هتلر في أثناء لقائه جون سايمون وزير الخارجية البريطانية في 24 – 26 أيار عام 1935 أن القومية الاشتراكية هي وحدها التي تستطيع الحفاظ على ألمانيا، وكذلك على كل أوروبا من الكارثة البلشفية، ويمكن لذلك أن يصبح ممكناً إذا ما تسلحت ألمانيا[2]. كما ان هتلر رفض أية مبادرات جماعية للسلام في أوروبا، كما طالب هتلر في اللقاء باستعادة المستعمرات الألمانية، وعقد اتفاقية حول السلاح البحري، حيث كان يرغب أن يسمح لألمانيا أن تمتلك 35 ٪ من القوة البحرية مقارنة بالأسطول البريطاني.

---

(1) كيريلين، تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي 1917– 1945. مرجع سابق، ص 166.

(2) ليفوندسكي، مرجع سابق، ص 612.

مواقف الدول الأوروبية الكبرى من قرار تسليح الجيش الألماني:

لم يلق القرار الذي اتخذته القيادة الألمانية في 16 أيار عام 1935 بإعادة تسليح الجيش الألماني الرد القوي المتوقع من الدول الأوروبية، وعلى الخصوص من قبل فرنسا، فموقف فرنسا لم يتجاوز الاحتجاج الدبلوماسي ورفع القضية إلى عصبة الأمم. مع ذلك بذلت السياسة الفرنسية جهوداً مضنية لدى كل من بريطانيا وإيطاليا من أجل إنشاء جبهة موحدة في وجه المخططات الألمانية المتصاعدة، ولهذه الغاية عقد في ستريزا في 11 نيسان عام 1935 شارك في هذا المؤتمر موسوليني عن إيطاليا، وعن فرنسا فلاندن ووزير خارجيته لافال، وعن بريطانيا ماكدونالد و وزير خارجيته جون سايمون، وقد قدم لافال مذكرة إلى المؤتمر شجب فيها خرق ألمانيا الفاضح لاتفاقية فرساي، وفي البيان الختامي لمؤتمر ستريزا تم التأكيد على أن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ستعمل بكل ما بوسعها، وبكل الإمكانات المتاحة للوقوف في وجه الخطوات أحادية الجانب للتخلي عن المعاهدات الدولية السابقة التي تهدد العالم، وقد شجب البيان الختامي للمؤتمر قرار ألمانيا بإعادة تسليح الجيش الألماني، وأكدت الدول المشاركة على استقلال النمسا، وتمسكها بمعاهدات لوكارنو عام 1925.

وللحقيقة أن مؤتمر ستريزا اتصف بالعمومية، ولم يتناول الإجراءات العملية لتطبيق ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر لمنع ألمانيا من تنفيذ سياسة التسلح، ولم يتطرق المؤتمر لقضايا العالم الأخرى.

في 15 نيسان عام 1935 عقدت جلسة طارئة لمجلس عصبة الأمم لمناقشة القرار الألماني بإعادة تسليح جيشها. ونتيجة المناقشات صدر بيان عن مجلس العصبة في 17 نيسان عام 1935 اكد فيه على أن القرار الألماني الصادر 19 آذار عام 1935 القاضي بإعادة تسليح الجيش الألماني يعد خرقاً واضحاً لما جاء في معاهدة فرساي مع ألمانيا عام 1919، وان كل الخطوات الأحادية الجانب للتخلي عن هذه المعاهدة يهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد تقرر إنشاء لجنة خاصة من

العصبة مهمتها وضع مقترحات للإجراءات الاقتصادية والمالية في حال أي خرق من أي الدول الأوروبية الكبرى للمعاهدات الدولية المعقودة.

في 27 نيسان عام 1935 أعلنت الحكومة الألمانية عن إنتاج 12 غواصة، كان الهدف من هذا الإعلان تحسين وضع ألمانيا في المفاوضات الجارية مع الحكومة البريطانية في موضوع التسلح البحري، كما أن الحكومة الألمانية بعثت بمذكرة إلى الحكومة البريطانية أعلنت فيها شجبها لمقررات مجلس عصبة الأمم، كما أعلنت ألمانيا أنه لا يحق لعصبة الأمم أن تكون قاضياً على ألمانيا. في 21 ايار عام 1935 اقترح هتلر مبادرة مكونة من 13 بنداً حول تنظيم العلاقات الألمانية مع الدول الأوروبية الأخرى، حيث أعلن هتلر أن ألمانيا مستعدة لعقد اتفاقيات عدم اعتداء ثنائية مع جيرانها دون استثناء ما عدا ليتوانيا، كما اقترح هتلرعلى الدول الأوروبية الكبرى "نزع تسلح أخلاقي". كما أن هتلر كان ضد أية معاهدة للتعاون المشترك بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا، كما أعلن هتلر أن معاهدة فرساي لم تكن مطبقة بشكل فاعل من الدول الكبرى الأخرى.

وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه هتلر برنامج السلام، قامت ألمانيا بالإعلان عن قانون يقضي بالدعوة إلى التجنيد الاجباري بحيث يصبح عدد القوات المسلحة الألمانية 700 الف جندي، و2000 طائرة حربية، و 3500 مدفع حربي، 3 آلاف دبابة.

رداً على الخطوات الألمانية الاستفزازية قامت فرنسا بتوقيع معاهدة تعاون مشترك في 2 ايار عام 1935 مع الاتحاد السوفييتي، وقد وقعها عن الجانب الفرنسي وزير الخارجية لافال ووزير خارجية الاتحاد السوفييتي ليتفينوف في جنيف. تضمنت هذه المعاهدة تعهد كل من الدولتين بتقديم كل مساعدة للدول الأخرى في حال الاعتداء عليها من قبل دولة أوربية. وكي لا تغضب فرنسا إيطاليا وبريطانيا، فقد ربطت مشاركتها في الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد ألمانيا بقرار يصدر عن هاتين الدولتين بأن هذا العدوان قد وقع بالفعل، وقد صيغ

ذلك في بروتوكول خاص ملحق بالاتفاقية السوفييتية . الفرنسية. في 6 أيار عام 1935 عقدت اتفاقية سوفييتية – تشيكوسلوفاكية مشابهة في بنودها للاتفاقية الفرنسية – السوفييتية.

بالطبع فقد كان موقف القيادة الألمانية معارضاً للاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع كل من الاتحاد السوفييتي و تشيكوسلوفاكيا، وأعلنت أن من حقها العمل ضد الاتفاقيات مستغلة سياسة الاعتدال البريطانية حيالها، وكذلك الأطماع الإيطالية التوسعية في أثيوبيا. كل ذلك أدى إلى إضعاف جبهة ستريزا من الداخل؛ مما أعطى دفعاً لألمانيا لتحقيق ماتبقى من برنامجها.

قرار هتلر بإعادة تسليح رينانيا، ومواقف الدول الكبرى منه:

إن شعور ألمانيا بالقوة، وعدم وجود ردة فعل قوية من قبل بريطانيا وفرنسا على إعادة تسليح الجيش الألماني؛ وبسبب الاتفاقية التي وقعتها ألمانيا مع بريطانيا في 4 حزيران عام 1935، التي حددت قوة الأسطول البحري الألماني بالنسبة للأسطول البحري البريطاني مستفيدة من الاعتداء الإيطالي على أثيوبيا الذي قضى فعلياً على جبهة ستريزا (أي باعد بين إيطاليا من جهة، وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى).

حيث عدت ألمانيا توقيع الاتفاقية آنفة الذكر مع بريطانيا اعترافاً صريحاً من قبل الأخيرة بإعادة تسليح ألمانيا، وإعادة بناء أسطولها الحربي. أيقنت القيادة الألمانية عدم وقوف بريطانيا إلى جانب فرنسا في حال حدوث أي توتر في العلاقات الألمانية – الفرنسية، كما أن بريطانيا لم تتدخل لحماية مصالحها في أثيوبيا بعد الاحتلال الإيطالي لهذا البلد 1936، ولذلك قررت القيادة الألمانية النازية إرسال قواتها المسلحة إلى منطقة رينانيا منزوعة السلاح بموجب معاهدة فرساي (إن قرار إرسال قوات ألمانية كان قد اتخذ في أيار عام 1935) مستغلة مصادقة المجلس النيابي الفرنسي في 27 شباط على المعاهدة الفرنسية – السوفييتية

لتبرر انسحابها من معاهدات لوكارنو عام 1925، حيث عدت القيادة الألمانية أن فرنسا خرقت بنود هذه الاتفاقيات التي كانت قد التزمت بموجبها بعدم استخدام القوة ضد ألمانيا إلا في حال هجومها على تشيكوسلوفاكيا أو بولونيا، وكون فرنسا التزمت بموجب اتفاقيتها مع الاتحاد السوفييتي باستعمال القوة ضد ألمانيا إذا ما هاجمت الاتحاد السوفييتي، فإن ذلك يتناقض مع اتفاقات لوكارنو.

6 آذار عام 1936 اعلنت ألمانيا انسحابها رسمياً من اتفاقيات لوكارنو وأن قوات قوامها 30 ألف جندي في طريقها إلى ريتانيا، 7 آذار عام 1936 بدأت القوات الألمانية عملية شولانغ، وسيطروا على منطقة ريتانيا (19 كتيبة مشاة عسكرية، 13 فرقة مدفعية، ومجمل عدد القوات التي احتلت ريتانيا حوالي 30 الف جندي).

يعد احتلال منطقة ريتانيا من قبل ألمانيا تهديداً مباشراً لأمن الدول الأوروبية؛ وخاصة أمن فرنسا وبلجيكا. كانت الحكومة الفرنسية معنية أكثر من غيرها بهذه الخطوة الألمانية، وبعد مشاورات عديدة وطويلة حول الوضع في أوروبا والذي نجم عن احتلال ألمانيا لريتانيا وتسليحها، قررت فرنسا ألا تقدم على أية خطوة أحادية الجانب إلا بعد أن تعرف موقف عصبة الأمم، وموقف الدول الضامنة لاتفاقيات لوكارنو عام 1925(بريطانيا وإيطاليا). والسبب في عدم إقدام فرنسا على أي عمل عسكري ضد ألمانيا يعود إلى سوء الوضع الداخلي بسبب الانقسامات التي شهدها الرأي العام الفرنسي من جهة، وإلى تردد حلفائها في نصرتها، وعلى وجه الخصوص بريطانيا من جهة أخرى.

14 آذار عام 1936 عقد مجلس عصبة الأمم جلسته في لندن، حيث انتقدت كل من بريطانيا وفرنسا في هذا الاجتماع المحاولات أحادية الجانب من قبل ألمانيا لخرق اتفاقيات لوكارنو واحتلال ريتانيا، وصدر عن مجلس العصبة في 19 آذار عام 1936 قرار ركز فقط على قضية خرق ألمانيا لاتفاقية فرساي واتفاقيات لوكارنو، ولم تتخذ العصبة أي قرار يفرض عقوبات فعلية ضد ما تقوم

به ألمانيا من أعمال، هذا ما جعل القيادة الألمانية تتمادى في خططها التوسعية في أوروبا.

عقدت الدول اللوكارنية باستثناء إيطاليا مؤتمراً لها في باريس في 10 آذار عام 1936، حيث بذل وزير خارجية بريطانيا قصارى جهده في إقناع زميله الفرنسي من أجل عدم استخدام القوة ضد ألمانيا، وساعده في ذلك ممثل بلجيكا في المؤتمر، وكذلك ممثل بولونيا الذي عكس موقف بلاده الرافضة لاستخدام القوة ضد ألمانيا، أما تشيكوسلوفاكيا فقد كانت تشجع استخدام القوة الفرنسية ضد ألمانيا.

إزاء هذا الموقف المعتدل، وغير المتشدد حيال ألمانيا سارعت الحكومة الألمانية إلى طرح مبادرة تعرب فيها عن رغبتها في إحلال السلام في أوروبا، وذلك عن طريق برنامج عمل للسلام اقترحته على الدول الأوروبية في 1 نيسان عام 1936، ويتضمن[1]:

1- تجميد النشاطات العسكرية في رينانيا لمدة أربعة أشهر.
2- خلال هذه الفترة تجري ألمانيا مفاوضات مع فرنسا وبلجيكا حول عقد اتفاقية عدم اعتداء لمدة 25 عاماً، ويلحق بهذه الاتفاقية ميثاق حول موضوع نزع السلاح، كما أن ألمانيا مستعدة لتوقيع اتفاقيات مع جيرانها الشرقيين مشابهة لتلك التي وقعتها مع بولونيا عام 1934.
3- بعد تحقيق المرحلتين السابقتين، تسعى ألمانيا للعودة إلى عصبة الأمم.

ردت الحكومة الفرنسية على برنامج هتلر للسلام ببرنامج آخر للسلام، يتضمن تشكيل لجنة أوربية يضع بتصرفها قوة دولية مهمتها حفظ السلام والأمن الأوربيين، فكان رد الحكومة الهتلرية بالرفض. وبسبب التوتر في العلاقات الأوروبية أصبح من الضروري إعادة النظر في بعض بنود اتفاقية لوزان عام 1923،

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 299- 300.

وخصوصاً فيما يتعلق بقضية المضايق على البحر الأسود. ولذلك قام الاتحاد السوفييتي بتأييد تركيا حول عقد مؤتمر جديد حول هذه القضية، و بالفعل تم عقد مؤتمر في مونتربيه في سويسرا حزيران. تموز عام 1936، وقد شارك في أعمال المؤتمر مندوبون عن الاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا، وبلغاريا، ورومانيا، ويوغسلافيا، واليابان، وقد شهد المؤتمر مناقشات حادة بين الوفد السوفييتي والوفد البريطاني خصوصاً في موضوع مرور السفن الحربية في المضايق التركية، حيث طالب الوفد البريطاني أن يكون البحرالأسود بحراً دولياً مفتوحاً لمرورالسفن الحربية للدول غير المشاطئة للبحر االأسود، وقد لاقى المطلب البريطاني دعماً من الوفد الياباني، أما الوفد السوفييتي فقد كان يطمح للحفاظ على أمن وسلامة الدول المشاطئة للبحر الأسود، وأن يكون لدول البحر الأسود وضع قانوني خاص، تستطيع من خلاله سفنها الحربية المرور بالبحر الأسود بحرية تامة. طالب الوفد التركي أن تغلق المضايق بوجه جميع الدول الأخرى؛ وهذا يتعارض والمصالح السوفييتية. ولكن الوفد التركي تخلى عن مطلبه هذا تحت الضغط البريطاني، ووافقت بعدها تركيا على المشروع البريطاني المقدم.

20 تموز عام 1936 تم التوقيع على معاهدة مونتربيه لمضايق البحر الأسود، وقد أكدت المعاهدة على أحقية تركيا بكامل سيادتها على منطقة المضايق، وسمح لها بإعادة تسليح ضفافها، كما يحق للسفن الحربية لدول البحر الأسود العبور عبر المضايق دون أي تحديد لحمولة هذه السفن وحجمها، ويسمح للغواصات بالعبور في هذه المضايق شرط أن تكون على سطح البحر. أما بالنسبة للسفن الحربية للدول الأخرى فقد تم تحديد وزن الحمولة وحجم السفن العابرة، فقد سمح للسفن الحربية الخفيفة لهذه الدول بعبور المضايق، وسمح لها أن تبقى فيها مدة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع. وفي وقت الحرب إذا ما اتخذت تركيا موقف الحياد، عندها لن تسمح تركيا لأية دولة من الدول المتحاربة بعبور المضايق؛ هذا

يعني أن لتركيا كامل الحرية والحق في إغلاق المضايق. وفي حال دخول تركيا الحرب أو شعرت بالتهديد فإن باستطاعتها إغلاق هذه المضايق.

نجاح الدبلوماسية الألمانية، وبداية سياسة المحاور:

إن الانتصارات التي حققتها السياسة الألمانية الهتلرية حتى عام 1936 لم تقتصر على إعادة تسليح الجيش الألماني واحتلال منطقة رينانيا وتسليحها، ولكن في الوقت ذاته حققت الدبلوماسية الألمانية نجاحات كبيرة وعديدة، وعلى الخصوص في علاقاتها مع دول الجوار وخصوصاً مع الدول الدانوبية، حيث تمكنت ألمانيا من توطيد العلاقات الاقتصادية مع جيرانها، فقد زاد التبادل التجاري معها، وهذا ما ساعد في تقوية الاقتصاد الألماني الذي أصبح قادراً على دعم الصناعات الحربية والقوة الصناعية الألمانية.

كما أن الدبلوماسية الألمانية نشطت من أجل كسب المزيد من العلاقات الجيدة مع الدول الأخرى، حيث عمدت إلى تحسين علاقاتها مع النمسا كخطوة أولى، لضمها فيما بعد.

نجاح الدبلوماسية الألمانية في تحسين علاقاتها مع النمسا:

إن التحضير الكبير والقوي للحرب من قبل الحكومة الهتلرية التي أعلنت صراحة عن نيتها التوسع في أوروبا؛ أدى إلى ازدياد حدة التوتر في أوروبا.

في 5 تشرين الثاني عام 1937 أعلن هتلر عن نهج جديد في السياسة الخارجية الألمانية، آخذاً بنصيحة هيئة أركان الحرب الألمانية، حيث أعلن هتلر أنه من أجل تحقيق الأهداف والطموحات الألمانية لا يوجد إلا طريق واحدة؛ طريق القوة. وبعد أن أرسلت ألمانيا قواتها إلى منطقة رينانيا أصبحت تركز على توسعها في مناطق وسط أوروبا وشرقها، وكان الهدف الرئيس محاولة ضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

في 7 كانون الأول عام 1937 قام وزير الحربية الألمانية بلوميرغ بوضع مخطط لغزو تشيكوسلوفاكيا سمي بمخطط "غريون". ولكن القيادة الألمانية فضلت في بادئ الأمر أن تغلّب لغة الدبلوماسية على الحرب لجر النمسا إلى جانبها ومن ثم ضمها. وبالفعل حققت الدبلوماسية الألمانية نجاحاً كبيراً في كسب النمسا إلى جانبها، وعلى الخصوص أن الحكومة النمساوية بقيادة شوشننيغ لا تريد معاداة ألمانيا التي أصبح لها شأن كبير في أوروبا، وبسبب ضعف فرنسا وتورط إيطاليا في أثيوبيا ارتأت الحكومة النمساوية ضرورة التقارب مع ألمانيا، وقبل أن يقدم شوشننيغ على أي تقارب مع ألمانيا وزيارتها، قام بزيارة إيطاليا في حزيران عام 1936، و اجتمع بـ موسوليني الذي كان يرفض أي تقارب ألماني – نمساوي؛ لأنه يضر بالمصالح الإيطالية في وسط أوروبا وشرقها. وقد أعرب موسوليني عن عدم معارضته لأي تقارب بين النمسا وألمانيا شرط أن تعترف ألمانيا باستقلال النمسا. وبعد أن حصل رئيس وزراء النمسا شوشننيغ على موافقة موسوليني للتقارب مع ألمانيا تم التوقيع على اتفاقية ألمانية – نمساوية 11 تموز عام 1936، أهم ماتضمنته هذه الاتفاقية[1]:

1- اعتراف ألمانيا بكامل السيادة النمساوية.
2- تعهد متبادل بعدم تدخل إحدى الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.
3- تعهد النمسا بانتهاج سياسة تنسجم مع السياسة الألمانية.

على الرغم من أن هذه الإتفاقية أكدت على سيادة النمسا واستقلالها من جهة، وعلى عدم تعارضها مع الاتفاقية الاقتصادية التي كانت النمسا قد وقعتها عام 1934 مع إيطاليا وهنغاريا من جهة ثانية، فقد عدت هذه الاتفاقية نصراً جديداً لألمانيا، ويعود ذلك إلى عوامل عدة، أهمها[2]:

---

(1) المرجع السابق، ص 302.
(2) المرجع السابق، ص 302.

1- العفو العام عن النازيين الذين زج بهم في السجون النمساوية على أثر أزمة عام 1934.

2- رفع الحظر عن الوسائل الإعلامية النازية، والسماح لها بدخول النمسا، حيث كان لها تأثير كبير على الرأي العام النمساوي عن طريق الدعاية القوية للعنصرية الجرمانية.

3- تعيين وزيرين من أعضاء الحزب النازي النمساوي في حكومة شوشنيغ، كما أن النمسا وإيطاليا عدتا هذه الاتفاقية نصراً لهما حيث عقدت لتلافي الاتحاد مع ألمانيا مستقبلاً، ولكن في الواقع كانت هذه الاتفاقية نصراً للدبلوماسية الألمانية والخطوة الأولى لضم النمسا إلى ألمانيا عام 1938.

تشكيل محور روما – برلين:

إن التدخل المشترك لألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب الثورة بقيادة الجنرال فرانكو ساهم، وأسرع في تشكيل حلف بين ألمانيا وإيطاليا؛ بينما كادت هذه العلاقات تبلغ حد القطيعة عام 1934 بسبب التدخل الألماني في الشؤون النمساوية، وبسبب تناقض مصالح الدولتين في منطقة الدانوب.

أما سبب التقارب بين الدولتين في هذه الفترة فيعود إلى التوافق بين الأيديولوجيتين ومواقفهما من مقررات مؤتمر الصلح في باريس؛ بالإضافة إلى التأييد الضمني لإيطاليا من قبل ألمانيا لغزوها لأثيوبيا، وموقف كلا الدولتين من الحرب الأهلية الإسبانية المؤيد للجنرال فرانكو.

بعد أن شعر موسوليني أنه من الصعب الاستمرار في الحرب على جبهتين، جبهة الدانوب، وجبهة المستعمرات؛ وعلى الخصوص في أثيوبيا، فمن الصعب أن يناصب العداء كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا دفعة واحدة، فكان عليه الاختيار بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وبين ألمانيا من جهة أخرى، ولهذا الغرض نشطت الدبلوماسية الإيطالية نهاية عام 1935– 1936 للحصول على تأييد ألمانيا

لسياستها الاستعمارية في افريقيا، حيث أبدت إيطاليا استعدادها للتخلي عن مطامعها في الدانوب لصالح ألمانيا مقابل تأييد ألمانيا لإيطاليا في اثيوبيا.

في تموز عام 1936 اعترف هتلر بالوجود الإيطالي في أثيوبيا مقابل عدم معارضة إيطاليا لأي تقارب ألماني . نمساوي. ففي 21 تشرين الأول عام 1936 اعترف الطرفان الألماني والإيطالي بنظام فرانكو في إسبانيا، وفي 25 تشرين الأول عام 1936 تم التوقيع في برلين على اتفاقية بين إيطاليا وألمانيا، والتي وضعت أساساً لتشكيل ما يسمى محور (برلين . روما)؛ وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت ألمانيا رسمياً باحتلال ألمانيا لأثيوبيا، وحددت مناطق النفوذ الاقتصادي لكل منهما في منطقة البلقان، وفي دول الدانوب، كما اتفق الطرفان على التعاون والتنسيق المشترك في لجنة عدم التدخل في الشأن الإسباني، وتوسيع المساعدات العسكرية لحكومة الجنرال فرانكو والاعتراف بها في إسبانيا.

في 25 تشرين الثاني عام 1936 تم التوقيع في برلين على الحلف الياباني – الألماني (الأنتي كومنترن). تضمن حلف (طوكيو – برلين) ثلاث مواد وبروتوكول إضافي، وقد تعهد الطرفان الياباني والألماني بالتشاور وإعلام بعضهما البعض عن نشاط الشيوعية العالمية، والنضال المشترك ضدها، وأنه في حال أي هجوم سوفييتي على إحدى الدولتين فعلى الدول الأخرى عدم تسهيل مهمته، كما تعهد الطرفان بعدم توقيع أية اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي ما لم يؤخذ رأي الدولة الثانية بالموضوع، وحددت مدة الاتفاقية بخمس سنوات. لم يقتصر هذا الحلف على اليابان وألمانيا، وإنما عد حلفاً مفتوحاً أمام الدول الراغبة في محاربة الشيوعية العالمية، وقد انضمت إيطاليا إليه في 6 تشرين الثاني عام 1937 وبعد هذا التاريخ انضمت العديد من الدول الأخرى إليه.

تحييد الدبلوماسية الألمانية لبلجيكا:

لقد استطاعت الدبلوماسية الألمانية تحييد بلجيكا، ويعد هذا نصراً دبلوماسياً لألمانيا، ونكسة كبيرة للدبلوماسية الفرنسية، ترك هذا آثاراً إيجابية على وضع ألمانيا في القارة الأوروبية، بهذا القدر انعكست سلبياته على فرنسا بشكل عام، وعلى علاقاتها بحليفاتها الشرقيات بشكل خاص، فما الأسباب التي دعت الحكومة البلجيكية إلى انتهاج سياسة الحياد بعد أن كانت حليفة لفرنسا طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. لقد كانت العلاقات الفرنسية – البلجيكية حتى عام 1936 تنظم وفق اتفاقيتين:

تمثلت الأولى بالاتفاقية الثنائية عام 1920، وتمثلت الثانية باتفاقيات لوكارنو الجماعية لعام 1925.

في 6 آذار عام 1936 تبادلت الحكومتان الفرنسية والبلجيكية المذكرات واتفقتا على أن علاقاتهما معاً تنظم على أساس اتفاقيات لوكارنو فقط، بعد أن انتهت مدة اتفاقية عام 1920. وبعد أن وضع حد لاتفاقيات لوكارنو بعد إقدام هتلر على تسليح رينانيا، لم تعد هنالك أية وثيقة قانونية تنظم علاقات الدولتين.

في هذه الفترة عندما وجدت الحكومة البلجيكية أن التطوّرات الدولية تشير إلى أن أوروبا تعيش أجواء ما قبل الحرب، فكرت بالاستفادة من هذه الظروف، وباتخاذ القرار الذي تقتضيه المصلحة البلجيكية، وهو الوقوف على الحياد من النزاعات الدولية، وقد أفصح مندوب بلجيكا لدى عصبة الأمم خلال دورة الجمعية الممتدة بين 21 أيلول و10 تشرين الأول عام 1936 إلى زميليه الفرنسي والإنكليزي عن رغبة بلاده هذه؛ أي تخلي بلجيكا عن سياسة الأحلاف وانتهاج

سياسة حيادية. لقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تقاوم الرغبة البلجيكية هذه، إلا أن جميع جهودها باءت بالفشل وذلك لسببين[1]:

الأول – تجلى بصلابة الموقف البلجيكي الذي أعلن بشكل رسمي في جلسة لمجلس الوزراء حضرها الملك ليابولد الثالث، وذلك بتاريخ 14 تشرين الأول عام 1936.

الثاني – تجلى بتجاوب بريطانيا مع الموقف البلجيكي الجديد حيث تعهدت على لسان وزير خارجيتها إيدن في 27 تشرين الثاني عام 1936 بالدفاع عن بلجيكا ضد أي اعتداء خارجي، كما بذلت الحكومة البلجيكية مساعيها لدى الحكومة الفرنسية من أجل أن تحذو حذوها، واستطاعت خلال فترة وجيزة أن تقنع الحكومة الفرنسية بضرورة احترام الإرادة البلجيكية، فصدرالتصريح الثنائي الفرنسي - البريطاني بتاريخ 24 كانون الثاني عام 1937، ضمنت بموجبه الدولتان حياد بلجيكا. اعترفت ألمانيا بحياد بلجيكا وهولندا في 13 تشرين الثاني عام 1937.

إن حياد بلجيكا لم يؤد إلى خسارة فرنسا لحليف تقليدي فحسب؛ وإنما جعلها أيضاً مضطرة إلى مجابهة ألمانيا عن طريق خط سنغفريد المجهز أحدث تجهيز. هذا الارتباك في الأوضاع العسكرية والدبلوماسية الفرنسية ترك آثاره السلبية على حلفائها الشرقيين، حيث إن حكام بولونيا وتشيكوسلوفاكيا أخذوا يتساءلون كيف يمكن لفرنسا أن تمد لهم يد العون إذا ما تعرضوا لأي اعتداء ألماني؟، كيف يمكن للجيوش الفرنسية أن تصل لنجدتها طالما أن الحدود البلجيكية مقفلة في وجهها ؟ لهذا السبب أخذت التحالفات الفرنسية بالتفكك، حيث سارعت رومانيا إلى التفاهم مع ألمانيا الهتلرية ابتداء من عام 1937، وكذلك قامت يوغسلافيا بعقد اتفاقية عدم اعتداء مع إيطاليا، هنا لا بد من القول إن تشيكوسلوفاكيا الدولة الوحيدة بين دول أوروبا الشرقية التي لم تتخل

---

(1) المرجع السابق، ص 308

عن تحالفها مع فرنسا. ولذلك سنرى لاحقاً كيف استطاعت ألمانيا تجزئة تشيكوسلوفاكيا و ومن ثم إزالتها عن الخارطة السياسية في أوروبا.

الحرب الأهلية الإسبانية بين عامي 1936– 1939ومواقف الدول الكبرى منها:

تعود الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936 إلى انقسام الشعب الإسباني بين مؤيد للنظام الجمهوري ومدافع عن النظام الملكي، إلاأن التدخلات التي قامت بها الدول الكبرى في أوروبا أججت هذه الحرب، وزادت من عنف العمليات العسكرية، فقد دخلت بعض الدول الأوروبية إلى جانب النظام الجمهوري وهي: فرنسا، وبريطانيا، والاتحاد السوفييتي، بينما وقفت ألمانيا وإيطاليا إلى جانب قوات الجنرال فرانكو والثورة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقفت موقف الحياد من هذه الحرب. لهذا فقد تحولت الحرب الأهلية الإسبانية إلى قضية دولية تركت بصماتها على العلاقات الدولية في أوروبا والعالم، وكانت سبباً من الأسباب غير المباشرة للحرب العالمية الثانية.

الأسباب الداخلية للحرب الأهلية الإسبانية:

1– الوضع الداخلي: بعد الحرب العالمية الأولى تأثرت الأوضاع الاقتصادية في إسبانيا كغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وكان من نتائج ارتفاع الأسعار فيها أن انتشرت المبادئ الاشتراكية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا، وتكتلت الطبقة العاملة في نقابات اشتراكية حيث ظهر الاتحاد الوطني للعمال.

2– الحركة القومية: أخذت القوميات داخل إسبانيا تطالب بالاستقلال على أساس مبادئ ويلسون الـ 14 بينما كان الكورتيز يرفضون أي إصلاح يمس كتالونيا على أساس قومي انفصالي.

3– بالإضافة إلى تكتل الاشتراكيين وأنصارهم المطالبين بالجمهورية، كان يقابله تكتل الفئات اليمينية وعلى رأسهم رجال الدين، وملاك الأرض، وبعض

العسكريين الذين كانوا يسعون للمحافظة على النظام القديم بسبب الامتيازات التي حصلوا عليها في ظله.

4- في ايلول عام 1923، علق الجنرال بريمودي ريفيرا قائد كتالونيا أعمال البرلمان، وأعلن النظام العسكري، وبقي الحال كذلك حتى كانون الثاني عام 1930، عندها اضطر ريفيرا إلى الاستقالة تحت الضغط الشعبي المطالب بالجمهورية.

5- في نيسان عام 1930 جرت انتخابات عامة في إسبانيا ظفر فيها الجمهوريون بأغلبية ساحقة، فهدد زعيمهم زامورا بإضرام فتنة عارمة ما لم يتخل الملك ألفونسو الثالث عشر عن الحكم، فاضطر هذا الأخير إلى الفرار، فبادر زامورا إلى تأليف حكومة مؤقتة اجرت انتخابات عامة في حزيران عام 1931، و جاءت بنتائج مؤيدة للجمهوريين.

وأعلن البرلمان الإسباني في 9 كانون الأول عام 1931 إقامة الجمهورية الإسبانية الثانية، وعمل على إقرار تغييرات اقتصادية ودينية هامة. خلال الأعوام الأربعة التي تلت إعلان الجمهورية تعددت الوزارات، لكن الأمور بقيت على حالها من القلق وعدم الاستقرار، حيث حاولت كل وزارة فرض سياسة إصلاحية في ملكية الأرض، والحد من نفوذ الكنيسة والإشراف الحكومي على الصناعة.. قابلت القوى الإسبانية المحافظة هذه الإصلاحات بالسخط، وتفاقم الصراع بينها وبين الفئات الراديكالية. حاول الملكيون خلال فترة مابين عامي 1931- 1936 استغلال تجاوزات الجمهوريين من أجل كسب الرأي العام الإسباني إلى جانبهم، وظنوا أن باستطاعتهم إعادة الملكية بالطرق السلمية والديمقراطية، إلا أنه بسبب النجاح الذي حققته الجبهة الشعبية في انتخابات عام 1936 وجد الفريق المناوئ للجمهوريين أنه لابد من اللجوء إلى العنف من أجل إعادة الملكية إلى إسبانيا؛ ولذلك اندلعت الثورة.

في غمرة هذه الأحداث اغتيل أحد زعماء حزب الفلانج كالفوسوتيللو، وقد جرت عملية الاغتيال على يد الجمهوريين، فكانت الشرارة التي أدت إلى اندلاع

الحرب الأهلية، هنا أعلن الجنرال فرانكو الذي كان على رأس القوات الإسبانية في المغرب الثورة على الحكم الجمهوري، ثم حذا حذوه الجنرالات المبعدون في جزرالكناري، وفي جزيرة ماجورك، ثم سرعان ما امتد لهيب هذا التمرد إلى إسبانيا نفسها، وهكذا نشبت حرب أهلية ضارية بين أنصار الملكية والكنيسة وملاك الأرض وأصحاب المهن الحرة من جهة، والأحرار والاشتراكيين والشيوعيين من جهة أخرى.

فاجأ إعلان الثورة الحكومة الإسبانية؛ لأنه لم يكن في حسبان الجمهوريين أن الصراع بينهم وبين خصومهم السياسيين سيبلغ حد الصدام المسلح؛ لهذا فقد استطاعت قوات الثورة بقيادة فرانكو أن تحقق في بداية الأمر انتصارات كبيرة في وجه القوات الحكومية حيث تمكنت في فترة قصيرة جداً لا تتعدى الأسابيع من السيطرة على جنوب إسبانيا، ولكن عندما أصبحت على مقربة من العاصمة مدريد كانت القوات الحكومية قد حشدت فيها، وأعادت تنظيم نفسها، وتمكنت من الدفاع عن العاصمة؛ مما أجبر قوات الثورة على التراجع نحو الجنوب، وظلت الحرب سجالاً بين الطرفين على مدى سنتين ونصف؛ تمكنت قوات الثورة في نهايتها من السيطرة على كامل الأراضي الإسبانية، وإلغاء النظام الجمهوري، ولجأت الحكومة الجمهورية إلى فرنسا في آذار عام 1939.

إن استمرار الحرب الأهلية الإسبانية فترة قاربت الثلاث سنوات لم يكن نتيجة خلاف على شكل الحكم في إسبانيا فقط؛ وإنما كان أيضاً نتيجة لتدخل الدول الأوروبية في هذه الحرب، فقد كانت هذه الحرب في الواقع حرباً أوروبية حتى إن بعض الأدبيات أطلقت على الحرب الأهلية الإسبانية تسمية "الحرب العالمية الصغرى"؛ بسبب مشاركة الدول ذات الشأن على الساحة الدولية. فكيف شاركت الدول الأوروبية في الحرب الأهلية الإسبانية، وما مدى تأثيرها فيها؟

مواقف الدول الكبرى من الحرب الأهلية الإسبانية:

استمرت هذه الحرب طيلة ثلاث سنوات منذ عام 1936 وحتى عام 1939، وقد كان لتدخل الدول الأوروبية الكبرى أثره في ترجيح كفة الفئات اليمينية في إسبانيا، واستلامهم الحكم في آذار عام 1939، وإقامة حكم ديكتاتوري في إسبانيا دام حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين بقيادة الجنرال فرانكو. فما الدول التي تدخلت في الحرب الأهلية الإسبانية، وما سبب تدخلها ؟

انقسمت الدول الأوروبية بين مؤيد للنظام الجمهوري ومدافع عنه، وبين مؤيد لقوات الثورة وداعم لها، والسؤال المطروح هنا، هو: هل انسجمت المواقف العملية والمواقف المبدئية للدول المتدخلة؟ وهل أن التأييد الذي لاقاه الجمهوريون من الدول الديمقراطية كان بالقوة نفسها التي أيدت فيها ألمانيا وإيطاليا قوات الثورة الإسبانية؟

الدول التي أيدت الثورة هي ألمانيا وإيطاليا، حيث أيدت إيطاليا الثورة ودعمتها؛ لأن موسوليني رأى فيها فرصة مؤاتية لضرب دعاة الاشتراكية والشيوعية في إيطاليا، كما أنه كان يأمل بمساعدة فرانكو أن يؤمن لإيطاليا نفوذاً في إسبانيا على بعض القواعد البحرية في جزر البليار ومضيق جبل طارق وفي المغرب لتكون جسراً لإيطاليا نحو أفريقيا. أما ألمانيا فقد أيدت الثورة بقيادة فرانكو من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

1- تأمين الموارد الطبيعية والحصول على مواقع استراتيجية لتكون دعامة لتحركاتها العسكرية في المستقبل.
2- تحقيق الالتقاء بين الأنظمة ذات التوجه الإيديولوجي الواحد .
3- تجربة الأسلحة الألمانية الحديثة واختبار مدى فاعليتها، وعلى الخصوص سلاح الدبابات والطيران.
4- كانت ألمانيا تطمح لإضعاف المعسكر الليبرالي؛ وعلى الخصوص فرنسا.

إن العوامل الآنفة الذكر جعلت كلاً من ألمانيا وإيطاليا تساعد الثوار بقيادة فرانكو، فخلال فترة الحرب الأهلية في إسبانيا أرسلت إيطاليا وألمانيا عشرات الآلاف من الجنود وكميات هائلة من الأسلحة.

بالطبع إن هذا الدعم الكبير من قبل ألمانيا وإيطاليا ساعد في القضاء على الحكومة الجمهورية، وانتصار فرانكو وإعادة الملكية إلى إسبانيا. كما استطاعت كل من إيطاليا وألمانيا أن تحقق مطامعها في إسبانيا، فقد استطاعت إيطاليا أن توقع اتفاقية مع الجنرال فرانكو في كانون الثاني عام 1937 حصلت بموجبها إيطاليا على جزر البليار، وفي آذار عام 1937 وقعت ألمانيا مع فرانكو اتفاقية حصلت بموجبها على تسهيلات تجارية واقتصادية في إسبانيا.

أما بالنسبة لموقف فرنسا وبريطانيا من هذه الحرب فقد كان موقفاً غامضاً ومتردداً، وذلك خوفاً من أن يؤدي تدخلهما إلى تفاقم الصراع فيمتد إلى أوروبا بأكملها، حيث لم تكن هاتان الدولتان على استعداد لذلك. هنا لابد من التأكيد على أن الحكومتين اختارتا سياسة عدم التدخل في الحرب الأهلية الإسبانية. إن هذه السياسة ولدت في لندن وتبنتها الحكومة الفرنسية بقيادة الاشتراكي ليون بلوم.

ففي تموز عام 1936 قامت حكومة ليون بلوم بحظر إرسال وبيع الأسلحة إلى إسبانيا، وأغلقت الحدود الفرنسية الإسبانية كما طلب بلوم في 1 آب عام 1936 من جميع الدول الأوروبية عدم التدخل في هذه الحرب (بريطانيا، و ألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد السوفييتي)، وفي 26 آب وبمبادرة من الحكومة الفرنسية تم تشكيل لجنة "عدم التدخل في الشؤون الإسبانية"، ضمت في عضويتها 27 بلداً أوروبياً، وبدأت أعمالها في أيلول عام 1936. إن احتجاج الحكومة الجمهورية في إسبانيا على تشكيل اللجنة الدولية لم يؤثر على سير أعمالها، إلا أن المواقف العملية التي اتخذتها ألمانيا وإيطاليا وإلى حد ما الاتحاد السوفييتي انعكس سلباً على عمل اللجنة الدولية وعدم قيامها بمهامها.

واجهت حكومة ليون بلوم مصاعب عدة، منها: وقوف الراديكاليين في وجهها بسبب سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة على الصعيد العمالي، هذا بالإضافة إلى المصاعب الناجمة عن عدم رضا معظم التكتلات السياسية عن نهج الحكومة السياسي.

مع العلم ان الموقف الفرنسي اتسم في الحرب الأهلية الإسبانية بالتأييد الضمني للجمهورية، فقد تغاضت الحكومة الفرنسية عن توجه عدد من الخبراء العسكريين ليساهموا مع الحكومة الجمهورية في قمع ثورة فرانكو.

أما بريطانيا، فقد كان وضعها الداخلي لايقل تأزماً عن جارتها فرنسا، وأبرز المشاكل التي كانت تهددها، المشكلة الهندية وظهور الحركات القومية فيها، ثم قيام الثورة العربية في فلسطين عام 1936 وتأثيرها في الهجرة اليهودية إلى فلسطين. هذه الأحداث– في الواقع – صرفت أنظار بريطانيا عن الإهتمام الكبير بالقضية الإسبانية.

نلاحظ مما تقدم أن الحكومتين البريطانية والفرنسية اتخذتا موقفاً متردداً وغير حاسم تجاه الأحداث مما ساعد بطريقة غير مباشرة في انتصار قوات فرانكو.

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يكن من حيث الجوهر يختلف عن مواقف كل من فرنسا وبريطانيا، أي أنها اتخذت قراراً بعدم التدخل في الشؤون الإسبانية في أيار عام 1936، كما أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً في كانون الثاني عام 1937 يحظر تصدير الأسلحة إلى الأطراف المتصارعة في إسبانيا. وكذلك منعت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال المتطوعين من اراضيها إلى إسبانيا لدعم الحكومة الجمهورية. حيث لم يسمح القرار الذي اتخذه الكونغرس بشأن الحياد بالنسبة للحرب الأهلية الإسبانية للحكومة الجمهورية في إسبانيا باستيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الإدارة

الأمريكية ألغت جميع الاتفاقات الموقعة سابقاً مع الحكومة الإسبانية لتوريد الأسلحة. إن هذا كله أضعف موقف الحكومة الجمهورية في إسبانيا في حين إن قوات فرانكو كانت تحصل على الأسلحة من ألمانيا وإيطاليا.

أما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفييتي من الحرب الأهلية الإسبانية، فمنذ بداية هذه الحرب وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الحكومة الشرعية في إسبانيا، كما طالبت الحكومة السوفييتية بوقف التدخل الإيطالي والألماني في هذه الحرب. في 7 تشرين الأول عام 1937 أعلنت الحكومة السوفييتية أنه في حال عدم الالتزام والوقف الفوري لخرق اتفاقية عدم التدخل فإن الحكومة السوفييتية تعد نفسها غير مقيدة بها. خلال الحرب الأهلية الإسبانية قدم الاتحاد السوفييتي مساعدات عسكرية شملت الدبابات والرشاشات الثقيلة والطائرات، وكميات كبيرة من قطع الغيار. كما قدم مساعدات مالية بحوالي 80 مليون دولار، و أُرسل الخبراء والمستشارون لدعم الجيش الإسباني؛ بالإضافة إلى حوالي 42 الف متطوع سوفييتي لمساندة الحكومة الشرعية في إسبانيا[1]. في نهاية عام 1938 أوقف الروس دعمهم للجمهوريين في إسبانيا بعدما تكونت لديهم قناعة بعدم قدرتهم على الثبات.

بلغت حصيلة الحرب الأهلية الإسبانية حوالي مليون شخص بين قتيل وجريح، هذا عدا المجازر المرعبة التي عمت إسبانيا بعد انتهاء الحرب، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي أصابت البلاد من جراء هذه الحرب.

لقد كان للحرب الأهلية الإسبانية دور في نشوب الحرب العالمية الثانية،وذلك يعود إلى الأمور الآتية[2]:

---

(1) كيريلن، تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية السوفيتية 1917- 1945،(موسكو: منشورات العلاقات الدولية،1986)،ص 179.

(2) سمير جلول، فيليب مالك، مرجع سابق، ص 41.

1- تجربة الأسلحة، خاصة بالنسبة لألمانيا التي أرادت تجربة أسلحتها الحديثة (سلاح الدبابات والطيران)على الأراضي الإسبانية التي كانت من الناحية الجغرافية شبيهة بطبيعة هولندا وبلجيكا، حيث أن هتلر كان قد عقد العزم على غزو فرنسا عن طريق هاتين الدولتين؛ لأن الحدود المباشرة بين فرنسا وألمانيا كانت تكتنفها سلسلة من التحصينات الدفاعية الهائلة (في فرنسا خط ماجينيو، وفي ألمانيا خط سنغفريد).
2- تطويق العالم الليبرالي بأنظمة ديكتاتورية، وهذا ما أدى إلى تنافس سياسي في أوروبا بدأ يثير الشك في النفوس ويُهيئ لحرب عالمية قادمة.
3- زيادة التوتر الدولي وخاصة أن مواقف الدول الأوروبية من الحرب الأهلية الإسبانية كانت متباينة؛ فساعد ذلك على حدة التناقض فيما بينها مما أدى إلى سباق تسلح كبير في القارة الأوروبية وشجع القيادة الألمانية لغزو بولونيا.

نجاح ألمانيا الهتلرية في ضم الأقليات الألمانية (النمسا، السوديت):

بعد أن نجحت ألمانيا في إعادة تسليح الجيش الألماني، وبناء القوة الألمانية، وإعادة تسليح رينانيا واحتلالها، وبعد الانتصارات المبدئية لقوات فرانكو في إسبانيا، بدأ هتلر بتنفيذ سياسة التوسع نحو الشرق التي حددها في كتابه كفاحي بقوله:"إنه باستطاعة ألمانيا أن تحصل على كل ما تريد من توسع نحو الشرق"، فبدأ التفكير بضم النمسا إلى ألمانيا، حيث كانت النمسا دولة تنتمي غالبية سكانها إلى العرق الجرماني، وكانت دولة صغيرة تحتل مركزاً استراتيجياً هاماً في طريق ألمانيا إلى كل من إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا، فضم النمسا يعني فتح أبواب تشيكوسلوفاكيا من جهة ومداخل جنوب شرق أوروبا من جهة أخرى.

أما داخل النمسا، فكانت الحركة النازية تنمو مع كل انتصار يحققه هتلر على الصعيد الداخلي والخارجي، وقد صدرت تعليمات خاصة إلى فون بابن

سفير ألمانيا في النمسا، لكي يحافظ على أفضل العلاقات مع الحكومة النمساوية؛ بالإضافة إلى محاولته الحصول على اعتراف رسمي من الحكومة النمساوية بالحزب النازي النمساوي كمؤسسة مشروعة. وهكذا أمام النوايا الهتلرية لضم النمسا حاول مستشار النمسا شوشننيغ بذل قصارى جهده للحؤول دون وقوع بلاده في يد هتلر، غير أن كل ذلك لم يجده نفعاً. ففي 10 شباط عام 1938 استدعاه هتلر لمقابلته وطلب منه أن يعهد بوزارة الداخلية إلى أنكارت زعيم القوميين الاشتراكيين النمساويين (الحزب النازي) وهكذا أصبحت الشرطة النمساوية تدار من قبل نازي نمساوي، فأمن هتلر السيطرة على النمسا من الداخل، ولم يبق أمامه سوى الهيمنة التامة على الدولة، هنا قرر شوشننيغ إجراء استفتاء في النمسا لتحديد مدى موافقة الشعب على سياسته، فهدده هتلر بالعدول عن فكرة الاستفتاء؛ بل أكثر من ذلك طلب من شوشنيغ الاستقالة، وتسليم السلطة إلى أنكارت زعيم النازيين في النمسا. في 12 آذار عام 1938 دخلت الجيوش الألمانية إلى النمسا دون مقاومة، بهذا العمل تكون ألمانيا قد ضمت حوالي سبعة ملايين نسمة إليها هذا يعني زيادة في قدرات الدولة الألمانية.

وقد ألقى أنكارت المستشار الجديد للنمسا بياناً قال فيه:"إن المادة التي تمنع ضم النمسا إلى ألمانيا في معاهدتي فرساي، ومعاهدة سان جيرمان لاقيمة لها".

وفي 13 آذار عام 1938 صدر مرسوم نمساوي يقضي بأن النمسا أصبحت جزءاً من ألمانيا، وفي اليوم ذاته صدر قانون ألماني يعد قانون الضم صادراً عن الدولة الألمانية. ومع هذا فقد صوت على هذا القرار من خلال استفتاء أجري في 10 نيسان عام 1938، وكانت 97 ٪ من الأصوات لصالح انضمام النمسا إلى ألمانيا.

المواقف الدولية من ضم ألمانيا للنمسا:

لم يلق ضم النمسا في 13 آذار عام 1938 أية معارضة حاسمة وقوية من الدول الأوروبية، وعلى الخصوص من قبل فرنسا وبريطانيا، أما بالنسبة للموقف البريطاني، فقد رأى أنه ليس من المعقول أن تدخل بريطانيا في حرب مع ألمانيا من أجل النمسا؛ وعلى الخصوص أن المقاطعات الشمالية في بريطانيا لم تكن متماسكة أو متفقة للوقوف في وجه ألمانيا، فضلاً عن أن الحكومة البريطانية لا تزال تعطي الأولوية لشؤونها الداخلية؛ ولذلك لم يصدر عن الحكومة البريطانية أي رد فعل على عملية الضم هذه، حتى إن رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلن، نصح الحكومة الفرنسية بالحكمة والتروي ونصح الحكومة النمساوية بعدم مقاومة ألمانيا، فمن وجهة نظر تشمبرلن أن أية مقاومة من الحكومة النمساوية كانت ستؤدي حتماً إلى اجتياح عسكري ألماني للنمسا، وليس بمقدور بريطانيا وفرنسا مساعدتها في صد هذا الهجوم.

أما بالنسبة لفرنسا، فلم تعر مسألة الضم هذه أية أهمية، فقد كان وضعها السياسي مضطرباً، حيث قدمت حكومة شوتان استقالتها في آذار عام 1938، ولم تشكل حكومة جديدة في فرنسا وقتها، ولم ترغب فرنسا بزج نفسها منفردة في حرب ضد ألمانيا.

أما بالنسبة للموقف الإيطالي، فقد طرأ عليه تغيير مهم بعد أن كانت إيطاليا على الدوام تعارض أي تقارب أو اتحاد ألماني - نمساوي، وكان سبب هذا التغيير يعود إلى تطوّر القوة العسكرية الألمانية، وانشغال القسم الأكبر من القوات الإيطالية في حربها في أثيوبيا. هذا يعني أنه ليس بمقدور إيطاليا أن تهدد باستخدام القوة من أجل منع ألمانيا من ضم النمسا؛ بالإضافة إلى التبدل الذي حدث في الاستراتيجية الإيطالية، فبعد أن كانت ترغب في الحصول على مركز متميز في وسط أوروبا بدأت تعطي الأفضلية للعمل على محوري المتوسط والمستعمرات، كما أن إيطاليا لم تعارض ضم ألمانيا للنمسا بسبب توقيعها اتفاقية

محور روما ـ برلين عام 1936، ثم انضمام إيطاليا إلى حلف الأنتي كومنيترن عام 1937، مما ساعد في توطيد العلاقات الألمانية الإيطالية. أما تشيكوسلوفاكيا، فقد تخوفت من مسألة الضم هذه خشية ان تبدأ المانيا بالمطالبة بتعديل الحدود معها؛ وخاصة أن حدودها الشمالية مع المانيا (منطقة السوديت تضم حوالي 3,2مليون الماني)، فأعلن وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا لممثل فرنسا في براغ بأنه يعد ضم المانيا للنمسا أمراً خطيراً للغاية.

القضية التشيكوسلوفاكية والمواقف الدولية منها:

أخذ هتلر يخطط لضربة لاحقة بعدما حقق هدفه في ضم النمسا، فكان الهدف التالي تشيكوسلوفاكيا التي كانت بلداً غنياً بالموارد الطبيعية. كانت تشيكوسلوفاكيا تقف حائلاً دون وصول الألمان إلى وادي الدانوب، وكان يعيش على أراضيها أكثر من ثلاثة ملايين الماني يقطنون في مقاطعتي بوهيميا ومورافيا. وقد ضمت هاتان المنطقتان إلى تشيكوسلوفاكيا بموجب معاهدة فرساي، وكان يطلق عليها "السوديت" حيث كان الألمان في هذه المنطقة يتلهفون إلى الانضمام إلى الوطن الأم المانيا. فقد استغل الألمان هذا الوضع، واستخدموا في سبيل ذلك جميع وسائل الدعاية لحض سكان السوديت على المطالبة بالاتحاد مع المانيا. وقد طالب هانلاين زعيم ألمان السوديت في خطاب ألقاه في كارلسباد بالاستقلال الإداري للأراضي التي يسكنها المانيو السوديت في تشيكوسلوفاكيا وطالب ايضاً بحق المانيي السوديت في الاعتراف بالقومية الألمانية وكان ذلك باتفاق مع الحكومة الألمانية تمهيداً لضم هذه المنطقة إلى الوطن الأم.

بعد ذلك بدأت الاضطراب والتوتر السياسي يسود العلاقات بين السوديت والحكومة التشيكوسلوفاكية، اضطرت على أثرها بريطانيا إلى التدخل لفض النزاع، فأرسلت إلى براغ لجنة برئاسة رنسيمن التي أجرت الاتصالات مع الفريقين، وطرحت تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى 21 دائرة، لكل واحدة منها استقلالها الإداري، لكن هذا الحل لم يرض الفريقين.

وبعد ذلك اتخذت هذه القضية وجهاً آخر إذ أن هتلر أعلن في خطاب له القاه في 12 أيلول عام 1938 حق الماني السوديت بالانضمام إلى ألمانيا، ثم ما لبثت أن علت الأصوات في السوديت مطالبة بالانضمام إلى ألمانيا، وحث ألمانيا على التدخل إلى جانبهم بحجة أنهم يتعرضون للاضطهاد من قبل الحكومة التشيكوسلوفاكية، وجرت محاولات من قبل بريطانيا وفرنسا لحل النزاع سلمياً للحؤول دون تحوله إلى حرب كبرى، وقد أصر هتلر خلال المباحثات على أن تتخلى تشيكوسلوفاكيا عن جميع الأراضي التي تقطنها أغلبية ألمانية، وإذا لم تسوَّ هذه القضية بأقصى مهلة سيلجأ إلى استخدام القوة لحلها، وقد نصحت الحكومتان الفرنسية والبريطانية الحكومة التشيكوسلوفاكية بأن تتخلى عن الأراضي التي يطالب بها هتلر، وعلى الرغم من قبول الحكومة التشيكوسلوفاكية المقترح البريطاني الفرنسي، أبدى هتلر مطالب جديدة، ففي 26 أيلول عام 1938 صرح هتلر بأنه على الجيوش التشيكوسلوفاكية أن تخلي هذه الأراضي في أول تشرين الأول عام 1938، في مدة لا تتجاوز الستة أيام، وأن يتم الجلاء دون هدم التحصينات التي أقامها التشيكوسلوفاكيون فيها. رفضت الحكومة التشيكوسلوفاكية المطلب الألماني وحشدت قواتها على طول التخوم التشيكوسلوفاكية[1].

المواقف الدولية من القضية التشيكوسلوفاكية:

لم تلقَ المطامع الألمانية في تشيكوسلوفاكيا أية معارضة جدية من جانب الدول الأوروبية الكبرى. فإيطاليا لم يكن لديها أي مبرر للدفاع عن المصالح التشيكوسلوفاكية؛ هذا بالإضافة إلى كون إيطاليا مرتبطة باتفاقيات تحالفية مع ألمانيا، حتى أن موسوليني صرح علانية بأنه سيساعد ألمانيا عسكرياً في حال حصول خلاف حول السوديت.

(1) المرجع السابق، ص 31– 32.

أما الاتحاد السوفييتي، فقد أعلن أكثر من مرة أثناء الأزمة بأنه مستعد للقيام بالتزاماته حيال تشيكوسلوفاكيا، أي تقديم الدعم العسكري لها إذا ما قامت فرنسا بتنفيذ التزاماتها بناءً على ميثاق تعاون مشترك بين الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفييتي مساعدة تشيكوسلوفاكيا مباشرة؛ لأنه لا يملك حدوداً مشتركة معها، وإذا ما أراد المساعدة فإن هذا الأمر يثير حق مرور القوات السوفييتية عبر رومانيا وبولونيا، حيث رفضت الحكومة البولونية رفضاً قاطعاً مرور القوات السوفييتية عبر أراضيها، وعند اللزوم سوف تعارض ذلك بالقوة، وأن الحكومة البولونية على قناعة بأنه إذا ما دخل السوفييت بولونيا حتى لو دخلوا أصدقاء، فلن يخرجوا منها البتة. كما رفضت رومانيا دخول القوات السوفييتية عبر أراضيها.

أما بالنسبة إلى الموقف البريطاني، فقد كان رئيس الحكومة البريطانية تشمبرلن من أنصار السلام، والواقع أن موقف بريطانيا قد تطوّر في القضية التشيكية، فمع بداية الأزمة أواخر نيسان وأوائل أيار عام 1938 تحفظت الحكومة البريطانية ولم تشأ أن تأخذ على عاتقها تعهدات بشأن أوروبا الوسطى، لم يكن تشمبرلن يعارض انضمام ألمانيي السوديت إلى ألمانيا، ولكن الموقف البريطاني تبدل عندما أصبحت الأزمة خطيرة في أيلول عام 1938، حيث صرحت الحكومة البريطانية في 12 أيلول عام 1938 "ان حكومة صاحبة الجلالة لا تسمح أبداً بأن يكون أمن فرنسا مهدداً". في 26 أيلول عام 1938 أعلنت الحكومة البريطانية أنه في حال نشوب حرب فرنسية – ألمانية حول قضية السوديت فإن بريطانيا ستقدم لفرنسا خلال الشهور الستة الأولى من الحرب فرقتي مشاة و150 طائرة فقط، هذا يعني أن المساعدة البريطانية ستكون بلا جدوى إذا ما قامت الحرب وطالبت الحكومة البريطانية بعقد مؤتمر لحل قضية السوديت بحجة سحب الذرائع الهتلرية وحل القضية سلمياً.

أما فرنسا، فقد وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ موقف قوي بسبب الحلف الموقع في 16 تشرين الأول عام 1925 مع تشيكوسلوفاكيا. وقد أعلنت فرنسا

أكثر من مرة بأنها عازمة على الإيفاء بتعهداتها، ولكن عندما حان الوقت ضغطت فرنسا على الحكومة التشيكوسلوفاكية لتقبل بالمطالب الألمانية، وأن تتخلى عن السوديت، وإن سبب ذلك يعزوه البعض إلى ضعف القدرات العسكرية الفرنسية مقارنة بالألمانية، وبسبب معارضة الرأي العام الفرنسي لأية حرب مع ألمانيا، ومحاولة لكسب الوقت؛ لأن فرنسا غير مستعدة للحرب، هذا بالإضافة إلى موقف بريطانيا من الأزمة، ونصائحها لفرنسا بالتعقل واتباع سياسة هادئة تجاهها، وإعلانها بعدم مساعدة فرنسا إلا في حال وقوع اعتداء مباشر على الأراضي الفرنسية، وموقف كل من رومانيا وبولونيا ورفضهما السماح للقوات السوفييتية بعبور أراضيها لنجدة تشيكوسلوفاكيا. واحتمال قيام إيطاليا بالوقوف إلى جانب ألمانيا، عندها لن تستطيع فرنسا المحاربة على جبهتين.

مؤتمر ميونخ لحل قضية السوديت:

في 29 أيلول عام 1938 اجتمع هتلر، وموسوليني، وداليديه في مدينة ميونخ الألمانية لتسوية الأزمة التشيكوسلوفاكية، ولم يدع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا لحضوره، هاجم هتلر الحكومة التشيكوسلوفاكية بعنف، ثم أبدى داليديه رئيس وزراء فرنسا تساؤله عن الغاية من المناورات الألمانية على الحدود التشيكوسلوفاكية، فإذا كان الهدف من ذلك اقتسام تشيكوسلوفاكيا بين الدول الثلاث هنغاريا، وبولونيا، وألمانيا فإن فرنسا ترفض ذلك بشدة وستدافع عن حليفتها تشيكوسلوفاكيا، أما إذا كان الهدف إيجاد حل لقضية السوديت فإن فرنسا مستعدة للتفاوض، ولفتح باب المناقشة. وقد أيد تشمبرلن موقف زميله الفرنسي، ثم أكد موسوليني أن الهدف من المؤتمر هو حل قضية السوديت. بعد المناقشات والمداولات بين الوفود المشاركة في المؤتمر توصل المؤتمرون إلى قرارات عدة أهمها[1]:

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص331- 332.

1 – ضم المناطق التشيكوسلوفاكية التي تسكنها أكثرية ألمانية إلى ألمانيا، وذلك مع إفساح المجال أمام المواطنين غير الألمان لمغادرتها والسماح لهم بنقل ما يملكون في فترة أقصاها 10 تشرين الأول عام 1938.

2 – تشكيل لجنة من الدول الأربع؛ بالإضافة إلى ممثل عن تشيكوسلوفاكيا، وذلك من أجل إجراء استفتاء في المناطق التي تقارب فيها نسبة الألمان 50٪ من السكان.

3 – تحديد مهلة ثلاثة أشهر من أجل حل مشاكل الأقليات البولونية والهنغارية في تشيكوسلوفاكيا، وذلك بالتفاوض المباشر بين الأطراف الثلاثة..

4 – تعهدت كل من بريطانيا وفرنسا بضمان سيادة تشيكوسلوفاكيا على ما تبقى لها من أراض، وتم ذلك بموجب ملحق ضم إلى الاتفاقية الأساسية.

يتبين من نتائج تسوية ميونخ الآتي:

1– تأكدت فرنسا وبريطانيا أن هتلر لا يحترم المواثيق والعهود؛ ولذلك بدأتا بعد ميونخ بتدعيم قدراتهما العسكرية البرية والبحرية والجوية.

2– إن عدم إشراك الاتحاد السوفييتي في مؤتمر ميونخ دفع زعماءه إلى الشك بنوايا بريطانيا وفرنسا غير الودية تجاهه، ولذلك سارع إلى إلغاء المعاهدة الدفاعية بينه وبين فرنسا عام 1935، والدخول في مفاوضات سرية مع ألمانيا أفضت إلى عقد اتفاقية عدم اعتداء بينهما في 23 آب عام 1939.

3– أدخل انتصار ميونخ الغرور في نفس هتلر؛ فراح يعتقد بأن الدول الليبرالية ضعيفة أمام مخططاته التوسعية، وهذا ما شجعه على متابعة سيطرته على باقي الأراضي التشيكوسلوفاكية، وعلى إثارة الأزمة البولونية في خريف ذلك العام.

كان من نتائج التسوية أن حصلت مقاطعة سلوفاكيا على الحكم الذاتي، حيث سعى رئيس وزرائها تيسو للانفصال بشكل نهائي عن الحكومة التشيكوسلوفاكية المركزية، ولكن هذه الأخيرة أصدرت قراراً بعزل تيسو

فاستنجد بألمانيا، وبعد اجتماعه بـ هتلر وبدعم منه عاد تيسو إلى بلاده وأعلن استقلال مقاطعة سلوفاكيا وانفصالها عن حكومة براغ، ثم وقع مع هتلر معاهدة في نيسان عام 1939 أصبحت بموجبها سلوفاكيا محمية ألمانية.

في 15 آذار عام 1939 استدعى هتلر رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا إميل هاشا إلى ألمانيا حيث دفعه للاستسلام، والتوقيع على وثيقة تجعل من الشعب التشيكي أمانة في يد هتلر، ثم أصدر قراراً عد بموجبه تشيكيا جزءاً من الأراضي الألمانية.

بعد هذه الإجراءات زالت دولة تشيكوسلوفاكيا بصورة مؤقتة عن الخارطة السياسية للقارة الأوروبية، بعد أن أنهى هتلر القضية التشيكوسلوفاكية قام بانتزاع ميميل من لتوانيا في آذار عام 1939. وبدأ بالتفكير في ضم المناطق البولونية المأهولة بالألمان. كما قام موسوليني باغتنام فرصة الفوضى الدولية هذه حيث اجتاحت قواته ألبانيا في شهر آذار عام 1939.

أقدمت ألمانيا في اليوم التالي لصدور مقررات مؤتمر ميونخ لحل قضية السوديت على توقيع معاهدة عدم اعتداء مع بريطانيا، وقد نصت المعاهدة على أن العلاقات البريطانية – الألمانية تعد من المواضيع الحيوية التي لا تهم البلدين فحسب، وإنما أوروبا أيضاً. وفي 6 كانون الأول عام 1938 وقعت الحكومة الألمانية مع الحكومة الفرنسية معاهدة عدم اعتداء، عدت هذه المعاهدة الحدود بين الدولتين حدوداً نهائية وثابتة، وأكدت المعاهدة على رغبة الدولتين في التشاور في القضايا التي من شأنها أن تعكر الأمن الأوربي. تبين لاحقاً أن عقد هاتين المعاهدتين لم يشكل عامل تهدئة للأوضاع الأوروبية؛ وإنما على العكس من ذلك فجر الوضع في أوروبا.

نستنتج مما تقدم أن العلاقات الدولية شهدت توتراً ملحوظاً بين الدول الأوروبية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وعلى الخصوص بعد وصول

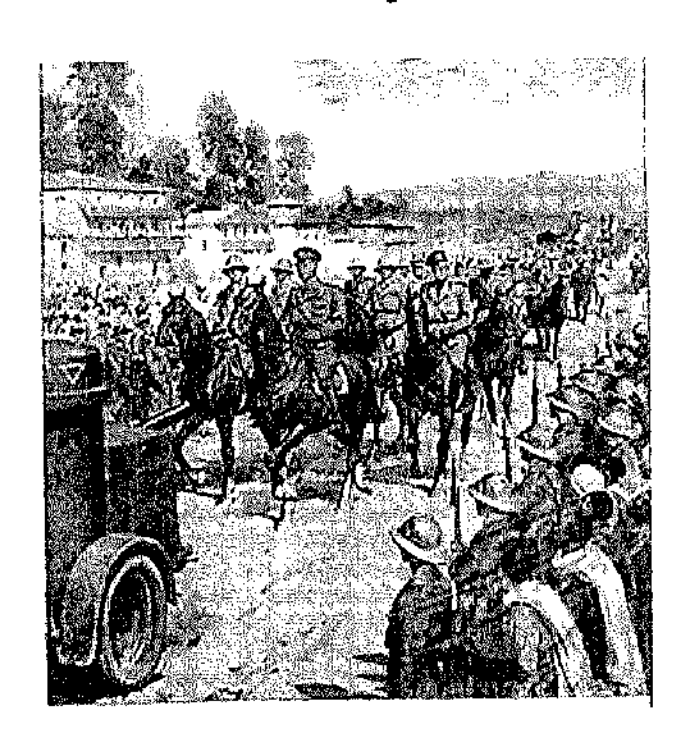
هتلر إلى الحكم في ألمانيا، والإجراءات التي قام بها من أجل التخلص من معاهدة فرساي المجحفة بحق ألمانيا، ومحاولته ضم الألمان المتواجدين على أراضي الدول الأخرى، وإعادة تسليح رينانيا واحتلالها؛ هذا بالإضافة إلى دعم ألمانيا إيطاليا في حربها ضد أثيوبيا، ووقوفها إلى جانب فرانكو في الحرب الأهلية الإسبانية. كما أن السياسة البريطانية والفرنسية المتهاونة والهادئة وردود فعلها الخجولة تجاه السياسة الهتلرية التوسعية، أدى إلى توتر الأوضاع في أوروبا وقيام الحرب العالمية الثانية في 1 أيلول عام 1939.

إذا كان اختلال توازن القوى بين الدول الكبرى قد أدى إلى الحرب العالمية الأولى فإن العديد من أساتذة العلاقات الدولية يعتقدون أنّ التطوّرات التي شهدتها القارة الأوروبية في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، مثل وصول أدولف هتلر إلى الحكم في ألمانيا وما نتج عنه من تعاظم قوة ألمانيا قد ساهم في نشوب الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثامن

الوضع الدولي خارج القارة الأوروبية في الثلاثينيات من القرن العشرين

- المساعي اليابانية لتقوية نفوذها في أسيا والشرق الأقصى والمواقف الدولية منها:
  - غزو اليابان لمنشوريا عام 1931.
  - الغزو الياباني للقسم الأكبر من الأراضي الصينية عام 1937.
- السياسة الإيطالية في منطقة البحر المتوسط وأفريقيا.
- الحرب الإيطالية الأثيوبية بين عامي 1935- 1936.





الوضع الدولي خارج القارة الأوروبية في الثلاثينيات من القرن العشرين

في الفترة التي كانت فيها ألمانيا النازية تعمل على تقوية مواقعها في أوروبا، وتعد العدة لقلب الأوضاع فيها لصالحها، كانت الفاشية الإيطالية، والطغمة العسكرية في اليابان تعملان وتبذلان ما بوسعهما من أجل تعديل الأوضاع الأوروبية خارج القارة الأوروبية. وقد قوبلت هذه الرغبات بمقاومة شديدة من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فما المساعي التي بذلتها اليابان وإيطاليا من أجل تعديل الأوضاع في الشرق الأقصى وفي أفريقيا؟ وما مدى المقاومة التي لاقتها هاتان الدولتان من قبل الدول الأخرى؟

المساعي اليابانية لتقوية نفوذها في آسيا والشرق الأقصى، والمواقف الدولية منها:

كما هو معلوم أن الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 أدت إلى تفاقم الصراع بين الدول الرأسمالية لإعادة اقتسام العالم، وتجلى ذلك في الشرق الأقصى حيث شرعت اليابان منذ أواخر عام 1931 بتنفيذ برنامجها في التوسع الإقليمي الذي وضع عام 1927 كما جاء في مذكرة رئيس الوزراء الياباني تاناكا التي وجهها إلى امبراطور اليابان، وقد جاء فيها أنه "على اليابان انتهاج سياسة "الحديد والنار" فيما يتعلق بشرق آسيا، وعلى الخصوص السيطرة على منشوريا، وعلى منغوليا الداخلية"، وجاء في المذكرة أيضاً "إذا استطاعت اليابان السيطرة على الصين، فكل دول آسيا –الهند، وحتى دول البحر الجنوبي– وقتها ستهاب هذه الدول اليابان، وسوف تستسلم أمام اليابان، ولتحقيق ذلك لا بد من سحق الولايات المتحدة الأمريكية، وعند امتلاكنا (اليابان) للصين والهند ودول بحر الجنوب عندها نقدم على السيطرة على آسيا الصغرى ووسط آسيا، وأخيراً أوروبا[1]"

(1) كيريلين، مرجع سابق، ص 147.

إن موضوع التوسع الياباني في الشرق الأقصى يعود إلى كون اليابان أقوى دولة في شرق آسيا؛ وذلك يعود لعدة عوامل، أهمها: الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، وامتلاكها أسطولاً بحرياً قوياً وجيشاً برياً يعد من أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأقصى، ولذلك بدأت اليابان مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين العمل على التخلص من القيود التي فرضتها عليها سياسة "الباب المفتوح" في الصين، ومعاهدة الدول التسع عام 1922. وقد ركزت اليابان على الصين لتكون مسرحاً لتدخلها وفرض نفوذها، بسبب الضعف الذي تعانيه الجمهورية الصينية، والانقسامات الخطيرة في هذا البلد واشتعال الحروب الأهلية في الصين، ولذلك رأت اليابان في الصين فريسة سهلة ومجالاً رحباً لتحقيق أهدافها التوسعية.

بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929حل العسكريون مقام الليبراليين في حكم اليابان، وحلت الدبلوماسية القوية محل الدبلوماسية الهادئة. وبعد استلام الطغمة العسكرية الحكم في اليابان وجدت أن خير وسيلة لإخراج اليابان من الأزمة التي تعيشها هي الاستيلاء على منشوريا. فقد كان لمنشوريا أهمية كبرى بالنسبة لليابان من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، وخشيت أن تقع هذه المناطق تحت النفوذ الشيوعي السوفييتي الذي يشكل تهديداً خطيراً لمصالحها الاقتصادية الكبيرة في منطقة الشرق الأقصى (منشوريا: عبارة عن ثلاث مقاطعات صينية تمتد من الشمال وحتى الجنوب على طول 1500كم، ومن الشرق إلى الغرب على ما يقارب 1400كم، بلغ عدد سكان منشوريا 36 مليوناً نسمة؛ 10٪منهم منشوريين ولكن أغلبية السكان فيها صينية). أما فيما يتعلق بمستقبل منشوريا فكانت النظرية اليابانية كالآتي:"بما أن اليابان تشكو من فرط في السكان، فهي من الوجهة الاقتصادية بحاجة إلى استثمار أراضي منشوريا، ومن جهة أخرى إن اليابان أهل لتنظيم هذا الاستثمار؛ لأن عمل الاستعمار الذي قامت به في البلاد منذ عام 1905 يخولها هذه الحقوق. وعلى هذا فالنظرية اليابانية لا

تنطبق على منطقة خط حديد جنوبي منشوريا فقط حيث تمارس فيها حقوقاً سياسية، بل على أراضي منشوريا كلها"[1].

ولهذا صرح وزير خارجية اليابان البارون تاناكا، وكان مناصراً لفكرة التوسع المسلح، وفي 16 تموز عام 1927، بقوله:"إن منشوريا ضرورية لأمن وحتى لوجود اليابان؛ ولذا على اليابان أن تتخذ التدابير للحفاظ على السلام في هذا البلد، وتمنع الفوضى الداخلية الصينية من أن تمتد إلى الصين. ويجب على اليابان أن تسيطر على الصين بعد سيطرتها على منشوريا، يجب علينا السيطرة على الصين لنسيطرعلى العالم"[2].

وهكذا يمكن إجمال أسباب الغزو الياباني لمنشوريا بالآتي:

1– الأهمية الاستراتيجية، والاقتصادية لمنشوريا.
2– خشية اليابان من وقوع منشوريا تحت النفوذ الشيوعي.
3– عدم رضا اليابان عن حاكم منشوريا الذي عينته الصين.
4– حنقها من القيود التي فرضتها عليها سياسة "الباب المفتوح" تجاه الصين.
5– حالة الضعف والانقسامات التي كانت تعتري الحياة السياسية في الصين، فقد كانت تستعر في البلاد حرب أهلية طاحنة بين الشيوعيين بقيادة ماو– تسي – تونغ والوطنيين بقيادة تشان – كي – تشيك.
6– الأزمة الاقتصادية الحادة، ورغبة الحكومة في عمل شيء ما في الخارج لتحويل أنظار الشعب عن الأوضاع الداخلية.
7– سيطرة العسكريين على الحكم عام 1931.
8– المحاولات الأمريكية لتقوية نفوذها في الصين، وعلى الخصوص بعد توقيعها على معاهدة سرية مع حكومة شان– كاي– تشيك تقضي بتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث حضر إلى الصين

---

(1) نور الدين حاطوم، تاريخ القرن العشرين، مرجع سابق، ص 303– 304.

(2) المرجع السابق، ص 305– 306.

المئات من المستشارين العسكريين ورجال الأعمال الأمريكيين بموجب هذه المعاهدة، وتم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة نانكين عام 1928 بهدف الوقوف في وجه الحركة الشيوعية في الصين.

إذان: كان اليابانيون في عام 1931 ينتظرون فرصة للعمل في منشوريا وقد تهيأت هذه الفرصة في 18 أيلول عام 1931 إثر انفجار قنبلة وضعها صيني في خط حديد جنوب منشوريا بالقرب من موكدن، فقد التمست اليابان في هذا الانفجار عذراً لاجتياح منشوريا، وصرحت اليابان أن هذا الحادث دليل على خطر الفوضى في منشوريا، وأنه يجب الحيلولة دونه. احتلت القوات اليابانية موكدن 22 أيلول عام 1931، كما احتلت مدينة غيرن في الشمال الشرقي من موكدن واحتلت بالتدريج خلال عدة أسابيع جميع المدن المنشورية. لم ترد الحكومة الصينية على اليابان عسكرياً لأنها كانت عاجزة، وتمسكت برفض أية مفاوضات مع اليابان ما دامت الجيوش اليابانية على الأرض المنشورية، كما حاولت الحكومة الصينية تحريم المنتجات اليابانية في شنغهاي، وكانت هذه المدينة تحتوي على مؤسسات تجارية وصناعية يابانية كثيرة. كما أعطت الصين أوامرها إلى قواتها بمصادرة جميع السفن والمنتوجات اليابانية في الموانئ الصينية، كما أنها رفعت القضية المنشورية إلى عصبة الأمم، وطلبت إليها العمل على حمايتها. وفي غضون ذلك كانت الحكومة اليابانية مشغولة في تسوية وضع منشوريا التي احتلتها، وجعلت من هذا الاحتلال أمراً واقعاً، ففي 18 شباط عام 1932 عقد في موكدن مجلس مؤلف من 700 شخص ادّعى بأنه يمثل سكان منشوريا، وفي الواقع أن اليابانيين انتخبوا أعضاء هذا المجلس من الذين قبلوا التعاون معهم، وفي آذار عام 1932 نادى هذا المجلس باستقلال منشوريا وفي 9 آذار من العام نفسه تشكلت حكومة مونشوكو، وهو الاسم الذي أطلق على منشوريا بزعامة الأمير بو- بي (كان الأمير بو- بي عام 1911 إمبراطوراً للصين بعمر 3 سنوات، وأزاحته الثورة الصينية عن العرش) فسارعت الحكومة اليابانية إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة، وصرحت بأنها ترغب في تحقيق السلام في الشرق

الأقصى. في 2 أيلول عام 1932 جرى اتفاق ياباني – مونشوكي صرحت اليابان فيه بأنها تضمن الدفاع الخارجي عن دولة مونشوكو؛ ولذا فإن للجيوش اليابانية الحق في وضع حامية لها في هذه الدولة[1].

موقف عصبة الأمم من العدوان الياباني على منشوريا:

طلبت الحكومة الصينية في 21 أيلول عام 1931 من عصبة الأمم التدخل لإيقاف التدخل الياباني في منشوريا، فعقد مجلس العصبة في 30 ايلول عام 1931، وأصدر المجلس قراراً طلب فيه من القوات اليابانية الانسحاب من منشوريا، كما أوصى المجلس بتشكيل لجنة دولية برئاسة اللورد ليتون للقيام بمهمة استقصاء عن رغبة المواطنين في منشوريا وللتوصية بالخطوات اللازمة لضمان حقوق اليابانيين في منشوريا. لقد قامت اللجنة الدولية بواجبها ورفعت تقريرها إلى مجلس عصبة الأمم تتضمن المعلومات الآتية[2]:

- إن قيام حكومة مونشوكو لا يمثل رأي الأغلبية، وأن هذه الدولة مدينة بوجودها إلى إرادة هيئة الأركان االيابانية، وإن عمل مجلس موكدن الذي قرر استقلال منشوكو الذاتي كان عملاً اصطناعياً صرفاً.
- التمني على عصبة الأمم عدم الاعتراف بالدولة الجديدة (مونشوكو).
- التوصية بمنح منشوريا الحكم الذاتي، ولكن ضمن السيادة الصينية.
- اعتراف الصين لليابان بإنشاء شركات للخطوط الحديدية والتعاونيات الزراعية في منشوريا، من خلال مباحثات مباشرة بين الصين واليابان.

وفي الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته الجمعية العامة لعصبة الأمم في جنيف في 6 كانون الأول عام 1932 درست العصبة تقرير ليتون، واستمعت إلى مندوبي اليابان والصين وبعد محاولات للتوفيق بين الدولتين ذهبت عبثاً تبنت

---

(1) المرجع السابق ، ص 310– 311.

(2) كيريلين، مرجع سابق، ص 149.

العصبة تقرير ليتون. وفي 24 شباط عام 1932 عاد مجلس العصبة وتبنى في الجلسة تقرير اللجنة الذي نص على[1]:

1- عدم الاعتراف بحكومة مونشوكو.
2- سحب القوات اليابانية من منشوريا مع الاحتفاظ بجزء منها في منطقة الخط الحديدي لجنوب منشوريا.

لقد أغضب القرار الصادر عن مجلس العصبة اليابان، وجعلها تنسحب من عصبة الأمم في 27 آذار عام 1933.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931:

اقتضت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى منها أن تتخذ موقفاً واضحاً وجريئاً من العدوان الياباني على منشوريا عام 1931، وعلى الخصوص أن العدوان الياباني كان يهدف إلى احتكار الأسواق المنشورية احتكاراً تاماً، والحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة اليابانية، هذا ما قد يضر بالمصالح الأمريكية الحيوية في هذه المنطقة.

إن تطوّر الأحداث في منشوريا والتوسع الياباني دق ناقوس الخطر لدى الولايات المتحدة الأمريكية كونها تملك استثمارات هائلة في هذه المنطقة، ولذلك حاولت الدبلوماسية الأمريكية حل المسألة المنشورية بالطرق السلمية، وتقريب وجهات النظر الصينية – اليابانية، وأصبحت المنسق والحكم في المباحثات التي تدور بين الدولتين. أرسل ستيمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في 7 كانون الثاني عام1932 مذكرات فردية إلى كل من اليابان والصين شارحاً فيها موقف الولايات المتحدة من الغزو الياباني لمنشوريا، وقد صرحت الإدارة الأمريكية بأنها لا تعترف، ولن تعترف بأية اتفاقات وأية ظروف تعرض مصالحها

(1) المرجع السابق، ص 149.

وحقوقها أو مواطنيها في الصين للخطر، وسترفض كل تغيير في وضع السيادة على الأراضي الصينية؛ "بالإضافة إلى الاعتراف بسياسة "الباب المفتوح"، كما أن الولايات المتحدة لاتعترف بأية اتفاقات وأوضاع تتناقض مع ميثاق بريان- كلليوغ (لقد عرف هذا التصريح الأمريكي بمشروع ستيميسون نسبة لوزير الخارجية الأمريكية آنذاك). من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ أية خطوات فعلية لوقف العدوان الياباني على الصين وإجبارها على الانسحاب من منشوريا، حتى إن بعض الشركات الاحتكارية الأمريكية قدمت وباعت الأسلحة بشكل كبير لليابان.

في 16 كانون الثاني عام 1932 بعثت الحكومة اليابانية بمذكرة جوابية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعلن فيها احترامها لمبدأ سياسة "الباب المفتوح". تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها بمقترح لحل القضية المنشورية يتضمن إنشاء منطقة محايدة، ووقف الأعمال والنشاطات العسكرية، والبدء بمباحثات ومفاوضات بحضور مراقبين محايدين، ولكن اليابان في 6 شباط عام 1932 رفضت المقترح الأمريكي حول التوسط في النزاع.

استبعدت الإدارة الأمريكية البحث في العقوبات العسكرية ضد اليابان، واقتصر البحث على إمكانية اتخاذ عقوبات اقتصادية ولذلك انقسم الرأي العام الأمريكي بين تيارين: الأول – تيار أكاديمي يقول بضرورة إنزال العقوبات الاقتصادية بحق اليابان، والتيار الآخر يرفض فرض هذه العقوبات؛ لأن هذا يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية كون السوق اليابانية لا تزال سوقاً كبيرة لتصريف المنتجات الأمريكية.

اكتفت السياسة الأمريكية بالعقوبات المعنوية التي تمثلت بعدم الاعتراف بالأمر الواقع (كانت هذه سياسة الرئيس الأمريكي هوفر)، ولم تتغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت تجاه العدوان الياباني ضد الصين، وذلك لسببين: الأول؛ لأن فوزه بالانتخابات الرئاسية جاء نتيجة برنامج عمل

داخلي، وليس على أساس السياسة الخارجية، والسبب الثاني؛ لأن السياسة الخارجية الأمريكية التي كان يقودها ستيميسون سياسة عقلانية ومعبرة عن الرأي العام الأمريكي.

توطيد العلاقات اليابانية مع الدول الديكتاتورية في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين:

إن التناقض والتنافس حول المصالح بين اليابان والدول الكبرى ذات الشأن في السياسة الدولية لم يقتصر على التنافس على أسواق الصين؛ بل تعداه ليشمل جميع المستعمرات في جنوب شرق آسيا، وفي المحيط الهادي، إن التنافس على أسواق هذه المناطق، وعلى الخصوص أن اليابان أغرقت أسواق الشرق الأقصى بمنتجاتها، ولذلك سعت وسارعت الدول الكبرى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية مصالحها، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات اليابانية.

لقد استطاعت اليابان بفضل قوتها الاقتصادية واستغلالها للشعور القومي لدى الشعوب الآسيوية، من خلال رفعها شعار "آسيا للآسيويين"؛ مما زاد في توثيق علاقات اليابان بشعوب المنطقة هي المساعدات العلمية والمالية التي قدمتها اليابان لشعوب المنطقة، وكانت اليابان تقدم مساعدات جمة إلى غالبية حركات التحرر في آسيا. أدت هذه السياسات اليابانية إلى تناقضات كبيرة بينها وبين الدول الليبرالية المسيطرة، والمستفيدة من الأوضاع القائمة في أوروبا والعالم؛ هذا ما جعل اليابان تتقترب من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية والفاشية في أوروبا (ألمانيا، إيطاليا)، وقد تجلى هذا التقارب بين اليابان وألمانيا في إقامة محور (طوكيو – برلين) عن طريق توقيع ميثاق الأنتي كومنتيرن عام 1936 الذي انضمت إليه إيطاليا، ودول أخرى عام 1937.

الغزو الياباني لمعظم الأراضي الصينية عام 1937:

في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين زادت حدة التناقضات داخل المجتمع الياباني، حيث حاولت المجموعات العسكرية الفاشية في اليابان تشكيل حكومة عسكرية توطد الحكم الفاشي في البلد، وبالفعل وصلت حكومة عسكرية مدعومة من رجال الأعمال إلى تسلم زمام الحكم عام 1936، والتي كانت ترغب بالتوسع في الشرق الأقصى على حساب جيرانها، والسبب يعود في ذلك إلى ازدياد عدد السكان بشكل كبير في اليابان بشكل فاق قدرة البلاد على الاستيعاب، وبسبب الإجراءات المتشددة التي اتخذتها الدول الكبرى حيال المنتوجات اليابانية من خلال فرض تعريفات جمركية كبيرة عليها؛ مما أدى لكساد في البضاعة اليابانية، وبسبب المقاطعة الصينية للبضائع اليابانية، وعلى الخصوص بعد غزو اليابان لمنشوريا عام 1931، فضلاً عن انشغال الدول الكبرى في الحرب الأهلية الاسبانية 1936، وبسبب موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة الأمريكية حيال القضايا الأوروبية، وبسبب عدم اتخاذ قرارات حازمة من قبل عصبة الأمم تجاه الغزو الياباني لمنشوريا؛ كل هذه الأسباب شجعت الحكومة العسكرية اليابانية على اتخاذ قرارها بالتوسع في الشرق الأقصى. فقد قررت الحكومة اليابانية الجديدة رفع الميزانية العسكرية حتى وصلت إلى 40٪ من الميزانية العامة.

في 7 آب عام 1937 اتخذ مجلس الوزراء الياباني قراراً يتعلق بأهم مبادئ السياسة الوطنية، وكانت خطة استراتيجية للعدوان والتوسع في السنين القادمة، وأهم مهام السياسة الخارجية اليابانية حسب هذه المبادئ تتمثل في جعل الإمبراطورية اليابانية قوة ضاربة في منطقة شرق آسيا، والتحضير للنضال ضد الاتحاد السوفييتي ومساواة القوة العسكرية اليابانية مع القوة العسكرية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ بالإضافة إلى ذلك وضعت الحكومة اليابانية خططاً للتوسع الوطني والاقتصادي نحو الجنوب؛ وعلى الخصوص في منطقة دول البحر الجنوبي، وزيادة عدد القوات في دولة مونشوكو لتستطيع

القيام بالضربة الأولى ضد القوات السوفييتية في الشرق الأقصى، كما أن الخطة تقتضي بزيادة قدرات الأسطول الياباني، ليستطيع مجابهة الأسطول الأمريكي والبريطاني في منطقة المحيط الهادي.

ولتنفيذ الخطة والبرنامج الياباني كان لا بد لليابان أن تقوم بخطوات تقارب مع الأنظمة الفاشية في أوروبا، وعلى الخصوص مع ألمانيا الهتلرية؛ ولذلك جرى التوقيع على حلف الأنتي كومنتيرن للنضال ضد الشيوعية العالمية، وقد نص ملحق سري لهذا الميثاق على أنه في حال اشتباك أحد الطرفين في حرب مع الاتحاد السوفييتي فإن الطرف الآخر سيقوم بدعمه في هذه الحرب، وتعهدت كل من اليابان وألمانيا بألا توقعا مع الاتحاد السوفييتي أية معاهدات سياسية تعارض هذا الاتفاق السري. لم يكن ميثاق الكومنتيرن الذي قد وضع بداية التحالف العسكري والسياسي بين اليابان وألمانيا من أجل إعادة تقسيم العالم بالقوة موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي فقط؛ وكان موجهاً أيضاً ضد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. إن هذا الميثاق الذي عقدته اليابان مع ألمانيا سهل عليها هجومها على الصين عام 1937.

إن اليابان بدأت تنتظر المسوغ لبدء عدوانها على الصين، ولقد وجدت حكومة هياشي مسوغها في الاعتداء الذي وقع على القوات اليابانية في كوان – بينغ في تموز عام 1937، استغلت الحكومة اليابانية هذا الحادث، ووجهت إنذاراً شديد اللهجة إلى الحكومة الصينية، وأمرت قواتها بالتوغل في الأراضي الصينية.

استطاعت القوات اليابانية خلال سنة ونصف من بدء العدوان احتلال أكبر المركز التجارية والصناعية في الصين شنغهاي، وتيانستين، وبكين، وكالجان، وهان كانو، ومدناً أخرى ويبلغ عدد سكان هذه المناطق حوالي 40٪ من مجموع سكان الصين.

وعلى الرغم من الانتصارات الكبيرة والسريعة التي حققتها القوات اليابانية على الصين، إلا أن الشعب الصيني لم يستسلم، بل تناسى خلافاته السياسية والعقائدية وأعاد تنظيم صفوفه لمواجهة العدو الياباني، وقد تجلى ذلك في الاتفاق الذي تم بين ماو- تسي- تونغ الزعيم الشيوعي الصيني وتشان- كي -تشيك الزعيم الوطني الصيني، حيث أكد الاتفاق على تناسي الخلافات بينهما والنضال المشترك ضد العدو الياباني.

موقف الدول الكبرى من العدوان والغزو الياباني للصين عام 1937:

أدى اعتداء اليابان على الصين الشمالية واشتعال الحرب اليابانية – الصينية (الحرب الكبرى في الشرق الأقصى) إلى تفاقم الوضع بشكل خطير في الشرق الأقصى. توجهت الصين إلى الاتحاد السوفييتي بطلب تأييدها ودعمها، وفي 21 آب عام 1937 تم توقيع معاهدة عدم اعتداء بين الصين والإتحاد السوفييتي في نانكين، حيث أدان الطرفان اللجوء إلى استخدام القوة والحرب كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول؛ هذا يعني إدانة العدوان الياباني على الصين.

طالب الاتحاد السوفييتي في عصبة الأمم بتأييد الصين ودعمها للوقوف في وجه العدوان الياباني، وذلك في اجتماع عقدته الجمعية العامة للعصبة بتاريخ 21 أيلول عام 1937، ودعا الاتحاد السوفييتي إلى الرد بصورة جماعية على المعتدين في أوروبا وآسيا على السواء.

بينما أخذت عصبة الأمم تطيل في حبال الشكوى الصينية على العدوان الياباني، وفشلت لجنة الـ 23 دولة المكلفة بحل مشاكل الشرق الأقصى في الوصول إلى اتفاق بسبب إصرار فرنسا وبريطانيا على عدم الاعتراف بأن اليابان هي المعتدية. وتمت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للبلدان المتصلة مباشرة بشؤون الشرق الأقصى، وذلك بناء على دعوة من المشتركين في معاهدة واشنطن عام 1922 للدول التسع.

لقد قدم الاتحاد السوفييتي مساعدات مادية وعسكرية وفنية كبيرة للصين، ففي آذار عام 1938 منح الاتحاد السوفييتي الصين قرضاً بمبلغ 50 مليون دولار، وفي تموز عام 1938 قدم السوفييت قرضاً مماثلاً، وزود الاتحاد السوفييتي الصين بالأسلحة والمعدات وقطع الغيار، وأرسل المتطوعين إلى الصين لمحاربة اليابانيين.

شكل تقدم الجيش الياباني نحو جنوب الصين خطراً مباشراً على هونغ كونغ وسنغافورة؛ وهي المواقع الاستراتيجية الأساسية لبريطانيا، يمثل ذلك خطراً على سائر الممتلكات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية، كما أنه يضعف المراكز الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى، ومع ذلك لم تتخذ هذه الدول أية خطوات فعلية لوقف العدوان الياباني على الصين.

في 19 تموز عام 1937 طالب البرلمان البريطاني كلاً من اليابان والصين بضبط النفس وحصر الصراع لكن الحكومة اليابانية أعلنت أنه ليس في نيتها وقف عملياتها العسكرية ضد الصين. كما أعلنت الحكومة البريطانية بالتنسيق مع حكومتي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها بالتوسط لحل الخلاف الياباني الصيني. منعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال قانون الحياد الصادر 14 أيلول عام 1937 تصدير الأسلحة للدول المتحاربة. بالطبع فإن هذا القرار صب في مصلحة اليابان المعتدية التي تملك قوة عسكرية ضاربة (جيش بري قوي وأسطول جبار)، في حين أضر بمصلحة الصين الضعيفة.

لقد فرضت اليابان حصاراً بحرياً على الموانئ الصينية؛ مما منع الصين من الاستيراد، كما فرضت أيضاً حصاراً برياً؛ وبذلك أصبحت الصين معزولة عن العالم.

في 5 تشرين الأول عام 1937 صرح الرئيس فرانكلين روزفلت خلال خطاب له في ولاية شيكاغو دعا فيه لإنشاء حظر صحي على المعتدي الياباني.. وفي 6

تشرين الأول عام 1937 اتخذت الجمعية في عصبة الأمم قراراً يتهم اليابان بنقض معاهدة الدول التسع عام 1922 وميثاق بريان – كيللوغ وميثاق عصبة الأمم، لكن الجمعية امتنعت عن وصف اليابان كدولة معتدية.(عقد مؤتمر بروكسل في تشرين الثاني 1937 لبحث العدوان الياباني على الصين، وقد رفضت اليابان الحضور، وفشل المؤتمر في إتخاذ أي قرارحاسم تجاه المعتدي الياباني) . وقد طلب من الفريقين ضبط النفس، وحل الأزمة بالطرق السلمية، كما طالب المؤتمراليابان بتطبيق اتفاقات واشنطن عام 1922. كما صرحت الإدارة الأمريكية آنذاك بأن العمل الياباني ضد الصين يخالف اتفاق واشنطن عام 1922 للدول التسع، وميثاق بريان – كيللوغ مع ذلك لم تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية أية خطوات عملية لوقف العدوان الياباني.

أما بالنسبة إلى المانيا الهتلرية، فقد رأت في الاعتداء الياباني ضرراً لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، حيث كانت تملك استثمارات كبيرة في الصين أتت بالدرجة الثالثة بعد بريطانيا واليابان في هذا المجال. لذلك دعمت ألمانيا تشان– كي – تشيك بالسلاح للوقوف في وجه الحزب الشيوعي الصيني، وللحفاظ على مصالحها في الصين.

امتعضت اليابان من الموقف الألماني، وهددت أكثر من مرة بالانسحاب من حلف الأنتي كومنتيرن في حال لم تكف ألمانيا عن توريد الأسلحة إلى الصين. في 18 تشرين الأول عام 1937 وبأمر من هتلر توقف توريد الأسلحة الألمانية إلى الصين، ولكن بعد عدة أيام عاودت ألمانيا توريد الأسلحة من جديد إلى الصين سراً، ولكن بعد مرورعام توقفت ألمانيا من جديد عن توريد الأسلحة إلى الصين نهائياً .

سيطرت اليابان على شمال الصين، ووسطها، بعدها غيرت ألمانيا موقفها من الحرب الدائرة في الصين، عندها أعلنت الحكومة اليابانية بأن ألمانيا ستحصل مقابل ذلك على مناطق نفوذ اقتصادية في الصين شرط أن تسحب ألمانيا خبراءها العسكريين من الصين، ومنع تصدير الأسلحة نهائياً إلى الصين.

بعد عام 1938 قدمت الحكومة البريطانية المساعدات الاقتصادية والقروض المالية للصين من أجل الصمود في وجه العدوان الياباني، وحذت الدول الليبرالية حذوها، إلا أن هذه المساعدات كانت قليلة وضعيفة، ولكن بعد بدء الحرب العالمية الثانية أخذت المساعدات تنهال على الصين من أغلب الدول المعادية لمعسكر المحور، وبفضل هذه المساعدات تمكنت الصين من الصمود في وجه اليابان حتى نهاية الحرب، وهزيمة اليابان في 2 أيلول عام 1945(هذا يعني أن الحرب في الشرق الأقصى استمرت حوالي 8 سنوات).

السياسة الإيطالية في منطقة البحر المتوسط وأفريقيا:

بعد التوسع الألماني والياباني على حساب دول الجوار، حذت إيطاليا بقيادة موسوليني حذوهما؛ وعلى الخصوص أنها لم تكن راضية عن مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 . في العشرينيات من القرن الماضي استطاعت إيطاليا أن تحقق بعض المكاسب على الساحة الأوروبية، فاستغلت احتلال فرنسا للرور عام 1923 وقامت بضم منطقة الفيومه المتنازع عليها مع صربيا. واستطاعت أيضاً جر البانيا لتوقيع اتفاقية دفاع مشترك معها عام 1926.

في فترة الثلاثينيات مرت السياسة الإيطالية بثلاث مراحل. المرحلة الأولى في العام 1933 حاولت السياسة الإيطالية أن تجعل الدول الكبرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا تعيد النظر في معاهدات السلام. في المرحلة الثانية التي امتدت من 1933– 1935 حاولت السياسة الإيطالية التقارب مع كل من فرنسا وبريطانيا. أما في المرحلة الثالثة أي منذ عام 1935 اتجهت السياسة الإيطالية نحو التقارب مع ألمانيا والابتعاد عن فرنسا وبريطانيا بسبب موقفها المؤيد لغزو أثيوبيا.

إن المكاسب التي حققتها السياسة الإيطالية في الثلاثينيات بقيت قليلة مقارنة بما كانت تطمح إليه. حيث إن الحكومة الإيطالية كانت تسعى إلى

توسيع وتوطيد نفوذها في ثلاث اتجاهات: باتجاه الدانوب وأوروبا الوسطى، وباتجاه البحر المتوسط والمستعمرات، ولهذا سعت السياسة الإيطالية لتحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية من أجل تحقيق مصالحها في تلك المناطق. في بادئ الأمر أخذت تتقارب مع بريطانيا وفرنسا، وفي الوقت ذاته حاولت استغلال الخلافات الألمانية مع الدول الأوروبية للتقرب من ألمانيا لتشكلا معاً جبهة واحدة لرفض مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919.

على الرغم من اخفاقات ميثاق الدول الأربع عام 1934 (ميثاق روما) الذي تحدثنا عنه سابقاً، اتجهت الحكومة الإيطالية نحو تقارب مع كل من فرنسا وبريطانيا، حيث أبدت الحكومة الإيطالية مخاوفها من احتمال انضمام النمسا إلى ألمانيا، ولذلك اتخذت الحكومة الإيطالية موقفاً حازماً من قضية النمسا عام 1934، ومناوئاً للحكومة الألمانية، كما أنها اتخذت التدابير العسكرية بنية التدخل إذا ما دخلت الجيوش الألمانية إلى النمسا، لأن إيطاليا كانت تعد أن أي اتحاد ألماني — نمساوي يهدد مصالحها في وسط أوروبا والبلقان.

إن الخلاف الإيطالي — الألماني اضطر الحكومة الإيطالية إلى تعاون وثيق مع بريطانيا وفرنسا. وعلى الخصوص بعد فشل مبادرة لويس بارتو الرامية إلى ضمان أمن أوروبا وسلامتها عن طريق معاهدات لوكارنو. فقد رأى بيار لافال خليفة بارتو في وزارة الخارجية الفرنسية "أن مصلحة فرنسا تقتضي التفاهم مع إيطاليا لإقامة جبهة دولية في وجه الخطر الألماني". وبهدف الوصول إلى هذه الغاية قام لافال بزيارة إلى روما كانون الثاني عام 1935 ووقع اتفاقية مع المسؤولين الإيطاليين تضمنت الأمور الآتية[1]:

1- تصريح عام يقول بإرادة الحكومتين في تنمية الصداقة التقليدية بينهما، والقيام بمشاورات عند الضرورة.

(1) نور الدين حاطوم، مرجع سابق ، ص 344- 345.

2- تصريح يتعلق بأوروبا الوسطى: اتفقت الحكومتان على البحث فيما بينهما ومع النمسا في حال وجود خطر يهدد استقلال النمسا، وسلامتها.
3- تصريح يتعلق بالقضايا الإفريقية: اتفقت فيه الحكومتان على تسوية خلافاتهما حول هذه القضايا.
4- تنازل فرنسا لإيطاليا عن جزء من الصحراء التونسية ضمته إلى ليبيا، كما تنازلت أيضاً عن قسم من الصومال الفرنسي لصالح إيطاليا.
5- تعهدت إيطاليا لفرنسا بالتنازل التدريجي لها عن الامتيازات التي كان يتمتع بها الإيطاليون في تونس.

كما حصلت إيطاليا على بعض المكتسبات في اثيوبيا بعد موافقة الحكومة الفرنسية، إن المكاسب التي حققتها إيطاليا في تقاربها مع فرنسا لم تكن كافية لتحقيق أهدافها. هنا ارتأت الحكومة الإيطالية ضرورة اللجوء إلى القوة لتحقيق أهدافها التوسعية فاختارت أثيوبيا لتكون هدفاً لتحركاتها.

الحرب الإيطالية – الأثيوبية بين عامي 1935– 1936:

في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، نشطت السياسة الإيطالية الفاشية في وضع خطط للتوسع في البلقان، والدانوب، وفي أفريقيا، و جعل البحر المتوسط بحيرة إيطالية، حيث كانت أثيوبيا الهدف الأول للسياسة الإيطالية التوسعية بسبب موقعها الاستراتيجي المطل على طريق المواصلات البحرية التي تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر وصولا للمحيط الهندي. إن الأسباب الرئيسة وراء المخطط الإيطالي لغزو أثيوبيا تكمن في الأمور الآتية:

1- الحصول على المواد الأولية الضرورية للصناعة الإيطالية وبأسعار زهيدة.
2- جعل الأسواق الأثيوبية سوقاً لتصريف المنتجات الإيطالية.
3- الضغط على الدول المنافسة لها، وعلى الخصوص بريطانيا وفرنسا لتقاسم النفوذ في القارة الأفريقية.

4- إيجاد قاعدة استراتيجية في أثيوبيا تستطيع من خلالها التأثير على عقدة المواصلات العالمية في تلك المنطقة.

5- جعل أثيوبيا نقطة انطلاق للسيطرة على مناطق استعمارية جديدة.

تعود المحاولات والمخططات الإيطالية لغزو وضم اثيوبيا إلى مناطق نفوذها في افريقيا إلى عام 1925، حيث حاولت إيطاليا في بادئ الأمر أن تضمها سلمياً من خلال الحصول على موافقة تامة من قبل بريطانيا، لكنها لم تفلح في محاولتها هذه. ولذلك بدأت التحضير عسكرياً للوصول إلى مآربها في اثيوبيا.

من الجدير ذكره أن السياسة الإيطالية ومحاولتها التوغل اقتصادياً في أثيوبيا، اصطدم بمقاومة الحكومة الأثيوبية لأن هذه الحكومة رفضت إبرام اتفاقيات اقتصادية اقترحتها إيطاليا. هذا على الرغم من توقيعهما على معاهدة صداقة وعدم اعتداء عام 1927. إلا أن الحكومة الأثيوبية كانت حذرة في تعاملها مع الحكومة الإيطالية فقامت بتوقيع اتفاقية تجارية مع اليابان عام 1930 ادت إلى تشجيع المنتجات اليابانية على حساب المنتجات الإيطالية، كما أقدمت حكومة الإمبراطور الأثيوبي هيلاسيلاسي على إعطاء الأفضلية للرساميل الأمريكية بهدف إبعاد الرساميل الإيطالية.

عدت الحكومة الإيطالية هذه الإجراءات إجراءات عدائية من قبل الحكومة الأثيوبية، فكان عليها أن تختار بين أمرين اثنين، إما القبول بالأمر الواقع أو اللجوء إلى القوة لتحقيق أهدافها في أثيوبيا، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد الإيطالي فرض على الحكومة الإيطالية اختيار اللجوء على القوة ضد أثيوبيا.

طلب موسوليني عام 1933 من وزير المستعمرات الإيطالية دي – بونو دراسة الخطط ووضع الترتيبات على الأرض تحضيراً للغزو الإيطالي المرتقب، وضرورة تسوية المشكلة الأثيوبية خلال ثلاث سنوات. قام دي– بونو بأعمال –

تحضيرية تمثلت في بناء المحطات، والسكك الحديدية — ضرورية لاستقبال القوات الإيطالية. هذا يعني أن إيطاليا لم يبق لها سوى انتظار الفرصة المناسبة لغزو هذا البلد، وقد سنحت هذه الفرصة في كانون الأول عام 1934، وهي حادثة وال — وال على حدود الصومال البريطاني مع الصومال الإيطالي والأراضي الأثيوبية، وهو موقع إيطالي تحتله حامية صغيرة من أبناء البلاد يقودها ضابط إيطالي، حيث قدم إلى هذه المنطقة جنود أثيوبيون لتعيين وترسيم الحدود في هذه المنطقة، حيث صرح هؤلاء بأن هذه الأراضي أراضي أثيوبية، وأرادوا احتلال الموقع المذكور، عندها حاولت القوات الإيطالية الدفاع عن الموقع، حيث قتل حوالي 13 جندياً إيطالياً، عدت الحكومة الإيطالية هذا الحادث حادثاً عدوانياً، وطالبت بمعاقبة المسؤولين عن هذا الاعتداء والتعويض، نفت الحكومة الأثيوبية بأنه عدوان لأن منطقة وال — وال هي أراضٍ أثيوبية وعرضت الحكومة الأثيوبية تحكيماً على إيطاليا بموجب نصوص المعاهدة التي تنظم علاقاتهما عام 1927 التي تنص على حل المشاكل العالقة بين الدولتين بالطرق السلمية (التحكيم)، رفضت الحكومة الإيطالية هذا المقترح الأثيوبي عندها توجهت الحكومة الأثيوبية بعرض الخلاف على عصبة الأمم في آذار عام 1935؛ لأنها شعرت بأن إيطاليا تبيت النية لغزو أراضيها.

إلى جانب التحضير العسكري الجدي من قبل إيطاليا لغزو أثيوبيا، قامت الحكومة الفاشية بجس نبض دبلوماسي لمواقف كل من فرنسا وبريطانيا، و كيف ستكون ردة فعلهم في حال قيامها بغزو إثيوبيا؟ استشفت الحكومة الإيطالية أن كلاً من بريطانيا وفرنسا سوف تلتزمان الصمت تجاه المخططات العدوانية للزعيم موسوليني، فعندما سأل موسوليني ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ماذا سيكون موقف الحكومة البريطانية إذا ماغزت إيطاليا أثيوبيا، أجاب ماكدونالد "تصرفوا بنشاط ولباقة، ونحن لن نتدخل[1]".

(1) كيريلين، مرجع سابق، ص 170.

تمثلت الموافقة الضمنية لفرنسا تجاه الغزو عندما زار لافال رئيس وزراء فرنسا روما في كانون الثاني عام 1935، فقد وقع لافال مع موسوليني اتفاقية حول ترسيم حدود مستعمراتهما في أفريقيا. كما أن الحكومة الفرنسية وافقت على إعطاء إيطاليا 800 كم من الصومال الفرنسي، وسمحت بالنشاط الحر في شرق أفريقيا وتخلت عن مصالحها السياسية في أثيوبيا، وبموجب هذه الاتفاقية تم تبادل البعثات العسكرية بين فرنسا وإيطاليا وحصلت إيطاليا بموجب هذه الاتفاقية على عدة كيلومترات من الشواطىء قبالة باب المندب وحصلت على جزيرة دوميرا وعلى 20٪ من أسهم السكك الحديدية التي تصل مرفأ جيبوتي الفرنسي مع العاصمة. أيدت الحكومة البريطانية هذه الاتفاقية.

كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية منع الغزو الإيطالي لأثيوبيا، إلا أن إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت قامت بدعم السياسة الفرنسية البريطانية، واتباع سياسة التهدئة في هذا الموضوع وفي المذكرة الدبلوماسية التي بعثتها الإدارة الأمريكية للحكومة الأثيوبية في تموز عام 1935 رداً على طلب الحكومة الأثيوبية منها اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل إيطاليا تلتزم بتعهداتها التي قطعتها على نفسها في ميثاق بريان – كيللوغ، رفضت الإدارة الأمريكية أي تدخل لحل النزاع الإيطالي– الأثيوبي معتمدة في موقفها هذا على أن حل مثل هكذا خلافات هي من اختصاصات عصبة الأمم.

في 31 آب عام 1935 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً بالحياد أصبح فيما بعد قانوناً يقضي بعدم تزويد أي طرف من أطراف النزاعات المسلحة بالأسلحة، ولكنه سمح بالوقت ذاته بالنشاط التجاري مع الأطراف المتنازعة بما فيها المواد الاستراتيجية؛ كالنفط مثلاً.

جاء قانون الحياد الأمريكي هذا ليصب في مصلحة إيطاليا؛ لأنها كانت تملك صناعة حربية متطوّرة، بينما كانت أثيوبيا ضعيفة التسليح ولا تملك أية صناعات حربية. إن قانون الحياد الأمريكي هذا شجع السياسة العدوانية

للدول الفاشية في أوروبا، وهذا ما عبر عنه الرئيس الألماني هتلر عندما قال:"ان الولايات المتحدة الأمريكية ليست خطرة بالنسبة لنا بعد أن اتخذت وأصدرت قانون الحياد"(1).

في 3 كانون الأول عام 1935 قامت القوات الإيطالية دون سابق إنذار بغزو الأراضي الأثيوبية؛ هذا الغزو دفع بعصبة الأمم إلى عقد اجتماع طارئ لمناقشته. في 7 كانون الأول عام 1935 صدر عن مجلس العصبة قرار يعترف بأن إيطاليا دولة معتدية؛ وبناءً على ذلك القرار كان على أعضاء العصبة، وحسب المادة 16 من عهد العصبة أن يتخذوا قراراً بمعاقبة إيطاليا وفرض عقوبات عليها. في 9 كانون الأول 1935 تم التصديق على هذا القرار من قبل الجمعية العامة للعصبة، والتي قامت بتشكيل لجنة تنسيقية من أجل العمل على فرض عقوبات اقتصادية على إيطاليا المعتدية، وعلى جميع الدول في العصبة وقف جميع صادرات الأسلحة والمواد التسليحية، ومنع منح القروض المالية لإيطاليا، وكذلك منع تصدير أو استيراد العديد من المواد الأولية والنصف مصنعة ماعدا الفحم والحديد)، كما طالب الوفد السوفييتي بمنع تصدير النفط إلى إيطاليا.

لم تلتزم على أرض الواقع غالبية الدول الكبرى بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا، فعلى سبيل المثال رفضت هنغاريا والنمسا فرض عقوبات على إيطاليا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كونها ليست عضواً في عصبة الأمم لم تقم بتشديد العقوبات عليها بل على العكس من ذلك، فإن التجارة البينية بين إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية قد ازدادت 140 ٪ عما كانت عليه قبل الغزو الإيطالي لأثيوبيا، وإن نفط الولايات المتحدة الأمريكية تدفق بغزارة إلى جميع المستعمرات الإيطالية في أفريقيا. إذان: لم تكن هذه العقوبات كافية لكبح العدوان، ووقفه كونها لم تشمل المواد الاستراتيجية الهامة بالنسبة للصناعة الإيطالية.عندها اضطرت عصبة الأمم إلى مناقشة

(1) فيفودسكي، مرجع سابق، ص 620.

موضوع فرض حظر بيع النفط لإيطاليا. ففي منتصف كانون الثاني عام 1935 وافقت عشر دول بما فيها رومانيا وهولندا والعراق والاتحاد السوفييتي على حظر بيع النفط لإيطاليا حيث كانت هذه الدول تصدر لإيطاليا ما يقارب حوالي 75٪ من احتياجاتها من النفط. حاولت بريطانيا وفرنسا في عصبة الأمم بكل ما لديهما من قوة من أجل تأجيل مناقشة موضوع العقوبات النفطية على إيطاليا. لقد كانت بريطانيا تعارض بقوة فرض عقوبات نفطية على إيطاليا بحجة أن ذلك سيؤدي إلى انهيار النظام السياسي في إيطاليا؛ مما سيؤدي إلى انتصار الشيوعية فيها، ولهذا لم تغلق بريطانيا قناة السويس في وجه نقل القوات الإيطالية عبرها، كما أن بريطانيا رفضت المطالب بفرض حصار على السواحل الإيطالية، كما رفضت الحكومتان الفرنسية والبريطانية فكرة فرض عقوبات عسكرية على إيطاليا بحجة أن ذلك سيؤدي إلى توسع رقعة الصراع والحرب.

في 9 كانون الأول عام 1935 في باريس تم التوقيع على معاهدة سرية بين فرنسا وبريطانيا (بين لافال ووزير خارجية بريطانيا صومائيل هوار) حيث تقدمت الحكومتان الفرنسية والبريطانية بمشروع حل سلمي للأزمة الإيطالية — الأثيوبية يعتمد على الأمور الآتية[1]:

الاعتراف لإيطاليا باحتلال ثلثي الحبشة مع إمكانية إنشاء مستعمرات لها في الثلث الباقي (أوغدان والقسم الشرقي من محافظتي تيغري وهارار).

تحصل أثيوبيا على خط ضيق من جنوبي أراضي أريتيريا مع ممر إلى البحر في مرفأ أصاب.

على الحكومة الأثيوبية أن توظف لديها خبراء إيطاليين مع إعطاء إيطاليا الأفضلية في التعاملات التجارية.

(1) المرجع السابق، ص 620.

بالنظر إلى هذه البنود نرى أنها تصب في مصلحة المعتدي إيطاليا، ويعني خضوع كامل الأراضي الأثيوبية للاحتلال الإيطالي. إن مشروع لافال – هوار لم يفشل بسبب الرفض الإيطالي له بل لانفضاح أمره للرأي العام البريطاني والفرنسي؛ مما اضطر صومائيل هوار إلى تقديم استقالته، وحل محله أنطوني إيدن. كما اضطرت الفضيحة رئيس الوزراء الفرنسي إلى الاستقالة وحل محله البرت سرو.

إن فشل هذا المشروع في إرضاء الحكومة الإيطالية وإعادتها إلى جبهة ستريزا، دفع الحكومتان الفرنسية والبريطانية إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد العدوان الإيطالي على أثيوبيا، مثل الجهود التي بذلتها الحكومتان من أجل إدراج النفط على قائمة المواد المحظورة على إيطاليا بهدف شل الأسطول الجوي والبحري ومنعه من المشاركة في الحرب بعد أن كانتا تعارضان سابقاً هذا الحظر.

على الرغم من ضعف التسليح في أثيوبيا، فقد أبدى الشعب الأثيوبي مقاومة كبيرة في مواجهة الجيش الإيطالي المدجج بأحدث الأسلحة، وفي بعض الحالات ألحقوا خسائر كبيرة بالقوات الإيطالية في عدة مواقع، ولكن بسبب المواقف السلبية لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من الغزو أدى في نهاية المطاف إلى إلحاق الهزيمة بأثيوبيا في معركة أشيناص. في 9 أيار عام 1936 أصدر موسوليني قانوناً بضم أثيوبيا وأريتيريا إلى إيطاليا، وإعلان الملك الإيطالي عمنوئيل الثالث ملكاً على أثيوبيا.

من الجدير ذكره أن الحرب الإيطالية – الأثيوبية كان لها أهمية كبرى في العلاقات الدولية، وخطوة أخرى نحو الحرب العالمية الثانية؛ لأن هذه الحرب جعلت السياسة الإيطالية تتخلى عن فكرة التقارب مع فرنسا وبريطانيا والاتجاه نحو التحالف مع ألمانيا النازية.

إذن: ولكي تتمكن إيطاليا من الوقوف في وجه الضغوطات الفرنسية والبريطانية، وعلى الخصوص بعد أن فضلت العمل على صعيد المستعمرات، عملت الحكومة الإيطالية على إزالة أغلب الخلافات والعراقيل التي كانت تقف حجرعثرة في وجه التقارب مع ألمانيا (على الخصوص تخليها عن معارضتها ضم ألمانيا للنمسا)، وتخليها أيضاً عن مطامعها في الدانوب، وأوروبا لصالح ألمانيا.

إن التقارب الإيطالي – الألماني ظهر جلياً في موقفهما المشترك من الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936، حيث أقدمتا على دعم قوات فرانكو بالعتاد والجنود، والتوقيع على بروتوكول تشرين الثاني عام 1936 الذي شكل محور (روما – برلين)، ثم انضمام إيطاليا إلى حلف الأنتي كومنتيرن عام 1937. بعد التفاهم الألماني – الإيطالي حول مناطق النفوذ أخذت الحكومة الإيطالية توجه أنظارها نحو المتوسط والمستعمرات، وقد ظهرت مطامعها باتجاهات ثلاث:

باتجاه تونس، حيث إنه بعد أن فضت إيطاليا اتفاقية روما التي وقعتها مع فرنسا عام 1935 اخذت تطالب بإيجاد نظام جديد في تونس يسمح بالنشاط الفاشي في هذا البلد.

باتجاه جيبوتي، حيث كانت إيطاليا ترغب بالمشاركة في حكم هذه المستعمرة، ومراقبة الخط الحديدي المار بأديس أبابا.

باتجاه قناة السويس، لقد وجهت إيطاليا أنظارها نحو هذا الممر المائي بسبب موقعه الاستراتيجي الهام من جهة؛ وبسبب الضرائب المرتفعة على السفن العابرة للقناة من جهة ثانية، وكانت الحكومة الإيطالية الفاشية ترغب بالتخلص من احتكار بريطانيا لشركة قناة السويس.

عدت الحكومة الإيطالية هذه المطالب الإيطالية حيوية، وضرورية للشعب الإيطالي.

قامت الحكومة الفرنسية رداً على هذه المطالب باحتجاج أمام الحكومة الإيطالية؛ لأنها كانت تطالب بأراض فرنسية، وقد عدت الحكومة الفرنسية أن معاهدة روما فقط الموقعة عام 1935 هي التي تنظم علاقات البلدين، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتونس، إلا أن الحكومة الإيطالية، وبسبب العداء الفرنسي لإيطاليا فيما يتعلق بالحرب الإيطالية – الأثيوبية عدت معاهدة روما بحكم المنتهية.

أعلنت فرنسا على لسان رئيسها في 25 كانون الأول عام 1938 موقفها من المطالب الإيطالية "فرنسا مستعدة للدفاع عن كل شبر يرفرف العلم الفرنسي فوقه[1]".

بعد تدهور العلاقات الفرنسية الإيطالية حاولت الدبلوماسية البريطانية القيام بوساطة لإزالة التوتر بين الدولتين، وقام رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلن في كانون الثاني عام 1939 بزيارة للعاصمتين الإيطالية والفرنسية بهدف تقريب وجهات النظر بينهما، إلا أن الحكومة الإيطالية بقيادة موسوليني لم تتجاوب مع هذه الوساطة. وفي طريق عودته إلى لندن في 12 كانون الثاني عام 1939 من العاصمة الفرنسية باريس صرح تشمبرلن بأن العلاقات الفرنسية البريطانية هي بقوة العلاقات البريطانية –الإيطالية نفسها.

وبسبب رفض فرنسا للمطالب الإيطالية حولت الحكومة الإيطالية اهتمامها نحو ألبانيا حيث كان لها نفوذ كبير في هذا البلد، وفي 7 نيسان عام 1939، أمر موسوليني قواته بدخول ألبانيا؛ مما أدى إلى هروب ملكها إلى الخارج؛ وتم تسمية ملك إيطاليا ملكاً على ألبانيا.

شهدتْ العديد من مناطق العالم صراعات وأزمات مع طبيعة النظام الدولي المبني على التجربة الأوروبية، وسعت هذه الدول خاصة في العالم الثالث إلى الاستقلال من الاستعمار، حيث اندلعت في العديد من دول العالم حروب التحرير والاستقلال رافقتها تطوّرات انعكست على علاقة هذه الدول مع دول القارة الأوروبية.

---

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق ، ص 368.

الفصل التاسع

العلاقات الدولية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1939- 1941م




- الأوضاع الدولية وتطوّراتها على أبواب الحرب العالمية الثانية.
- المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية البريطانية.
- التقارب الألماني - السوفيتي على أبواب الحرب العالمية الثانية.
- الأسباب البعيدة والقريبة للحرب العالمية الثانية بين عامي 1939-1945.
- أهم الأحداث في الفترة الفاصلة بين الحرب الرسمية والحرب الفعلية في أوروبا (الحرب الفنلندية - السوفييتية عام 1939 - 1940، احتلال القوات الألمانية للدنمارك، والنرويج).
- الحرب الفعلية والتحولات الكبرى في الحرب العالمية الثانية.
- الغزو الألماني لفرنسا عام 1940 وتوقيع معاهدة الهدنة معها.
- الوضع الدولي في الشرق الأقصى خلال الحرب العالمية الثانية.




العلاقات الدولية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1939- 1941 م

شهدت الأشهر التي سبقت الحرب العالمية الثانية توتراً كبيراً في العلاقات الدولية. إن الحرب التي اندلعت بين الدول الغربية جاءت نتيجة لتفاقم التناقضات فيما بينها إلى أقصى حد. بسبب اعتداءات الدول الفاشية على سيادة الدول في أوروبا وخارجها (احتلال إيطاليا لأثيوبيا، وضم ألمانيا للنمسا، و احتلال ألمانيا لكامل الأراضي التشيكوسلوفاكية، وضم إيطاليا لألبانيا عام 1939، واحتلال اليابان لمنشوريا عام 1931، ومن ثم قيام اليابان بغزو كامل الأراضي الصينية عام 1937).

من الجدير ذكره أنه على النقيض من الحرب العالمية الأولى، فإن الحرب العالمية الثانية اندلعت في ظروف دولية يوجد فيها نظامان اجتماعيان: الرأسمالية، والاشتراكية، وقد أدى هذان النظامان دوراً حاسماً في تطوّر الحرب وتغير طبيعتها.

سنتحدث في هذا الفصل عن الأوضاع الدولية وتطوّراتها على أبواب الحرب العالمية الثانية، والتحركات للدول الديكتاتورية والدول الليبرالية، والاصطفافات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية، كما سنتحدث عن أسباب الحرب العالمية الثانية القريبة والبعيدة منها، كما سنتطرق إلى مجريات الحرب، وانقسام العالم إلى معسكرين متحاربين في هذه الحرب (الحلفاء، المحور)، وعن أهم المؤتمرات التي عقدها معسكر الحلفاء في أثناء الحرب للتنسيق بين دوله، وأخيراً سنتحدث عن نتائج الحرب العالمية الثانية.

الأوضاع الدولية على أبواب الحرب العالمية الثانية وتطوّراتها:

إن سياسة عدم التدخل التي اتبعتها الدول الأوروبية الغربية، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا؛ بالإضافة إلى سياسة الحياد التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات من القرن العشرين، وضعف دور عصبة الأمم في حل المشكلات الدولية في تلك الفترة، ساهمت جميعها في تمادي الدول الديكتاتورية ذات الأنظمة الفاشية في أوروبا وآسيا في سياستها التوسعية والعدوانية.

إن الدول الغربية على الخصوص فرنسا وبريطانيا لم تتخذ إجراءات حقيقية ضد السياسات الألمانية والإيطالية، حيث اتخذت موقفاً متردداً من التحركات الهتلرية للتخلص من معاهدة فرساي، كما أنها وقفت مكتوفة الأيدي تجاه إعادة تسليح ألمانيا، واحتلالها لمنطقة رينانيا، ولم تتحرك بريطانيا وفرنسا بحزم ضد غزو إيطاليا لأثيوبيا عام 1935– 1936، ولم تتحرك الدولتان الفرنسية والبريطانية بقوة لدعم النظام الجمهوري في إسبانيا؛ مما أدى إلى انتصار فرانكو الموالي لألمانيا وإيطاليا، ولم تعترضا على ضم ألمانيا للنمسا في 13 آذار عام 1938؛ بالإضافة إلى تخاذلهما في قضية السوديت التي افضى حلها في مؤتمر ميونخ عام 1938 إلى سلخ ألمانيا للسوديت، ومن ثم قيام ألمانيا بضم جميع الأراضي التشيكوسلوفاكية.

كل ما تقدم ساعد ألمانيا الهتلرية في تماديها في مخططاتها التوسعية، ففي 22 آذار عام 1939 أجبر هتلر لاتفيا على توقيع معاهدة مع ألمانيا حصلت بموجبها على مرفأ كلايبيد وجواره الذي أعاد الألمان تسميته ميمل والذي يعد من أهم المرافئ على بحر البلطيق. وفي 29 آذار عام 1939 وقعت ألمانيا ورومانيا اتفاقية حول توطيد العلاقات الاقتصادية بينهما، هذه الاتفاقية جعلت الاقتصاد الروماني في خدمة الصناعة العسكرية الألمانية. كما أن التخاذل والمواقف المترددة من قبل الدول الأوروبية شجع الفاشية الإيطالية على احتلال ألبانيا التي أصبحت في 14 نيسان عام 1939 جزءاً من المملكة الإيطالية.

في 18 نيسان 1939 انسحبت هنغاريا من عصبة الأمم، وعززت علاقاتها وتعاونها مع ألمانيا الهتلرية. في آذار– نيسان عام 1939 نشطت ألمانيا الهتلرية بشكل متزايد في التحضير الدبلوماسي والعسكري من أجل غزو بولونيا. في 21 آذار عام 1939 وجهت الحكومة الألمانية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى الحكومة البولونية مطالبة إياها بمنطقة دانزنغ وطالبتها فيها بأن توافق على شق طريق دولي، وإقامة سكك حديدية في شرق بروسيا عبر ما يسمى "الممر البولوني".

تزامن كل ذلك مع حملة دعائية كبيرة من قبل ألمانيا ضد الحكومة البولونية. في الوقت ذاته كانت ألمانيا الهتلرية تخطط لغزو بولونيا، ووضعت مخططاً لهذا الغرض سُمي"المخطط الأبيض" لاحتلال بولونيا، وافق هتلر على الخطة في 11 نيسان عام 1939.

إذن: بعد النجاحات العسكرية والدبلوماسية لألمانيا الهتلرية أصبحت تحضر جدياً للحرب. في بداية الأمر كانت القيادة الألمانية الهتلرية تعد الاتحاد السوفييتي عدوها الأول، وهو الذي يقف حجر عثرة في وجه المخططات الألمانية ولكن بسبب شعور ألمانيا بالقدرات العسكرية الكبيرة للاتحاد السوفييتي توصلت القيادة الهتلرية إلى قناعة تامة بأن الهجوم على الاتحاد السوفييتي يصبح ممكناً بعد أن تقوم ألمانيا بالسيطرة على الدول الغربية ومقدراتها.

المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية البريطانية :

إن النجاحات الدبلوماسية والعسكرية التي حققتها كل من ألمانيا وإيطاليا، وإقدامهما على احتلال أراضي الغير بالقوة، جعلت كلاً من بريطانيا وفرنسا تفكران بإعادة النظر بموقفهما حيال ألمانيا؛ حيث عدتا أن المخطط النازي الألماني لن يقتصر على المناطق المأهولة بالألمان؛ وإنما سيمتد على أوروبا الوسطى بكاملها. ولذلك بدأت بريطانيا العمل على تقوية قدراتها العسكرية

والدبلوماسية للوقوف في وجه الأخطار الألمانية؛ ولتحقيق هذا الهدف اتخذت العديد من الخطوات السياسية والدبلوماسية.

في النصف الأول من عام 1939 حصلت حكومتا تشمبرلن، و داليديه على دعم برلمانيهما في تخصيص أموال إضافية لدعم الخطط الحربية، ولأول مرة تقوم بريطانيا في وقت السلم باستدعاء الاحتياط العسكري.

في 22 آذارعام 1939 وبعد زيارة الرئيس الفرنسي لبريطانيا اتفق الطرفان على مساعدة بعضهما البعض في حال الاعتداء عليهما، أوعلى أحدهما من قبل دولة ثالثة. كانت هذه التعهدات لإظهار التعاضد البريطاني – الفرنسي كوسيلة للضغط على ألمانيا الهتلرية في حال التفاوض معها. في جوهر الأمر لتحقيق هذا الهدف اتبعت فرنسا وبريطانيا في ربيع عام 1939 مناورات دبلوماسية وسياسية كإعطاء الضمانات للدول الضعيفة في أوروبا للدفاع عنها في حال أي اعتداء عليها من قبل ألمانيا أو إيطاليا.

في آذار عام 1939 وعدت بريطانيا وفرنسا كلاً من هولندا وسويسرا وبلجيكا بالمساعدة الفورية في حال تعرضهما لأي اعتداء، وكذلك قطعت الحكومة البريطانية على نفسها وعداً بمساعدة بولونيا في حال الاعتداء عليها.

في بداية نيسان عام 1939 زار وزير خارجية بولونيا بيك لندن، وصدر عن هذه الزيارة بيان مشترك بريطاني– بولوني، أكد فيه الطرفان على ضرورة إبرام معاهدة دائمة حول التعاون المشترك، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن في عجلة من أمرها في التوقيع على هكذا معاهدة، فلم تقدم على توقيعها إلا في 25 آب عام 1939 أي قبل ستة أيام فقط من بداية الغزو الألماني لبولونيا وبداية الحرب العالمية الثانية.

في 13 نيسان عام 1939 أعلنت بريطانيا وفرنسا عن جاهزيتهما في مساعدة رومانيا، واليونان، وتركيا إذا ما تعرضت سيادة هذه الدول للخطر، وفي

اليوم ذاته أكدت الحكومة الفرنسية على تعهدها تجاه بولونيا. في 12 أيار عام 1939 وقعت في أنقرة ولندن على وثيقة تعاون مشترك بين العاصمتين في حال ظهور أية حوادث عدوانية في منطقة البحر المتوسط. من الجدير ذكره أن العلاقات البريطانية التركية كانت سيئة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب معارضة بريطانيا للحركة الكمالية، ومساندتها للسلطان العثماني؛ بالإضافة إلى دعم بريطانيا لليونان في حربها ضد تركيا عامي 1921- 1922 عمدت الحكومة البريطانية من أجل كسب ود تركيا في وجه المطامع الإيطالية في المتوسط إلى عقد اتفاقية في 20 تموزعام 1936، وافقت من خلالها على تعديل نظام المرور في المضايق التركية، واعترفت بريطانيا فيها بالسيادة التركية على المضايق، وبحقها في إغلاقها في حالة الحرب؛ بالإضافة إلى إلغاء شروط نزعها من السلاح (كانت المضايق التركية منزوعة السلاح حسب اتفاقية سيفر عام 1920 ولوزان عام 1923).

إن التقارب البريطاني التركي وتوقيعهما على الاتفاقية الدفاعية في 12 أيارعام 1939 أدى إلى تقارب فرنسي- تركي، لم يكن موقف فرنسا تجاه الحركة الكمالية مؤيداً تماماً، إلا أنه لم يكن في الدرجة نفسها من العداء الذي أظهرته لها بريطانيا، إلا أن العلاقات الفرنسية - التركية كانت متردية بسبب موقف فرنسا من لواء الإسكندرون فقد حصلت فرنسا على نفوذ كبير في اللواء بعد توقيعها مع الحركة الكمالية على اتفاقية فرانكلين - بويون عام1921، حيث تخلت فرنسا عن منطقة كيليكية مقابل حصولها على لواء الإسكندرون. من الجدير ذكره أن فرنسا كانت تعد لواء الإسكندرون مع بداية الاحتلال الفرنسي لسورية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، ولكن بعد ذلك في 27 كانون الثاني عام 1937 منحته فرنسا استقلالاً ذاتياً؛ وذلك إرضاء لتركيا ولكسب تأييدها في وجه المخططات الإيطالية المتصاعدة في البحر المتوسط، وعلى الخصوص بعد احتلال القوات الإيطالية لأثيوبيا. ثم أقدمت فرنسا عام 1938 بمساعدة تركيا في حفظ أمن الإقليم، في 23 حزيران عام 1939 أقدمت

الحكومة الفرنسية على التنازل عن إقليم لواء الإسكندرون لتركيا، وتكون بذلك قد خالفت عهد عصبة الأمم بخصوصه. أما عن الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية إلى التنازل عن لواء الإسكندرون لتركيا، فهي تتمثل بالآتي[1]:

1- محاولة فرنسا الحصول على حلفاء جدد، وعلى الخصوص بعد وضوح المخططات الألمانية التوسعية.
2- للوقوف في وجه الأطماع الإيطالية المتزايدة في البحر المتوسط، وفي المستعمرات، وخصوصاً بعد مطالبته بمناطق نفوذ لها في جيبوتي.
3- نصائح الحكومة البريطانية بضروة إرضاء تركيا المهمة في المخططات العسكرية والاستراتيجية.
4- محاولة وقف المفاوضات التركية – السوفييتية؛ حيث كان يسعى الاتحاد السوفييتي للحصول على تعهد من الحكومة التركية بإغلاق المضايق في وجه السفن البريطانية والفرنسية في حال نشوب حرب.

في 19 تشرين الأول عام 1939 تم التوقيع على معاهدة دفاعية مشتركة بين تركيا وفرنسا وبريطانيا تقضي بتقديم المساعدة بين الأطراف الثلاثة في حال تعرضها لعدوان خارجي.

أثبتت الأحداث اللاحقة أن تقديم الضمانات للدول الصغرى والضعيفة من قبل بريطانيا وفرنسا كانت عبارة عن مناورات تكتيكية، كما اتبعت أيضاً بريطانيا وفرنسا مناورة تكتيكية كبرى من خلال فتح باب المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي التي استمرت طوال فترة ما قبل بداية الحرب العالمية الثانية. إن التغاضي المستمر من جانب بريطانيا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية عن وجهة نظر القيادة السوفييتية حول التجاوزات والاعتداءات التي قامت بها ألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ورفض الحكومات آنفة الذكر التعاون مع الاتحاد السوفييتي وعدم وفاء فرنسا بالتزاماتها التحالفية مع

(1) المرجع السابق ، ص 375

الدولة التشيكوسلوفاكية. هذه الأمور مجتمعة جعلت الاتحاد السوفييتي يشكك في استعداد الدول الغربية للوقوف في وجه الأطماع والسياسات النازية والفاشية في أوروبا (خيبة الأمل السوفييتية من عدم التدخل الجدي للدول الغربية في دعم الحكومة الشرعية في إسبانيا خلال الحرب الأهلية الإسبانية وظهرت جلياً بعد مؤتمر ميونخ عام 1938 لحل قضية السوديت لصالح ألمانيا الهتلرية).

على الرغم من ذلك فإن القيادة السوفييتية كانت تريد كسب أية فرصة للوقوف في وجه المخططات والسياسات النازية العدوانية في أوروبا، وعلى الخصوص عندما بدأت تظهر دلائل تشير إلى وجود خطر ألماني يهدد رومانيا، ففي 18 آذار عام 1939 اقترحت الحكومة السوفييتية أن يجتمع ممثلو الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا وبولونيا وتركيا في مؤتمر تناقش فيه مواقف هذه الدول تجاه السياسة التوسعية العدوانية لألمانيا.

رداً على المقترح السوفييتي، اقترحت الحكومة البريطانية عن طريق ممثليها في موسكو بتاريخ 21 آذار عام 1939 أن يوقع إعلان تتعهد فيه بريطانيا وفرنسا وبولونيا والاتحاد السوفييتي بالتشاور فيما بينها دون تأخير القيام بخطوات سريعة للوقوف في وجه ضد أي اعتداء ضد دولة من الدول الأوروبية، مع أن الحكومة السوفيتية لم تعد هذا الإجراء فعالاً بما فيه الكفاية، إلا أنها أعلنت موافقتها في 22 آذار عام 1939 على الاقتراح البريطاني؛ ولكن سرعان ما تخلت الحكومة البريطانية في أول نيسان عن هذا المقترح. في 14 نيسان عام 1939 اقترحت الحكومة البريطانية أن تصدر الحكومة السوفييتية بياناً علنياً تعلن فيه "أنه في حال وقوع عدوان ضد بلد أوربي مجاور للاتحاد السوفييتي.. فإن مساعدة الحكومة السوفييتية ستكون في متناول هذا البلد إذا كان مرغوباً فيها، وستقدم بالأسلوب الذي يكون أكثر ملائمة"[1]. لم توافق الحكومة السوفييتية على هذا

---

(1) بونامارييف، مرجع سابق، ص 414.

المقترح لأنه لا ينطوي على أي التزام من جانب بريطانيا وفرنسا في حال وقوع اعتداء وهجوم ألماني مباشر على أراضي الاتحاد السوفييتي، أو في حال وقوع عدوان ألماني على فنلندة وأستونيا أو لاتفيا، و لا يجبر المقترح البريطاني الحكومة البريطانية على تقديم المساعدات للاتحاد السوفييتي، بينما ينص المقترح على أن يقدم السوفييت المساعدات اللازمة للدول آنفة الذكر. (إن أي هجوم ألماني على دول البلطيق يشكل بحكم الموقع الجغرافي خطراً على الاتحاد السوفييتي مماثلاً للخطر على بولونيا ورومانيا).

في 14 نيسان عام 1939 اقترحت الحكومة الفرنسية مشروعاً لإصدار بيان مشترك متمم لما اتفق عليه الجانبان الفرنسي والسوفييتي في 2 أيار عام 1935، وقد تضمن هذا البيان "في حال نشوب حرب بين فرنسا وألمانيا.. يقوم الاتحاد السوفييتي بتقديم المساعدة الفورية واللازمة لفرنسا، وفي حال نشوب حرب بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا فإن فرنسا ستقوم بتقديم المساعدة الفورية واللازمة له "[1]، كما يتعهد فيه الطرفان بأن يساعد كل منهما الآخر في حالة الحرب كنتيجة للمساعدة المقدمة لبولونيا أو رومانيا.

في 17 نيسان عام 1939 قدم الاتحاد السوفييتي مقترحاً للحكومتين البريطانية والفرنسية يدعوهما فيه إلى عقد معاهدة متكافئة وفعالة بين الدول الثلاث للمساعدة المتبادلة ضد العدوان، وجاء في المقترح السوفييتي[2]:

1- تعقد بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي اتفاقية لمدة 5- 10 سنوات تلتزم فيها الدول الثلاث بتقديم كافة أشكال المساعدة المتبادلة، بما في ذلك المساعدة العسكرية في حال وقوع عدوان في أوروبا ضد دولة من الدول المتعاقدة.

---

(1) كريلن، مرجع سابق، ص 210 – 211.

(2) بونماريوف، مرجع سابق، ص 416.

2- تتعهد الدول الثلاث بتقديم كل أشكال المساعدة، بما في ذلك المساعدة العسكرية لدول شرق أوروبا فيما بين بحر البلطيق والبحر الأسود والمتاخمة لحدود الاتحاد السوفيتي في حال وقوع عدوان ضد هذه الدول.
3- تبادل المشورة بين الدول الثلاث دون تأخير وتحديد حجم وأشكال المعونة العسكرية التي يجب أن تقدمها كل منها في حال القيام بعمل ضد العدوان.

لقد قدم هذا الاقتراح في لحظة حرجة جداً في أوروبا؛ إذ كان النزاع البولوني – الألماني يتفاقم بشدة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية تمهلت ولم ترد إلا بعد مضي ثلاثة أسابيع أي في 8 أيار عام 1939، وعندما جاء الرد البريطاني اتضح أنه ينحصر بأن تتعهد الحكومة السوفييتية في حال اشتراك بريطانيا وفرنسا في العمليات الحربية تنفيذاً لالتزامها بتقديم المساعدة في الحال إذا كان ذلك مرغوباً فيه، وقد وصف هذا الاقتراح المفوض السوفييتي في فرنسا في تقريره إلى مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية 10 أيار عام 1939 قائلاً :"إن هذا المقترح يجرنا بصورة أوتوماتيكية إلى حرب مع ألمانيا عندما تقرر بريطانيا وفرنسا محاربة ألمانيا بمقتضى الالتزامات التي تعهدتا بها دون الاتفاق معنا. إنهما تحتفظان لنفسهما بحق تحديد وقت ومدى مثل هذا النزاع، وبينما تعهدان إلينا بدور الرفيق الأعمى، ولا تريدان أن تقدما إلينا أية ضمانات ما حتى فيما يتصل بالعواقب المترتبة على التزاماتنا"[1]. ولم يكن من الصعب رؤية أنه لا يوجد فرق كبير بين المشروع البريطاني الجديد للاتفاقية مع الاتحاد السوفييتي ومشروعها الأول، فكل النواقص التي تضمنها المشروع الأول ظلت كما هي في المشروع الجديد. وفي برقية مرسلة إلى المفوض السوفييتي في لندن أوضحت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية تقييمها للاقتراح البريطاني كما يلي :"إن البريطانيين والفرنسيين يريدون مساعدة منا وحيدة الجانب مجاناً دون التعهد بأن يقدموا لنا مساعدة معادلة لها"[2].

---

(1) المرجع السابق ،ص 417.
(2) المرجع السابق ، ص 418.

في 14 أيار عام 1939 سلم مولوتوف رئيس مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية الذي حل محل ليتفينوف إلى السفير البريطاني في موسكو رد الحكومة السوفييتية الآتي "إن الحكومة السوفييتية قد درست بإمعان مقترحات الحكومة البريطانية المقدمة إلى الحكومة السوفييتية بتاريخ 8 أيار عام 1939 فاستنتجت أنها لا تصلح لتكون أساساً لتنظيم جبهة مقاومة من دول محبة للسلام ضد استمرار العدوان في أوروبا، والأسباب المؤدية إلى هذا الاستنتاج هي[1]:

- إن المقترحات البريطانية لا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للاتحاد السوفييتي، وتضعه في وضع غير متساوٍ، حيث لا تنص على التزامات بريطانيا وفرنسا في تقديم ضمانات للاتحاد السوفييتي في حال وقوع هجوم مباشر عليه من المعتدين.
- إن المقترحات البريطانية لا تنطوي على ضمانات إلا بالنسبة إلى بولونيا ورومانيا من بين دول شرق أوروبا المتاخمة للاتحاد السوفييتي؛ مما يجعل الحدود الشمالية الغربية للاتحاد السوفييتي مع فنلندة، وأستونيا، ولاتفيا مكشوفة.
- إن عدم وجود ضمانات بريطانية وفرنسية للاتحاد السوفييتي في حال وقوع هجوم مباشر عليه من جهة، وحالة الحدود الشمالية الغربية المكشوفة على الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، قد يكونان عاملين مستفزين لتوجيه العدوان على الاتحاد السوفييتي.

وترى الحكومة السوفييتية أنه لا بد من توافر الشروط الثلاثة الآتية على الأقل من أجل إقامة حاجز فاعل من الدول المحبة للسلام ضد استمرار العدوان في أوروبا[2]:

---

(1) المرجع السابق، ص 418.

(2) بوناماريوف، مرجع سابق ، ص 419.

1- عقد ميثاق فاعل للمساعدة المتبادلة بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي ضد أي عدوان.

2- تقديم ضمانات من هذه الدول الثلاث الكبرى إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية المهددة بالعدوان، ومن بينها لاتفيا، وإستونيا، وفنلندة.

3- عقد اتفاقية محددة بين الدول الثلاث حول أشكال المساعدة وحجمها التي تقدم إلى كل منها، وإلى الدول المهددة، حيث بدون هذه الاتفاقية فإن مواثيق المساعدة المتبادلة تكون غير مجدية كما هو الحال في عام 1938- 1939 في التجربة التشيكوسلوفاكية.

في 27 أيار عام 1939 قدمت فرنسا وبريطانيا مقترحات جديدة رداً على البيان السوفييتي تضمنت تقديم مساعدات بريطانية وفرنسية للاتحاد السوفييتي في حال وقوع هجوم ألماني مباشر ضده. وفي اليوم ذاته أدلى مفوض الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية بعد دراسة المقترح البريطاني الفرنسي في التصريح التالي للسفير البريطاني والقائم بالأعمال الفرنسي:"إن المشروع البريطاني - الفرنسي كونه لا يتضمن أية خطة لتنظيم المساعدة المتبادلة بين الدول الثلاث ضد العدوان في أوروبا ؛ بل إنه يدل على عدم الاهتمام الجدي من جانب الحكومتين البريطانية والفرنسية بعقد الميثاق الملائم مع الاتحاد السوفييتي". قدمت الحكومة السوفييتية 2 حزيران عام 1939 مقترحاً كمحاولة أخرى لإقناع بريطانيا وفرنسا بإعادة النظر بنصوص مشروعهما التي من الممكن أن تكون عوامل لتحريض ألمانيا الهتلرية على مهاجمة دول البلطيق ثم الاتحاد السوفييتي عن طريقها. ومن أجل الالتقاء مع رغبات بريطانيا وفرنسا أعربت الحكومة السوفييتية عن استعداها الالتزام بمساعدة بلجيكا واليونان وتركيا في حال مهاجمتها من قبل ألمانيا. وعندما أثارت الدولتان البريطانية والفرنسية مسألة مساعدة هولندا وسويسرا وافقت الحكومة السوفييتية على هذا أيضاً، وأصرت الحكومة السوفييتية مرة أخرى على أن تعقد الدول الثلاث اتفاقية عسكرية بأسرع ما يمكن.

في 15 حزيران عام 1939 ابلغت حكومتا بريطانيا وفرنسا الحكومة السوفييتية بوجهات النظر حول مشروعهما الأخير، وقد دلت وجهات النظر على ان بريطانيا وفرنسا ما زالتا غير راغبتين مثلما كانتا في الماضي بالالتزام بتقديم المساعدة للاتحاد السوفييتي فوراً في حال دخوله الحرب ضد المعتدي في حال الاعتداء على لاتفيا، وأستونيا، وفنلندة. وهذا على الرغم من حقيقة أن الاتحاد السوفييتي سيتعين عليه تقديم المساعدة العاجلة إلى بولونيا ورومانيا وبلجيكا واليونان وتركيا إذا تعرضت أي منها للاعتداء، ودخلت بريطانيا وفرنسا في الحرب نتيجة الاعتداء على تلك الدول. بعد ذلك أعلنت فرنسا وبريطانيا أنه إذا ما وقع عدوان في منطقة البلطيق فإنهما مستعدتان للدخول في مشاورات مع الاتحاد السوفييتي حول إمكانية تقديم المساعدة.

أجابت الحكومة السوفييتية على المقترح البريطاني الفرنسي في 16 حزيران عام 1939، وكان الرد :"إن الحكومة السوفييتية لا تستطيع أن توافق على هذا؛ أي على رفض التعهد بتقديم المساعدة في حال وقوع هجوم على جمهوريات البلطيق، بينما يلتزم الاتحاد السوفييتي بمساعدة البلدان المسماة في الاقتراح البريطاني – الفرنسي.. إنها لا تستطيع أن تقبل الوضع المهين غير المتساوي الذي سيجد الاتحاد السوفييتي نفسه فيه نتيجة لذلك". وافقت الحكومة السوفييتية على تأجيل مسألة الضمانات للدول الأخرى باعتبارها أمراً سابقاً لأوانه، واقترحت أن تقتصر الدول الكبرى الثلاث المتعاقدة على التفاهم بشأن المساعدة المتبادلة ضد العدوان[1]. رفضت بريطانيا وفرنسا توقيع اتفاقية عسكرية في الوقت ذاته مع ميثاق المساعدة المتبادلة؛ مبررتين رفضهما بأنهما تشكان في إمكانية الوصول إلى اتفاق عسكري محدد في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، واقترحتا ان تقتصر مسألة طرق وأشكال وحجم المساعدة العسكرية على مشاورات تجري بين هيئة أركان حرب الدول الثلاث.

(1) المرجع السابق، ص 421.

بسبب فقدان الثقة ما بين هذه الدول، و رفض الحكومة البولونية توقيع ميثاق مساعدة متبادلة مع الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية المساند لبريطانيا ورفضها تقديم المساعدات لخصوم المعتدين النازيين من خلال ماعرف بقانون الحياد، فشلت المباحثات الثلاثية آنفة الذكر مما شجع السياسات التوسعية لألمانيا وإيطاليا، وإن هذا الفشل بدوره أدى إلى تقارب ألماني – سوفييتي نجم عنه توقيع معاهدة عدم اعتداء بين الدولتين في 23 آب عام 1939.

التقارب الألماني – السوفييتي على أبواب الحرب العالمية الثانية:

بعد أن تبين لكل من إيطاليا وألمانيا أن خطر الحرب بات يخيم على أوروبا بعد التقارب البريطاني – الفرنسي الذي كان موجهاً ضد المخططات التوسعية النازية والفاشية سارعتا إلى توقيع الحلف الفولاذي في 22 أيار عام 1939، وأهم ما تضمنه هذا الحلف[1]:

1– توثيق التعاون العسكري بين الدولتين.
2– التشاور السريع في حال وجود خطر يهدد السلام.
3– المشاركة الفاعلة بكل القوى العسكرية البرية، والجوية؛ وذلك في حال وجدت إحداهما نفسها في وضع يفرض عليها اتخاذ إجراءات عسكرية ضد دولة أو مجموعة دول.

كان من نتائج هذا الحلف ربط السياسة الإيطالية بالسياسة الألمانية، ليصبح هذا الحلف هجومياً، أي أصبح كل طرف ملزماً بالوقوف إلى جانب حليفه، وبالاشتراك معه في الحرب حتى لو كان هو البادئ بالعدوان.

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق، ص377.

بعد تشكيل الحلف الفولاذي، أخذت ألمانيا تفكر جدياً بالأسلوب الناجع الذي يجب أن تعتمده لإضعاف خصومها، فاتجهت أنظارها نحو الاتحاد السوفييتي، مستغلة فشل المباحثات الثلاثية الفرنسية – البريطانية – السوفييتية، ومستغلة أيضاً موقف الاتحاد السوفييتي الذي كان يرى أن عدم التعاون معه من قبل الدول الغربية للوقوف في وجه الخطر النازي والفاشي، يدفع ألمانيا لشن حرب ضده، ولذلك كان عليه فعل كل ما بوسعه من أجل الوقوف في وجه الخطر الداهم والكبير الذي يتهدده.

من الجدير ذكره أن المحاولة الألمانية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي عشية الحرب العالمية الثانية، تعد خروجاً كبيراً عن مبادئ هتلر التي أوضحها في كتابه كفاحي عام 1924 الذي عد فيه البلشفية (أقبح عدو)، أي خروجاً عن المبادئ النازية الأساسية.

في 16 نيسان عام 1939 أخبر غورنغ – وهو أحد مستشاري هتلر– موسوليني بأن ألمانيا تفكر جدياً بالتقارب مع الاتحاد السوفييتي. في 30 نيسان عام 1939 أعطى هتلر تعليماته لسفيره في الاتحاد السوفيتي للاتصال بالقيادة السوفييتية، حيث عرضت الحكومة الألمانية على الاتحاد السوفيتي عقد معاهدة تجارية، ولكن بالنظر إلى العداء الذي تضمره ألمانيا النازية للاتحاد السوفييتي فإن الحكومة السوفييتية وجدت صعوبة في توسيع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا.

في عام 1939 رأى فيتزاكر سكرتير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية خلال لقائه مع أستاخوف القائم بالأعمال السوفييتي ببرلين إمكانية إجراء مفاوضات لتحسين العلاقات. ثم أثير الموضوع في لقاء تم في برلين في 17 حزيران عام 1939 بين شولنبرغ السفير الألماني في موسكو وأستاخوف وفي 25 حزيران عام 1939 أشار شنوري (مسؤول اقتصادي في وزارة الخارجية الألمانية) إلى أحاديث سابقة مع وزير الخارجية الألماني ريبنتروب، وأعلن من جديد لـ أستاخوف عن ضرورة تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا.

في 4 آب عام 1939 كتب السفير الألماني في موسكو إلى برلين "إن انطباعي هو أن الحكومة السوفييتية مصممة في الوقت الحالي على عقد معاهدة مع بريطانيا وفرنسا إذا نفذنا بعض الرغبات السوفييتية غير أن الحكومة السوفييتية فقدت أثناء المفاوضات كل أمل في الوصول إلى اتفاق مُرض"[1]. لم تنس الحكومة السوفييتية خيانة ميونيخ عام 1938، وتنكر فرنسا لالتزاماتها التحالفية مع تشيكوسلوفاكيا، وخيانة الدول الغربية للجمهورية الإسبانية، والاتفاق البريطاني – الياباني، بالإضافة إلى تسرب أنباء عن مفاوضات سرية بريطانية – ألمانية. كل ذلك سرع في أن تتخذ الحكومة السوفييتية قراراً بالتفاوض مع ألمانيا، وقبلت في 20 آب عام 1939 استقبال ريبنتروب وزير الخارجية الألماني في موسكو، وإجراء المباحثات معه، أفضت المباحثات الألمانية إلى توقيع معاهدة عدم اعتداء بين البلدين (اتفاق ريبنتروب – مولوتوف) في 23 آب عام 1939. عقدت المعاهدة لمدة عشر سنوات بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، وكانت مكملة لاتفاقية الحياد التي عقدت بين الطرفين في عام 1926، تعهد الطرفان بموجبها بعدم الاعتداء على بعضهما البعض، وعدم القيام بأية بأنشطة معادية ضد الآخر، وعدم المشاركة في أحلاف معادية، والتشاور بالقضايا التي تهم المصالح المشتركة، وحل المشاكل بين الدولتين فقط بالطرق السلمية. ألحقت بالمعاهدة بنود سرية تمهيداً للهجوم على بولونيا، وقد أكدت هذه البنود السرية على الآتي[2]:

- تلحق ليتوانيا بمنطقة النفوذ الألماني.
- تلحق باقي دول البلطيق (لاتفيا، أستونيا، فنلندا، ومنطقة بيسارابيا الرومانية بالاتحاد السوفيتي).
- اعتبار الخط المار من مجرى الفيستولا ممتداً إلى الشمال لخط النارييف، و إلى الجنوب نهر سان حداً فاصلاً لمنطقة نفوذ كل من الدولتين.

---

(1) بوناماريف، مرجع سابق، ص438.

(2) سمير جلول مرجع سابق ص45.

عدت المعاهدة السوفيتية الألمانية في 23 آب عام 1939 من أهم الأحداث التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لما تركته من بالغ الأثر على تطوّر الأحداث في هذه الفترة. "إن إبرام هذه المعاهدة كان انقلاباً مسرحياً ذا أهمية فائقة، وذلك لأن ألمانيا الهتلرية انكرت فجأة مذهب (كفاحي)، مما أثار مفاجأة كبيرة عند حلفاء ألمانيا وخصومها على حد سواء، فقد شعر اليابانيون بمشقة كبيرة في هضم هذه المعاهدة، أما الاتحاد السوفيتي فبعدما كان لسنوات عديدة ينادي بمقاومة النازية تراه يتفاهم معها"[1].

كانت ألمانيا تطمح من خلال هذه المعاهدة إلى ضمان عدم القتال على جبهتين كما حدث في الحرب العالمية الأولى، وكانت النتيجة خسارتها لتلك الحرب، كما كانت تهدف إلى تقويض الجبهة التي حاولت فرنسا وبريطانيا تشكيلها ضدها، وأصبح بإمكانها أن تحارب وتفاوض بشروط أفضل للغاية. أما الاتحاد السوفيتي فقد كان يطمح من خلالها إلى كسب الوقت (تقريباً سنتين)، و تقوية أوضاعه الاقتصادية والعسكرية في وجه المخططات العدوانية الألمانية، كما ضمن الاتحاد السوفيتي من خلال البنود السرية للمعاهدة أن يحصل على قسم كبير من بولونيا، وتوسيع نفوذه في دول البلطيق وفي أوروبا الشرقية، وكان من مصلحة الاتحاد السوفيتي أن تكون الحرب الألمانية موجهة ضد بريطانيا وفرنسا. كما أراد السوفييت أن يكسبوا الوقت لتقوية جيشهم، لكي لا يتكرر ما حصل للجيش الروسي في أثناء الحرب العالمية الأولى عندما أعلن الروس الحرب على ألمانيا دون التحضير الجدي لها. كما مهدت هذه المعاهدة الطريق أمام المخططات الألمانية لغزو بولونيا.

ما ردود فعل الدول الأوروبية على هذه المعاهدة، وعلى المحاولات الألمانية لغزو بولونيا؟

---

(1) نور الدين حاطوم،مرجع سابق،ص423.

في 25 آب عام 1939 صرح رئيس وزراء فرنسا دالاديه :"إن فرنسا لا تستطيع أن تدع بولونيا تغلب على أمرها، وإذا فعلت ذلك خانت كلامها ومثلها العليا وتجاهلت أيضاً مصالحها، وستجد نفسها فيما بعد دون أصدقاء ودون سند يوم تدور عليها مشاريع السيطرة عليها"[1].

أما بريطانيا قامت بعقد معاهدة تحالف مع بولونيا في 25 آب عام 1939. وفي 28 آب تقدمت الحكومة البريطانية بمذكرة إلى الحكومة الألمانية تقول فيها إن بريطانيا ستقوم بتنفيذ تعهداتها تجاه بولونيا إذا لم تحل القضية البولونية سلمياً. أما وقع عقد المعاهدة السوفييتية – الألمانية في 23 آب 1939 فقد كان قاسياً على حلفاء ألمانيا، وعلى الخصوص إيطاليا واليابان. بعد توقيع المعاهدة مباشرة بعث سفير ألمانيا في روما رسالة إلى حكومته أوضح فيها امتعاض وزير الخارجية الإيطالية من هذا الأمر؛ بسبب عدم استشارة ألمانيا لحليفتها الأساسية في الحلف الفولاذي الموقع ضد الاتحاد السوفييتي.

أما إسبانيا الفاشية بقيادة فرانكو، فقد أعلنت حيادها في أية حرب أوربية، عد ذلك نصراً ونجاحاً دبلوماسياً لحكومة فرانكو؛ لأنه جنب إسبانيا الدخول في أتون الحرب. حيث كان من المنطقي والمتوقع أن تقف إسبانيا إلى جانب ألمانيا وإيطاليا في أية حرب قادمة، كونهما وقفتا إلى جانب فرانكو في أثناء الحرب الأهلية الإسبانية، وبدون دعم ألمانيا وإيطاليا لم يكن بإمكانه تحقيق النصر في هذه الحرب. وقد علقت صحيفة صندي تايمز اللندنية في 25 تشرين الأول عام 1939على المعاهدة السوفييتية – الألمانية بقولها:"إن هذه المعاهدة أفقدت ألمانيا حليفها فرانكو كما أنها خسرت مساعدة حليفيتها إيطاليا واليابان"[2]. وقد علق رئيس وزراء بريطانيا تشرشل على هذه المعاهدة في مذكراته قائلاً: "في الواقع إن

---

(1) المرجع السابق، ص426.

(2) كيريلين، مرجع سابق، ص225.

هذه المعاهدة إن دلت على شيء، فإنها تدل على فشل الدبلوماسية البريطانية والفرنسية لسنوات مقبلة"[1].

الأسباب البعيدة والقريبة للحرب العالمية الثانية بين عامي 1939– 1945:

من خلال استعراضنا لأهم الأحداث والتطوّرات التي شهدتها الساحة الأوروبية منذ مؤتمر الصلح في باريس 1919 وحتى بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939، تتبين لنا الأسباب البعيدة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية وهي الآتية:

أولا – مقرارات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، والمعاهدات الخمس التي وقعتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى مع الدول المهزومة، والشروط المجحفة التي فرضت عليها. إن هذه المعاهدات لم تجد حلولاً ناجعة للمشاكل السياسية والاقتصادية في أوروبا؛ بل على العكس من ذلك فقد زادتها تعقيداً وتأزماً. فمعاهدة فرساي مع ألمانيا عام 1919 سلخت من الأراضي الألمانية 88 ألف كم^2 تضم 8 ملايين ألماني يقطنون على أراضي الدول الأخرى، وهذا سيؤثر على ألمانيا من ناحيتين:

- إن هذه الأراضي من أهم الأراضي الزراعية الألمانية والغنية بالمواد الأولية؛ مما يضعف الاقتصاد الألماني.
- إن وجود 8 مليون ألماني يعيشون على أراضي دول الجوار؛ سيؤدي بالتالي إلى مشكلة أقليات قومية في تلك الدول تتوق للعودة إلى ألمانيا.

كما أن التعويضات الكبيرة التي فرضت على ألمانيا عقّدت الأمور الاقتصادية في البلاد؛ مما أدى إلى ظهور أحزاب وتيارات قومية متطرفة تسعى للتخلص من معاهدة فرساي المجحفة بحق ألمانيا.

---

(1) المرجع السابق، ص 226.

إن مقررات مؤتمر الصلح في باريس أتت لتعبر عن ميزان القوى القائم في تلك الفترة، هذا يعني أن تغيراً في موازين القوى سيؤدي إلى مطالبة الدول المهزومة بتعديل المقررات؛ مما سيؤدي إلى اصطدام إرادتين، إحداهما تطالب بالتغيير لبلوغ أهدافها وغاياتها، والأخرى ترغب في المحافظة على مصالحها تحت ستار المحافظة على الوضع القائم[1].

ثانياً- التناقض بين الدول الليبرالية الكبرى (فرنسا، بريطانيا)؛ مما أفسح المجال أمام ظهور النازية وتقوية نفوذها على الساحة الأوروبية. سمح هذا التناقض لألمانيا بخرق معظم بنود معاهدة فرساي، حيث أعادت تسليح نفسها من جديد وبنت قدرات عسكرية هائلة وجيش كبير ومدرب، واستطاعت ألمانيا أن تسلح منطقة رينانيا وتحتلها، وضمت النمسا في عام 1938، وحصلت على السوديت من خلال مؤتمر ميونخ عام 1938، واستطاعت احتلال جميع الأراضي التشيكوسلوفاكية عام 1939. لقد اعتقدت الدول الفاشية والنازية أن مواقف الدول الليبرالية المترددة وغير الحازمة ناجمة عن ضعفها.

ثالثاً- تخوف الدول الليبرالية من الخطر الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفييتي هو الذي فسح المجال للدول النازية والفاشية في أوروبا بتنفيذ مشاريعها ومخططاتها، حيث وجدت الدول الأوروبية الليبرالية في الدول النازية والفاشية وسيلة ناجعة حسب وجهة نظرهم في وجه المخططات الشيوعية في أوروبا والعالم.

رابعاً- السياسات التوسعية للدول الديكتاتورية (ألمانيا، إيطاليا)؛ حيث بدأت القيادة الألمانية تبحث عن مجال حيوي لها في أوروبا الشرقية، كما أنها كانت ترغب في ضم الأراضي التي يقطنها ألمان إلى الوطن الأم، مثل: منطقة السار، ألمان النمسا، ألمان بولونيا، ألمان السوديت)، كما أن إيطاليا بقيادة موسوليني جعلت أحد أهم أهدافها إعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية وسعت لإيجاد مستعمرات

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، 382.

لها في أفريقيا للحصول على المواد الأولية وأسواق لتصريف منتوجاتها، ولتخفيف الكثافة السكانية في إيطاليا، وجعل البحر المتوسط بحيرة إيطالية.

خامسا– الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، لقدعانت معظم الدول الأوروبية من تردي الأوضاع الاقتصادية (تدني النقد، وانتشارالبطالة) وعدم قدرة الصناعات في هذه الدول على مجاراة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. إن من أهم نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية ظهور الأنظمة الديكتاتورية وتقويتها والأحزاب النازية والفاشية في أوروبا (وصول هتلر إلى الحكم عام 1933، تقوية الحزب الفاشي في إيطاليا)، وما رافقه من إفرازات سلبية على الساحة الأوروبية والدولية. كما أن الأزمة الاقتصادية أوصلت الطغمة العسكرية في اليابان إلى الحكم.

سادسا – ضعف عصبة الأمم وفشلها، فشلت عصبة الأمم في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، وأهمها الحفاظ على السلم العالمي، وأسباب فشلها (تحدثنا عنها بإسهاب سابقاً).

سابعا– حياد الولايات المتحدة الأمريكية، إن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة سياسة الحياد بعد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، وعدم تصديقها على معاهدات الصلح؛ وبالتالي عدم انضمامها إلى عصبة الأمم جعلها تقف على الحياد مما كان يجري في أوروبا والعالم، هذا شجع الأنظمة النازية والفاشية على التمادي في مشاريعها التوسعية في أوروبا وخارجها، دون أن تجرؤ أية دولة أوربية على الوقوف في وجهها.

ثامنا– اعتماد مبدأ القوة كسبيل وحيد لحل القضايا الدولية العالقة، هذا جعل كل من ألمانيا وإيطاليا تهتم بالقوة العسكرية وتمجدها، وعد القوة المنطلق الوحيد لتحقيق غاياتها وأهدافها. إن اعتماد سياسة القوة هذا أدى إلى سباق

تسلح بين الدول الأوروبية كلها، وإعلان العديد منها سياسة التجنيد الإجباري والاهتمام بصناعة الأسلحة.

تاسعا– الحرب الأهلية الإسبانية 1936– 1939 وتدخل الدول الأوروبية فيها.

الأسباب القريبة للحرب العالمية الثانية :

إن السبب القريب والمباشر للحرب العالمية الثانية هو غزو ألمانيا لبولونيا في 1 أيلول عام 1939.

تطوّر الأزمة البولونية:

على الرغم من فشل هتلر في حل قضية الأقليات الألمانية المتواجدة على الأراضي البولونية، واضطراره إلى توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع بولونيا عام 1934، وعلى الرغم من موقف بولونيا المؤيد لألمانيا في قضية السوديت. فإن الأزمة بدأت تلوح في الأفق بين الدولتين في تشرين الأول عام 1938 على أثر الاحتجاجات في بعض المناطق البولونية المأهولة بأقلية ألمانية، وبسبب هذه الأحداث تم نزوح أعداد كبيرة منهم باتجاه ألمانيا، وقد ردت الحكومة الألمانية بطرد 15 الف يهودي بولوني من ألمانيا.

نتيجة لهذه التطوّرات عادت مسألة دانتزيغ إلى الواجهة في الأحداث الدولية فاقترح ريبنتروب وزير خارجية ألمانيا على نظيره البولوني ليبكس في 24 تشرين الأول عام 1938 مشروعاً يقضي بالآتي[1]:

1– إعادة مدينة دانتزيغ إلى ألمانيا مع خط حديدي عبر الممر البولوني.

2– احتفاظ بولونيا بمرفأ حر في مدينة دانتزيغ عبر خط حديدي.

---

(1) المرجع السابق، ص388.

3- ضمان حدودهما المشتركة وتمديد اتفاقية عدم الاعتداء التي عقدت عام 1934 لمدة 25 عاماً.

قبلت الحكومة البولونية مبدأ التفاوض حول دانتزيغ مع التأكيد على حقها بالمدينة كونها تعد المنفذ الوحيد لبولونيا على بحر البلطيق. في هذا الوقت كانت الحكومة البولونية تعمل على تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، حيث جرت مفاوضات سوفييتية – بولونية أفضت إلى توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين الدولتين في 24 تشرين الثاني عام 1938 تلتها اتفاقية أخرى لتحسين العلاقات التجارية في 19 شباط عام 1939.

وبسبب ضم ألمانيا لمنطقتي بوهيميا وسلوفاكيا في آذار عام 1939، وقيامها بإجراء مناورات حربية في بحر البلطيق تخوفت بولونيا من أن تقوم ألمانيا بضم مدينة دانتزيغ إليها. وهذا ما كان يعارضه رئيس وزراء بولونيا جوزيف بيك الذي أعلن أن بلاده ستخوض حرباً إذا ما حدث ذلك.

نتيجة توتر العلاقات الألمانية – البولونية التقى جوزيف بيك بـ تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا نتج عنه توقيع اتفاقية بين الدولتين تعهدت بموجبها بريطانيا ضمان أمن الأراضي البولونية وسلامتها. كما أكدت الحكومة الفرنسية في 13 نيسان عام 1939 بأن الحكومتين البولونية والفرنسية تعهدتا بالرد السريع والمباشر على أي خطر يهدد مصالحهما المشتركة.

من المعروف– كما ذكرنا سابقاً– أن الحكومة الألمانية كانت قد أقدمت على عقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتي في عام 1939 لضمان الجبهة الشرقية كخطوة نحو غزو بولونيا. هنا لابد من الإشارة إلى أن السياسة السوفييتية انزلقت مثلما انزلقت قبلها الدول الأوروبية الغربية حين توهمت بأن الحكومة الألمانية ستفي بتعهداتها، ولكن الأحداث والوقائع أثبتت عكس ذلك، حيث أقدمت ألمانيا بعد سنتين من توقيعها معاهدة اعتداء مع الاتحاد السوفييتي

على غزو الاتحاد السوفييتي، مع العلم أن ستالين كان لديه شكوك حول النوايا الألمانية وفي لحظة وداعه لوزير الخارجية الألماني ريبنتروب قال:"إن الحكومة السوفييتية تأخذ الحلف بجدية، وأنه يستطيع أن يضمن بكل شرف على مسؤوليته أن الاتحاد السوفييتي لن يخون شريكته"[1].

حاولت الحكومتان الفرنسية والبريطانية تنظيم مباحثات بين الحكومتين الألمانية والبولونية بهدف حل سلمي للقضية البولونية، وعبّرت الدولتان عن رغبتهما الجدية في التوسط لحل هذا الخلاف. لقد عدت الحكومة الهتلرية أن حكومتي تشمبرلين ودالديه لن تحاربا إلى جانب بولونيا في الحرب. هذا ما جعل الحكومة الهتلرية تفكر جدياً في غزو بولونيا.

حاول الفاتيكان عبر الرسول البابوي في وارسو كارتيزي حل القضية البولونية بالطرق السلمية على حساب الدولة البولونية. كما حاولت الحكومة الإيطالية قبل أيام قليلة من بدء الحرب القيام بخطوات دبلوماسية من أجل حل القضية البولونية بالطرق السلمية، حيث كان لها اعتباراتها الذاتية من خلال قيامها بهذه الخطوات، ولاسيما بعد توتر العلاقات الألمانية – الإيطالية بعد توقيع ألمانيا معاهدة عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفييتي في 23 آب عام 1939، كما أن الوضع غير المستقر للاقتصاد الإيطالي لم يجعلها مستعدة بعد لخوض حرب إلى جانب ألمانيا تنفيذاً للحلف الفولاذي بين الدولتين عام 1939. ففي آب عام 1939 أخبر موسوليني عبر وزير خارجيته تشانو الحكومة الألمانية أن إيطاليا تحتاج إلى سنتين على الأقل للتحضير والتجهيز للحرب. في 27 آب عام 1939 أعلن هتلر عن موافقته على عدم دخول إيطاليا الحرب مباشرة. وقد حاول موسوليني حل القضية البولونية على شكل مماثل لحل قضية السوديت عام 1938 (أي من خلال مؤتمر دولي لحل القضية البولونية)، ولكن طرح هذا المقترح جاء متأخراً جداً؛ لأن الحرب كانت على الأبواب.

---

(1) تايلور،أصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى خميس،(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر)،ص297.

في 24 آب عام 1939 بعث الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت برسائل لكل من الحكومتين الألمانية والبولونية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها طرح مبادرة لحل الخلاف الألماني – البولوني عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين، أو عن طريق التحكيم الدولي، وقد اقترح الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت أن تقوم الدول الأوروبية المحايدة بهذا الدور إلى جانب بعض دول أمريكا اللاتينية البعيدة عن السياسات الأوروبية. وفي الوقت ذاته أرسل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عدة رسائل إلى رؤوساء حكومات فرنسا وبريطانيا وبولونيا جاء فيها: " في حال هجوم نازي على بولونيا، ولم تقدم كل من بريطانيا وفرنسا الدعم اللازم إلى بولونيا لا يمكن لهما أن تنتظرا أي دعم أمريكي لها. عندها تتطوّر الحرب لتصبح حرباً شاملة. وفي حال قدمت كلتا الدولتين، بريطانيا وفرنسا، الدعم اللازم والمباشر لبولونيا في حال تعرضها لاعتداء ألمانيا النازية، فإن بإمكانها الاعتماد على الدعم الأمريكي التام[1]".

في 25 آب عام 1939 تم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك بين بريطانيا وبولونيا. في 31 آب عام 1939 اصدر هتلر بيانه الأول[2]:

1– لما فشلت جميع المحاولات السلمية لتسوية الوضع على الحدود الشرقية بطريقة سلمية، ولما كانت الأوضاع الراهنة غير محتملة فقد قررت أن أفرض الحلول بالقوة.

2– يجب تنفيذ الهجوم حسب الخطة المرسومة، وقد تقرر موعد الهجوم في 1 أيلول عام 1939 في تمام الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً.

عندما قررت القيادة الألمانية غزو الأراضي البولونية أرادت أن يكون ذلك دون إنذار مسبق. أطلقت الحكومة الهتلرية على العمليات العسكرية الموجهة ضد

---

(1) كيربلين، مرجع سابق ، ص 288.

(2) ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل، مرجع سابق، ص67.

بولونيا تسمية "المخطط الأبيض"، ولتبرير هجومها على بولونيا دبرت الحكومة الألمانية حادثاً على الحدود البولونية – الألمانية، هو أن يهاجم مجرمون ألمان متنكرين بثياب عسكرية بولونية جهاز الإرسال في جليفتز على الحدود. وأخذت الإذاعة الألمانية تعلن أن القوات البولونية اعتدت على الأراضي الألمانية، وأن الأقلية الألمانية في بولونيا تتعرض للاضطهاد والتعذيب، ولذا فإن تدخل الجيش الألماني بات ضرورياً لحسم الأمر. وهكذا أراد هتلر أن يوهم العالم بأن هجومه على بولونيا إنما هو حملة زجرية، وليس إعلاناً للحرب[1].

في 1 أيلول 1939 بدأت القوات الألمانية بغزو الأراضي البولونية دون سابق إنذار، وكان زحف القوات الألمانية من بحر البلطيق شمالاً حتى جبال الكربات في تشيكوسلوفاكيا، وقد مهدت الطائرات الألمانية لدخول القوات البرية الألمانية إلى العمق البولوني، وقد قدر عدد الطائرات التي هاجمت المطارات والمواقع الاستراتيجية البولونية بـ 1500 طائرة حربية، كما شاركت في الهجوم جميع الفرق الألمانية المدرعة، و 56 فرقة مشاة، لم يكن بمقدور البولونيين مجابهة هذا العدد الكبير، أو هذه المعدات الهائلة والجيوش الجرارة الجيدة التسليح، ولم يستعدوا كفاية، ولم يرسموا خطط جيدة وقوية لحماية بلادهم، ولم يكن لديهم أية قوة احتياطية، وهكذا لم تصمد بولونيا أمام الجيش الألماني إلا أسبوعين، وما لبث جيشها الذي بلغ المليونين آنذاك أن فقد معظم محاربيه.

في مساء الأول من أيلول عام 1939 كان الرد الأولي للحكومة البريطانية على الغزو الألماني لبولونيا إرسال مذكرة إلى الحكومة الألمانية طالبتها فيها بوقف جميع العمليات العسكرية ضد الدولة البولونية مهددة بأنها ستفي بالتزاماتها بضمان سلامة الدولة البولونية. وعندما قدم السفير البريطاني المذكرة لفت نظر وزير الخارجية الألماني إلى أن هذه المذكرة تتسم بطابع وقائي وليست إنذاراً نهائياً طلبت الحكومة البريطانية والفرنسية وساطة موسوليني

---

(1) سمير جلول، مرجع سابق، ص 46.

الذي كان قد أدى هذا الدور من قبل، حينما مزقت أوصال تشيكوسلوفاكيا حيث كانتا تعولان على إمكانية الوصول إلى اتفاق مع هتلر عن طريق تقديم بعض التنازلات. ولكن الحكومة الألمانية لم تعد تكترث لأية وساطات، وقد احتاج الأمر إلى بضعة أيام أخرى لكي تقتنع حكومتا بريطانيا وفرنسا بأن الهتلريين لن يدخلوا في مساومات جديدة معهما. وعندما أصبح هذا الأمر واضحاً تماماً لم يعد أمامها خيار سوى إعلان الحرب ضد ألمانيا. وهذا مافعلته الدولتان في 3 أيلول عام 1939 تنفيذاً لالتزاماتهما تجاه الدولة البولونية. بعد بريطانيا وفرنسا، أعلنت دول الكومنولث البريطانية الحرب ضد ألمانيا، وهكذا تحولت الحرب التي أشعلتها ألمانيا في أوروبا إلى حرب عالمية.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد من الحرب العالمية الثانية، والحق أن بريطانيا وفرنسا لم تفعلا شيئاً أكثر من مجرد إعلان الحرب ولم تقوما بأي شيء عملياً من أجل تخفيف العبء الكبير عن الجيش البولوني، واكتفت قواتهما بهجمات ضعيفة في الجبهة الغربية في منطقة ساربروكين، وكان السبب في انعدام أية عمليات هجومية في الجبهة الغربية خلال الحرب الألمانية – البولونية هو أن حكومتي بريطانيا وفرنسا – على الرغم من إعلانهما الحرب ضد هتلر حيث لم يكن أمامهما خيار آخر– لم ترغبا في واقع الأمر في محاربة ألمانيا، وفي هذا يقول القائد البولوني جومولكا :"كانت بولونيا بالنسبة لأصحاب ميونخ ورقة لعب صغيرة ضحوا بها دون تردد في لعبة قذرة، آملين أن القوات الألمانية سوف تكتسح بولونيا بسرعة وتصبح وجهاً لوجه أمام الجيش السوفييتي"[1].

أما الاتحاد السوفييتي فقد اتخذ موقف الحياد من الحرب الدائرة في أوروبا، ولكن في 17 أيلول عام 1939 وبعد أن استطاعت القوات الألمانية احتلال الجزء الأعظم من بولونيا، أعلنت الحكومة السوفييتية بأن بولونيا قد تفككت

---

(1) البرافدا ، 22 تموز 1959.

تحت ضربات الآلة الحربية الألمانية. دخل الجيش الأحمر إلى مناطق غرب بيلاروسيا وغرب أوكرانيا.

حقيقة أن القوات السوفييتية بدأت باحتلال المناطق التي اتفق عليها في البنود السرية لمعاهدة 23 آب عام 1939، ولم ينته شهر أيلول عام 1939 حتى كان الصليب المعقوف يرفرف فوق النصف الغربي من بولونيا بينما كان شعار المنجل والمطرقة يرفرف فوق نصفها الشرقي.

في 28 أيلول 1939 وقعت الحكومة السوفييتية معاهدة جديدة مع الحكومة الألمانية لترسيم الحدود الغربية للدولة السوفييتية تقريباً على طول ما يسمى خط كورزون لعام 1919. خشيت القيادة السوفييتية من ضعف الحدود الغربية لبلادها، وعلى الخصوص في منطقة البلطيق وأن دول هذه المنطقة لا تستطيع مقاومة ألمانيا النازية بقواتها الذاتية، مما دفعها إلى اتخاذ خطوات عاجلة لضمان السلام في منطقة البلطيق وتأمين الحدود الشمالية الغربية للاتحاد السوفييتي، وكانت أستونيا، وليتوانيا، ولاتفيا هي المنفذ إلى هذه الحدود، ولذلك عرضت الحكومة السوفييتية على هذه الدول الثلاث عام1939 توقيع مواثيق للمساعدة المتبادلة معها. كان توقيع هذه المواثيق ضرورياً لضمان حدود الاتحاد السوفييتي ويتفق مع المصالح الحيوية لشعوب منطقة البلطيق حيث يوفر لها الحماية ضد التهديد الألماني. نتيجة للمفاوضات التي أجراها الاتحاد السوفييتي مع تلك الدول وقعت معاهدات للمساعدات المتبادلة. وفي عام 1940 انضمت أستونيا وليتوانيا، ولاتفيا إلى الاتحاد السوفييتي.

إذن: بدأت الحرب العالمية الثانية رسمياً في 3 أيلول عام 1939، اي بعد انتهاء مدة الإنذارين الفرنسي والبريطاني لألمانيا، ولكن الحرب والعمليات العسكرية لكلي الدولتين لم تبدأ فعلياً إلا في ربيع عام 1940.

في البداية كانت تسمى هذه الحرب بالحرب "الغريبة" فقد قامت فرنسا بتعبئة جيشها في مراكز دفاعية على طول الحدود الفرنسية الشمالية والشرقية. وفي 4 أيلول عام 1939 بدأت الحملة البريطانية تتحرك حيث رست على البر الفرنسي وأخذت مواقعها على الحدود الفرنسية – البلجيكية شرق مدينة ليل. أما على الحدود الفرنسية – الألمانية فقد أقام الفرنسيون على طولها خط ماجينيو الذي كان يعد من أقوى خطوط الدفاع في العالم، بيد أن هذا الخط لم يكن ممتداً على طول الحدود الفرنسية – البلجيكية التي كانت تحوي فقط على حزام من الأسلاك الشائكة، وخنادق ضد الدبابات وسلسلة من مصاطب المدافع. وهكذا فإن عملية الهجوم الألماني على فرنسا من وجهة نظر القيادة الألمانية، لا بد أن تتم عبر الدول الثلاث هولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ.

كان الفرنسيون واثقين بأن هجوما ألمانيا عبر هذه الدول لن يتم، وذلك يعود لعاملين رئيسين، هما[1]:

أولاً– وجود غابات وهضاب الأردن التي عدها الفرنسيون عائقاً طبيعياً في وجه تحركات الآليات الألمانية، ولكن القيادة العسكرية الألمانية حلت هذه المشكلة بتجربة الأسلحة الجديدة في الحرب الأهلية الإسبانية 1936– 1939 في ظروف طبيعية مشابهة؛ وأجرت تعديلات مهمة على أسلحتها وخاصة الدبابات والطائرات.

ثانياً– اعتماد الفرنسيين على معاهدة لوكارنو عام 1925 التي وقعتها 5 دول أوربية، ونص على الاعتراف بالحدود القائمة بين فرنسا وبلجيكا مع ألمانيا، وتعهد الدول بعدم محاربة بعضها البعض، بالإضافة إلى تعهد كل من بريطانيا وإيطاليا بضمانة هذه الحدود.

---

(1) سمير جلول، مرجع سابق ، ص 50 – 51.

في مواجهة خط ماجينيو كان الألمان قد أقاموا خط سينغفرد، وهو تحصينات شبيهة بالتحصينات الفرنسية على طول الحدود الألمانية - الفرنسية. لم يكن هناك أي أثر للعمليات العسكرية الجديدة على الجبهة الغربية، وكان نشاط الدوريات الصفة الغالبة على هذه الحرب في الغرب، ولذلك سميت بالحرب "الغريبة" أو "الحرب الساكنة". ظهرت النشاطات العسكرية البحرية لكلا الطرفين حيث قامت الغواصات الألمانية بإغراق نحو 400 سفينة تجارية بريطانية وسفن تجارية تابعة للدول المحايدة، وخسر الأسطول الحربي الألماني بارجة وحاملة طائرات. في الوقت ذاته استطاعت البحرية البريطانية تدمير 27 غواصة ألمانية.

ومن الجدير ذكره أن فرنسا وبريطانيا كانتا تملكان تفوقاً في البحر على العدوة ألمانيا، كما أن القدرة العسكرية لكليهما فاقت قدرات ألمانيا التي لم تكن حتى خريف عام 1939 مستعدة لخوض حرب طويلة. إن الهدوء على الجبهات أثر بشكل واضح على معنويات الجيوش المتحاربة، وساد الاعتقاد في كل من فرنسا وبريطانيا أن حالة "الحرب الغريبة" ستنتهي يوماً ما.

يرى بعض المؤرخين أن سبب تأخر الحرب الفعلية إلى ربيع عام 1940 لسببين أساسيين متعلقين بالحليفتين ألمانيا وإيطاليا[1]:

الأول - يعود إلى حاجة ألمانيا إلى فترة زمنية تعمد خلالها إلى إعادة تنظيم قواتها بعد حربها مع بولونيا، وذلك قبل أن تقوم بهجومها الكبير على الجبهة الغربية.

الثاني - يتعلق بحليفة ألمانيا إيطاليا التي لم تكن مستعدة للمشاركة في الحرب في تلك الفترة، وعلى الخصوص أن القسم الأكبر من القوات الإيطالية متواجد خارج القارة الأوروبية، وغير مجهزة تجهيزاً كافياً (18 فرقة عسكرية إيطالية موجودة في أفريقيا من أصل 67 مجموع القوات الإيطالية).

---

(1) رياض الصمد، مرجع سابق، ص 394.

بالإضافة إلى هذين العاملين هناك من يرى أن المبادرات السلمية السطحية سبب آخر في تأخير المعارك الفعلية فترة من الزمن، وأهم المبادرات تلك التي قدمت من قبل القيادة الألمانية (هتلر). مبادرة هتلر هذه بدأت عن طريق اتصال أجراه في نهاية شهر أيلول عام 1939 مع الحكومة البريطانية عرض عليها مفاوضات للصلح على أساس الإبقاء على الدولة البولونية، لكن الحكومة البريطانية رفضت هذا العرض. قام هتلر بمحاولة أخرى ليؤكد على عرضه السابق علناً في خطاب القاه في 6 تشرين الأول عام 1939. رفضت الحكومتان البريطانية والفرنسية العرض الألماني؛ لأنهما أعلنتا الحرب على ألمانيا في 3 أيلول عام 1939 ولأن هدفهما الرئيس ليس إنقاذ بولونيا وحسب؛ بل القضاء على النازية الألمانية، ولأن العروض السلمية الألمانية كانت مسبوقة باعتداءات ظالمة، ولا يمكن أن تكون مقبولة؛ بالإضافة إلى أنها لم تكن مدعومة بضمانات مادية لرفع الظلم الذي ارتكبته القوات النازية بحق دولة مستقلة (بولونيا).

وعلى الخصوص أن الدولة الألمانية لا تفي بتعهداتها، وأكبر دليل على ذلك أنه على الرغم من تسوية ميونخ عام 1938 التي أعطت ألمانيا منطقة السوديت على أمل ألا تقوم ألمانيا بالاعتداء على تشيكوسلوفاكيا، ولكن في عام 1939 قامت بالاستيلاء على معظم مناطق تشيكوسلوفاكيا وإزالة هذه الدولة عن الخارطة السياسية العالمية مؤقتاً.

في 7 تشرين الأول عام 1939 طرحت مبادرة سلام في أوروبا من قبل الملكين البلجيكي والهولندي؛ حيث أرسلا برقيات إلى زعماء الدول المتحاربة بريطانيا، فرنسا وألمانيا يعرضان عليهم في هذه البرقيات وساطتهما للصلح، انضم إلى هذه المبادرة فوراً كل من ملوك الدنمارك، السويد، رومانيا، النرويج، وكذلك رئيس جمهورية فنلندة وبتأييد من بابا الفاتيكان، لكن المبادرة رفضت من قبل جميع الأطراف المتحاربة.

وفي محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لحل هذا الصراع بين الدول المتحاربة، قام نائب وزير الخارجية الأمريكية في شباط - آذار عام 1940 بزيارة روما وبرلين وباريس ولندن، ولكن بسبب التناقضات بين فرنسا وبريطانيا من جهة وألمانيا من جهة أخرى، فإن مهمته لم تقدم أي جديد لحل الخلافات بين الطرفين.

أهم الأحداث في الفترة الفاصلة بين الحرب الرسمية، والحرب الفعلية في أوروبا:

سنتحدث هنا عن الحرب الفنلندية - السوفييتية عام 1939- 1940، وعن احتلال ألمانيا للدنمارك والنرويج.

الحرب الفنلندية - السوفييتية 1939 - 1940:

على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي وقع معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في 23 آب عام 1939، إلا أن القيادة السوفييتية لم تشعر بالأمان الحقيقي تجاه القيادة الألمانية. ولذلك حاولت القيادة السوفييتية جاهدة تقوية حدودها الشمالية الغربية في منطقة البلطيق؛ حيث استطاعت الحكومة السوفييتية أن تحصل على موافقة حكومات دول البلطيق أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا بالسماح لقواتها بإنشاء بعض القواعد العسكرية داخل أراضيها. (في آب عام1940، تحولت هذه الدول إلى جمهوريات سوفييتية). غير أن موقف فنلندة كان يشكل وضعاً خطراً بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فبمجرد اندلاع الحرب في أوروبا واجهت الحكومة السوفييتية سعي عدد من الدول الغربية لتحويل فنلندة إلى رأس جسر للحرب ضد الاتحاد السوفييتي.

كانت الدوائر الفنلندية الحاكمة حينذاك على اتصال وثيق بالنازيين الألمان، كانت ألمانيا تزود فنلندة بالأسلحة، وقد ضيقت المعاهدة السوفييتية – الألمانية النشاط الألماني في فنلندة لفترة من الوقت. ولكن الحكام في فنلندة كانوا مستعدين عند أية فرصة سانحة لكي يضعوا أراضي البلد وقواتهم المسلحة تحت تصرف خصوم ألمانيا كذلك؛ أي بريطانيا وفرنسا بشرط أن يشن هؤلاء الحرب ضد الاتحاد السوفييتي. أخذت فنلندة تعزز جيشها وتقوي تحصيناتها على الحدود متسترة بأقوال عن ضرورة الدفاع عن حيادها.

وفي نهاية عام 1938 وبحجة ضمان أمن "الأرض المحايدة" حاولت فنلندة وبالرغم من التزاماتها في المعاهدات، بعدم تسليح جزر اللاند. وكان الجناح المتطرف في الحكومة الفنلندية يروّج لفكرة تكوين "فنلندة الكبرى" عن طريق انتزاع أراض واسعة من الاتحاد السوفييتي. في ذلك الحين لم تكن الحدود السوفييتية – الفنلندية تبعد سوى 32 كم عن لينينغراد، وكان مدخل خليج فنلندة مفتوحاً لأي أسطول معاد، الأمر الذي كان يعقّد مهمة الدفاع عن لينينغراد ثاني مدن الاتحاد السوفييتي من حيث عدد السكان، ومركز كبير من المراكز الصناعية والثقافية، ومهد الثورة الاشتراكية. وأمام تفاقم الوضع الدولي كان هذا كفيلاً بإثارة قلق الحكومة السوفييتية. في نيسان عام 1938 ومن أجل ضمان أمن لينينغراد والحدود الشمالية الغربية بأسرها، اتصلت الحكومة السوفييتية بشكل غير رسمي بالحكومة الفنلندية تعرض عليها التفاوض حول عقد معاهدة للمساعدة المتبادلة.

غير أن هذا العرض رفض من جانب الحكومة الفنلندية التي واصلت في الوقت نفسه مساعيها من أجل تسليح جزر اللاند، بل وطلبت مساعدة الاتحاد السوفييتي لإلغاء اتفاقية عام 1921 التي تنص على تجريد هذه الجزر من السلاح. ولم تتلق الحكومة السوفييتية أي رد على سؤالها من الحكومة الفنلندية عن طابع وحجم التسليح المزمع لجزر اللاند. وفي آذار عام 1939 اثار الاتحاد السوفييتي امام فنلندة مسألة استئجار جزرها سورساري (هوغلاند، و لافانساري،

وسيسكاري، وتيورينساري في خليج فنلندة لكي يعزز بعض الشيء المشارف البحرية لمدينة لينينغراد)، ولكن الحكومة الفنلندية رفضت. وفي نيسان عام 1939 انقطعت المفاوضات في هذا الموضوع نتيجة الموقف السلبي لفنلندة.

ومع اندلاع الحرب في أوروبا كان من الممكن أن تصبح فنلندة بسهولة رأس جسر للمعتدين على الاتحاد السوفييتي حينذاك، فاقترحت الحكومة السوفييتية في 5 تشرين الأول عام 1939 أن تبدأ محادثات سوفييتية – فنلندية حول العلاقات بين البلدين فيما يتصل بالحرب في أوروبا، وكررت عرضها لتوقيع معاهدة للمساعدة المتبادلة. ولكن هذا العرض أيضاً رفض من جانب الحكومة الفنلندية. وفي 14 تشرين الأول طلب الاتحاد السوفييتي أن يؤجر له لمدة 30 عاماً جزيرة هانكو، وتنقل إليه جزر هوغلاند، وسيسكاري، ولافانساري، وتيورينساري، وبييركه، وجزء من برزخ كاريليا حيث كانت مهمة لضمان أمن لينينغراد وكذلك جزء من شبه جزيرتي ريباتشي وسيريدني يصل مجموع مساحتها إلى 2761 كم^2، وذلك مقابل مساحة من الأراضي السوفييتية في منطقة ريبولي وبحيرة بورروس التي تبلغ مساحتها 5523 كم^2.

غير أن الحكومة الفنلندية في ظل تشجيع حكومات كل من بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية لسياستها المعادية للاتحاد السوفييتي لم تكتف برفض هذه المقترحات السوفييتية وقطع المفاوضات التي كانت قد بدأت لبحثها، وإنما أخذت تحضر نفسها بنشاط لحرب ضد الاتحاد السوفييتي. كانت القوات الفنلندية تحشد في برزخ كاريليا على مشارف لينينغراد، بينما أخذ العسكريون الفنلنديون ينظمون استفزازات مسلحة على الحدود السوفييتية – الفنلندية. حيث كانت الحكومة الفنلندية تأمل الحصول على تأييد بريطانيا وفرنسا بتحويل الحرب ضد ألمانيا إلى حرب ضد الاتحاد السوفييتي في حلف مع ألمانيا النازية.

نظراً للاستفزازات المسلحة الفنلندية المتكررة على الحدود السوفييتية – الفنلندية وانتهاك الحدود السوفييتية من قبل أفراد الجيش الفنلندي، وقصف الأراضي السوفييتية بالمدفعية وغير ذلك من الأعمال العدائية. في 28 تشرين الثاني عام 1939 ابلغت الحكومة السوفييتية فنلندة رسمياً فسخ معاهدة عدم الاعتداء بينهما. وفي اليوم التالي قطع الاتحاد السوفييتي العلاقات الدبلوماسية مع فنلندة، وأدى استمرار الاستفزازات المسلحة إلى نشوب القتال في 30 تشرين الثاني عام 1939 بين الاتحاد السوفييتي وفنلندة.

استغلت حكومتا بريطانيا وفرنسا الحرب الفنلندية – السوفييتية فأخذتا تجهزان في عجلة فيلقاً خاصاً لإرساله إلى فنلندة للاشتراك في العمليات الحربية ضد الاتحاد السوفييتي، حاولت الحكومتان الفرنسية والبريطانية إرسال 50 الف جندي لمساندة فنلندة، وفقاً لما جاء في بيان تشمبرلن أرسلت بريطانيا إلى فنلندة 101 طائرة، و214 مدفعاً، و185 ألف قذيفة، و50 الف قنبلة يدوية، و15700 قنبلة، و10000 لغم مضاد للدبابات، وغير ذلك من العتاد الحربي. كذلك أرسلت فرنسا كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات إلى فنلندة، وتم تجهيز فيلق بريطاني – فرنسي قوامه 150 الف رجل لإرساله إلى فنلندة. كان من المفترض أن تصل هذه القوات عن طريق السويد والنرويج؛ لكن هاتين الدولتين رفضتا السماح للقوات الفرنسية والبريطانية بعبور أراضيها بحجة الحفاظ على حيادها من الحرب.

لم يكن إرسال القوات البريطانية – الفرنسية إلى فنلندة بهدف الدفاع عنها في وجه الاتحاد السوفييتي فحسب؛ بل هدف أيضاً إلى قطع الطريق على ألمانيا الهتلرية، ومنعها من الوصول إلى الحديد السويدي الذي يغذي مصانعها عن طريق المرافئ النرويجية، وخاصة عبر مرفأ نارفيك.

أخذت حكومة بريطانيا وفرنسا تضغطان على السويد والنرويج للسماح بمرور ذلك الفيلق عبر أراضيهما، وبالإضافة إلى خطة التدخل في الحرب

السوفييتية – الفنلندية، وضعت أركان الحرب الفرنسية خطة مفصلة للتدخل ومهاجمة الاتحاد السوفييتي من الجنوب، في منطقة ما وراء القوقاز وشاطئ البحر الأسود. كانت العملية تهدف إلى قصف باكو وحقول البترول. كانت هذه الخطة المسماة بالخطة الجنوبية تتضمن جر دول البلقان وتركيا إلى حرب ضد الاتحاد السوفييتي.

وفي مجال وصف هذه الخطة الأنجلو – فرنسية لمحاربة الاتحاد السوفييتي يقول المؤرخ البريطاني أ.تايلور :"إن الدوافع وراء الحملة التي دبر إرسالها إلى فنلندة تتنافى والعقل السليم. فإن تثير بريطانيا العظمى وفرنسا حرباً مع الاتحاد السوفييتي بينما هما مشتبكتان بالفعل في الحرب مع ألمانيا يبدو وكأنه عمل من أعمال المجانين، وهو أمر كفيل بافتراض أن وراءه خطة غادرة مشؤومة هي تحويل الحرب إلى طريق معاد للبلشفية حتى يمكن للحرب مع ألمانيا أن تُنسى؛ بل وأن تنتهي"[1].

لم تحبط هذه المخططات إلا بعد اختراق الجيش الأحمر لخط مانرهيم. هزمت فنلندة بعد ثلاثة أشهر من بداية الحرب، ووقعت معاهدة صلح في موسكو في 12 آذار عام 1940. وفقاً لمعاهدة الصلح حاز الاتحاد السوفييتي برزخ كاريليا، وفيبورغ، وخلجانه، وجزره، والشاطئين الغربي والشمالي لبحيرة لادوجا، وعدداً من الجزر في خليج فنلندة والأراضي الواقعة شرقي ميركيارفي بما فيها مدينة كوولويارفي في شمال كاريليا، وجزء من شبه جزيرتي ريباتشي وسريدني على شاطئ المحيط المتجمد الشمالي؛ وبالإضافة لهذا حصل الاتحاد السوفييتي على عقد إيجار لمدة 30 سنة لشبه جزيرتي هانكو، والجزر الملحقة بها لإقامة قاعدة بحرية بهدف حماية مدخل خليج فنلندة. حيث تعهد الاتحاد السوفييتي بسحب قواته من منطقة بيتسامو (بيتشينجا) التي احتلها أثناء الحرب، كانت هذه المنطقة أرضاً روسية تنازلت عنها روسيا السوفييتية لفنلندة طواعية عام 1920.

---

(1) بوناماريف وآخرون، مرجع سابق ، ص 461.

ساعدت معاهدة الصلح مع فنلندة على تقوية القدرة الدفاعية للاتحاد السوفييتي ضد العدوان الهتلري. وقد حصل الاتحاد السوفييتي على أراض ذات أهمية حيوية لتعزيز أمن شماله الغربي وخصوصاً لينينغراد، وإلى حد ما ميناء مورمانسك، وسكة حديد مورمانسك. حيث نصت معاهدة الصلح بين فنلندة والاتحاد السوفييتي على أن "الطرفين المتعاقدين يتعهدان بألا يهاجم أحدهما الآخر، وألا يعقد أي تحالف أو يشترك في أي حلف موجه ضد أحد الطرفين المتعاقدين"[1]. إلا ان فنلندة ما لبثت بعد عام واحد أن أخلّت بهذا الالتزام، عندما انحازت إلى المانيا عام 1941 وانضمت إليها في مهاجمة الاتحاد السوفييتي. بالإضافة إلى ذلك أعطت معاهدة عام 1940 لأول مرة الحق للاتحاد السوفييتي بأن يكون له قنصلية في جزر اللاند، وتجريد فنلندة لهذه الجزر من السلاح.

من الجدير ذكره أن فنلندة تقدمت بشكوى إلى عصبة الأمم بعد أن اجتاحت القوات السوفييتية الأراضي الفنلندية، فأصدرت العصبة قراراً بطرد الاتحاد السوفييتي من العصبة عام 1939؛ حيث كانت هذه أول عملية طرد تقوم بها العصبة ضد أحد اعضائها.

احتلال القوات الألمانية للدنمارك والنرويج :

في 9 نيسان عام 1940 اجتاحت القوات الألمانية الأراضي الدنماركية والنرويجية، حيث قررت الحكومة والبرلمان والملك الدنماركي الاستسلام دون قتال. حاولت النرويج المقاومة ولكن الألمان احتلوا الموانئ الأربعة الهامة في البلاد أوسلو، وبرغن، وتروندهيم، ونارفيك، وذلك خلال الأيام الأولى للحرب.

حاولت فرنسا وبريطانيا نجدة النرويج فأنزلتا جنودهما في 16 نيسان عام 1940 بالقرب من ميناء تروندهيم، وفي نامسوك ونارفيك حيث تعرض جيشهما لخسارة كبيرة في نامسوك، بينما حقق بعض النجاح في نارفيك، ولكنه اضطر

(1) المرجع السابق، ص 461.

إلى الإبحار والعودة ثانية عندما بدأت حرب فرنسا .(لجأت حكومتا النرويج والدنمارك إلى لندن).

ما أسباب الهجوم الألماني على هاتين الدولتين ؟

لقد أرادت القيادة الألمانية من خلال غزوها للدنمارك والنرويج أن تؤمن لنفسها قاعدة للعمل البحري والجوي لتهديد الجزر البريطانية، كما أنها كانت تعتقد أن بريطانيا تريد السيطرة على النرويج لقطع الطريق على ألمانيا التي تحصل من خلالها على الحديد من السويد مما يؤثر على الصناعة الحربية في ألمانيا.

من الجدير ذكره أن القيادة الألمانية كانت تخطط لغزو السويد؛ ولكن بسبب المعارضة الشديدة من قبل القيادة السوفييتية التي أصدرت في 13 نيسان عام 1940 بياناً موجهاً إلى الحكومة الألمانية تقول فيه :"إن الحكومة السوفييتية مهتمة جدياً بالحفاظ على سيادة السويد، وتأمل ألا يتعرض الحياد السويدي لخلل"[1]. ولم تستطع الحكومة الألمانية النازية تجاهل الطلب السوفييتي كونها لا تريد في الوقت الحاضر أي حرب مع الاتحاد السوفييتي.

الحرب الفعلية والتحولات الكبرى في الحرب العالمية الثانية :

بعد أن فشلت جميع المبادرات السلمية في وقف الحرب في أوروبا، واشتداد المعارك في شمال أوروبا، واحتلال ألمانيا النازية للدنمارك والنرويج، وامتداد الحرب إلى الجبهة الغربية مع بداية شهر أيار عام 1940، ودخول إيطاليا فعلياً إلى جانب حليفتها ألمانيا في 10 أيار عام 1940، وسقوط فرنسا واستسلامها في حزيران عام 1940، والهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي في 22 حزيران عام 1941 لتصبح الحرب في أوروبا على جبهتين غربية وشرقية. كانت بريطانيا الدولة

---

(1) كيرلين، مرجع سابق، ص 244– 245.

الوحيدة التي بقيت تحارب القوات النازية الألمانية، إلى حين دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء في 8 كانون الأول عام 1941 بعد تدمير الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي في خليج بيرل هاربور في 7 كانون الأول عام 1941.

بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية تشكلت بشكل رسمي جبهة الحلفاء؛ وقد استطاع الحلفاء الصمود في وجه النازيين والفاشيين والانتصار عليهم في أوروبا كما أنهم تمكنوا من إلحاق الهزيمة بالطغمة العسكرية اليابانية في الشرق الأقصى، ومع استسلام اليابان حقق الحلفاء النصر النهائي في 2 أيلول عام 1945.

الغزو الألماني لفرنسا وتوقيع معاهدة الهدنة معها:

بعد الانتصارات الساحقة التي حققتها القوات الألمانية النازية في كل من الدنمارك والنرويج، بدأت تفكر بغزو الأراضي الفرنسية، وقد جرى غزوها لفرنسا على جبهة عريضة عبر هولندا، وبلجيكا، واللوكسمبورغ ودون إعلان للحرب. وفي غضون ساعات قليلة اكتسحت القوات النازية الألمانية اللكسمبورغ. وفي 12 أيار عام 1940 اخترقوا خط الدفاع الرئيس للجيش الهولندي، وشنوا غارات جوية عنيفة على المدن الهولندية، وعلى الجسور، والمراكز العسكرية، وفي 14 أيار سقطت روتردام، وفي 15 أيار عام 1940 أعلنت هولندا استسلامها.

وفي الوقت ذاته توجهت القوات الألمانية النازية نحو بلجيكا، وقد استعان الملك البلجيكي ببريطانيا وفرنسا، فأرسلت قواتها إلى بلجيكا، إلا أن القوات الألمانية بقيادة فون رنشتد حطمت خط دفاع الحلفاء في 14 أيار عام 1940، واخترقته بين منطقتي نامور وسيدان، وعبرت نهر الموز واتجهت غربا نحو إميان، وجنوباً نحو ريمس بغاية تفريق الجيش البريطاني والفرنسي، بعد ذلك توجهت

القوات الألمانية نحو بحر المانش أي نحو الجنوب الغربي لدنكرك (40 فرقة فرنسية وبريطانية وبلجيكية كانت منفصلة عن القوات الأساسية). وفي اليوم الخامس من غزو القوات الألمانية لبلجيكا أعلن ملك بلجيكا ليبولد الثالث استسلام بلجيكا في 28 أيار عام 1940.

بسقوط بلجيكا أصبحت الطريق مفتوحة أمام القوات الألمانية النازية لغزو فرنسا، بعد تخطيها لخط ماجينو، إذا بعد القضاء على القوات الحليفة (فرنسا، بلجيكا، بريطانيا) استطاع الألمان حشد قواتهم لمهاجمة الجبهة الفرنسية في منطقة السوم حيث دارت معركة كبيرة في السوم والأيين من 8 وحتى 10 حزيران عام 1940؛ اقتربت بعدها من العاصمة الفرنسية باريس بعد أن استطاعت القوات الهتلرية فتح ثغرة في سيدان، حيث انتقلت الحكومة الفرنسية من باريس إلى تور ثم بوردو.

في 10 أيار عام 1940 دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا النازية، بغية الحصول على مناطق مثل نيس وكورسيكا وتونس. وحسب ما قاله آنذاك موسوليني :"إن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا من أجل حل مسألة الحدود البحرية، والحصول على ممر حر إلى المحيطات"، كما أنه صرح للمقربين منه مبرراً دخوله الحرب :"من الضروري أن يكون هناك عدة آلاف من القتلى، كي يكون لي مكان في مؤتمر الصلح"[1]. طبعاً دخلت إيطاليا الحرب عندما شعرت أن الكفة تميل لصالح ألمانيا الهتلرية التي سيطرت على العديد من الدول الأوروبية.

في 14 حزيران عام 1940 تمكنت القوات الألمانية من احتلال العاصمة الفرنسية باريس بدون معارك تذكر، وفي 16 حزيران عام 1940 سقطت حكومة رينو وتشكلت حكومة جديدة بقيادة بيتان. وفي اليوم التالي بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة بالاتصال بالنازيين الألمان من أجل وقف العمليات العسكرية وتوقيع الهدنة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 245.

في غابة كومبن، وفي عربة القطار ذاتها التي وقّعت فيها ألمانيا معاهدة الاستسلام (الهدنة) مع دول التفاهم في 11 تشرين الثاني عام 1918 في نهاية الحرب العالمية الأولى. وقّعت ألمانيا معاهدة الهدنة مع فرنسا في 22 حزيران عام 1940، كانت ألمانيا تهدف من خلال توقيعها في المكان ذاته إلى الثأر لنفسها بعد الاستسلام المذل الذي تعرضت له على يد الجنرال الفرنسي فوش آنذاك. أما شروط الهدنة في 22 حزيران عام 1940 بين ألمانيا وحكومة فيشي الفرنسية فكانت[1]:

1- أن يقع ثلثا الأراضي الفرنسية تحت الاحتلال الألماني مباشرة (شمال وغربي فرنسا، أي الخط الممتد من جنيف إلى تور باتجاه الجنوب حتى الحدود الإسبانية).
2- تخضع الأجزاء المتبقية من فرنسا لحكومة فيشي بقيادة المارشال بيتان، وهي موالية وخاضعة للألمان.
3- تدخل جميع الموانئ الفرنسية الواقعة على القنال البريطاني والمحيط الأطلسي ضمن النفوذ الألماني.
4- نزع سلاح القوات الفرنسية المحاربة ثم تسريحها، فيما عدا قوات قليلة العدد لحفظ الأمن العام في البلاد.
5- تتحمل فرنسا جميع نفقات الاحتلال (تعهدت الحكومة الفرنسية بأن تدفع حوالي 400 مليون فرنك فرنسي يومياً نفقات الاحتلال).
6- يبحر الأسطول الفرنسي إلى ثغور فرنسية معينة حيث يجرد من السلاح، على أن لا تستعمله ألمانيا ضد بريطانيا.
7- تطلق فرنسا سراح جميع الأسرى الألمان، مع احتفاظ ألمانيا بما لديها من أسرى فرنسيين.
8- تحويل مناطق محددة في جنوب فرنسا وتونس والجزائر والصومال إلى مناطق عسكرية بطلب من إيطاليا.

(1) المرجع السابق، ص 245- 246.

9- يكون لإيطاليا حقوق كاملة في ميناء جيبوتي (الصومال).

10- تلتزم فرنسا بتسليم إيطاليا كل عتاد القوات الفرنسية على الجبهة الفرنسية – الإيطالية.

من خلال شروط الهدنة آنفة الذكر نلاحظ أن وضع فرنسا أصبح كالآتي[1]:

1- القسم الشمالي الغربي خاضع للاحتلال الألماني المباشر.

2- القسم الجنوبي تحت سلطة حكومة فيشي برئاسة المارشال بيتان، وهي موالية لألمانيا.

3- حكومة فرنسا الحرة التي تشكلت في 18 حزيران عام1940 برئاسة شارل ديغول في لندن التي رفضت الاحتلال الألماني، وقررت مواصلة القتال حتى من خارج فرنسا حيث أعلنت ولاءها للحلفاء، وعن رغبتها في مواصلة القتال حتى تحرير كامل فرنسا من القوات الألمانية.

4- المقاومة السرية التي تشكلت داخل فرنسا من خلال خلايا سرية من الجنود المسرحين وعدد كبير من الشباب الذين رفضوا الاحتلال، وقاموا بأعمال ضد الاحتلال الألماني في فرنسا.

أما بالنسبة للأسباب التي حدت بالحكومة الفرنسية إلى توقيع معاهدة الهدنة، فيمكن إيجازها حسب رأي الدكتور رياض الصمد بالآتي[2]:

1- وجدت الحكومة الفرنسية أنه في حال نقلت مركزها إلى الجزائر فإن قواتها في شمالي أفريقيا لن تمكنها من الرد على أي هجوم ألماني يأتيها عبر إسبانيا وجبل طارق، أوعن طريق ليبيا والبحر المتوسط؛ وخاصة أن إيطاليا دخلت الحرب إلى جانب الألمان.

---

(1) سمير جلول، مرجع سابق ، ص 59.

(2) رياض الصمد، مرجع سابق ، ص 401.

2- عدم ثقة الحكومة الفرنسية بقدرة بريطانيا على الصمود في وجه الغزو الألماني، خاصة بعد الانتصارات الخاطفة التي حققتها القوات الألمانية بوجه القوات الحليفة.

3- عدم ظهور أي مؤشر يبشر بإمكانية تغيير الولايات المتحدة الأمريكية لموقفها من الحرب الدائرة في أوروبا.

بالطبع لقيت معاهدة الهدنة بين ألمانيا وفرنسا معارضة شديدة من قبل بريطانيا الدولة الحليفة لفرنسا؛ لأن ذلك سيضعف موقفها أمام الخطر الألماني، فقد رأت الحكومة البريطانية بقيادة وينستون تشرشل الذي تسلم رئاسة الوزراء في 10 ايار عام 1940 بأن الإعلان الصادر عن ألمانيا وإيطاليا باستعمال الأسطول الفرنسي لمصلحتهما، وهذا يتعارض مع معاهدة الهدنة 22 حزيران عام 1940. ويتعهد الحكومة الفرنسية الجديدة بعدم التنازل عن أسطولها لمصلحة ألمانيا وإيطاليا، إلا أن هذه الضمانات غير كافية لمنع مشاركة الأسطول الفرنسي بعمليات عسكرية ضد بريطانيا في المستقبل. ولذلك طلبت الحكومة البريطانية من حكومة فيشي إلحاق الأسطول الفرنسي بالقوات البريطانية. هذا ما دفع حكومة فيشي إلى إجراءات معاكسة حيث طلبت من أسطولها العودة فوراً إلى قواعده الوطنية، وأن يدمر نفسه بنفسه لو حاولت القوات الألمانية أو الإيطالية الاستيلاء عليه.

بعد سقوط فرنسا تغيرت الأوضاع في أوروبا بشكل واضح لصالح ألمانيا النازية، ولم يبق أمامها سوى بريطانيا. فبعد أن سقطت فرنسا بدأ التكالب على الغنائم، ولم يكن موسوليني الوحش الوحيد الجائع، فقد لحقه الدب الذي جاء يركض مع ابن آوى (هذا ما ورد في مذكرات تشرشل).

في 14 حزيران عام 1940؛ اليوم الذي سقطت فيه باريس، وجهت الحكومة السوفييتية إنذارها الأخير إلى ليتوانيا تتهمها ودول البلطيق الأخرى بالتآمر على الاتحاد السوفييتي مطالبة إياها بإجراء تغييرات شاملة في حكوماتها إلى جانب

بعض التنازلات العسكرية. وفي اليوم التالي قام الاتحاد السوفييتي بغزوها حيث لم تتمكن من الصمود أمامه، وكذلك الحال بالنسبة لـ لاتفيا، و أستونيا حيث فرض عليهما حكومات جديدة موالية له، وفيما بعد انضمت الدول الثلاث إلى الاتحاد السوفييتي عام 1940.

كما وجهت القيادة السوفييتية إنذاراً إلى رومانيا طلبت فيه التخلي عن منطقة بيسأربيا ومنطقة بوكوفينا لمصلحة الاتحاد السوفييتي. وتحت الضغط السوفييتي تخلت رومانيا عن هاتين المنطقتين المذكورتين وحلت بهما قوات سوفييتية، وبذلك أصبحت القوات السوفييتية متمركزة على طول سواحل بحر البلطيق وعلى مصب نهر الدانوب.

بعد انتصار المانيا النازية على فرنسا، بدأت التحضير في 16 تموزعام 1940 لعملية غزو الجزر البريطانية عبر المانش تحت اسم "أسد البحر". وقد حشدت القوات الألمانية لهذا الغرض حوالي 4 آلاف سفينة حربية باستطاعتها نقل حوالي نصف مليون جندي، وجهزت حوالي 38 فرقة عسكرية، وحوالي 2600 طائرة حربية. وقد كان هدف المانيا النازية تحقيق إبادة جماعية للبريطانيين، وجعل الشعب البريطاني عبداً للرايخ الألماني الثالث، وسلب الدولة البريطانية وإلغاء سيادتها، وقد طمحت ألمانيا أيضاً إلى الاستيلاء على الجزء الجنوبي من الجزر البريطانية، وتشكيل حكومة بريطانية موالية للألمان في شمالي الجزر البريطانية على غرار حكومة فيشي في فرنسا.

وبهدف التحضير لغزو الجزر البريطانية قامت القيادة العسكرية الألمانية بقصف المدن البريطانية لإخضاع الشعب البريطاني، وإرهابه، مستغلة تفوقها على القوات البريطانية فيما يتعلق بالقدرات الحربية الجوية، حيث قامت بقصف وحشي بربري لعدد من المدن البريطانية شاركت فيه ألف طائرة حربية، حيث ألقت الطائرات الألمانية ما يقارب 190 الف قنبلة خلال الفترة الواقعة بين آب عام 1940 وأيارعام 1941 دمرت أكثر من مليون منزل، وقتلت حوالي 40 الفاً،

وجرحت 46 ألفاً. كان معظمهم من المدنيين. وعلى الرغم من القصف الكثيف، والمتواصل من قبل سلاح الجو الألماني للجزر البريطانية، إلاأنها لم تستطع تدمير القاعدة الاقتصادية البريطانية.

أظهرت القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي البريطانية شجاعة وبسالة في رد الهجمات الجوية الألمانية، كما أثبت الشعب البريطاني صموده في دعم قواته وحكومته بحيث لم تستطع القوات النازية أن تقضي على إرادة الشعب البريطاني في الصمود والنضال ضدها؛ بل على العكس من ذلك ولّدت لدى الشعب البريطاني قناعة بضرورة القتال حتى اجتثاث الخطر النازي من أوروبا نهائياً.

بعد فشل ألمانيا في إخضاع بريطانيا عبر القصف الجوي المستمر على المدن البريطانية، لجأت ألمانيا إلى حرب الغواصات، حيث أكد القائد العام للأسطول الألماني دونتيز أن بإمكان الغواصات وحدها أن تربح الحرب. وإن حرب الغواصات وحدها تستطيع أن تركع بريطانيا على ركبتيها؛ أي أن تخضعها بقطع تموينها بالمواد الغذائية والمواد الأولية، وخاصة مادة البنزين. كان لحرب الغواصات الألمانية التي شنت عام 1941 نتائج هامة، فقد أغرقت الغواصات الألمانية حوالي 412 سفينة تجارية، منها 253 سفينة بريطانية، وسفناً أخرى لدول حليفة لبريطانيا أو محايدة، وكان الهدف الألماني من حرب الغواصات هذه شل حركة التجارة البريطانية.

للحقيقة أن حرب الغواصات الألمانية ضد السفن البريطانية وغيرها لم تلق نجاحاً سريعاً، مع العلم أن ألمانيا كانت تسيطر على شواطئ بلجيكا وهولندا والنرويج والدنمارك وفرنسا، وامتلكت قواعد عسكرية بحرية في موانئ الأطلسي، إلا أنها امتلكت عدداً محدوداً جداً من الغواصات، بلغ 300 غواصة عام 1942، لكنها لم تكن فاعلة مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية إلى جانب دول الحلفاء، والسبب الآخر لعدم فاعلية الغواصات الألمانية يتجسد

بنظام الحماية الناجعة الذي كانت قد وضعته بريطانيا (نظام القوافل المواكبة) ونظام الكشف عن الغواصات[1].

عمدت ألمانيا إلى الحرب في البحر المتوسط أيضاً، هدفت من خلالها القضاء على المواقع التي يسيطر عليها البريطانيون في جبل طارق وفي قبرص ومصر ومالطة لإضعاف القوة البريطانية المساندة. وبالاتفاق مع الحكومة الإيطالية هاجمت إيطاليا مصرعن طريق ليبيا، لكن هذه المحاولة الإيطالية باءت بالفشل، ثم تجددت المحاولة بقيادة رومل في حزيران عام 1941، وفي تموزعام 1941 احتلت إيطاليا الصومال البريطاني، وجزء من كينيا والسودان.

في 27 أيلول عام 1940 عقد حلف ثلاثي "المحور" بين ألمانيا، إيطاليا، واليابان، حيث تعهدت هذه الدول فيما بينها أن تدعم بعضها البعض في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في حال تعرضت إحداها للاعتداء من قبل دولة أو عدة دول أخرى غير مشاركة في الحرب الدائرة في أوروبا، أو في الحرب الدائرة في الشرق الأقصى ما بين اليابان والصين. وهدف هذا الحلف السياسي الحفاظ على التعاون المشترك لهذه الدول الثلاث والسيطرة على العالم واقتسامه فيما بينها. كان هذا الحلف موجهاً بالدرجة الأولى ضد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وضد الاتحاد السوفييتي (مع العلم أن هذا الحلف لم يتطرق في بيانه السياسي لعلاقة هذه الدول مع الاتحاد السوفييتي)؛ لأن دول هذا الحلف كانت قد وقعت معاهدات عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتي.

في تشرين الأول عام 1940 انضمت هنغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا إلى الحلف الثلاثي، وفي آذارعام 1941 انضمت بلغاريا، ومع انضمام العديد من الدول الأوروبية إلى هذا الحلف برز ائتلاف عسكري جديد.

---

(1) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 444- 445.

كان من مصلحة ألمانيا اخضاع اقتصاديات الدول المحايدة في أوروبا لخدمة الصناعة الحربية الألمانية، ففي 6 نيسان عام 1941 غزت ألمانيا كلاً من يوغسلافيا واليونان حيث استطاعت القضاء على جيشي البلدين. وفي 17 نيسان عام 1941وقعت يوغسلافيا وثيقة الاستسلام مع ألمانيا. وفي حزيران شكلت دولة كرواتيا المستقلة. بينما احتلت اليونان في نهاية نيسان عام 1941. كان احتلال معظم دول شبه جزيرة البلقان خطوة عسكرية استراتيجية متقدمة بالنسبة لألمانيا نحو التفكير جدياً في غزو الاتحاد السوفييتي.

إن سيطرة ألمانيا وإيطاليا على العديد من الدول الأوروبية، وعلى الخصوص بعد سقوط فرنسا عام 1940 أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية مما دعاها إلى التقارب مع بريطانيا. عدت الولايات المتحدة الأمريكية ألمانيا النازية خطراً يهدد مصالحها في العالم. و في صيف عام1940 وافق الكونغرس الأمريكي على إضافة 5 مليارات من الدولارات تنفق على التسليح والصناعات الحربية وذلك بهدف تعزيز الأمن القومي الأمريكي، ويطلب من الرئيس فرانكلين روزفلت بدأ العمل على صنع القنبلة الذرية.

لقد أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا ما سقطت بريطانيا بيد الألمان فإن الأمن القومي الأمريكي سيكون برمته في خطر حقيقي. حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل الحرب إلى جانب بريطانيا مباشرة، ولكنها قدمت الكثير من المساعدات العسكرية والاقتصادية لدعم بريطانيا في وجه الخطر الألماني. وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل قانون الحياد الأمريكي في أوروبا والذي صدر في تشرين الثاني عام 1939، حيث سمح التعديل للدول المتحاربة بالحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ بشرط أن يتم دفع ثمنها نقداً وشحنها على متن سفنها.

كان لبريطانيا مصلحة كبيرة في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأخيرة اشترطت على بريطانيا تقديم تنازلات محددة مقابل

هكذا تقارب. وحسب الاتفاقية التي عقدت بينهما في 2 أيلول عام 1940 حصلت بريطانيا على خمسين مدمرة، والعديد من الأسلحة المتنوعة مقابل تنازلها للولايات المتحدة الأمريكية ولمدة 99 سنة عن قواعد جوية، وأخرى عسكرية لها في جزر نيوفؤاندلند، وجزر برمودا وجزر البهاما، وجامايكا وجزر أخرى. وهكذا قوت الولايات المتحدة الأمريكية، ووطدت وضعها على حساب بريطانيا، وفي الوقت ذاته حصنت القسم الغربي من العالم أمام الخطر النازي الداهم.

في آذار عام 1941 اجرى ممثلو هيئة أركان الحرب في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مباحثات في واشنطن نتج عنها وثيقة سميت ABC1 تحدد فيها المهام الملقاة على كاهل الطرفين للقضاء على ألمانيا النازية. بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء برنامج عريض للإنتاج والتصنيع الحربي وزيادة قدراتها العسكرية. في 11 آذار عام 1941 أصدر الكونغرس الأمريكي قانون ليند – ليزي قانون الإعارة والتأجير المتعلق بتقديم القروض وإعارة الأسلحة للدول الحليفة، وجميع المواد التي تخدم المعركة ضد ألمانيا النازية. ينطبق هذا القانون على جميع الدول الحليفة التي تقف في وجه ألمانيا النازية. يعد هذا القانون من وجهة نظر الإدارة الأمريكية مصلحة هامة وعليا للدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

الوضع الدولي في الشرق الأقصى خلال الحرب العالمية الثانية :

مع بداية الحرب العالمية الثانية طمحت الطغمة العسكرية في اليابان إلى اقتسام العالم مع حلفائها الألمان والطليان، حيث عمدت هذه الطغمة إلى زيادة الميزانية العسكرية إلى حوالي 80٪ من الميزانية العامة. بنت اليابان مخططاتها التوسعية على أساس الوضع الدولي، أحدها موجه نحو الشمال باتجاه الاتحاد السوفييتي سمي مخطط "اتسو"، وآخر نحو الجنوب ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

تبنت اليابان مخطط "اتسو" في صيف عام 1940 وحسب هذا المخطط فإن اليابان سوف تستولي بالتدريج على شرق الاتحاد السوفييتي الذي سيكون منطلقاً لغزو الأراضي السوفييتية، بالإضافة إلى ذلك عملت اليابان بنشاط لتنفيذ خططها الاستعمارية في الجنوب الشرقي لآسيا وجنوبها. في حزيران عام 1940 اعلن وزير خارجية اليابان آنذاك خ- أريتا رسمياً: "أن هدف السياسة الخارجية اليابانية تحقيق مجال نهضة عظمى في آسيا الشرقية"، وقد وضع وزير الخارجية الياباني ماتسوكا الذي خلف اريتا هدف السياسة الخارجية اليابانية الذي يشمل "مجال النهضة بالإضافة إلى اليابان منشوريا والصين والشرق الهندي الهولندي ومالاي والهند الصينية والدول الأخرى في بحر الجنوب"[1]. وتنفيذاً لخطة نهضة وازدهارآسيا بدأت اليابان مخططها التوسعي في دول جنوب شرق آسيا. في آب عام 1940 عقدت الحكومة اليابانية مع حكومة فيشي الفرنسية بقيادة بيتان اتفاقية تتعهد فيها الحكومة اليابانية بضمان سيادة فرنسا في الهند الصينية مقابل اعتراف حكومة فيشي الموالية للألمان بحق اليابان في الشرق الأقصى، ومساعدتها في حربها ضد الصين، ومع ذلك استمرت القوات اليابانية بالتواجد على أراضي الهند الصينية.

بالطبع أثارت هذه الخطوات التوسعية لليابان قلق الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها في الشرق الأقصى والمحيط الهادي، وعلى الخصوص بعد سقوط فرنسا بيد ألمانيا، ولذلك نشطت الولايات المتحدة الأمريكية في تهدئة الخطط اليابانية، (كما فعلت الدول الغربية، وعلى الخصوص بريطانيا وفرنسا عندما أرادت تهدئة طموح هتلر تجاه تشيكوسلوفاكيا في قضية السوديت). وكذلك فعلت بريطانيا عندما عقدت في 20 حزيران عام 1940 اتفاقية مع اليابان حول التعاون المشترك ضد كل من يخرق ويعبث بأمن وقدرة القوات المسلحة اليابانية في الصين التي استولت على معظم أراضيها عام 1937، كما تعهدت بريطانيا في هذه الاتفاقية بمنع وصول الأسلحة إلى الصين عبر بورما.

---

(1) كيريلين ، مرجع سابق ، ص 249.

كمـا أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة رفضـت تقـديم المسـاعدات العسـكرية والاقتصادية للصين. كل هذا ساعد اليابان في عدوانها على دول الشرق الأقصى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن القوة العسكرية اليابانية ستتجه نحو الاتحاد السوفييتي.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية تغير التكتيك في السياسة الخارجية الألمانية تجاه دول الشرق الأقصى، فقد حاولت ألمانيا الهتلرية إلهاء الاتحاد السوفييتي من خلال تحريض الطغمة العسكرية اليابانية ضده، وتوسيع الشرخ بينهما لدرجة وصوله حد الصراع المسلح.

في المرحلة الأولى للحرب العالمية الثانية استمر الوضع صعباً في الصين، حيث احتلت اليابان جزءاً كبيراً منها، وعلى الخصوص تلك المناطق الأكثر حيوية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. وضعت اليابان الخطوات القانونية لضم وضمان الأراضي الصينية المحتلة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف أقدمت اليابان على إيجاد حكومة صينية موالية لها في نانكين بقيادة عميل لها في الصين فان – تسيزي – نيفي. بدات هذه الحكومة إجراء مباحثات مع حكومة تشان – كي – تشيك، وبدلاً من أن توجه قدراتها نحو القتال ضد المحتل الياباني أخذت بإشعال الحرب الأهلية في الصين، ومع نهاية عام 1940 بدات هذه الحكومة بأعمال عسكرية ضد الجيش الرابع الجديد الذي قاده الحزب الشيوعي الصيني. هذه الأفعال الرجعية لتلك الحكومة الصينية جعلت الاتحاد السوفييتي يوقف صفقات الأسلحة التي عقدها معها سابقاً، كون هذه الأسلحة لم تستخدم ضد المحتل الياباني بل استخدمت ضد الشيوعيين الصينيين وضد جميع الحركات التقدمية في هذا البلد. أقدمت اليابان مضطرة دون الأخذ بعين الإعتبار نزاعها المسلح مع الاتحاد السوفييتي مابين عامي 1938- 1939 على إجراء مباحثات معه حول عدة مسائل وقضايا اقتصادية وتجارية وسياسية؛ بهدف تحسين العلاقات اليابانية – السوفييتية، حيث أبدت الحكومة السوفييتية موافقتها التفاوض مع اليابان.

في بداية شهر تموز عام 1940 اقترحت الحكومة اليابانية على الحكومة السوفييتية توقيع معاهدة حياد بين الدولتين، تستند إلى معاهدة بكين لعام 1925 التي اعتمدت على معاهدة بورت سميث عام 1905 التي تلت خسارة روسيا لحربها مع اليابان بين عامي 1904– 1905. كانت بنود هذه المعاهدات تصب في مصلحة اليابان بالدرجة الأولى، ومع ذلك فقد وافقت الحكومة السوفييتية على بدء المباحثات لعقد هذه الاتفاقية بغية تقوية حدودها مع اليابان.

أثناء المباحثات رفضت الحكومة السوفييتية المقترح الياباني ببيع شمال جزيرة سخالين لليابان، وتبادل النفوذ في الشرق الأقصى، ومع ذلك عقدت معاهدة عدم الاعتداء بينهما في 13 نيسان عام 1941 وقعت في موسكو لمدة خمس سنوات، اتفق الطرفان فيها على توطيد العلاقات السلمية فيما بينهما، والاحترام المتبادل لسيادة، وأراضي الدولتين. وإذا ما أصبحت إحداهما هدفاً عسكرياً من قبل دولة أو عدة دول، فإن الدولة الأخرى ستحافظ على حيادها طوال فترة الحرب. وفي البيان الملحق بهذه المعاهدة تعهد الطرف السوفييتي باحترام الأراضي المنشورية وسلامتها في حين تعهدت اليابان باحترام أراضي جمهورية منغوليا الشعبية وسلامتها. كما تعهدت اليابان من خلال الرسائل المتبادلة بينها وبين الاتحاد السوفييتي بإلغاء جميع امتيازاتها في سخالين وذلك خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر. عدت هذه المعاهدة من وجهة النظر السوفييتية نجاحاً استراتيجياً للسياسة الخارجية السوفييتية، وضربة قاسية للسياسة الألمانية الهتلرية.

بعد أن لمست اليابان تغير الموقف الأمريكي تجاهها بعد القرار الذي أصدره فرانكلين روزفلت والذي قضى بمنع تصدير المواد الحديدية إلى اليابان مما سيؤثر على صناعتها، وكذلك التقارب الأمريكي – البريطاني والذي ظهر جلياً بعد إصدار الولايات المتحدة الأمريكية قانون "الإعارة والتأجير" عام 1941 الذي يقضي بتقديم الدعم المادي لدول الحلفاء ومن ضمنها الاتحاد السوفييتي للوقوف في وجه المخططات النازية، توجهت اليابان نحو حليفتيها الأوربيتين ألمانيا وإيطاليا للتشاور، واتخاذ الخطوات اللازمة في مواجهة تبدل الموقف الأمريكي.

اجتمع ممثلو الدول الثلاث، وشكلو الحلف الثلاثي في 27 ايلول عام 1941الذي تضمن الأمور الآتية [1]:

1- اعتراف اليابان لألمانيا وإيطاليا بإقامة نظام جديد في أوروبا.
2- اعتراف ألمانيا وإيطاليا لليابان بإقامة نظام جديد في الشرق الأقصى.
3- تتعهد الدول الثلاث بالتعاون من أجل إقامة النظامين الجديدين في أوروبا وفي شرقي آسيا، كما تتعهد أيضاً بالرد على اي اعتداء من قبل دولة غير طرف في الحرب العالمية الثانية حتى ذلك التاريخ.

لم يكن هذا الحلف موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي؛ لأن كلاً من ألمانيا وإيطاليا سبق لهما وان وقعتا معاهدات عدم اعتداء معه. وهكذا فإن اتفاق الدول الثلاث التي أنشأت المحور الذي كان موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي بالدرجة الأولى تحول إلى حلف ضد الدول الرأسمالية الليبرالية.

لم تمض اكثر من ست سنوات على وصول أدولف هتلر إلى الحكم في ألمانيا، حتى بدأت القارة الأوروبية تعاني من أزمات عميقة أدت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق، ص 406.

الفصل العاشر

العلاقات الدولية خلال الفترة الواقعة
بين عامي 1941- 1945 م

- غزو القوات الألمانية لأراضي الاتحاد السوفييتي 22 حزيران عام 1941.
- دخول الولايات المتحدة الأمريكية في 8 كانون الأول عام 1941، وتأثيره على مجريات الحرب العالمية الثانية.
- النشاط الدبلوماسي للدول الحليفة (بريطانيا، و الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية) في الحرب العالمية الثانية.
- ميثاق الأطلسي عام 1941.
- مؤتمر واشنطن، وتصريح الأمم المتحدة عام 1942، والانتهاء من تشكيل معسكر الحلفاء.
- مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الدول الحليفة عام 1943.
- مؤتمر طهران لرؤساء الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية عام 1943.
- مؤتمر يالطا (القرم) لرؤساء الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية عام 1945.
- مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة عام 1945.



- مؤتمر بوتسدام (برلين) لرؤساء الدول الحليفة عام 1945.
- دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان في الشرق الأقصى وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.
- نتائج الحرب العالمية الثانية.



العلاقات الدولية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1941- 1945 م

بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات الألمانية النازية ضد العديد من دول شمال وغرب أوروبا، وبعد سقوط باريس بيد القوات الألمانية، وتوقيع معاهدة الهدنة بين ألمانيا وفرنسا في 22 حزيران عام 1940، ومع وجود بوادر تبدل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الدائرة في أوروبا، والتقارب الأمريكي – البريطاني. وعدم قدرة القوات الألمانية على إحراز أي تقدم في حربها ضد بريطانيا. بدأت ألمانيا الهتلرية التفكير والتحضير لغزو الاتحاد السوفييتي، وبالفعل نجحت ألمانيا بغزوه في 22 حزيران عام 1941، ومن ثم قيام اليابان بتدمير الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي بيرل هاربور 7 كانون الأول عام 1941 ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في اليوم التالي لتدمير الأسطول الأمريكي. هذان الحادثان الجديدان أعادا توازن القوى في الحرب العالمية الثانية.

غزو القوات الألمانية لأراضي الاتحاد السوفييتي 22 حزيران عام 1941:

كانت اتفاقية عدم الاعتداء (معاهدة مولوتوف – روبنتروب) الموقعة 23 آب عام 1939 بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي اتفاقية مؤقتة أراد من خلالها الطرفان كسب المزيد من الوقت، ولذلك لم تعبر عن تحالف حقيقي بسبب تضارب مصالح وأطماع الدولتين في أوروبا الشرقية والبلقان، والإختلافات الإيديولوجية بين النظامين، حيث كان هتلر يعد الشيوعية ألد أعداء الأمة الألمانية، هذا بالإضافة إلى أن هتلر كان يرى في أراضي الاتحاد السوفييتي مجالاً حيوياً للأمة الألمانية والرايخ الثالث.

هكذا؛ وبعد فشل القيادة الألمانية في القضاء على القوة البريطانية، وبعد ظهور بوادر التقارب الأمريكي – البريطاني واحتمال دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب بريطانيا، وبسبب التقارب الكبير مع كل من اليابان

وإيطاليا وعلى الخصوص بعد توقيع الحلف الثلاثي، وبعد احتلال ألمانيا للعديد من الدول الغربية أصبحت ألمانيا النازية تقترب أكثر فأكثر من تحقيق حلمها في السيطرة على العالم، ولم يتبق أمامها سوى الاتحاد السوفييتي يقف في وجهها في القسم الشرقي من العالم، ولذلك أصبحت الحرب ضد الاتحاد السوفييتي هي الفكرة الأساسية للقادة النازيين ومحور مخططاتهم.

وتوافقاً مع فكرة التحضير للحرب ضد الاتحاد السوفييتي، نشطت القيادة الألمانية في النصف الثاني من عام 1940 في جمع حلفاء لها من القوى العدوانية، وتقوية نفوذها في شرق أوروبا وفي البلقان كما وطدت علاقاتها مع دول جوار الاتحاد السوفييتي، وبالتوازي مع ذلك عملت القيادة الألمانية على منع الاتحاد السوفييتي من التقارب والحصول على حلفاء له على الصعيد العالمي. كما حاولت ألمانيا شغل اهتمامه عن تقوية حدوده الغربية من خلال إيهامه بعدم وجود أي خطر يتهدده من قبل ألمانيا.

إن أهم ما ميز العلاقات الألمانية – السوفييتية في النصف الثاني من عام 1940 كانت الاتصالات المباشرة بين قادة البلدين في تشرين الثاني عام 1940، حيث عدت القيادة الألمانية هذه الاتصالات مهمة لإيهام القيادة السوفييتية بحسن النوايا الألمانية، ولخلق تناقض ما بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا.

وجهت القيادة الألمانية في 18 تشرين الأول 1940 رسالة إلى القيادة السوفييتية تبرر نشاطها في كل من رومانيا وفنلندة ومبررة أيضاً عقدها للحلف الثلاثي مع إيطاليا واليابان. وقد تمت دعوة مسؤول العلاقات الخارجية السوفييتية لزيارة برلين لإجراء مباحثات مع القيادة الألمانية. هذه المباحثات بدأت نهاية عام 1940، حيث جهزت القيادة الألمانية وثائق ومسودة اتفاقية تعقد ما بين دول التحالف الثلاثي والاتحاد السوفييتي، في أثناء لقاء مسؤول العلاقات السوفييتية مع هتلر عرض عليه الأخير أن يكون الاتحاد السوفييتي عضواً رابعاً

في جبهة المحور. وكان هتلر قد وضع مخططاً يرمي إلى تقسيم العالم إلى أربع مناطق نفوذ[1]:

الأولى– تشمل أوروبا الوسطى والجنوبية وأفريقيا الوسطى، وتكون من حصة ألمانيا.

الثانية – تشمل يوغسلافيا وأفريقيا الشمالية والشرقية وتعطى لإيطاليا.

الثالثة – تشمل الشرق الأقصى، وتكون من حصة اليابان.

الرابعة – تشمل الخليج العربي وإيران، وربما الهند، و تكون من حصة الاتحاد السوفييتي (فيما لو قبل الانضمام إلى دول المحور).

أما بالنسبة للمضائق (البوسفور والدردنيل)، فإنها وبسبب موقعها الاستراتيجي تبقى تحت السيادة التركية مع الاعتراف للاتحاد السوفييتي بحقه في عبورها ومنع سفن الدول غير الواقعة على البحر الأسود من ولوجها.

قدم هتلر مقترحا للاتحاد السوفييتي بالانضمام إلى المحور مقابل الاعتراف له بالتوسع في منطقة الخليج وبحق السفن السوفييتية بعبور المضايق التركية. نقل مسؤول العلاقات الخارجية السوفييتية مولوتوف هذا المقترح إلى القيادة السوفييتية التي أجابت بمذكرة رفعت إلى هتلر بواسطة سفيره في موسكو شولنبرغ في 25 تشرين الثاني عام 1940، وتضمنت المذكرة قبول الاتحاد السوفييتي الانضمام إلى المحور شرط الاعتراف بالأمور الآتية[2]:

1– إنشاء قاعدة عسكرية سوفييتية في المضايق التركية.

2– تنازل اليابان عن بعض الامتيازات الاقتصادية في جزر سخالين.

---

(1) المرجع السابق، ص 412.

(2) المرجع السابق، ص 413.

3- إطلاق يد الاتحاد السوفييتي في فنلندة.

4- الإشراف على بلغاريا؛ لأن ذلك ضروري للحفاظ على أمنه وسلامته.

لم توافق القيادة الألمانية على المقترح السوفييتي، وعدّت ذلك يضر بمصالحها الحيوية في أوروبا والعالم، وبسبب عدم قبول القيادة الألمانية للمقترح السوفييتي، رفضت القيادة السوفيتية الإنضمام إلى دول المحور. إن رفض الاتحاد السوفييتي الانضمام للمحور جعل القيادة الألمانية تحضر نفسها لغزو الاتحاد السوفييتي، وقد شجعها على ذلك انضمام كل من هنغاريا في 20 تشرين الثاني عام 1940 ورومانيا في 23 تشرين الثاني عام 1940، و كذلك انضمام بلغاريا في آذار من العام نفسه إلى دول المحور.

كان هدف القيادة الألمانية من التحضير لغزو الأراضي السوفييتية هو الحصول على المواد الأولية الهامة للصناعة الألمانية (بترول القوقاز والمواد الصناعية من منطقتي نهري الدون والفولغا الغنيتين بالحديد والمنغنيز)، كما أنها تهدف إلى استعباد شعوب الاتحاد السوفيتي وجعلهم عبيدا للأمة الألمانية، وتحاول زرع بذور التفرقة والشقاق بين الدول الديمقراطية من خلال إيهامهم بأن ألمانيا هي الوحيدة التي تخوض حرباً صليبية ضد الشيوعية، إلا أن هذه الخديعة لم تنطل على أحد، فقد صرح تشرشل "أن عدو عدونا هو حليف لنا".

لقد استغلت القيادة الألمانية عدم مراعاة الاتحاد السوفييتي لبعض بنود معاهدة عدم الاعتداء بين الدولتين عام 1939 حسب وجهة النظر الألمانية (غزا الاتحاد السوفييتي فنلندا عام 1939- 1940، وضم دول البلطيق إليه عام 1940، و احتل منطقة بيسأربيا الرومانية)، إن هذه الحجج واهية، فإذا ماعدنا إلى نصوص المعاهدة ترى أن جميع المناطق آنفة الذكر تقع في مناطق النفوذ السوفييتية بموجب معاهدة عدم الاعتداء بين الدولتين في 23 آب 1939.

كما تذرعت القيادة الألمانية بأن القيادة السوفييتية تعمل من خلال الشيوعية العالمية (كومنتيرن) ضد المخططات الألمانية، وأن السوفييت يحشدون قواتهم في بولونيا، دحض هذه الحجة سفير ألمانيا في موسكو عندما أرسل مذكرة إلى حكومته في حزيران عام 1940 أكد فيها أن الحشود السوفييتية في بولونيا هدفها دفاعي، وأن القيادة السوفييتية لن تكون البادئة بالحرب.

اعتقدت القيادة الألمانية بضعف القدرات العسكرية السوفييتية، وبإمكانية انهياره السريع بسبب وضعه الاقتصادي المتردي و بسبب التناقض داخل المجتمع السوفييتي. كما أنها كانت تعتقد أن بريطانيا لا تقدم على الحرب إلا إذا كان لها نقطة ارتكاز في القارة الأوروبية، وقد كانت فرنسا نقطة ارتكازها في القارة، ولكنها فقدتها عندما هزمت فرنسا من قبل ألمانيا، وعندما يسحق الاتحاد السوفيتي بسرعة، فإن بريطانيا ستفقد أي أمل في أي حليف مستقبلي، وهذا سيؤدي إلى انهيارها.

كانت ألمانيا تعد حربها ضد الاتحاد السوفيتي حرباً وقائية، وأنها مضطرة للبدء بها من أجل إنقاذ الحضارة الإنسانية من خطر البلشفية الشيوعية حسب ما تزعم.

كانت ألمانيا تسيطر قبل غزوها لأراضي الاتحاد السوفيتي على معظم دول أوروبا الغربية والشمالية، وكانت تسيطر على290 مليون نسمة في أوروبا، وكان لديها قاعدة اقتصادية وعسكرية هائلة، و تملك أسطولاً بحرياً قوياً وطرق مواصلات هامة وضخمة، وتحقق اكتفاءً ذاتياً كبيراً من المواد الغذائية؛ بالإضافة إلى المواد الأولية التي جمعتها من خلال سيطرتها على العديد من دول أوروبا، هذا بالإضافة إلى وجود حلفاء أقوياء لها كإيطاليا واليابان.

حضرت ألمانيا وحلفائها لغزو الاتحاد السوفييتي حوالي خمسة ملايين جندي ألماني إيطالي هنغاري فنلندي بلغاري إسباني فرنسي، وقد كانوا يشكلون

190 فرقة عسكرية، وكان لديها 3500 دبابة، و50 الف مدفع هاون، و4900 طائرة.

وضعت القيادة الهتلرية عام 1940 مخططاً سمته "باربا روس" لغزو الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتمد على قيام ألمانيا بحرب صاعقة ضد السوفييت على ثلاث جبهات شمالية ومركزية وجنوبية تعتمد بالدرجة الأولى على أرتال الدبابات لاقتحام العمق السوفييتي عن طريق مدن لينينغراد (سان بطرس بورغ حالياً) وموسكو وكييف، واحتلال الجزء الأكبر من أراضي الاتحاد السوفييتي الأوروبية والقضاء على القوات السوفييتية المسلحة، والقضاء مباشرة على أية مقاومة من قبل الدولة السوفييتية في فترة لا تتجاوز الأسابيع.

في 22 حزيران عام 1941 أعلنت القيادة الألمانية الحرب على الاتحاد السوفييتي دون سابق إنذار، وقد أعلن هتلر: "لقد قررت اليوم أن أضع مصير الشعب الألماني وحكومة الرايخ، ومصير أوروبا في أيدي جنودنا" وهكذا بدأ الهجوم الألماني الكاسح على ثلاثة محاور: الهجوم الأول من خلال جنوب بولونيا على أوكرانيا. الثاني عبر روسيا البيضاء في سمولنسك وموسكو، والهجوم الثالث على دول البلطيق إلى مدينة لينينغراد.

وصلت القوات الألمانية إلى مشارف العاصمة السوفييتية موسكو، وحاصرتها، لكن الجيش الأحمر السوفييتي استطاع أن يوقف هجوم الجيش الألماني على بعد 100 كم من العاصمة السوفييتية، حيث أبدى الجيش الأحمر وجميع المواطنين السوفييت في القرى والمدن التي دخلها الألمان مقاومة شرسة ومستميتة لمنع الألمان من التقدم أكثر في الأراضي السوفييتية، هذه المقاومة العنيفة جعلت المخططات الألمانية تفشل في إحراز أي نصر سريع ومفاجئ والقضاء على الدولة السوفييتية في أسرع وقت كما كانت تخطط.

واجهت السياسة الخارجية السوفييتية بعد الغزو الألماني مهاماً و واجبات هامة منبثقة من الأهداف العامة للاتحاد السوفييتي في هذه الحرب. فقد كان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية السوفييتية تهيئة الظروف الدولية المناسبة من أجل تنظيم المقاومة ضد العدو النازي وتحرير الأراضي التي احتلها النازيون الألمان، والقضاء التام في نهاية المطاف على الفاشية والنازية في أوروبا. لقد سعى الاتحاد السوفييتي إلى تكوين حلف من الدول المحاربة ضد ألمانيا النازية، وفتح جبهة ثانية في أوروبا بأسرع ما يمكن. وعلاوة على ذلك كان لابد من بذل كافة الجهود لتجنب أي هجوم من جانب اليابان وتركيا، وغيرها من الدول التي ما زلت محايدة في الحرب. كان على السياسة السوفييتية أن تقدم كل معونة ممكنة لشعوب أوروبا التي وقعت تحت نير النازية الألمانية لكي تتحرر، وتستعيد سيادتها.

لقد صيغت الواجبات العامة للحرب ضد ألمانيا وحلفائها في خطاب ألقاه رئيس لجنة الدولة للدفاع ستالين في 3 تموز عام 1941. وفي إعلان حكومة الاتحاد السوفييتي الذي أذيع في مؤتمر الحلفاء بلندن عام 1941 أشار الإعلان إلى أنه يتعين على الشعوب والدول التي اضطرت إلى خوض الحرب المفروضة عليها من قبل ألمانيا الهتلرية أن تسعى إلى "أن تلحق الهزيمة بالمعتدين بأسرع ما يمكن وأن تجمع، وتكرس كل قواها من أجل إنجاز هذا الواجب إنجازاً كاملاً"، وتحدث الإعلان أيضاً عن ضرورة ترتيب للعالم فيما بعد الحرب يخلص الشعوب من النازية والفاشية. لقد جاء في الإعلان أيضاً: "أن الإتحاد السوفييتي يدافع عن حق كل شعب في الاستقلال و وحدة أراضيه، وحقه في إقامة النظام الاجتماعي، واختيار شكل الحكم اللذين يراهما مناسبين لتأمين ازدهار بلده الاقتصادي والثقافي"، عبرت الحكومة السوفييتية عن ثقتها بأنه "نتيجة للانتصار النهائي والكامل على الهتلرية سوف تُرسّي الأسس لقيام علاقات سليمة للتعاون الدولي والصداقة تتفق مع المثل العليا للشعوب المحبة للحرية[1]". وسوف نتحدث عن الخطوات التي اتبعها الاتحاد السوفييتي للتحالف مع الدول الغربية بعد حديثنا

---

(1) بوناماريوف، مرجع سابق، ص 488- 489.

في آب عام 1941 التقى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل على ظهر بارجة الأمير ويلز، وأصدرا "بيان الأطلسي" تعهدا فيه بالتعاون للوقوف في وجه ألمانيا النازية وحلفائها. تعهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا بكل الموارد المادية اللازمة للاستمرار في الحرب. هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تستشعر الخطر الداهم على مصالحها في الشرق الأقصى، وعلى الخصوص بعد توقيع الحلف الثلاثي بين ألمانيا وإيطاليا واليابان عام 1940؛ لأن هذا الحلف سيقوي من وضع اليابان المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى.

وبعد توقيع حكومة فيشي الفرنسية معاهدة مع اليابان في 29 تموز عام 1941 يسمح لليابانيين بموجبها أن يكون لهم قواعد عسكرية في الهند الصينية، وبسبب التوغل الياباني نحو جزر الهند الشرقية ردت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التوغل بضم جيش الفلبين إلى جيشها في الشرق الأقصى، ثم أصدرت قراراً بتجميد أموال اليابانيين في الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذت حكومتا بريطانيا وهولندا الموقف ذاته. عندها قررت اليابان إعلان الحرب على تلك الدول في فترة أقصاها ثلاثة أشهر، ومع ذلك أرسلت الحكومة اليابانية وفداً إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع، لكن هذه المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة إيجابية؛ لأن الموقف الياباني من حل النزاع انقسم إلى فريقين:

الفريق الأول- يتمثل برجال الدولة الذين يفضلون التفاوض مع الأمريكيين للتوصل إلى حل وسط يؤدي إلى حصول اليابان على المواد الأولية والبترول.
الفريق الثاني- المتمثل بالعسكريين الذين كانوا يطالبون بالحرب. في 3 تشرين الثاني عام 1941 وضعت القيادة العسكرية اليابانية خطة "ياما موتو" لتدمير القاعدة البحرية الأمريكية في المحيط الهادي بهجوم جوي مباغت. في كانون الأول عام 1941 بدأت اليابان العدوان دون إعلان حرب، وذلك بضرب ميناء بيرل هاربور في المحيط الهادي وتدمير الأسطول الأمريكي. إن تدمير الأسطول الأمريكي أوجد المسوغات لتقبل الرأي العام الأمريكي قرار الرئيس فرانكلين روزفلت القاضي

بإعلان الحرب على اليابان في 8 كانون الأول عام 1941، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ألمانيا وإيطاليا في 10 كانون الأول من العام ذاته.

إن الحرب العالمية الثانية بدأت تأخذ طابعاً جدياً بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب الآتية [1]:

1- أنزلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميادين القتال أكثر من 3 ملايين جندي مزودين بأحدث الأسلحة التكتيكية المعروفة في ذلك العصر. بلغ عدد الذين خدموا في القوات المسلحة الأمريكية منذ حادثة بيرل هاربور حتى نهاية الحرب 15 مليون شخص، كما أنتجت المصانع الأمريكية عدة آلاف من الطائرات الحربية، و86 ألف دبابة، و71 ألف قطعة بحرية.
2- لم تتعرض المصانع الأمريكية للتدمير؛ ولذلك كان باستطاعتها أن تقدم ما تنتجه لدعم دول الحلفاء بشكل يمكنها من الصمود.
3- ضخامة المساعدات التي قدمها الأمريكيون لحلفائهم من مختلف الأسلحة والمواد الغذائية والدعم المادي الكبير.

بالفعل لهذه الأسباب، استطاعت الدول الحليفة الصمود والانتصار في نهاية المطاف في الحرب العالمية الثانية.

---

(1) سمير جلول، مرجع سابق ، ص 98.

النشاط الدبلوماسي للدول الحليفة (بريطانيا، و الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية) في الحرب العالمية الثانية:

كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مرغمتين على الدخول في تحالف مع الاتحاد السوفييتي، طالما العدو واحداً وهو بالغ الخطورة. وكون أراضي الاتحاد السوفييتي الساحة الرئيسة للصدام مع القوات النازية، أصبح دور الاتحاد السوفييتي أساسياً وحاسماً في هذه الحرب.

ونظراً لدور الاتحاد السوفييتي الهام في الحرب أعلن قادة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الملأ وباسم بلديهما بعد هجوم ألمانيا الهتلرية على الاتحاد السوفييتي أنهم مستعدون لمساعدته ودعمه بسبب قناعة الطرفين بأنه لايمكن الانتصار على ألمانيا النازية وحلفائها دون الدخول في حلف مع الاتحاد السوفييتي.

فمنذ الأيام الأولى لغزو القوات الألمانية للأراضي السوفييتية قامت الحكومة السوفييتية بجملة من الإجراءات والتحركات الهامة في السياسة الخارجية هدفها توحيد الدول المعادية للنازية والفاشية. في 12 تموز 1941 وقعت في موسكو اتفاقية بين حكومتي الاتحاد السوفييتي وبريطانيا حول الأعمال المشتركة في الحرب ضد ألمانيا، نصت هذه الاتفاقية على التعهدات المتبادلة الخاصة بتقديم المساعدة والتأييد في الحرب، وكذلك التعهد بعدم توقيع صلح منفرد مع العدو، كانت هذه الاتفاقية هي اللبنة الأولى، وأساس تأليف الحلف المعادي لألمانيا النازية.

في 18- 30 تموز 1941 وقعت على التوالي اتفاقيتان سوفييتية – تشيكوسلوفاكية، وسوفييتية – بولونية؛ وبالإضافة إلى الالتزامات المشابهة لما ورد في الاتفاقية السوفييتية – البريطانية تضمنت هاتان الاتفاقيتان أيضاً موافقة الحكومة السوفييتية على تكوين وحدات عسكرية تشيكية وبولونية وطنية

على أرضي الاتحاد السوفييتي للحرب ضد ألمانيا، بعد عقد الاتفاقية السوفييتية – البريطانية اتخذت الدولتان خطوات مشتركة من أجل الحيلولة دون استخدام اراضي إيران من قبل دول المحور. وبناءً على اقتراح من الحكومة البريطانية دخلت القوات البريطانية والسوفييتية مؤقتاً إلى إيران في آب عام 1941، اتخذ الاتحاد السوفييتي هذه الخطوة في سبيل الدفاع عن النفس؛ وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة الروسية – الإيرانية لعام 1921، واحتلت القوات السوفييتية المناطق الشمالية من إيران بينما احتلت القوات البريطانية المناطق الجنوبية الغربية، وقد ساهم هذا الإجراء في القضاء على خطة مهاجمة الاتحاد السوفييتي من جهة إيران، وأمن مواصلات الاتحاد السوفييتي في السكك الحديدية والبحر مع بريطانيا عن طريق إيران والخليج العربي.

في كانون الأول عام 1941 زار وزير الخارجية البريطانية انطوني إيدن موسكو لمواصلة تبادل وجهات النظر بين الطرفين السوفييتي والبريطاني حول الإسهام المشترك في الحرب ضد ألمانيا النازية، وقد تم اتخاذ خطوات لتعزيز الروابط بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن حتى كانون الأول من هذا العام في حالة حرب مع ألمانيا. في 2 آب عام 1942 تبادل البلدان مذكرتين حول تمديد العمل بالإتفاقية السوفييتية – الأمريكية لمدة عام، وحول المعونة الاقتصادية الأمريكية للاتحاد السوفييتي في الحرب ضد ألمانيا النازية. ولتطوير العلاقات الثلاثية السوفييتية – البريطانية – الأمريكية انعقد مؤتمر ممثلي الدول الثلاث في موسكو في 29 أيلول حتى أوائل تشرين الأول عام 1942 بحثت فيه مسألة المساعدة العسكرية والاقتصادية المتبادلة وقد تم الاتفاق فيه حول التوريدات العسكرية للجبهة.

ومما ساعد في تعزيز تحالف الشعوب في النضال ضد المعتدين النازيين إعلان الأمم المتحدة الموقع في واشنطن في أول كانون الثاني عام 1942 من قبل ممثلي الدول الكبرى الأربع (الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا، والصين) و22 دولة أخرى، وفيما بعد انضمت العديد من الدول إلى هذا

الإعلان. جاء في الإعلان أن الانتصار الكامل على المعتدين الفاشيين ضروري لحماية حياة وحرية واستقلال الشعوب. وتضمن الإعلان تعهداً باستخدام كل الموارد العسكرية والاقتصادية ضد الدول الأعداء في حلف المحور، تعهد المشاركون في الإعلان بعدم عقد هدنة منفردة أو صلح منفرد مع الأعداء.

كانت المعاهدة السوفييتية – البريطانية التي وقعت في 26 أيار عام 1942 التي تضمنت التحالف ضد ألمانيا الهتلرية وشريكاتها في أوروبا، و صيغة التعاون بعد الحرب. وكذلك الإتفاقية السوفييتية – الأمريكية حول مبادئ تبادل المساعدة في خوض الحرب ضد العدوان التي عقدت 11 حزيران عام 1942 حيث تعد من الوثائق الدبلوماسية الهامة التي ثبتت الحلف المعادي لألمانيا الهتلرية.

في ربيع عام 1942 اثيرت مسألة فتح جبهة ثانية في أوروبا بشكل أكثر إلحاحاً، حيث جرت بهذا الخصوص محادثات سوفييتية مباشرة ليس فقط مع الحكومة البريطانية بل أيضاً مع الإدارة الأمريكية التي دخلت الحرب العالمية الثانية عام 1941 فقد كانت القيادة البريطانية بقيادة تشرشل تعارض بشدة نزول قوات الحلفاء في أوروبا. بينما كان فرانكلين روزفلت في بداية الأمر يؤيد فكرة فتح جبهة ثانية. ففي أوائل آذار عام 1942 صرح روزفلت للمفوض السوفييتي في الولايات المتحدة الأمريكية ليتفينوف أنه "يحاول الضغط على الإنكليز" من أجل فتح جبهة ثانية، وأنه مستعد لإرسال قوات أمريكية إلى بريطانيا لهذا الغرض.

وبعد زيارة مفوض الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية مولوتوف إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي البيان السوفييتي – الأمريكي الصادر في ختام المحادثات السوفييتية – الأمريكية التي جرت في واشنطن أنه تم الوصول إلى اتفاق حول المهام العاجلة في فتح جبهة ثانية في أوروبا عام 1942. وبتأثير هذا الإتفاق اضطرت الحكومة البريطانية إلى الموافقة على توقيع بيان بريطاني –

سوفييتي كررت فيه الصيغة السوفييتية – الأمريكية بصدد هذا الموضوع. وهكذا وعدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه المرة رسمياً وعلناً بالاستجابة لهذا المطلب المشروع للقيادة السوفييتية بضروة فتح جبهة ثانية في أوروبا بأسرع ما يمكن. لكن القيادة البريطانية بقيت تماطل في فتح الجبهة الثانية في أوروبا ؛ مما شكل نقطة خلاف هامة مع القيادة السوفييتية، ومن أجل حل العديد من القضايا الخلافية، والخطوات المستقبلية المشتركة بين دول الحلفاء للانتصار على دول المحور كان لا بد من عقد العديد من المؤتمرات بينها.

ميثاق الأطلسي:

في 14 آب عام 1941 التقى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت برئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل على ظهر بارجة الأمير ويلز التي رست في خليج أرجنتينا (جزيرة الأرض الجديدة) حيث وضعا الميثاق الذي عرف باسم ميثاق الأطلسي، واهم مبادئه [1]:

1– القضاء على التوسع الاستعماري (الألماني الإيطالي والياباني).
2– عدم السماح بأي تغيير في حدود الدول بشكل لا يتوافق مع رغبات شعوبها.
3– تحقيق التعاون بين جميع الدول وذلك بتأمين حق كل دولة في التجارة والحصول على المواد الأولية الضرورية لنموها الاقتصادي.
4– تحقيق التعاون الاقتصادي بين جميع الأمم.
5– بعد القضاء نهائياً على النفوذ النازي، يؤمل إقرار سلام يحقق الأمن والحرية لجميع الدول.
6– إنشاء منظمة دولية جديدة مكان عصبة الأمم.
7– حرية البحار والمحيطات.
8– تحريم استخدام القوة كأداة لتسوية المنازعات الدولية ونزع السلاح.

---

(1) المرجع السابق ، ص 94– 95.

مؤتمر واشنطن وتصريح الأمم المتحدة عام 1942، والانتهاء من تشكيل معسكر الحلفاء:

إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية في 8 كانون الثاني عام 1941، والعديد من الدول الأخرى إلى جانب الدول المحاربة لألمانيا وحليفاتها غيّرت إلى حد كبير من موازين القوى في العالم لصالح دول الحلفاء. في ربيع عام 1942 بلغ عدد الدول المحاربة ضد دول المحور 29 دولة بتعداد سكان يقارب 1,2 مليار إنسان.

بالرغم من أن الجبهة المضادة للنازية الألمانية وحلفائها توسعت إلا أنها لم تتشكل قانونياً بعد، ولم يعلن رسمياً عن قيام علاقة وطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ما عدا القانون الأمريكي للإعارة والتأجير (ليند – ليزي).

أثنت بريطانيا على دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد دول المحور، واقترح رئيس الوزراء البريطاني على الرئيس الأمريكي عقد لقاء عاجل من أجل مناقشة مسألة الاستراتيجية المشتركة لقيادة الحرب، وافق فرانكلين روزفلت على هذا المقترح. وصل تشرشل في 12 كانون الأول عام 1941 إلى الولايات المتحدة الأمريكية مصطحباً معه وفداً عسكرياً رفيع المستوى. وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء البريطاني الجديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية. عقد مؤتمرواشنطن في الفترة الواقعة بين 22 كانون الأول عام 1941 و 14 كانون الثاني عام 1942 بمشاركة تشرشل، روزفلت، و ليتفينيوف سفير الاتحاد السوفييتي في واشنطن. وطد المؤتمر العلاقات بين تشرشل وروزفلت (قضى تشرشل حوالي 120 يوماً من أيام الحرب مع روزفلت)، وضع المؤتمر مخططاً مشتركاً لإدارة الحرب، كان الهدف منه تشتيت القدرات العسكرية لدول المحور، واستمرار القصف الكثيف على ألمانيا وتشديد الحصار عليها، ومساعدة الاتحاد السوفييتي للوقوف في وجه الغزو الألماني الهتلري عن طريق تقديم المساعدات المالية والعسكرية، ومن خلال دعم الحركات المناضلة ضد الاحتلال وتشكيل مجموعات

للنشاط التخريبي ضد مصالح وقوات دول المحور. كان من نتائج المؤتمر تشكيل هيئة أركان مشتركة للدولتين أيضاً. وأصبح مقر هذه اللجنة في واشنطن، وبدأت عملها رسمياً في كانون الثاني عام 1942، وتم تقسيم العالم إلى جبهتين جبهة الشرق الأقصى أو الهادئ، وجبهة أوروبا أو الأطلسي.

في اليوم الأول من عام 1942 وافقت 26 دولة على هذا الميثاق الذي عرف بـ "تصريح الأمم المتحدة" حيث تعهدت هذه الدول باستخدام جميع إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحرب ضد دول المحور وحلفائهم، والتعاون فيما بينهم وعدم توقيع هدنة أو صلح منفرد مع أية دولة من دول المحور.

وتحت تأثير الأحداث ومجريات الحرب بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا وفي الجبهات الأخرى، بدأت تظهر بوادر تغير في موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتوطيد وتقوية الوضع القانوني لجبهة الحلفاء من خلال معاهدات ثنائية بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا، وبين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي أثناء زيارة وزير خارجية بريطانيا إلى موسكو في كانون الأول عام 1941، وبمبادرة من الاتحاد السوفييتي تمت مناقشة إقامة اتحاد وحلف بين بريطانيا و الاتحاد السوفييتي، من أجل أيضاح طبيعة وصفات العلاقات بين الدولتين، وتحديد أهداف الحرب ووضع العالم بعد نهاية الحرب، وتمت المماطلة من قبل بريطانيا فيما يتعلق بهذا الموضوع؛ كونها لا ترغب بالاعتراف بالحدود السوفييتية مع دول البلطيق، وبالحدود السوفييتية — البولونية، اي حدود ما قبل 22 حزيران عام 1941.

بعد الانتصارات التي حققها الجيش الأحمر في نهاية عام 1941– 1942 أخذت بريطانيا تعيد النظر في قضية الحدود السوفييتية مع دول البلطيق وبولونيا، حيث أكد رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في رسالة بعثها إلى الرئيس الأمريكي روزفلت أنه لا يجوز دفع جبهة الحلفاء إلى المجهول من خلال حرمان الاتحاد السوفييتي من حدوده التي كان يشغلها قبل الغزو الألماني لأراضيه. عبّر

تشرشل عن أمله بأن روزفلت قد منحه حرية النشاط من أجل توقيع حلف مع الاتحاد السوفييتي، حيث كان ستالين يرغب في توقيع هذا الحلف في أقرب وقت ممكن. وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تعقد بريطانيا معاهدة مع الاتحاد السوفييتي دون التطرق لموضوع الحدود السوفييتية.

بدأت المباحثات بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا في أيار عام 1942 في لندن بعد وصول مفوض الشؤون الخارجية السوفييتية مولوتوف. في 23 أيار عام 1942 اقترح وزير الخارجية البريطاني إيدن مشروعاً جديداً لمعاهدة تحالف مع الاتحاد السوفييتي. حيث وافقت الحكومة البريطانية على حدود الاتحاد السوفييتي مع دول البلطيق، ولكنها تريثت في موضوع الحدود السوفييتية- البولونية، ولذلك اقترح تشرشل عدم التطرق إلى موضوع الحدود السوفييتية في المعاهدة. وافقت القيادة السوفييتية على هذا المقترح كحل وسط ومن أجل توطيد العلاقات بين دول الحلفاء.

في 26 أيار عام 1942 وقع مفوض الشؤون الخارجية السوفييتية مولتوف ووزير خارجية بريطانيا إيدن معاهدة تحالف بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي في لندن حول الحرب ضد ألمانيا النازية وحلفائها في أوروبا، وحول التعاون و الدفاع المشترك، تتألف هذه المعاهدة من قسمين يحتوي القسم الأول من المعاهدة على[1]:

1- يتعهد الطرفان في فترة الحرب بتقديم العون لبعضهما البعض في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية في النضال ضد ألمانيا وحلفائها في أوروبا.
2- يتعهد الطرفان بعدم إجراء أية مفاوضات أوعقد صلح مع الحكومة النازية أو مع حلفائها في أوروبا، وأية حكومة ألمانية أخرى مالم تتخل عن سياسة العدوان.

(1) كيريلين ، مرجع سابق ، ص 282.

وفي القسم الثاني من المعاهدة، حددت مدة المعاهدة بعشرين عاماً تحدد خلالها العلاقة بين الدولتين بعد الحرب العالمية الثانية، أكدت المعاهدة على التعاون بين الدول الحليفة في المستقبل من أجل الحفاظ على السلام وصد العدوان، واتخاذ التدابير من أجل منع ظهورالعدوان من جديد وتعكير السلام من قبل ألمانيا، أو من قبل أية دولة أخرى مرتبطة معها في أوروبا. "تعهد الطرفان بمساعدة بعضهما البعض في المجالات العسكرية والمجالات الأخرى، وعدم عقد أي تحالف أو الانضمام إلى أي ائتلاف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف الازدهار الاقتصادي في أوروبا"، لقد حسنت المعاهدة البريطانية – السوفييتية العلاقات بين البلدين، ووطدت المواقف الدولية وقوت موقع دول الحلفاء ضد النازية.

في 27 أيار عام 1942 زار رئيس مفوضية الشؤون الخارجية السوفييتي مولوتوف واشنطن، وأجرى مباحثات صعبة ومعقدة حول عقد معاهدة ثنائية حول المبادئ الأساسية للمساعدة المتبادلة لإدارة الحرب ضد العدوان النازي، ونتيجة لهذه المباحثات تم عقد معاهدة سوفييتية – أمريكية في واشنطن في 11 حزيران عام 1942 وقعها السفير السوفييتي ليتفينوف مع وزير الخارجية الأمريكي هيل، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها بتقديم كل أنواع المساعدة للاتحاد السوفييتي للوقوف في وجه العدوان الألماني النازي لما لذلك من أهمية كبرى في الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم هذه المساعدة على أسس متبادلة بين الطرفين، حيث تورد الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة إلى الاتحاد السوفييتي (مواد وأسلحة دفاعية وخدمات دفاعية وتبادل المعلومات)، وفي المقابل تتابع الحكومة السوفييتية تأمين أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وتقويته.

ساهم عقد المعاهدات البريطانية – السوفييتية، والأمريكية – السوفييتية بوضع الأسس القانونية لجبهة الحلفاء. وعلى الرغم من ذلك فقد توترت العلاقات بين دول الحلفاء بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي حول قضية فتح جبهة ثانية في أوروبا التي كان يطالب الاتحاد

السوفييتي بفتحها. ولكن الحكومة البريطانية لم يكن لديها أدنى نية للوفاء بهذا الوعد، فقد قدمت مذكرة في 10 حزيران عام 1942 تضمنت تحفظات عديدة تؤدي في مجموعها إلى عدم تنفيذها لواجبها التحالفي بفتح جبهة ثانية، وأعلنت الحكومة البريطانية أنه في حال عدم إمكانية فتحها عام 1942، فإنها تلتزم بفتحها عام 1943. وبذل تشرشل جهدا كبيرا لإقناع روزفلت بالتخلي عن فكرة فتح الجبهة الثانية في أوروبا عام 1942 والموافقة على استبدال هذه العملية بإنزال قوات الحلفاء في شمال أفريقيا. كان هذا يتفق تماماً مع المصالح البريطانية، أي أن يترك الاتحاد السوفييتي بدون مساعدة فاعلة بينما تقوي بريطانيا مراكزها في الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا. وكتب شيروود يقول إن رئيس الوزراء البريطاني أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 19 وحتى 25 حزيران عام 1942 "استخدم كل فصاحة لسانه التي لا نظير لها ضد العملية عبر القنال الإنجليزي عام 1942 ولصالح العملية في شمالي أفريقيا[1]". ونتيجة لذلك لم تنفذ حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدهما بفتح جبهة ثانية عام 1942، كما جاء في البيان الأمريكي - السوفييتي، والبيان البريطاني - السوفييتي.

وفي 18 تموز عام 1942 وجه تشرشل إلى ستالين رسالة أبلغ فيها الحكومة السوفييتية لأول مرة رفض الحلفاء فتح الجبهة الثانية عام 1942. أجاب ستالين في 23 تموز ملاحظاً أنه "على الرغم من البيان المعروف البريطاني - السوفييتي المتفق عليه حول اتخاذ التدابير العاجلة لفتح جبهة ثانية في أوروبا عام 1942، فإن حكومة بريطانيا العظمى ترجئ هذه العملية حتى عام 1943" وكتب يقول: "وانطلاقاً من الوضع الناشئ في الجبهة السوفييتية - الألمانية فإنني يجب أن أعلن بكل حزم أن الحكومة السوفييتية لا يمكن أن تقبل بإرجاء فتح الجبهة الثانية في أوروبا حتى عام 1943[2]". ولكن كيف يمكن التخلص من الالتزامات

---

(1) برونماريوف، مرجع سابق، ص 505.

(2) المرجع السابق ، ص 505.

التي وعد بها الاتحاد السوفييتي بفتح جبهة ثانية في أوروبا عام 1942. تقرر أن يسافر تشرشل إلى موسكو ليبرر للقادة السوفييت لماذا لا تقوم حكومته بتنفيذ الالتزامات المعهودة لها. وفي آب عام 1942 وصل تشرشل إلى موسكو لإجراء محادثات مع القادة السوفييت وشارك فيها هاريمان ممثلاً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 12 آب قال تشرشل في موسكو إنه يرى أنه من المستحيل فتح جبهة ثانية في أوروبا عام 1942؛ وقد أعربت الحكومة السوفييتية بحزم عن عدم موافقتها على موقف الحلفاء هذا. صرح تشرشل في مذكرة سلمها للحكومة السوفييتية بتاريخ 14 آب عام 1942 برفض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية رفضاً نهائياً فتح جبهة ثانية في أوروبا عام 1942. اقتصر الحلفاء على الوعد ببدء عملية "الشعلة" في شمالي أفريقيا حيث ستفتح هناك جبهة جديدة.

يرجع سبب هذا التأخير الطويل لفتح جبهة ثانية إلى رغبة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إضعاف الاتحاد السوفييتي الذي حشدت القيادة الهتلرية ضده كل قدرة الآلة الحربية الألمانية؛ بالإضافة إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أرادتا أن توفرا قواتهما على حساب الاتحاد السوفييتي، وألا تستخدماها إلا في المرحلة الختامية من الحرب. وقد أماط وزير الحرب الأمريكي الأسبق ستيمسون اللثام عن الأهداف الحقيقية لتأخير فتح الجبهة، حيث كتب يقول: "إن عدم فتح جبهة غربية قوية في الوقت المناسب كان يعني إلقاء كل عبء الحرب على عاتق روسيا[1]". وهذا ما سعى إليه تشرشل وأنصاره العديدون في الأوساط الحاكمة البريطانية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي رسالة مشتركة من روزفلت وتشرشل إلى الرئيس السوفييتي ستالين في 27 كانون الثاني عام 1943 "إننا لا نشك في أن الاستراتيجية الصحيحة بالنسبة لنا تقوم في تركيز قوانا لهزيمة ألمانيا بغية إحراز النصر السريع والحاسم على المسرح الأوروبي".

---

(1) المرجع السابق، ص 506.

إن تباطؤ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في فتح جبهة جديدة في أوروبا جعل الرئيس السوفييتي ستالين يرفض لقاء روزفلت و تشرشل في الدار البيضاء متذرعاً بالعمليات العسكرية التي يخوضها الجيش الأحمر في مدينة ستالينغراد. إلا أن رفض ستالين لقاءهما لم يمنعهما من الاجتماع في آنفة على مقربة من الدار البيضاء في المغرب في 9 كانون الثاني 1943، وقد تناقشا بعدة مواضيع، منها:

1- تنظيم العمليات العسكرية في البحر المتوسط؛ وخاصة فيما يتعلق بصقلية.
2- إجراء المصالحة بين الفرنسيين في لندن والفرنسيين في الجزائر.
3- تأكيد الطرفين على رغبتهم الصريحة في الحرب حتى إحراز النصر واستسلام دول المحور (ألمانيا، واليابان، وإيطاليا) دون قيد أو شرط.

وفي أيار عام 1943 عقد اجتماع آخر بين روزفلت و تشرشل في واشنطن. كان هذا الاجتماع مخصصاً أيضاً للبحث في موضوع تعزيز الجهود الحربية للانتصار على النازية. كان الحلفاء يدركون أن تقديم مساعدة فاعلة إلى الاتحاد السوفييتي عن طريق فتح جبهة ثانية قد أصبح مسألة بالغة الإلحاح. فعلى الأرض كان لا يزال الاتحاد السوفييتي يحارب وحده عدواً قوياً وشرساً. ومع ذلك فإن مؤتمر واشنطن اتخذ قراراً بإرجاء فتح الجبهة الثانية في أوروبا حتى أيار عام 1944. عدّ الاتحاد السوفييتي هذا خديعة صارخة من قبل دول الحلفاء، وفي 11 حزيران عام 1943 احتجت الحكومة السوفييتية على هذا الانتهاك من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. إن أهم ما توصل إليه مؤتمر واشنطن بين روزفلت و تشرشل هو الآتي[1]:

1- تكليف تشرشل الاتصال برئيس حكومة البرتغال سالزار من أجل السماح للحلفاء بإقامة قواعد عسكرية في جزر "الخالدات" مقابل مساعدتهم له في حال تعرض بلاده لأي اعتداء من قبل قوات فرانكو الإسبانية.

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق ، ص 423- 424.

2- إعطاء الأفضلية للعمليات العسكرية في أوروبا، وذلك على الرغم من التيار القوي في الجيش الأمريكي الذي يقول بضرورة إعطاء الأفضلية للعمليات العسكرية في المحيط الهادي.

3- التخلي عن نظام الامتيازات الذي كان سائداً في الصين.

4- تجديد الدعوة إلى اجتماع رؤوساء الدول الحليفة الثلاث روزفلت، تشرشل، و ستالين.

أبدى ستالين تجاوباً مع الدعوة لعقد مؤتمر يضم الرؤساء الثلاثة، إلا أنه شكك في الوقت ذاته في موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجلى ذلك في الرسائل المتبادلة بينه وبين تشرشل؛ بالإضافة إلى استدعائه لسفيريه ليتفينوف و مايسكي في واشنطن ولندن. لقد أثارت تلك الخطوة خوف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أن يقدم الاتحاد السوفييتي على عقد صلح منفرد مع اليابان ومع المانيا.

إلا أن الانتصارات التي حققتها القوات الحليفة في شمالي أفريقيا كان لها أثرها في تحطيم الروح المعنوية للإيطاليين فاستطاع الحلفاء الانتصار على القوات الإيطالية؛ مما اضطر موسوليني إلى تقديم استقالة حكومته في 25 تموز عام 1943 بعد أن خذله المجلس الفاشي الأعلى، فكلف الملك الإيطالي المارشال بادغيلو بتكليف حكومة جديدة. فألقي القبض على موسوليني وسجن في معتقل خاص. ثم بدأ المفاوضات مع الحلفاء لعقد هدنة، وقد تم توقيع الهدنة مع إيطاليا في 3 أيلول عام 1943، ومن شروطها[1]:

1- استسلام الإيطاليين دون شرط أو قيد.

2- توقف قواتهم البرية عن القتال.

3- تسليم أسطولهم البحري والجوي إلى الحلفاء، وضمان استخدام الحلفاء لجميع الموانئ والمطارات الإيطالية.

---

(1) سميرجلول وفيليب مالك ، مرجع سابق ، ص 111.

عندما علمت القيادة الألمانية بتوقيع معاهدة الهدنة هذه أسرعت القوات الألمانية، ودخلت روما حيث فر رئيس الحكومة الإيطالية الجديد بادغيلو إلى مراكز الحلفاء، وأعلن الحرب على دول المحور، وبذلك غدت إيطاليا دولة محاربة في صفوف الحلفاء في 13 تشرين الأول عام 1943. استطاع الألمان اكتشاف مكان احتجاز موسوليني، فاختطفوه و بعد أن حرروه شكل في ألمانيا حكومة مناصرة للألمان، لكن القوات الإيطالية لم تلبث أن عادت، والقت القبض عليه من جديد في 28 نيسان عام 1945، اجريت له محاكمة صورية، وأعدم مع رفاقه.

مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الدول الحليفة عام 1943:

بعد أن تبينت ملامح النصر لدول الحلفاء على دول المحور المعادي، طفت مسائل التسويات السلمية، وتنظيم العالم ما بعد الحرب على العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكما هو الحال عند نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت الدول المنتصرة تخطط من أجل بناء عالم جديد يلبي حاجاتها ومصالحها بالدرجة الأولى على حساب الدول المهزومة. فعلى سبيل المثال، شكلت القيادة السوفييتية لجنة استشارية تابعة لمفوضية الشؤون الخارجية السوفييتية، هدفها صياغة توصيات تتعلق بالأمور العسكرية والسياسية وبمسائل التسويات السلمية مع دول المحور، وقد ارتأت القيادة السوفييتية أنه لابد من عقد مؤتمرات لدول الحلفاء على مستوى رؤساء الدول الحليفة لبحث جميع القضايا السلمية بعد الحرب.

ولذلك طالب جوزيف ستالين في رسالة له وجهها إلى رئيس وزراء بريطانيا تشرشل بعقد مؤتمر من أجل مناقشة متابعة الحرب والتسويات السلمية بعد الانتصار على النازية. تمت الموافقة على المبادرة السوفييتية بعد مشاورات متبادلة ورسائل ما بين الدول الثلاث بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. وقد اتفقوا على عقد مؤتمر لوزراء الخارجية للدول الحليفة. وقد طالب تشرشل أن يحمل هذا المؤتمر صفات تحضيرية ليتسنى لرؤساء الدول

الحليفة الثلاث بعد ذلك اتخاذ الإجراءات والقرارات المحددة، كما اتفق الحلفاء على مقترح ستالين أن يعقد هذا المؤتمر في موسكو عام 1943. هذا يعني زيادة في هيبة ونفوذ الاتحاد السوفييتي في هذه الحرب وعلى الساحة الدولية.

عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الحليفة (بريطانيا، و الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية) في موسكو عام 1943، حيث مثل بريطانيا وزير خارجيتها أنطوني أيدن ، بينما مثل الاتحاد السوفييتي رئيس مفوضية الشؤون الخارجية السوفييتية مولوتوف ، ومثل الولايات المتحدة الأمريكية هيل، بحضور سفير الصين في موسكو.

ناقش هذا المؤتمر قضية تقصير أمد الحرب ضد ألمانيا، وحلفائها في أوروبا، ومسألة فتح جبهة ثانية في أوروبا الغربية. وقد وافق كل من أيدن و هيل، وحسب نتائج لقاء روزفلت ب تشرشل في كيبيك في كندا وافقوا على فتح جبهة ثانية في أوروبا في أيار عام 1944، وبحث المؤتمر في عدد من القضايا الهامة لترتيبات ما بعد الحرب، ومن بينها مشكلة ألمانيا، والوضع في إيطاليا، وقضية النمسا، وطرق ووسائل الحفاظ على الأمن بعد الحرب، وإقامة هيئة دولية لضمان الأمن والسلم الدوليين.

وقد نجم عن المؤتمر وثيقة وقعها ممثلو الدول الأربع بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين حول الأمن الدولي. وقد تحدثت هذه الوثيقة حول متابعة الحرب حتى الانتصار النهائي على دول المحور، وتشكيل هيئة دولية هدفها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين على أساس مبدأ السيادة لكل الدول المشاركة فيها. وتحدثت الوثيقة أيضاً أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لن تستخدم هذه الدول قواتها المسلحة على أراضي الدول الأخرى، إلا في حالات يتم التشاور فيها فيما بين الدول الأربع، والتعاون المشترك فيما بينها مع جميع الدول المنضمة إلى الهيئة الدولية لتنظيم التسلح في مرحلة ما بعد الحرب (إذاً لقد وضع مؤتمر وزراء خارجية الدول الحليفة الأساس لإنشاء منظمة الأمم

المتحدة) وتم في المؤتمر حل العديد من القضايا المتعلقة بالدول التي تخلت عن المحور، وتشكل لهذا الغرض لجنتان دوليتان: اللجنة الاستشارية الأوروبية، والمجلس الاستشاري المتعلق بإيطاليا، عهد إلى الأولى التي كانت تضم ممثلي الدول الثلاثة دراسة المسائل والقضايا الأوروبية المتعلقة بالنشاط العسكري وتحضير المقترحات المشتركة بشأنها، لتعرض على حكومات الدول الثلاث (اقترح أن تكون لندن مقراً لهذه اللجنة)، وطلب من هذه اللجنة وضع المقترحات اللازمة حول شروط استسلام دول المحور بالدرجة الأولى. حلت هذه اللجنة مكان هيئة أركان الحرب للدول الحليفة التي كان مقرها واشنطن. أما المجلس الاستشاري المتعلق بإيطاليا حل محل اللجنة العسكرية السياسية التي تشكلت في آب عام 1943 بمبادرة من الاتحاد السوفييتي، ضم المجلس كلاً من الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليونان، ويوغسلافيا، وفرنسا الحرة.

تبنى مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الدول الحليفة بياناً حول مستقبل النمسا، وعدّ ضم النمسا عام 1938 لاغياً وغير قانوني، وأكد البيان على ضرورة استقلال وديمقراطية النمسا، كما أكد على ضرورة القضاء التام على الفاشية في إيطاليا، ومنح الشعب الإيطالي إمكانية حرية اختيار نظامه السياسي. وتم تحويل قضية مستقبل فرنسا إلى اللجنة الاستشارية الأوروبية بسبب الخلاف بين المؤتمرين، كما أصدر المؤتمر بياناً حول المسؤولين النازيين على الجرائم التي ارتكبوها بحق الإنسانية، ودعا وزراء خارجية الدول الحليفة إلى عقد مؤتمر لرؤساء الدول الحليفة في العاصمة الإيرانية طهران عام 1943.

مؤتمر طهران لرؤساء الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية عام 1943:

مهد مؤتمر وزراء خارجية الدول الحليفة في موسكو ظروفاً مناسبة لأول لقاء بين رؤساء حكومات الدول الثلاث، وقد عقد في طهران في الفترة الواقعة بين 28 تشرين الثاني إلى 1 كانون الأول عام 1943، شارك فيه روزفلت، وستالين،

وتشرشل على مدى أربعة أيام، تباحثوا، وتبادلوا وجهات النظر في أهم المسائل والقضايا المتعلقة بالحرب والسلاح وفي مصير العالم ما بعد الحرب.

وقد حضر هذا المؤتمر مستشارون حربيون ودبلوماسيون من هذه الدول، ولم يكن لهذا المؤتمر جدول أعمال، فكان لكل وفد الحرية المطلقة والحق في طرح أية موضوعات تهمه، ولم تعقد اجتماعات ومناقشات عامة فقط، ولكن عقدت أيضاً اجتماعات ثنائية ساهمت في تقريب وجهات النظر ونجاح المؤتمر في نهاية المطاف.

تركز الاهتمام في مؤتمر طهران أساساً على المسائل العسكرية، وفي مقدمتها مسألة فتح الجبهة الثانية. وقد أشار الوفد السوفييتي إلى خرق بريطانيا والولايات المتحدة الفاضح لالتزاماتهما بفتح جبهة ثانية عام 1942، ثم في عام 1943 قد أدى إلى إطالة أمد الحرب، والإضرار ضرراً فادحاً بالنضال المشترك ضد الحلف النازي، ولذلك طالب السوفييت وألحوا على ضرورة تحديد موعد نهائي لفتح الجبهة الثانية. أعلن الوفد السوفييتي في المؤتمر أنه بمجرد إنزال القوات الحليفة في شمال فرنسا (النورماندي) فإن الجيش الأحمر بدوره يبدأ هجوماً ضد القوات الألمانية في أوروبا الشرقية. فإذا علم أن العملية ستتم في أيار أو حزيران عام 1944 فإن في وسع السوفييت أن يحضّروا لا لضربة واحدة بل لعدة ضربات ضد العدو.

وعندما قال ستالين إنه سيكون من المناسب لو يتم إنزال قوات الحلفاء في شمال فرنسا مع حلول أيار عام 1944، أجاب تشرشل قائلاً :"لا أستطيع أن أتعهد بمثل هذا الالتزام وأقترح أن تحال مسألة بدء العملية في شمال فرنسا إلى لجنة عسكرية يتم تشكيلها خصيصاً لهذا الغرض"[1]، كان الهدف من هذا الاقتراح البريطاني إرجاء آخر لموعد فتح الجبهة الثانية، إلا أنه لم ينجح هذه المرة في تحقيق هدفه لأن روزفلت أيد ستالين على مقترحه؛ مما اضطر تشرشل إلى

(1) مجلة الحياة الدولية، العدد8، عام 1961، ص 147- 149- 152..

التراجـع، لقـد كـان روزفلـت يخشـى أنـه في حـال عـدم إنـزال القـوات الأمريكيـة والبريطانية في شمال فرنسا، فإن أوروبـا الغربية بكاملها سوف يـتم تحريرهـا علـى يـد الجيش الأحمر؛ هـذا مـا سيقوي مـن موقـع الاتحـاد السـوفييتي في أوروبـا بعـد الحرب.

في 30 تشرين الثاني عام 1943، وفي حضور الرؤساء الثلاثة أذاع الجنـرال بـروك بيانـاً باسـم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا، جـاء فيـه أن عمليـة "أوفرلورد" سوف تبدأ في أيار عام 1944، وتعززها عملية أخرى في جنوب فرنسا، مع العلم أن حجم هذه العملية سيتوقف على عدد مراكب الإنزال المتاحة في ذلك الحين[1].

ورداً علـى هـذا أدلى سـتالين في الجلسـة نفسـها بالتصـريح التـالي "مـن أجـل الحيلولـة دون تحريـك الألمـان لاحتياطـاتهم، ونقـل قـوات كـبيرة مـن الجبهـة الشـرقية إلى الغـرب، يتعهـد الـروس بتنظيم هجـوم كـبير ضـد القـوات الألمانيـة في عـدة منـاطق قبـل شـهر أيـار عـام 1944 لكـي تبقـى الفـرق الألمانيـة علـى الجبهـة الشـرقية؛ مما يمنع الألمان من إعاقة عملية أوفرلورد".

صـرح قـادة الـدول الحليفـة الـثلاث في الإعـلان الـذي صـدر عـن المؤتمـر بـأنهم نسـقوا الخطـط مـن أجـل القضـاء علـى القـوات المسـلحة الألمانيـة، وأنهـم توصـلوا إلى اتفـاق تـام فيمـا يتعلـق بحجـم وتوقيـت العمليـات الـتي سـتجري في الشـرق والغـرب والجنـوب..لا توجـد قـوة في العـالم تسـتطيع أن تمنعنـا مـن تـدمير الجيـوش الألمانيـة علـى الأرض، وغواصاتها في البحر، وتحطيم مصانعها الحربية من الجو.

نوقشـت في المـؤتمر مسـائل التعـاون فيمـا بعـد الحـرب وضـمان سـلام دائـم. وأكـد الإعـلان ضـرورة وحـدة العمـل للـدول الـثلاث. وتبـادل الرؤسـاء الثلاثـة وجهـات النظـر حـول بنيـة ألمانيـا في المسـتقبل. اقـترح روزفلـت تقسـيم ألمانيـا إلى خمـس دول

(1) المرجع السابق، ص 158.

قائلاً: "في رأيي أن ألمانيا يجب أن تضعف قدر الإمكان، وأن ينقص حجمها. يجب أن تكون بروسيا الجزء المستقل الأول من ألمانيا. والجزء الثاني يجب أن يضم هانوفر، والمناطق الشمالية الغربية من ألمانيا. والجزء الثالث ساكسونيا ومنطقة لايبزغ. والجزء الرابع إقليم هيسين ودامشتادت وكاسل والمناطق الواقعة جنوبي نهر الراين، وكذلك مدن وستفاليا القديمة. الجزء الخامس بافاريا وبادن وفورتمبرج. ويجب أن يكون كل جزء من هذه الأجزاء الخمسة دولة مستقلة. وبالإضافة إلى ذلك يجب فصل منطقتي قناة كيل وهامبورج عن ألمانيا، وأن تحكم هاتان المنطقتان من قبل الأمم المتحدة أو من قبل الدول الأربع. كما يجب أن توضع منطقتا الرور والسار تحت إشراف الأمم المتحدة"[1].

كانت الحكومة البريطانية تؤيد تجزئة ألمانيا، وكانت تأمل أن تضع صناعة حوض الرور تحت إشرافها الكامل. وبالاستناد إلى قدرة الرور الصناعية كانت تنوي احتلال مركز السيطرة في أوروبا. أيد الوفد البريطاني النقاط الأساسية في المشروع الأمريكي مقترحاً ضرورة إضعاف ألمانيا عن طريق عزلها، وفصل بافاريا، وعدد آخر من دول جنوب ألمانيا. وقال تشرشل :"لدي فكرتان: الأولى– عزل بروسيا عن بقية ألمانيا، و الثانية – فصل أقاليم ألمانيا الجنوبية، بافاريا وبادن وفورتمبرج والبلاتينات؛ من السار حتى ساكسونيا ضمناً". واقترح تشرشل إقامة "اتحاد الدانوب الفيدرالي" ليضم كل الأقاليم الألمانية الجنوبية وبلدان الدانوب في وسط أوروبا"[2]. أما الوفد السوفييتي فقد أشار– أثناء مناقشة المسألة الألمانية في مؤتمر طهران– إلى ضرورة اتخاذ تدابير حازمة تحول دون بعث الروح العسكرية الألمانية الانتقامية في المستقبل، وإلى إنزال العقاب الصارم بمجرمي الحرب النازيين.

أما فيما يتعلق برأي القيادة السوفييتية حيال المشاريع البريطانية والأمريكية تجاه ألمانيا، قال ستالين بوضوح: إنه "لا يروقه مشروع إقامة اتحادات

---

(1) المرجع السابق، ص 158.

(2) المرجع السابق، ص 158.

جديدة من الدول"، واقترح السوفييت إحالة مسألة تجزئة ألمانيا إلى اللجنة الاستشارية الأوروبية. تبادل رؤساء الدول الثلاث في طهران وجهات النظر حول مسألة حدود بولونيا، وكان موقف الحكومة السوفييتية دائما إنشاء دولة بولونية مستقلة ديمقراطية قوية بعد الحرب، وأن يكفل للشعب البولوني حدوداً عادلة، ومن الواجب تحويل الحدود البولونية من مصدر للصدامات والحروب إلى عامل أمن واستقرار في شرق أوروبا، كما اقترح السوفييت القبول بخط كورزون للحدود الشرقية لبولونيا، وأن يكون خط نهر الأودر هو حدودها الغربية. وافق تشرشل على هذا المقترح السوفييتي.

وفيما يخص إيران صدر عن مؤتمر طهران بيان يؤكد فيه المشاركون في المؤتمر رغبتهم في الحفاظ على الاستقلال الكامل لإيران، وسيادتها، و وحدة أراضيها . كذلك ناقش مؤتمر طهران مسألة الحرب ضد اليابان وحول مشاركة السوفييت فيها، وبسبب الانتهاكات المتكررة من قبل اليابان لمعاهدة الحياد السوفييتية – اليابانية المعقودة في 13 نيسان عام 1941، وافق الوفد السوفييتي على المطالب المتكررة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لأن يخوض الاتحاد السوفييتي الحرب ضد اليابان، حيث أعلن ستالين أن الاتحاد السوفييتي سوف يعلن الحرب على اليابان بعد هزيمة ألمانيا النازية.

إن مؤتمر طهران لرؤساء الدول الحليفة عام 1943، كان حدثاً له اهمية كبرى، فقد كان أول مؤتمر يجمع رؤساء الدول الكبرى الثلاث، ناقشوا فيه أهم مسائل الحرب وترتيب العالم بعد انتهاءها، واتخذت فيه قرارات حول كثير من المسائل الأوروبية والعالمية، أكد المؤتمر أن الدبلوماسية النازية لا تستطيع أن تعول على إمكان حدوث انقسام بين الحلفاء.

وقد عقد في القاهرة مؤتمران على هامش مؤتمر طهران، الأول– عقد من 22 حتى 26 تشرين الثاني عام 1943 شارك فيه روزفلت وتشرشل، وتشان – كي – تشيك، على الرغم من أن هذا المؤتمر غلب عليه الطابع العسكري إلا أن

هدفه الأساسي كان مناقشة مستقبل الشرق الأقصى، وقد توصل المؤتمرون إلى الاتفاق حول الأمور الآتية[1]:

1- إخلاء جميع الجزر التي استولت عليها اليابان بالقوة في الحرب العالمية الثانية.
2- استرجاع الصين لجميع أراضيها التي انتزعتها منها اليابان بالقوة مثل فورموزا وفي كادور ومنشوريا وإلخ..
3- استقلال كوريا.

أعلن المشاركون في المؤتمر انهم لايطمحون بأي توسع على حساب الدول الأخرى. أما المؤتمر الآخر، فقد عقد بين روزفلت، وتشرشل، وإينينيو الرئيس التركي، شارك فيه وزراء خارجية هذه الدول،وأهم ما تناوله المؤتمرون مسألة مشاركة تركيا في الحرب. وعلى الرغم من إلحاح تشرشل الراغب في فتح جبهة البلقان، فإن الرئيس التركي اعتذر عن تلبية رغبة تشرشل بحجة أن قواته العسكرية غير مستعدة لخوض غمار الحرب.

في هذا المؤتمر ألغي القرار السابق حول إنزال قوات حليفة في بورما في الشرق الأقصى، وأكد على تركيز جميع القوات العسكرية للدول الحليفة ضد اليابان في المحيط الهادي، وتمت الموافقة على استخدام القوات العسكرية في العمليات العسكرية الجارية في إيطاليا، وبعد ذلك في جنوب فرنسا.

مؤتمر يالطا (القرم) لرؤساء الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية عام 1945:

هيأت الانتصارات التي حققتها قوات التحالف، وعلى الخصوص الانتصارات التي حققها الجيش الأحمر السوفييتي وتحريره للعديد من دول أوروبا لعقد لقاء قمة بين رؤساء الدول الحليفة لمناقشة وضع عالم ما بعد الحرب العالمية

(1) رياض الصمد ، مرجع سابق، ص 428.

الثانية في الفترة من 4 – 11 شباط عام 1945 في يالطا في شبه جزيرة القرم التابعة للاتحاد السوفيتي (شبه جزيرة القرم كانت تابعة لجمهورية أوكرانيا وقد انضمت إلى روسيا الاتحادية فيما بعد).

ترأس الوفد السوفييتي جوزيف ستالين، وترأس الوفد البريطاني وينستون تشرشل، وكان يترأس الوفد الأمريكي الرئيس فرانكلين روزفلت، وكان يقدر عدد الممثلين للوفدين الأمريكي والبريطاني في مؤتمر يالطا بـ 700 شخص.

لقد وضعت القيادة السوفييتية هدفاً رئيساً لطرحه على المؤتمر ألا وهو تنسيق جهود دول الحلفاء في المؤتمر من أجل الإسراع في القضاء على ألمانيا النازية، ومن أجل بناء أوروبا الجديدة في العالم. وبالمقابل حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا استغلال المؤتمر لتحقيق خططهم في المرحلة النهائية للحرب وبناء العالم بعد انتهاء الحرب. إن هذه التناقضات ألقت بظلالها على عمل المؤتمر، وأدت إلى نقاشات حادة بين المؤتمرين حول القضايا المطروحة في المؤتمر. حتى أن رئيس وزراء بريطانيا بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قبل بدء أعمال مؤتمر يالطا قال فيها "أن دول الحلفاء الكبار منقسمون مختلفون، وهذا سيلقي بظلال الحرب فترات أطول وأطول[1]".

لقد دخل الأمريكيون والبريطانيون ببرنامج وخطة موحدة تم الاتفاق عليها في المؤتمر الذي عقد في مالطا في نهاية كانون الثاني وبداية شباط 1945 على انفراد بين تشرشل وفرانكلين روزفلت من دون السوفييت. وأثناء المباحثات الأمريكية– البريطانية في مالطا تم الاتفاق على مخطط للنشاطات والأعمال العسكرية في المرحلة النهائية للحرب في أوروبا، وتضمن هذا المخطط قيام قوات الدولتين بهجوم كاسح ضد القوات الألمانية على الجبهة الغربية، والهدف من ذلك هو التغلغل في عمق الأراضي الألمانية، خوفاً من أن تستبقهم القوات السوفييتية وتقضي تماماً على القوات الألمانية، عندها يصبح التفاوض مع

(1) كيريلين، مرجع سابق، ص 331.

السوفييت أصعب. لقد وحد الوفدان الأمريكي والبريطاني مواقفهما فيما يتعلق بالأمور السياسية، وحسب ما صرح به وزير الخارجية البريطاني أيدن "لقد وحدنا مواقفنا، لأننا نعلم أن الروس سيطالبون بأشياء عديدة، ونحن لا نستطيع أن نقدم الكثير، ونحن نريد منهم الكثير، ولذلك علينا الاتفاق على جمع مطالبنا في حزمة واحدة، والاتفاق سوية على ما سنتنازل عنه[1]".

بدأت الجلسة العامة لمؤتمر يالطا بنقاش المسائل الحربية، وقد حضر هذا الاجتماع رؤساء الدول الثلاث، ووزراء خارجيتها، وقادة أركان الحرب دول الحلفاء، تم بحث وضع وأموال الجبهات العسكرية في أوروبا، وتم الاتفاق على الخطط المشتركة للعمليات الحربية لدول الحلفاء في المرحلة النهائية من الحرب.

اتفق قادة دول الحلفاء في يالطا حول طريقة إرغام ألمانيا الهتلرية على الاستسلام بدون قيد أوشرط، ورسموا الأساس لسياسة منسقة حيال ألمانيا قائمة على مبادئ إشاعة الديمقراطية فيها، ونزع سلاحها، وتقر أن تقوم القوات الحليفة الثلاث باحتلال ألمانيا، وأن تقام عليها مراقبة من قبل هذه الدول، وأعلن إن هدف هذا الاحتلال هو القضاء على النزعة العسكرية الألمانية والنازية، وخلق الضمانات الكفيلة بألا تستطيع ألمانيا أبداً انتهاك السلام مرة أخرى، أعلنت الدول استعدادها لنزع السلاح وتسريح كافة القوات المسلحة الألمانية، وإلغاء هيئة أركان الحرب الألمانية ومصادرة أو تدمير كل العتاد الألماني وتفكيك كافة المصانع الحربية التي يمكن أن تستخدم في الإنتاج الحربي، أو وضعها تحت المراقبة وتوقيع عقوبات عاجلة يستحقها جميع مجرمي الحرب النازيين، وإزالة كل النفوذ النازي والعسكري من المؤسسات العامة والحياة الثقافية والاقتصادية للشعب الألماني، و اتخاذ التدابير المشتركة الأخرى الضرورية للسلام لكل الشعوب مستقبلاً. وقد أعلن المشاركون في المؤتمر على الملأ أنهم لا يستهدفون القضاء

---

(1) المرجع السابق، ص 332.

على الشعب الألماني ولكنهم أكدوا أن "ليس هناك أمل في وجود جدير بالشعب الألماني ومكان له في رابطة الأمم إلا إذا اقتلعت النازية والعسكرية من جذورهما".

وصادق رؤساء حكومات الدول الثلاث على مشروعي الاتفاقيتين اللتين وضعتهما اللجنة الاستشارية الأوروبية: "عن مناطق احتلال ألمانيا وإدارة "برلين الكبرى" "وعن جهاز المراقبة في ألمانيا، كان المشروع الأول قد أقرّ تقسيم ألمانيا إلى ثلاث مناطق تحتلها قوات الدول الثلاث، وتحدد حدودها. وبموجب الاتفاقية عن جهاز المراقبة في ألمانيا، فإن السلطة العليا في البلاد أثناء فترة الاحتلال سوف يمارسها رؤساء القيادات العامة للدول الثلاث الكبرى كل في منطقته. وتم تشكيل مجلس مراقبة الحلفاء، تتكون عضويته من الدول الثلاث الكبرى. كانت مناطق الاحتلال للدول الحليفة على الأراضي الألمانية موزعة على النحو الآتي: منطقة احتلال سوفييتية تقع على الغرب من نهر الأودر، ومنطقة احتلال بريطانية تقع في الشمال الغربي من ألمانيا، ومنطقة احتلال أمريكية تقع في الجنوب الغربي من ألمانيا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الحرب تعارض إعطاء فرنسا حقوقاً متساوية كدولة كبرى حليفة، ولكنها تخلت عن هذا الاعتراض في مؤتمر يالطا، و ذلك إلى حد كبير نتيجة لعقد المعاهدة السوفييتية – الفرنسية عام 1944، وفي حديث مع ستالين في يالطا في 4 شباط عام 1945، قال روزفلت:"إنه ينبغي أن ينظر المؤتمر الحالي في مسألة إعطاء فرنسا منطقة احتلال في ألمانيا"، وأضاف: "إن هذا طبعاً ليس سوى من باب المجاملة بالنسبة للفرنسيين"، كما أنه كان يعارض مشاركة فرنسا في مجلس المراقبة في ألمانيا، ولكنه غير رأيه فيما بعد وصرح بأنه لا يعارض مشاركة الفرنسيين في مجلس المراقبة، ويؤيد انضمامهم إلى الإعلان. كما تقرر في المؤتمر إعطاء فرنسا منطقة احتلال في ألمانيا، حيث تقتطع أجزاء هذه المنطقة من منطقتي الاحتلال الأمريكية والبريطانية، وتقرر كذلك دعوة الحكومة الفرنسية المؤقتة لإرسال مندوبيها إلى المجلس.

كما طرحت مسألة التعويضات التي ستدفعها ألمانيا للدول المتضررة. وقد حددت لجنة الدولة السوفييتية المشكلة من ابرز الشخصيات الاجتماعية السوفييتية الخسائر التي مني بها الاتحاد السوفيتي من جراء الحرب الألمانية ضده، حيث قتل اثناء الحرب ما يقارب عشرون مليوناً من أبناء الاتحاد السوفييتي، ودمر الغزاة الألمان النازيون، وأحرقوا تماماً أو جزئياً 1710 مدن واكثر من 70 الف قرية، وأحرقوا ودمروا أكثر من ستة ملايين مبنى، وشردوا نحو 25 مليون شخص، ودمروا 31850 مشروعاً صناعياً،65000 كم من خطوط السكك الحديدة، و4100 محطة سكة حديد، ونهبوا ودمروا 98000 مزرعة تعاونية، و1876 مزرعة حكومية، 2890 محطة آلات وجرارات[1]، وبلغت الخسائر المباشرة التي نزلت بالاتحاد السوفييتي بواسطة ألمانيا وحلفائها 679 مليار روبل[2]. وبإضافة النفقات العسكرية والخسارة في ايرادات الاقتصاد السوفييتي في المناطق المحتلة، فإن حجم الخسائر سيصل إلى رقم خيالي 2569 مليار روبل[3]، اتفق رؤساء الحكومات الثلاث في المؤتمرعلى أن تدفع ألمانيا التعويضات على ثلاثة أشكال: الاقتطاع على دفعات في غضون سنتين بعد استسلام ألمانيا من ثروتها القومية (أساساً بهدف القضاء على طاقتها العسكرية)، وعلى شكل شحنات سنوية من السلع المصنوعة، وكذلك عن طريق استخدام العمل الألماني)[4].

لقيت المسألة البولونية قدراً كبيراً من الاهتمام في مؤتمر يالطا. وكانت القيادة السوفييتية مهتمة بإقامة حكومة قوية وحرة مستقلة في بولونيا. حيث ناقش المؤتمرون مسألتين متعلقتين ببولونيا مسألة الحدود، ومسألة الحكومة البولونية. أما بالنسبة إلى الحدود البولونية، فقد تقرر أن تكون الحدود السوفييتية البولونية طبقاً للتوزع العرقي والقومي على طول ما يسمى خط

---

(1) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ، وثائق ومواد ، (موسكو :1949)ص 36.

(2) المرجع السابق ، ص 37.

(3) البرافدا ، 24 ايلول 1958.

(4) بوناماريوف وآخرون ، مرجع سابق ، ص 545.

كـورزون مـع إحـداث بعـض التعـديلات في بعـض المنـاطق إلى مسـافة 5 او 8 كيلـومترات لصـالح بولونيـا، إلا أن الزعمـاء الثلاثـة سـتالين، روزفلـت، وتشرشـل اختلفوا على مدى هذا التوسع، والإضافات.

اقترح الوفـد السـوفييتي أن تمتـد حـدود بولونيـا الغربيـة على طـول الأودر النايس. وعارض ممثلو الولايات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا هـذا الاقتراح على أساس أن الشعب البولندي لن يكون قادراً على استغلال موارد هـذه الأراضـي. وبعـد تبادل الآراء في هـذه المسـألة تقـرر أن تنـال بولنـدا مسـاحات كبيرة من الأراضـي في الشمال والغرب على أن يحدد حجم هذه الإضافات فيما بعد.

اشـتعل صـراع سياسـي حـاد حـول مسـألة الحكومـة البولونيـة، فقـد كانـت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما زالتـا تحتفظـان بعلاقات دبلوماسية مع الحكومة البولونية في المهجر التي كانت تتبع سياسة معادية للسـوفييت، وكانـت معزولـة عـن الـبلاد، ولا تمثـل الشـعب البولـوني، وكـان الاتحـاد السـوفييتي يعـترف بالحكومـة البولونية المؤقتة.

في بادئ الأمر حاول الوفدان الأمريكي والبريطاني في مؤتمر يالطا تجاهل الحكومـة البولونيـة الوطنيـة المؤقتـة، وعـدّا الحكومـة البولونيـة في المهجـر هـي الحكومة الوحيدة الممثلة للشعب البولوني، ثم اقترحا على سبيل التنـازل أن تقـام في بولونيـا حكومـة جديـدة، لكـن السـوفييت اعترضـوا علـى هـذا المقـترح، وأرغمـت الـدول الغربيـة علـى الاعـتراف بالحكومـة المؤقتـة ولكنهـا اشـترطت إعـادة تنظيمهـا، وأقـدم الاتحـاد السـوفييتي وحكومـة بولونيـا المؤقتـة علـى بعـض التنـازلات وكـان القرار الذي اتخذه المؤتمر ينص على إعادة تنظيم الحكومـة المؤقتـة بـأن تضـم إليهـا الشخصيات الديمقراطية من بولونيا ذاتها، ومن البولونيين المتواجدين في الخـارج، وبعـد إعـادة تنظـيم هـذه الحكومـة سـتقوم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا بالاعتراف بها.

كذلك درست مسألة يوغسلافيا في مؤتمر يالطا، حيث كان في يوغسلافيا سلطة شعبية تدير البلاد في واقع الأمر، وتعتمد على تأييد الشعب اليوغسلافي، وكذلك حكومة المهجر التي لا تستطيع أن تمثل بلادها. كانت الحكومتان الأمريكية والبريطانية تتعاطفان مع الملك اليوغسلافي وبطانته الذين كانوا يعيشون في الخارج، وكانتا تدركان أن مصالحهما تحتم عليهما الاتصال بالسلطة الشعبية الفعلية مهما كان موقفهما سلبياً منها. ولذلك فقد وافقتا في مؤتمر يالطا على التوصية بأن يضع تيتو، وشوباشيتش موضع التنفيذ الذي توصلا إليه، ويشكلا حكومة ائتلافية مؤقتة. وهكذا فإن مؤتمر يالطا اتخذ فيما يتعلق بيوغسلافيا حل وسط حيث كان ثمن إلغاء حكومة المهجر، وتنحية الملك هو إدخال بعض القادة البرجوازيين في الحكومة الشعبية الديمقراطية التي تحكم البلاد بالفعل.

حدد مؤتمر يالطا الموعد الذي سيدخل فيه الاتحاد السوفييتي الحرب ضد اليابان لشهرين أو ثلاثة أشهر بعد انتهاء الحرب في أوروبا، وعند ذلك اتفق على الشروط السوفييتية الثلاثة لدخول الاتحاد السوفييتي الحرب ضد اليابان، وهي:

1- الاحتفاظ بالوضع القائم في جمهورية منغوليا الشعبية.
2- استعادة حقوق روسيا التي انتهكتها اليابان عام 1904، وهي عودة سخالين الجنوبية، تدويل دايبرين، وإعادة استئجار بورت أرثر كقاعدة بحرية حربية للاتحاد السوفييتي، وإقامة إدارة سوفييتية صينية لسكة الحديد الصينية الشرقية، وسكة حديد منشوريا الجنوبية.
3- إعادة جزر الكوريل إلى الاتحاد السوفييتي.

وبالمقابل فقد وافقت القيادة السوفييتية على تقديم عدة تنازلات فيما يتعلق بالشرق الأقصى:

- الاعتراف بحكومة تشان- كي- تشيك في الصين، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، والسماح لهذه الحكومة أن تشغل منصب الدولة الكبرى الخامسة دائمة العضوية في مجلس الأمن عند تشكيل منظمة الأمم المتحدة.
- كما تعهدت القيادة السوفييتية بعدم تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لقوات ماو- تسي- تونغ الشيوعية، كما اعترفت القيادة الشيوعية السوفييتية بسيطرة بريطانيا على هونغ كونغ.

لم ترد أية إشارة خاصة، وواضحة إلى المسألة الكورية في مقررات مؤتمر يالطا. وافق مؤتمر يالطا على نظام التصويت في مجلس الأمن الذي اقترحه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، يتطلب هذا النظام إجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لصدور قرار عنه. كما نظر المؤتمر في مسألة إنشاء منظمة الأمم، المتحدة وقرر عقد مؤتمر للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في 25 نيسان عام 1945 بهدف صياغة النص النهائي لميثاق منظمة الأمم المتحدة.

مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة عام 1945 [1]:

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية باسمها وبالنيابة عن المملكة المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والصين، وبتفويض من هذه الدول حصلت عليه في مؤتمر يالطا الدعوة لمؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 5 آذار عام 1945، وضمنتها الإشارة إلى أسلوب التصويت في مجلس الأمن، كما تم الاتفاق عليه في المؤتمر المذكور، وبعد ذلك التاريخ بفترة قصيرة توفي الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، و تولى الحكم هاري ترومان الذي تبنى الترتيبات التي كان سلفه قد اتخذها في سبيل الإعداد لهذا المؤتمر، وعلى هذا افتتح المؤتمر أعماله في الموعد المحدد، والمسمى (مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي).

---

(1) محمدعزيز شكري، التنظيم الدولي بين النظرية والواقع،(دمشق ، مطبعة دار الفكر 1973)، ص 22.

واشترك في أعمال هذا المؤتمر خمسون دولة، هي دول الأمم المتحدة من بينها الدول العربية الآتية: سورية، ومصر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والعراق. وحكومتي أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية وروسيا البيضاء الاشتراكية السوفييتية، والدانمرك والأرجنتين، ولم تدع بولونيا حتى تم تشكيل حكومتها الجديدة التي وقعت الميثاق في 15 تشرين الأول عام 1945 فكانت الدولة الحادية والخمسين التي دعيت إلى المؤتمر، ومن الجدير بالذكر أن عدد الأعضاء الذين اشتركوا في أعمال المؤتمر 3500 شخص بما فيهم المستشارون والموظفون الإداريون وموظفو أمانة السر، يضاف إليهم 2500 شخص بين مراسل صحفي، وممثل، ومراقب منظمة، وجمعية، وبذلك يكون مؤتمر سان فرانسيسكو أهم مؤتمر دبلوماسي عرفه التاريخ.

ومن أجل إقرار الميثاق شكل المؤتمر لجنة الإدارة من رؤساء الوفود، وكان التمثيل على أعلى المستويات السياسية والاختصاصية في العالم، وكلفت هذه اللجنة أربعة عشر عضواً منها بتأليف لجنة تنفيذية لتهيئة التوصيات اللازمة، كما قسم مشروع الميثاق إلى أربعة أقسام تألفت لجان لدراستها:

اللجنة الأولى: اختصت بدراسة أهداف المنظمة، ومبادئها، وقبول طلبات الانتساب، وتنظيم الأمانة العامة، وكيفية تعديل الميثاق.

اللجنة الثانية: اختصت بدراسة تشكيل الجمعية العمومية، ووظائفها السياسية والأمنية، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، ونظام الوصاية.

اللجنة الثالثة: اختصت بدراسة النصوص الخاصة بمجلس الأمن وتشكيله ووظائفه، والحلول الودية للمنازعات، والتدابير القسرية، والتنظيمات الإقليمية.

اللجنة الرابعة: اختصت بدراسة مشروع نظام محكمة العدل الدولية وفحصه، والمسائل القانونية الذي وضعته لجنة مُشرعين، اجتمعت لهذه الغاية في واشنطن خلال شهر نيسان عام 1945 تمثلت فيها 44 دولة.

ومن النقاط الهامة التي كانت موضوع خلاف شديد بين الأعضاء في المؤتمر:

1- قضية ربط المنظمات الإقليمية: كالاتحاد الأمريكي، وجامعة الدول العربية بهيئة الأمم المتحدة، حيث اعترف لها المؤتمر بدورها في المحافظة على السلم، وفي تطبيق التدابير الزجرية شريطة أن تكون أهداف هذه المنظمات وأعمالها متفقة وأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

2- قضية إعادة النظر في المعاهدات: حيث عهد للجمعية العامة بأن توصي بإعادة النظر في أية معاهدة أثناء التحقيق في وضع يستوجب حلاً سلمياً.

3- قضية نظام الوصاية: أضافه المؤتمر برمته لمشروع دومبرتون أوكس.

4- قضية اللجوء إلى قضاء محكمة العدل الدولية: فقد اتفق على إعطائه الصفة الاختيارية بالنسبة لأعضاء المنظمة.

5- قضية حق النقض (الفيتو): أي الاعتراف لكلٍ من (الخمس الكبار) بتعطيل قرار أصدره مجلس الأمن الدولي لمجرد رفضه إياه، فقد احتد النقاش في هذه القضية، واضطرت الدول الصغرى أخيراً للموافقة على (الفيتو) كي لا يؤدي موقفها السلبي لعرقلة تأليف المنظمة.

فرغ المؤتمر من مناقشة القضايا، وعقد اجتماعه العام العاشر والأخير في دار الأوبرا بسان فرانسيسكو بتاريخ 25 حزيران عام 1945، وجرى التصويت وقُبل الميثاق بالإجماع، وفي اليوم الثاني 26 حزيران عام 1945، دعي المؤتمرون لتوقيع هذه الوثيقة التاريخية، وكانت الصين أول الموقعين؛ لأنها كانت الضحية الأولى لاعتداء المحور. (وجاء التوقيع بعد شهرين من الاجتماعات انتهت خلالهما الحرب في أوروبا باستسلام ألمانيا في 8 أيار عام 1945).

دخل الميثاق ونظام محكمة العدل الدولية دور النفاذ اعتباراً من 24 تشرين الأول عام 1945، (بعد شهرين من استسلام اليابان في 2 أيلول عام 1945) وتقرر أن يكون هذا اليوم عيداً سنوياً لمنظمة الأمم المتحدة التي أصبحت حقيقة واقعة،

وبما أن الميثاق لم ينص على مقر للمنظمة، فقد تقرر بتاريخ 14 كانون الثاني عام 1946 أن يكون مقر المنظمة في مدينة نيويورك على الضفة الشرقية بين الشارعين رقم 42 و48، وقد تبرع روكفلر الابن لبناء المقر بمبلغ 8,5 مليون دولار، ويتألف البناء من أربعة أبنية ضخمة أكثرها ارتفاعاً بناء الأمانة العامة، ويتألف من 39 طابقاً.

مؤتمر بوتسدام (برلين) لرؤساء الدول الحليفة عام 1945:

حققت قوات الحلفاء انتصارات باهرة وكبيرة على القوات الألمانية خلال شهري شباط وآذار عام 1945، بعدها أيقن القادة النازيون أن العاصمة برلين أصبحت الهدف المركزي والأخير للحلفاء، وأن سقوطها هذا يعني سقوط الدولة الألمانية، فعملت على صد وإرغام الجيش السوفييتي على التوقف عند خط أودير- نيس، ومنعه من الوصول إلى جنوب النمسا وألمانيا عبر تشيكوسلوفاكيا. انتهكت الحكومتان البريطانية والأمريكية قرارات مؤتمر يالطا فيما يتعلق بمستقبل ألمانيا، في وقت انتهت فيه القوات السوفييتية من الهجوم الناجح به على جبهة فيستول — أودير. أشار تشرشل في رسالة بعثها إلى روزفلت في 1 نيسان عام 1945 إلى "أن القوات الروسية ستستولي على برلين أيضاً.. يؤدي ذلك إلى نتائج جدية ورهيبة في المستقبل؛ ولذا فإنني أرى أنه من الضروري التقدم إلى شرق ألمانيا إلى أبعد مسافة ممكنة وعلينا أن نضع هدفنا للاستيلاء على برلين، هذا وأن هناك أسباباً حربية تتطلب القيام بذلك"[1].

في الوقت الذي كانت فيه القوات السوفييتية تستعد لتنفيذ هجوم واسع النطاق على برلين، كان على القيادة السوفييتية أن تواجه التغيرات المتسارعة في سياسات دول الحلفاء الغربيين، ومحاولات هتلر تأجيج التناقضات بين الحلفاء، حيث كان قد أمر بفتح الجبهة في الغرب أمام القوات الحليفة،وقامت القوات الألمانية بتسليم المدن دون مقاومة إلى القوات الأمريكية والبريطانية بمجرد

(1) محمد حبيب صالح محمد يوفا، قضايا عالمية معاصرة ،(دمشق : منشورات جامعة دمشق ،1998)، ص19.

اتصال هاتفي كما حدث ذلك في مدن أسنابيورك ومنهايم وكاسيل وغيرها. الأمر الذي مكن القوات الأمريكية من الوصول إلى مدينة ماكديبورغ في 11 نيسان عام 1945، وتابعت تقدمها نحو نهر الألب بشكل واسع [1].

في 17 نيسان عام 1945، تلقت القيادة السوفييتية إنذارا بأن هتلر يخطط لضرب الحلفاء بعضهم ببعض، فأصدرت أوامرها إلى الماريشال كونيف بدفع جيوشه نحو برلين ومساعدة جبهة بيلاروسيا الأولى في الاستيلاء على المدينة بأسرع وقت ممكن. كانت خطة هتلر تقضي في أسوأ الأحوال تسليم برلين إلى الأمريكيين والبريطانيين قبل وصول القوات السوفييتية إليها. وقد جاء هذا النهج بصورة واضحة في الأمر الذي أصدره قائد الجيش الألماني التاسع الذي كان يدافع عن برلين، ودعا فيه القوات الألمانية إلى مقاومة السوفييت بروح الفدائي المتفاني، والتغاضي عن احتمال ظهور الدبابات الأنجلو امريكية فيها[2].

انهار النظام النازي في ألمانيا في أيار عام 1945، وبذلك انتهى فصل أسود في تاريخ البشرية تكبدت ألمانيا الهتلرية هزيمة عسكرية وسياسية واقتصادية ومعنوية كاملة، وانتحر هتلر واعتقل أقرب مساعديه وفرّ العديد منهم، وقد كان للاتحاد السوفييتي وقواته المسلحة؛ بالإضافة إلى قوات الحلفاء الدور الحاسم في الانتصار على النازية.

في 8 أيار عام 1945 وقّع كيتل وفريديبورغ وشتومبف نيابة عن القيادة الألمانية العليا وثيقة الاستسلام العسكري وذلك في كارلسهورست وهي إحدى ضواحي برلين بحضور ممثلي الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا، وتوقف إطلاق النار في الساعة 23 ودقيقة واحدة بتوقيت وسط أوروبا، و انتهت الحرب ضد ألمانيا.

---

(1) المرجع السابق، ص 19.

(2) المرجع السابق ، ص 20- 23.

وصدرت الأوامر إلى القوات المسلحة الألمانية أن تبقى في الأماكن التي تجد نفسها بها في لحظة الاستسلام وأن تلقي سلاحها. وبدا الجيش الألماني تسليم الأسلحة بالجملة في ليلة 8– 9 أيار عام 1945. وفي غضون الأربع وعشرين ساعة التالية كانت جميع الأعمال القتالية قد انتهت عملياً على المسرح الأوربي.

في 5 حزيران عام 1945 وقّع في برلين الإعلان الخاص بهزيمة ألمانيا، وبأن حكومات الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والحكومة الفرنسية المؤقتة تأخذ على عاتقها السلطة العليا بالنسبة لألمانيا.

في آب عام 1945 بدأ عمل مجلس المراقبة والإدارات العسكرية في المناطق وإدارة الحلفاء في برلين. وكانت الحكومة السوفييتية ترغب في الحفاظ على التعاون مع الدول الغربية بعد الحرب، وبذلت كل ما بوسعها من جهود للوصول على أساس المبادئ الديمقراطية إلى اتخاذ قرارات متفق عليها مع حكومتي الدولتين الحليفتين حول أهم مسائل الحياة الدولية، ووجدت هذه الرغبة تعبيراً عنها في مؤتمر بوتسدام لرؤساء الدول الحليفة.

عقد مؤتمر بوتسدام (برلين) هذا المؤتمر في سيسلينهوف قرب مدينة بوتسدام؛ وهي مدينة في ألمانيا الشرقية بالقرب من برلين، و كانت بالسابق مقر الأباطرة الجرمان، وذلك في 17 تموز وحتى 2 آب عام 1945، شارك في هذا المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة برئيسها هاري ترومان، والاتحاد السوفييتي ممثلاً بـ ستالين ، وبريطانيا مثلها تشرشل حتى 25 تموز ثم كليمانت إيتلي بعد الانتخابات التي أدت إلى فوز حزب العمال، وكان الهدف الرئيس للقرارات التي اتخذتها الدول الحليفة بشأن ألمانيا في أثناء الحرب وتحقيق وإشاعة الديمقراطية فيها تحقيقاً تاماً، واستئصال الروح العسكرية والانتقامية الألمانية من جذورها، واجتثاث النازية من ألمانيا، وخلق ظروف لتطوّر ألمانيا لا تسمح بعودتها إلى طريقها السابق، طريق العدوان، لم يكن تنفيذ هذه القرارات يتوقف عليه مستقبل ألمانيا فقط؛ وإنما مستقبل السلام والأمن في العالم كله.

وضعت سياسة مشتركة لدول التحالف في مؤتمر بوتسدام حيال المسألة الألمانية، كان جوهرهذه السياسة نزع سلاح ألمانيا وإشاعة الديمقراطية فيها وفقاً لقرارات مؤتمر يالطا، فقد قرر المؤتمر نزع سلاح ألمانيا نزعاً كاملاً، والقضاء على كافة الصناعات الحربية الألمانية.

اتفق المؤتمرون على ضرورة القضاء على الحزب الاشتراكي القومي النازي، وفروعه، والمنظمات الخاضعة له، وحل كافة المؤسسات النازية، وضمان عدم انبعاثها من جديد بأي شكل من الأشكال، ومنع كل النشاطات والدعاية النازية والعسكرية. وتعهدت الدول الثلاث بأن تتخذ في الوقت الحاضر، وفي المستقبل تدابير أخرى لكي لا تهدد ألمانيا أبداً جيرانها، والحفاظ على السلام في العالم كله.

وفي هذا الصدد عهد إلى مجلس المراقبة وإدارة الحلفاء في كل منطقة بتنفيذ نزع السلاح، وإقناع الشعب الألماني بأنه لا يمكنه تجنب مسؤولية عواقب الحرب، إلا بعد إعادة بناء الحياة السياسية الألمانية على أساس ديمقراطي.

أكد المؤتمر على وجوب إدخال اللامركزية في اقتصاد ألمانيا بغية القضاء على التركيزالهائل للطاقة الاقتصادية المعتمدة على الشركات الاحتكارية الكبرى الألمانية. وهكذا يكون مؤتمر بوتسدام قد اتخذ أهم قرار بصدد تصفية الاحتكارات الألمانية، ووقع رؤساء الدول الثلاث كذلك اتفاقية خاصة بشأن التعويضات عقدت وفقاً لقرارات مؤتمر يالطا، انطلقت من أن على ألمانيا أن تدفع أكبر تعويض ممكن عن الخسائر التي ألحقتها بالشعوب والدول الأخرى، ورسم اتفاق بوتسدام حدوداً بولونية جديدة تمرعلى طول خط الأودير- نيس الغربي ابتداءً من بحر البلطيق غرب سفينيموندى (بضم مدينة شيتسن إلى بولونيا). وقد تعزز تعيين هذه الحدود بقرار المؤتمر الخاص بتهجير السكان الألمان الذين بقوا في بولونيا، وكذلك في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا.

كما اكد المؤتمر على تشكيل حكومة وحدة وطنية في ألمانيا. وأقام المؤتمر مجلساً لوزراء الخارجية للدول الحليفة، أسند إليه مهمة وضع تسويات الصلح مع الدول المهزومة، ومن أهم المهام العاجلة التي أسندت إليه: صياغة معاهدات الصلح مع إيطاليا ورومانيا وفنلندة وبلغاريا وهنغاريا؛ بالإضافة إلى ذلك كان على المجلس أن يعد تسوية الصلح مع ألمانيا، اقترحت الحكومة السوفييتية أن تشمل صلاحية الحكومة النمساوية المؤقتة البلاد بأسرها، أي المناطق التي تحتلها قوات الدول الغربية، ولكن الدول الغربية رفضت هذا الاقتراح وقرر تأجيل هذه المسألة حتى يمكن دراستها بعد دخول قوات الحلفاء الغربيين إلى فيينا التي تقرر احتلالها بواسطة قوات الدول الأربع. وافق الاتحاد السوفييتي في هذا المؤتمر بشكل رسمي على المشاركة الفعلية إلى جانب الحلفاء في الهجوم على اليابان.

في الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا كانت تريد إضعاف ألمانيا قدر الإمكان كمنافس اقتصادي وسياسي وتحويلها إلى أداة طيعة لسياستها، ولم يكن من باب الصدفة أن قال تشرشل بصراحة في حديث مع ستالين في أثناء زيارته لموسكو في تشرين الأول عام 1944 إن بريطانيا بعد الحرب تنوي إلى حد ما أن تحتل مكان ألمانيا في أوروبا كمنتجة للسلع للبلدان الأوروبية الصغيرة، ومن ناحية أخرى فإن الدول الغربية كانت تنظر إلى القوة المتزايدة للاتحاد السوفييتي باعتبارها الخطر الرئيس الذي يتهدد مصالحها بعد انتهاء الحرب. حيث اعترف مورغنثاو وزير المالية في إدارة روزفلت بأن عدداً كبيراً من قادة الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يعدون "أننا نحتاج إلى ألمانيا بوصفها حصناً ضد روسيا والشيوعية"[1].

(1) H.Morgenthau. Germany is our problem.N.Y– London ,1945 ,p89.

دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان في الشرق الأقصى، وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية:

أكدت الحكومة السوفيتية في مؤتمر بوتسدام التزامها الذي تعهدت به في مؤتمر يالطا حول دخولها الحرب في الشرق الأقصى إلى جانب الحلفاء ضد اليابان ففي 5 نيسان عام 1945 أعلنت الحكومة السوفييتية عن إلغاء معاهدة الحياد السوفييتية اليابانية في عام 1941 بعد ان خرقت الحكومة اليابانية اتفاقية الحياد عشرات المرات من خلال انتهاكها للحدود السوفييتية، بعدها أعلنت الحكومة السوفييتية أن ميثاق الحياد بين اليابان والاتحاد السوفييتي أصبح من المستحيل تمديده؛ ولذلك كان الرد المناسب من قبل الاتحاد السوفييتي على السياسة اليابانية المعادية وإعلان حالة الحرب بين الإتحاد السوفييتي واليابان ابتداء من 9 آب عام 1945.

في 14 آب عام 1945، بينما كانت القوات السوفييتية تقوم بهجومها ضد الغزاة اليابانيين وقّع الاتحاد السوفييتي والصين في موسكو معاهدة صداقة وتحالف وعدداً من الاتفاقيات الملحقة. وبموجب هذه الاتفاقية تعهد الطرفان بخوض الحرب ضد اليابان حتى النصر النهائي، وبأن يقدم كل منهما للآخر كل المساعدة العسكرية، والتأييد اللازم في هذه الحرب، وتعهد الطرفان بأنهما بعد نهاية الحرب ضد اليابان سيتخذان ما بوسعهما من تدابير مشتركة من أجل أن يصبح مستحيلاً تكرار العدوان، وانتهاك السلام من قبل اليابان[1].

وكانت الاتفاقات التي وقعت في وقت واحد مع معاهدة الصداقة السوفيتية – الصينية تنص على انه بعد طرد القوات اليابانية من الأقاليم الشرقية الثلاثة من الصين، فإن الخطوط الرئيسة لسكك حديد تشانغ – تشون تصبح ملكية مشتركة للصين والاتحاد السوفيتيي، كما نص على الاستخدام

---

(1) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي في مرحلة الحرب الوطنية العظمى، في أعوام 1941- 1945،المجلد الأول،(موسكو:1960)، ص 459.

المشترك لبورت إرثر كقاعدة بحرية، وإعلان ميناء تاليينوان ميناءً حراً تؤجر أرصفته ومستودعاته للاتحاد السوفيتي. وعندما وقّعت المعاهدة بين الصين والاتحاد السوفيتي تبادل البلدان مذكرتين حول استقلال منغوليا الشعبية وسيادة الصين على منشوريا ومسائل أخرى.

وأمام الهجوم الساحق للجيش السوفييتي على الجيش الياباني وإلقاء القنابل الذرية على المدن اليابانية في 6 و9 آب عام 1945 أدى إلى استسلام اليابان في 2 أيلول عام 1945، وانتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار دول الحلفاء على دول المحور، ولتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الدولية.

نتائج الحرب العالمية الثانية:

باستسلام ألمانيا واليابان انتهت أكبر حرب مروعة في التاريخ المعاصر التي استمرت ست سنوات. و كانت حرباً كبيرة من حيث الدول المشاركة والأسلحة، ومن جهة عدد القتلى والجرحى والدمار الهائل للعديد من المدن والقرى والدمار الذي لحق بالمنشآت الاقتصادية والحيوية في معظم الدول المشاركة فيها.

شارك في هذه الحرب حوالي 61 دولة في أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا وأستراليا أي ما يقارب حوالي 1,700 مليار نسمة، ما يعادل أربعة أخماس سكان المعمورة. امتد مسرح العمليات العسكرية في هذه الحرب إلى أراضي أربعين دولة، وكانت أكبر المعارك والعمليات العسكرية في هذه الحرب في أوروبا، حيث حشد فيها حوالي 110 مليون مقاتل. وتجاوز عدد القتلى أكثر من خمسين مليون إنسان، وما يقارب هذا العدد من جرحى ومشوهي حرب، كما بلغ عدد العاطلين عن العمل عدة ملايين إنسان بسبب تدمير المصانع والمنشآت الاقتصادية من جراء الحرب.

كانت نتائج الحرب على الصعيد السياسي كالآتي: أدت الحرب العالمية الثانية إلى ضعف القارة الأوروبية بصورة عامة، وتغيرت أوضاعها السياسية بشكل

جذري. فقد ضعف موقع كل من بريطانيا وفرنسا في العالم بعد أن كان دوراً ريادياً في السياسة الدولية وتم القضاء على النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا. وتراجع دور ألمانيا في أوروبا والعالم وبرزت إلى الساحة الدولية قوتان جديدتان هما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية اللتان قادتا عالم ما بعد الحرب، وانقسام العالم إلى معسكرين متناقضين تقودهما تلك الدولتان (المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي). كما برز تيار جديد في العلاقات الدولية تيار دول العالم الثالث ومن ثم حركة تحرير الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار الغربي. وظهرت منظمة الأمم المتحدة كمنظمة بديلة لعصبة الأمم التي تسعى لحل المشاكل بالطرق السلمية، وكما أشرنا سابقاً أن من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار الأنظمة السياسية في كل من أوروبا الوسطى والبلقان حيث قضي على الأنظمة النازية والفاشية، وقد قسمت ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي، وشكلت بعد ذلك ألمانيا الاتحادية (الغربية) وألمانيا الديمقراطية (الشرقية). أما بالنسبة لدول البلقان والدانوب بلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا فقد أقيمت فيه أنظمة اشتراكية موالية للاتحاد السوفييتي، أما النمسا فقد تقاسمت فيها النفوذ بريطانيا، و فرنسا، و الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي إلا أنها أصبحت دولة محايدة فيما بعد. أما بولونيا فقد أقيم فيها نظام اشتراكي موالي للاتحاد السوفييتي.

أما في الشرق الأقصى، فتم القضاء على الطغمة العسكرية اليابانية وتحرر العديد من شعوب تلك المنطقة من السيطرة اليابانية. أما على الصعيد الاقتصادي والمالي بلغت تكاليف الحرب حوالي 1200 مليار دولار منها. هذا بالإضافة إلى التدمير الهائل للمنشآت الاقتصادية والمالية والخدمية في معظم دول أوروبا؛ مما نتج عنه انهيار العملات الأوروبية وظهور جيوش من العاطلين عن العمل. وللنهوض من هذا الوضع الاقتصادي المتردي عقد مؤتمر بريتون وودز عام

1944 وتقرر إنشاء الصندوق الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وطرح مشروع مارشال عام 1947 لإعادة الإعمار في أوروبا.

إذا كانت الليبرالية قد هيمنت على مناقشات ما بعد الحرب العالمية الأولى ممثلة بأفكار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون والعديد من الساسة والأكاديميين الذين سعوا إلى تأسيس نظام دولي يقوم على الفكر الليبرالي الاقتصادي والسياسي قوامه الشرعية الدولية والأمن الجماعي، إلا أن الواقعية السياسية هي التي هيمنت على مفاوضات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدا واضحاً أن التنافس الدولي والسعي لبناء نظام دولي يعكس توازن القوى الفعلي بين الدول العظمى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية تطبيقاً وتنفيذاً لمقررات المؤتمرات العديدة لرؤساء الدول الحليفة أثناء الحرب العالمية الثانية بدءاً من مؤتمر طهران عام 1943 وصولاً إلى مؤتمر سان فرانسيسكو لتأسيس الأمم المتحدة، ولذلك جاء ميثاق الأمم المتحدة ليعكس مصالح هذه القوى ودورها في النظام الدولي الجديد.

المصادر والمراجع

- بول كيندي، القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصناعية الكبرى من عام 1500 حتى 2000 ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، (الكويت: دار سعاد الصباح ، 1993).
- عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية: مصطلحات ومفاهيم، (حمص : دار المعارف،2000).
- Morgenthou H.politics among Nations, N.y : Aifred A Knorf 1973
- بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2002).
- ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس ريتشارد نيكسون،(دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1983).
- بابوفا، تاتارينا، التاريخ الحديث والمعاصر 1976.1870، (مو سكو، 1978).
- نور الدين حاطوم، تاريخ القرن العشرين، (بيروت:دار الفكر الحديث،1965).
- بيير رينوفان،،جان درزويل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية،(بيروت: منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات،1989).
- رياض الصمد، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول، (بيروت: 1985).
- رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية،2006).
- محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968).
- ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم دوافع الحرب في الماضي والمستقبل،ترجمة د.إيهاب عبد الرحيم علي،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2013).

- سمير عبد المنعم أبو العينين ، العلاقات الدولية في العصور الحديثة، (القاهرة: 1989).
- جورج ليتشيشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط، (بغداد: دار الكشاف، 1959).
- خفوستوف، تاريخ الدبلوماسية ، المجلد الثاني، (موسكو: الإصدارات الحكومية للأدبيات السياسية، 1963).
- جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس،(بيروت : دار العلم للملايين ،1982).
- رياض الداودي،تاريخ العلاقات الدولية ، مفاوضات السلام معاهدة فرساي ، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1997).
- بونوماريف،غروميكو، خفوستوف، تاريخ السياسه الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء الأول 1917– 1945،(موسكو : دار التقدم،1975).
- لينين، المؤلفات الكاملة المجلد 42.
- مايغلوفسكي وآخرون، التاريخ المعاصر لدول أوروبا وأمريكا 1917– 1945 الجزء الأول،(موسكو،مطبوعات التنوير، 1967).
- جون بيليس، وستيف سميث، عوملة السياسة الدولية، (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- فويليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917– 1970 الجزء الأول، (موسكو : دار التقدم ، 1975)
- نائلة غانم ، اتفاقية سايكس – بيكو ومنعكساتها ، (دمشق ،2007).
- مايكل برير، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني في أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا وفلسطين، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، (دمشق : قدمس للنشر والتوزيع ، 2003).
- مايكل برير، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وفلسطين، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، (دمشق : قدمس للنشر والتوزيع ، 2003).

- عبد الحسن شعبان، الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي، (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، 1985).
- روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسين صعب،(بيروت: دار الكتاب العرب 1966).
- عمر الديراوي ، الحرب العالمية الأولى الجزء الأول، (بيروت : دار العلم للملايين ط2، 1966).
- Harold Niclson ,Curson ,the last phase , 1919– 1925: A study in part – war Diplomacy, London,1934
- وينستون تشرشل، مذكرات تشرشل الجزء الأول، (بغداد : منشورات مكتبة المنار، بلا تاريخ).
- موريس كوزيه،تاريخ الحضارات العام ،العهد المعاصر،الجزء السابع ،ترجمة أسعد داغر،(بيروت: منشورات عويدات ،1970).
- أنيس كلود،النظام الدولي والسلام العالمي،ترجمة عبدالله العريان، (القاهرة:دار النهضة العربية ،1963).
- مفيد شهاب، المنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976).
- محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968).
- فيفوتسكي، تاريخ الدبلوماسية المجلد الثالث ، (موسكو : الأدبيات السياسية، 1965).
- مارتن غلبرت ، تشرشل واليهود ، ترجمة شهاب الدين أحمد، (القاهرة : هفن للترجمة والنشر والبرمجيات ،2009).
- جان ايلينشتاين ، ظاهرة ستالين ، ترجمة د. مجيد الراضي ،(دمشق : دار المدى للثقافة والنشر ، 1996).
- بيريزكن وآخرون ، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء الأول 1917 – 1945، (موسكو: دارالتقدم ، 1975).
- فوبيليكوف وآخرون ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر الجزء الثاني، (موسكو : دار التقدم ،1975).

- فوبليكوف وآخرون ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر الجزء الأول ، (موسكو : دار التقدم ، 1975).
- سمير جلول ، وفيليب مالك ، أحداث العالم المعاصر الجزء الثاني ،(بيروت: منشورات دار مكتبة التربية،1985).
- كيريلن، تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية السوفييتية 1917–1945،(موسكو : منشورات العلاقات الدولية،1986).
- تايلور،أصول الحرب العالمية الثانية ،ترجمة مصطفى خميس،(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر).
- البرافدا ، 22 تموز 1959.
- ستتسكيفتش، التاريخ المعاصر للدول الأجنبية ، أوروبا وأمريكا 1939– 1975 ، (موسكو : دار التنوير،ط3 ،1978)
- مجلة الحياة الدولية، 1961العدد 8.
- السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، وثائق ومواد، (موسكو،1949).
- محمدعزيز شكري، التنظيم الدولي بين النظرية والواقع،(دمشق ، مطبعة دار الفكر 1973).
- فؤاد شباط، الحقوق الدولية العامة، (دمشق،1964).
- محمد حبيب صالح ،محمد يوفا، قضايا عالمية معاصرة ،(دمشق : منشورات جامعة دمشق ،1998).
- H.Morgenthau. Germany is our problem.N.Y– London
- السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي في مرحلة الحرب الوطنية العظمى في أعوام 1941– 1945، المجلد الأول، (موسكو،1960).

نبذة عن الكاتب




الدكتور : فادي ورّاد خليل

حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كييف الحكومية عام 1988، حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ العام (تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية) من معهد الاستشراق في موسكو التابع لأكاديمية العلوم الروسية عام 1994.

عضو هيئة تدريسية في جامعة دمشق كلية العلوم السياسية منذ عام 1995 وحتى تاريخه، رئيس قسم العلاقات الدولية مرات عدّة في كلية العلوم السياسية بدمشق، له كتاب في تاريخ الدبلوماسية صادر عن جامعة دمشق.






للنشر والتوزيع


للنشر والتوزيع

تاريخ
العلاقات الدولية
في القرن العشرين منذ عام 1900
وحتى عام 1945




9 789957 980818



الأردن - عمان - وسط البلد - ش. الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 96264646208+ فاكس : 96264646470+

الأردن - عمان - مرج الحمام - شارع الكنيسة - مقابل كلية القدس
هاتف : 96265713906+ فاكس : 96265713907+
جوال : 00962-797896091

info@al-esar.com - www.al-esar.com

 دار الاعصار العلمي